

أحكام الكيمياء

في أكثر بعثة الإسلام
وتطبيقاتها المعاصرة

تأليف

مؤسس البعثة الإسلامية

مؤسسة الريات
تأليف

لِحَاكِمِ الْكُتُبَاتِ

فِي الشَّرْعِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ

وَتَطَبِيقَاتِ الْمَعَاصِرِ

تَأَلَّفَ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَيْهَقِيُّ

مُؤَسَّسَةُ الرِّيَّانِ

تَاجِرُوت

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا
إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

ALRAYAN INSTITUTION
PUBLISHERS



فاخرون حميد

مؤسسة الريان
٢٠٢٥

لبنان - بيروت - سفارة الجنزير - شارع برلين - بنابية الزهور

هاتف: 009611807488 - فاكس: 009611807477 - ص.ب: 14/5136 الرمز البريدي: 11052020

البريد الإلكتروني: Alrayanpub2011@gmail.com الموقع الإلكتروني: http://alrayanpub.com



إهداء

إلى من ألقى الله هيبته في نفوس العلماء وطلبة العلم، فكان يحبهم ويحبونه وكان - بنبرات صوته وهمسات كلامه ونظرات عينيه - مدرسةً وطوداً شامخاً في العلم والتوجيه والتربية:

أستاذي الدكتور حَمْدُ عُبَيْدِ الْكُبَيْسِيِّ رحمه الله تعالى.

وإلى من كانت رعايته لي رعاية الأب المتفقد الحنون - رغم زحام وقته وطول انشغاله -:

أستاذي الدكتور أَحْمَدُ عُبَيْدِ الْكُبَيْسِيِّ أطال الله عمره..

أهديهما نتاجاً حرصاً على إتمامه

المقدمة



المقدمة

الحمد لله الحي القيوم العليّ القدير، الذي ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ ❶ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ❷، ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ ❸، ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ إِنْ مَا كَانُوا ثُمَّ يُلْقِهِمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

والصلاة والسلام على سيدنا ونبيّنا محمد الذي أُنذِرَ وبشّر، وخوفَ وحذّر، ليوجل الناس من مراقبة الله تعالى لهم في السر والعلن، ومن قال ربه على لسانه: ﴿وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْبَرْتَ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: من الآية ١٨٨].

أما بعد:

فإن المؤمن في جميع أحيانه وسائر أحواله لا بدّ له من أمرٍ يمثله، ونهي يجتنبه، وقدّر يرضى به ❶، لا ينفك عن طاعة الله تعالى ورسوله ﷺ، يحيى بين فعلٍ يجهّر به أو يكتمه، وبين قولٍ يناجي به ربه أو يسره في نفسه أو يودعه غيره أو يعلنه للناس، وبين مشاعرٍ يعيش معها وتعيش معه، يُظهرها تارةً ويُخفيها أخرى.

(١) من كلام الإمام الشيخ القدوة عبدالقادر الكيلاني رحمه الله تعالى في فتوح الغيب. انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (ج ١٠/ص ٤٥٥).

والله في ذلك كله رقيب شهيد لا يغيب عنه مكتوم، ولا تخفى عليه خافية، يعلم ما كان وما لم يكن لو كان كيف يكون، فهو القائل سبحانه: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

من هنا جال في خاطري حاجة الناس إلى معرفة أحكام السر والكتمان كما الحاجة إلى أحكام الجهر والإعلان.

ومن هذا المنطلق بدأت الفكرة عندي في أن يكون الکتمان موضوع رسالتي لنيل شهادة الدكتوراه، فلما نقبت عنه وجدت له أحكاماً وأدباً وقوانيناً.

لقد شاء الله تعالى أن تكون رسالتي هذه في هذا المكان والزمان بعد ما ظلت حبيسةً لسنين شارفت على العقد من تقديمها لأحدى جامعات بغداد سابقاً حتى أذن الله أن تكون في أرض المغرب، فتبدل ثوبها لتوائم المعاصرة والتطبيق، فكانت في هذه الكلية المباركة بين أفاضل وجدت منهم كل تقدير وترحيب.

❖ أولاً: أهمية البحث:

الكتمان كلمة يخالها الناس إذا أُطْلِقَتْ فالمراد منها الإسرار وحسب، والحق أنه معنى من معانيها، ولذلك ربما ظن الكثير من طلبة العلم بل وحتى بعض أساتذتي بأنها لا تستوفي البحث لنيل شهادة الدكتوراه لما استقر في أذهانهم من متعلقات السر وحسب، إلا أنني يوم كنت أبحث الماستر بدأت أتحسس متعلقاتها وما تنفرع عنه وأجمع ما يكتنف هذا المصطلح تحت طياته من مكنونٍ تفرق في الكتب في مواضيع شتى، فسألت الله توفيقه فجاءت لي بما يستوفي وأفاضت حتى كادت تغرقني، فنوكلت على الله معترداً للمعترضين.

❖ ثانياً: أسباب اختيار البحث:

- إن ما دعاني لاختيار هذا الموضوع أسباب، أبرزها ما يأتي:
- ١ - لم أجد - بحدود اطلاعي - مَنْ كَتَبَ في الكتمان كتابةً شاملةً تستوعب كلَّ مواضعه. ما خلا كتابات متناثرة تناولت السر في بعض فروعه ولم تتناول الكتمان وما يَشْمَلُه مما ورد في الكتاب والسنة.
 - ٢ - كما اني وجدتُ أن أهلَ القانون قد كتبوا في تلك المسائل ضمن الأسرار المهنية للمصارف والأطباء والمحامين، ونظروا لها وقعدوا لها قواعد، بينما ظل الأمر أشبه بفتاوى يتناقلها الناس فيما يتعلق بكتمان بعض الأمور.
 - ٣ - أهمية الكتمان. فهو لا يدخل في الحياة السلوكية فحسب، وإنما يتجاوزه ليلج بأهميته الجانبَ العقديَّ والعبادي وفي مواضع شتى.
 - ٤ - إهمال المسلمين لأهمية الكتمان في حياتهم حتى صار بين افراط البعض في عدم تقدير ما ينبغي كتمانُه وغالى بعضهم في كتمان كل شيء وبعض آخر يتكتم لوأذا من الحسد واعين الناس والامر اكثر سعة وادق من خيالات البعض.

❖ ثالثاً: المعوقات والصعوبات.

- لقد واجهتني الكثير من المسائل والمعوقات لدى كتابتي لهذه الرسالة، فيما يأتي أهمها:
- ١ - شحُّ المعلومات فيما اعتقدتُ السعة فيها وغزارتها فيما اعتقدت الندرة فيها، فقد كان من المقرر مثلاً أن أكتب فصلاً في كتمان الوصية، ولدى بحثي لم أجد عن قضية الكتمان في الكتب أي إشارة، وربما كان ذلك بسبب اتصالها بموضوع الشهادة من حيث إثباتها أو جحودها بينمافاضت علي غيرها بما لم اتوقعه.
 - ٢ - طبيعة عملي التي كانت تلزمني بالتنقل بين إمارة وإمارة في كل أسبوع

مرتين، مما انعكس على اختلاف الطبقات في المصادر، وهو ما أشير إليه في الغالب بسبب اختلاف المكتبات التي أراجعها.

٣ - كما أن ما يمرُّ به بلدي من عواصف جعلته تباباً من قِبَلِ المحتلِّ ومن آزره، وما تمرُّ به بلدي - الرَّمادي - وقريتي التي تربيت فيها؛ انعكس أحياناً على تفكيري وهَمَّتي وهو ربما السبب فيما تجدونه من قصور أو فلتات.

٤ - ضعف بصري جعلني كثيراً ما أراجع النصَّ تفادياً من الوقوع في التصحيف أو التحريف أحياناً.

٥ - شمولية الموضوع واختلاف المواضيع جعلتني أجول بين كتب كثيرة، فإضافة إلى الفقه كانت تجتذِبني كتب التفسير للبيان، مما جعل بعضَ الفصول أكبرَ حجماً من أخواتها كما في فصل كتمان العلم وكتمان الأسرار، إضافة إلى كون تلك المواضيع مما تُعنى بالواقع والحياة المعاصرة، بل ربما لا أبالغ إن قلتُ بأنها تصلح لرسائل مستقلة لنيل بحوث الماستر والدكتوراه.

هذا، وقد آل البحث إلى تمهيد وباين.

أما التمهيد فهو في بيان معاني الحكم الشرعي والكتمان.

والباب الأول في كتمان ما يتعلق بالعقيدة والأمر الفكرية، ويتكون من أربعة فصول.

الفصل الأول: في كتمان الإيمان.

الفصل الثاني: في كتمان الكفر والمعاصي.

الفصل الثالث: في كتمان الحديث والأسرار.

الفصل الرابع: كتمان العلم.

الباب الثاني في كتمان ما يتصل بالعبادات والمعاملات، ويتكون من خمسة فصول.

الفصل الأول: كتمان الفضل.

الفصل الثاني: كتمان الامانة.

الفصل الثالث: كتمان الشهادة.

الفصل الرابع: كتمان العيب.

الفصل الخامس: كتمان ما يتعلق بالنكاح.

ثم خاتمة بيان أهم النتائج والتوصيات التي توصل اليها الباحث.

وفي الختام أحمدُ الله - سبحانه وتعالى - على عونه وتوفيقه في إتمام هذا البحث حيث يسّر لي صعبه، وذلل أمامي عقباته، وهياً لي من عباده الصالحين والعلماء الناصحين مَنْ أَخَذَ بيدي وأخلص في توجيهي.

اللهم إني أتوجه إليك بعظيم اسمائك أن توفّق الجميع وترزقهم طيبَ العيش وحسنَ الخاتمة حتى تحشرهم مع النبيينَ والصدّيقينَ والصالحينَ، وحسُنَ أولئك رفيقاً، وتحشرني بفضلِكَ معهم - اللهم آمين - .
وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ.



تمهيد

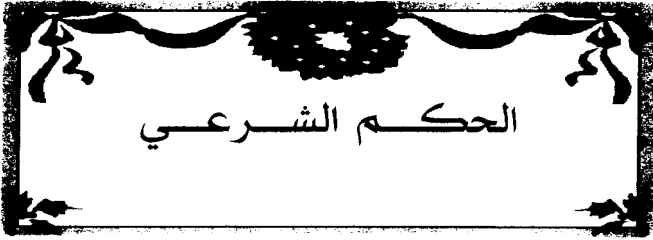
في بيان معاني الحكم الشرعي والكتمان

ويتكون من مبحثين:

- * المبحث الأول: في الحكم الشرعي.
- * المبحث الثاني: في بيان معنى الكتمان.



المبحث الأول



الحكم الشرعي - اصطلاحاً -: له تعاريف عدة تلتقي عند معانٍ متقاربة، أوضحها قولهم: هو خطابُ الله تعالى المتعلّقُ بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تخييراً أو وضعاً^(١).

والمراد بالحكم هو المعنوي القديم^(٢).

(وأفعال المكلفين) ما يدخل تحت قدرة الانسان واستطاعته.

والمكلف هو البالغ العاقل.

أما الاقتضاء فيعني الطلب، سواء كان الطلب أمراً بالفعل أم كفاً عنه، وسواء كان مُلْزماً أو غير مُلْزِم، مما يعني بالضرورة دخول الواجب والمندوب والحرام والمكروه تحت الاقتضاء.

(١) المستصفى في علم الأصول، لحجة الاسلام، محمد بن محمد الغزالي (ج ١/ص ٦٩)، الإحكام في أصول الأحكام للإمام علي بن محمد الآمدي (ج ١/ص ١٣٥)، وروضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، (ج ٢/ص ٩٧)، وإرشاد الفحول (ج ١/ص ٧٢)، وأصول الأحكام وطرق الاستنباط في التشريع الإسلامي، لأستاذي الدكتور حمد الكبيسي، الطبعة الثانية، دبي، ١٤٢٢هـ (ص ١٥٧).

(٢) شرح البدخشي، مناهج العقول، (ج ١/ص ٤١).

والمراد بالتخيير: الإباحة كونُ المكلّف هنا مخيراً بين الفعل والترك ولا ترجيح لأحدهما على الآخر^(١).

والمراد بالوضع ما كان سبباً في الحكم أو شرطاً فيه أو مانعاً منه، وهو ما سماه الأصوليون بالحكم الشرعي الوضعي.

ومن التعريف تبين لنا أن الحكم الشرعي على قسمين: الحكم الشرعي التكليفي، والحكم الشرعي الوضعي^(٢).

وسنبين تقاسيم كليهما بإيجاز من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

معنى الحكم التكليفي وأقسامه

الحكم الشرعي التكليفي: هو خطاب الشارع المقتضي طلبَ الفعل أو الكف عنه أو التخيير بينهما^(٣)، ولذلك فقد ذهب جمهور العلماء من أهل الأصول وبناءً على التعريف أن الحكم التكليفي ينقسم إلى خمسة أقسام وهي: الإيجاب والندب والتحريم والكراهة والإباحة.

بينما يرى الحنفية أن الحكم التكليفي يدخل فيه - إضافة لما سبق - الفرض، والكراهة التحريمية^(٤).

(١) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول إلى علم الأصول (ج ١/ص ٣٣)، وتيسير التحرير لابن الهمام (ج ٢/ص ١٣٤).

(٢) إرشاد الفحول، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب (ج ١/ص ٧٢)، ونهاية السؤل للأسنوي (ج ١/ص ٣٩).

(٣) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، (ج ١/ص ٤٨٢)، نهاية السؤل للأسنوي (ج ١/ص ٣٣)، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، (ج ١/ص ٢٢).

(٤) انظر تفصيلات ذلك في الأحكام للأمدى (ج ١/ص ١٣٦)، وكشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، (ج ٢/ص ٤٣٩)، ونهاية السؤل للأسنوي (ج ١/ص ٤٠)، وفواتح الرحموت للانصاري (ج ١/ص ٥٩)، وشرح الكوكب المنير للفتوحى (ج ١/ص ٣٥٣)، وكتاب التلخيص في أصول الفقه، (ج ١/ص ١٦٤).

وإذا قلنا إنَّ متعلَّقات الحكم الشرعي إنما هي فعل المكلَّف، فذاك يعني لزوم الوقوف عند أقسام هذا الفعل للتعريف بها مع بيان تفصيلات الجمهور في ذلك، ثم لا يفوتنا من بعد أن ندلف إلى مصطلحات الحنفية من أجل البيان والتوضيح، فأسأل الله تعالى السداد.

❖ أولاً: الواجب:

وفيه أبحث المسائل الآتية:

المسألة الأولى: معنى الواجب:

الواجب في اللغة: هو اللازم، وأوجبه الله تعالى واستوجبه أي استحقه، ويقال: وجب الشيء يَجِبُ وجوباً إذا ثبت ولزم^(١).

وشرعاً: هو ما طلب الشارعُ فعله على وجه الحتم والإلزام أو هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه^(٢)، وإن كنت أرى بأنه وصفٌ للواجب وليس تعريفاً له.

وعرّفه بعضهم بأنه: ما يذم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً^(٣).

والحنفية إذ يتفقون مع الجمهور في تعريف الواجب فإنهم ينظرون في التقسيم من زاوية ثبوته بطريقة أخرى، فيقسمونه إلى قسمين^(٤):

الأول: ما ثبتت حجتيه بدليل قطعي، وهو الفرض.

الثاني: ما ثبتت حجتيه بدليل ظني وهو الواجب.

وقبل أن نغادر هذه المسألة نُشيرُ إلى أن ثمة فرقاً لا بُدَّ من الإشارة

(١) لسان العرب (ج ١٥/ص ٢١٥)، والقاموس المحيط (ص ١٤٣).

(٢) قواطع الأدلة في الأصول، (ج ١/ص ٦٢)، والتبصرة في أصول الفقه، (ص ٣٧)، والورقات، (ص ٨)، وأصول الأحكام لاستاذي الدكتور حمد الكيسي (ص ١٦٦).

(٣) شرح الكوكب المنير للفتوح (ج ١/ص ٣٤٧) وما بعدها.

(٤) كشف الأسرار للنجاري (ج ٢/ص ٤٣٩)، والإحكام للأمدى (ج ١/ص ١٤٠)، ورفع الحاجب (ج ١/ص ٤٩٤)، والتجبير شرح التحرير في أصول الفقه، (ج ٢/ص ٨٤٠).

إليه، وهو الفرق بين مُنْكَرِ الثابت بدليل قطعي وبين من يُنْكَرُ ما ثبت بدليل ظني، فمنكر القطعي يُحَكَّمُ بكفره ولا كذلك منكر الظني وغاية ما يقال عنه إنه فاسق، وبين الحكمين بَوْنٌ كبير^(١).

أقسام الواجب من حيث الأشخاص:

ويقسم الى ما يأتي:

- ١ - واجب عيني: ما طلب الشارع فعله من كل مكلف كالصلاة والصيام.
- ٢ - وواجب كفائي: ما طلب الشارع فعله من مجموع المكلفين، فإذا قام به البعض سقط عن الباقيين، إلا أنه قد يصير عينياً حالة عدم وجود من يقوم به إلا مكلف واحد، ومثاله ما لو غرق إنسان ولا يوجد من ينقذه إلا واحد فيجب عليه إنقاذه ولا يجوز أن يتذرع بأن هذا الواجب كفائي.

ومما يذكر هنا أن فرض العين يقدم على فرض الكفاية غالباً إلا إذا تيقن لنا إن فرض الكفاية سيفوت من غير تعويض بينما لفرض العين بديل يمكن قضاؤه فيما بعد، فمثلاً: لو غرق إنسان ولا يوجد من ينقذه إلا صائم لشهر رمضان ولا يمكن إنقاذه إلا بالإفطار، فحينئذ والحالة هذه يجب عليه الإفطار لأن ترك الكفاية يؤدي إلى موت الغريق ولا يعوض بينما الواجب العيني يمكن تعويضه بالقضاء فيما بعد.

❖ ثانياً: المندوب:

المسألة الأولى: معنى المندوب.

المندوب - لغة -: المدعو إليه، وَنَدَبَ القَوْمَ إلى الأمر يندبهم ندباً: دعاهم وحثهم^(٢).

(١) منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه (ج ١/ص ١١٩)، والمغني في أصول الفقه (ص ٨٤).

(٢) لسان العرب (ج ١٤/ص ٨٨) مادة ندب، وانظر المصباح المنير (ص ٢٢٨).

واصطلاحاً: ما طلب الشارع فعله طلباً غير جازم^(١) وعرفه بعضهم بأنه ما يحمد فاعله ولا يذم تاركه^(٢).

ويسمى المندوب سنةً، ونافلةً، ومُستَحَبّاً، وتطوّعاً، ومرغوباً فيه، وإحساناً، وفضيلةً، وقربةً.

وهي كلها عند الجمهور بمعنى واحد غير أنّ بعضهم ميّز بينها، فقال: السنة ما يعظم أجرها، والنافلة ما يقلّ أجرها، والفضيلة ما يتوسط أجرها بينهما^(٣).

المسألة الثانية: الشروع في المندوب:

إذا شرع المكلف في فعل مندوب من صيام يوم شوال فذهب الجمهور إلى حق المكلف ترك ما بدأه من صوم وهو ما يعني جواز الإفطار بعد أن عزم على الصوم كما يحق له إتمامه.

بينما يرى الحنفية أن الشروع في المندوب يحوله إلى واجب، لذا فمن شرع في مندوب فأفسده وجب عليه قضاؤه معتمدين في ذلك على قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: من الآية ٣٣].

وهذا عام في كل أنواع العمل^(٤).

ونُسب إلى الإمام أحمد أنه فرّق بين الأفعال فأوجب إتمام صوم

(١) جمع الجوامع للمحلي (ج/١ ص ٨٩)، والإحكام للآمدي (ج/١ ص ٦٧)، وأصول الأحكام لأستاذي الدكتور حمد الكبيسي ص ١٧٦.

(٢) المستصفى للغزالي (ج/١ ص ٨٠)، والتحبير شرح التحرير (ج/٢ ص ٩٧٨)، والإبهاج في شرح المنهاج للسبكي (ج/١ ص ٥٦)، وإرشاد الفحول للشوكاني (ج/١ ص ٧٤)، شرح الكوكب المنير (ج/١ ص ٤٠٢).

(٣) شرح الكوكب المنير للفتوح (ج/١ ص ٤٠٣)، وجمع الجوامع للمحلي (ج/١ ص ٨٩)، والأسنوي على المنهاج (ج/١ ص ٦٤).

(٤) كشف الأسرار للنجاري (ج/٣ ص ٣١١)، التحبير شرح التحرير (ج/٢ ص ٩٩١)، شرح الكوكب المنير (ج/١ ص ٤٠٧)، وفواتح الرحموت للانصاري (ج/١ ص ١١٤).

التطوع فمنْ أفطر لزمه القضاء، وفي رواية أنه ألزِمَ بإتمام الصلاة دون الصوم^(١).

❖ ثالثاً: الحرام.

المسألة الأولى: معنى الحرام.

الحرام في اللغة: الممنوعُ فعْلاً، والممنوعُ يسمى حراماً تسميةً بالمصدر^(٢).
وشرعاً: ما طلب الشارع تركه على جهة الحتم والإلزام.

وعرفه البيضاوي: بأنه ما يُذمُّ شرعاً فاعله^(٣)، فيكون تاركه مأجوراً مطيعاً وفاعله آثماً عاصياً، وسواء كان دليله قطعياً لا شبهةً فيه كحُرمة الزنى، أو كان ظنياً كالمحرمات بالسنة الأحادية^(٤)، وهو ما اصطلاح الحنفية على تسميته بالمكروه تحريماً بسبب نوع الدليل، وكما مرَّ في تقسيم الواجب.

المسألة الثانية: أقسام الحرام:

ينظر العلماء إلى فعل التحريم من جهة تعلق التحريم بذات الفعل أو لسبب عارض وبسبب تلك النظرة فقد قسموا الحرام إلى قسمين^(٥):
القسم الأول: المحرم لذاته: وهو ما حرمه الشارع أصالة وابتداءً

(١) شرح الكوكب المنير للفتوح (ج ١/ص ٤١٠).

(٢) القاموس المحيط (ص ١٠٠٨) مادة حرم، والمصباح المنير (ص ٥٠) مادة حرم، ومفردات الراغب الاصفهاني (ص ٢٢٩).

(٣) شرح البدخشي (ج ١/ص ٦٣)، السراج الوهاج في شرح المنهاج (ج ١/ص ١٠٧)، والأسنوي على المنهاج (ج ١/ص ٤٧)، الإبهاج في شرح المنهاج (ج ١/ص ٥٩)، شرح الكوكب المنير (ج ١/ص ٣٨٦)، وإرشاد الفحول للشوكاني (ج ١/ص ٧٤).

(٤) الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبدالكريم زيدان ص ٤٠.

(٥) شرح التلويح على التوضيح (ج ٢/ص ٢٦٢)، وتقويم النظر (ج ٢/ص ٩٦)، وأصول الشاشي، ص ٤٦-٤٩، وكشف الأسرار (ج ١/ص ٢٥٧)، وشرح المنار (ج ١/ص ٢٥٩)، والأحكام للآمدي (ج ٢/ص ٢٧٩)، وانظر أصول الأحكام للدكتور حمد الكبيسي، ص ١٧٩، والوجيز في أصول الفقه للدكتور عبدالكريم زيدان ص ٤١، وعلم أصول الفقه للدكتور الزحيلي ص ١١٢.

لما فيه من الأضرار والمفاسد الذاتية التي لا تنفك عنه مثل الزنا وتزوج المحارم وأكل الميتة وبيعها.

وحكم هذا النوع المنع والحظر على المكلف، فلا يحل له فعل شيء منه، ومتى فعل ذلك لحقه الوعيد المقرر على فعل الحرام،^(١).

القسم الثاني: المحرم لغيره: وهو ما كان مشروعاً في أصله لكنه حرم لاقترائه بسبب ممنوع، كالبيع وقت صلاة الجمعة، فأصل البيع مشروع لكنه صار حراماً بسبب النداء يوم الجمعة، وكذلك النكاح من أجل التحليل فإن أصل النكاح مشروع لكنه صار حراماً بسبب ما اقترن به من إرادة التحايل على الشرع بحل المطلقة ثلاثاً لزوجها.

المسألة الثالثة: حكم الحرام:

وفي حكم هذا النوع اختلف العلماء فيما يترتب عليه من آثار على قولين:

القول الأول: إن التعاقد على حرام من هذا النوع يفسد العقد ولا يبطله، وهو رأي الحنفية كونهم يفرقون بين الباطل والفساد فالعقد صحيح بسبب أصله لكنه فاسد بسبب وصفه أو ما اتصل به من فساد، ولذلك قالوا بأنه يصلح سبباً شرعياً وتترتب عليه آثاره، وإن كان منهياً بسبب ما اتصل به، ويلحق فاعله الإثم من جهة ما اتصل به لا من جهة إتيانه أصل الفعل^(٢).

القول الثاني: يرون أن العقد على المحرم لغيره باطل كالعقد على المحرم لذاته ولا فرق بين الفساد والبطلان وهؤلاء قد نظروا إلى ما اتصل بالأصل من فاسد فغلبوه وجعلوا العقد كله فاسداً لأن الفساد في نظرهم لا يُبقي أثراً لمشروعية الأصل، لذلك فقد أبطل هؤلاء النكاح المقصود منه تحليل المطلقة ثلاثاً والصلاة في الأرض المغصوبة.

(١) أصول الأحكام للدكتور حمد الكبسي، ص ١٧٩، والوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان ص ٤١، وعلم أصول الفقه للدكتور الزحيلي ص ١١٣.

(٢) الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان ص ٤١.

❖ رابعاً: المكروه:

معنى المكروه، وأسابليه:

المكروه - لغة -: القبيح. والكُرْهُ والكُرْهُ: الإِبَاء والمَشَقَّة^(١).

وعند الأصوليين هو ما طلب الشارع الكفَّ عنه لا على وجه الحتم والإلزام أو هو ما يُمدَح تاركه ولا يُذَمُّ فاعله، وعَرَفَه آخرون بأنه ما كان تركه أولى من فعله^(٢).

ويُستفاد حكم الكراهية من اللفظ الصريح الذي ينص على الكراهية من مثل قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وإِضَاعَةُ الْمَالِ»^(٣)، وأن يقارن بالنهي ما يدل على الكراهية كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ إِن بُدِّ لَكُمْ سُؤُوكُمْ وَإِن نَسَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ بُدِّ لَكُمْ عَهَا اللَّهُ عَهَا اللَّهُ عَهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١١١﴾﴾ [المائدة: ١٠١] فالنهي هنا لا يفيد تحريم السؤال لوجود قرينة تصرفه عن ذلك وهي قوله تعالى في الآية نفسها: ﴿وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ بُدِّ لَكُمْ عَهَا اللَّهُ عَهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [المائدة: ١٠١].

(١) لسان العرب (ج ١٢/ص ٨٠) مادة كره، والقاموس المحيط ص ١١٥٢، والمصباح المنير (ص ٢٠٣)، ومفردات الراغب الأصفهاني (ص ٧٠٧) مادة كره.

(٢) التحبير شرح التحرير (ج ٣/ص ١٠٠٥)، شرح البدخشني (ج ١/ص ٦٥)، الإبهاج (ج ١/ص ٦٠)، الأسنوي على المنهاج (ج ١/ص ٤٨)، والإحكام للامدي (ج ١/ص ١٧٤)، والتوضيح على التلويح (ج ٢/ص ١٢٥)، وإرشاد الفحول للشوكاني (ج ١/ص ٧٤)، وانظر أصول الأحكام للدكتور حمد الكبيسي، ص ١٨٠، والوجيز في أصول الفقه للدكتور عبداً لكريم زيدان ص ٤٤، وعلم أصول الفقه للدكتور محمد الزحيلي ص ١٢١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْعَافاً﴾، وكم الغنى؟ وقول النبي ﷺ: «ولا يجد غنى يغنيه» لقول الله تعالى ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إلى قوله ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (ج ٢/ص ٥٣٧) برقم (١٤٠٧) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

❖ خامساً: المباح:

المسألة الأولى: معنى المباح.

المباح في اللغة: خلاف المحظور، والمأذون فيه. وأباح الرجل ماله أذن فيه بالأخذ والترك^(١)

وفي الاصطلاح: هو ما خيّر الشارع بين فعله وتركه من غير ترجيح^(٢)، أو هو ما لا يتعلّق بفعله ولا تركه مدح ولا ذم^(٣).

المسألة الثانية: حكم المباح:

وحكم المباح يتجلى في كون فاعله لا يستحق اللوم أو العقاب بناءً على التساوي بين الفعل وتركه، إلا أنه من الجدير التنويه إلى أن المسلم حالة استحضاره النية في استعمال المباح من أجل الطاعة كأن يتقوى بالأكل على الصحة من أجل العبادة أو الرياضة من أجل أعمال البر لا يخلو من كونه متبعاً بتك النية الحسنة.

وأستطيع القول بأن المباح ما لم يكن خادماً لمكروه أو محرم فإنه يعد فعله طاعة لأن المسلم لم يفعل ما هو حرامٌ فصار ما يقابله حلالاً كما في قوله ﷺ: «أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجراً»^(٤).

(١) لسان العرب (ج/١ ص ٥٣٤٩) مادة بوح، والمصباح المنير (ص ٢٦).

(٢) المستصفى للامام الغزالي (ج/١ ص ٧٥)، والإبهاج (ج/١ ص ٦٠)، والإحكام لابن حزم (ج/١ ص ١٧٥)، وجمع الجوامع (ج/١ ص ٨٣)، ونهاية السؤل (ج/١ ص ٦).

(٣) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، (ج/١ ص ١٥٦)، والتوضيح في حل غوامض التنقيح (ج/٢ ص ٢٢٥)، والتجبير شرح التحرير (ج/٣ ص ١٠٢١)، والموافقات للامام الشاطبي (ج/١ ص ٦٧).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف (ج/٢ ص ٦٩٦) (١٠٠٦) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

قال القرطبي في المفهم: (ونظمه: كما يَأْثُمُ في ارتكاب الحرام يؤجر في فعل الحلال)^(١).

❖ سادساً: العزيمة والرخصة:

اختلف العلماء في شأن هذين الحكمين هل هما من الأحكام التكليفية أو من أحكام الوضع، فيرى بعضهم أنها من الأحكام التكليفية لأن الحكم التكليفي اسم لما طلبه الشارع على العموم، والرخصة اسم لما أباحه الشارع عند الضرورة تخفيفاً عن المكلفين ودفعاً للحرَج عنهم، والطلب والإباحة من أقسام الحكم التكليفي^(٢).

بينما يرى آخرون بأنها من أقسام الحكم الوضعي لأن الأصل في جميع الأحكام عزيمة ولا تنتقل من العزيمة إلى الرخصة إلا لسبب وهو الضرورة أو لإمر طارئ، وهو ما يعني أن الشارع جعل العزيمة في الأحوال العادية للمكلفين سبباً لبقاء الأحكام الأصلية واستمرارها، وكذلك جعل الرخصة في الأحوال الطارئة سبباً للتخفيف عن المكلفين، والسبب من أقسام الحكم الوضعي وهو ما ذهب إليه كل من الإمام الآمدي والشاطبي^(٣).

المسألة الأولى: معنى العزيمة والرخصة:

العزيمة في اللغة من العزم وهو الجِدُّ، والقصد المؤكَّد، وعقد القلب على إمضاء الأمر^(٤)، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: من الآية ١٥٩].

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، نشر: دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، دمشق - بيروت (ج ٣/ص ٥٢).

(٢) نهاية السؤل للأسنوي (ج ١/ص ٧٥).

(٣) الإحكام للآمدي (ج ١/ص ١٧٢)، والتجبير شرح التحرير (ج ٣/ص ١١٢)، القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، للعلامة علي بن عباس البعلبي الحنبلي، دار النشر: مطبعة السنة المحمدية - القاهرة - ١٣٧٥ - ١٩٥٦، تحقيق: محمد حامد الفقي (ص ١١٦)، شرح الكوكب المنير (ج ١/ص ٤٣٤).

(٤) لسان العرب (ج ٩/ص ١٩٢)، ومفردات الراغب الاصفهاني، (ص ٣٣٧) مادة عزم.

وفي الاصطلاح: الأحكام الكلية المشروعة ابتداء^(١).

أو: هي الْحُكْمُ الْأَصْلِيُّ السَّالِمُ مُوجِبُهُ عَنِ الْمُعَارِضِ، كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَمَشْرُوعِيَّةِ الْبَيْعِ وَغَيْرِهَا مِنَ التَّكَالِيفِ^(٢).

المسألة الثانية: الرخصة - لغة -:

التسهيل في الأمور والتيسير، والرخصة في الأمر خلاف التشديد فيه^(٣).

وفي اصطلاح الأصوليين: هي الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر^(٤).

وعند الحنفية: ما شرع تخفيفاً لحكم آخر مع اعتبار دليله، أي الحكم الآخر، قائم الحكم لبقاء العمل به، لعذر خوف فوات النفس أو العضو، كإجراء المكروه بذلك كلمة الكفر وجنابته على إحرامه، ورمضان، وترك الخائف على نفسه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصلاة المفروضة، وتناول المضطر مال الغير^(٥).

ومعناه: أنها الأحكام التي شرعها الشارع، بناء على أعذار المكلفين ولولاها لبقى الحكم الأصلي، فهو حكم استثنائي من أصل كلي، وسبب الاستثناء ملاحظة الضرورات والأعذار دفعاً للخرج عن المكلف، وهي في أكثر الأحوال تنقل الحكم الأصلي من مرتبة اللزوم إلى مرتبة الإباحة أو الندب وقد تنقله إلى الوجوب^(٦).

(١) الموافقات للشاطبي (ج ١/ص ١٩٩)، أصول السرخسي، للامام محمد بن أحمد بن أبي

سهل السرخسي أبو بكر، دار النشر: دار المعرفة - بيروت (ج ١/ص ١١٧)

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه (ج ١/ص ٢٦٠).

(٣) لسان العرب (ج ٥/ص ١٧٨)، والمعجم الوسيط، إخراج إبراهيم مصطفى وحامد

عبدالقادر وأحمد حسن الزيات ومحمد علي النجار، نشر المكتبة الإسلامية (ج ١/ص ٣٣٦) مادة رخص.

(٤) التمهيد للأسنوي (ج ١/ص ٧١)، أصول السرخسي (ج ١/ص ١١٧)، المدخل

(ج ١/ص ١٦٧)، والأسنوي على المنهاج (ج ١/ص ٧٠).

(٥) تيسير التحرير (ج ٢/ص ٢٢٨)، والمغني في أصول الفقه (٨٧).

(٦) الوجيز في أصول الفقه (ص ٥٠).

المطلب الثاني الحكم الوضعي

الوضع: ذو معانٍ ما يهمننا منها: جَعَلُ الشيء مرتبطاً بأمرٍ آخر^(١).

وفي اصطلاح الأصوليين: هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين جَعْلًا، أي بجعل الشيء سبباً لفعل المكلف أو مانعاً منه أو شرطاً له^(٢).

❖ أولاً: السبب، وأقسامه.

المسألة الأولى: معنى السبب.

السبب في اللغة: كلُّ ما يتوصل به إلى شيء^(٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَءَاتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤].

وفي اصطلاح الأصوليين: هو ما جعل المشرع وجوده علامةً على وجود الحكم وانتفاءه علامةً على انتفاء الحكم^(٤)، وإلى ذلك أشار الأمدى في تعريفه إذ قال: وهو الوصف الظاهر المنضبط الذي دل الدليل السمعي على كونه معرفاً لحكم شرعي^(٥).

(١) لسان العرب (ج ١٥/ص ٣٢٦)، والقاموس المحيط (٧١٢).

(٢) التخبير شرح التحرير (ج ٣/ص ١٠٤٦)، والتقريب والتجريب (ج ٢/ص ١٠٣)، ونهاية السؤل (ج ١/ص ٥٧) دار ابن حزم، ومنهاج العقول شرح منهج الوصول للبدخشي (ج ١/ص ٦٨)، التخبير شرح التحرير (ج ٧/ص ٣١٧٧).

(٣) لسان العرب (ج ٦/ص ١٣٩)، ومفردات الراغب الأصفهاني ص ٣٩١ مادة سبب ط ذوي القربى، والمصباح المنير (ص ١٠٠).

(٤) شرح الكوكب المنير (ج ١/ص ٤٤٥)، والمستصفى للغزالي (ج ١/ص ١٩٣٩)، والتلويح على التوضيح (ج ٢/ص ١٣٧)، وإرشاد الفحول (ج ١/ص ٧٥)، وأصول الأحكام ص ١٩٢.

(٥) الإحكام للأمدى (ج ١/ص ١٧٢)، كشف الأسرار (ج ٤/ص ٢٤٢)، البحر المحيط في أصول الفقه (ج ١/ص ٢٤٦).

المسألة الثانية: أنواع السبب باعتبار المشروعية، وينقسم إلى قسمين:

أ - السبب المشروع: وهو كل ما أدى إلى مصلحة بنظر الشارع وإن تضمن مفسدة في الظاهر، كالجهاد في سبيل الله تعالى، فهو سبب لنشر الدين والدفاع عنه وإن تضمن إتلاف النفس والمال.

ب - السبب غير المشروع: وهو كل ما أدى إلى مفسدة في نظر الشارع وإن تضمن مصلحة في ظاهره كالزواج الفاسد فإنه ربما حُيِّل للمراء أنه مصلحة له لكنه بالمجموع يشكل خطراً على عموم الأمة، والإسلام لا يشرع للأفراد وإنما للجماعة. يقول الشاطبي: (إن الأسباب المشروعة لا تكون أسباباً للمفاسد، والأسباب الممنوعة لا تكون أسباباً للمصالح إذ لا يصلح ذلك بحال)^(١).

❖ ثانياً: الشرط، وأقسامه:

المسألة الأولى: معنى الشرط:

الشرط في اللغة: العلامة اللازمة، وإلزام الشيء والتزامه^(٢).

وفي الاصطلاح: ما يتوقف وجود الشيء على وجوده وكان خارجاً عن حقيقته ولا يلزم من وجوده وجود الحكم ولكن يلزم من انعدامه انعدام الحكم^(٣).

والمراد من وجود الشيء الوجود الشرعي الذي تترتب عليه آثاره الشرعية، كالوضوء، فهو شرط لوجود الصلاة الشرعية التي تترتب عليها

(١) الموافقات للشاطبي (ج ١/ص ١٥٥).

(٢) لسان العرب (ج ٧/ص ٨٢) مادة شرط.

(٣) الإحكام للآمدي (ج ١/ص ١٧٢)، وأصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الأمل، (ج ١/ص ٤٩)، وأصول السرخسي (ج ٢/ص ٣٠٢)، والمحصول (ج ٣/ص ٨٩)، والإبهاج (ج ٢/ص ١٥٧)، ومختصر ابن الحاجب (ص ٤٢)، وإرشاد الفحول (ج ١/ص ٧٦)، وتسهيل الوصول (ص ٢٥٦)، والوجيز في أصول الفقه (ص ٥٩)، وعلم أصول الفقه (ص ١٤٨).

آثارها من حيث كونها صحيحة مُبرئة للذمة، وليس الوضوء جزءاً من حقيقة الصلاة، فقد يوجد الوضوء ولا توجد الصلاة.

❖ ثالثاً: المانع، وأقسامه:

المسألة الأولى: معنى المانع:

المانع في اللغة: الحائل بين الشيئين^(١).

واصطلاحاً: هو وصف ظاهر منضبط يستلزم وجوده انتفاء الحكم وانعدام السبب^(٢)، وبعبارة أخرى: هو ما رتب الشارع على وجوده عدم وجود الحكم أو عدم وجود السبب أي بطلانه.

المسألة الثانية: أقسام المانع:

من التعريف يتبين أن المانع نوعان^(٣):

النوع الأول: مانع الحكم، وهو ما يترتب على وجوده عدم وجود الحكم، بالرغم من وجود سببه المستوفي لشروطه^(٤)، ومثاله: الأبوة، فإنها تمنع من القصاص في القتل إذا وقع بشروطه من العمد وغيره بالرغم من وجود أسباب القصاص وهو القتل العمد، إلا أن الأبوة تمنع من إقامة القصاص لحكمة مقتضاها أن الأب سبب في وجود الابن فلا يعقل أن يكون الابن سبباً في إعدام الأب، لأن الحكمة من القصاص تحقيق الردع والزجر والأب فيه من الشفقة والحنان على ابنه بما لا يحقق المعنى من القصاص بالزجر مما يقضي انتفاء الحكم لغياب الحكمة منه مع وجود أسبابه.

(١) لسان العرب (ج ١٣/ص ١٩٤)، والمصباح المنير (ص ٢٢٢).

(٢) إجابة السائل شرح بغية الأمل (ج ١/ص ٥)، جمع الجوامع (ج ١/ص ٩٨)، إرشاد الفحول (ج ١/ص ٢٥).

(٣) الإحكام للأمدى (ج ١/ص ١٧٥)، وشرح التلويح على التوضيح (ج ٢/ص ١٨٥)، وأصول الأحكام لأستاذنا الدكتور حمد الكبيسي (ص ١٩٩).

(٤) إرشاد الفحول للشوكانى (ج ١/ص ٧٦)، وانظر الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبدالكريم زيدان (ص ٦٠)، وأصول الأحكام لأستاذنا الدكتور حمد الكبيسي (ص ١٩٩).

النوع الثاني: مانع السبب، وهو كل وصف يُخل وجوده بحكمة السبب يقيناً^(١)، أو ما يكون له تأثير في السبب بحيث يُبطل عمله ويحول دون اقتضائه للمسبب لأن في المانع معنى يعارض حكمة السبب^(٢)، ومثاله زكاة المدين إذا الأصل أن ملك النصاب هو سبب الغنى المفضي لدفع الزكاة إلا أن مالك النصاب إذا كان مديناً سقط عنه وجوب الزكاة لأن الدينَ يتعارض ومعنى الغنى الذي بسببه تجب الزكاة^(٣).

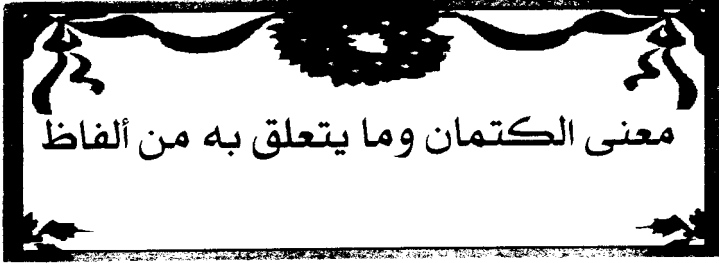


(١) الأحكام للآمدي (ج ١/ص ١٧٥)، وأصول الأحكام لأستاذي الدكتور حمد الكبيسي (ص ٢٠٠).

(٢) الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبدالكريم زيدان (ص ٦٣).

(٣) الأحكام للآمدي (ج ١/ص ١٨٥)، وعلم أصول الفقه للشيخ أبي زهرة (ص ٤٤)، والوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبدالكريم زيدان (ص ٦٣)، وأصول الأحكام لأستاذي الدكتور حمد الكبيسي (ص ٢٠٠).

المبحث الثاني



هناك الكثير من الألفاظ التي ورد ذكرها في الكتاب والسنة والتي ربما يجعلها البعض من قبيل المترادف الذي اختلف لفظه لكن معناه واحد، وربما كان الأمر على خلاف ذلك، وهذا ما يعيننا بحثه وبيانه بدايةً ليتبين لنا معنى الكتمان.

ولبيان ذلك لا بدَّ من دراسة تلك الألفاظ من الناحية اللغوية والشرعية.

١- الإسرار: السِّرُّ ومشتقاته من المفردات التي استخدمها العرب في كلامهم عما يريدون إخفاءه، وهو من الألفاظ التي لها صلة وثيقة بالكتمان بل إن الكثير لا يفرقون بين الكتمان والإسرار، لذلك قالوا: إِنَّ السِّرَّ من الأسرار التي تكتُم، والسِّرُّ ما أخفيت، والجمعُ أسرارٌ، ويقال: رجل سِرِّيٌّ، أي يصنع الأشياء سِرًّا، ومنه السريرة، والجمع سرائر، وهو عمل السِّرِّ من خير وشر، ويأتي الإسرار بمعنى الكتمان وبمعنى الإظهار، فيقال سررته بمعنى كتمته ويقال سررته بمعنى أعلنته، فهو من الأضداد، ولعله المراد من قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا الدَّامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ﴾ [يونس: من الآية ٥٤، وسياً: من الآية ٣٣]، قيل في تفسيرها الوجهان، بمعنى أنهم أظهروها، وقيل: أخفوها عن بعضهم. وتأتي بمعنى أفضى ومنه قولهم أسرَّ إليه حديثاً أي أفضى إليه، كقوله تعالى: ﴿تَشْرُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾ [المتحنة: من الآية ١] فقد قيل

في تأويلها: أي: تفضون إليهم بمودتكم سرّاً^(١)، وتأتي بمعنى النجوى إذا كانوا أكثر من طرف كقولهم: تسارّ القوم بمعنى تناجوا^(٢).

التعريف الاصطلاحي: لا يختلف المعنى الشرعيّ للسّرّ عنه في المعنى اللغوي، وقد وردّ في بيان معنى السّرّ بعض التعاريف، منها قولهم: السّرّ هو كلّ ما تكتّمه وتُخفيه في نفسك، لا تطلع عليه أحداً، لدفع ضرر أو لجلب مصلحة أو تخصص به من تثق به دون سواه^(٣)، وقيل: هو أن يُضبط الكلام من الإنسان عن إظهار ما في ضميره مما يضر به إظهاره وإبداؤه قبل وقته^(٤). ومما تقدم من تعاريف السر يتبين لنا بعض الأمور، منها:

- إن الكتمان اثر من آثار السر او هو الآلية التي يتم بها الإسرار
- التزام الكتمان في أسرار الناس كونه عهداً يجب الالتزام به.
- وارتباط الكتمان بالمصلحة حيث إنّ السّرّ يجب كتمه لتحقيق مصلحة أو دفع مفسدة أو العكس.

٢- السّتر: السّتر مفردةٌ يكثر استخدامها بمعنى من معاني الكتمان، ولها صلة وثيقة به، والسّتر هو تغطية الشيء، والاستتار هو الاختفاء والسّتر والسّترة ما يُستتر به^(٥)، وقد ورد استخدامها بتلك المعاني في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿لَمْ يَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف: من الآية ٩٠] أي حجاباً يستترون منها عند طلوعها^(٦)، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ

(١) تفسير النسفي (ج ٤/ص ٢٣٦).

(٢) لسان العرب (ج ٦/ص ٢٣٥) مادة سرر.

(٣) المنهاج (ج ٢/ص ٤٨).

(٤) فضل الله الصمد (ج ٢/ص ٤٠).

(٥) مفردات الراغب الأصفهاني (ص ٣٩٦).

(٦) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار النشر: دار الشعب - القاهرة (ج ١١/ص ٥٢).

كثيراً مِمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ [فصلت: ٢٢] أي ما كنتم تستخفون عند الأعمال القبيحة حذراً من شهادة الجوارح عليكم^(١).

٣ - الإخفاء: الإخفاء لفظ من الألفاظ التي يستخدمها العرب في التعبير عن حجب شيء ما أو تغطيته، وقد تناوله القرآن بالذكر، وكثيراً ما استخدمه الناس بمعنى الکتمان من قبيل الترادف، وليبيان الأمر نتعرف على استعمال الكلمة في لسان العرب واصطلاح الشرع.

يقال: خَفَيْتُ الشيءَ أَخْفِيهِ كَتَمْتُهُ، وَخَفَيْتُهُ - أَيْضاً - أَظْهَرْتُهُ، وهو من الأضداد، وَأَخْفَيْتُ الشيءَ سَتَرْتُهُ وَكَتَمْتُهُ، وَشيءٌ خَفِيٌّ خَافٍ، وَيُجْمَعُ عَلَى خَفَايَا، وَخَفِيٍّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ يَخْفَى خَفَاءً^(٢). فالعرب يستخدمون هذا اللفظ بمعنى الإظهار كما يستخدمونه بمعنى الکتمان.

وربما استخدمت الكلمة بمعنى الستر إذ يقول العرب في ذلك: استخفى منه أي استتر وتوارى، واستخفيت من فلان أي تواريت منه واستترت، وتطلق ويراد بها التغطية كوصفهم الكساء بالخفاء وهو كل شيء غطيت به شيئاً فهو خفاء وبمعنى ستر الخبر أو الكلام إذا أردت عدم إذاعته، كقولهم اخف عنا الخبر أي استره لمن سألك عنا^(٣).

والعرب تستعمل الإخفاء بمعنى تغييب الشيء وأن لا يجعل عليه علامة يهتدى إليه من جهته^(٤).

وبنحو مما مر من الاستعمال اللغوي لمعنى الخفاء جاء ذكره في القرآن، فقد وردت الكلمة بمعنى الاستتار، كقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ

(١) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للإمام محمد بن علي الشوكاني (ج ٤/ص ٧٢٩).

(٢) لسان العرب (ج ١٤/ص ٢٣٤).

(٣) لسان العرب (ج ٤/ص ١٦٠) وما بعدها مادة خفا.

(٤) التوقيف على مهمات التعاريف، للعلامة محمد عبدالرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، نشر: دار الفكر المعاصر، دار الفكر - بيروت، دمشق - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد رضوان الداية (ص: ٤٣).

نَصْرَةً وَخَفِيَّةً إِنَّكُمْ لَا يُحِبُّ الْمُقْتَدِرِينَ ﴿٥٥﴾ [الأعراف: ٥٥]، ويستعمل بمعنى الإخفاء المقابل للإعلان، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَنْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ﴾ [المنحنة: من الآية ١]، وبمعنى الاستخفاء وهو طلب الإخفاء كقوله تعالى: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ يَنْتَوُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾ [هود: من الآية ٥].

٤- النجوى: النجوى في كلام العرب ما ينفرد به الجماعة والاثنا عشر سواء كان سراً أو كان ظاهراً^(١)، وناجيته أي ساررتة، وأصله أن تخلو به في نجوة من الأرض، قال تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: من الآية ٣] وانتجيت فلاناً استخلصته لسري^(٢).

٥- الكظم: الأصل في الكظم الإمساك على غيظ وغم، يقال: كظم الرجل غيظه إذا اجترعه، كظمه يكظمه كظماً ردّه وحبسّه فهو رجل كظيم، والغيظ مكظوم^(٣).

وقد ورد استعمال الكظم بمعنى حبس الغيظ في القرآن الكريم، فقد قال تعالى: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ﴾ [آل عمران: من الآية ١٣٤]. قال ابن الهائم: أي الحاسبين، وقيل: الممسكين عن إمضائه مع قدرتهم على من أغضبهم^(٤).

٦- السكوت: السكت والسكوت خلاف النطق، فيقال: تكلم الرجل ثم سكت من غير ألف، فإذا انقطع كلامه فلم يتكلم قيل: أسكت، وقيل: سكت: تَعَمَّدَ السُّكُوتَ، وأسكت: أَطْرَقَ من فِكْرَةٍ أو داء أو خوف، ورجلٌ سَكِتٌ أي قليل الكلام فإذا تكلم أحسن^(٥). وهو في الغالب مختص بترك الكلام^(٦).

(١) لسان العرب، مادة، نجا.

(٢) مفردات الراغب الاصفهاني، (ص ٤٨٦)، مادة نجو.

(٣) لسان العرب (ج ١٢/ص ٥١٩)، ومختار الصحاح (ص ٥٧٢)، مادة كظم.

(٤) التبيان في تفسير غريب القرآن، لشهاب الدين أحمد بن محمد الهائم المصري، تحقيق: د. فتحي أنور الداوولي، نشر: دار الصحابة للتراث بطنطا - القاهرة (ص: ١٥٤).

(٥) لسان العرب لابن منظور (ج ٢/ص ٤٣)، وتاج العروس (ج ٤/ص ٥٥٩) مادة سكت.

(٦) مفردات الراغب الاصفهاني، مادة سكت، ص ٢٤٣، ط دار العرفان.

٧ - التورية، والتعريض:

التورية - لغةً -: الستر. وهي أن تُطلق لفظاً ظاهراً في معنى و تريد به معنى آخر يتناوله ذلك اللفظ لكنه خلاف ظاهره^(١).

وعرفاً: قصد مخالفة اللفظ بما لا يتبادر من معناه^(٢).

وقد ورد استعمال هذا المعنى في الآثار، فقد ورد في الحديث الصحيح: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَلَمًا يَرِيدُ غَزْوَةً يَغْزُوهَا إِلَّا وَرَىٰ بِغَيْرِهَا»^(٣).

أما التعريض، فهو خلاف التصريح من القول، والمعارض: التورية بالشيء عن الشيء^(٤). فهو كما إذا سألت رجلاً هل رأيت فلاناً - وقد رآه، ويكره أن يكذب - فيقول: إن فلاناً لَيُرَى، فيجعل كلامه مِعْرَاضاً؛ فراراً من الكذب، وهذا معنى المَعَارِض في الكلام^(٥).

وقد ورد في قول عمران بن حصين: «إن في المعارض لمندوحة عن الكذب»^(٦).

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، نشر: المكتبة العلمية (ج ٢/ص ٦٥٧).

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، (ص: ٢١٤). والتعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب العربي - بيروت (ص: ٩٧).

(٣) متفق عليه من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه، أخرجه البخاري (٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٤١٥٦)، ومسلم (٢٧٦٩).

(٤) لسان العرب، مادة عرض.

(٥) المصباح المنير (ج ٢/ص ٤٠٣). نشر: المكتبة العلمية - بيروت

(٦) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت برقم (٨٥٧)، وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: مكتبة الرشد - الرياض (ج ٥/ص ٢٨٢) برقم (٢٦٠٩٦)، والبيهقي في السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤ (ج ١٠/ص ١٩٩).

قال البيهقي: هذا هو الصحيح موقوف.

٨- التذليل: الدَّلْسُ في اللغة: الظُّلْمَة، وقيل: اختلاط الظلام. والدَّلْسُ والدُّلْسُ: الخديعة. يقال: فلان لا يُدَالِسُك، أي لا يخادِعُكَ ولا يُخْفِي عليك الشيء، فكأنه يأتيك به في الظلام^(١).

وقد استعمل هذا اللفظ بهذا المعنى في كلام المحدثين والفقهاء.

فقد ورد في كتب مصطلح الحديث ذكرُ التذليل، وصوره، وحكمه.

والتذليل في مصطلح الحديث لا يبعد عن معناه في اللغة، فهو يعني تعمية حال الإسناد وإخفاء عيبه^(٢). وأشهر صورته^(٣):

أ - تذليل الإسناد: وهو أن يرويَ عَمَّن لقيه ما لم يسمع منه موهما أنه سمعه منه. أو: عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه. ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر.

ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: (أخبرنا فلان) ولا (حدثنا) وما أشبههما. وإنما يقول: (قال فلان أو: عن فلان) ونحو ذلك من الصيغ المحتملة للسمع وعدمه.

(١) لسان العرب، مادة دلس، والمصباح المنير (ج/١ ص ١٩٨).

(٢) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، نشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة (ج/١ ص ٣٤٦)، وجواهر الأصول في علم حديث الرسول ﷺ، صنفه العلامة أبو الفضل محمد بن محمد الفارسي المعروف بفصيح الهروي المتوفى سنة ٨٣٧، تحقيق: القاضي أظهر المباركفوري، مراجعة الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط (ص: ٦٦).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح، الإمام أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، تحقيق: نور الدين عتر، نشر: دار الفكر - دمشق (ص: ٧٣)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين أبي عبدالله محمد بن جمال الدين عبدالله بن بهادر الزركشي، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، نشر: أضواء السلف - الرياض (ج/٢ ص ٦٧)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، نشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض (ج/١ ص ٢٢٣)، فتح المغيب شرح ألفية الحديث، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، نشر: دار الكتب العلمية - لبنان (ج/١ ص ١٧٩).

ب - تدليس الشيوخ: وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف!

وورد في كلام الفقهاء ذكر التدليس في البيع، وهو أن يكون بالسلعة عيبٌ باطن فلا يخبر البائع المشتري لها بذلك العيب الباطن ويكتمه إياه^(١).

وهو - كذلك - على نوعين:

أ - تدليسٌ بكتمان عيب السلعة.

ب - تدليسٌ يزيد به الثمن وإن لم يكن عيباً، كتحمير وجه الجارية وتسويد شعرها، وتصرية اللبن في الضرع، ونحو ذلك^(٢).

٩- الإكنان: في اللغة. الكِنُّ بالكسر وقاء كل شيءٍ وسِتْرُهُ كالكِنَّةِ والكِنَانِ بكسْرِهِما^(٣). كَنَّهُ وأكَنَّهُ: ستره، واكتن واستكن: استتر، وأكنته في نفسي: أضمرته^(٤). ويقال: اكتنت المرأة غطت وجهها وسترتة حياء من الناس، والشيء ستره^(٥)، وكن أمره عنه كناً أخفاه، و استكن الشيء استتر^(٦).

وفي الشرع: فقد استخدمه القرآن بما ورد في لسان العرب، فقد جاء

(١) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهرى الهروي، تحقيق: د. محمد جبر الألفي، نشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت (ص: ٢٠٩)، والتوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي (ص: ١٦٧).

(٢) المطلع على أبواب الفقه، لأبي عبدالله محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي، تحقيق: محمد بشير الأدلبي، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠١ - ١٩٨١ (ص: ٢٣٦).

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار النشر: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين (ج ٣٦/ص ٦٣) مادة كتن.

(٤) أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار النشر: دار الفكر - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م (ج ١/ص ٥٥٢) مادة كتن.

(٥) المعجم الوسيط (٢+١)، تأليف: إبراهيم مصطفى/أحمد الزيات/حامد عبدالقادر/محمد النجار، دار النشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية (ج ٢/ص ٨٠١) مادة كتن.

(٦) لسان العرب (ج ١٣/ص ٣٦٠) مادة كتن.

بمعنى الإضمار في النفس كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: من الآية ٢٣٥]، ووردت بمعنى الغطاء كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنُتًا﴾ [النحل: من الآية ٨١] أي أغطية^(١).

والمهم أنها تأتي بمعنى الإخفاء في النفس أو السر.

١٠- الإضمار: من ضمر، قال ابن فارس: الضاد والميم والراء أصول صحيحة أحدهما يدل على دقة في الشيء، والثاني يدل على غيبة وتستر. فالأول قولهم: ضمر الفرس وغيره ضموراً وذلك من خفة اللحم، وقد يكون من الهزال، ويقال للموضع الذي تضمّر فيه الخيل: المضمّر. وكل شيء غاب عنك فلا تكون منه على ثقة فهو ضمار، ومن هذا الباب: أضمرت في ضميري شيئاً لأنه يغيبه في قلبه وصدره^(٢). والضَّمِيرُ: (السُّرُّ وأُضْمِرَهُ أَخْفَاهُ^(٣)).

وفي الشرع: درج استعمال الضمير بما يستكتمه الناس في دواخلهم وما يختزنونه من مشاعر. لذلك عرفه الراغب بقوله: هو ما ينطوي عليه القلب ويدق على الوقوف عليه، وقد تسمى القوة الحافظة لذلك سرّاً^(٤).

١١- الكتمان: مادة الكتمان في لغة العرب تدلُّ على إخفاء وسرّ. من ذلك: كَتَمْتُ الحديثَ كَتْمًا وَكِتْمَانًا. قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء ٤٢]. ويقال: ناقةٌ كَتُومٌ: لا تَرَعُو إذا رُكِبَتْ؛ قُوَّةٌ وَصَبْرًا. وسحابٌ مُكْتَمٌ: لا رعدَ فيه^(٥).

(١) مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، ص ٧٢٧ مادة كتن.

(٢) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، دار النشر: دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون (ج ٣/ص ٣٧١).

(٣) تاج العروس (ج ١٢/ص ٤٠١).

(٤) مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني (ص ٥١٨).

(٥) مقاييس اللغة (ج ٥/ص ١٥٧)، وتاج العروس (ج ٣/ص ٣٢٧)، مادة كتم.

لذا فإن كتمان الأمر نقيضُ إعلانه، يقال: كَتَمَ الشيءَ يَكْتُمُهُ كَتْمًا وَكِتْمَانًا وَاكْتَتَمَهُ وَكَتَمَهُ، ورجل كُتِمَ إذا كان يَكْتُمُ سِرَّهُ، وَكَاتَمَنِي سِرَّهُ كَتَمَهُ عَنِي، وَاسْتَكْتَمَهُ الْحَبَرُ وَالسِّرُّ سَأَلَهُ كَتَمَهُ^(١).

أما في التعريف الشرعي فإن الكتمان إذا أُطْلِقَ فإنه قد لا يتجاوز الاستعمالات العربية إلا في حدود استخدام المعنى كمصطلح في بعض المواضع، ولذلك فإنني سأتوسع في استقراء آراء أهل العلم من المفسرين والفقهاء في تعريف هذه الكلمة ومواطن استخدامها.

فقد جاء في تفسير الكتمان قولهم: إنه ترك إظهار الشيء مع الحاجة إليه وحصول الداعي إلى إظهاره، ومتى لم يكن كذلك لا يُعَدُّ كتماناً^(٢). وقريباً من هذا التعريف يقول الألوسي، إلا أنه يشترط القصد في الكتمان فيقول: الكتمان ترك إظهار الشيء قصداً مع مساس الحاجة إليه وتحقيق الداعي إلى إظهاره، وذلك قد يكون بمجرد ستره وإخفائه وقد يكون بإزالته ووضع شيء آخر موضعه^(٣).

بينما يرى آخرون بأنه إخفاء كل ما له علاقة بالشرع من كتمان الأحكام الشرعية أو العلوم النافعة أو الآراء الناضجة التي تعود بالنفع على الأمة الإسلامية في دينها ودنياها، وأن الذي يخفي شيئاً من ذلك يدخل تحت طائلة ما يترتب على الكاتم من عقوبات^(٤).

وقال المناوي: إن الكتمان ستر الحديث^(٥)، ويبدو أنه قد عزى كل أنواع الكتمان إلى ما يتعلق بإخفاء ما يصدر من الإنسان من الكلام.

(١) لسان العرب (ج ١٢/ص ٣٠).

(٢) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى (ج ٤/ص ١٤٨) وانظر التفسير المنير لوهبة الزحيلي (ج ١/ص ٤٠٩).

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل محمود شهاب الدين الألوسي، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت (ج ٢/ص ٢٧).

(٤) التفسير الواضح، للدكتور محمد محمود حجازي (ج ١/ص ١٤).

(٥) التوقيف (ص ٢٨٠).

بينما عرفه الكفوي بأنه الصبر في امساك الضمير^(١)، أي تحمل ما هو شاق من كتمان المستتر المضمور من الأعمال والأقوال.

وعرفه ابن عاشور بأنه عدم الإخبار بما من شأنه أن يخبر به من حادث مسموع أو مرئي، ومنه كتم السر، وهو الخبر الذي تخبر به غيرك وتأمره بأن يكتمه فلا يخبره غيره^(٢).

وقال حبنكة بأن الكتمان هو ضبط النفس ضد دوافع التعبير عما يختلج فيها^(٣).

ومما تقدم من تلك التعاريف يمكن القول بأن الكتمان هو ترك إظهار الشيء سواء كان نافعاً أو ضاراً بقصد أو غير قصد، مما يحقق النفع أحياناً بكتمانه أو يضر الناس بكتمانه، وهو ما يعني أنه على نوعين:

- كتمان محمود، وهو ذلك الكتمان الذي يتم فيه ترك إظهار ما كان في إعلانه ضرراً على الناس مما يتعلق بحفظ أسرار الناس، وستر ما يصدر منهم من معاص وأخطاء.
- وكتمان مذموم، وهو ترك المنافع التي يحتاجها الناس في الدين والدنيا مما أمر الله تعالى بإعلانه وإظهاره من العلوم الشرعية والشهادة وقول الحق وغير ذلك، والله أعلم.



(١) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري (ص ٥٦٠).

(٢) التحرير والتنوير المعروف بتفسير الطاهر بن عاشور التونسي تاليف سماحة الاستاذ الامام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، مؤسسة التاريخ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م (ج ٢/ص ٦٥).

(٣) الأخلاق الإسلامية في القرآن الكريم وأسسه للشيخ عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى (ج ٢/ص ٣٥٨).

الباب الأول

كتمان ما يتعلق بالعقيدة والفكر

ويتكون من أربعة فصول:

- * الفصل الأول: كتمان الإيمان
- * الفصل الثاني: كتمان الكفر والمعاصي
- * الفصل الثالث: كتمان الأسرار
- * الفصل الرابع: كتمان العلم



الفصل الأول

كتمان الإيمان

يتكوّن من المباحث الآتية:

- * المبحث الأول: الكتمان بين الإسلام والإيمان.
- * المبحث الثاني: الضوابط الشرعية لكتمان الإيمان.
- * المبحث الثالث: الإيمان بين الكتمان والإعلان.
- * المبحث الرابع: أحكام كتمان الإيمان وأسبابه.



المبحث الأول

الكتمان بين الإسلام والإيمان

لقد كَانََ للقرآنِ عَرَضٌ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِكُتْمَانِهِ، فقد جاء في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، مما يعني أَنَّ كُتْمَانَ الإِيمَانِ مُمَكِّنٌ، بل ربما صارَ إخفاؤه في حالاتٍ مِمَّا يَجِبُ، لضروراتٍ تقتضيها المحافظةُ على مقاصدِ الدين والنفس والمال، وقد أومأ القرآنُ إلى مثل ذلك، فقال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً وَيَعِدْكُمْ اللَّهُ نَفْسَكُمْ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ (٢٨) [آل عمران: ٢٨] وهو ما يعني أَنَّ القرآنَ تعاملَ مَعَ مسألة كتمان الإيمان في ظروفٍ مُتعدِّدةٍ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِمَصَالِحِ الدِّينِ وَالْعِبَادِ وَالْبِلَادِ.

ولم يكن أمرُ الكتمان بلا حدودٍ تَحُدُّهُ مطلقاً، بل جاء مقيداً كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْزَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الحل: ١٠٦]، وكذا في قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾، وكذا فيما يَتَّصِلُ بِالْإِيمَانِ مِنْ عَمَلٍ، فقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

ومن المعلوم أَنَّ الإيمانَ عِبَادَةٌ قَلْبِيَّةٌ، وإظهارها يعني إعلانَ ما يَتَّصِلُ بِالْإِيمَانِ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الْعَمَلِ الَّتِي غَالِباً مَا تَعْنِي أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ، وهو ما

يقتضي بيان معاني الإسلام والإيمان، وَصِلَةَ الكتمان بهما، وهو ما سنبينه عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول معنى الإيمان

❖ أولاً: التعريف اللغوي.

الإيمان في لغة العرب مصدر (آمن) وأصلها أَمَنْ، وتستعمله العرب بمعانٍ، منها: الأمن ضد الخوف، فيقال: آمَنَ فلانٌ العدوَّ يُؤمنه إيماناً فهو مؤمن، وهو المعنى من جعل الإنسان في مأمن مما يخاف، وكذلك تقول العرب: استأمنني فلانٌ فأمنته أوأمِنُهُ إيماناً.

ويأتي بمعنى التصديق، تقول العرب: آمَنَ بالشيء صدق به.

والإيمان بمعنى التصديق ضدَّه التكذيب، فيقال: آمَنَ به قومٌ وكذب به قومٌ^(١).

❖ ثانياً: التعريف الشرعي.

فإن الكلمة استُعملت في نطاق استعمال العرب لها بمعنى التصديق والتأمين، وجاء استخدام القرآن لها بمعنى التصديق في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]. يعني: يقولون: وما أنت بمصدقنا على قيلنا: إنَّ يوسفَ أكله الذئب ولو كنا صادقين^(٢).

(١) لسان العرب مادة آمن (ج/١ ص ٢٢٣) وما بعدها - بتصرف - والمصباح المنير (ص ١٠).

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ج ٧ ص ١٥٩) تفسير القرآن، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، دار النشر: المكتبة العصرية - صيدا، تحقيق: أسعد محمد الطيب والمشهور بتفسير ابن أبي حاتم (ج ٧ ص ٢١١).

وكذلك من الأمن ضد الخوف كما ورد في قراءة لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَا يَتَمَنَّوْنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَتَّبِعُوْنَ﴾ [التوبة: من الآية ١٢] بكسر الالف^(١).

ومعناه أنهم إن أجاروا وأمنوا المسلمين لم يَفُوا وغدروا، فالإيمان هنا بمعنى الإجارة.

ويأتي بمعنى الدخول في صدق الأمانة التي ائتمنه الله عليها، فإذا اعتقد التصديق بقلبه كما صدق بلسانه فقد أدى الأمانة وهو مؤمن، ومن لم يعتقد التصديق بقلبه فهو غير مؤدٍ للأمانة التي ائتمنه الله عليها، فهو منافق^(٢).

والإيمان يُستعمل تارة اسماً للشريعة التي جاء بها محمد ﷺ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقُونَ وَالنَّصِرَىٰ مَن ءَامَرَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

ويوصف به كل من دخل في الشريعة وأقرَّ بالله تعالى ونبوة محمد ﷺ. قيل: وعلى هذا قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

وتارة يستعمل على سبيل المدح، ويراد به إذعان النفس للحق على سبيل التصديق وذلك باجتماع ثلاثة أشياء: تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل - بحسب ذلك - بالجوارح، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّٰدِقُونَ﴾ [الحديد: من الآية ١٩].

ويقال لكل واحد من الاعتقاد والقول الصدق والعمل الصالح إيمان، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: من الآية ١٤٣] أي صلاتكم^(٣).

(١) وهي قراءة ابن عامر، انظر: زاد المسير في علم التفسير، لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت (ج ٣/ص ٤٠٤)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (ج ٨/ص ٧٦).

(٢) لسان العرب (ج ١/ص ٢٢٥). والمصباح المنير ص ١٠.

(٣) مفردات الفاظ القرآن للراغب الاصفهاني ص ٩٢.

كما أن السُّنة جعلت العمل الصالح من الإيمان، وذلك في قول النبي ﷺ: «الإيمانُ بضع وسبعون شعبة، أعلاها قولُ لا إله إلا الله، وأدناها إماطةُ الأذى عن الطريق، والحياءُ شعبة من الإيمان»^(١).

هذا، وقد جعل النبي ﷺ أصلَ الإيمان ستةَ أشياء كما في حديث جبريل قوله: فأخبرني عن الإيمان. قال: «أَنْ تُوْمَنَ بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، وتُوْمَنَ بالقدرِ؛ خيرِه وشرِّه»^(٢).

وقد اصطلح الفقهاء على تعريف الإيمان بتعريفات كثيرة بناء على اقترانه بالقلب أو ما يترتب عليه من أعمال، فعرفه الجرجاني (بأنه الاعتقاد بالقلب والإقرار باللسان)^(٣).

وعرفه الزجاج بأنه (إظهار الخضوع والقبول للشريعة ولما أتى به النبي ﷺ، واعتقاده وتصديقه بالقلب فمن كان على هذه الصفة فهو مؤمن مسلم غير مرتاب ولا شاك، وهو الذي يرى أن أداء الفرائض واجب عليه لا يدخله في ذلك ريب)^(٤).

وهو اعتقاد بالجنان وقول باللسان وعمل بالأركان^(٥).

(١) صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها وفضيلة الحياء وكونه من الإيمان (ج ١/ص ٦٣) برقم (٣٥).

(٢) صحيح مسلم كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى (ج ١/ص ٣٦) برقم (٨).

(٣) كتاب التعريفات للشيخ علي بن محمد الجرجاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت ص ٣٢.

(٤) لسان العرب (ج ١/ص ٢٢٤).

(٥) انظر في مسألة أقاويل الناس في الإيمان: الإيمان، للإمام محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت (ج ١/ص ٣٤٧، ٣٥٠)، كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للإمام أبي بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، =

والمراد بالاعتقاد: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر، وهو ما أشار إليه حديث جبريل المشهور.

وأما المراد من قول اللسان فهو النطق بالشهادتين.

والمراد من العمل بالجوارح هو فعلها لما أمر الله به وامتناله لما نهى الله عنه.

وقريباً من هذا التعريف أو بمثله قالت المعتزلة إلا أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحة الإيمان، بينما يرى أكثر السلف أن الأعمال شرط في كمال الإيمان^(١).

ويرى السلف زيادة الإيمان ونقصانه حسب ما يصدر من الإنسان من

= مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت (ص: ٣٨٩)، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، للإمام أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، نشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت (ص: ١٧٥)، الغنية في أصول الدين، لأبي سعيد عبد الرحمن بن محمد النيسابوري، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، نشر: مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية - بيروت (ص: ١٧٣)، كتاب الإيمان، للإمام ابن تيمية، المكتب الإسلامي (ص: ١٦٢)، شرح العقيدة الطحاوية، للقاضي ابن أبي العز الحنفي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت (ص: ٣٣١)، كتاب المواقف، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، نشر: دار الجيل - بيروت (ج ٣/ص ٥٢٧). ولكشفاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبدالرزاق المهدي (ج ١/ص ٤٨١) وتفسير الطبري (ج ٦/ص ١١٠)، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت والشهير بتفسير أبي السعود (ج ٨/ص ١٢٣)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت (ج ١/ص ١٠٤).

(١) انظر تفاصيل مسمى الإيمان وآراء أهل القبلة فيه في تفسير الرازي (ج ٢/ص ٢٣) والاساس في السنة وفقهاها - العقيدة الاسلامية - للشيخ سعيد حوى ط الثالثة ١٤١٧هـ، دار السلام للنشر والتوزيع (ج ١/ص ١١٠). وما ذكر في الهامش السابق.

عمل فالإيمان يزداد بالطاعة وينقص بالمعصية^(١). وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقول النبي ﷺ في حديث الشفاعة: «يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، ثم يقول الله تعالى: أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان»^(٢).

المطلب الثاني معنى الإسلام

أولاً: التعريف اللغوي: الإسلام هو الدخول في السلم، وهو أن يسلم كل واحد منهما أن يناله من ألم صاحبه، ومصدر أسلمت الشيء إلى فلان إذا أخرجته إليه، ومنه السَّلَم في البيع^(٣).

والإسلام، والاستسلام: الانقياد.

والإسلام من الشريعة: إظهار الخضوع، وإظهار الشريعة، والتزام ما أتى به النبي ﷺ، إذ بذلك يحقن الدم ويستدفع المكروه.

يقول أبو بكر محمد بن بشار^(٤): إن الإسلام قد يقال عن شخص،

(١) تفسير البحر المحيط للإمام محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢، ٢٠٠١، دار الكتب العلمية، بيروت (ج ٣/ص ١٢٣)، تفسير القرطبي، دار الكتب العلمية (ج ٤/ص ١٧٩)، وتفسير الألوسي (ج ٢/ص ٣٣٨)، وانظر الأساس في السنة وفقهها - العقيدة الإسلامية - للشيخ سعيد حوى (ج ١/ص ١١٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال (ج ٢/ص ١٦)، برقم (٢٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار (ج ١/ص ١٧٢) (١٨٤).

(٣) مفردات ألفاظ القرآن الكريم (ص: ٤٢٣).

(٤) هو الإمام الحافظ اللغوي ذو الفنون، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار ابن الأنباري. ولد عام ٢٧٢، وتوفي سنة ٣٢٨.

ويحتمل قولين: أحدهما هو المستسلم لأمر الله، والثاني هو المخلص لله العبادة، من قولهم سلم له الشيء أي خلص له^(١).

التعريف الشرعي: وقد ورد استعمال الإسلام في مفردات كثيرة من السنة النبوية وفي معان مختلفة منها:

- معنى السلامة من الأذى، ومنه قول النبي ﷺ: «المسلمُ مَنْ سَلِمَ المسلمون مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»^(٢).

- وبمعنى الترك والخذلان: كما في قوله ﷺ: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يُسلمه»^(٣).

قال ابن الأثير: يقال: أسلم فلانٌ فلاناً إذا ألقاه إلى الهلكة ولم يحمه من عدوّه، وهو عامٌ في كل من أسلمته إلى شيء، لكن دخله التخصيص، وغلب عليه الإلقاء في الهلكة^(٤).

- وبمعنى الخضوع والانقياد: كما في حديث النبي ﷺ: «ما من آدمي إلا ومعه شيطان، قيل: ومعك؟ قال نعم، إلا أن الله أعانني عليه

= ترجمته في: سير أعلام النبلاء، للحافظ أبي عد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (ج ١٥/ص ٢٧٤).

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. يحيى مراد، نشر: دار الكتب العلمية (ص: ٨٣)، وانظر: لسان العرب (ج ٦/ص ٣٤٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (ج ١/ص ١٣) برقم (١٠)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل (ج ١/ص ٦٥) برقم (٤١).

(٣) صحيح البخارين كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه (ج ٢/ص ٨٦٢) برقم (٢٣١٠)، وصحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (ج ٤/ص ١٩٩٦) برقم (٢٥٨٠) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنه.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، نشر: المكتبة العلمية - بيروت (ج ٢/ص ٩٨٥).

فَأَسْلَمَ^(١) وفي رواية «حتى أسلم»^(٢) أي انقاد وكفَّ عن وسوستي،
وقيل: دخل في الإسلام^(٣).

ومعنى الإسلام في القرآن غير ذلك، يقول الراغب الأصفهاني: إلا
أن الإسلام في الشرع على ضربين^(٤):

أحدهما: دون الإيمان، وهو الاعتراف باللسان، وبه يحقن الدم -
حصل معه الاعتقاد أم لم يحصل -، وإياه قصد بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ
الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾
[الحجرات: ١٤].

وثانيهما: فوق الإيمان، وهو أن يكون مع الاعتراف اعتقاداً بالقلب،
ووفاءً بالفعل، واستسلام لله في جميع ما قضى وقدر، كما ذكر عن إبراهيم
- عليه الصلاة والسلام - في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْتُ
لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١] وقوله تعالى: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي
بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١].

وأرى أن الأمر يحتمل ضرباً ثالثاً وهو ما يصدق فيه القلب من حيث
الاعتقاد ويقصر فيه العمل كحال كثير من المسلمين المفرطين، أو أن
يصدق العمل وينتسكس الاعتقاد كحال كثير من المنافقين والمشركين، والله
أعلم.

(١) صحيح مسلم، كتاب صفة المنافقين وأحكامهم، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه
لفتنة الناس وأن مع كل إنسان قريباً (ج ٤/ص ٢١٦٧) برقم (٢٨١٤) من حديث عبدالله بن
مسعود رضي الله عنه.

(٢) صحيح مسلم، كتاب صفة المنافقين وأحكامهم، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه
لفتنة الناس وأن مع كل إنسان قريباً (ج ٤/ص ٢١٦٨) برقم (٢٨١٥) من حديث
عائشة رضي الله عنها.

(٣) لسان العرب (ج ٦/ص ٣٤٥).

(٤) مفردات الراغب (ص: ٤٢٣).

المطلب الثالث

علاقة الكتمان بالإيمان والإسلام

من خلال ما مرَّ من التعريف بالإسلام نلاحظ الفرق في تعلق الإسلام بعبادة الجوارح بينما يتعلق الإيمان بعبادة القلب، إلا إن النصوص الشرعية من الكتاب والسنة فرقت بين المصطلحين في مواضع وجمعت بينهما في مواضع أخرى.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وفي موضع آخر قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢٥] ﴿فَمَا وَحَدَّا فِيهَا غَيْرَ بَيِّنٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [٣٦] [الذاريات: ٣٥]، وهذه الآيات تبيِّن أنَّ لكلَّ من المصطلحين معنى خاصاً به وإلا لما عمد القرآن إلى التفريق بينهما.

أما في السنة فقد ورد التفريق بين الإيمان والإسلام في حديث جبريل المشهور، والذي عرف فيه النبي ﷺ الإيمان بتصدق القلب بما هو غيبي فقال: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»، بينما عرَّفَ الإسلام بما يتعلق بالعبادة من أعمال الجوارح، فقال: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً»^(١).

إلا أن القرآن وكذلك السنة عادت لتدمج بين المصطلحين للتعبير عن أحدهما، فجاء في القرآن ما يفسر الإيمان مقروناً ببعض أعمال الجوارح، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [١] الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ [٢] أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ [٣] [الأنفال: ٢ - ٤].

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة ﴿اللَّهُ ۝ عَلِيَّتِ الرُّؤْمُ﴾ (ج ٤/ص ١٧٩٣)

برقم (٤٤٩٩) من حديث أبي هريرة ؓ. وتقدم تخريجه من حديث عبد الله بن عمر ؓ.

وكذلك ورد في السنة ما يفسر الإيمان بالإسلام والعكس، فقد جاء عن النبي ﷺ قوله: «أمركم بأربع، وأنهاكم عن أربع، الإيمان بالله، هل تدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وأن تعطوا من المغنم الخمس. وأنهاكم عن أربع: ما انتبذ في الدباء والنقيير والحنتم^(١) والمزفت^(٢)».

وهكذا جاء من النصوص ما يفسر الإيمان بالإسلام والعكس.

وقد وفق العلماء بين ذلك فقالوا: إن الإسلام والإيمان إذا اجتماعا اختلفا، وإذا افترقا اتفقا أي (إن الإيمان إذا كان بمعنى التصديق والإسلام بمعنى الاستسلام صح أن يكون الإسلام بالجوارح وأعمال الطاعات إيمانا وتصديقا وصح أن يكون الإقرار باللسان عن تصديق القلب استسلاما، فأطلق اسم كل واحد منهما على الآخر، بخلاف ما إذا اختلفا ففارق الباطن الظاهر، والنطق والعمل العقد والنية^(٣)).

ومعناه: إذا جاء الإسلام والإيمان معاً فإن لكل واحد منهما معنى مستقلا عن الآخر، كما في حديث جبريل، وإذا افترق كل واحد منهما عن الآخر كانا بمعنى واحد.

(١) الدباء: القرعة وكان ينبذ فيها فيشتد، والحنتم: جرار خضر كانت تحمل إلى المدينة فيها الخمر، والمزفت: هو الإناء المطلي جوفه بالزفت بكسر الزاي أي القير وكان ينبذ فيه فيشتد. انظر في تفسيرها طلبة الطلبة ص ٣٢٠، وفتح الباري (ج ١٠/ص ٤٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب وفد عبد القيس (٤/ص ١٥٨٨) برقم (٤١١٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين والدعاء إليه والسؤال عنه وحفظه وتبليغه من لم يبلغه (ج ١/٤٦) برقم (١٧) من حديث عبدالله بن عباس ؓ.

(٣) شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى اكمال المعلم بفوائد مسلم للإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض الحنصلي تحقيق د يحيى اسماعيل، دار الوفا، المنصورة الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م (ج ١/ص ٢٤٠)، وشرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩١، الطبعة: الرابعة (ص: ٣٤٢)، وانظر الأساس في السنة وفقهها - العقيدة الإسلامية - للشيخ سعيد حوى (ج ١/ص ١١٥) وما بعدها.

يقول ابن رجب الحنبلي: إن من الأسماء ما يكون شاملاً لمسميات متعددة عند إفراده وإطلاقه، فإذا قرن ذلك الاسم بغيره صار دالاً على بعض تلك المسميات، والاسم المقرون به دال على باقيها، وهذا كاسم الفقير والمسكين، فإذا أفرد أحدهما دخل فيه كل من هو محتاج، وإذا قرن أحدهما بالآخر دل أحد الاسمين على بعض أنواع ذوي الحاجات والآخر على باقيها، فهكذا اسم الإسلام والإيمان، فإذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر، ودل بانفراده على ما يدل عليه الآخر بانفراده، فإذا قرن بهما دل أحدهما على بعض ما يدل عليه بانفراده ودل الآخر على الباقي^(١).

وبهذا التفصيل صار معلوم لدينا معنى الفرق بين الإسلام والإيمان.

ومن الجدير ذكره هنا صلة هذا الكلام بكتمان الإيمان الذي هو محور الحديث، فهي وثيقة إذا علمنا أن الإيمان عبادة تقوم على التصديق القلبي فحسب، لذلك لا يعرف إيمان الإنسان إلا إذا دل عليه بالعمل وذلك بعبادة الله عن طريق أعمال الجوارح، وأثر الإيمان هذا يعبر عنه بالإسلام كما جاء في حديث جبريل.

من هنا صار تعلق الكتمان بالإسلام وثيقاً من حيث إن الإيمان مقره القلب وما يظهره الإنسان من إيمانه هو الإسلام، وبالتالي فإن كتمان الإيمان هنا يراد به كتمان الإسلام، إذ الإيمان مكتوم في القلب ولا يعرف إلا بالجهر به أو بالعمل بما يدل عليه وهو الإسلام، فإذا اضطرَّ إنسانٌ إلى كتمان الإيمان فإن ما يكتمه هو الجهر بما يعتقد في القلب أمام الكافرين.

وإعلان العقيدة أمام الكافر ليس مطلوباً على الدوام، وما يخشاه المؤمن ويضطر إلى كتمانه أعمال الجوارح من الإسلام، أما الإيمان فإن كتمانه قد يصل إلى حدود ضيقة.

(١) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم للإمام الحافظ الفقيه زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين البغدادي الدمشقي الشهير بابن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الارناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة (ج١/ص١٠٤).

فالإيمان تصديق القلب وإقراره ومعرفته، و الإسلام هو استسلام العبد لله وخضوعه وانقياده له، وذلك يكون بالعمل.

فيكون حينئذ المراد بالإيمان كتمان جنس تصديق القلب، وبالإسلام جنس العمل، وقد جاء في الحديث ما يدل على ذلك من قول الرسول ﷺ: «الإسلام علانية والإيمان في القلب»^(١)، وهذا لأن الأعمال تظهر علانية والتصديق في القلب لا يظهر.

وكان النبي ﷺ يقول في دعائه إذا صلى على الميت: «اللهم من أحبيته منا فأحبه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان»^(٢) لأن العمل بالجوارح إنما يتمكن منه في الحياة فأما عند الموت فلا يتبقى إلا الإيمان بالقلب^(٣).

وقد فهم الصحابة معنى الكتمان لبعض ما يتصل بالإيمان من أعمال الإسلام، فكتموا الصلاة أمام الناس في أيام المحن والفتن، فعن

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة - مصر (ج ٣/ص ١٣٤)، والكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (ج ٦/ص ١٥٩) برقم (٣٠٣١٩)، مسند أبي يعلى، لأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، دار النشر: دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: حسين سليم أسد (ج ٥/ص ٣٠١) برقم (٢٩٢٣) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت (ج ٢/ص ٢٢٩) برقم (٣٢٠١)، والجامع الصحيح سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت -، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، كتاب الجنائز، باب ما يقول في الصلاة على الميت ٣ (ج ٣/ص ٣٤٣) برقم (١٠٢٤)، وسنن ابن ماجه، لابن ماجه محمد بن يزيد أبي عبدالله القزويني، نشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنائز (ج ١/ص ٤٨٠) برقم (١٤٩٨).

(٣) جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي (ج ١/ص ١٠٤).

حذيفة رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ فقال: «أحصوا لي كم يلفظ الإسلام» قال: فقلنا يا رسول الله! أتخاف علينا ونحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة؟ قال: «إنكم لا تدرون لعلمكم أن تبتلوا» قال: فابتلينا حتى جعل الرجل منا لا يُصلي إلا سرّاً^(١).



(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الاستسار بالإيمان للخائف (ج ١/ص ١٣١) برقم (١٤٩)، وسنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء (ج ٢/ص ١٣٣٦) برقم (٤٠٢٩)، ومسنند أحمد بن حنبل (ج ٥/ص ٣٨٤).



المبحث الثاني



إن كتمان الإيمان من المواضيع الدقيقة التي تتصل بحياة الناس من حيث الإظهار والإعلان، حسب الظروف التي تمر بهم من العسر واليسر، مما يتطلب كتمان الإيمان تارةً وإعلانه تارةً أخرى وهو ما يعني بيان الحدود والضوابط الشرعية التي تضبط الموضوع وتحده من التلاعب ضمن ما رخص به الشرع ضمن الاضطرار ودفع الأضرار، وذلك من أجل أن ننأى بالناس عن الدخول في مدخل يصعب الخوض فيه من غير معايير وهو ما سنبينه عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول
وجود العذر حقيقة لا وهماً

وذلك بأن يكون الخوف من المكروه حقيقة لا دعوى يتذرع بها الناس من أجل الفرار من الأوامر الشرعية وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن يكون الإكراه حقيقة: وبيان ذلك يقتضي توضيح معنى الإكراه والذي بموجبه يصير كتمان الإيمان مريضاً فيه.

فالإكراه من الكره - بفتح الكاف - يعني المشقة التي تنال الإنسان من

خارج فيما يحمل عليه بإكراه، أو هو حمل الإنسان على شيء يكرهه^(١). والكراهة - بضم الكاف - هو ما يناله من ذاته وهو يعافه، وذلك على ضربين^(٢):

الأول: ما يُعاف من حيث الطبع.

الثاني: ما يُعاف من حيث العقل والشرع، ولذلك فقد صح قول: أريد الشيء وأكرهه، بمعنى أنني أريده من حيث الطبع وأكرهه من حيث العقل أو الشرع أو العكس، ومنه قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فالكراهة هنا من حيث الطبع، إلا أن القرآن دعا إلى التريث في الحكم على الأشياء فقد يكره الإنسان شيئاً ثم لا يلبث أن يحبه فيما بعد لذلك، قال تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

وقد فصل الفقهاء الأمر فيه، فقال السرخسي: الإكراه فعل ما يفعله المرء بغيره، فينتفي به رضاه، أو يفسد به اختياره من غير أن تنعدم به الأهلية في حق المكروه أو يسقط به الاختيار^(٣).

وعرفه البزدوي: بأنه حمل الغير على أمر يمتنع عنه بتخويف يقدر الحامل على إيقاعه ويصير الغير خائفاً به^(٤).

(١) التوقيف على مهمات التعاريف، (ص: ٦٠٣)، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي المدعو بشيخي زاده، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، خرج آياته وأحاديثه: خليل عمران المنصور (ج ٢/ص ٤١٢)، والدر المختار شرح تنوير الأبصار، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٣٨٦، الطبعة: الثانية (ج ٦/ص ١٢٨)، وأنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، للقونوي قاسم بن عبدالله بن أمير علي، تحقيق: د. أحمد بن عبدالرزاق الكبسي، نشر: دار الوفاء - جدة (ص: ٢٦٤).

(٢) مفردات الفاظ القرآن، مادة كره ص ٧٠٧

(٣) المبسوط لشمس الائمة ابي بكر محمد بن احمد السرخسي، دار احياء التراث، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ المجلد الثامن (ج ٢٤/ص ٤٠)، والدر المختار (ج ٦/ص ١٢٨).

(٤) كشف الأسرار (ج ٤/ص ٥٣٨)، ورد المختار (ج ٥/ص ١٨٠) دار الكتب العلمية.

ويرى الزيدية بأن الكره هو سلب الاختيار والعمل بالاضطرار^(١).
وقال ابن حزم الظاهري بأن الإكراه كل ما سمي إكراهاً في اللغة وعرف بالحس أنه إكراه، كالوعيد بالقتل ممن لا يؤمن منه إنفاذ ما توعد به^(٢).
ويرى ابن عاشور أن الإكراه هو الإلجاء إلى فعل ما يُكره فعله وإنما يكون ذلك بفعل شيء تضيق عن تحمله طاقة الإنسان من إيلام بالغ أو سجن أو قيد أو نحوه^(٣).
وللإكراه شروط ومراتب ذكرها العلماء مفصلة في مظانها، ويهمننا هنا بيان معناه فحسب^(٤).

ويبدو لي - والله أعلم - أن أقرب التعاريف هو ما ذهب إليه البزدوي لأنه قرر في تعريفه ما يعنيه الإكراه فقال: (أمر يُمتنع عنه بتخويف) فجعل الأمتناع منوطاً بما يمتنع عنه المكلف عادة في الشرع أو العرف ثم قال: (يقدر الحامل على إيقاعه) أي أن التهديد ممكن الوقوع كونه في مقدور المهدد وهو أي تهديد وفسره بقوله: (ويصير الغير خائفاً به).

وهو ما يعني أن الإكراه ما يصدر من الأفعال من غير اختيار لأسباب غالبية على إرادة المكلف من تهديد أو وعيد.

(١) حاشية المتنزع المختار (ج/٤/ص ٣٠٥).

(٢) المحلى شرح المجلى للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار أحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ (ج/٩/ص ١٢٥).

(٣) تفسير الطاهر بن عاشور (ج/١٣/ص ٢٣٧).

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب (ج/١٢/ص ٣١١)، الدر المختار (ج/٦/ص ١٢٨)، ودرر الحكام شرح مجلة الأحكام، لعلي حيدر، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت، تحقيق: تعريب: المحامي فهمي الحسيني (ج/٢/ص ٥٨٨)، وملتقى الأبحر (ج/١/ص ٣٨)، وقواعد الفقه، لمحمد عميم الإحسان المجدي البركتي، دار النشر: الصدف بيلشرز - كراتشي - ١٤٠٧ - ١٩٨٦، الطبعة: الأولى (ج/١/ص ١٨٨).

وللعلماء وجهة في الأذى الذي يسبب الإكراه الذي قد يكون بدوره سبباً للكتمان أو استباحة الممنوع.

فحدُّ الإكراه عند مالك والشافعي وأحمد وأبي ثور وأكثر العلماء هو الوعيد المخوف والسجن، والضرب، والإخافة، والإيثاق، والقيد، ونحو ذلك^(١).

إلا أن الحنفية يرون أن الإكراه على نوعين:

- إكراه ملجيء يتمثل بالخوف على النفس من القتل والقطع والضرب الذي يخاف فيه تلف النفس والعضو.

- إكراه ناقص غير ملجيء، كالحبس والقيد والضرب الذي لا يخاف منه التلف، وهم لا يرون الإكراه بسبب القيد والسجن مما يستدعي كتمان الإيمان أو استباحة الحرام إلا أن يكون من النوع الأول^(٢) (كخوف القتل أو الجرح أو قطع عضو ولو بإذهاب قوته مع بقاءه كإتلاف البصر أو المشي مع بقاء العضو أو الحرق المؤلم أو الضرب الشديد أو الحبس مع التجويع ومنع الطعام والشراب إلا أن ذلك يشترط فيه أن يبلغ حداً يوصل إلى الهلاك)^(٣).

ومن العلماء من يرى كتمان الإيمان حفاظاً على المال إذا كان فادحاً

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٢٩٢)، والمغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، لعبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى (ج ٧/ص ٣٨٤)، وتفسير الرازي (ج ٢٠/ص ٩٧)، والإكراه في الشريعة الإسلامية للدكتور فخري أبو صفية (ص ٣٠)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج ١/ص ٤٢٠)، وكشف الأسرار (ج ٤/ص ٥٤٢).

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، تحقيق الشيخ علي محمد عوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية (ج ١٠/ص ١٠٣) والمبسوط للسرخسي (ج ٢٤/ص ٥٣) وما بعدها.

(٣) المبسوط للسرخسي (ج ٢٤/ص ٥٢) وتكملة لبحر الرائق شرح كنز الدقائق، لزين الدين ابن نجيم الحنفي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الثانية (ج ٨/ص ١٢٨).

من حيث بينا من قبل أن النبي ﷺ قال: «حرمة مال المسلم كحرمة دمه»^(١) وللنهي عن إضاعة المال كما في قول رسول الله ﷺ «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ»^(٢)، ولحديث: «من قتل دون ماله فهو شهيد»^(٣) وهو ما اختاره الإمام الرازي^(٤).

إلا أن ما ينبغي الإحاطة به في الكتمان بسبب المال أن يكون الكتمان أو التقية سبباً للحفاظ على مال المسلم لا أن يكون كتمان الإيمان سبباً للوصول إلى المال من غير ضرورة له أو طمعاً في الزيادة، وذلك كمن يخشى إن لم يُظهر الحرام أن يفوته تحصيل منصب أو مال من غير حاجة إليه^(٥).

وكذلك ما يتعلق منه بالعرض، فإن خشي المسلم من الاعتداء على عرضه من المحارم كالزنى بالنساء أو اللواط بالرجل فله - ساعته - أن يترخص في كتمان الإيمان أو ما يدفع به الأذى عن نفسه وأهله^(٦).

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل (ج ١/ص ٤٤٦)، ومسند أبي يعلى (ج ٩/ص ٥٥) برقم (٥١١٩)، والمعجم الكبير (ج ١٠/ص ١٥٩) برقم (١٠٣١٦)، وسنن الدارقطني، للحافظ الكبير علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان (ج ٣/ص ٤٢٥) برقم (٢٨٨٨) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة والنهي عن منع وهات وهو الامتناع من أداء حق لزمه أو طلب ما لا يستحقه (ج ٣/ص ١٣٤٠) برقم (١٧١٥)، ومسند الإمام أحمد (ج ٢/ص ٣٦٧)، والبخاري في الأدب المفرد برقم (٤٤٢)، وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (ج ٨/ص ١٨٢) برقم (٣٣٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب من قاتل دون ماله (ج ٢/ص ٨٧٧) برقم (٢٣٤٨)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهتر الدم في حقه وإن قتل كان في النار وأن من قتل دون ماله فهو شهيد (ج ١/ص ٢٤١) برقم (١٤١) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه.

(٤) تفسير الرازي (ج ٨/ص ١٢).

(٥) مختصر التحفة الاثنى عشرية للألوسي (ص ٢٨٨).

(٦) بدائع الصنائع (ج ٩/ص ٤٤٨١)، والأشباه والنظائر للسيوطي ص: ٣٦٦.

وأما الأذى المعنوي فربما خص نوعاً من الناس قد يطالهم لمكانتهم عند الناس ومنازلهم الرفيعة إذ إن أولئك ربما كفاهم من الأذى الكلمة التي يكون صداها أوقع من القتل في مرارته على النفس، يقول القاضي أبو يعلى: الإكراه يختلف باختلاف الأشخاص واختلاف المكروه عليه والباعث عليه، فربُّ أمرٍ أثار الهلع في نفوس نوع من ضعاف الناس لكنه لم يحرك لآخر ساكناً، كما أن السجن ليوم واحد ربما حظَّ من قيمة شخص بينما لا يؤثر على منزلة آخر أن يحبس شهراً^(١) لذلك فإن المالكية يرون أن الأذى ربما تحقق في الخوف من الصفع على الملاء لمن كان من أهل المروءة بين الناس^(٢).

الوجه الثاني: أن تكون المصلحة معتبرة في الشرع، كالخوف على النفس أو المال أو العرض، لا ما يتوهمه بعض الناس من الخوف لفوات بعض المنافع الشخصية من التزود من الدنيا أو تحقيق مصلحة عارضة ذاتية من ذي سلطان أو مركز معتقداً أن تلك مصلحةٌ يجوز من أجلها فعل المحضور من كتمان الإيمان أو مخالفة الشرع، فإن ذلك من الخوف الموهوم الذي لا عبرة له، بل إنه من قبيل العدوان على الشرع (فإن لم يكن هناك خوف ولا خطر لم يجز ارتكاب المحرّم تقيّةً وذلك كمن يفعل المحرّم تودّداً إلى الفساق أو حياءً منهم. وإن قال خلاف الحقيقة كان كاذباً آثماً، وكذا من أثنى على الظالمين أو أعانهم على ظلمهم وصدقهم بكذبهم وحسن طريقتهم لتحصيل المصلحة منهم دون أن يكون عليه خطر منهم لو سكّت فإنه - والحال كذلك - يكون كاذباً آثماً مشاركاً لهم في ظلمهم وفسقهم، وإن كان فيما صدقهم به عدوان على مسلم فذلك أعظم^(٣).

(١) المبسوط للسرخسي (ج ٢٤/ص ٥٢)، والدر المختار بهامش حاشية ابن عابدين (ج ٩/ص ١٧٨).

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرفه الدسوقي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد عليش (ج ٢/ص ٣٦٨)، والموسوعة الفقهية، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م (ج ١٣/ص ١٩٣).

(٣) الموسوعة الفقهية (ج ١٣/ص ١٩١).

الوجه الثالث: قيام قرينة الإكراه، فمن ادعى الإكراه نُظر إلى دعواه، فإن أظهر إسلامه فور عودته وزوال أسباب الإكراه، قُبِلَ منه وإلا صار كافراً لأن ذلك قرينة على الاختيار لا الإكراه.

وإذا شهد عليه شهود بأنه نطق بالكفر ينظر إلى محيطه فإن كان في أرض الكفار محبوساً، أو مقيداً فتلك قرائن توحى بالإكراه، وإن خلا المكان من وجود تلك الأمور وكان آمناً حُكِمَ بردّته لأن ذلك يدل على الاختيار^(١).

المطلب الثاني أن تكون نجاته بالكتمان

أن يتيقن أو يغلب على ظنه أن الكتمان ينجيه وكتمان الإيمان لا يكون طريقاً للنجاة من غير أمرين:

الأمر الأول: أن يمانع من الكتمان أو إظهار المعصية إذا ما طلب منه ويسعى لإظهار إيمانه أو دفع المعصية بكل الوسائل التي يستطيعها إذ لا يجوز له أن يوافق على الكتمان لمجرد التهديد أو التخويف إلا أن يتحقق من ذلك، وإضافةً إلى هذا فلا بد (أن يكون المكره ممتنعاً عن الفعل المكره عليه بسبب الإكراه، إما لحقّ نفسه كإكراهه على بيع ماله، وإما لحقّ الغير كإكراهه ظلماً على إتلاف مال الغير، وإما لحقّ الشرع كإكراهه على فعلٍ فيه حقّ لله تعالى كشرب الخمر أو الزنى^(٢)).

(١) كشف القناع عن متن القناع، للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق إبراهيم بن أحمد عبد الحميد، دار عالم الكتب، الرياض ١٤٢٣هـ، طبعة خاصة (ج ٥/ص ٣٠٧٨).

(٢) المبسوط للسرخسي (ج ٢٤/ص ٤١)، ورد المختار على الدر المختار (ج ٩/ص ١٧٨) وما بعدها، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد الخطيب الشربيني، دار النشر: دار الفكر - بيروت (ج ٣/ص ٢٣٩).

الأمر الثاني: أن يتيقن بأن فعل المطلوب منه من كتمان الإيمان أو غيره سبب يقيني في نجاته من الهلاك، فهناك الكثير من الحالات التي يترتب عليها أثر من التهديد المقرون بوعيد القتل، إلا أن ذلك التهديد لا يعدو كونه أكثر من ثورة غضب ربما يأسف لها صاحبها أو يعتذر عنها بعد حين، أو أن ذلك التهديد لا يجد مكانه كونه لا يملك من أسباب التنفيذ شيئاً، فلا يجوز للمسلم أن يتذرع بذلك الوعيد ليتكأ عما هو مكلف به من إعلان الإيمان وتباعته، وإنما يؤول الرجل إلى كتمان الإيمان إذا تحقق من الوعيد بالضرر قطعاً.

إلا أن الإكراه قد لا يكون مُلجئاً، ومن أجل أن يتحقق لا بد أن يكون المكروه - بكسر الراء - قادراً على تحقيق ما أوعده به، ويتجلى ذلك بقدرته على إيقاع ما هدد به، لكونه متغلباً ذا سطوة وبطش - وإن لم يكن سلطاناً أو أميراً - ذلك أن تهديد غير القادر لا اعتبار له^(١). لذلك قال أبو حنيفة بأن الإكراه لا يكون إلا من السلطان كونه قادراً وغيره عاجز^(٢).

والصحيح أن الإكراه قد يقع وإن لم يكن من السلطان، فالعبرة بتحقيق المكروه ما أوعده به - سلطاناً كان أم غيره - وهو ما اتفق عليه العلماء^(٣).

يقول المرغناني: وهو اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان، فمن حيث لم يكن ذا قدرة في عهده إلا من قبل السلطان صار الأمر متاحاً فيما تلى من الأزمان^(٤).

(١) المبسوط للسرخسي (ج ٢٤/ص ٣٩)، والمغني لابن قدامة (ج ٨/ص ٣٦٨). وانظر الموسوعة الفقهية (ج ٦/ص ١٠١).

(٢) بدائع الصنائع للكاساني (ج ١٠/ص ١٠٤).

(٣) المبسوط للسرخسي (ج ٢٤/ص ٤٢).

(٤) الهداية شرح بداية المبتدي، المرغاني، دار النشر: المكتبة الإسلامية (ج ٣/ص ٢٧٥)، وبين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، دار النشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة - ١٣١٣ هـ (ج ٤/ص ١٤٩)، وحاشية ابن عابدين (ج ٤/ص ٢٩) وبدائع الصنائع (ج ١٠/ص ١٠٤).

المطلب الثالث

أن يكون الكتمان من أذى الكافرين

إن المسلم ربما جاز له أن يتقي من الكافرين بفعل ما ليس مشروعاً في بعض الأحوال مما قد يدفع عنه الأذى، أما كونه يمتنع عن إيمانه من المسلمين فذلك ممنوع، ولذلك كان النص القرآني في آية الإكراه مع الكافرين، وكذا في قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْلَةً وَيَعِزِّذْكُمْ اللَّهُ نَفْسُكُمْ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ (آل عمران: ٢٨).

إلا أن بعض أهل العلم رأى إمكان الاتقاء من ظلمة المسلمين أحياناً، ولتوضيح الأمر لا بد من بيان معنى التّقية وحكم العمل بها مع الكافر والمسلم.

التّقية في اللغة: اسم مصدر من الاتقاء. يقال: اتقى الرجل الشيء يتّقيه، إذا اتخذ ساتراً يحفظه من ضرره، وأصله من وقى الشيء يقيه إذا صانه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَقَّاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتٍ مَا مَكْرُوهًا﴾ [غافر: ٤٥] أي حماه منهم فلم يضره مكروهم، ويقال في الفعل أيضاً اتقاء يتّقيه، والاتقاء والتقية والتقوى والاتقاء كلها بمعنى واحد باستعمال أهل اللغة.

والتقوى إذا أطلقت فالمراد منها في الشرع: امتثال أمر الله واجتناب نواهيه والسعي في طلب الزهد واتقاء الشبهات، إلا أنها إذا جاءت بلفظ التّقية أو التّقاء فإنها تأخذ معنى آخر في تعريف العلماء مستمد من معناها اللغوي فيعرفونها بأنها اتقاء العباد بعضهم بعضاً^(١)، أو كما عرفها السرخسي بقوله: التّقية أن يقي الإنسان نفسه بما يظهره وإن كان يضر خلافه^(٢)،

(١) لسان العرب لابن منظور مادة وقى.

(٢) الأصل المعروف بالمبسوط، دار النشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني (ج ٢/ص ٤٥).

أو كما عرفها ابن حجر بأنها الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للغير^(١).

والأصل فيها قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْتَفُوا مِنْهُمْ تَقْنَةً﴾ [آل عمران: من الآية ٢٨]. وقد اختلف الفقهاء في حكمها، فيرى بعضهم حضرها وآخرون يجيزونها، وكما يأتي:

الرأي الأول: أن التقية جائزة ولكن مع الكافرين فقط، وهو رأي جمهور العلماء من أهل السنة: وقالوا بأنها لا تجوز إلا في الضرورة، فيباح منها على قدر الضرر، قال أبو حيان: أما الموالاة بالقلب فلا خلاف بين المسلمين في تحريمها، وكذلك الموالاة بالقول والفعل من غير تقية، ونصوص القرآن والسنة تدل على ذلك^(٢).

ويقول الرازي: إنما تكون التقية إذا كان الرجل في قوم كفار، ويخاف منهم على نفسه وماله فيداريهم باللسان، وذلك بأن لا يُظهر العداوة باللسان، بل يجوز له أن يُظهر الكلام الموهوم بالمحبة والموالاة، قال ابن عباس في هذه الآية: نهى الله المؤمنين أن يلاطفوا الكفار أو يتخذوهم وليجة من دون المؤمنين إلا أن يكون الكفار عليهم ظاهرين، فيُظهرون لهم اللطافة ويخالفونهم في الدين^(٣)، كما جاء عن أبي الدرداء: (إنا لنُبشِّرُ بوجوه أقوام وقلوبنا تلعنهم)^(٤)، ولكن بشرط أن يُضْمَرَ خلافه،

(١) فتح الباري فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب (ج ١٢/ص ٣١٤).

(٢) تفسير البحر المحيط لأبي حيان (ج ٢/ص ٤٤٣).

(٣) تفسير الرازي (٨ ج/ص ٢١)، تفسير البحر المحيط لأبي حيان (ج ٢/ص ٤٤٣)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات. (ج ١/ص ٤١٣).

(٤) شرح فتح القدير، لكamal الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، (ج ١/ص ٣٣٢)، تفسير ابن كثير (ج ١/ص ٣٥٨)، وفيض القدير (ج ٣/ص ٥٦٨).

وأن يعرض في كل ما يقول، فإن التقية تأثيرها في الظاهر لا في أحوال القلب، ثم إنه لو أفصح بالإيمان مع جواز التقية له فهو أفضل لما دل عليه في قصة الرجلين^(١)، هذا فيما يتعلق بإظهار الحق والدين، وأما ما يرجع ضرره إلى الغير كالقتل والغصب والقذف وكشف عورات المسلمين للكافرين فغير جائز البتة^(٢).

والموافقة حينئذ للكفار رخصة، وإظهار ما في قلبه عزيمة، فلو مات فهو شهيد، بدليل ما روي من قصة الرجلين مع مسيلمة الكذاب.

قال أبو بكر بن العربي: ظنَّ بعضهم أن المكلف إذا كتم إيمانه ولم يتلفظ به بلسانه لا يكون مؤمناً باعتقاده، وقد قال مالك: إن الرجل إذا نوى بقلبه طلاق زوجته يلزمه ذلك، كما يكون مؤمناً بقلبه وكافراً بقلبه، فجعل مدار القلب على الإيمان وإنه كذلك، ولكن ليس على الإطلاق^(٣).

ويقول القرطبي: ولباب الأمر أن المكلف إذا نوى الكفر بقلبه كان كافراً، وإن لم يتلفظ به بلسانه، وأما إذا نوى الإيمان بقلبه فلا يكون مؤمناً بحال حتى يتلفظ به بلسانه، ولا تمنعه التقية والخوف من أن يتلفظ بلسانه فيما بينه وبين الله تعالى، إنما تمنعه التقية من أن يسمعه غيره، وليس من شرط الإيمان أن يسمعه الغير في صحته من التكليف، وإنما يشترط له سماع الغير له ليكف عن نفسه وماله^(٤).

الرأي الثاني: أن التقية تجوز مع الظلمة من المسلمين حال اشتداد الظرف عليهم، فربما تعرض المسلمون إلى ظروف يتشابه فيه الاضطهاد

(١) القصة ستأتي كاملة فيما بعد.

(٢) تفسير الرازي (ج ٨/ص ١٢)، تفسير البحر المحيط لأبي حيان (ج ٢/ص ٤٤٣)، تفسير القرطبي (ج ١٥/ص ٢٠١).

(٣) أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبدالله ابن العربي، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا (ج ٢/ص ٥٤٨)، وانظر تفسير القرطبي (ج ١٥/ص ٢٠١).

(٤) انظر تفسير القرطبي (ج ١٥/ص ٢٠١).

لهم مع ما يفعله الكافرون فيجوز لهم أن يتقوا حينها، فإن المعول عليه في ذلك هو تشابه الأمر من الاستضعاف بين الحالات التي يمر بها المسلم مع نظائرها من الحالات مع الكافرين عند ذلك يجوز له أن يتقي بدنيه دفاعاً عن النفس^(١).

ويقول أبو حيان: فأما من يتقى منه، فكلُّ غالب قادر يكره بجور منه ويدخل في ذلك الكفار وجورة الرؤساء والسلابة وأهل الجاه في الحاضر^(٢).

وقد كان حذيفة رضي الله عنه ممن يستعمل التقية على ما روي أنه يداري رجلاً فقيل له: إنك منافق، فقال: لا، ولكني أشتري ديني بعضه ببعض مخافة أن يذهب كله^(٣)، وكان يقول: فتنة السوط أشدُّ من فتنة السيف. قالوا له: وكيف ذلك؟ قال: إن الرجل ليضرب بالسوط حتى يركب الخشب، يعني الذي يراد صلبه يضرب بالسوط حتى يصعد السلم وإن كان يعلم ما يراد به إذا صعد، وفيه دليل أن الإكراه كما يتحقق بالتهديد بالقتل يتحقق بالتهديد بالضرب الذي يخاف منه التلف، والمراد بالفتنة العذاب، قال الله تعالى: ﴿ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ هَذَا الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تَسْتَعِجِلُونَ﴾ [الذريات: ١٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [البروج: من الآية ١٠] أي عذبوهم، فمعناه عذاب السوط أشد من عذاب السيف لأن الألم في القتل بالسيف يكون في ساعته، وتوالي الألم في الضرب بالسوط إلى أن يكون آخره الموت^(٤).

وقد روي عن عمر رضي الله عنه قوله: ليس الرجل بأمين على نفسه إذا سجن أو أوثق أو عذب، وفي لفظ: أربع كلهن كره: السجن، والضرب، والوعيد، والقيد^(٥).

(١) تفسير الرازي (ج ٨/ص ١٤).

(٢) تفسير البحر المحيط لابي حيان (ج ٢/ص ٤٤٣).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف (ج ٦/ص ٤٧٤) برقم (٣٣٠٤٩) ..

(٤) المبسوط للسرخسي (ص ٢٤/ص ٤٦).

(٥) فتح الباري لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة - (ج ١٢/ص ٣١٤).

وقال ابن مسعود: ما كلام يدرأ عني سوطين إلا كنت متكلماً به^(١).

ومما يجدر الإشارة إليه هنا ملاحظة الظرف الذي تكلم فيه السلف، إذ المعلوم الثابت أن ابن مسعود قد تحمل صنوفاً من التعذيب في مكة، وما رده ذلك عن إظهار إيمانه إضافة إلى الظرف الذي يمر به المسلم في تحمل المشقة.

وقد مرت الأمة عبر تاريخها بمن حكمهم أو تسلط عليهم حتى صار الرجل لا يأمن على دينه منهم، بل ربما صار مأمناً لدى الكافرين أكثر، وقد حصل أن نفرأ من تجار المسلمين أظهروا الشرك لينجوا من الخوارج، ولو قالوا بأنهم مسلمون لقتلوه.

ويرى فريق آخر من العلماء إنكار التقية مطلقاً: وقد روي ذلك عن معاذ بن جبل من الصحابة، ومجاهد من التابعين، كما نسب إليه بعض المفسرين، قالوا: كانت التقية في جدة الإسلام قبل قوة المسلمين، فأما اليوم فإن الله أعز أهل الإسلام، فليس ينبغي لأهل الإسلام أن يتقوا من عدوهم.

وقال يحيى البكاء: قلت لسعيد بن جبير في أيام الحجاج: إن الحسن كان يقول لكم: تقية باللسان والقلب مطمئن بالإيمان، فقال سعيد: ليس في الإسلام تقية إنما التقية في أهل الحرب^(٢).

والذي يبدو من كلامهم أنهم لا ينكرونها لكنهم يسقطونها بسبب انعدام أسبابها من حيث تمتع المسلمين بالقوة والغلبة، أي أن ذلك منوط بظرف المسلمين من حيث القوة والضعف.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (ج ٦/ص ٤٧٤)، وانظر: المبسوط للسرخسي (ج ٢٤/ص ٥١) دار إحياء التراث، وفتح الباري (ج ١٢/ص ٣١٤).

(٢) تفسير البغوي، للبغوي الحسين بن مسعود الفراء أبي محمد، دار المعرفة - بيروت، تحقيق: خالد عبدالرحمن العلك (ج ١/ص ٢٩٢)، تفسير الرازي (ج ٨/ص ١٢)، تفسير البحر المحيط لأبي حيان (ج ٢/ص ٤٤٣)، تفسير القرطبي (ج ٤/ص ٣٨).

ويرى أهل العلم من أئمة الفقه الجعفري جواز التقية مطلقاً بل إنهم يرون وجوبها وجواز الرخصة^(١). يقول الطوسي (والتقية - عندنا - واجبة عند الخوف على النفس، وقد روي رخصة في جواز الأفصاح بالحق عندها)^(٢).

ويستدلون بما يروونه عن علي عليه السلام بقوله: (وَأْمُرْكَ أَنْ تَسْتَعْمَلَ التَّقِيَةَ فِي دِينِكَ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: . . . وَذَكَرَ الْآيَةَ، وَإِيَّاكَ ثُمَّ إِيَّاكَ أَنْ تَتَعَرَّضَ لِلْهَلَاكِ وَأَنْ تَتْرَكَ التَّقِيَةَ الَّتِي أَمَرْتُكَ بِهَا فَإِنَّكَ شَائِطٌ بِدِمَائِكَ وَدِمَاءَ إِخْوَانِكَ مَعْرُضٌ لَزَوَالِ نَعْمِكَ وَتَعْمَهُمْ مَذْلَهُمْ فِي أَيْدِي أَعْدَاءِ دِينِ اللَّهِ وَقَدْ أَمَرَكَ اللَّهُ بِإِعْزَازِهِمْ)^(٣).

إلا أن القول بجواز استعمالها أو منعه يتوقف على الأسباب الداعية لذلك من حالات الإكراه وأنواعها كونها أثراً من آثاره، فهل تجوز خوفاً على النفس أو أن الأمر يتعداه ليشمل الخوف على العرض والمال؟

يرى أغلب الفقهاء أن التقية في كتمان الإيمان تختلف عن غيرها من الأسباب الأخرى من المال وغيره فلا يتحقق الإكراه فيها لمجرد الحبس أو الضرب بل لا بد أن يتحقق المكروه من حقوق الأذى بنفسه أو أعضائه.

جاء في الهداية: (إن من أكره على الكفر بالله تعالى أو سب رسول الله ﷺ بقيد أو حبس أو ضرب لم يكن ذلك إكراهاً حتى يُكره بأمر يخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه)^(٤).

ويرى المالكية أن الإكراه على الإتيان بما يقتضي الاتصاف بالكفر ظاهراً لا يتحقق إلا بالخوف من القتل فقط، وحكم ذلك المكروه - بالفتح -

(١) انظر الميزان في تفسير القرآن، لمحمد حسين الطباطبائي، مؤسسة النشر الاسلامي (ج ٣/ص ١٥٣، ١٦٣).

(٢) التبيان في تفسير القرآن، تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، مكتبة الأعلام الإسلامي، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ (ج ٢/ص ٤٣٥).

(٣) تفسير الصافي للمولى محسن الملقب بالفيز الكاشاني، منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت (ج ١/ص ٣٢٥).

(٤) الهداية (ج ٣/ص ٢٧٤)، وبدائع الصنائع (ج ١٠/ص ١٠٣)، وتكملة البحر الرائق (ج ٨/ص ١٣٢).

أنه غير مرتد، أما إذا كان إكراهه بغير القتل، كالضرب، ونهب المال، وقتل الولد ارتدَّ والعياذ بالله تعالى^(١).

ويقول القرطبي: والتقية لا تحل إلا مع خوف القتل أو القطع أو الإيذاء العظيم^(٢).

وهو ما بيناه في حد الإكراه سابقاً.
ومما تقدم نخلص إلى الأمور الآتية:

١ - اتفاق الفقهاء على جواز التقية مع الكافرين واختلافهم في جواز استعمالها مع المسلمين.

٢ - اتفاق العلماء على جوازها بسبب الاعتداء على النفس واختلافهم فيما سوى ذلك.

٣ - وما يراه الباحث في هذا المقام أن التقية رخصة جائزة الاستعمال مع الكافرين كما نص القرآن على ذلك وبينه النبي ﷺ في الرخصة التي أجازها لعمار بن ياسر^(٣).

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرفه الدسوقي، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: محمد عlish (ج ٢/ص ٣٦٩)، والإكراه وأثره في الأحكام الشرعية للدكتور عبدالفتاح الشيخ ٦٦.

(٢) تفسير القرطبي (ج ٤/ص ٣٨)، وانظر الأساس في التفسير (ج ٢/ص ٧٣٠).

(٣) عن محمد بن عمار بن ياسر، عن أبيه قال: أخذ المشركون عمار بن ياسر، فلم يتركوه حتى سبَّ النبي ﷺ وذكر آلهتهم بخير، ثم تركوه، فلما أتى رسول الله ﷺ قال: «ما وراءك؟» قال: «شُرِّيا رسول الله! ما تُركتُ حتى يُلْتُ منك وذكرُ آلهتهم بخير. قال: «كيف تجد قلبك؟» قال: مطمئن بالإيمان. قال: «إن عادوا فعد».

أخرجه الحاكم محمد بن عبدالله أبو عبدالله النيسابوري في المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت (ج ٢/ص ٣٨٩) رقم (٣٣٦٢) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. وأبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني في حلية الأولياء، نشر: دار الكتاب العربي - بيروت (ج ١/ص ١٤٠). ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٨/ص ٢٠٨) برقم (١٦٦٧٣)، وأبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني في حلية الأولياء، نشر: دار الكتاب العربي - بيروت (ج ١/ص ١٤٠).

أما مع المسلمين فإن كان من القادرين على إنزال الأذى في أرواحهم بالتعذيب والتنكيل، فمن الممكن استعمال التقية في كتمان الإيمان للنجاة بالنفس، أما كتمان الإيمان في ديار الإسلام من أجل الحفاظ على المال أو أمور الدنيا فإن الأمر لا يجوز لأن الآخذ لا يريد المال مقابل الدين كما أن على المسلم أن لا يحرص على المال أكثر من حرصه على الدين^(١).

المطلب الرابع

أن يكون الكتمان آخر حيل المضطر

فالمسلم قد يتعرض للفتنة في دينه من التهديد بالقتل أو التنكيل، إلا أن الشارع قد وضع له كثيراً من البدائل والحلول التي يجب أن يصير إليها قبل أن يلجأ إلى الكتمان، وهذه الحلول منها ما هو مباح ومنها ما هو مَرخَّص فيه للضرورة.

فأما المباح فمثل الهرب والهجرة من الدار التي يفتن بها، وقد ندب القرآن إلى ذلك في أكثر من موضع، قال تعالى: ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةً فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾ [٥٦] [العنكبوت: ٥٦]. وهنا يشير القرآن إلى إمكانية العبادة في أي مكان، فالمهم هو تحقيق عبادة الله في الأرض، وفي موضع آخر قال تعالى: ﴿قُلْ يَعْبادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَأَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةٌ إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠].

إلا أن القرآن شدد في النكير على من رضي بالكفر بسبب الميول

(١) ونحن نتحدث في موضوع التقية لا بد من التفريق بين التقية، وما يشبهها في التصرفات من المداهنة أو النفاق أو المداهنة، فالتقية لا تحل إلا لدفع الضرر، أما المداهنة فلا تحل أصلاً لأنها اللين في الدين، وهو ممنوع شرعاً، وأما النفاق فأصله الكذب إذ أن المنافق يضره خلاف ما في قلبه، بخلاف من يتقي الكفار بأن يعلن لهم ما يدفع عنه الأذى من ما يرضيهم مع اطمئنان قلبه بالإيمان.

الغريزية إلى الزوجة والولد أو حب الوطن وتذرع بالاستضعاف مع وجود الفرصة المناسبة التي تمكنه من دينه وإعلان إيمانه في مكان آخر، فقال - جلّ وعلا -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا قَالُوا لَيْكَ مَاؤُهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۝﴾ [النساء: ٩٧] فَحَكَمَ عَلَى مَنْ رَضِيَ الْمَقَامَ فِي أَرْضِ الْكُفْرِ تَارِكًا الْعَمَلَ بِالْإِسْلَامِ لِأَسْبَابٍ يُمْكِنُ مَعَهَا الْفِرَارُ بِالْدِينِ، وَقَدْ (اعْتَذَرُوا فِي تَقْصِيرِهِمْ عَنِ إِظْهَارِ الْإِسْلَامِ وَعَنِ إِدْخَالِهِمُ الْخُلَلَ فِيهِ وَعَنِ الْعِجْزِ بِالْقِيَامِ بِوَاجِبَاتِ الدِّينِ بِأَنَّهُمْ كَانُوا مَقْهُورِينَ تَحْتَ أَيْدِي الْمَشْرِكِينَ وَأَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ كَارِهِينَ فَلَمْ يَقْبَلِ الْمَلَائِكَةُ عَذْرَهُمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُتَمَكِّنِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ فَاسْتَحَقُّوا عَذَابَ جَهَنَّمَ لَتَرْكِهِمُ الْفَرِيضَةَ الْمَحْتَمَةَ)^(١).

وقد أكّد النبي ﷺ على ذلك إذ قال: «أنا بريء من كل مسلم يُقيم بين أظهر المشركين» قيل: يا رسول الله، ولم؟ قال: «لا تراءى ناراهما»^(٢). وقال - عليه الصلاة والسلام -: «من جامع المشرك وسكن معه فهو مثله»^(٣).

ومن الأعداء والبدائل استخدام المعارض، فإن من وجد مخرجاً في المعارض ولم يلجأ إليها فإنه يكفر بذلك. يقول ابن عابدين: ويورى وجوباً إن خطر بباله التورية فإن لم يورّ يكفر وتبين زوجته^(٤).

- (١) تفسير الآلوسي (ج ٥/ص ١٢٦)، وانظر تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٤/ص ٢٣٢).
- (٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود (ج ٢/ص ٥٢) برقم (٢٦٤٥)، والترمذي في جامعه، كتاب السير، باب ما جاء في كراهية المقام بن أظهر المشركين (ج ٤/ص ١٥٥) (١٦٠٤) من حديث جرير رضي الله عنه.
- وأخرجه النسائي في السنن الصغرى (ج ٨/ص ٣٦) مرسلًا، وهو أصح، كما نقل الترمذي عن البخاري، انظر جامع الترمذي (ج ٤/ص ١٥٥).
- (٣) أخرجه أبو داود، كتاب الجهاد، باب في الإقامة بأرض الشرك (ج ٢/ص ١٠١) برقم (٢٧٨٧)، والطبراني في المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، نشر: مكتبة العلوم والحكم - الموصل (ج ٧/ص ٢٥١) برقم (٧٠٢٣) من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه.

- (٤) رد المحتار على الدر المختار، دار الكتب العلمية، بيروت (ج ٩/ص ١٨٥)، وشرح القواعد الفقهية (ج ١/ص ١٥٩).

ومثاله كمن أكره على شتم النبي ﷺ فيستجيب لهم بشتم رجل آخر بنفس الاسم، فإنه ان استطاع ذلك عن طريق التورية فعدل عنها إلى سب النبي ﷺ فإنه يناله الكفر، ويعتبر ممن انشرح صدره لذلك^(١).

وقد استعمل النبي ﷺ وأصحابه المعارض من أجل دفع الهلاك، وكان أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه يقول عن النبي ﷺ حين سُئل عنه في الهجرة: مَنْ هذا الرجل معك يا أبا بكر؟ فيقول: هذا رجل يهديني السبيل، فيحسب الحاسب أنه يريد الطريق وإنما يريد سبيل الخير^(٢)، وكذلك عينُ المشركين يوم بدر لما جيء به إلى النبي ﷺ وسأله، فقال: لا أخبركم حتى تخبروني من أنتم. فقال النبي ﷺ: «إِنْ أَخْبَرْتَنَا أَخْبَرْنَاكَ» فأخبرهم، فقال النبي ﷺ: «نحن من ماء»^(٣).

قال المحققون من العلماء: إذا تلفظ المكفر بالكفر فلا يجوز له أن يُجرِّيه على لسانه إلا مجرى المعارض، فإنَّ في المعارض مندوحةً عن الكذب، ومتى لم يكن كذلك كان كافراً لأن المعارض لا سلطان للإكراه

(١) المبسوط للسرخسي (ج ٢٤/ص ١٣٠، ١٣١)، والدسوقي على الشرح الكبير (ج ٢/ص ٣٦٨).

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة (ج ٣/ص ١٤٢٣) برقم (٣٦٩٩)، ومسنَد الإمام أحمد بن حنبل (ج ٣/ص ٢٨٧)، وانظر: البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، دار النشر: مكتبة المعارف - بيروت (ج ٣/ص ٢٠٠).

(٣) السيرة النبوية لابن هشام، لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المَعافري أبي محمد، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٤١١، الطبعة: الأولى، تحقيق: طه عبدالرؤف سعد (ج ٣/ص ١٦٣)، السيرة الحلبيّة في سيرة الأمين المأمون، لعلي بن برهان الدين الحلبي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٠ هـ (ج ٢/ص ٣٨٧)، أعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٩٧٣، تحقيق: طه عبدالرؤف سعد (ج ٣/ص ١٩١)، وانظر تلخيص كتاب الاستغاثة، لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد علي عجال، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة (ج ٢/ص ٦٩٠).

عليها مثل أن يقول: أكفر باللاهي - بزيادة الياء -، وكافر بالنبي - بالتشديد - أي المكان المرتفع من الأرض أو بالنبي أي المخبر^(١).

وأما المرخص فيه، فما كان الإثم فيه أقل من الكفر أو قتل النفس كما هو معلوم في ترتيب مقاصد الشريعة، ومن أجله فقد يباح له الكذب إن كان فيه نجاته، (لأن الكذب قد يحسن في مثل الدفع به عن قتل إنسان ظلماً، وفي مثل من توعد غيره بأن يفعل به ما لا يجوز من أنواع الظلم ثم ترك ذلك فإنه هنا يحسن الكذب ويقبح الصدق... على أنه يمكن أن يقع الدفع لمن أراد أن يفعل ما لا يحل بإيراد المعارض فإن فيها مندوحة عن الكذب)^(٢).

وقال الآلوسي: هذا إذا تعين على المكروه، إما التزام الكذب أو تعريض النفس للهلاك والتلف، وإلا فمتى أمكنه نحو التعريض أو إخراج الكلام على نية الاستفهام الإنكاري لم يجب عليه تعريض النفس للهلاك إجماعاً^(٣).

والخلاصة أن كتمان الإيمان لا يجوز إذا كان للمسلم حيلة لإعلانه والثبات عليه في مكان آخر (فمن كان مقهوراً لا يقدر على الهجرة حقيقة لضعفه أو صغر سنه، وسواء كان رجلاً أو امرأة بحيث يخشى التلف لو خرج مهاجراً فتلك أعذار يمكن للمسلم أن يلجأ معها إلى كتمان الإيمان وعدم الهجرة)^(٤) وهو ما أشار إليه النص القرآني في قوله تعالى: ﴿لَا تُسْتَعْيِفُونَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ (النساء: ٩٨).

(١) تفسير الرازي (ج ٢٠/ص ٩٧)، التفسير المنير (ج ٧/ص ٥٧٠).

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني (ج ١/ص ٢٨)، وإعلام الموقعين عن رب العالمين (ج ٣/ص ١٩١)، شرح القواعد الفقهية، لأحمد بن الشيخ محمد الزرقا، دار النشر: دار القلم - دمشق/سوريا - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، الطبعة: الثانية، صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا (ج ١/ص ١٨٨).

(٣) تفسير الآلوسي (ج ٧/ص ٤٧٣).

(٤) الموسوعة الفقهية (ج ١٣/ص ١٩٢).

المطلب الخامس استحضار النية المغايرة لكتمان الإيمان

يجب استحضار النية عند اللجوء إلى كتمان الإيمان، أو فعل ما يتناقض معه، فلا بد للمضطر أن ينوي بفعله ذلك المحافظة على ما تبقى له من الدين في مكان آخر، إضافة إلى استحضار نية الإكراه، وهو أنه ما لجأ إلى ذلك إلا من أجل الضرورة (فينوي أنه إنما يفعل الحرام للضرورة، وهو يعلم أنه حرام إلا أنه يأخذ برخصة الله، فإن فعله وهو يرى أنه سهل ولا بأس به فإنه يقع في الإثم)^(١).

قال الجصاص: يجب على المكروه على الكفر إخطار أنه لا يريد به فإن لم يخطر بباله كُفِّرَ^(٢)، وهذا ما يشير إليه آخر الآية في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَلَكِنْ مَن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنْ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: من الآية ١٠٦].

وقد جاء في الأثر عن سلمان رضي الله عنه قال: (دخل رجل الجنة في ذباب، ودخل النار رجل في ذباب. قالوا: وكيف ذلك؟ قال: مر رجلان على قوم لهم صنم لا يجوزه أحد حتى يقرب له شيئاً، فقالوا: لأحدهما قرب، قال: ليس عندي شيء، فقالوا له: قرب ولو ذباباً، فقرب ذباباً فخلوا سبيله، قال: فدخل النار. وقالوا للآخر: قرب ولو ذباباً، قال: ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله ﷻ. قال: فضربوا عنقه فدخل الجنة)^(٣).

(١) الموسوعة الفقهية (ج ١٣/ص ٢٠٠).

(٢) حكام القرآن، تأليف: أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٥، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي (ج ٣/ص ٢٨٣)، وانظر بدائع الصنائع (ج ١٠/ص ١١١)، وتفسير الآلوسي (ج ٧/ص ٤٧٣).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في كتاب الزهد (ص: ١٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (ج ٦/ص ٤٧٣) برقم (٣٣٠٣٨)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (ج ١/ص ٢٠٣)، والبيهقي في شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت (ج ٥/ص ٤٨٥) برقم (٧٣٤٣). من طرق عن طارق بن شهاب عن سلمان، به، موقوفاً، وإسناده إليه صحيح، وله حكم الرفع فمثله لا يقال بالرأي.

ووجه الدلالة من الحديث أن الأول حينما عمد إلى الرخصة لم ينو بها الفرار بدينه، بل ربما استهان بالذنب من حيث القربى فعده صغيراً لا يستحق التضحية من أجله فأراد التخلص من تنكيل العدو وحسب، وربما فعل ذلك من باب التجوز والتساهل في أمور الدين فقام بالفعل مع انشراح صدره وفرحه بالفعل أكثر من كرهه لما يعمل من معصية فكان عاقبته الدخول في النار، ولو أنه قصد بفعله الاضطراب وفعل الأمر المخالف للدين مع الكراهة تحت وطأة التهديد لما ناله شيء، وهو ما دلت النصوص الشرعية، والتي سبق الكلام عنها من قبل^(١)..

وهنا أراد القرآن التوجيه إلى مسألة مهمة ربما تخفى على الناس، وهي أن انشراح الصدر الذي أشارت إليه الآية القرآنية إنما يخص من أكره على الكتمان أن لا ينشرح صدره لذلك، وليس المقصود منها الكافر إذ الكافر - من غير إكراه - منشرح الصدر لذلك فلم يحتج إلى بيان ذلك، وإنما احتاج إلى ضرورة البيان بخصوص من كتم أن يكون منشراح الصدر للإيمان لا للكفر. يقول ابن تيمية: (من كفر من غير إكراه فقد شرح بالكفر

= وانظر الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، لابن قيم الجوزية، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت (ص: ٢١)، وتيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، لسليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب، نشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض (ص: ١٦٠).

(١) وهنا أود الإشارة إلى مسألة مهمة تتعلق بالميل العاطفي لإظهار الإيمان أو كتمانهم فمن حيث لا يجوز كتمان الإيمان بل يجب انشراح الصدر في إظهاره وانقباض النفس من كتمانهم، فلا يجوز للمسلم أن يكون سعيداً بكتمانه لإيمانه إذ ربما تذرّع بعض الناس بكتمان الإيمان، لا بسبب الظروف التي قد تلحق به الأذى، وإنما من قبيل الخجل في إعلان الإيمان والهوية الإسلامية أمام الناس، وهو أمر خطير ربما جرّ على الشخص وقوعه تحت طائلة الردة، يقول ابن عاشور: الاستثناء في الآية من عموم (من كفر) لثلا يقع حكم الشرط عليه، ومعناه: إلّا من أكرهه المشركون على الكفر - أي على إظهاره - فأظهره بالقول، لكنه لم يتغير اعتقاده. وقد استدرك القرآن على ذلك الاستثناء بقوله: ﴿وَلَيْكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: من الآية ١٠٦]، وهو احتراص من أن يفهم من الاستثناء أن المكروه يُرخص له أن ينسلخ عن الإيمان في قلبه تفسير الطاهر بن عاشور (ج ١٣/ص ٢٣٧) - بتصرف - وانظر تكملة البحر الرائق (ج ٨/ص ١٣٤).

صدراً، ولو كان المراد بمن كفر هو الشارح صدره - وذلك يكون بلا إكراه - لم يستثن المكره فقط، بل كان يجب استثناء المكره وغير المكره إذا لم يشرح صدره، وإذا تكلم بكلمة الكفر طوعاً فقد شرح بها صدره وهو كُفر، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَزِهِوا إِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ مَا تَحْذَرُونَ﴾ (٦٤) وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْزِدُوهُمْ قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعُفْ عَنَّا طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ تَعُذِبْ طَائِفَةٌ بَأْتُهُمْ كَأَنَّهُمْ مُّجْرِمُونَ ﴿٦٦﴾ [التوبة: ٦٤-٦٦]، فقد أخبر بكفرهم بالرغم من تذرّعهم باللعب وعدم الاعتقاد، وبيّن أن الاستهزاء بآيات الله كفر لا يكون إلا ممن انشرح صدره للكفر، إذ لو كان الإيمان في قلبه لمنعه من قول ما يتنافى معه^(١).

لذلك فقد صار من الضروري الانتباه إلى عدم الانسياق مع الرخصة حتى يخرج من حد التقية إلى حد الانحلال بارتكاب المحرم بعد انقضاء الضرورة، وأصل ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضَلُّ عَنِ بَابِ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: من الآية ١٧٣]، فقد فسر القرآن الباغي هنا بمن أكل الحرام وهو يجد الحلال، وفسر العادي بمن أكل من الحرام فوق ما تقتضيه الضرورة^(٢).



(١) الإيمان، لابن تيمية (ص: ٢٠٨).

(٢) تفسير القرطبي (ج ٥/ص ١٥٥)، وتفسير الألوسي (ج ١/ص ٤٤٠)، والموسوعة الفقهية (ج ١٣/ص ١٩٩).

المبحث الثالث



الإيمان أصل الدين، وقد رخص العلماء في عدم الجهر به وكتمانه أو ما يتعلق به تحت وطأة الإكراه أمام سطوة الكافرين وتنكيلهم، إلا أن العلماء لهم كلمة في المفاضلة بين الرخصة والعزيمة.

فجمهور أهل السنة على جواز الرخصة وأفضلية الثبات، والإمامية على أفضلية الرخصة بالاتقاء، والمعتزلة على وجوب الرخصة.

وسنعرض لتلك الآراء بمطالب لكل منها كما يأتي:

المطلب الأول جواز الرخصة وأفضلية العزيمة

وهو رأي جماهير العلماء من أهل السنة، وفيه يقولون: إن الرخصة جائزة إلا أن العزيمة أفضل، وحجتهم أن الثبات على الإيمان فيه مطابقة الظاهر للباطن في تحقيق الإيمان وإعلانه وإن ترتب عليه الأذى فهو الأفضل^(١). وقد نقل بعض أهل العلم دعوى الإجماع على ذلك ويعنون به أهل العلم من علماء السنة.

(١) روضة الطالبين للإمام النووي (ج ٧/ص ٢٢) دار الكتب العلمية، كشف القناع (ج ٥/ص ٣٠٨٧)، شرح التلويح على التوضيح (ج ٢/ص ٣١٧)، ورد المحhtar لابن عابدين (ج ٩/ص ١٨٦)، والموسوعة الفقهية (ج ١٣/ص ١٨٩)، شرح القواعد الفقهية (ج ١/ص ١٥٩).

يقول البغوي: فقد أجمع العلماء على أن من أكره على كتمان الإيمان أو يُقتل فاختر الإعلان فإنه أفضل ثواباً عند الله، فمن أكره على كلمة الكفر يجوز له أن يقول بلسانه من غير اعتقاد فليس كافراً، وإن اختار القتل فإنه أعظم أجراً عند الله ممن اختار الرخصة^(١)، فترك التقية أفضل^(٢).

ويقول العز بن عبد السلام: التلطف بكلمة الكفر مفسدة محرمة لكنه جائز بالحكاية والإكراه إذا كان قلب المكروه مطمئناً بالإيمان، لأن حفظ المهج والأرواح أكمل مصلحة من مفسدة التلطف بكلمة لا يعتقدها الجنان، ولو صبر عليها لكان أفضل لما فيه من إعزاز الدين وإجلال رب العالمين^(٣).

ويقول القرطبي: أجمع أهل العلم على أن من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل، فلا إثم عليه إن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان، ولا تبين منه زوجته، ولا يُحكم عليه بالكفر، وهو قول مالك، والكوفيين، والشافعي^(٤).

ويرى أصحاب أبي حنيفة أن التقية رخصة من الله تعالى، وتركها أفضل، فلو أكره على الكفر فلم يفعل حتى قتل فهو أفضل ممن أظهر، وكذا كل أمر فيه إعزاز الدين فالإقدام عليه حتى يقتل أفضل من الأخذ بالرخصة^(٥)، إلا أن محمد بن الحسن قال: إذا أظهر الشرك فإنه مرتد في الظاهر، وفيما بينه وبين الله تعالى على الإسلام، وتبين منه زوجته ولا

(١) تفسير البغوي (ج ٣/ص ٤٥٢)، التفسير المنير (ج ٧/ص ٥٦٧).

(٢) أحكام القرآن للجصاص (ج ٢/ص ١٦).

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (ج ١/ص ٨٤).

(٤) تفسير القرطبي (ج ١٠/ص ١١٩)، روضة الطالبين للإمام النووي، دار الكتب العلمية (ج ٧/ص ٢٩١)، والمغني لابن قدامة المقدسي (ج ١٠/ص ٩٨)، وانظر الإكراه في الشريعة الإسلامية للدكتور فخري أبو صفية (ص ٧٩).

(٥) المبسوط للسرخسي (ج ٨/ص ٤٤) وما بعدها تفسير البحر المحيط لأبي حيان (ج ٢/ص ٤٤٣).

يصلّى عليه إن مات ولا يرث أباه إن مات مسلماً، وهذا قول يرده الكتاب والسنة لمخالفته لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ﴾^(١).

وقال ابن كثير: اتفق العلماء على أن المكره على الكفر يجوز له أن يوالي إبقاءً لمهجته، ويجوز له أن يأبى كما كان بلال رضي الله عنه يأبى عليهم وهو يفعلون به الأفاعيل، وهو يقول: أحد أحد، ويقول: والله، لو أعلم لكم كلمة أغيظ منها لكم لقلتها^(٢).

المطلب الثاني

أفضلية الرخصة على العزيمة

ويبدو لي أن هذا هو رأي الإمامية الذين يقولون بالتقية مطلقاً، فيقولون: إن الرخصة أفضل من العزيمة، يقول الطوسي: (والتقية - عندنا - واجبة عند الخوف على النفس، وقد روي رخصة في جواز الإفصاح بالحق عندها)^(٣)، ثم قال في التعليق على قصة الرجلين مع مسيلمة: (فعلى هذا؛ التقية رخصة والإفصاح بالحق فضيلة، وظاهر أخبارنا يدل على أنها واجبة، وخلافها خطأ)^(٤) وعن الصادق - عليه السلام - أنه سئل: مد الرقاب أحب إليك أم البراءة من علي - عليه السلام -؟ فقال: الرخصة أحب إليّ، أما سمعت قول الله تعالى في عمار رضي الله عنه ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(٥).

لأن الاتقاء من العدو لحفظ النفس رخصة شرعها الله تعالى للتيسير على الناس، وإغفالها يعني عدم الفائدة من وجودها أو ربما يشق على

(١) تفسير القرطبي (ج ١٠/ص ١١٩)، وانظر التفسير المنير (ج ٧/ص ٥٦٨).

(٢) تفسير ابن كثير (ج ٢/ص ٧٧٦) دار الفحاء وتفسير القاسمي (ج ٦/ص ٤٣١).

(٣) التبيان في تفسير القرآن، تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، مكتبة الإعلام الإسلامي، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ (ج ٢/ص ٤٣٥).

(٤) التبيان في تفسير القرآن للطوسي (ج ٢/ص ٤٣٥).

(٥) تفسير الصافي (ج ٨/ص ٣١٨).

الناس، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]، وما تبع ذلك من ترخيص النبي ﷺ لعمار بن ياسر بقوله له: «فإن عادوا فعد»، وقالوا: إن الشرع هدف من وراء أغلب التشريعات المحافظة على النفس، وإتلاف النفس مما نهى الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

قلت: ثم إن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رَخْصُهُ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ»^(١)، وهو ما يعني أن الرخصة محبوبة إلى الله تعالى كما العزيمة، وقد أشار النبي ﷺ إلى ذلك في قوله عن رخصة القصر في الخوف لما سئل عن الإتمام فأجاب: «هي صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته»^(٢).

ويجاب على ذلك بما يأتي:

◆ بالنسبة لآية الإكراه التي نزلت بسبب عمار فإنها لا تعني أن ما فعله عمار رضي الله عنه هو الأفضل، وإنما تنفي عنه الحرج فحسب، وأما قول

- (١) حديث صحيح. أخرجه ابن حبان في صحيحه بترتيب ابن بلبان (ج ٢/ص ٦٩) برقم (٣٥٤)، والطبراني في المعجم الكبير (ج ١١/ص ٣٢٣) برقم (١١٨٨٠) من حديث ابن عباس. وأخرجه ابن حبان في صحيحه بترتيب ابن بلبان (ج ٨/ص ٣٣٣) برقم (٣٥٦٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٣/ص ١٤٠) برقم (٥١٩٩ - ٥٢٠١) من حديث عبدالله بن عمر. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (ج ١٠/ص ٨٤) برقم (١٠٠٣٠)، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (ج ٢/ص ١٠١) عن عبدالله بن مسعود.
- (٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها (ج ١/ص ٤٧٨) برقم (٦٨٦)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر (ج ٢٨٤/ص ١) برقم (١١٩٩)، والترمذي، تفسير القرآن، باب سورة النساء (ج ٥/ص ٢٤٢) برقم (٣٠٣٤) وقال: حسن صحيح، والنسائي في المجتبى، كتاب تقصير الصلاة في السفر (ج ٣/ص ١١٦) برقم (١٤٣٣)، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب تقصير الصلاة في السفر (ج ١/ص ٣٣٩) برقم (١٠٦٥)، وأحمد بن حنبل في مسنده (ج ١/ص ٢٥، ٣٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

النبي ﷺ له: «فإن عادوا فعدّ» إنما يعني عُذ إلى الرخصة إن لم تستطع الثبات، أو عد إلى الثبات بقلبك على الإيمان، كما يقول السرخسي: وليس معناه: فإن عادوا إلى النيل منك فعد إلى ذكر آلهتهم والنيل من الإسلام أو الكفر إذ أن ذلك من الكفر والشرك الذي يُنزّه النبي ﷺ من الأمر به، وهو مما أخطأ الكثير من الناس في فهمه، لكن المقصود أنهم إن عادوا إلى النيل منك فعد إلى الاطمئنان الإيماني بقلبك^(١).

واستدل لذلك بما ورد من ثناء النبي ﷺ على ثبات الصحابة من مثل خبيب، والذي سيأتي ذكره بعد قليل، وهذا لأن الثبات هنا في مواجهة الكفر ففيه رفع لمنزلة الإسلام والمسلمين.

♦ أما عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، فإن التهلكة - كما قال المفسرون -: هي ترك الجهاد والإقامة في المال والولد وإمساك البخل وعدم الإنفاق^(٢)، أما الثبات على الدين والإيمان فهو من الجهاد في سبيل الله تعالى، يقول أهل التفسير: والآية دليل على جواز التكلم بكلمة الكفر، وإن كان الأفضل أن يتجنب ذلك إعزازاً للدين، ولو تيقن القتل، كما فعل ياسر وسمية، وليس ذلك من إلقاء النفس بالتهلكة بل هو كالغزو في سبيل الله تعالى، والدليل ما فعله الرجلان لدى مسيلمة الكذاب^(٣).

♦ وأما عن حديث «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه» فإن الرخص منها ما يتعلق بالعقيدة والدين، ومنها ما يتعلق بالعبادات، أما ما يعود أثرها على الدين والنفس فمعلوم أن ضرورة الدين مقدمة على ضرورة النفس، والثبات فيه أفضل من الترخص، أما ما يتعلق منها بالعبادات من النوافل فإن ضرورة النفس أولى من المحافظة على العبادات، إذ العبادة تقوم بوجود النفس فإذا هلكت فلا عبادة، ذلك أن

(١) المسوط للسرخسي، المجلد الثامن (ج ٢٤/ص ٤٥).

(٢) تفسير ابن كثير (ج ١/ص ٣١٠).

(٣) تفسير البيضاوي (ج ٣/ص ٤٢٢)، وتفسير الآلوسي (ج ٧/ص ٤٧٣).

بعض الناس يُصِرُّ على أدائها مع عجزه عنها فيؤذي نفسه حتى يموت فيعمدون إلى ترك الرخصة ظناً منهم أن أذى النفس في ذلك أفضل، شأنه شأن من قتل في سبيل الله، وهو خطأ في التصور^(١) إذ الثبات هناك على الدين في مواجهة الكافرين أما الحال الأخرى فإن صاحبها ثابت، وما يحتاجه هنا هو التيسير على نفسه، والله أعلم.

المطلب الثالث وجوب الأخذ بالعزيمة

ويرى أصحاب هذا الرأي وجوب الأخذ بالعزيمة، وهو قول المعتزلة بناء على ما يعتقدونه في أصولهم من أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار، وأنه لا يجوز للمكره أن يترخص بالكذب أو الكفر، يقول القاضي عبد الجبار: يجب على المكره تعريض النفس للقتل ولا يباح له التلطف بالكفر لأنه كذب وهو قبيح لذاته، ويقبح على كل حال، ولو جاز أن يخرج عن القبيح لرعاية بعض المصالح، لم يمتنع أن يفعل الله الكذب لها، وحينئذ لا يبقى وثوقٌ بوعده تعالى ووعده لاحتمال أنه سبحانه فعل الكذب لرعاية المصالح التي لا يعلمها إلا هو^(٢).

قلت: وهو كلام من الضعف يعجب المرء كيف يصدر من القاضي! فكيف يقاس العبد المضطر على خالق الأفعال الذي لا يضطره شيء لفعل شيء؟!

(١) وفي ذلك يقول ابن تيمية: (ما ينبغي أن يُعرف: أن الله ليس رضاء أو محبته في مجرد عذاب النفس وحملها على المشاق، حتى يكون العمل كل ما كان أشق كان أفضل، كما يحسب كثير من الجهال أن الأجر على قدر المشقة في كل شيء، لا ولكن الأجر على قدر منفعة العمل ومصلحته وفائدته). مجموع الفتاوى (ج ٢٥/ص ٢٨١)، وانظر: (ج ١٠/ص ٦٢٠) منه.

(٢) تفسير الرازي (ج ٢٠/ص ٩٧)، وتفسير الآلوسي (ج ٧/ص ٤٧٣).

المطلب الرابع الترجيح ومناقشة الأدلة

يرى الباحث أن عموم الأدلة من الكتاب والسنة تدعم أصحاب الرأي الأول، والتي يمكن إجمالها بما يأتي:

أولاً: القرآن الكريم: لقد ورد في القرآن ما يدعو إلى الثبات على الإيمان إذ هو المطلوب من المسلم في حياته كونه صاحب رسالة يسعى إلى تبليغها بين الناس في كل زمان ومكان وقد نقل لنا القرآن نماذج لثبات أمم وأقوام خلوا من قبل، بالرغم مما هُددوا به من وعيد التنكيل والتعذيب فعن بني إسرائيل مع فرعون، قال تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنْتُمْ لِمَ قَبْلَ أَنْ ءَادَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأَقْطَعَ آيَدَكُمْ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ وَلِنَعْلَمَنَّ آيُنَا أَشَدَّ عَذَابًا وَبَقَى ۖ ﴿٧١﴾ قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَاسِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۖ ﴿٧٢﴾﴾ [طه: ٧١، ٧٢]، وقد كان جواب القوم من الثبات على الإيمان بما استحقوا عليه التخليد بذكرهم في القرآن لأصالتهم في الانتماء إلى الإيمان بالرغم مما أبرق لهم من تهديد بالتقتيل والتعذيب، بل إن القرآن نقل لنا صورة هي أوضح في الدلالة على أفضلية الثبات على الإيمان والشجاعة في التحمل والصبر وحب الله - جل وعلا -، قال تعالى: ﴿قُلْ أَحْسَبُ الْأَخْدُودِ ۚ ﴿٤﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوُودِ ۚ ﴿٥﴾ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ۚ ﴿٦﴾ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ۚ ﴿٧﴾ وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۚ ﴿٨﴾﴾ [البروج: ٨]، فالآية قد حكّت قصة الذين صبروا على عذاب الحريق في الأخدود، واختاروا ذلك على أن يظهرهم الرجوع عن دينهم، وثناء الله تعالى عليهم بذلك الثبات يدل على تفضيل موقفهم على موقف العمل بالتقية في إظهار الكفر.

وهذا كله مما يقتضي الثبات والتحذير من الردة.

لذلك قال الله تعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَرَالُونَ يَفْعَلُونَكُم حَتَّى يَرُدُّوكُم عَن دِينِكُمْ

إِنْ أَسْطَلُّوْهُ وَمَنْ يَّرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢١٧﴾

[البقرة: ٢١٧].

فالآية أشارت صراحة إلى قوة الصراع بين المؤمنين والكافرين، وأن دأب أهل الكفر لن ينفك في مقاتلة أهل الإيمان من أجل الوصول إلى مقصدهم بارتداد المسلمين عن دينهم، والأخذ بالرخص ربما سهل الردة للناس إذا لم يكن مَنْ تَرَحَّصَ واثقاً من قلبه أنه مطمئن بالإيمان.

إلا أن القرآن - وهو يحث على الثبات على العقيدة والإيمان - لم يترك المفتونين من المستضعفين أمام الفتن دون سبيل بل إنه أورد للمتقاعسين من الذين سلكوا مسلك التقية أمام الفتن بالخروج والفرار بدينهم إلى الله تعالى ولم يشفع لهم بالاستكانة بسبب الاستضعاف فقال - جل وعلا -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُم مِّلَّةَكَ طَالِيَيْنَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٢١٧﴾

[النساء: ٩٧]، وما نلاحظه هنا أن القرآن شدد في النكير على من تعرض للفتان ثم فتن إذ لا ينبغي ذلك فأمر المسلم - والحالة هذه - أن يسعى في الأرض مهاجراً وإلا فإن بقاءه تحت وطأة الفتن صاعراً مستضعفاً يعرضه للهلاك الذي توعد القرآن به أولئك النفر من المستضعفين.

ثانياً: السنة النبوية: لقد ورد في السنة ما يدعو إلى الصبر والثبات في مواجهة الأزمات وبما يوحي بأفضلية اقتحام الفتن وعدم اللجوء إلى التخاذل والضعف، مما يدل على أن الأخذ بالعزيمة أفضل من الرخصة، بل ربما كان أوجب، ومما ورد بخصوص ذلك قول النبي ﷺ لأبي الدرداء رضي الله عنه: «لا تُشْرِكْ بالله شيئاً وإن قُتِلْتَ وَحُرِّقْتَ»^(١).

(١) حديث حسن. أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء (ج ٢/ص ١٣٣٩) برقم (٤٠٣٤)، والبخاري في الأدب المفرد برقم (١٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (ج ٥/ص ١١) برقم (٥٥٨٩) من طريق شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء.

والحديث فيه أمرٌ بالثبات على الإيمان وإن كان عاقبة ذلك الثبات القتل أو التعذيب بالنار.

وكذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة عن الحسن أن مسيلمة الكذاب أخذ رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ فقال لأحدهما: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم، فقال أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم. قال: أتشهد أني رسول الله؟ قال: فأهوى إلى أذنيه، فقال: إني أصم. قال: ما لك إذا قلت لك تشهد أني رسول الله قلت إني أصم؟ فأمر به فقتل. وقال للآخر: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم. فقال: أتشهد أني رسول الله؟ قال: نعم. فأرسله.

فأتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! هلكتُ. قال: «وما شأنك؟» فأخبروه بقصته وقصة صاحبه، فقال: «أما صاحبك فمضى على إيمانه، وأما أنت فأخذت بالرخصة»^(١).

والحديث هنا نفى التبعة وتهمة التخاذل عمن ترخص واتقى للخروج من القتل والحفاظ على نفسه، لكن النبي ﷺ أثنى على الثاني بعبارات توحى بالرضا والقبول بل والتفضيل لما صنع من حيث أسند له التهنة وعرفه بالصدق وبشره بالفضل والفوز.

وكذلك ما ورد من إقرار بل ثناء النبي ﷺ على ما صدر من فعل خبيب وأصحابه وثباتهم على أذى المشركين حتى قتلوا^(٢).

= قال الهشمي، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمين في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر، بيروت - ١٤١٢ هـ (ج ٣/ص ٣٩٣): رواه الطبراني، وفيه شهر بن حوشب، وحديثه حسن، وبقيّة رجاله ثقات.

(١) أخرجه بن أبي شيبة في المصنف (ج ٦/ص ٤٧٣) برقم (٣٣٠٣٧).

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب هل يستأسر الرجل ومن لم يستأسر ومن ركع ركعتين عند القتل (ج ٣/ص ١١٠٨) برقم (٢٨٨٠)، وصحيح ابن حبان - بترتيب ابن بلبان - (ج ١٥/ص ٥١٢)، والمعجم الكبير للطبراني (ج ٤/ص ٢٢١)، وحلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني (ج ١/ص ١١٢).

وكذلك ما كان من إسلام أبي ذر، وقد طلب منه النبي ﷺ كتمان الأمر، فأبى إلا أن يعلنه، وتعرض للضرب مراراً من غير أن يُنكر عليه رسول الله ﷺ^(١). وقد جاء من الاخبار والاحاديث الكثير مما يدعو إلى الثبات^(٢).



- (١) صحيح البخاري (ج ٣/ ١٢٩٤ - ١٢٩٥، ١٤٠١).
- (٢) وإذ نحن بصدد بيان أفضلية الثبات على الصدع بالحق وإظهاره، ومجانبة التقية في مسائل الدين والعقيدة؛ فحريّ بنا أن ننقل صورة من صور الثبات التي خلدها لنا سنة المصطفى ﷺ، فعن ابن عباس رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مررت - ليلة أُسري بي - برائحة طيبة، فقلت: ما هذه الرائحة يا جبريل؟ قال: هذه ماشطة بنت فرعون، كانت تمشطها، فوقع المشط من يدها، فقالت: بسم الله. قالت ابنة فرعون: أبي؟ قالت: ربّي وربّ أبيك. قالت: أقول له إذا. قالت: قول لي. قال لها: أو لك رب غيري؟ قالت: ربّي وربك الذي في السماء. قال: فأحمي لها بقرةً من نحاس. فقالت: إن لي إليك حاجة. قال: وما حاجتك؟ قالت: أن تجمع عظامي وعظام ولدي. قال: ذلك لك علينا لما لك علينا من الحق، فألقى ولدها في البقرة واحداً واحداً، فكان آخرهم صبي، فقال لها: يا أمة! اصبري فإنك على الحق». قال ابن عباس: فأربعة تكلموا وهم صبيان: ابن ماشطة بنت فرعون، وصبي جريج، وعيسى بن مريم، والرابع لا أحفظه حديث صحيح. أخرجه أبو يعلى في مسنده (ج ٤/ص ٣٩٤) برقم (٢٥١٧)، وابن حبان في صحيحه - بترتيب ابن بلبان (ج ٧/ص ١٦٣، ١٦٤) برقم (٢٩٠٣، ٢٩٠٤)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (ج ٢/ص ٥٣٨) برقم (٣٨٣٥).
- قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

المبحث الرابع



من حيث علمنا أن الإيمان ركيزة قلبية يجب إعلانها والتعبير عنها في القول والعمل فإنه لا يجوز كتمانها إلا في حالات معينة، وأسباب خاصة، وفي هذا المبحث سوف نسلط الضوء على أحكام الإيمان من حيث الكتمان وما يترتب على ذلك من آثار، وذلك عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول دواعي التحريم في كتمان الإيمان

يرى العلماء أن كتمان الإيمان لا يجوز إذا خلا من الأسباب الداعية إلى ذلك، وأن الأصل في الإيمان هو الإعلان بأصوله وفروعه ما تعلق منه بالقلب أو غير ذلك، وعليه فإن كتمان الإيمان لا يجوز ويحرم - خصوصاً إذا لم يكن له ما يبرره من الإقناع من حيث تحقق الضرر أو توقعه - إلا أن حرمة كتمان الإيمان ربما تعدت ذلك إلى ضرورة إظهاره بالرغم من وجود ما يدعو إلى كتمانها من الأذى وتحققه مادياً أو معنوياً، وذلك كما في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: امتناع الكتمان على العلماء والدعاة. لا يجوز للعلماء أو الدعاة من أهل الخير بل وحتى القادة وأهل الحل والعقد أن

يكتموا إيمانهم في الفتن والأزمات لما يترتب على ذلك من آثار سلبية وذلك من وجوه:

الوجه الأول: ضياع هيبة الدين: أن ذلك الأمر سوف ينعكس في آثاره ومردوداته سلباً على العامة من الناس، فإذا رأوا من أهل العلم والقادة والدعاة تخاذلاً أو تنازلاً، فإن ذلك بالضرورة سوف يؤدي بهم في النهاية إلى الإنهيار والانتكاس، وطلب الترخص في كل شيء.

قال الإمام أحمد، وقد قيل له: إن عُرِضَتْ على السيف تجيب؟ قال: لا. فإذا أجاب العالم تقيّةً والجاهلُ بجهل فمتى يبين الحق؟ والذي نُقِلَ إلينا خلفاً عن سلف أن الصحابة والتابعين وتابعي التابعين قد بذلوا أنفسهم في ذات الله تعالى وأنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم ولا سطوة جبار ظالم^(١).

الوجه الثاني: اعزاز الدين: أن الثبات فيه إعزاز للدين وأهله، وإظهار الخضوع - وإن كان تقيّةً - فيه إذلالٌ للمسلمين، والعلماء والدعاة هم قادة الناس، والنيل منهم نيل من هيبة الدين وقهر لرموزه، وقد احتلَّ رسولُ الله ﷺ كلَّ صنوف العذاب وما اتقى أو تنازل، والعلماء ورثة الأنبياء.

الوجه الثالث: الثبات سمت الانبياء: أن الثبات على الدين والأخذ بالعزيمة أفضل عند الله مطلقاً، كما تبين لنا من سياق النصوص الشرعية، فالعلماء والقادة من باب أولى.

الحالة الثانية: إذا تمثل الإسلام في عصبة خاصة. إذا كان المسلمون من القلة في العدد والندرة في الوجود بحيث إذا فتنوا وكتموا الإيمان لم يبق بين الناس من يمثل الدين، عند ذلك - والحالة هذه - فإنه يحرم على تلك الفئة من الناس أن تستكين فافتنانها واتقاؤها من العدو بالتبديل أو المولاة

(١) تفسير البحر المحيط لأبي حيان (ج ٢/ص ٤٤٣)، والإكراه في الشريعة الإسلامية للدكتور فخري أبو صفية (ص ٧٤).

أو كتمان الإيمان سوف يؤدي بالنهاية إلى زوال اسم الإسلام والإيمان من أنظار الناس، وهو ما يتطلب الثبات والصبر على المِحْن، وكثيراً ما كانت المِحْن في بعض الأحيان سبباً لانتشار الإسلام أو وصول دعوته إلى الناس، ولعل الكثير من الصحابة ما وصل إليه الإسلام إلا عن طريق المعذِّبين وثبات المستضعفين، ولذلك فقد نقل لنا القرآن ثبات عَصبةٍ من المؤمنين على الدين فكان ذلك الثبات هو السبب في معرفة الناس للحق ودخولهم فيه كما هو الشأن في أصحاب الأخدود، وقصة الراهب والساحر^(١).

وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ آيَةً يَهْدُوكَ بِآمِرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

الحالة الثالثة: إذا أدى الكتمان الى الكفر. فإذا كان الكتمان طريقاً إلى الكفر من حيث لا يستطيع أن يبوح بإيمانه أبداً، وهنا ينبغي الإشارة إلى مسألة مهمة تتعلق بالكتمان من أجل الإيمان فيمن ينطق بالكفر لينجو بنفسه ويخلى بينه وبين دينه، وبين الكتمان الذي يقود بالنهاية إلى ممارسة الكفر بشكل فعلي وهو ما لا يجوز فيه إلا الإعلان إذ الكتمان فيه حرام، وقد اشترط الإمام أحمد مثل هذا حينما سؤل عن الرجل يؤسر، ويعرض على الكفر ويكره عليه، هل له أن يرتد - أي ظاهراً -، فكرهه كراهة شديدة، وقال: ما يشبه هذا عندي الذين أنزلت فيهم الآية من أصحاب النبي ﷺ، أولئك كانوا يرادون عن الكلمة ثم يتركون يفعلون ما شاءوا، وهؤلاء يريدونهم على الإقامة على الكفر وترك دينهم^(٢).

(١) تفسير ابن كثير (ج ٤/ص ٦٣٧)، وقصة الراهب والساحر والغلام أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٣٠٠٥)، وفيه أن الغلام صبر على العذاب والقتل، فكان سبباً في إسلام قومه.

قال أبو العباس القرطبي في المفهم (ج ٧/ص ٤٢٦): وهذا الحديث كله إنما ذكره النبي ﷺ لأصحابه ليصبروا على ما يلقون من الأذى والآلام والمشقات التي كانوا عليها، ليتأسوا بمثل هذا الغلام في صبره وتصلبه في الحق وتمسكه به وبذله نفسه في حق إظهار دعوته ودخول الناس في الدين مع صغر سنه وعظيم صبره.

(٢) المغني لابن قدامة (ج ١٠/ص ٩٨) دار الفكر، بيروت - ١٤٠٥، الطبعة الأولى، والإكراه في الشريعة الإسلامية (ص ٧٤).

قال ابن قدامة: (وذلك لأن الذي يكره على كلمة يقولها ثم يخلى لا ضرر فيها، وهذا المقيم بينهم يلتزم بإجابتهم إلى الكفر المقام عليه واستحلال المحرمات وترك الفرائض والواجبات وفعل المحظورات والمنكرات، وإن كان امرأة تزوجها واستولدوها أولاداً كفاراً، وكذلك الرجل، وظاهر حالهم المصير إلى الكفر الحقيقي والانسلاخ من الدين الحنيف)^(١).

ولذلك أوصى الفتية من أرسلوه ليأتيهم بالطعام من غير إشعار الناس بهم لما يترتب على ذلك من القتل بالرجم أو الردة بإعادتهم إلى الكفر مما يعني انتفاء الفلاح، قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكَ يَرْجُمُوكَ أَوْ يُبْدُواكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبْكَأَ﴾ (٢٠) [الكهف: ٢٠].

وحاصله، أنه يجوز إظهار الكفر إن علم أنه يترك بعد ذلك، أما من كان ماله الالتزام بالإقامة بين أظهر الكفار يُجرون عليه أحكام الكفر ويمنعونه من إظهار دينه، فليس عليه أن يوافقهم على إظهار الكفر^(٢).

وقد لقي المسلمون في الأندلس من الأذى ما دعا بعضهم إلى إعلان كونه نصرانياً حتى تمكن من الهرب، وبعضهم أعلن الكفر واستأذن من أجل الفرار بدينه، ولذلك يجب أن تكون الثقة غير دائمة لأنها إذا طالت دخل الكفر في الذراري^(٣).

المطلب الثاني

دواعي الوجوب في كتمان الإيمان

مرّ بنا أن إعلان الإيمان أفضل من كتمانهِ وإن كان مرخصاً في الكتمان، إلا أن هذا الكتمان، من الصعب أن يصير واجباً بما يعني أنه لا يجوز البوح بما يدل عليه.

(١) المغني لابن قدامة (ج ١٠/ص ٩٨).

(٢) الموسوعة الفقهية (ج ١٣/ص ١٩١، ١٩٢).

(٣) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٣/ص ٧٥).

إلا أنني أرى - والله أعلم - أنه من الممكن أن يصار إلى الوجوب في حالتين:

الحالة الأولى: إذا تعين الأمر على جماعة أو شخص القيام بعمل يقتضي تحقيق مصالح كبرى للامة في دينها ومصيرها خصوصاً في الميدان العسكري كضرورات واقعية وآنية. وكما في قصة نعيم: فقد جاء في السيرة النبوية، وفي غزوة الأحزاب: أن النبي ﷺ قال لرجل، وهو نعيم بن مسعود^(١)، وقد أسلم في ظروف الخندق المتأزمة والتي تكالب فيها رؤوس الكفر من الأحزاب على المسلمين: «إنما أنت فينا رجل واحد فاکتم إيمانك وخذل عنا ما استطعت فإن الحرب خدعة»^(٢).

وقد تحقق للنبي ﷺ ما أراد من وراء كتمان إيمان الرجل فقد استطاع وبحنكة "دبلوماسية" أن يمّوه على الأحزاب من خلال سيرة الرجل عند الأحزاب وعدم معرفتهم بإسلامه، فكان ما كان من الإيقاع بينهم وتفريقهم وحسم المعركة، وما كان ذلك ليتم لولا كتمان الرجل لإيمانه، لذلك فاني احسب الامر الذي صدر له من النبي ﷺ يدل على وجوب الامر لما فيه من مصالح ومكاسب سياسية وعسكرية كبرى تتعلق بحياة الامة الاسلامية آنذاك.

الحالة الثانية: إذا تیقّن المسلم من إفتتانه ان اعلن ايمانه، فالثبات مطلوب وله ثوابه من حيث بينا من قبل، إلا أننا هنا لا بصدد الأفتتان من حيث التعذيب والأذى بل من حيث الردة عن الدين فإذا كان الأمر كذلك فما اراه - والله اعلم وجوب كتمان الايمان.

(١) نعيم بن مسعود بن عامر بن أنيف الأشجعي، صحابي مشهور، أسلم ليالي الخندق، وهو الذي أوقع الخلف بين الحيين قريظة وغطفان في وقعة الخندق، فخالف بعضهم بعضاً ورحلوا عن المدينة. ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار الجيل - بيروت (ج ٦/ص ٤٦١).

(٢) السيرة النبوية لابن هشام (ج ٤/ص ١٨٨) طبعة دار الجيل - بيروت - ١٤١١هـ. وانظر تاريخ الأمم والملوك، للإمام الطبري (ج ٢/ص ٩٦) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٧هـ.

وقد نقل لنا القرآن خوف فئة من المؤمنين أن يذيع أمرهم في الناس فيتعرضوا للفتنة بترك الدين أو القتل وهو ما لم يقبلوه، فأوصوا صاحبهم بكتمان الامر، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِنَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِئْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿١٩﴾ إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُمِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبْكَأَ ﴿٢٠﴾﴾ [الكهف: ١٩، ٢٠] فالعصبة هنا حاولت كتمان إيمانها لا خوفاً من الفتنة بل لما قد يترتب عليه من آثار الردة والقتل بالإعقاب عن الدين.

قال القاضي عبدالجبار: ما على المؤمن الفار بدينه أعظم من هذين، فأحدهما فيه هلاك النفس، وهو الرجم الذي هو أخبث أنواع القتل، والآخر هلاك الدين، بأن يُردّوا إلى الكفر، فان قيل: أليس أنهم لو أكرهوا على الكفر حتى أنهم أظهروا الكفر لم يكن عليهم مضرة؟ فكيف قالوا ﴿وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبْكَأَ﴾؟ قلنا: يحتمل أن يكون المراد أنهم لو ردوا هؤلاء المسلمين إلى الكفر على سبيل الإكراه بقوا مظهرين لذلك الكفر مدة، فإنه يميل قلبهم إلى ذلك الكفر ويصيرون كافرين في الحقيقة، فهذا الاحتمال قائم فكان خوفهم منه، والله أعلم^(١).

الحالة الثالثة: إذا كانت طبيعة العمل المناط بالشخص تقتضي الكتمان، كما هو في التجسس، الذي يتطلب الإنخراط في صفوف العدو الظهور بمظهره قولاً وعملاً، فالشخص يجوز له كتمان إيمانه دفعا لمفاسد الفتنة والضرر في النفس، إلا إن الامر يختلف حالة ما إذا أُنيط به عمل يقتضي الكتمان لان الامر لا يجوز فيه الاعلان ومن ثم القول بان الثبات افضل، وانما يجب الكتمان لتحقيق مصالح الامة خصوصا اذا كانت قضايا مصيرية وعاجلة.

فإذا كان الثبات هو الأفضل فإن الأمر يختلف إذا كان أثره يرتد على عموم المسلمين لأن طبيعة العمل تقتضي ذلك إذ لا يجوز فيه الإعلان كما في التجسس لدواعٍ عسكرية أو دولية.

وقد ورد في القرآن والسنة ما يدل على ذلك فيما يتعلق بالكتمان بمدلول التجسس اليوم. أما القرآن فقد نقل لنا قول الرجل المؤمن الكاتب لإيمانه وقد جاء إلى موسى محذراً: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَمُوسَىٰ إِنَّكَ الْمَلَأَ يَأْتِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [القصاص: ٢٠].

وكذلك ما حكاه القرآن عن الفتية المؤمنين إذ أرسلوا أحدهم يأتي لهم بالزاد من غير إعلانه لهم عن وجودهم قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَسْأَلُوهُا بَيْنَهُمْ قَالِ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِئْتُمْ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَيْبُكُمْ أَعْلَىٰ مِمَّا لَبِئْتُمْ فَأَتَوْهُا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿٢١﴾ إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبْكَأ ﴿٢٢﴾﴾ [الكهف: ١٩، ٢٠].

وأما من السيرة النبوية فقد جاء عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ أنه قال: كنت غلاماً للعباس بن عبد المطلب وكنت قد أسلمت، وأسلمت أم الفضل، وأسلم العباس وكان يكتنم إسلامه مخافة قومه^(١). وقد استأذن النبي ﷺ بالهجرة إلى المدينة فأمره ﷺ بالبقاء في مكة لأنه أنفع^(٢)، وقد كان العباس رضي الله عنه كاتماً لإيمانه مما يضطره - أحياناً - لممارسة بعض الطقوس الدينية مع المشركين من أجل إبعاد الشك عنه، وقد ساعد ذلك

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل (ج ٦/ص ٩)، المعجم الكبير للطبراني (ج ١/ص ٣٠٨)، المستدرک علی الصحیحین للحاکم (ج ٣/ص ٣٦٣، ٣٦٦)، سيرة ابن هشام (ج ٣/ص ١٩٦).

(٢) السيرة النبوية لابن هشام، دار الجيل (ج ٥/ص ٦٥)، والسيرة النبوية دراسة وتحليل تأليف الدكتور محمد عبدالقادر أبو فارس، ط دار الفرقان ١٩٩٧ (٢٢٠ - ٢٢٢).

في الكفّ عن المسلمين ونقل الأخبار للنبي ﷺ، بما سهل لهم فتح مكة^(١).

ومن البدهي أنّ عمل الجاسوس يقتضي - أحياناً - التمويه على العدو بفعل ما لا ينبغي من المحرمات أو المنهيات كدخول دور عبادتهم أو ربما الإفطار في رمضان أو حتى الصلاة كما يصلون فما الحكم في ذلك؟

قال جماعة من أهل العلم: الرخصة تكون في الأقوال دون الأفعال فالفعل لا رخصة فيه كالسجود لغير الله تعالى أو قتل مسلم أو الزنى وشرب الخمر، قاله ابن عباس، وأبو العالية، والضحاك^(٢)، ويروى عن الحسن البصري، وهو قول الأوزاعي وسحنون، واستدلوا بما روي عن ابن مسعود قوله: ما من كلام يدرأ عني سوطين من ذي سلطان إلا كنت متكلماً به، فقصر الرخصة على القول دون الفعل^(٣).

بينما يرى آخرون أن رخصة الإكراه تشمل القول والفعل إذا أسر الإيمان، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومكحول، وهو قول مالك وطائفة من أهل العراق، وقد روى ابن القاسم عن الإمام مالك أنّ الإثم مرفوع عمن أكره على شرب الخمر، وترك الصلاة، والإفطار في رمضان^(٤).

وأرى بأن هذه الرُخص التي تحدّثت عن ممارستها الفقهاء إنما تكون حالة إكراه الشخص على الكتمان أو عدمه أما هنا فإننا في إطار عمل لا

(١) السيرة النبوية لابن هشام، دار الجيل (ج ٥/ص ٦٥)، والسيرة النبوية دراسة وتحليل (٢٢٠ - ٢٢٢).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (ج ٦/ص ٤٧٤) برقم (٣٣٠٤٣)، تفسير البحر المحيط لأبي حيان (ج ٢/ص ٤٤٣).

(٣) تفسير القرطبي (ج ١٠/ص ١٢٠)، تفسير الطاهر بن عاشور (ج ١٣/ص ٢٣٧)، وفتح الباري (ج ١٢/ص ٣١٤)، والموسوعة الفقهية (ج ١٣/ص ١٩٥) المبسوط للسرخسي (ج ٢٤/ص ٥٠)، المدونة الكبرى (ج ٥/ص ٢٩)، التاج والإكليل (ج ٤/ص ٤٦).

(٤) تفسير القرطبي (ج ١٠/ص ١٢٠).

يخدم شخصاً وإنما يخدم الأمة، لذلك فإنني أرى - والله أعلم - الترخيص له بكل فعل أو قول من شأنه أن يحقق الغاية التي من أجلها أرسل الرجل. وإذا سلمنا أن فعل الجاسوس ضرورة فلا بدّ من النظر إلى الشروط التي لا بدّ منها في هذا المضمار، وهي كما يأتي:

١ - الفصل بين ما يتطلبه العمل المهني، من فعل يخدم المهمة، وبين ما ترغب به النفس وهو ممنوع عنها، فلا يسعى لفعل فيه معصية إلا إذا ثبت نفعها لمهمته لا لنفسه.

٢ - أن تكون المهمة عامة يعود أثرها على الصالح العام، لا لمنفعة شخصية، بل لا يجوز له أن يتطلع إلى أي غرض شخصي من وراء ما يفعله مما هو ممنوع من الشرع، إذ لا يجوز فعل المعصية الفردية إلا لضرورة تتعلق بالدين أو النفس، ولا ضرورة هنا إلا تحقيق النفع العام في مصلحة الأمة.

٣ - استمرار الإنكار بقلبه فيما يفعله من معاصي، والتأكيد على ذلك بالإنكار بلسانه إذا خلا مع نفسه، ليدفع عنه غائلة استباحة المعاصي التي قد تناله بسبب فعل الحرام، بما لا يجعله جريئاً على الفعل المنهي عنه، ويدفع عنه الاستهانة بالذنب.

والجاسوس - وهو يخدم أمتة - لا يُحرّم من حقه على المسلمين، لذلك فإن بعض الفقهاء قالوا: إن من يكتُم إيمانه إذا مات فإنه يترتب عليه آثاره من الصلاة عليه، واستدلوا لذلك بما فعله النبي ﷺ من الصلاة على النجاشي.

يقول الخطابي: النجاشي رجل مسلم قد آمن برسول الله ﷺ وصدقه على نبوته، إلا أنه كان يكتُم إيمانه، والمسلم إذا مات يجب على المسلمين أن يصلّوا عليه إلا أنه كان بين ظهرائي أهل الكفر، ولم يكن بحضرته من يقوم بحقه في الصلاة عليه فلزم رسول الله ﷺ أن يفعل ذلك إذ هو نبيه ووليه وأحق الناس به، فهذا - والله أعلم - هو السبب الذي

دعاه إلى الصلاة عليه بظهر الغيب، فإذا صلوا عليه استقبلوا القبلة ولم يتوجهوا إلى بلد الميت إن كان في غير القبلة. انتهى^(١).

المطلب الثالث

دواعي الجواز في كتمان الإيمان

بيننا فيما سبق أنه يرخص في كتمان الإيمان لأسباب اضطرارية. والذي يتعدى ضررها إلى النفس والآخرين، وما يتطلبه العيش من مال أو عرض.

وقد أشار القرآن إلى ذلك جلياً في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْزَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: من الآية ١٠٦]، وقد نزلت هذه الآية عند تعرض عمار بن ياسر للأذى والقتل، أو نيله من الإسلام والنبى ﷺ، و تحت وطأة العذاب ضعف فذكر آلهة الشرك ونال من الإسلام، وقد اعتراه الندم جرأً هذا الفعل وخجل حينما واجه النبي ﷺ، وهنا يعرض النبي ﷺ الحال الذي يجب مراعاته، فيسأله: «كيف تجد قلبك؟» قال: أجده مطمئناً قال: «فإن عادوا فعد»^(٢).

وقد أشار النبي ﷺ إلى أن البلاء قد يعم الناس حتى يستخفوا في العبادة، فعن حذيفة قال: كنا مع رسول الله ﷺ فقال: أحصوا كل من كان تلفظ بالإسلام قال، قلت: يا رسول الله أتخاف ونحن بين الستمائة إلى السبع مائة فقال ﷺ: إنكم لا تدرون لعلكم تبتلون قال فابتلينا حتى جعل الرجل منا لا يصلي إلا سرّاً^(٣).

(١) معالم السنن، للإمام الخطابي، بهامش سنن أبي داود، تحقيق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، نشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ - ١٩٩٧ (ج ٣/ص ٣٥٢)، وعون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت (ج ٩/ص ١٦).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

قال العلماء: (فإذا كان الرجل في قوم كفار، ويخاف منهم على نفسه وماله فيدياريهم باللسان، بأن لا يظهر العداوة لهم بالقول، بل ويجوز له أيضاً أن يظهر الكلام الموهم للمحبة والموالاة بشرط أن يطمئن قلبه للإيمان وأن يستنكر ذلك ما استطاع إلى ذلك سبيلاً في قلبه ولسانه)^(١).

وإذا كان كتمان الإيمان مريضاً فيه إذا تعدى أذاه إلى النفس ولكن هل يجوز إذا تعدى أذاه إلى المال؟^(٢)

يرى الرازي احتمال الجواز لقول النبي ﷺ: «حرمة مال المسلم كحرمة دمه»^(٣)، وقد ساوى الحديث بين حرمة الدم وحرمة المال، وقوله: «من قُتِلَ دونَ ماله فهو شهيد»^(٤)، فقد ساوى الحديث في القتل بين الدفاع عن الدين والنفس والمال، ولأن الحاجة إلى المال شديدة، فالماء إذا بيع بغبن سقط بسببه الوضوء وجاز الاقتصار على التيمم دفعاً لذلك القدر من المال، فكيف لا يجوز هنا^(٥).

(١) الموسوعة الفقهية (ج ١٣/ص ١٩٠)

(٢) الموسوعة الفقهية (ج ١٣/ص ١٩١).

(٣) حديث حسن بمجموع طرقه. أخرجه بهذا اللفظ أبو نعيم في حلية الأولياء

(ج ٧/ص ٣٣٤)،، والدارقطني في السنن (ج ٣/ص ٤٢٥) برقم (٢٨٨٨)، والقضاعي

محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبدالله القضاعي في مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن

عبدالمجيد السلفي، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت (ج ١/ص ١٣٧) برقم (١٧٧، ١٧٨).

وروي بلفظ: «سباب المسلم أخاه فسوق، وقتاله كفر، وحرمة ماله كحرمة دمه».

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ج ١/ص ٤٤٦)، وأبو يعلى في مسنده (ج ٩/ص ٥٥) برقم

(٥١١٩)، والطبراني في المعجم الكبير (ج ١٠/ص ١٥٩) برقم (١٠٣١٦). من طرق عن

عبدالله بن مسعود رضي الله عنه. وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين

الألباني، نشر: مكتبة المعارف - الرياض (ج ١٠/ص ١٨٤) برقم (٣٩٤٧).

(٤) صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب من قاتل دون ماله (ج ٢/ص ٨٧٧) برقم

(٢٣٤٨)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من قصد أخذ مال

غيره بغير حق كان القاصد مهدر الدم في حقه وإن قتل كان في النار وأن من قتل دون

ماله فهو شهيد (ج ١/ص ١٢٤) برقم (١٤١) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه.

(٥) تفسير الرازي (ج ٨/ص ١٤).

ومما يؤيد ذلك - من التطبيق الواقعي في الحياة - ما جاء في السيرة النبوية عن عبدالرزاق عن معمر عن ثابت البناني عن انس بن مالك: لما افتتح رسول الله ﷺ خيبر، قال الحجاج بن علاط^(١): يا رسول الله! إن لي بمكة مالا وإن لي بها أهلاً وإني أريد أن آتيهم. فأنا في حل إن أنا نلت منك أو قلت شيئاً؟ فأذن له رسول الله ﷺ أن يقول ما شاء، وفي رواية: إن لي ذهباً عند امرأتي، وإن تعلم هي وأهلها بإسلامي فلا مال لي، فأذن لي فلاسرع السير وأسبق الخبر، ولاخبرن أخباراً إذا قدمت أدرأ بها عن مالي ونفسي، فأذن له رسول الله ﷺ^(٢).

فأتى امرأته حين قدم فقال: اجمعي لي ما كان عندك فإني أريد أن أشتري من غنائم محمد ﷺ وأصحابه فإنهم قد استبيحوا وأصبحت أموالهم وفشا ذلك في مكة فانقمع المسلمون وأظهر المشركون فرحاً وسروراً.

قال: وبلغ الخبر العباس بن عبد المطلب فقعد، وجعل لا يستطيع أن يقوم، قال معمر: فأخبرني عثمان الجزري عن مقسم قال: فأخذ ابنا يشبه رسول الله ﷺ يقال له قثم، فاستلقى فوضعه على صدره وهو يقول:

حبي قثم حبي قثم شبيهه ذي الأنف الأشم
نبي رب ذي النعم برغم أنف من رغم

قال ثابت: قال أنس: ثم أرسل له إلى الحجاج: ماذا جئت به، وماذا تقول؟ فما وعد الله خير مما جئت به، فقال الحجاج بن علاط:

(١) هو الحجاج بن علاط بن خالد بن ثويرة بن هلال السلمي. من أهل الحجاز. روى عنه أنس بن مالك. مات في أول خلافة عمر بن الخطاب، وكان يسكن المدينة ثم تحول إلى الشام وسكن دمشق وكانت له بها دار عرفت بعده بدار الخالدين، صارت بعده إلى أنس بن الحجاج بن علاط ونسبت إلى ولده فليل لها دار الخالدين. ترجمته في: الثقات لابن حبان محمد بن حبان أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، نشر: دار الفكر - بيروت (ج ٣/ص ٨٦)، تاريخ دمشق لابن عساكر، نشر: دار الفكر - بيروت (ج ١٢/ص ١٠١)، الإصابة لابن حجر العسقلاني (ج ٢/ص ٣٣).

(٢) زاد المعاد لابن قيم الجوزية (ج ٣/ص ٢٩٩)

اقرأ على أبي الفضل السلام، وقل له: فليخلُ في بعض بيوته لآتيه. فإن الخبر على ما يسره، قال: فجاءه غلامه، فلما بلغ باب الدار قال: أبشر يا أبا الفضل. قال فوثب العباس فرحاً حتى قَبِلَ ما بين عينيه، فأخبره بما قال الحجاج فأعتقه. ثم جاء الحجاج فأخبره أن رسولَ الله ﷺ قد افتتح خير وغنم أموالهم وجرت سهام الله في أموالهم، واصطفى رسول الله ﷺ صفية بنت حيي^(١)، فأخذها لنفسه، وخيَّرها بين أن يعتقها وتكون زوجة أو تلحق بأهلها، فاختارت أن يعتقها وتكون زوجة، ولكنني جئت لما كان لي ها هنا، أردت أن أجمعه فأذهب به، فاستأذنت رسولَ الله ﷺ فأذن لي أن أقول ما شئت. واخفِ عني ثلاثاً، ثم اذكر ما بدا لك فجمعتُ امرأته ما كان عندها من حلي ومتاع فدفعته إليه، ثم انشمر به راجعاً^(٢).

(١) هي صفية بنت حيي بن أخطب بن سعدة بن ثعلبة بن عبيد بن كعب وكانت زوج سلام بن مشكم اليهودي ثم خلف عليها كنانة بن أبي الحقيق وهما شاعران فقتل عنها كنانة يوم خيبر روى أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ لما افتتح خيبر وجمع السبي أتاه دحية بن خليفة فقال أعطني جارية من السبي قال: «أذهب فخذ جارية» فذهب فأخذ صفية. قيل: يا رسول الله، إنها سيدة قريظة والنضير، ما تصلح إلا لك. فقال له رسول الله ﷺ: «خذ جارية من السبي غيرها» وأخذها رسول الله ﷺ واصطفأها وحجبها وأعتقها وتزوجها وقسم لها وكانت عاقلة من عقلاء النساء.

انظر أسد الغابة (ج ٧/ص ١٨٤) برقم (٧٠٤٩)، الاستيعاب (ج ٤/ص ١٨٧١) برقم (٤٠٠٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (ج ٧/ص ٧٣٨) برقم (١١٤٠١).

(٢) إسناده صحيح، أخرجه عبد الرزاق بن همام أبو بكر الصنعاني في المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت (ج ٥/ص ٤٦٦) برقم (٩٧٧١)، ومن طريقه: أحمد بن حنبل في المسند (ج ٣/ص ١٣٨)، وعبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكشي في المنتخب من مسنده، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر: مكتبة السنة - القاهرة (ص: ٣٨٥) برقم (١٢٨٨)، وأبو يعلى في مسنده (ج ٦/ص ١٩٤) برقم (٣٤٧٩)، وابن حبان في صحيحه - ترتيب ابن بلبان (ج ١٠/ص ٣٩٠) برقم (٤٥٣٠)، والطبراني في المعجم الكبير (ج ٣/ص ٢٢٠) برقم (٣١٩٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٩/ص ١٥٠) برقم (١٨٢٣٥).

وقال ابن كثير في البداية والنهاية (ج ٤/ص ٢١٧): هذا الإسناد على شرط الشيخين.

وفي التعليق عليه قال ابن قيم الجوزية: ويستفاد منه جواز كذب الإنسان على نفسه وعلى غيره إذا لم يتضمن ضرر ذلك الغير إذا كان يتوصل بالكذب إلى حقه كما فعل الحجاج هنا في كذبه على المسلمين، حتى أخذ ماله من مكة من غير مضرة لحقت المسلمين من ذلك الكذب، وأما ما نال من بمكة من المسلمين من الأذى والحزن، فمفسدة يسيرة في جنب المصلحة التي حصلت بالكذب، ولا سيما تكميل الفرح والسرور، وزيادة الإيمان الذي حصل بالخبر الصادق بعد هذا الكذب فكان الكذب سبباً في حصول هذه المصلحة الراجعة^(١).

ويرى الباحث أن الأمر أكبر من كونه كذباً تحصلت منه مصلحة راجحة، فوجه الدلالة من الرواية هنا في قول الحجاج للنبي ﷺ: يا رسول الله! فأنا في جُلِّ إنْ أنا نلتُ منك أو قلتُ شيئاً؟ فأذن له رسول الله ﷺ أن يقول ما شاء، ومن المعلوم بالضرورة من ذلك الفعل أنه سيكتفم إيمانه وإسلامه، بل ربما اضطره ذلك إلى النيل من النبي ﷺ من أجل أن يحصل على ماله، وحينئذ يتبين لنا أن مال المسلم له من الحصانة ما لدمه من حيث يجوز له أن يكتفم إسلامه حفاظاً أو تحصيلاً له إذا خاف عليه من التلف والهلاك من قبل الكافرين، والله أعلم.

المطلب الرابع

في أثر الإكراه بالكفر على المسلم

وفي الختام لا بدّ من بيان أمران وهما:

الأمر الأول: أثر النطق بالكفر: اتفق العلماء على أن المكروه على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان انه لا يلزمه شيء من الكفر عند الله تعالى واختلفوا في إلزامه أحكام الكفر^(٢)، هل يترتب على ذلك من آثاره شيء؟

(١) زاد المعاد لابن قيم الجوزية (ج ٣/ص ٣١٠)

(٢) مراتب الإجماع (ص ٦١).

يرى جمهور العلماء أنه إذا ثبت إكراهه على الكفر فإنه لا يترتب عليه من آثار الكفر شيء^(١).

وقد أجمع علماء الإسلام على الأخذ بذلك في أقوال الكفر، فقالوا: فمن أكره على الكفر غير جارية عليه أحكام الكفر، لأن الإكراه قرينة على أن كفره تقية ومصانة بعد أن كان مسلماً، وقد رخص الله بذلك رفقا بعباده واعتباراً للأشياء بغاياتها ومقاصدها^(٢).

إلا أن ذلك قد لا يؤدي بالضرورة إلى معاقبة الجاني إذا اعتدى على من يظن أنه كافر وتبين إيمانه^(٣).

وذهب الإمام محمد بن الحسن إلى أن التظاهر بالكفر يترتب عليه آثاره من الردة والاستتابة منها^(٤).

الأمر الثاني: عرض الإسلام على من نطق بالكفر. إذا عاد من كتم إسلامه أو تلفظ بالكفر فهل يجب عرض الإسلام عليه؟

إذا عاد من أكره على الكفر عُرض عليه الدين نفيّاً لاحتمال اختياره للكفر.

يقول الإمام النووي: وهنا ثلاثة أشياء^(٥):

أحدها: أطلق الجمهور العرض، وشرط له ابن كج أن لا يؤم الجماعات ولا يقبل على الطاعات بعد العود إلينا فإن فعل ذلك فلا عرض.

(١) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ١٣/ص ٢٣٧)، وروضة الطالبين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الجواد والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢١ هـ (ج ٧/ص ٢٩٣).

(٢) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ١٣/ص ٢٣٧).

(٣) فتح الباري (ج ١٢/ص ١٩٠).

(٤) الإيمان لابن تيمية، (ص ٣٠٨).

(٥) روضة الطالبين، للنووي (ج ٧/ص ٢٩٣) وما بعدها.

الثاني: سكت الجمهور عن كون العرض مستحباً أو واجباً، وذهب ابن كج إلى استحبابه.

الثالث: إذا امتنع بعد العرض، فالمنقول أنه يحكم بكفره ويستدل بامتناعه على أنه كان كافراً عند التللف، ومقتضى هذا أن الحكم بكفره من يومئذ. قال الإمام: وفي الحكم بكفره احتمال، ولو مات قبل العرض والتلفظ بالإسلام فالصحيح أنه كما لو مات قبل أن يعود إلينا. وقيل: يموت كافراً، وكان من حقه إذا جاء أن يتكلم بكلمة الاسلام.



الفصل الثاني

كتمان الكفر والمعاصي والخواطر

ويتكون من خمسة مباحث:

- * المبحث الأول: في كتمان الكفر
- * المبحث الثاني: كتمان المعاصي
- * المبحث الثالث: كتمان المواددة
- * المبحث الرابع: كتمان الخواطر
- * المبحث الخامس: أحكام الكتمان

المبحث الأول



الكفر قد يكتُم لأسباب تتعلق بالكاتم، وهو ما سماه القرآن نفاقاً، وسنعرض لبيان ذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول معنى الكفر والنفاق

الكفر هو ستر الشي، ووُصِف الليلُ بالكافر لستره الأشياء، وقد يُطلق ويراد به الجحود بترك الشكر، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيدِهِ وَإِنَّا لَهُمْ كَانُونٌ﴾ [الأنبياء: ٩٤] إلا أن الكفر إذا أُطلق أُريد به جحودُ الوجدانية والشريعة والنبوة، ويقال: كفر فلان إذا اعتقد الكفر^(١).

والاعتقاد أمر قلبي بمقتضاه يتبين كفرُ الكافر وإيمانُ المؤمن، إلا أن المسلم قد يضطر إلى كتمان إيمانه ويظهر ما يدل على الكفر كما مرَّ بنا من قبل في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِنَ اللَّهِ

(١) مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، مادة كفر ص ٤٣٥، دار المعرفة.

وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١٦﴾ [النحل: ١١٦]، وقد يكون العكس في إظهار الإسلام وإبطان الكفر، وهو ما سماه القرآن بالنفاق.

ومادة النفاق مأخوذة من أصلين صحيحين يدل أحدهما على انقطاع شيءٍ وذهابه، والآخر على إخفاء شيءٍ وإغماضه. وَمَتَى حُصِّلَ الْكَلَامُ فِيهِمَا تَقَارَبَا . . . ومنه اشتقاق النِّفَاقِ، لأن صاحبه يكتم خلاف ما يُظْهِرُ، فكأن الإيمان يَخْرُجُ منه، أو يخرج هو من الإيمان في خفاء. ويمكن أن الأصل في الباب واحد.

فالنفاق هو الخروج من الإسلام بضرب من الحيل، وقيل: هو إبطان غير الظاهر.

وقيل: هو الدخول في الشرع من باب والخروج من باب آخر، وإليه نبه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [التوبة: من الآية ٦٧]، فإن أصل الفسق هو الخروج من الاستقامة والطاعة^(١)، أو هو إظهار الإيمان باللسان وكتمان الكفر في القلب^(٢).

المطلب الثاني

أنواع النفاق

النفاق مصطلح قرآني لم يألفه العرب بالمعنى المخصوص به، وهو الذي يستتر كفره ويظهر إيمانه^(٣).

وكذا جاء ذكر النفاق في السنة النبوية إذ قال ﷺ: «آية المنافق

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (فسق)، والمغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطر، تحقيق: محمود فخورى وعبد الحميد مختار، نشر: مكتبة أسامة بن زيد - حلب (ج ٢/ص ١٣٩) النهاية في غريب الأثر (ج ٣/ص ٤٤٦).

(٢) كتاب التعريفات للجرجاني ص ١٩٦.

(٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ج ٥/ص ٤٥٥)، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، مادة نَقْ ص ٥٠٤.

ثلاث^(١) وهنا يجدر التنويه إلى أن حديث القرآن عن النفاق ليس هو عينه حديث السنة إذ الغالب في حديث القرآن هو الحديث عن النفاق المكفر.

أما السنة النبوية فأضافت نوعاً آخر وهو ما يتعلق بسلوك المسلمين من أخطاء، وحينئذ فإن المنافق هو الذي يظهر غير ما يبطنه ويخفيه، فإن كان الذي يخفيه التكذيب بأصول الإيمان فهو المنافق الخالص، وحكمه في الآخرة حكم الكافر بل قد يزيد عليه في العذاب لخداعه المؤمنين بما يُظهره لهم من الإسلام، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْكُفْرَانَ فِي الذَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً﴾ [النساء: ١٤٥]. وإن كان الذي يُخفيه غير الكفر بالله ورسله وكتبه وإنما هو شيء من معصية الله تعالى فهو الذي فيه شعبة أو أكثر من شعب النفاق، وحينئذ فإن النفاق على قسمين^(٢):

القسم الأول/ نفاق يتعلق بالعقيدة، وهو الذي يضم من صدق بلسانه وأنكر بقلبه وهو قاصد لذلك مختار له، وهو أكثر ما تحدث القرآن عنه، وفضل فيه.

والقسم الثاني/ نفاق يتعلق بالسلوك، وهو الذي يكون فيه القلب ضعيفاً أو مريضاً فيقع في المعاصي والهفوات مع اطمئنان قلبه بالإيمان وهو لا يقصد بمعصيته إنكار أمر شرعي أو التجاوز على التشريع. وحينئذ فإن التعامل مع المنافق في العقيدة يختلف عن التعامل مع النفاق في السلوك كون الأول صنف من الكفر، والثاني يُبقي المنافق في دائرة الإسلام، ولأن منافق السلوك لا يكتُم شيئاً من الكفر في قلبه، بخلاف الأول الذي يظهر إيماناً ويبطن كفرًا وصولاً إلى بعض المكاسب المادية أو السياسية، كمشاركة المسلمين في الغنائم أو التجسس عليهم وإذاعة ما يُمكر بهم ويخدم الكفر وأهله.

وهي ظاهرة عانى المسلمون منها، ولخطورها فقد سجل القرآن الكثير

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق (ج ١/ ٢١) برقم (٣٣)، ومسلم،

كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق (ج ١/ ٧٨) برقم (٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أصول الدعوة، لعبدالكريم زيدان ص ٣٩٦.

من أخبارها وأخبار أهلها، إذ اصطلح على تسميتهم بالمنافقين، من حيث إنهم يُسِرُّون الكفر ويُعلنون الإسلام، قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ [آل عمران: من الآية ١٦٧]، وقد تحدّث القرآن عن ذلك النوع من الناس وبيناً أوصافهم ومآربهم.

وما أريد الإشارة إليه هو أن الإسلام لم يكن سبباً في اعتناق الكافرين للنفاق، وإنما ما أصاب قلوبهم من المرض هو الذي دفعهم إلى سلوك طرق النفاق تحقيقاً لمصالحهم، لذلك فهم شرُّ خلق الله تعالى، قال جلّ وعلا: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً﴾ [النساء: ١٤٥].

وقد نعت القرآن وصف أولئك وحكم عليهم، قال تعالى: ﴿وَيَنْتَهِزُوا صَبَاحَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [٨] يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ [٩] فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ [١٠] وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ [١١] أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ [١٢] وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَتُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ [١٣] وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شُيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ [١٤] اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِكُمْ وَيَسُدُّكُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ [١٥]﴾ [البقرة: ٨ - ١٥].

وذكر القرآن كتمانهم لندمهم وحسرتهم لما ينعم به المسلمون من خير، قال تعالى: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَوْ أَنْ نُصِيبَنا دَآبِرُهُ فَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَدِيمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢].

وستتعرف على أحكامهم في مبحث أحكام الكتمان بإذن الله تعالى.



المبحث الثاني

كتمان المعاصي

المعاصي هي الذنوب والخطايا التي يقع فيها المسلم مما نهى عنه الشرع، وفي لسان العرب: والعصيان خلاف الطاعة، عصى العبد ربه إذا خالف أمره^(١).

وهذه المعاصي، منها الكبائر، وهي ما توعد عليه بخصوصه في الكتاب أو السنة بنحو لعن أو غضب أو ما كان من الحدود أو ما كان حراماً لذاته، وقيل غير ذلك^(٢).
والصغائر ما سوى ذلك.

ومنها ما يكون بين العبد وربه، ومنها ما يطلع عليه الناس، وفي كلها فقد ندب الشرع إلى كتمان المعاصي سواء كانت بين العبد وربه أو كانت بين الناس، وهو ما سنينه عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول

المعاصي الشخصية

لقد تظافرت النصوص الشرعية في الدعوة إلى كتمان العبد ما اقترب من ذنب بينه وبين ربه، كقول النبي ﷺ: «اجتنبوا هذه القاذورات التي

(١) لسان العرب لابن منظور (ج ٩/ص ٢٥١) مادة عصا.

(٢) الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمي دار الفكر بيروت ١٤٠٣ هـ (ج ١/ص ٥) وما بعدها، وانظر التيسير بشرح الجامع الصغير (ج ١/ص ٣٥).

نهى الله عنها، فمن ألمَ فليستتر بستر الله وليتّب إلى الله، فإنه من يُبد لنا صفحته نُقم عليه كتاب الله عز وجل»^(١).

كما أن النبي ﷺ في مواقع مختلفة مع الناس حاول إعلامهم بأن كتمان الذنب أفضل من إعلانه، ومن ذلك أنه قال لرجل جاء إليه قائلاً: يا رسول الله! إني أصبتُ حَدًّا فأقمه عليّ. فلم يسأله رسول الله ﷺ عنه. وحضرت الصلاة، فصلّى مع النبي ﷺ، فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قام إليه الرجلُ فقال: يا رسول الله! إني أصبتُ حَدًّا فأقم فيّ كتاب الله. فقال رسول الله ﷺ: «أليس قد صَلَّيْتَ معنا؟». قال: نعم. قال: «فإنَّ الله قد غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ؛ أو قال: حَدَّكَ»^(٢). وهي إشارة صريحة إلى كتمان الذنب فيما بينه وبين الله طالما لزم العبدُ الاستغفار.

وكذلك ما فعله - عليه الصلاة والسلام - مع ماعز^(٣) حينما حاول أن

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين (ج ٤/ص ٢٧٢، ٤٢٥) برقم (٧٦١٥)، (٨١٥٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٨/ص ٣٣٠) برقم (١٧٣٧٩) من حديث عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما -.

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأقره الذهبي.
(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحدود، باب إذا أقر بالحد ولم يبين هل للإمام أن يستر عليه (ج ٦/ص ٢٥١٠) برقم (٦٤٣٧)، ومسلم، كتاب التوبة، باب قوله تعالى إن الحسنات يذهبن السيئات (ج ٤/ص ٢١١٧) برقم (٢٧٦٤) من حديث أنس رضي الله عنه.
وأخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٣٨١)، وأحمد بن حنبل في المسند (ج ٥/ص ٢٥١، ٢٦٢، ٢٦٥)، وابن خزيمة محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، في صحيحه، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ١٣٩٠ - ١٩٧٠ (ج ١/ص ١٦٠) برقم (٣١١)، والطبراني في المعجم الكبير (ج ٨/ص ١٣٨) برقم (٧٦٢٣، ٧٦٢٤) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، بلفظ: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إني أصبتُ حَدًّا فأقمه عليّ. قال: «توضأت حين أقبلت؟». قال: نعم. قال: «هل صَلَّيْتَ معنا حين صَلَّينا؟». قال: نعم. قال: «أذهب فإن الله تعالى قد عفا عنك».

(٣) ماعز بن مالك الأسلمي. قال ابن حبان: له صحبة. وهو الذي رُجم في عهد النبي ﷺ. وقد روي أن النبي ﷺ قال: «لقد تاب توبة لو تابها طائفة من أمتي لأجزأت عنهم»، وفي حديث آخر: أن النبي ﷺ لما رجم ماعز بن مالك قال: «لقد رأيته يتحضر في أنهار الجنة».

يُلجأه إلى كتمان ذنبه والاستغفار، فقال له: «لَعَلَّكَ قَبَلْتَ أَوْ غَمَزْتَ أَوْ نَظَرْتَ»^(١) لكن الرجل أصرَّ على تطهيره من الذنب ظناً منه بأفضلية ذلك، ومع ذلك فقد أشار النبي ﷺ إلى هزال^(٢) الذي أشار على ماعز بإعلان ذنبه قائلاً له: «يا هزال لو أنك سترته بثوبك كان خيراً لك»^(٣).

وقد ذكرنا فيما تقدم أن كتمان المعاصي أفضل من إظهارها، غير أن ماعزاً والغامدية لم يعلموا بذلك، وغلب عليهما خوفُ الله عز وجل، والغضب على النفس في إقدامها على المنهي فأسلما أنفسهما إلى الحد، وذلك من أحسن التوبة وأصحها^(٤).

من هنا نَدَبَ كثيرٌ من العلماء إلى تلقين المذنب الحُجَّةَ سترًا لذنبه، يقول الشوكاني: التلقين المشروع هو أن يقول الحاكم أو الإمام كما

= ترجمته في: الطبقات الكبرى، لابن سعد محمد بن سعد بن منيع أبي عبدالله البصري الزهري، نشر: دار صادر - بيروت (ج/٤ ص ٣٢٤)، والشقات لابن حبان (ج/٣ ص ٤٠٤)، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (ج/٥ ص ٧٠٥).

(١) صحيح البخاري، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب هل يقول الإمام للمقر لعلك لمست أو غمزت (ج/٢ ص ٢٥٠) برقم (٦٤٣٨)، وسنن أبي داود، كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك (٤٤٢٧)، ومسنند الإمام أحمد بن حنبل (ج/١ ص ٢٧٠، ٢٨٩، ٣٢٥) من حديث عبدالله بن عباس ؓ.

(٢) هزال بن يزيد بن ذباب بن كليب بن عامر بن جذيمة بن مازن الأسلمي، صحابي، ذكره ابن سعد في طبقة الخندقيين، وهو الذي كانت له جارية وأن ماعزاً وقع عليها فقال له: انطلق فأخبر رسول الله ﷺ، فعسى أن ينزل فيك قرآن. فانطلق فأخبره، فأمر به فرجم، فقال النبي ﷺ لهزال: «يا هزال لو سترته بثوبك لكان خيراً لك». ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (ج/٦ ص ٥٣٦)، تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢).

(٣) صحيح. أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في الستر على أهل الحدود، برقم (٤٣٧٧)، وأحمد بن حنبل في المسند (ج/٥ ص ٢١٦، ٢١٧)، والطبراني في المعجم الكبير (ج/٢٢ ص ٢٠٢) برقم (٥٣١)، والحاكم في المستدرک (ج/٤ ص ٤٠٣) برقم (٨٠٨٠) وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في السنن الكبرى (ج/٨ ص ٢١٩).

(٤) كشف المشكل (ج/٢ ص ٢٤).

قاله رسول الله ﷺ، فإنه قال للسارق: «ما إخالك سرقت»^(١). وقال للزاني: «لعلك غمزت، لعلك قبلت» كما في صحيح البخاري وغيره في قصة ماعز، وما يفيد هذا المعنى ... والرجوع إلى محصل الرأي: أن الزاني إن كان مما يرجى انزجاره لقن وإلا فلا^(٢).

لأن الإسلام لا يريد تتبع عثرات الناس إذا اخطأوا بل يساعدهم على نسيان ما صدر منهم عوناً على التوبة في إقالة العثرات يقول صاحب الطريقة المحمدية: ما وقع في مجلس مما يكره إفشاؤه - إن لم يخالف الشرع - يجب كتمانها. وإن خالف الشرع، فإن كان حقاً لله تعالى ولم يتعلق به حكم شرعي كالحد والتعزير فكذلك^(٣).

وها هنا لا بُدَّ من التفريق بين من يستتر من الناس في تلك الأعمال ليحفظ مكانته وليقال عنه الورع، وبين من يسعى لذلك حياةً من الله وخوفاً من لصوق المعصية به، يقول الغزالي: فإذا العبد إخفاء الذنوب عن الناس ربما يظن أنه رياء محذور، وليس كذلك، بل المحذور أنه يستر ذلك ليرى الناس أنه ورعٌ خائفٌ من الله تعالى، مع أنه ليس كذلك، فهذا

(١) أخرجه أبوداود في سننه، كتاب الحدود، باب في التلقين في الحد، برقم (٤٣٨٠)، والنسائي في سننه الصغرى (المجتبى)، كتاب قطع السارق، باب تلقين السارق، برقم (٤٨٧٧)، وابن ماجه، كتاب الحدود، باب تلقين السارق، برقم (٢٥٩٧)، وأحمد بن حنبل في مسنده (ج ٥/ص ٢٩٣) من حديث أبي أمية المخزومي.

قال الخطابي: في إسناده مقال. والحديث إذا رواه مجهول لم يكن حجة ولم يجب الحكم به. (التلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، نشر: طبعة: المدينة المنورة (ج ٤/ص ٦٦).

(٢) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد (ج ٤/ص ٣٣٣).

(٣) الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية للشيخ الإمام محمد بن علي البركلي البركوي، تحقيق الدكتور محمد حسني مصطفى، دار القلم العربي سورية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م ص (١)، والموسوعة الفقهية (ج ٥/ص ٢٩٥).

هو المرائي. وأما الصادق الذي لا يرائي فله ستر المعاصي، ويصح قصده في ذلك، ويصح اغتمامه بإطلاع الناس عليه^(١).

هذا وقد ذكر الإمام الغزالي الأسباب التي تجعل الكتمان بهذا الخصوص فضيلة يجب السعي إليها. ولأهمية هذه الأسباب نذكر منها ما يتعلق بالموضوع بإيجاز^(٢):

السبب الأول: أن الذي يكتُم الذنب إنما يفرح بستر الله عليه، وإذا افتضح اغتم بهتك الله لستره مما يجعله خائفاً من هتك ستره في الآخرة.

والخوف هنا بعامل إيماني إذ جاء في الخبر: «أن من ستره الله في الدنيا ستره يوم القيامة»^(٣).

السبب الثاني: أن الكاتم للذنب قد لجأ إلى ذلك من حيث علم أن الله تعالى يكره ظهور المعاصي ويحبُّ سترها، وهو ما أشار إليه النبي ﷺ في قوله: «اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله عنها، فمن ألم فلْيَسْتِرْ بستر الله»^(٤) فهو وإن عصى الله بالذنب فلم يخل قلبه من حبه ما أحبه الله، وهو اثر إيماني ناشئ عن كراهة الله تعالى لظهور المعاصي، وأثر الصدق في ذلك أن يكره ظهور الذنب من غيره أيضاً، ويحزن لذلك.

السبب الثالث: أن الكتمان يسبب الذم من حيث إن الذم قد عصى الله به. وهذا من الإيمان وعلامته أن يكره ذمه لغيره أيضاً، وهذا

(١) إحياء علوم الدين، تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار النشر: دار المعرفة - بيروت (ج ٣/ص ٣١٩).

(٢) إحياء علوم الدين، للغزالي (ج ٣/ص ٣١٩).

(٣) في ذلك أحاديث كثيرة، منها: حديث أبي هريرة، مرفوعاً: «لا يستر الله على عبد في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة». أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة، باب بشارة من ستر الله تعالى عيبه في الدنيا بأن يستر عليه في الآخرة برقم (٢٥٩٠)، وأحمد بن حنبل في المسند (ج ٢/ص ٣٨٨، ٤٠٤).

(٤) تقدم قبل قليل.

التوجع من الذنب لا يفرق بينه وبين غيره بخلاف التوجع من جهة الطب^(١).

السبب الرابع: أن يستر ذلك كي لا يُقصدَ بشرّ إذا عُرف ذنبه، وهذا وراء ألم الذم فإن الذم مؤلم من حيث شعور القلب بالنقصان والخسة، وإن كان ممن يؤمن شره وقد يخاف شر من يطلع على ذنبه بسبب من الأسباب فله أن يستر ذلك حذراً منه.

السبب الخامس: كتمان الذنب بسبب الحياء، فإنه نوعُ ألم وراء ألم الذم، والقصد بالشر. وهو خُلِقَ كريم يحدث في الصبا، فيستحي من القبائح إذا شوهدت منه، وهو وصف محمود، إذ قال رسول الله ﷺ: «الحياء لا يأتي إلا بخير»^(٢)، وقال: «والحياء شعبة من الإيمان»^(٣). فالذي يفسق ولا يبالي أن يظهر فسقه للناس جمع إلى التهلكة والوقاحة فَقَدْ الحياء، فهو أشدّ حالاً من الذي يستر ويستحي.

السبب السادس: أن يكتُم الذنب مخافةً من ظهوره حتى لا يتجرأ الناسُ عليه، ويقتدون به، وهذه العلة الواحدة فقط هي الجارية في إظهار الطاعة، وهو القدوة ويختص ذلك بالأئمة أو من يقتدى بهم، وبهذه العلة أن يخفي العاصي معصيته، من أهله وولده، لأنهم يتعلمون منه^(٤).

السبب السابع: كراهية العاصي للذنب من حيث إنه يذكره بالمعصية،

(١) إحياء علوم الدين، للغزالي (ج ٣/ص ٣١٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب الحياء، برقم (٥٧٦٦)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها وفضيلة الحياء وكونه من الإيمان، برقم (٣٧) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه. وفي رواية لمسلم (٣٧) وأبي داود برقم (٤٧٩٦) بلفظ: «الحياء خير كله» أو قال: «الحياء كله خير».

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، برقم (٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها وفضيلة الحياء وكونه من الإيمان، برقم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) إحياء علوم الدين، للغزالي (ج ٣/ص ٣٢٠).

فإنَّ كتمان الذنب يخفف عنه وقع أثر الذنب عليه، وهو ما أشار إليه النبي ﷺ في قوله: «لا تكونوا عونَ الشيطانِ على أخيكُم»^(١).

هذا، ومن الجدير بالذكر أن ننوه إلى المقصد الأسمى من كتمان الذنب بالنسبة لمن عصى وهي إعطاؤه فرصة للتوبة، وكذلك المحافظة على الظواهر الاجتماعية من التردّي ففي ستر الذنوب هذه الأعذار، وليس في إظهار الطاعة عذر إلا هذا العذر الواحد، ومهما قصد بستر المعصية أن يخیل للناس أنه ورع، كان مرئياً كما إذا قصد بذلك إظهار الطاعة.

المطلب الثاني المعاصي التي يطلع عليها الناس

وأعني بها ما يصدر من الآخرين من أقوال وأعمال ويظهر أمرها للآخرين، وهذه منها ما يندب فيه الستر لما أمر به الشرع من ستر المعاصي عموماً وذوي الهيئات بشكل خاص.

ومنها ما ينبغي فيه الإعلان إذا كان العاصي مجاهراً ومعتدياً. وسنعرّف بكليهما بما يقتضيه المقام.

الأول: كتمان معاصي ذوي الهيئات، وأعني به ما يصدر من هفوات ومعاصي من ذوي الهيئات وغيرهم، (وذووا الهيئات هم الذين لا يعرفون بالشّر، فيزلُّ أحدهم الزلّة. والهيئة صورة الشيء وشكله وحالته، ويريد به ذوي الهيئات الحسنة الذين يلزمون هيئة واحدة وسمتاً واحداً ولا تختلف حالاتهم بالتنقل من هيئة إلى هيئة)^(٢).

(١) صحيح البخاري، كتاب الحدود، برقم (٦٣٩٥، ٦٣٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، نشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م (ج٥/ص٦٦٧) مادة هيأ.

وقال بعض العلماء: إن المراد من ذوي الهيئات ها هنا وجهان^(١):

أحدهما: أنهم أصحاب الصغائر دون الكبائر.

والثاني: أنهم الذين إذا ألموا بالذنب ندموا عليه وتابوا منه.

وقال الإمام الشافعي: وذوو الهيئات الذين يقولون عثراتهم الذين ليسوا يعرفون الشر فيزل أحداهم الزلة^(٢).

وأرى بأنهم من كانت لهم حضوة وقبول بين الناس ومكانة في المجتمع مما يجعلهم من ذوي الشأن في هيئاتهم.

وأما عن حدود ما يصدر منهم من خطأ وعثرات، فقد فسرها العلماء بوجهين. قال الماوردي: وفي عثراتهم وجهان:

أحدهما: أنها صغائر الذنوب التي لا توجب الحدود.

والثاني: أنها أول معصية زلّ فيها مطيع^(٣).

(١) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، وهو شرح مختصر المزني، لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبدالموجود (ج ١٣/ص ٤٤٠).

(٢) الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ج ٦/ص ٢٠٢)، معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي، للحافظ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الخسروجري، نشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، تحقيق: سيد كسروي حسن (ج ٦/ص ٤٧٣)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير، نشر: دار الفكر للطباعة - بيروت - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م (ج ٨/ص ١٩)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد الخطيب الشربيني، نشر: دار الفكر - بيروت (ج ٤/ص ١٩١)، تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المدينة المنورة، ١٣٨٤ - ١٩٦٤، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني (ج ٤/ص ٨٠)، مختصر اختلاف العلماء (ج ٣/ص ٣١٤).

(٣) الحاوي الكبير (ج ١٣/ص ٤٤٠)، شرح الزرقاني (ج ٤/ص ٢٠٦).

وأرى بأنها أول معصية تصدر منه ويطلع عليها الناس صغيرة كانت أم كبيرة، والله أعلم.

وقد نذب الشرع إلى الكتمان في مثل هذه الأمور، فقال ﷺ: «أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود»^(١)، وقال ﷺ: «من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة»^(٢)، وعن كعب بن علقمة، أنه سمع أبا الهيثم يذكر أنه سمع دحيماً كاتب علقمة بن عامر، قال: كان لنا جيران يشربون الخمر، فنهيتهم فلم ينتهوا فقلت لعقبة بن عامر: إن جيراننا هؤلاء يشربون الخمر فنهيتهم فلم ينتهوا، فأنا داع لهم الشرط، فقال: دعهم، ثم رجعت إلى عقبة مرة أخرى فقلت: إن جيراننا قد أبوا أن ينتهوا عن شرب الخمر وأنا داع لهم الشرط، قال: ويحك! دعهم، فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «من رأى عورةً فسترها كان كمن أحمى موءودة»^(٣).

(١) صحيح. أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في الحد يشفع، برقم (٤٣٧٥)، وأحمد بن حنبل في المسند (ج ٦/ص ١٨١)، والنسائي في السنن الكبرى (ج ٤/ص ٣١٠، ٣١١)، وأبو يعلى في مسنده (ج ٨/ص ٣٦٣) برقم (٤٩٥٣)، وابن حبان في صحيحه (ج ١/ص ٢٩٦) برقم (٩٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٨/ص ٢٦٧، ٢٣٤) من حديث عائشة رضي الله عنها. وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني (ج ٢/ص ٢٣١) برقم (٦٣٨).

قال الطحاوي: هذه الروايات عن رسول الله ﷺ ثم عن أصحابه يوافق بعضها بعضاً ولا يخالف بعضها بعضاً ويشد بعضها بعضاً لا يخالفه ولا يدفعه، والله عز وجل نسأله التوفيق. انظر شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، نشر: مؤسسة الرسالة - لبنان/ بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، الطبعة الأولى، تحقيق: شعيب الأرناؤوط (ج ١١/ص ٢٧٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه برقم (٢٣١٠)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، برقم (٢٥٨٠) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) إسناده ضعيف. أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الستر على المسلم، برقم (٤٨٩١)، والبخاري في الأدب المفرد برقم (٧٥٨)، وأحمد بن حنبل في المسند (ج ٤/ص ١٤٧، ١٥٨)، والنسائي في السنن الكبرى (ج ٤/ص ٣٠٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٨/ص ٣٣١). وفي سننه أبو الهيثم المصري مولى عقبة بن عامر الجهني، واسمه كثير. روى عن عقبة بن عامر حديث «من رأى عورة فسترها» الحديث. =

الثاني: من اشتهر بالمعاصي والمجاهرة بها، فهذا لا حرمة له ولا فائدة من كتمان معاصيه^(١).

يقول المناوي: (أي الذي يفجر الحدود أي يخرقها ويتعدها غير مبالٍ ولا مستتر، فالإسلام كحظيرة حظرها الله على أهله، فمن ثلم تلك الحظيرة بالخروج منها متخطياً ما وراءها فقد فجرها، وإذا يكون من المؤمن والكافر، لكن الحديث إنما ورد في المؤمن فيكون غيره أولى، بدليل ما ذكر في سبب الحديث أنه لما حث على ستر المسلم وتوعد على هتكه تورعوا عن ذكره، لحرمة التوحيد، فبين لهم أن الستر إنما هو لأهل الستر، فمن لزمه هذا الاسم لغلبة الفجور عليه وقلة مبالاته فلا حرمة له فلا يكتم أمره، بل قد يجب ذكره ويكون الكف عنه خيانة، ألا ترى إلى قوله (متى يعرفه الناس اذكروا الفاجر) الفاسق (بما فيه) من الفجور وهتك

= وقيل: بينهما دحين الحجري، وعنه كعب بن علقمة التنوخي. قال ابن يونس: حديثه معلول. (تهذيب التهذيب ج ١٢/ص ٢٩٤).

(١) وفي ذلك تنقل بعض الكتب حديث «أترعون عن ذكر الفاجر؟ متى يعرفه الناس؟ اذكروا الفاجر بما فيه يحذرهُ الناس» وهو موضوع. أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (ج ١٩/ص ٤١٨) برقم (١٠١٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ١٠/ص ٢١٠) وفي شعب الإيمان (ج ٧/ص ١٠٩) برقم (٩٦٦٦، ٩٦٦٧).

قال العقيلي: ليس له من حديث بهز أصل، ولا من حديث غيره، ولا يتابع عليه. وقال ابن حبان: والخبر في أصله باطل، وهذه الطرق كلها بواطيل لا أصل لها. وقال أبو أحمد الحاكم في الكنى: هذا غير صحيح ولا معتمد. (فيض القدير للمناوي ج ١/ص ١١٥).

وقال البيهقي: هذا حديث يعرف بالجارود بن يزيد النيسابوري، وأنكره عليه أهل العلم بالحديث.

وقال في شعب الإيمان: هذا حديث يعد في أفراد الجارود بن يزيد عن بهز، وقد روى عن غيره، وليس بشيء. وهو - إن صح - فلأنما أراد به فاجراً معلناً بفجوره، أو فاجراً يأتي بشهادة، أو يعتمد عليه في أمانة، فيحتاج إلى بيان حاله لئلا يقع الاعتماد عليه، وبالله التوفيق.

وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف - الرياض (ج ٢/ص ٥٢) برقم (٥٨٣) و(ج ٦/ص ١٣٣) برقم (٢٦٣٢).

ستر الديانة، فذكره بذلك من النصيحة الواجبة لئلا يغتر به مسلم فيقتدي به في فعلته أو يضلّه في بدعته أو يسترسل له فيؤذيه بخدعته، وبين قوله (بما فيه) أنه لا يجوز ذكره بغير ما فيه ولا بما لا يعلن به. قال ابن عون^(١): دخلتُ على ابن سيرين فذكرتُ الحجاجَ - أي بما لم يتظاهر به - فقال: إن الله ينتقم للحجاج كما ينتقم منه، وإنك إذا لقيتَ اللهَ غداً كان أصغر ذنب أصبته أشد عليك من أعظم ذنب أصابه الحجاج^(٢).



(١) عبدالله بن عون بن أرتبان، أبو عون المزني - مولا هم - البصري، الحافظ الإمام القدوة، عالم البصرة، كان من أئمة العلم والعمل. قال هشام بن حسان: لم ترَ عينا ي مثلاً ابن عون. وقال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أفضل من ابن عون. وقال شعبة: شكّ ابن عون أحب إليّ من يقين غيره. وقال الذهبي: كان ابنُ عون عديمَ النظير في وقته زهداً وصلاحاً. توفي سنة ١٥٠هـ ترجمته في: سير أعلام النبلاء، للذهبي (ج ٦/ص ٣٦٤).

(٢) فيض القدير (ج ١/ص ١٥١)، نواذر الأصول في أحاديث الرسول (ج ٢/ص ٢٥٨).

المبحث الثالث



العواطف ليست هدراً وإنما رعاها الإسلام حيزاً من الأهمية في الجانب العقائدي من حيث الموالاة بعدم الميل إلى الكفر واختيار الإيمان عن طريق المحبة، إضافة إلى أن اتجاه العواطف بالحب والكره له آثاره العقائدية والاجتماعية، إذ الدين مجموعة من العواطف التي يخترنها الإنسان في قلبه فتدفعه إلى عمل ما يتطلبه منه تلك العاطفة.

وسنبين معنى الحب وأقسامه كما في المطالب الآتية:

المطلب الأول
معنى الحبّ وأقسامه

لبيان الأمر لا بدّ من بيان معاني الود والحب.

المودّة في اللغة: الودّ مصدر المودّة، والودّ الحبّ يكون في جميع مداخل الخير^(١).

وقال الراغب: المودّة محبة الشيء وتمني كونه - أي صيرورته -،

(١) لسان العرب لابن منظور مادة ود (ج ١٠/ص ٥٩٩).

ويستعمل في كل واحد من المعنيين، فهو يتضمن معنى الودّ وهو أن تستهي حصول ما تودّه^(١).

وتأتي بمعنى المحبة، قال ابن قيم الجوزية: وأما الود فهو خالص الحب وألفظه وأرقه وهو من الحب بمنزلة الرأفة من الرحمة^(٢).

وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [مريم: ٩٦]. قال الفراء: ودّاً في صدور المؤمنين. كما نقل ذلك عن بعض المفسرين، ويقول ابن الأثير: (الودود في أسماء الله فعول بمعنى مفعول من الود المحبة، يقال: وددت الرجل إذا أحببته فالله تعالى مودود أي محبوب في قلوب اوليائه، قال: أو فعول بمعنى فاعل أي يحب عباده الصالحين فيرضى عنهم)^(٣).

أما الحبّ ففي اللغة: نقيض البغض. والحبّ: الودّ والمحبة، وكذلك الحبّ بالكسر: المحبوب، وكان زيد بن حارثة رضي الله عنه يُدعى حبّ رسول الله ﷺ^(٤).

وفي الاصطلاح، عرفه الغزالي بأنه ميل الطبع إلى الشيء الملذذ، فإن قويّ ذلك الميل وتأكد سمي عشقاً^(٥).

ويرى الطاهر بن عاشور أن الحب انفعال نفساني ينشأ عند الشعور بحسن شيء، من صفات ذاتية أو إحسان أو اعتقاد أنه يجب المستحسن

(١) مفردات ألفاظ القرآن الكريم للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان (ص: ٨٦).

(٢) روضة المحبين ونزهة المشتاقين، للإمام ابن قيم الجوزية، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٢ - ١٩٩٢ (ص: ٤٦).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (ج ٥/ص ٣٦٣) مادة (ودد)، وانظر لسان العرب (ج ١٠/ص ٦٠٠)، وروضة المحبين لابن القيم (ص: ٤٧).

(٤) لسان العرب لابن منظور (ج ١/ص ٢٨٨) مادة حبب، دار صادر.

(٥) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي (ج ٥/ص ١٨٣).

ويجبر إليه الخير، فإذا حصل ذلك الانفعال عقبه ميل وانجذاب إلى الشيء المشعور بمحاسنه فيكون المنفعل محباً ويكون المشعور بمحاسنه محبوباً^(١).

ويرى الراغب أنه إرادة ما تراه أو تظنه خيراً، وهو على ثلاثة أوجه^(٢):

محبة للذة، كمحبة الرجل للمرأة، ومنه قوله تعالى: ﴿زَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ﴾ [آل عمران: ١٤].

ومحبة للنفع، كمحبة شيء ينتفع به، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَى تَحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣].

ومحبة للفضل، كمحبة أهل العلم بعضهم لبعض لأجل العلم، وحُب المال كقوله تعالى: ﴿وَيُحِبُّونَ أَمْوَالَهُمْ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠].

وقد أوجز القرآن الكريم أنواع ذلك الحب، فقال: ﴿زَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَقَابِلِ﴾ [آل عمران: ١٤].

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن المودة والحب معنيان لا ينفك أحدهما عن الآخر في بعض المعاني بالرغم من ورودها بمعانٍ أخرى، فالمودة - مع ذلك - قد تكون أثراً على الحب أو جزءاً منه، أي أن بينهما عمومًا وخصوصاً من وجه، فكل حب مودة وليس كل مودة حباً^(٣).

(١) تفسير الطاهر ابن عاشور (ج ٧/ص ٨٣).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن (ص: ٢١٤).

(٣) الحب في القرآن الكريم، عمر شاطر الكبيسي، مؤسسة الريان بيروت الطبعة الأولى ص ١٤.

وقد أشار النبي ﷺ إلى أنواع من الحب، فعن حب الله تعالى قال: «أَحْبُوا اللَّهَ لِمَا يَغْذُوكُمْ بِهِ مِنْ نِعَمٍ، وَأَحْبُونِي لِحَبِّ اللَّهِ»^(١). وعن الحب النبوي قال: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»^(٢)، وقوله: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»^(٣)، وعن الحب الأخوي قال - عليه الصلاة والسلام -: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٤).

من هنا جاء تفسير الدين على أنه الحب، حيث رُوِيَ عن النبي ﷺ: «الشُّرْكُ أَخْفَى مِنْ دَيْبِ الذَّرِّ عَلَى الصِّفَا فِي اللَّيْلَةِ الظُّلُمَاءِ، وَأَدْنَاهُ أَنْ يُحِبَّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْجَوْرِ وَيَبْغِضَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْعَدْلِ، وَهَلِ الدِّينُ إِلَّا الْحُبُّ وَالْبَغْضُ؟ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾»^(٥).

(١) الترمذي في جامعه، كتاب المناقب، باب مناقب أهل النبي ﷺ، (ج ٥/ص ٦٦٤) برقم (٣٧٨٩)، والحاكم في المستدرک (ج ٣/ص ١٦٢) برقم (٤٧١٦)، والطبراني في المعجم الكبير (ج ٣/ص ٤٦) برقم (٢٦٣٩) و(ج ١٠/ص ٢٨١) برقم (١٠٦٦٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (ج ١/ص ٣٦٦) برقم (٤٠٨) و(ج ٢/ص ١٣٠) برقم (١٣٧٨) من حديث هشام بن يوسف الصنعاني، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب إنما نعرفه من هذا الوجه. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب حب الرسول ﷺ من الإيمان (ج ١/ص ١٤) برقم (١٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من الأهل والولد والوالد والناس أجمعين ولإطلاق عدم الإيمان على من لم يحبه هذه المحبة (ج ١/ص ٦٧) برقم (٤٤) من حديث أنس رضي الله عنه، وانظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (ج ١/ص ٨١).

(٣) أخرجه الحسن بن سفيان القسوي في الأربعين، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، نشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت (ص: ٥١) برقم (٩)، والبغوي في شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط زهير الشاويش، نشر: المكتبة الإسلامية - بيروت (ج ١/ص ٢١٣) برقم (١٠٤). قال النووي في أربعينه: حديث حسن صحيح رُوِيَّاهُ فِي كِتَابِ الْحُجَّةِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٣)، ومسلم برقم (٤٥) من حديث أنس رضي الله عنه، وانظر شرح النووي (ج ٢/ص ١٥)، وفتح الباري (ج ١/ص ٧٩).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک (ج ٢/ص ٣٩١) رقم (٣١٤٨)، وأبو نعيم الأصبهاني =

وقد قال ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ اللَّهَ، وَأَبْغَضَ اللَّهَ، وَأَعْطَى اللَّهَ، وَمَنَعَ اللَّهَ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ»^(١).

ثم إن القرآن أشار إلى أن موادة الكافرين كبيرة تُضِلُّ الإنسان عن سواء السبيل ولو كان سراً، فقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّائَكُمْ أَنْ تَوْمِنُوا بِاللَّهِ رَيْبَكُمْ إِنَّ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهْدًا فِي سَبِيلِي وَآيَتُهُ مَرْصَاتٍ تُشْرُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ۖ﴾ [الممتحنة: ١].

ففسّر المودة بالمولاة ولم يغفرها وإن كانت مكتومة في القلب إذ الاعتقاد والعواطف من الدين كما سلف ذكره، وعلى النقيض من ذلك أمر النبي ﷺ بإعلان الحب للمسلم والمجاهرة بذلك، حتى قال - عليه الصلاة والسلام -: «إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَلْيُخْبِرْهُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ»^(٢).

وقد ذكر القرآن نوعين من الموادة تجاه الكافرين وتجاه المسلمين، وستتناول بالذكر ما يتعلق بكتمان المودة مما هو ممنوع مطلقاً؛ وهو موادة

= في حلية الأولياء (ج/٩ ص/٢٥٣)، والعقيلي في الضعفاء (ج/٣ ص/٦٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. فردّه الذهبي في تلخيصه بقوله: عبدالأعلى: قال الدارقطني ليس بثقة.

وقال العقيلي: لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به، وعبدالأعلى بن أعين هذا حدث عن يحيى بن أبي كثير بغير حديث منكر لا أصل له.

(١) صحيح. أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، برقم (٤٦٨١)، والطبراني في المعجم الكبير (ج/٨ ص/١٣٤)، برقم (٧٧٣٧، ٧٦١٣) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الأدب، باب إخبار الرجل الرجل بمحبته إياه، برقم (٥١٢٤)، والترمذي في الجامع، كتاب الزهد، باب ما جاء في إعلام الحب، برقم (٢٣٩٢) وقال: حديث حسن، وأحمد بن حنبل في المسند (ج/٤ ص/١٣٠)، والبخاري في الأدب المفرد برقم (٥٤٢)، وابن حبان في صحيحه - ترتيب ابن بلبان (ج/٢ ص/٢٣٠) برقم (٥٧٠) من حديث المقدم بن معد يكره.

الكافرين، وما يجوز فيه الكتمان والإعلان من الحب بين المسلمين من خلال المطالب الآتية:

المطلب الثاني كتمان موادة الكافرين

من المهم بيانه أن حُبَّ الكافرين والميل اليهم عاطفياً ممنوع مطلقاً، سراً وعلانية، وهو من الأمور القلبية، إلا أن ذلك قد يدل عليه العمل أحياناً قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوُا إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهْدًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١﴾﴾ [المتحنة: ١].

يقول أهل التفسير: إن المراد من المودة هو الموالاة، وتتحقق بالتعاون معهم فيما يريدون من أخبار تخص المسلمين.

ولذلك نفى القرآن أن يكون ذلك من صفات المؤمنين في قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المجادلة: ٢٢]. ومعناه: لا يجتمع إيمان قوم بالله تعالى واليوم الآخر وبين موادة أعداء الله ورسوله ﷺ، وقيل: لا تجد قوماً كاملي الإيمان على هذه الحال^(١).

(١) تفسير الألوسي (ج ١٤/ص ٢٢٩)، الكشاف (ج ١/ص ٣٨٠)، أضواء البيان (ج ٢/ص ٢٠٠)، تفسير البضاوي دار الفكر - بيروت (ج ٥/ص ٣١٥)، كتاب التسهيل لعلوم التنزيل، تأليف: محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي، دار النشر: دار الكتاب العربي - لبنان - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة: الرابعة (ج ٤/ص ١٠٥).

بل إن القرآن نهى عن موادة الأهل والأبناء أو موالاتهم إن أبوا الإيمان ومألوا إلى الكفر، فقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَوَاقِلُكُمْ هُمْ الْقَلِيلُونَ﴾ ﴿١٣﴾ [التوبة: ٢٣].

ولأن المودة تعني المولاة بسبب للكافرين وصف القرآن من يفعل ذلك بالفسق فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَبِغَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ ﴿١٤﴾ [التوبة: ٢٤].

ثم بيّن القرآن طبيعة الكافرين في عواطفهم تجاه المسلمين، فقال تعالى: ﴿مَتَّانُمْ أَوْلَاءَ يُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَصَوْا عَلَيْكُمْ إِلَّا نَائِلٌ مِنَ الْقَيْظِ قُلْ مُؤْمِنُوا بِعَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ﴿١٥﴾ [آل عمران: ١١٩].

إلا أن يدّ المعروف قد تحول القلب إلى الكافر، ومن أجلها روي أن النبي ﷺ بأن لا يكون لكافر عليه يدّ فقال: «اللهم لا تجعل لفاجر - وفي رواية - لفاسق عليّ يدأ ولا نعمة فيودّه قلبي فإنني وجدت فيما أوحيت إليّ: ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾»^(١)، وحكي عن سهل قوله: من صح إيمانه وأخلص توحيده فإنه لا يأنس لمبتدع، ولا يجالسه، ولا يواكله، ولا يشاربه، ولا يصاحبه، ويظهر له من نفسه العداوة والبغضاء. ومن داهن مبتدعاً سلبه الله تعالى حلاوة السنن، ومن تحبب إلى مبتدع يطلب عزّ الدنيا أو عرضاً منها أذله الله تعالى بذلك العز، وأفقره بذلك الغنى، ومن ضحك إلى مبتدع نزع الله نور الإيمان من وجهه، ومن لم يُصدّق فليُجرّب^(٢).

(١) الفردوس بمأثور الخطاب (ج ١/ص ٤٩٣) برقم (٢٠١١)، المغني عن حمل الأسفار (ج ١/ص ٤٦٧) برقم (١٧٧٣)، وكشف الخفاء (ج ١/ص ٣٩٦) برقم (٢٨٢٧)، وهو ضعيف.

(٢) تفسير الآلوسي (ج ١٤/ص ٢٢٩).

المطلب الثالث

كتمان الحب بين المسلمين

مما مرَّ من معنى الحب، تبين إنه ينقسم إلى نوعين^(١):

النوع الأول/ حب مكتسب: وهو ما يتعلق منه بحب الله تعالى ورسوله والمؤمنين، وهو ما ينبغي إظهاره ويحرم كتمانُه، وقد أشار النبي ﷺ إلى ذلك: «إذا أحبَّ الرجلُ أخاه فليخبره أنه يحبه»^(٢)، لأن الإخبار بالحب مندوب ندباً مؤكداً، وذلك لأنه إذا أخبره بذلك استمال قلبه واجتلب وده، فبالضرورة يحبه ويحصل الائتلاف ويزول الخلاف بين المؤمنين^(٣).

النوع الثاني/ حب غريزي بسبب الشهوة: وهو ما يندب كتمانُه، وإذا كان الشرع قد حث على إعلان الحب بين المسلمين من باب توثيق وأواصر الأخوة فإنه حذر من إعلانه بين الرجال والنساء على الملأ، وللرجل والمرأة تبادل ذلك فيما بينهما أزواجاً، ومما لا شك فيه أنَّ الحب ضرورة من الضرورات التي يحتمها الزواج طلباً للاستمرار والاستقرار، وقد أشار القرآن إلى ذلك، فقال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ٢١﴾ [الروم: ٢١]. والحب هنا يختلف عن غيره من حيث الإعلان والكتمان إذ فيه امتزاج بين هواجس الروح والشهوة (فأوله هزال وآخره جد، دقت معانيه لجلالته أن توصف، فلا تُدرك إلا

(١) الحب في القرآن الكريم للباحث، مؤسسة الريان ص ٢٠.

(٢) تقدم قبل صفحات.

(٣) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري (ج ٧/ص ١١٦)، وانظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، نشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ (ج ١/ص ٢٤٧)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت (ج ١٤/ص ٢٠ - ٢٢).

بالمعاناة، وليس بمنكر في الديانة ولا محذور في الشريعة، إذ القلوب بيد الله عز وجل، والحب هو اتصال بين أجزاء النفوس المقسومة في هذه الخليقة في أصل عنصرها الرفيع^(١).

وأرى بأن الحب تناغمٌ بين روحين من الأنس في العالم العلوي والتقاءهما معاً في العالم السفلي، وذلك عن طريق توائم الأخلاق والعادات والميل والطباع، فإن كان كذلك فهو الحب وإلا فهو نوع من الشهوة والغريزة التي سرعان ما تنطفئ جذوتها بزوال أسبابها. ومهما تكن صفة هذا العشق فهو يبقى نوعاً من أنواع الحب بين الرجال والنساء قبل الزواج.

يقول ابن قيم الجوزية^(٢): وعشق النساء ثلاثة أقسام:

القسم المحمود: وهو قرينة وطاعة إلى الله تعالى، كعشق الرجل لزوجته، وهو العشق النافع فإنه أدعى إلى المقاصد التي من أجلها شرع النكاح وأكفَّ للبصر والقلب عن التطلع إلى غير أهله، ولهذا يحمد هذا العاشق عند الله وعند الناس، فقد جعل عاطفته في محلها.

والقسم المذموم: وهو عشق المردان، وهو عشق ممقوت من الله، يضرّ العبد في دينه ودنياه ويقصيه عن رحمة الله ومن أعظم الحجب القاطعة عن الله، كما قال بعض السلف: إذا سقط العبد من عين الله ابتلاه بمحبة المردان.

والقسم المباح: وهو الواقع من غير قصد، كعشق من وصفت له امرأة جميلة، أو رآها فجأة من غير قصد فتعلق قلبه بها ولم يحدث له ذلك العشق معصيةً، فهذا لا يملك، ولا يعاقب عليه، والأُنفع له مدافعتة والانشغال عنه بما هو أنفع له، ويجب فيه الكتمان والعفة والصبر على البلوى، فيُثبِّه الله على ذلك، ويعوّضه على صبره الله وعفته وتركه طاعة هواه وإيثار مرضاة الله وما عنده. أهـ

(١) طوق الحمامة في الألفة والآلاف لابن حزم الظاهري (ص: ٧).

(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (ص: ٢٩١) بتصرف.

وهذا الأخير هو الذي يهمننا البحث فيه إذ هو الذي يتعلق به كتمان الحب، وقديماً كان العرب يفتخرون بعصمتهم من تدنيس من يحبونهم بالرديلة حتى شاع لديهم ما سمي بالحب العذري.

والحب العذري ينسب إلى بني عُذرة لاشتهارهم به، فقد كان الرجل منهم إذا عشق كتم وعف وربما مات من شدة حبه من غير إعلانه أو التشهير بحبيبه^(١)، وهم حي من أحياء الأعراب، أبناء البوادي، اشتهرت نساوهم بجمال بدوي فطري، كما نبغ فيهم شعراء أفذاذ تكلموا في الحب وما يترتب على فقد الحبيب، قال سفيان بن زياد: قلت لامرأة من (عذرة) ورأيت بها هوى غالباً خفت عليها الموت منه: ما بال العشق يقتلكم معاشر عذرة من بين أحياء العرب؟ فقالت: فينا جمال وتعفف، والجمال يحملنا على العفاف، والعفاف يورثنا رقة القلب، والعشق يفني آجالنا، وإننا نرى عيوننا لا ترونها^(٢).

وإذا كان كتمان هذا النوع من الحب مندوباً له كما مر من قول ابن القيم إلا أنه اليوم صار مبتدلاً فغدا الناس يتباهون به بالرغم من دعوة القرآن إلى كتمانهم في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَفْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاعْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٣٥﴾﴾ [البقرة: ٢٣٥]، فرضي القرآن من الحبّ بالتعريض من أجل الزواج مع وجود المكنون والمكتوم لا يجوز اللقاء سرّاً.

ومما هو جدير أن نشير إلى أن مجرد الحب بين الرجل والمرأة من أجل الزواج لا حرج فيه، ولكن ينبغي عدم المماطلة فيه وعلاجه بالزواج كما قال ﷺ: «لَمْ يَرُ لِلْمُتَحَابِّينِ مِثْلُ النِّكَاحِ»^(٣).

(١) المعجم الوجيز، مادة عذر ص(٤١١).

(٢) الحب والجنس من منظور إسلامي، محمد علي قطب، ص ٥١.

(٣) صحيح. أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء في فضل النكاح، =

كما ينبغي فيه الكتمان، ولذلك قالوا: إن كتمان العاشق من أعظم المطالب المفضية إلى بلوغ المآرب، فإن الإنسان إذا أذاع سره كثرت عذاله وباء بالحرمان^(١).

أما إذا عجز صاحبه عن الاقتران فيجب عليه كتمان حبه من باب أولى، وإذا حصل وتزوج المحبوب من غير من يحب فيحرم عليه ذكر حبه أبداً لما يتنافى ومعاني الحب السامية، ولأن ذلك فيه إضرار بمن يُحب. أما ما يتعلق بالخواطر القلبية فستكلم عنها في مبحث مستقل بإذن الله تعالى.



= برقم (١٨٤٧)، والطبراني في المعجم الكبير (ج ١١/ص ١٧، ٥٠) برقم (١٠٨٩٥)،
 (١١٠٠٩)، والحاكم في المستدرک (ج ٢/ص ١٧٤) برقم (٢٦٧٧)، والبيهقي في السنن
 الكبرى (ج ٧/ص ٧٨) من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنه.
 قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم.
 (١) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحبياني، دار النشر:
 المكتب الإسلامي - دمشق - ١٩٦١م (ج ١/ص ٨٦٣).

المبحث الرابع

كتمان الخواطر والتناجي

مما يتصل بالإنسان خواطره في الخير والشر، بالإضافة إلى ما يستعمله بعض الناس من إغاضة الآخرين بالتناجي أمامهم. وسنعرض لبيان هذين الأمرين من خلال المطلبين الآتين:

المطلب الأول

كتمان الخواطر

الخواطر هواجس تُداعب النفس وتسيطر عليها أحياناً، والخطر ما يخطر في القلب من تدبير أو أمر، ويقال: خَطَرَ ببالي وعلى بالي كذا وكذا يخطرُ خُطُوراً إذا وقع ذلك ببالك ووهَمِكَ، وخطر الشيطان بين الإنسان وقلبه: أوصل وسواسه إلى قلبه وما ألقاه إلا خطرة بعد خطرة أي في الأحيان بعد الأحيان^(١) وهي الخطرات.

منها القبيح (مما يكون حديثاً في نفسك بما تستقبح إشاعته، أو شيئاً تريد فعله)^(٢) ومنها الحسن، وقبيحها منه ما يتعلق بالعقيدة ومنه ما يتعلق

(١) لسان العرب (ج٤/ص١٣٦) مادة خطر.

(٢) الذريعة إلى مكارم الشريعة لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق أبو الزيد العجمي، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة الطبعة الثانية ص(٢٩٧).

بالسلوك، وقد أخبر المولى عز وجل عن علمه بخطر النفس ما خفي منها وما أعلن، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ تُخَفُّوْا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوْهُ يَحْكُمُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٩]. وقد بدا للمسلمين أن يتساءلوا عن مؤاخذه الشرع لهم على ما يسرون من خواطر السوء حينما نزل قول الله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يَحْكُمُ بِهِ اللَّهُ فَبَعِثْ لِمَنْ يَشَاءُ وَبَعِثْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. يقول أبو هريرة لما نزلت الآية اشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، فأتوا رسول الله ﷺ ثم جثوا على الركب، فقالوا: يا رسول الله! كُلفنا من الأعمال ما نطبق، الصلاة والصيام والجهاد والصدقة، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها، فقال رسول الله ﷺ: «أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم سمعنا وعصينا؟ بل قولوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير، فلما أقر بها القوم، وذلت بها ألسنتهم أنزل الله في إثرها ﴿أَمَنْ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٥] فرفع الله عنهم الحرج من مؤاخذه الخواطر السيئة^(١).

إلا أن ذلك ليس محل اتفاق بين العلماء فهناك من العلماء من لا يرى نسخ الآية، ولذلك فقد اختلفوا في تأويل الآية التي تناولت حديث النفس والخواطر الفاسدة التي ترد على القلب ولا يتمكن من دفعها، فالمؤاخذه بها تجري مجرى تكليف ما لا يطاق. والعلماء أجابوا عنه من وجوه^(٢):

الوجه الأول: أن الخواطر الحاصلة في القلب على قسمين،

فمنها ما يوطن الإنسان نفسه عليه ويعزم على إدخاله في الوجود،

(١) تفسير الآلوسي (ج ٢/ص ٦٢)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج ١/ص ٣٨٩)، التسهيل لعلوم التنزيل (ج ١/ص ٩٨)، الدر المنثور (ج ٢/ص ١٢٧)، تفسير ابن كثير (ج ١/ص ٣٣٩).

(٢) تفسير الرازي (ج ٧/ص ١٠٩)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج ١/ص ٣٨٩)، تفسير البغوي (ج ١/ص ٢٧٢)، تفسير القرطبي (ج ٣/ص ٤٢١).

الوجه الرابع في الجواب: أنه تعالى قال: ﴿يُعَاسِبُكُمْ بِهٖ ٱللَّهُ﴾ ولم يقل: (يؤاخذكم به الله)، وقد ذُكر في معنى كونه حسيباً ومحاسباً وجوه كثيرة وذُكر أن من جملة تفاسيره كونه تعالى عالماً بها، فرجع معنى هذه

الآية إلى كونه تعالى عالماً بكل ما في الضمائر والسرائر، روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال هذا.

الوجه الخامس: قال ابن عباس وعكرمة والشعبي ومجاهد: إنها محكمة مخصوصة وهي في معنى الشهادة التي نهى عن كتمانها ثم أعلم في هذه الآية أن الكاتم لها المُخفي ما في نفسه محاسب.

ومما تقدم يمكن القول إن بعض العلماء يرى أن المؤاخذه عامة في جميع المخفيات، ثم انقسم هؤلاء ثلاث فرق، ففرقة قالت يؤاخذ به من يشاء ويغفره لمن يشاء وهو مذهب ابن عمر والحسن. وفرقة قالت: معنى المؤاخذه به إطلاع العبد على فعله السيء، وقد روى هذا المعنى عن علي بن أبي طالب وعن ابن عباس وفرقة قالت: المؤاخذه به هو ما يصيب العبد في الدنيا من غم وحزن وأذى، وهذا قول عائشة.

وأما القسم الثاني فإنهم قالوا بل هو خاص في نوع من المخفيات ولهم فيه قولان، أحدهما أنه في الشهادة، قال: معنى إن تبدوا ما في أنفسكم من كتمان الشهادة أو تخفوه وهذا المعنى في رواية مقسم عن ابن عباس، والثاني أنه الشك واليقين، قاله مجاهد^(١).

هذا، وقد جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أن يُتكلم به. قال: «وقد وجتموه؟» قالوا نعم. قال: «ذلك صريح الإيمان»^(٢)، مما يدل على أن الموعول عليه في مثل هذه الأمور هو ما يصدر من الإنسان من سوء بالقول أو الفعل ولا عبرة بخواطر النفس وخلجات الصدور، وقد وضع النبي ﷺ لذلك ضابطاً إذ قال: «العين تزني

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، دار النشر: دار الوطن - الرياض - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، تحقيق: علي حسين الباب (ج ٢/ص ٤٥٧).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها برقم (١٣٢)، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي (ج ١/ص ١٣١).

وزناها النظر، واليد تزني وزناها البطش، والنفس تهوى وتتمنى، ويُكذَّب ذلك الفرَجُ أو يُصدِّقه»^(١).

والعبرة بأن الذي يؤاخذ عليه المرء ما يصدر منه بعد ذلك التمني من فعل، وهو ما أشار إليه النبي ﷺ بقوله: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَكَلِّمْ أَوْ تَعْمَلْ»^(٢). قال المازري الخواطر على قسمين فالتى لا تستقر ولا يجلبها شبهة هي التي تندفع بالاعراض عنها وعلى هذا ينزل الحديث وعلى مثلها ينطلق اسم وسوسة

وأما الخواطر المستقرة الناشئة عن الشبهة فهي التي لا تندفع إلا بالنظر والاستدلال وقال الطيبي إنما أمر بالاستعاذة والاشتغال بأمر آخر ولم يأمر بالتأمل والاحتجاج لأن العلم باستغناء الله جل وعلا عن الموجد أمر ضروري لا يقبل المناظرة ولأن الاسترسال في الفكر في ذلك لا يزيد المرء إلا حيرة ومن هذا حاله فلا علاج له إلا الملجأ إلى الله تعالى والاعتصام به^(٣).

وفي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: «قال الله: إذا همَّ عبدي بسيئة فلم يعملها فلا تكتبوها، وإن عملها فاكتبوها سيئة واحدة»^(٤)، وهنا لا بد من التفريق بين الهم والخاطرة، فالهم من قولهم: يهم بالفعل همأ إذا نواه وأراداه وعزم عليه. والهم: ما همَّ به في نفسه والهمة والهمة: ما هم به

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، وكتاب القدر (٥٨٨٩، ٦٢٣٨)، ومسلم، كتاب القدر، باب قدر على ابن آدم حظه من الزنى وغيره (٢٦٥٧)، وأبو داود، كتاب النكاح، باب فيما يؤمر به من غض البصر (٢١٥٢، ٢١٥٣)، وأحمد بن حنبل في المسند (ج ٢/ص ٢٧٦، ٣٧٩، ٥٣٦)، عن أبي هريرة ؓ بألفاظ متقاربة.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب العتق، وكتاب الطلاق، وكتاب الإيمان والنذور، برقم (٢٣٩١، ٤٩٦٨، ٦٢٨٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر برقم (١٢٧) عن أبي هريرة ؓ. وانظر شرح القاضي عياض لصحيح مسلم (ج ١/ص ٤٢٣).

(٣) فتح الباري (ج ٦/ص ٣٤١).

(٤) أخرجه البخاري برقم (٧٠٦٢)، ومسلم برقم (١٢٨) من حديث أبي هريرة ؓ.

من أمر ليفعله^(١). وحينئذ فإن الهمّ يختلف عن الخاطرة كون الأولى تقتزن بالعزم على الفعل بخلاف الخاطرة فإنها أشبه بوسواس خال من العزم على الفعل، من هنا فرق الأمام أحمد بين همّ الخطرات وهم الإصرار^(٢).

وهو ما أراه، ولذلك يمكن القول بأن الهمّ على نوعين:

همّ يتعلق بالأمانى والخواطر ويخلو من العزم على الفعل، فهذا أشبه بالخيال.

وهم منعقد بالعزم على الفعل المصحوب بالإصرار والإرادة القلبية الجازمة للفعل والتي يعقبها القيام بالفعل، ولذلك (فمن لم يمنعه من الفعل إلا العجز فلا بد أن يفعل ما يقدر عليه من مقدماته، وإن فعله وهو عازم على العود متى قدر فهو مصر، ولهذا قال ابن المبارك^(٣): المصّر الذي يشرب الخمر اليوم ثم لا يشربها إلى شهر - وفي رواية - إلى ثلاثين سنة ومن نيته أنه إذا قدر على شربها شربها).

وقد يكون مصرّاً إذا عزم على الفعل في وقت دون وقت كمن يعزم على ترك المعاصي في شهر رمضان دون غيره، فليس هذا بتائب مطلقاً، ولكنه تارك للفعل في شهر رمضان، ويثاب إذا كان ذلك الترك لله وتعظيم شعائر الله واجتناب محارمه في ذلك الوقت، ولكنه ليس من التائبين الذين يغفر لهم بالتوبة مغفرة مطلقاً ولا هو مُصرّ مطلقاً^(٤).

(١) لسان العرب (ج ١٥ ص/ص ١٣٧) مادة همم

(٢) مجموع الفتاوى (ج ١٠ ص ٧٤٣)، والزهد والورع والعبادة، لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية، دار النشر: مكتبة المنار - الأردن - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: حماد سلامة، محمد عويضة (ص ١٧٢).

(٣) عبدالله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن الحنظلي، مولا هم التركي، ثم المروزي، الإمام شيخ الإسلام عالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته، الحافظ، الغازي، أحد الأعلام. توفي سنة ١٨١ هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء (ج ٨ ص ٣٧٨).

(٤) كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، لأحمد عبدالحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي (ج ١٠ ص ٧٤٣)، والزهد والورع والعبادة، لابن تيمية، (ص: ١٧٢).

والفيصل في كل ما جاء: ما ورد عن النبي ﷺ في قوله: «إنما الدنيا لأربعة نفر: عبد رزقه الله مالاً وعِلماً فهو يتقي فيه ربه ويَصِلُ فيه رَحِمَهُ ويعلم الله فيه حقاً، فهذا بأفضل المنازل، وعبد رزقه الله علماً ولم يرزقه مالاً، فهو صادق النية يقول: لو أن لي مالاً لعملتُ بعمل فلان، فهو بنيته، فأجرهما سواء، وعبد رزقه الله مالاً ولم يرزقه علماً، فهو يَخِطُ في ماله بغير علم، لا يتقي فيه ربه ولا يَصِلُ في رحمه ولا يعلم الله فيه حقاً، فهذا بأخبث المنازل، وعبد لم يرزقه الله مالاً ولا علماً، فهو يقول: لو أن لي مالاً لعملتُ فيه بعمل فلان فهو بنيته، فوزرهما سواء»^(١).

ولعل هذا بسبب كون الهم من النوع الثاني الذي يتعلق بالهم الجازم المصير على الفعل.

ومما تقدم يتضح لنا بأن الهم يختلف عن الخواطر، وإسرار الخواطر لا يؤاخذ الإنسان عليه حتى وإن كان سيئاً ما لم تتحول تلك الخواطر إلى أفعال أو أعمالٍ إلا أن القرآن يحث على تطهير السرائر ويثب على الحسن منها من حيث لا يؤاخذ في السيئ منها.

المطلب الثاني الكتمان بالتناجي

وهو إخفاء أمر ما عن الآخرين بحضورهم مما يتهامس به الناس ويكتمونه.

والتناجي من المناجاة، وهو المسارّة، وانتجى القوم تناجياً أي سار بعضهم بعضاً^(٢)، وهي من النجوة وهي ما ارتفع ونجا، فالكلام المذكور سراً

(١) صحيح. أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الزهد، باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر، برقم (٢٣٢٥)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب النية، برقم (٤٢٢٨)، وأحمد بن حنبل في المسند (ج٤/ص٢٣٠، ٢٣١) من حديث أبي كبشة الأنماري. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي (ج١٤/ص١٤٠).

لما خلا عن استماع الغير صار كالأرض المرتفعة فإنها - لارتفاعها - خلت عن اتصال الغير^(١)، وناجيته أي ساررته، وأصله أن تخلو به في نجوة من الأرض أو أن تنجو بسرك من أن يطلع عليك^(٢). قال أبو عمر ابن عبد البر^(٣): التناجي التسارُّ، وذلك مكالمة الرجل أخاه عند أذنه بما يُسرُّه من غيره^(٤).

وقد تكون في الخير وتكون في الشر، فأمر الله المؤمنين أن يتناجوا بالبر، وهو اسم جامع لكل خير وطاعة^(٥) إلا أن الغالب فيه استعماله في الشر من التآمر والكيد بالآخرين. وقد فعله الكافرون بكل أنواعهم، وهي من دأب الظالمين غالباً لأنها مظنة الكيد والتآمر.

والنجوى قد تكون سراً بين اثنين، من قولهم: ناجيت الرجل مناجاة ونجاء، وقد تكون بمعنى القوم الذين يتناجون، كما في قوله تعالى: ﴿وَأِذْ هُمْ نَجْوَى﴾ [الاسراء: من الآية ٤٧]^(٦).

(١) تفسير الرازي (ج ٢٩/ص ٢٣٠).

(٢) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني مادة نجو ص ٤٨٦، دار المعرفة، وانظر روح المعاني (ج ٢٨/ص ٢٣).

(٣) الإمام العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، أبو عمر، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، الأندلسي، القرطبي، المالكي، صاحب التصانيف الفائقة، مثل: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، والاستذكار لمذهب علماء الامصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وجامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله. توفي سنة ٤٦٣.

ترجمته في سير أعلام النبلاء (ج ١٨/ص ١٥٣).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي محمد عبدالكبير البكري، نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧هـ (ج ١٥/ص ٢٨٧). وانظر: الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لصالح عبدالسميع الآبي الأزهرى، دار النشر: المكتبة الثقافية - بيروت (ج ١/ص ٧٠٠)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، تأليف: علي الصعدي العدوي المالكي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤١٢، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي (ج ٢/ص ٦٢٤).

(٥) تفسير السعدي (ج ١/ص ٨٤٥).

(٦) تفسير الرازي (ج ١١/ص ٣٣)، وانظر تفسير القرطبي (ج ٥/ص ٢٤٥).

وقد ذكر القرآن نوعين من النجوى الباطلة والنجوى العاقلة الفردية والجماعية، فنهى عن الأولى، وحثَّ على الثانية.

وهاك بيان الأمر:

النوع الأول: النجوى الجماعية، وهي التي يغلب عليها طابع الاجتماع في التناجي ضد جماعة مثلها أو من أجلها، وتنقسم على قسمين:

القسم الأول: النجوى الجماعية الباطلة: والتي يغلب عليها الكيد ضد جماعة، وهو ما أشار إليه القرآن في أغلب المواضع، كما في قوله تعالى: ﴿لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرَأَ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فقد بالغوا في كتمانها إلى حد أن لا يتصور أحدهم أنهم يتناجون متآمرين^(١)، وقوله تعالى: ﴿يَعْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿فَنَنْزِعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسْرَأُوا النَّجْوَى﴾ [طه: ٦٢]. قال الرازي: قال السحرة: إِنْ غَلَبْنَا مُوسَى اتَّبِعْنَاهُ^(٢).

وقد عاب القرآن ذلك النوع من النجوى فقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ هُوَ عَنِ النَّجْوَى ثُمَّ يَعْوِدُونَ لِمَا هُوَ عَنْهُ وَيَنْنَجُونَ بِالْآثِمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٨]، وهو ما فعله اليهود والمنافقون مع المسلمين. قال القرطبي: (قيل: إن هذا في اليهود والمنافقين. وقيل: في المسلمين. قال ابن عباس: نزلت في اليهود والمنافقين كانوا يتناجون فيما بينهم، وينظرون للمؤمنين ويتغامزون بأعينهم، فيقول المؤمنون: لعلهم بلغهم عن إخواننا وقربائنا من المهاجرين والأنصار قتلٌ أو مصيبةٌ أو هزيمةٌ، ويسوؤهم ذلك

(١) تفسير الرازي (ج ٢٢/ص ١٢٢)، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبدالرزاق المهدي (ج ٣/ص ١٠٢)، وتفسير أبي السعود (ج ٦/ص ٥٤).

(٢) تفسير الرازي (ج ٢٩/ص ٢٣٠).

فكثر شكواهم إلى النبي ﷺ، فنهاهم عن النجوى، فلم ينتهوا فنزلت. وقال مقاتل: كان بين النبي ﷺ واليهود مودة، فإذا مر بهم رجل من المؤمنين تناجوا بينهم حتى يظن المؤمنون شراً، فيعرج عن طريقه، فنهاهم رسول الله ﷺ فلم ينتهوا^(١).

القسم الثاني: النجوى الجماعية العاقلة: وهو اجتماع جماعة من أهل الخير بعلم الناس مع كتمان الأخبار عنهم تحقيقاً لنجاح مساعيهم في الخير، وقد حث القرآن عليه، قال تعالى: ﴿وَتَجَوَّزُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْقَوَىٰ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المجادلة: ٩]، ثم بين طرائق البر في تلك المناجاة، فقال تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]، أي لا خير في مناجاة الناس إلا مناجاة تعلقت بكتمان صدقة أمر بها ناس وأخفوها أو اجتماع تناجى القوم فيه للإصلاح دون الآخرين طلباً للكتمان في قضاء الحاجات وقطعاً لمن قد يسعى بإفساد ذلك الإصلاح خصوصاً ما تعلق منه بالدماء والأموال والأعراض.

النوع الثاني/ النجوى الفردية، وهو ما كان العدد فيها محصوراً بين اثنين دون ثلاثة لأمراً خاص ربما يكون في الخير أو بقصد غمز شخص أو إغاضته، وقد أشار إليه النبي ﷺ في قوله: «إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون صاحبهما فإن ذلك يحزنه»^(٢) لأنه قد يوقع الرعب في قلبه، وفيه مخالفة لما توجبه الصحبة من الألفة والأنس وعدم التنافر، ولذا قيل: إذا سررت في مجلس فإنك في أهلهم متهم^(٣).

(١) تفسير القرطبي (ج ١٧/ص ١٨٩)، وصفوة التفاسير للصابوني (ج ٣/ص ٣٣٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الاستئذان، باب لا يتناجى اثنان دون الثالث، برقم (٥٩٣٠)، ومسلم، كتاب السلام، باب تحريم مناجاة الاثنين دون الثالث بغير رضا، برقم (٢١٨٣)، وابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب لا يتناجى اثنان دون الثالث، برقم (٣٧٧٦)، وابن حبان في صحيحه - بترتيب ابن بلبان (ج ٢/ص ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥) برقم (٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٤) عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه.

(٣) شرح الزرقاني (ج ٤/ص ٥٢٣).

وقال الخطابي: إنما يحزنه ذلك لأحد معينين:

أحدهما: أنه ربما يتوهم أن نجواهما إنما هو لتبَيُّت رأي فيه، أو دسيس غائلة له.

والمعنى الآخر: أن ذلك من أجل الاختصاص بالكرامة، وهو محزن صاحبه^(١).

والحديث ظاهر الدلالة على أن النهي وارد على تناجي الاثنين دون الثالث، فإذا كان العدد أكثر من ثلاثة، فلا مانع من تناجي اثنين دون الآخرين، ولا يُعَدُّ ذلك من الكتمان المذموم. قال ابن عبد البر: ظاهر الأحاديث يدل على النهي إنما ورد في ثلاثة أن لا يتناجى منهم اثنان دون الثالث، وأما إذا كثر الناس فلا بأس أن يتناجى منهم اثنان وأكثر^(٢).



(١) معالم السنن (ج ٥/ص ١١٥). وانظر: فتح الباري (ج ١١/ص ٨٤)، وشرح الزرقاني (ج ٤/ص ٥٢٣).

(٢) الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت (ج ٨/ص ٥٧١).

المبحث الخامس

أحكام كتمان العقائد والخواطر

وسأتناول أحكام ما مرّ بيانه من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

أحكام كتمان النفاق

بيّنا أن النفاق على قسمين، منه ما يتعلق بالعقيدة، ومنه ما يتعلق بالسلوك، أما ما يتعلق بالعقيدة فقد حكم القرآن بكفر أولئك وتوعدهم بالعذاب وأمر نبيه بقتالهم، قال تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٣٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: من الآية ١٤٠]، وقال - أيضاً -: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجْدَ لَهُمْ تَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٥] وقال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعْنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٨]، ومن حيث جمعهم في العذاب مع الكافرين فإنه أمر بقتالهم كذلك معهم فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيَسَّرَ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة: ٧٣].

إلا أن المشكلة في تحديد حقيقة المنافق لكون ذلك من الأمور

القلبية، فبالرغم مما ذكره القرآن بشأن المنافقين إلا أن النبي ﷺ تعامل معهم بمقتضى الظاهر ولم يقتلهم مع معرفته بهم وتشخيصه لهم مما جعل العلماء يتجهون إلى وجهات في تحديد السبب من وراء ذلك، وهي كما يأتي^(١):

الوجهة الأولى: انتفاء اليقين بعلم المنافقين، فلم يكن لأحد من سبيل لمعرفةهم والنبي ﷺ وإن كان يعرفهم يقيناً إلا أن ذلك بصفته قاضياً، وعند أكثر الفقهاء أنه لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه، على تفصيل في ذلك^(٢).

إلا أنه قد يرد على هذا القول أمر، وهو أن النبي ﷺ قد تلقى أمراً بقتالهم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَهُمْ جَهَنَّمُ وَيَسَّرَ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة: ٧٣] ومع معرفته بهم لم يقاتلهم.

والجواب عليه: أن النبي ﷺ راعى في ذلك كونه مشرعاً يُقْتَدَى به، وعلمه بهم عن طريق الوحي ليس متاحاً للحكام والقضاة من بعده، ولو فعل لكان ذلك تشريعاً لمن بعده أن يتدرع بقتال المسلمين تحت مسمى النفاق.

ولو حكم رسول الله ﷺ بعلمه الذي أوحى إليه من ربه، لصار ذريعة يتدرع بها الكفار والمنافقون للطعن به وبعده وبدينه، قال ابن القيم: ولقد كان سيد الحكام - صلوات الله وسلامه عليه - يعلم من المنافقين ما يبيع دماءهم وأموالهم، ويتحقق ذلك، ولا يحكم فيهم بعلمه مع براءته عند الله وملائكته وعباده المؤمنين من كل تهمة لثلا يقول الناس إن محمداً يقتل أصحابه^(٣).

(١) أحكام القرآن لابن العربي (ج ١/ص ٢٠)، وانظر تفسير القرطبي (ج ١/ص ١٣٩).

(٢) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد جميل غازي، نشر: مطبعة المدني - القاهرة (ص: ٢٨٣) فما بعدها.

(٣) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (ص: ٢٩٢).

الوجهة الثانية: أن المنافق يستتاب ولا يقتل، لأنه زنديق، وهو من يُظهر الإيمان ويُبطن الكفر، فهو يستتاب ولا يقتل.

ويرد عليه (بأن هذا وهم لأن النبي ﷺ كان يعلم المنافقين، ولم يصح عنه أنه استتاب منافقاً أو زنديقاً فهذا القول لم يصح لأحد)^(١).

الوجهة الثالثة: انتفاء ضررهم، فمن حيث علمهم النبي ﷺ لم يبق لهم ضرر على المسلمين وقد حفظ الله تعالى أصحاب النبي ﷺ من كيدهم وشرورهم.

إلا أن ذلك لا يسلم من الاعتراض بالقول إن المسلمين آمنوا بضررهم، كيف وقد تخلوا عن النبي ﷺ في أكثر من موقعة للقتال بل إن شرمهم نال البيت النبوي بالطعن كما في حادثة الإفك إضافة إلى تعاضدهم مع اليهود والمشركين في التآليب ضد الإسلام والمسلمين^(٢).

الوجهة الرابعة: ترجيح المصلحة القاضية بذلك، وذلك من وجهين:

الأول: تأليف قلوبهم باستمالتهم إلى الإسلام، وقد أفلح ذلك مع الكثير منهم.

الثاني: خشية استغلال ذلك من قبل الخصوم بأن النبي ﷺ يقتل أصحابه، وهو ما صرح به - عليه الصلاة والسلام - بقوله: «لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه»^(٣).

(١) تفسير القرطبي (ج ١/ص ١٣٩).

(٢) نصوص اللعن في القرآن واثرها في الحكم الشرعي، رسالة ما جستير للباحث، مؤسسة الريان، ص ٢٣٨.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، وكتاب التفسير، برقم (٣٣٣٠، ٤٦٢٢، ٤٦٢٤)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً، برقم (٢٥٨٤)، والترمذي، كتاب التفسير، باب سورة المنافقين، برقم (٣٣١٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وأرى - والله أعلم - أن هذا الاتجاه هو الأقرب إلى الصواب للأسباب الآتية:

١ - الظرف المرحلي الذي كان عليه المسلمون آنذاك من حيث بداية الإسلام، وقتل المنافقين من شأنه أن يعرض المسلمين إلى أبواق الكفر التي ترد الناس عن الإسلام، كما أن ذلك قد يزلزل بعض المسلمين أن يقتلوا باسم النفاق فيعرضهم للقلق وعدم الاطمئنان، وإلا فقد توافر للنبي ﷺ كل الأسباب الداعية لقتلهم من علمه اليقيني بهم وامتداد شرورهم إلى الإسلام والمسلمين.

٢ - إضافة إلى إن النبي ﷺ قد أصل أمراً بين المسلمين: أن من نطق بالشهادة صار معصوم الدم مع ما يدر منه من زلل: «إذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»^(١)، وهو ما يحول بينهم وبين قتلهم.

٣ - ثم إن القاعدة الشرعية هي الحكم على الناس بمقتضى الظاهر وتوكيل أمر السرائر إلى الله تعالى، وهو ما أشار إليه النبي ﷺ بقوله: «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا شق بطونهم»^(٢)، وكذا ما أشار إليه الحديث السابق في قوله «وحسابهم على الله»^(٣).

٤ - كما أن الأمر فيه سدٌ لذريعة القتل التي قد يتذرع بها الطغاة من أجل النيل من المسلمين ولهذه الأسباب امتنع النبي ﷺ عن قتلهم.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب ﴿إِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَفَلَوْا سَبِيلَهُمْ﴾ (ج ١/ص ١٧) برقم (٢٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله... (ج ١/ص ٥٣) (٢٢) عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب عليه السلام وخالد بن الوليد رضي الله عنه إلى اليمن قبل حجة الوداع (ج ٤/ص ١٥٨١) برقم (٤٠٩٤)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (ج ٢/ص ٧٤١) (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه قبل قليل.

وحينئذ فإن المنافق كافر إذا ثبت نفاقه في العقيدة، إلا أن العلماء اختلفوا في حكم توبته وإقامة الحد عليه، فذهب المالكية^(١) والحنفية^(٢) إلى قبول توبته إن جاء مختاراً قبل الظهور عليه، أما إذا ظهر المسلمون عليه فلا توبة له، وعن الحنابلة روايتان إحداهما أنه يقتل ولا توبة له في كل حال، والثانية قبول توبته كغيره^(٣) وهو قول الشافعية^(٤).

أما منافق السلوك فهو مسلم طالما كان اعتقاده سليماً، أما ما يظهر منه من علامات فمرد ذلك إلى ضعف إيمانه الذي يمكن علاجه.

ومما تقدم يمكننا القول بأن النفاق العقائدي إنما يقوم على كتمان الكفر وإظهار الإيمان وهو مما لا سبيل لمعرفة إلا بالاستدلال على أماراته، فإذا بدا من علاماته ما يدل على نفاقه في العقيدة حذر المسلمون سواء كان نفاقه في العقيدة أو في السلوك (فمن ظهرت عليه صفات

(١) حاشية الخرخشي للإمام محمد بن عبدالله بن علي الخرخشي المالكي على مختصر سيدي خليل للإمام خليل بن إسحاق بن موسى المالكي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ (ج ٨/ص ٢٦٢)، تبين المسالك لتدريب السالك إلى أقرب المسالك للشيخ عبدالعزيز حمد آل مبارك الاحساني، شرح الشيخ محمد الشيباني بن محمد بن أحمد الشنقيطي المورتاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩١ (ج ٤/ص ٤٨١).

(٢) الدر المختار (ج ٤/ص ٢٤٢)، حاشية ابن عابدين (ج ٤/ص ٦٣).

(٣) الكافي في فقه ابن حنبل (ج ٤/ص ١٥٩)، والمبدع شرح المقنع لابن مفلح برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد، دار عالم الكتب بيروت ١٤٢٣هـ (ج ٩/ص ١٥٨)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعلي بن سليمان المرادوي أبو الحسن، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي (ج ١٠/ص ٣٣٤).

(٤) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصريي الدمشقي الشافعي، دار النشر: دار الخير - دمشق - ١٩٩٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي عبدالحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان (ج ١/ص ٤٩٦)، شرح السنة، للإمام الحسين بن مسعود البغوي، دار النشر: المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش (ج ١/ص ٦٩).

المنافقين عوامل معاملة المنافقين بقدر ما ظهر فيه من صفاتهم سواء كان عنده أصل التصديق والإيمان بالله ورسوله أم لم يكن عنده هذا الأصل^(١).

المطلب الثاني أحكام كتمان المعاصي

قلنا فيما مضى إن المعاصي منها ما يصدر عن الشخص ولا علم لأحد فيه، فهذا يندب كتمان ما صدر منه للأحاديث الكثيرة التي دلت على أفضلية الستر على النفس في هذا المقام لكنها لم تلزم من أراد الإقرار أو تمنعه من الاعتراف على نفسه كما هو الشأن في حديث معاذ والغامدية، فقد حاول النبي ﷺ أن يلجأهما إلى الكتمان لكنهما أبيا ذلك خوفا من العقوبة في الآخرة، (لذلك فإنه يندب للمسلم إذا صدرت منه هفوة أو زلة أن يستر على نفسه ويتوب بينه وبين الله تعالى وأن لا يرفع أمره إلى السلطان ولا يكشفه لأحد كائناً من كان، لأن هذا من إشاعة الفاحشة التي توعد الله فاعلها بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩] ولأنه هتك لستر الله تعالى ومجاهرة بالمعصية وهو ما نهى عنه النبي ﷺ في قوله: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمَجَاهِرِينَ، وَإِنْ مِنْ الْمَجَاهِرَةِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا ثُمَّ يَصْبَحُ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَيَقُولُ: يَا فُلَانُ! عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَسْتَرُهُ رَبُّهُ وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(٢)، لذلك فيندب للمسلم الكتمان وعدم إظهار ما كان منه من العثرات^(٣).

(١) أصول الدعوة، عبدالكريم زيدان ص ٢٩٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، (ج ٥/ص ٢٢٤٥) برقم (٥٧٢١)، ومسلم، كتاب الزهد والرفاق، باب النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه (ج ٤/ص ٢٢٩١) برقم (٢٩٩٠) عن أبي هريرة ؓ.

(٣) الموسوعة الفقهية (ج ٢٤/ص ١٧٢)، روضة الطالبين (ج ١٠/ص ١٤٦)، مغني المحتاج (ج ٤/ص ١٥٠)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (ج ٤/ص ١٣١)، الحاوي الكبير (ج ٧/ص ٨)، الأم (ج ٦/ص ١٣)، إعانة الطالبين (ج ٤/ص ١٤٧).

أما ما يظهر من معاصي المسلمين:

فقد أجمع العلماء على أن من اطلع على عيب أو ذنب أو فجور لمؤمن من ذوي الهيئات أو نحوهم ممن لم يعرف بالشر والأذى ولم يُشَتهَر بالفساد، ولم يكن داعيةً إليه كأن يشرب الخمر أو يرتكب الزنا متخوفاً متخفياً غير متهتك ولا مجاهر فإنه يندب للمسلم أن يستر ولا يكشف أمره للعامة أو الخاصة ولا للحاكم ولا غير الحاكم، لعموم الأحاديث الدالة على ذلك، ولأن كشف العورات والعيوب والتحدث بما وقع من المخطئين قد يؤدي إلى الغيبة المحرمة وإشاعة الفاحشة^(١).

وفي هذه المقام ينبغي التفريق بين الناس، فهناك من لم يعرف بالرديلة، وهو ما يجب على الآخرين ستر زلاته وعثراته. وهناك قسم من الناس اشتهر بالمعاصي فباتت عادةً له بل هي مهن للبعض أحياناً، فهذا - ومن على شاكلته - ينبغي التحذير منهم ومن شرورهم.

يقول ابن رجب الحنبلي^(٢): اعلم أن الناس على ضربين:

أحدهما: من كان مستوراً لا يعرف بشيء من المعاصي، فإذا وقعت منه هفوة أو زلة أو عثرة فلا يجوز كشفها أو هتكها ولا التحدث بها لأن ذلك غيبة محرمة، وهذا ما تواردت بشأنه النصوص، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩] والمراد إشاعة الفاحشة على المؤمن المستتر فيما وقع منه، أو اتهم به وهو بريء منه، قال بعض الوزراء الصالحين لبعض من يأمر بالمعروف: اجتهد أن تستر العصاة، فإن ظهور معاصيهم عيب في أهل الإسلام وأولى الأمور ستر العيوب، ومثل هذا لو جاء تائباً نادماً وأقرّ بحد ولم يفسره لم يستفسر منه بل يؤمر بالستر، كما أمر النبي ﷺ ماعزاً والغامدية، كما لم يستفسر من الذي قال:

(١) الموسوعة الفقهية (ج ٣٤/ص ١٦٩).

(٢) جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي (ج ٢/ص ٢٩٢).

أصبحت حداً فأقمه علي، ومثل هذا من أخذ بجريمة قبل بلوغها الإمام فإنه يشفع له حتى لا يبلغ الإمام، يدل على ذلك ما جاء عن النبي ﷺ في قوله: «أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود»^(١) قال الشافعي: وَسَمِعْتُ من أَهْلِ الْعِلْمِ من يَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ وَيَقُولُ يُتَجَافَى لِلرَّجُلِ ذِي الْهَيْئَةِ عَنْ عَثَرَتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ حَدًّا^(٢).

وثانيهما: من كان مشهوراً بالمعاصي معلناً بها، لا يبالي بما ارتكب منها ولا بما قيل له، فهذا هو الفاجر المعلن وليس له غيبة، نص على ذلك الإمام الحسن البصري وغيره.

قال الحسن البصري - رحمه الله -: إذا ظهر فجوره فلا غيبة له.

وقال الصلت بن طريف: قلت للحسن: الرجل الفاجر المعلن بفجوره، ذكرى له بما فيه غيبة؟ قال: لا، ولا كرامة^(٣).

فمثل هذا لا بأس بالبحث عن أمره لتقام عليه الحدود، صرح بهذا بعض الحنابلة، واستدلوا بقول النبي ﷺ: «واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت، فارجمها»^(٤). ومثل هذا لا يشفع له إذا أخذ، ولو لم يبلغ السلطان بل يترك حتى يقام عليه الحد ليكف شره ويرتدع غيره من أمثاله^(٥).

وهذا بخلاف من وقع في الزلة ولم يعرف بها. قال الإمام مالك: من لم يعرف منه أذى للناس، وإنما كانت منه زلة فلا بأس يشفع له ما لم

(١) سبق تخريجه.

(٢) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (ج/٦ ص/٤٧٣)، نهاية المحتاج (ج/٨ ص/١٩)، مغني المحتاج (ج/٤ ص/١٩١)، التلخيص الحبير (ج/٤ ص/٨٠)، مختصر اختلاف العلماء (ج/٣ ص/٣١٤).

(٣) الصمت لابن أبي الدنيا، برقم (٢٣١).

وقال زيد بن أسلم: إنما الغيبة لمن لم يعلن بالمعاصي. (كتاب الصمت، برقم ٢٢١).
(٤) صحيح البخاري، كتاب الوكالة، باب الوكالة في الحدود، (ج/٢ ص/٨١٣) برقم (٢١٩٠) وفي غير موضع، وصحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى (ج/٣ ص/١٣٢٤) برقم (١٦٩٧).

(٥) جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي (ج/٢ ص/٢٩٢).

يبلغ الإمام، وأما من عرف بشر أو فساد، فلا أحب أن يشفع له أحد ولكن يترك حتى يقام عليه الحد^(١).

المطلب الثالث أحكام كتمان الموادة

وأما كتمان الموادة فمنه ما يتصل بمواددة أهل الكفر، وهو وإن كان من الأعمال القلبية التي لم يفصح بها الإنسان، إلا أنها محرمة وإن كانت في القلب مكتومة، يدل على ذلك قوله جل وعلا: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَدًا فِي سَبِيلِي وَآيَاتِي مَرْضَىٰ شُرُوكَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١﴾﴾ [الممتحنة: ١].

فقد حكمت الآية على من يفعل ذلك بالضللال إلا أن الحكم لا يتأتى إلا بفعل يدل على موالاة المتوحد تجاه الكافرين من عون أو نصرة، وبخلافه فإن الأمر لا يعدو أكثر من كونه غريزة تنفعل بسبب معروف أو صلة من قرابة أو صداقة.

أما ما تعلق منه بالمسلمين، فمنه ما يكون بين الرجال، وقد ندب النبي ﷺ إلى إعلان ذلك الحب والإفصاح عنه لما فيه من توثيق أواصر الصلة والمحبة بين المسلمين، كما جاء في الحديث: «إذا أحب الرجل أخاه فليخبره أنه يحبه»^(٢)، لأن الإخبار بالحب مندوب ندباً مؤكداً، وذلك لأنه إذا أخبره بذلك استمال قلبه واجتلب وده، فبالضرورة يحبه ويحصل الائتلاف ويزول الخلاف بين المؤمنين^(٣).

(١) المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، دار النشر: دار صادر - بيروت (ج ١٦/ص ٢٧١)، جامع العلوم والحكم (ج ٢/ص ٢٩٣).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري (ج ٧/ص ١١٦).

ومنه ما يكون بين الرجال والنساء قبل الزواج، (وهو الواقع من غير قصد، كعشق من وصفت له امرأة جميلة، أو رآها فجأة من غير قصد فتعلق قلبه بها ولم يحدث له ذلك العشق معصية، فهذا لا يملك، ولا يعاقب عليه)^(١)، وهذا الحب من حيث الأصل مباح إلا أنه يجب أن يؤدي إلى الزواج، أما إذا اتخذته ذريعة للهو والمماطلة فإنه يصبح عبثاً يحرم الاستمرار فيه، أما إن عجز عن الظفر بمن يحب فيجب عليه كتمان حبه دفعاً لما يترتب على الإعلان من الضرر بالمحسوب إذا كانت امرأة أن ينقطع عنها الناس، يقول ابن قيم الجوزية: والأنتفع له مدافعتة والانشغال عنه بما هو أنفع له، ويجب فيه الكتمان والعفة والصبر على البلوى فيثيبه الله على ذلك ويعوّضه على صبره لله وعفته وتركه طاعة هواه وإيثار مرضاة الله وما عنده^(٢).

أما العواطف الأخرى مما يعد مرضاً سلوكياً فهي مما لا ينبغي إسرارها أو إعلانها حيال المسلمين من الكره والحسد وإعلان نقيضها، وقد تضافرت النصوص على منع المسلم من أن يُكَيَّنَ في نفسه شيئاً من الفحش تجاه أخيه، فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩]، وقال تعالى: ﴿يَتْلُوهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا نَحْنُبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَحْسَبُوا وَلَا يَنْتَبِ بِمَعْصِكُمْ بَعْضًا أَيْحُبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

يقول الإمام النووي: فإن الله تعالى يؤاخذ على عزم القلب المستقر كما مر في الآيات، وقد تظاهرت نصوص الشرع، وإجماع العلماء على تحريم الحسد واحتقار المسلمين وإرادة المكروه بهم وغير ذلك من أعمال القلوب وعزمها، والله أعلم^(٣).

(١) الجواب الكافي لابن قيم الجوزية ص (٢٩١).

(٢) الجواب الكافي ص (٢٩١).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (ج ١/ص ١٣١).

ومما تقدم يتبين لنا بأن إسرار العواطف السيئة مما يؤخذ عليه الإنسان بإسراره لها، فإن كان ميلاً بالحب تجاه الكافرين فهو من النفاق الذي نهى الله تعالى عنه، وإن كان حسداً أو بغضاً تجاه المسلمين فهو مرض يجب على المسلم اجتنابه.

وأما ما كان بخلاف ذلك من عواطف الخير من الحب وغيره، فقد ندب النبي ﷺ إلى عدم إسراره بل إعلانه.

المطلب الرابع أحكام كتمان الخواطر

الخواطر على قسمين - أيضاً -، منها ما يتعلق بالعقيدة، ومنها ما يتعلق بالسلوك.

أما الخواطر التي تتعلق بالعقيدة فهو ما يردُّ على القلب من هواجس لو نطق بها المسلم لناله الكفر. والضابط في ذلك ما قاله النبي ﷺ: «إنَّ الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم»^(١). فما كان من الخواطر حبيس الصدر من غير اعتقاد أو مقال يدل على الاعتقاد فذاك مما لا يؤخذ عليه الإنسان، ولذلك لما جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أن نتكلم به. قال: «وقد وجتموه؟» قالوا: نعم. قال: «ذلك صريح الإيمان»^(٢).

يقول الإمام النووي: معناه أن استعظامكم أن تتكلموا بتلك الخواطر هو من صريح الإيمان، فإن استعظام هذا وشدة الخوف منه ومن النطق به، فضلاً عن اعتقاده، إنما يكون لمن استكمل الإيمان استكمالاً محققاً وانتفت عنه الريبة والشكوك^(٣).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (ج ٢/ص ١٥٤).

وحينئذ فإن كتمان تلك الخواطر وعدم الإفصاح بها واستعظام البوح بها من معالم الإيمان.

أما إسرار الخواطر المتعلقة بالسلوك من خيال يتعلق بالمعاصي فإن العزم هو المعوّل عليه.

قال الإمام المازري^(١) - رحمه الله تعالى -: مذهب القاضي أبي بكر بن الطيب أن من عزم على المعصية بقلبه ووطن نفسه عليها أثم في اعتقاده وعزمه، ويحمل ما وقع في هذه الأحاديث وأمثالها على أن ذلك في من لم يوطن نفسه على المعصية، وإنما مرّ ذلك بفكره من غير استقرار ويسمى هذا همّاً، ويفرق بين الهمّ والعزم، هذا مذهب القاضي أبي بكر، وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين، وأخذوا بظاهر الحديث. قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: عامة السلف وأهل العلم من الفقهاء والمحدثين على ما ذهب إليه القاضي أبو بكر للأحاديث الدالة على المؤاخظة بأعمال القلوب، لكنهم قالوا: إن هذا العزم يكتب سيئة، وليست السيئة التي هم بها لكونه لم يعملها، وقطعه عنها قاطع غير خوف الله تعالى والإنابة، لكن نفس الإصرار والعزم معصية فتكتب معصية، فإذا عملها كتبت معصية ثانية، فإن تركها خشيةً لله تعالى كُتِبَتْ حسنة كما في الحديث، «إنما تركها من جرائي» فصار تركه لها لخوف الله تعالى ومجاهدته نفسه الأمانة بالسوء في ذلك وعصيانه هواه.

فأما الهمّ الذي لا يكتب فهي الخواطر التي لا تتوطن النفس عليها ولا يصحبها عقد ولا نية ولا عزم، وذكر بعض المتكلمين خلافاً في ما إذا تركها لغیر خوف الله تعالى بل لخوف الناس هل تكتب حسنة؟ لا، لأنه إنما حمّله على تركها الحياء، وهذا ضعيف لا وجه له^(٢).

(١) الشيخ الإمام العلامة البحر المتفنن، أبو عبد الله، محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري المالكي، مصنف كتاب المعلم بفوائد شرح مسلم. كان أحد الأذكياء، الموصوفين والأئمة المتبحرين، وكان بصيراً بعلم الحديث. توفي سنة ٥٣٦هـ. ترجمته في سير أعلام النبلاء (ج ٢٠/ص ١٠٤).

(٢) صحيح مسلم بشرح الإمام النووي (ج ١/ص ١٥١)، تفسير القرطبي (ج ٤/ص ٢١٥).

وهنا يمكن النظر في مسألة الخيال الذي ينال من أحب أو عشق مع محبوبه سواء كان حبه عذرياً أم أنه يشتهي لمجرد نظرة ألفت بها عيناه على امرأة أخرى، فهل خواطره بالرغم من كتمانها مباحة له أم أن ذلك ممنوع؟ وهل له أن يمارس خواطره تلك مع زوجته؟

فقد اختلف الفقهاء في هذه الجزئية على مذهبين:

المذهب الأول: يرى منع ذلك فلا يجوز للرجل أن يتفكر في محاسن المرأة التي رآها من قبل وهو راي المالكية والحنفية وابن حجر من الشافعية. وحجتهم ما يأتي:

١ - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: من الآية ٣٢]، ففي الآية نهى للإنسان أن يتمنى ما لغيره مما حبا الله تعالى به شخصاً آخر غيره من متاع الدنيا من المرأة والمال، فذلك يعني نوعاً من الاعتراض على ما وهب الله تعالى للناس أو خصهم به من أفضال، والتفكر بالمرأة التي ليست بين يديه نوع من التناول على ما منعه الله تعالى عنك ووهبه للآخرين، فهو من تمنى ما ليس للإنسان^(١)، ومن حيث منع الشرع تبادل النظر بين الرجل وبين المرأة فكذلك يتمتع التفكير.

٢ - قالوا إنه من المقرر في المذهب أن تخيل الشيء يأخذ حكمه. وساقوا لذلك مثلاً فالتمثيل للمرأة كمن أخذ كوز ماء فصور في نفسه أنه خمر فشربه فإن الماء يصير حراماً^(٢).

وقال ابن الحاج المالكي: إنه يحرم لأنه نوع من الزنا كما قال علماؤنا^(٣). ويقول ابن عابدين: (والأقرب لقواعد مذهبنا عدم الحل لأن تصور

(١) تفسير القرطبي (ج ٥/ص ١٠٧).

(٢) فيض القدير (ج ١/ص ٣٥٢).

(٣) المدخل، لأبو عبدالله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج، دار النشر: دار الفكر - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م (ج ٢/ص ١٩٥). وانظر فيض القدير (ج ١/ص ٣٥٢).

تلك الأجنبية بين يديه يطؤها فيه تصوير مباشرة المعصية على هيئتها فهو نظير مسألة الشرب ثم رأيت صاحب «تبيين المحارم» من علمائنا نقل عبارة ابن الحاج المالكي وأقرها.. ورأيت في فتاوى ابن حجر من الشافعية ذكر فيه خلافاً بينهم وقال: بأنه كما لا يجوز النظر الى ما لا يحل فإنه يحرم التفكير بما لا يحل، ورجح الحرمة بنحو ما قلناه، والله أعلم^(١).

٣ - إن هذا التخييل مدعاة للمعصية (ووجه التحريم لديهم أن الوطء بهذه النية كأنه عزم على فعل المعصية لو ظفر بها فهو كمن اخذ كأساً من الماء فتصوره خمراً فشربه بنحو ما يشرب الخمر فإن الماء صار حراماً بتخيله ذاك، كذاك هذا)^(٢).

ومن الجدير ذكره هنا أن هذا الأمر لا يخص الرجل فحسب بل إنه يتعداه إلى المرأة بل ربما كانت أشد في المنع لأن الرجل قد يكون خياله في امرأة ربما يتزوجها لكن الأمر ممنوع في امرأة على ذمة رجل. يقول ابن الحاج المالكي: (وما ذكر لا يختص بالرجل وحده بل المرأة داخلة فيه بل هي أشد لأن الغالب عليها في هذا الزمان الخروج أو النظر من الطاق، فإذا رأيت من يعجبها تعلق بخاطرها، فإذا كانت عند الاجتماع بزوجها جعلت تلك الصورة التي رأتها بين عينيها فيكون كل واحد منهما في معنى الزاني، نسأل الله السلامة بمنه. ولا يقتصر على اجتناب ذلك ليس إلا بل ينبه عليه أهله وغيرهم ويخبرهم بأن ذلك حرام لا يجوز)^(٣).

المذهب الثاني: جواز ذلك. وهو رأي جمع من الشافعية كما نسبته إليهم المناوي، وعزاه ابن عابدين إلى السيوطي وابن حجر الهيتمي وتقي الدين السبكي، كما أنه مذهب ابن حزم الظاهري. وحجتهم ما يأتي:

١ - ما قاله النبي ﷺ بقوله: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأُمْتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا

(١) حاشية ابن عابدين (ج ٦/ص ٣٧٢). وانظر أحكام العورة في الفقه الاسلامي، للدكتور عبدالفتاح محمود إدريس (ج ٢/ص ٥٦٥).

(٢) أحكام العورة في الفقه الاسلامي، للدكتور عبدالفتاح محمود إدريس (ج ٢/ص ٥٦٥).

(٣) المدخل لابن الحاج المالكي، (ج ٢/ص ١٩٥).

ما لم تعمل به أو تكلم»^(١). ولا يلزم من تخيله ذلك عزمه على الزنا بها حتى يَأْتُم إذا صمم على ذلك لو ظفر بها... كما أنه لم يخطر بباله عند ذلك التفكير والتخيل فعل زنا ولا مقدماته فهو متناسٍ للوصف الذاتي متذكر للوصف العرضي باعتبار تخيله ولا محذور فيه، فإن فرض أنه ضم له قصد الزنا بتلك الحسناء لو ظفر بها وصمم عليه حرم عليه^(٢).

٢ - إن المَعْوَل عليه هو عمل الجوارح ولا عبرة لما في القلب لأنه ليس في مقدور الإنسان التحكم به. يقول ابن حزم: لأن مِثْلَ النَّفْسِ لَا يُثْمَ فِيهِ وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ لَوْلَا خَوْفُ اللَّهِ تَعَالَى لِأَحَبِّ الْأَكْلِ إِذَا جَاعَ فِي رَمَضَانَ وَالشُّرْبِ فِيهِ إِذَا عَطِشَ وَالنَّوْمِ مِنَ الْعَدَوَاتِ الْبَارِدَةِ فِي اللَّيْلِ الْقَصِيرِ عَنِ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَوَاتِ وَوُظَّاءَ كُلِّ جَارِيَةٍ حَسَنَاءَ يَرَاهَا الْمَرْءُ فَيُحِبُّ الْمَرْءَ الشَّيْءَ الْمَحْظُورَ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِيهِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى صَرْفِ قَلْبِهِ عَنْهُ وَإِنَّمَا الشَّأْنُ فِي صَبْرِهِ أَوْ عَمَلِهِ فَقَطَّ^(٣).

٣ - وقالوا - أيضاً - بأن الله تعالى قد رخص للنفس أن تحب ما هو شر لها وأن تكره ما هو خير لها قال تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: من الآية ٢١٦]، فالآية قد أخبرت أن الإنسان قد يكره ما فيه الخير له ويقدم على حب ما فيه الشر والهلاك له، وإذا أخبر القرآن عن ذلك من غير تكبير فإن صنيعه في التفكير لا يعد حراماً، إذ لا حظر في حب شيء ممنوع طالما بقي في حيز التفكير ولم يعزم على فعل المعصية، فهو في إطار حديث النفس الذي تجاوز الله تعالى

(١) تقدم تخريجه.

(٢) فيض القدير (ج ١/ص ٣٥٢).

(٣) المحلى لابن حزم الظاهري (ج ٣/ص ١٤٠)، رد المحتار (ج ٦/ص ٣٧٢)، وانظر أحكام العورة في الفقه الإسلامي، للدكتور عبدالفتاح محمود إدريس (ج ٢/ص ٥٦٧).

فيه عن عباده، كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه ^(١) فالخطرات معفو عنها ما لم تنقلب عملاً أو قولاً ^(٢).

٤ - قالوا بأن من أقدم على التفكير أثناء الجماع مع زوجته إنما سعى لذلك إحساناً لنفسه من حيث لم يسع للحرام، فهو ليس مرتكباً له فحسب، بل هو مأجور بذلك. ثم إنه لو تفكر الصائم في أجنبية حتى أنزل لم يفطر فإنه يفيد إباحته ^(٣).

قال ابن عابدين: قلت لا يسلم ذلك فإنه لو نظر إلى فرج أجنبية حتى أنزل لا يفطر أيضاً مع أنه حرام اتفاقاً ^(٤).

وأرى بأن الراجح من المذهبين من قال بنفي الإثم في الخيالات، وذلك للأسباب الآتية:

١ - أن الشرع قد أخبر - كما مر بيانه - في الكتاب والسنة أن الله تعالى لا يؤاخذ على خطرات النفس بما هو أكبر من التخیل في الفواحش، مما يتصل بالعقيدة، ومن قبل أكد القرآن على رفع الحرج عن ذلك، وكذا حديث النبي ﷺ. والقول بخلافه إلزام للناس بما تجاوز الله تعالى به عن عباده وتضييق عليهم.

٢ - إن التفكير لا يؤاخذ عليه إلا إذا خرج من حيز التفكير إلى العمل، وهو ما أشار إليه النبي ﷺ بقوله: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى بَنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الرُّنَا أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَرْنَا الْعَيْنِ النَّظْرُ، وَرْنَا اللِّسَانِ الْمُنْطَقُ، وَالنَّفْسُ تَمَتَّى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ» ^(٥).

(١) سبق تخريجه.

(٢) تفسير القرطبي (ج ٣/ص ٤٢٢)، فتح القدير للشوكاني (ج ١/ص ٣٠٥)، تفسير الألوسي (ج ١/ص ٣٠١).

(٣) المدخل لابن الحاج المالكي (ج ٢/ص ١٩٥).

(٤) حاشية ابن عابدين (ج ٦/ص ٣٧٢).

(٥) سبق تخريجه.

ولعل المعنى كما يقول العلماء: إن نسبة الزنا إلى تلك الجوارح باعتبار أنها من مقدماته، إلا أنه نسب التصديق والتكذيب إلى الفرج لأنه منشؤه ومكانه، فإنه يصدقه بما هو مراد منه أو يكذبه بالكف عنه. وقيل: إنه إن فعل بالفرج ما هو مقصود من ذلك، فقد صار الفرج مصدقاً لتلك الأعضاء، وإن ترك ما هو المقصود منه صار الفرج مكذباً^(١).

وبعبارة أخرى: إن مناط التفكير والتخيل يبقى بلا أثر ما لم يقم الفرج بتحويل تلك الخيالات إلى واقع، فإن لم يفعل فالأمر لا يزيد على خيال قد عفى الله عنه كما تبين في الحديث، والله أعلم.

٣ - ثم إن المتخيل، وإن كان الأولى به أن ينزه قلبه عن ذلك، إلا أنه لا يأثم لأنه ممتنع، ولو أراد المعصية لفعلها من زنا أو شرب خمر، على أنه (لا يلزم من تخيل المتفكر بمحاسن امرأة أجنبية وهو يطأ زوجته، عزمه على الزنا بهذه الأجنبية حتى يأثم إذا صمم على ذلك إن ظفر بها^(٢)). على أننا إذا عممنا هذا القول ربما دفعنا بالكثير من الناس ممن يمتنعون عن المعصية بهذه الطريقة إلى ارتكابها طالما كان الأمر سواء.

٤ - وقد بينا من قبل الفرق بين الخاطرة والهـم من حيث إن الهـم عزم على الفعل وإن كان في حيز القلب، بخلاف الخواطر، فهي مجرد خيالات لا علاقة لها بالفعل.

٥ - ثم إن النبي ﷺ أشار إلى علاج الخاطرة بمواقعة الزوجة، فقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان، فمن وجد من ذلك شيئاً فليأت أهله فإن ذلك يرد ما في نفسه»^(٣).

(١) عون المعبود (ج ٤/ص ٢٤٦)، مرقاة المفاتيح لملا علي القاري (ج ١/ص ٢٥٥).

(٢) أحكام العورة في الفقه الاسلامي، للدكتور عبدالفتاح محمود إدريس (ج ٢/ص ٥٦٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب نذب من رأى امرأة فوقعت في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريته فيواقعها (ج ٢/ص ١٠٢١) برقم (١٤٠٣)، وأبو داود، كتاب النكاح، باب فيما يؤمر به من غض البصر (ج ١/ص ٦٥٣) برقم (٢١٥١)، وانظر عون المعبود (ج ٤/ص ٢٤٥).

والحديث أشار إلى أن الإنسان إذا رأى من امرأة ما يثيره فليأت أهله فإن ذلك يكبح جماح شهوته، علماً بأن من أثار الشهوة في الرجل هو المرأة الأجنبية لكنه طالما انصرف إلى الحلال فلا نكران عليه. يقول المناوي: (فليأت) ندباً فإن تعين طريقاً لدفع المفسدة وجب (أهله) أي فليجامع خليلته ليسكن ما به من حرّ الشهوة خوفاً من استحكام داعي فتنة النظر . . . وأرشد من ابتلي بذلك إلى أن يداويه بجماح خليلته فإن فيه تسليّة عن المطلوب بجنسه، ولأن النظر يثير قوة الشهوة فأمر بتقيصها . . . فمن مال قلبه إلى امرأة ولم يقدر على دفع ميله خيف عليه أن يزيد فيصير حياً ثم هوى موقعاً في الفاحشة فأمر الشارعُ بإتيان خليلته ليتخلص عما في نفسه من الميل باندفاع الشهوة الداعية إليه^(١) - والله أعلم - .

المطلب الخامس

أحكام كتمان النجوى

وسأبحث فيه ما يتعلق بالنجوى من خلال المسائل الآتية:

❖ المسألة الأولى: الحد الذي يدخل فيه التناجي

في بيان الحد الذي يدخل فيه التناجي دائرة الكتمان الممنوع، قال ﷺ: «إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون صاحبهما»^(٢).

قال النووي: في الحديث نهي عن تناجي اثنين بحضرة الثالث، وكذا ثلاثة وأكثر بحضرة واحد، وهو نهي تحريم، فيحرم على الجماعة المناجاة دون واحد منهم إلا أن يأذن، أما إذا كانوا أربعة فتناجي اثنان دون اثنين فلا بأس بالإجماع - والله أعلم -^(٣).

(١) فيض القدير (ج/١ ص ٣٥٢).

(٢) سبق تخريجه. وانظر صحيح مسلم بشرح النووي (ج/١٤ ص ١٤٠).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (ج/١٤ ص ١٤٠)، والتمهيد لابن عبد البر (ج/١٥ ص ٢٨٧)، وشرح الزرقاني (ج/٤ ص ٥٢٣).

إلا أنه قد جاء في بعض طرق الحديث عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ صَاحِبِهِمَا» قلنا: فَإِنْ كُنَّا أَرْبَعَةً؟ قال: لَا يَضُرُّهُ أَوْ لَا يَضِيرُ^(١).

قال أبو عمر ابن عبد البر: ظاهر الأحاديث يدلُّ على النهي إنما ورد في ثلاثة أن لا يتناجى منهم اثنان دون الثالث، وأما إذا كثر الناس فلا بأس أن يتناجى منهم اثنان وأكثر. وقد روى يزيد بن هارون قال: أخبرنا شريك، عن منصور، عن أبي حازم، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ صَاحِبِهِمَا فَإِنْ ذَلِكَ يَحْزَنُهُ وَيَسُوُّهُ حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ»^(٢).

وكما حصل في قصة مساررة النبي ﷺ لابنته السيدة فاطمة - رضي الله عنها - في مجلس يحضره نساء البيت النبوي.

قال ابن التين: فإن في ذلك دلالة على أن المنع يرتفع إذا بقي جماعة لا يتأذون بالسرار، ويستثنى من أصل الحكم ما إذا أذن من يبقى سواء كان واحداً أم أكثر لل اثنين في التناجى دونه أو دونهم، فإن المنع يرتفع لكونه حق من يبقى^(٣).

وَعَنْ مَالِكٍ: لَا يَتَنَاجَى ثَلَاثَةٌ دُونَ وَاحِدٍ لِلنَّهْيِ عَنْ تَرْكِ وَاحِدٍ وَلَوْ كَانُوا عَشْرَةَ آلَافٍ فَلَوْ أَبْقُوا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ فَلَا كَرَاهَةَ كَمَا قَدَّمْنَا، وَلَمَّا كَانَ النَّهْيُ عَنِ التَّنَاجِي مُقَيِّدًا بِمَا إِذَا حَصَلَ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْمُتَقَرِّدِ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُمْ سَقَطَ عَنْهُمْ الْحَرَجُ^(٤).

(١) مسند الإمام أحمد (ج ٢/ص ١٨)، وصحيح ابن حبان (ج ٢/ص ٣٤٥) برقم (٥٨٤)، وشرح مشكل الآثار (ج ٥/ص ٣٨).

(٢) الاستذكار (ج ٨/ص ٥٧١).

(٣) فتح الباري (ج ١١/ص ٨٤).

(٤) الفواكه الدواني (ج ٢/ص ٣٢٨)، حاشية العدوي (ج ٢/ص ٦٢٤).

وقد نقل ابن بطلال^(١) عن أشهب^(٢) قال: لا يتناجى ثلاثة دون واحد، الاثنين للواحد. قال: وهذا من حسن الأدب لئلا يتباغضوا ويتقاطعوا.

وقال المازري ومن تبعه: فلا فرق في المعنى بين الواحد والجماعة لوجود المعنى في حق الواحد^(٣).

❖ المسألة الثانية: العلة من المنع

لقد ذكر الحديث أن العلة من المنع حزن المتناجى عنه، لذلك فقد ذهب جمهور العلماء إلى منع التناجى في كل حال سواء كان في السفر أو الحضر، وهو مذهب ابن عمر رضي الله عنهما ومالك وأصحابه، وجماهير العلماء أن النهي عام في كل الأزمان وفي الحضر والسفر^(٤).

وادّعى بعضهم أن الحديث منسوخ، وأنه كان في أول الإسلام، فلما فشا الإسلام وأمن الناس سقط النهي، وكان المنافقون يفعلون ذلك بحضرة المؤمنين ليحزنوهم، ورُدَّ بأنَّ النهي لا يثبت بالاحتمال، وبأنه لو كان كذلك لم يكن للتقييد بالعدد معنى^(٥).

(١) هو العلامة أبو الحسن علي بن خلف بن بطلال البكري القرطبي ثم البلسي ويعرف بابن اللجام شارح صحيح البخاري. قال ابن بشكوال: كان من أهل العلم والمعرفة عني بالحديث العناية التامة شرح الصحيح في عدة أسفار رواه الناس عنه واستقصى بحصن لُورقة. توفي سنة ٤٤٩.

انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء (ج ١٨/ص ٤٧)، الوافي بالوفيات (ج ٢١/ص ٥٦) الديباج المذهب (ج ١/ص ٢٠٤).

(٢) أشهب بن عبدالعزيز بن داود بن إبراهيم، أبو عمرو القيسي، العامري، المصري الفقيه الإمام العلامة، مفتي مصر، يقال: اسمه مسكين، وأشهب لقب له. توفي سنة ٢٠٤.

ترجمته في: سير أعلام النبلاء (ج ٩/ص ٥٠٠).

(٣) شرح الزرقاني (ج ٤/ص ٥٢٣).

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي (ج ١٤/ص ١٤٠)، عون المعبود (ج ١٣/ص ١٣٧)، والمنتقى للباي (ج ٩/ص ٤٩١).

(٥) شرح الزرقاني (ج ٤/ص ٥٢٣)، صحيح مسلم بشرح النووي (ج ١٤/ص ١٤٠).

إلا أن بعض العلماء قد ذهب إلى أن المناجاة الممنوعة خاصة في السفر لأنه مظنة الخوف من الغدر والخداع، كما حكاه القاضي عياض، وحكاه الخطابي عن أبي عبيد بن حريبه^(١)، خصوصاً في المواضع التي لا يأمن فيها الرجل رفيقه أو لا يعرفه أو لا يثق به ويخشى منه، فأما في الحضر وفي العمارة فلا بأس، واستدلوا لما ذهبوا إليه بما أخرجه أحمد من طريق أبي سالم الجيشاني عن عبدالله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «ولا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة أن يتناجى اثنان دون صاحبهما»^(٢) الحديث، وفي سننه ابن لهيعة وعلى تقدير ثبوته، فتقييده بأرض الفلاة يتعلق بإحدى علتني النهي^(٣).

وقد تعقبه القرطبي بأنه تحكم وتخصيص لا دليل عليه، وقد قال ابن العربي: الخبر عام اللفظ والمعنى، والعلة الحزن، وهو موجود في الحضر والسفر فوجب أن يعمهما^(٤).

بينما ذهب المالكية إلى التفصيل في الأمر فقالوا: النَّهْيُ نَهْيُ حُرْمَةٍ إِنْ خَشِيَ الْمَتَنَاجِيَّ أَنْ صَاحِبَهُمَا يَظُنُّ أَنَّهُمَا يَتَحَدَّثَانِ فِي عَدْرِهِ كَانَ فِي حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ، وَنَهْيُ كَرَاهَةٍ إِنْ أَمِنَا مِنْ ظَنِّهِ ذَلِكَ كَانَ فِي حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ، قَالَهُ فِي التَّحْقِيقِ^(٥).

(١) علي بن الحسين بن حرب بن عيسى البغدادي القاضي أبو عبيد بن حريبه أحد أصحاب الوجوه المشهورين ولي قضاء واسط ثم ولي قضاء مصر إلى أن استعفى سنة ورجع إلى بغداد وجميع أحكامه بمصر باختياراته وكان أولاً يذهب إلى قول أبي ثور وهو آخر قاض ركب إليه الأمراء قال البرقاني ذكرته للدارقطني فذكر من جلالاته وفضله قال وحدث وقال ابن زولاق كان عالماً بالاختلاف والمعاني والقياس عارفاً بعلم القرآن والحديث فصيحا عاقلاً عفيفاً قوياً بالحق سمحاً وكان من فحول الرجال مات سنة ٣١٧هـ. ترجمته في: طبقات الشافعية (ج ١/ص ٩٦)، سير أعلام النبلاء (ج ١٤/ص ٥٣٦).

(٢) مسند أحمد بن حنبل (ج ٢/ص ١٧٦).

(٣) معالم السنن (ج ٥/١١٥)، وفتح الباري (ج ١١/ص ٨٤).

(٤) شرح الزرقاني (ج ٤/ص ٥٢٣).

(٥) حاشية العدوي (ج ٢/ص ٦٢٤). وانظر شرح الزرقاني (ج ٤/ص ٥٢٣).

وهو ما يميل إليه الباحث.

وقال الحافظ: وأرشد هذا التعليل إلى أن المناجي إذا كان ممن إذا خص أحداً بمناجاته أحرز الباقيين امتنع ذلك إلا إذا كان في أمر مهم لا يقدح في الدين^(١).

❖ المسألة الثالثة: مشاركة المتناجين.

إذا كان التناجي ممنوع بحضرة الثالث إلا أنه قد يكون ابتداء بين اثنين فيدخل عليهم ثالث، ولذلك فإنه يحرم على من دخل على اثنين يتناجيان أن يشاركهما بالسماع.

يقول ابن التين: وأما إذا انتجى اثنان ابتداء وثُمَّ ثالث كان بحيث لا يسمع كلامهما لو تكلموا جهراً، فأتى ليستمع عليهما فلا يجوز، كما لو لم يكن حاضراً معهما أصلاً. وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد من رواية سعيد المقبري قال: مررتُ على ابن عمر ومعه رجل يتحدث فقمت إليهما، فلطم صدري، وقال: إذا وجدت اثنين يتحدثان فلا تقم معهما حتى تستأذنهما^(٢). زاد أحمد في روايته من وجه آخر عن سعيد، وقال: أما سمعت أن النبي ﷺ قال: «إذا تناجى اثنان فلا يدخل معهما غيرهما حتى يستأذنهما»^(٣).

قال ابن عبد البر: لا يجوز لأحد أن يدخل على المتناجين في حال تناجيهما. قلت: ولا ينبغي لدخول القعود عندهما ولو تباعد عنهما إلا بإذنهما لما افتتحا حديثهما سرّاً وليس عندهما أحد، دل على أن مرادهما

(١) فتح الباري (ج ١١/ص ٨٣)، شرح الزرقاني (ج ٤/ص ٥٢٣).

(٢) الأدب المفرد، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ص: ٣٩٩) برقم (١١٦٦) وإسناده صحيح.

(٣) مسند الإمام أحمد (ج ٢/ص ١١٤، ١٣٨)، وإسناده ضعيف لضعف عبدالله بن عمر العمري. لكن له شواهد، تنظر في سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج ٣/ص ٣٨٤) برقم (١٣٩٥).

ألا يطلع أحد على كلامهما. ويتأكد ذلك إذا كان صوت أحدهما جهورياً لا يتأتى له إخفاء كلامه ممن حضره. وقد يكون لبعض الناس قوة فهم بحيث إذا سمع بعض الكلام استدل به على باقيه، فالمحافظة على ترك ما يؤدي المؤمن مطلوبة وإن تفاوتت المراتب، والله أعلم^(١).

❖ المسألة الرابعة: التناجي بلغة أخرى

مما يدخل في حيز الکتمان الممنوع ضمن التناجي المنهي عنه ما يلجأ إليه البعض من محاولة الكلام أمام الآخر بلغة أخرى يجهلها مما يجعله منعزلاً عنهم بما لا يفقهه. ويدخل هذا كذلك ضمن التناجي المنهي عنه لأنه قد يدخل على الآخر نفس المخاوف والأحزان التي هي العلة من النهي على رأي أغلب العلماء، لذلك قال الكثير من العلماء أنه مما يدخل في معنى التناجي الكليم بغير العربية مع من يعرف بحضرة من لا يعرف سوى العربية^(٢).



(١) فتح الباري (ج ١١/ص ٨٤)، شرح الزرقاني (ج ٤/ص ٥٢٤).

(٢) الفواكه الدواني (ج ٢/ص ٣٢٨)، حاشية العدوي (ج ٢/ص ٦٢٤).

الفصل الثالث

كتمان الأسرار

ويتكون من المباحث الآتية:

* المبحث الأول: معنى كتمان الحديث والسر

* المبحث الثاني: أركان السر وشروطه

* المبحث الثالث: أنواع كتمان السر

* المبحث الرابع: أحكام كتمان السر



المبحث الأول

في معنى كتمان الحديث والسر

ونعرض في هذا المبحث إلى بيان معاني السر والحديث والعلاقة بينهما، ثم نبين كذلك أركان السر وضوابطه، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

معنى كتمان الحديث

في هذا المطلب سنحاول بيان معنى الحديث والعلاقة بينه وبين السر. فالحديث: كُلُّ مَا يُتَحَدَّثُ بِهِ مِنْ كَلَامٍ وَخَبَرٍ^(١)، وكل كلام يبلغ الإنسان من جهة السمع والوحي في يقظته أو منامه يقال له حديث^(٢).

وقد ورد كُلُّ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فمما يبلغ الإنسان من جهة السمع قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ [التحریم: ٣]، فقد سَمَى اللَّهُ تَعَالَى عَمَلِيَةَ الْإِفْصَاحِ بِالْكَلامِ عَنْ شَيْءٍ حَدِيثًا، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ

(١) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، مكتبة دبي للتوزيع (ص ١٣٩)، والمصباح المنير للفيومي (ص ٤٨) مادة حدث.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن الكريم، للراغب الأصفهاني، مادة حدث (ص ٢٢٢).

﴿غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: من الآية ٦٨]، وقوله جل وعلا: ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: من الآية ٧٨]، أي لا يفقهون كلامَ مَنْ يكلمهم^(١).

أما ما كان من قبيل الوحي في اليقظة فمثل القرآن من حيث سماه الله تعالى حديثاً، وقال: ﴿أَفَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي تَعْبُودُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [النجم: ٥٩]، وقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفَيْتَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧].

وأما ما قصد به الوحي في المنام فكما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: من الآية ١٠١] أي ما يحدث به الإنسان في نومه^(٢).

وقد أورد القرآن ذكرَ كتمان الحديث في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢]، فالآية كشفت عن حال الكافرين الذين (تمنوا أن يخفوا ولا يظهروا حتى لا يُسألوا فلا يُضطروا إلى الاعتراف الموبق ولا إلى الكتمان المهلك)^(٣).

المطلب الثاني

معنى السر

السرُّ: هو اسم لما يسرُّ به الإنسان أي يكتمه، وهو مأخوذ من مادة (سرر) التي تدل على اخفاء الشيء، ومن ذلك السر خلاف الإعلان، يقال: أسررتُ الشيء إسراً خلاف أعلنته^(٤). وعرفه الراغب بأنه الحديث المكتَّم في النفس، وقال: السر ضربان:

أحدهما: ما يلقي الإنسان من حديث يُستَكْتَم، وذلك إما لفظاً كقولك لغيرك: أكتُم ما أقول لك، وإما حالاً وهو أن يتحرى القائل حال

(١) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٤/ص ١٩٤).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن الكريم، للراغب الأصفهاني، مادة حدث (ص ٢٢٣).

(٣) تفسير الطاهر ابن عاشور (ج ٤/ص ١٣٢).

(٤) مقاييس اللغة (ج ٣/ص ٦٧)، والمعجم الوجيز (ص ٣٠٨).

انفراده فيما يورده أو خفض صوته أو يخفيه عن مجالسه، وهو المراد من الحديث في قوله ﷺ: «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ بِالْحَدِيثِ ثُمَّ التَفَّتْ فِيهِ أَمَانَةٌ»^(١).

وثانيهما: أن يكون حديثاً في نفسك بما تستحب إشاعته أو شيئاً تريد فعله^(٢).

ولقد تطرق القرآن الكريم إلى ذكر السر مما يجب فيه الكتمان أو ما يستحب إظهاره وما يعود منه إلى الإنسان في قوله وفعله أو ما يعود فيه إلى النفس وخواطرها، وأكد بالضرورة على علم الله المطلق بالأسرار والإسرار، وهو مما تفرد به الحق - سبحانه وتعالى - عن العبد، كالعلم بتفصيل الحقائق في إجمال الأحذية وجمعها واشتمالها على ما هي عليه^(٣)، قال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: من الآية ٥٩].

ولأن المعنى الأساسي للسر لدى الإنسان يتعلق بالإخفاء والكتمان كونه يسعى للفرار من الكثير من أعماله بالإسرار، فإن القرآن يؤكد علم الله خائنة الاعين وما تخفي الصدور، قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] وقال: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّمَهُ الْغَيْبِ﴾ [التوبة: ٧٨]، وقال: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُنْفُونَ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [التغابن: ٤].

ولعلنا نلمح تأكيد القرآن على معرفة الله لما يكنُّ العبد من أسرار أو ما يخفيه من نجوى، وذلك عن طريق العلم تارة وعن طريق السمع تارة أخرى لبيان اختصاص الله تعالى بذلك وقدرته على معرفة خفايا الأمور.

(١) الحديث أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الأدب، باب في نقل الحديث (ج ٢/ص ٦٨٣) برقم (٤٨٦٨)، والترمذي، كتاب البر والصلوة، باب ما جاء أن المجالس الأمانة (ج ٤/ص ٣٤١) برقم (١٩٥٩) وقال: حديث حسن، والإمام أحمد في المسند (ج ٣/ص ٣٢٤، ٣٧٩، ٣٩٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) الذريعة إلى مكارم الشريعة، (ص ٢٩٧)، وانظر فيض القدير للمناوي (ج ١/ص ٤٢٣) دار الكتب العلمية.

(٣) كتاب التعريفات، للجرجاني، ص ٩٧.

ثم عمد القرآن بعد ذلك إلى ذكر ما يجول في نفس الإنسان من خواطر أو ما يعتور قلبه من أسرار تخصه أو تخص الآخرين مما لا يجوز بيانه أو إظهاره في العاجل والآجل، فذكر نماذج عن الأسرار التي تتعلق بالحياة الاجتماعية من مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْتُمْ سَنَذَكَّرُنَّهُمْ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَزِمُوا عُقْدَةَ الْكَفَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ فَهِيمٌ ﴿١٣٥﴾﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وكذا ما يدور بين الأزواج كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَسْرَ الْأُنثَى إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴿٣﴾﴾ [التحریم: ١٣]، وتناول بالذكر ما ينبغي تجنبه من الودّ تجاه الأعداء من الكافرين، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَدًا فِي سَبِيلِ وَابْنَةِ مَرْثَانٍ شِرْكَونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١١﴾﴾ [الممتحنة: ١]، وعَدَّ القرآن ذلك مرضاً إذ قال تعالى: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَوْ أَنْ نُصِيبَنا دَابَّةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَدْمِيَةً ﴿٥٢﴾﴾ [المائدة: ٥٢].

ثم إن القرآن تناول بالعلاج والذكر طريقة التعامل مع الأسرار الدولية والعسكرية والاجتماعية، وسنبين ذلك مفصلاً باذن الله تعالى.



المبحث الثاني

أركان السرّ وشروطه

بعد أن لاح لنا معاني الحديث والسر ندلف للبحث في أركان السر وشروطه من خلال المطلبين الآتين:

المطلب الأول أركان السر

لقد استعمل القرآن الكريم الحديث في معرض الكلام عن كتمان السر، فقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُمْ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحریم: ٣]، وقد صرّحت الآية بتسمية المحادثة التي تمت بين النبي ﷺ وبين أزواجه سرّاً، ومنها نستطيع تحديد أركان السر من حيث وجود صاحب السرّ؛ وهو النبي ﷺ، والمسارر الذي أوّتمن على السرّ؛ وهي السيدة حفصة، والسرّ؛ وهو الحدث أو الموضوع الذي يتعلق به الكتمان، وإليك بيان هذه الأركان:

الركن الأول: صاحب السر. والمقصود به مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ السَّرُّ أَوْ تَحَدَّثَ بِهِ وَيَمْلِكُهُ ثُمَّ يَجِيزُ نَقْلَهُ أَوْ الْإِفْضَاءَ بِهِ إِلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ، أَوْ يَفْلَتَ مِنْهُ مَعَ حِرْصِهِ عَلَى كِتْمَانِهِ، وقد بين ذلك القرآن حينما ذكر فعل النبي ﷺ

بقوله: «وَإِذَا أَسَرَ النَّبِيُّ»، وقد بَيَّنَّتْ كُتُبُ السُّنَّةِ طَبِيعَةَ السِّرِّ الَّذِي أَفْضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لزوجته أم المؤمنين السيدة حفصة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - والذي سيأتي بيانه فيما بعد إلا أن النبي ﷺ قال لأم المؤمنين حفصة: «لا تذكرى ذلك لأحد»^(١) فذكرته للسيدة عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فأظهره الله عليه، فأنزل الله تعالى الآية^(٢)، وقد أشارت الرواية إلى صاحب السر، وهو النبي ﷺ كما أشارت الرواية إلى طلب النبي ﷺ من زوجته السيدة حفصة بكتمان الأمر وهو ما يقتضي كون الحديث سرّاً لأن المسألة مما يجري عادةً بين الأزواج إلا أنّ ذلك صار سرّاً بطلب النبي ﷺ من زوجه الكتمان.

وقد ذكرتْ كُتُبُ السُّنَّةِ الكَثِيرَ من الأسرار التي أفضى بها رسول الله ﷺ لأهله وآل بيته وأصحابه، وسيأتي بيانها بالتفصيل لاحقاً.

ومن خلال ماتقدم تبين لنا أن عملية الإفشاء تتم من صاحبه، وهو من يملك الحديث في ذلك السر ويطلب كتمانها أو إظهاره أو يتصرف بما يوحى أنّ ما قاله سرٌّ.

الركن الثاني: أمين السر. الأمين من يتولى رقابة الشيء أو المحافظة عليه^(٣)، وهو الركن الثاني في عملية الأسرار، والأمين قد يكون أميناً إذا اختاره صاحب السر، وقد يكون بالإجبار إذا رأى ما ينبغي أن يكتُم من الآخرين من غير طلبهم أو معرفتهم، وهذا الأمين قد يكون ممن يمتن العمل بحكم موقعه، أو قريباً من الأهل كالزوجة أو الأخ أو الأم أو الصديق حسب نوعية السر، وقد ظهر كما بيّن القرآن في مسألة أم المؤمنين حفصة حيث أفضى لها رسول الله ﷺ بسرّاً من حيث أراد أن يسترضيها فمَنَعَ نفسه عن وطء أمته، وقال لها: «لا تخبري بذلك عائشة»^(٤)

(١) فتح الباري (ج ٩/ص ٢٨٩) دار المعرفة، وتفسير ابن كثير (ج ٤/ص ٤٩٦، ٤٩٨).

(٢) الدر المنثور (ج ٨/ص ٢١٨)، وتفسير ابن كثير (ج ٤/ص ٤٩٦، ٤٩٨).

(٣) المعجم الوجيز ص ٢٦، مادة أمن.

(٤) المعجم الكبير، للإمام الطبراني، (ج ١٢/ص ١١٧) برقم (١٢٦٤٠). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نشر: دار الفكر، بيروت - ١٤١٢ هـ (ج ٥/ص ٣٢٥) =

إلا أن غير النساء كانت غالباً فجعلها تفضي بذلك السر إلى السيدة عائشة، وهو ما كشفه القرآن لنبه: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُمْ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْمَلِيحُ الْخَيْرُ ۖ﴾ [التحریم: ٣].

والذي يبدو لي - والله أعلم - أن السيدة حفصة ربما لم تفهم من الطلب النبوي معنى الكتمان للسر، وإنما حسبت أن ذلك من قبيل المداراة التي يسعى بها الرجل لترضية الزوجات، لذلك فلم تبال بالطلب وأفصحت به لصاحبها.

وفي الوقت الذي بقي الطبع في الزوجات يدفعهن الفضول لمعرفة ما يكرُّ الزوج عنهن من أسرار حافظت السيدة فاطمة - عليها السلام - على سر النبي ﷺ، بالرغم مما فيه من دافع يجعل المرأة تُفضي به من إعلانها سيدةً لنساء هذه الأمة.

وقد اتخذ النبي ﷺ أميناً لأسراره استودعه أسماء المنافقين، وهو حذيفة بن اليمان^(١).

هذا ومن الضروري الإشارة إلى أن الأمين لا بد له من صفات يتمتع بها لكي يكون أميناً على أسرار الناس وأماناتهم^(٢).

= فيه إسماعيل بن عمرو البجلي، وهو ضعيف وقد وثقه ابن حبان. والضحاك بن مزاحم لم يسمع من ابن عباس وبقية رجاله ثقات. وأخرجه الدارقطني في سننه (ج ٥/ص ٢٧٠) برقم (٤٣٠٢) وفي سننه الكلبي، وهو معروف بالضعف.

وانظر: فتح الباري (ج ٩/ص ٢٨٩)، وتفسير ابن كثير (ج ٤/ص ٤٩٦، ٤٩٨).

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب المناقب باب مناقب عمار وحذيفة - عليهما السلام - (ج ٣/ص ١٣٦٨) برقم (٣٥٣٢) وكتاب التفسير، باب تفسير سورة براءة (التوبة) (ج ٤/ص ١٧١١) برقم (٤٣٨١) وكتاب الاستبذان، باب من ألقي له وسادة (ج ٥/ص ٢٣١٥) برقم (٥٩٢٢)، وصحيح ابن حبان (ج ١٤/ص ٢٣٩) برقم (٦٣٣١) (ج ١٦/ص ٦٩) برقم (٧١٢٧).

(٢) ولعل أبرز هذه الصفات ما يأتي:

١- الصلاح: إن الصلاح من حيث هو صفة يجدر توفرها بأمين السر طمعاً بالأمان من =

= مكره وثقةً بدينه أن يكون السبب في حثه على الكتمان، وقديماً قالو: أكثر ما يستنزل الإنسان عن سره في ثلاثة مواضع: عند الاضطجاع على فراشه، وعند خلوته بعروسه، وفي حال سكره. انظر الذريعة إلى مكارم الشريعة للأصفهاني ص(٢٩٨).

لكن من الأسرار ما لا يستغنى فيه عن مطالعة صديق ومشورة ناصح فيتحرى له من يأتمنه عليه ويستودعه إياه، فليس كل من كان على الأموال أميناً كان على الأسرار أميناً، والعفة عن الأموال أيسر من العفة عن إذاعة الأسرار فيض القدير، للمناوي (ج١/ص٦٣٠)، وانظر أدب الدين والدنيا لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق مصطفى عبد القدر عطا، ص(٢٣٠).

والرجل الصالح لعله أن يكون في منأى عن أسباب المجون التي تدفع إلى إفشاء الأسرار، إلا أن ذلك لا يشترط من حيث إن اختيار الأمين للسِر يعود لصاحبه فربما رأى صاحب السِر أن يجعل سرّه في صديق فاسق بل وربما كافر، ولقد استأجر النبي ﷺ من يده في طريق الهجرة رجلاً كافراً. انظر فقه السيرة النبوية لمخير الغضبان، ص٣٢٥، وفتح الباري (ج٧/ص٢٣٨) ولم يفض ذلك الدال على رسول الله ﷺ بالرغم من سخاء الجائزة لمن يظفر برسول الله ﷺ حياً أو ميتاً، وذلك حرصاً منه على كتمان ما يتعلق بأسرار المهنة إذ لو أفشى بذلك لانعدمت ثقة الناس بأرباب تلك المهنة.

٢- القدرة على التحمل: ومما يندب له في صفات أمين السِر أن يكون قوياً - والقوة قد تكون بدنية تتعلق بقوة الجسم - وشجاعاً قادراً على تحمل أعباء ما يترتب على كتمان السر من آثار، فقد يترتب على ذلك أخطار تتعلق بالتهديد له أو تتطلب منه شجاعة في كتمانها أو إظهاره إذا لزم الأمر حسبما يترتب عليه من آثار، والقوة المعنوية إنما تتعلق بقوة الصبر ورباطة الجأش والاتزان بعيداً عن الثرثرة وفصول الكلام. قال الراغب: وإذاعة السر من قلة الصبر وضيق الصدر، ويوصف به ضعاف الرجال والنساء والصبيان، والسبب في صعوبة كتمان السر أن للإنسان قوتين أخذة ومعطية، وكلتاها تتشوف إلى الفعل المختص بها ولولا أن الله وُكِّل المعطية بإظهار ما عندها لما أتاك بالأخبار من لم تزوده، فصارت هذه القوة تتشوف إلى فعلها الخاص بها، فعلى الإنسان أن يمسكها ولا يطلقها إلا حيث يجب إطلاقها الذريعة إلى مكارم الشريعة للراغب الأصفهاني (٢٩٧)، وفيض القدير، للمناوي (ج١/ ص ٦٣٠).

ولعل ما يتناسب مع القدرة والتحمل أن يكون الشخص كنوماً بطبعه بعيداً عن الهزل، كما أن القدرة ربما تتجلى بضبط النفس في الأزمات خصوصاً بين صاحب السِر والأمين، فلا ينبغي أن يكون في الأمين أي صلة بصفات منافق السلوك إذ أن ذلك قد ينعكس سلباً على صاحب السر في التعامل مع إيمانه في الأزمات إذ ربما يستغله بالتهديد بإفشائه لأي سبب، خصوصاً في الأزمات وذلك دأب المنافقين الذين =

الركن الثالث: موضوع السر. أما الركن الثالث من أركان العملية السرية فهو ما يتعلّق بالموضوع الذي يفضي به صاحب السر إلى الأمين أو ما يظهر من قول أو فعل من صاحب السر دون اختياره، وقد نقل لنا القرآن وكذا السنة هذا الركن من عملية الإسرار فكما حكّت كتب التفسير أن موضوع السر الذي كان بين النبي ﷺ وأزواجه إنما كان يتعلّق بالقضايا الأسرية، والمواضيع الأسرية منها ما لا يكون سرّاً وإنما هو حديث عابر لكنه يصير سرّاً بالطلب، ومنها ما يترتب على إظهاره آثار خطيرة مما يجعله سرّاً يندب كتماناً لذلك فإن موضوع السر قد لا يكون سرّاً إلا إذا استوفى شروطه وهو ما سنبيّنه في المطلب الآتي.

المطلب الثاني

شروط السر

للسرّ شروط لا بدّ من بيانها، منها ما يجعل الأمر سرّاً بسبب الطلب أو لخطورته أو لأسباب أخرى، وهو ما سنبيّنه، وكما يأتي:

١ - طلب صاحب السرّ كتمان الحديث: وأعني به ما لا يعد سرّاً لذاته بسبب الشرع أو المحذور، كتلك الأعمال والأقوال التي تقال على

= قال عنهم النبي ﷺ: «أربعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعُوهَا: إِذَا أُوْتِمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ» أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٤)، ومسلم في صحيحه برقم (٥٨). فالمنافق يخون العهد ويفجّر في الخصومة، ولأن السرّ نوعٌ من الأمانة والعهد مع الآخر فوجب أن يتنزه الأمين من مثل تلك الأمور.

٣- الرشـد: الرشـد وما يتعلّق بالعقل والكياسة في التصرف من الأمور المهمة التي لا بدّ منها في أمين السر، فالعقل يمنع صاحبه من التهور والطيش في إظهار السرّ إلا أن ذلك قد لا يعد شرطاً مهماً في أمين السر كون النبي ﷺ قد ارتضى بأنس أن يكون أميناً لسره وهو لم يزل بعد صغيراً، لذلك فإنه قد يكتفى بالأمانة في أمين السر بغض النظر عن البلوغ الذي ربما تفوق الصغير فيه بحسن كياسته على الكبار في الكتمان والأمانة، وهو ما كان من أنس ﷺ..

سبيل الحكاية أو النقل أو قضاء الحوائج بين الناس مما لا يعد سراً كونه ليس معيباً بحق صاحبه ولا يتعلق بإظهاره ضرراً بالآخرين كمن أراد شراء حاجة أو إنجاز عمل أو فعل خير، ورغب بكتمانه فطلب ممن أفشى له الأمر أن يكتمه فمن حيث الأصل فإنه لا يعد سراً لذاته لكنه يعد كذلك بسبب الطلب، ولذلك فإنه يشترط فيه طلب صاحب السر الكتمان وموافقة الطرف الثاني على الكتمان، وهذه الموافقة قد لا تشترط في عموم الأسرار إلا هنا، كون الأمر لا يعد من قبيل الأسرار، وحينئذ فإنها لا تصير سراً ما لم يطلب صاحبها كتمان الأمر فيها، أو يتصرف بما يبدو أنه يريد الكتمان. يقول الراغب: من السر ما يلقي الإنسان من حديث يتكتم وذلك إما لفظاً، كقولك لغيرك: اكنم ما أقول لك، وإما حالاً وهو أن يتحرى القائل حال انفراده فيما يورده أو يخفض صوته أو يخفيه عن مجالسيه، ولهذا قيل إذا حدثك الإنسان بحديث فالتفت فهو أمانة^(١)، وهو ما يعني أن الطلب قد يكون بالحال أو بالمقال: الأول: طريق المقال، وذلك بالتصريح عن طريق العبارة بالطلب، وهو ما فعله النبي ﷺ حينما طلب من حفصة كتمان الأمر وقال لها: «لا تخبري بذلك عائشة»^(٢)، وما قاله لأنس رضي الله عنه: «يا بني! اكنم سري تكن مؤمناً»^(٣).

(١) الذريعة إلى مكارم الشريعة، للراغب الأصفهاني ص(٢٩٧).

(٢) تفسير ابن كثير (ج٤/ص٤٩٦، ٤٩٨).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير - الروض الداني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير، نشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان (ج٢/ص١٠٠) برقم (٨٥٦)، وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ج٦/ص٣٠٦) برقم (٣٦٢٤). وأخرجه الترمذي - مختصراً - في أبواب السفر، وكتاب العلم، وكتاب الاستئذان بالأرقام (٥٨٩، ٢٦٧٨، ٢٦٩٨).

من طريق محمد بن الحسن بن أبي يزيد الصدائي. كلاهما (عبدالله بن المثنى، ومحمد بن الحسن) عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن أنس، به. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، ومحمد بن عبدالله الأنصاري ثقة، وأبوه ثقة، وعلي بن زيد صدوق، إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره.

وقد دلَّ على ذلك أيضاً ما ورد على لسان زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رضي الله عنه - بمثله، قالت: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فقال: «تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ». وَكَانَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَيْتَامٍ فِي حَجَرِهَا. قال: فقالت لعبد الله: سَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْجِزِي عَنِّي أَنْ أُنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامِي فِي حَجَرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟ فقال: سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَانْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ، فَقُلْنَا: سَلِ النَّبِيَّ ﷺ: أَيْجِزِي عَنِّي أَنْ أُنْفِقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامٍ لِي فِي حَجَرِي؟ وَقُلْنَا: لَا تُخْبِرُ بِنَا، فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ: فقال: «مَنْ هُمَا؟» قال: زَيْنَبُ. قال: «أَيُّ الرَّيَّانِ؟» قال: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ. قال: «نعم لها أَجْرَانِ، أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ»^(١).

ومن الرواية يتبين لنا توافر الشرطين وهما الطلب في كتمان السر وعدم الممانعة من الطرف الآخر.

وهنا لا بُدَّ من بيان موقف الصحابي بلال رضي الله عنه في عدم التزامه بما طُلِبَ منه من كتمان الأمر. وقد فسر الفقهاء ذلك بوجوه، أبرزها ما ذكره القرطبي في المفهم بقوله: وليس إخبار بلال بالسائلتين اللتين استكتمتا من هما بكشف أمانة سرٍّ لوجهين:

الأول: أن بلالاً فهم أن ذلك ليس على الإلزام، وإنما كان ذلك منهما على أنهما رأتا أنه لا ضرورة تحوج إلى ذلك.

والثاني: أنه إنما أخبر بهما لسؤال النبي ﷺ فرأى أن إجابة رسول الله ﷺ أهم وأوجب من كتمان ما أمرتاه به. وهذا كله بناء على

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر (ج ٢/ص ٥٣٣) برقم (١٣٩٧)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين (ج ٢/ص ٦٩٤) (١٠٠٠) من حديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود. وانظر فتح الباري (ج ٤/ص ٥٢٨).

أنهما أمرتاه. ويحتمل أن يكون سؤالاً للإسراع، ولا يجب إسعاف كل سائل^(١). أي لم يلتزم لهما بما طلبا من الشرط.

والذي يبدو للباحث أن بلالاً قد التزم لهما من حيث لم يرفض لهما ما طلبا، ولكن ليس مع النبي ﷺ فأجاب لأنه أدرك أن مقصد زينب من الكتمان إخفاء الأمر عن الآخرين وليس عن رسول الله ﷺ لقولهما (ولا تخبر بنا أحداً) وهو الأقرب كون زينب كانت قد عزمت على أن تسأل رسول الله ﷺ بنفسها، فلما وجدت امرأة أخرى آثرت أن تفضي بسؤالها لبلال، ولأن الأمر فيه ما يتعلق بالحرص لزوجها كونها كانت تنفق عليه فقد طلبت من بلال كتمان الأمر عن الناس لا عَنْ رسول الله ﷺ. ثم إن سؤال النبي ﷺ عن أي الزيانب ينبنى عليه الجواب فلو كان غيرها لم يجبهها بنفس السؤال وحينئذ فإن الإفصاح عن الاسم مما اقتضاه الجواب عن السؤال، هذا إضافة إلى أن الإجابة على سؤال النبي ﷺ أولى من الإعراض لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: من الآية ٢٤]، لذلك فإنه لا يمكن لبلال كتمان الأمر عن رسول الله ﷺ من حيث علم بأن ذلك ليس مما يُكتم كونه من أمور العلم بالشرع الذي لا يجوز كتمانها - والله أعلم -.

الثاني: طريق الحال بالتلميح بالإشارة أو فعل ما يوحي بأن الفعل سرٌّ. وقد أشار النبي ﷺ إلى ذلك في قوله: «إذا حدث الرجل بالحديث ثم التفت فهي أمانة»^(٢). يقول المناوي: (إذا حَدَّثَ الرجلُ) أي الإنسان (بحديث) وفي أخرى (إذا حدث رجل رجلاً بحديث، ثم التفت) أي غاب عن المجلس أو التفت يميناً وشمالاً، فظهر من حاله بالقرائن أن قصده أن لا يطلع على الذي حدث به، (فهي) - أي الكلمة - التي حدثه بها (أمانة)

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، حققه وعلق عليه: محيي الدين ديب مستو وزملاؤه، نشر: دار ابن كثير، دمشق بيروت (ج ٣/ص ٤٦). وانظر: فتح الباري (ج ٤/ص ٥٣٢) طبعة دبي

(٢) تقدم تخريجه، وهو حديث حسن.

عند المحدث أودعه إياها فلا يجوز إضاعتها بإشاعتها فإن حدث بها غيره فقد خالف أمر الله، حيث أدى الأمانة إلى غير أهلها فيكون من الظالمين، فيجب عليه كتمانها إذ التفاته بمنزلة استكثامه بالنطق^(١).

وقال ابن رسلان: لأن التفاته إعلام لمن يحدثه أنه يخاف أن يسمع حديثه أحد وأنه قد خصه سره فكان الالتفات قائماً مقام اكنم هذا عني أي خذه عني واكنمه وهو عندك أمانة انتهى. وقال العلقي: أي إذا حدث أحد عندك بحديث ثم غاب صار حديثه أمانة عندك ولا يجوز إضاعتها، ففسر التفات بغاب والظاهر هو الأول^(٢).

وكذلك ما دل من فعله ﷺ كالمشاورة كما ورد مع السيدة فاطمة حينما سارها مشاورة أمام كل نسائه بخبر وفاته وسيادتها على نساء العالمين، وهو ما يوحي بأن ذلك يقتضي الكتمان.

٢ - خصوصية الحديث: هناك من الأحاديث ما لا يجوز الجهر به لخصوصيته كتلك الأحاديث التي تتم بين الزوجين حالة الممارسة للعملية الجنسية، وهو ما حذر منه النبي ﷺ وأكد على ذلك في مواضع كثيرة، فقد قال ﷺ: «إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها»^(٣).

وعن أسماء بنت يزيد أنها كانت عند رسول الله ﷺ، والرجال والنساء قعود: فقال: «لعل رجلاً يقول ما يفعل بأهله، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها؟» فأرم القوم^(٤). فقلت: إي والله، يا رسول الله! إنهن

(١) فيض القدير للمناوي (ج ١/ص ٦٣٠). وانظر: أدب الدنيا والدين للماوردي (ص ٢٣٠)، وعون المعبود (ج ٨/ص ٢٣٤) برقم (٤٨٦٠).

(٢) عون المعبود (ج ٨/ص ٢٣٤) برقم (٤٨٦٠) وتحفة الأخوذ (ج ٦/ص ٧٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب تحريم إفشاء سر المرأة (ج ٢/ص ١٠٦٠) برقم (١٤٣٧)، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في نقل الحديث (ج ٢/ص ٦٨٤) برقم (٤٨٧٠)، وأحمد بن حنبل في المسند (ج ٣/ص ٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) أي: سكتوا ولم يجيبوا.

ليفعلن وإنهم ليفعلون. قال: «فلا تفعلوا فإنما ذلك مثل الشيطان لقي شيطانة في طريق فغشيها والناس ينظرون»^(١).

وحينئذ فإن الأمور الدقيقة والخاصة من الأحاديث تكون سرّاً لذاته حتى وإن لم يطلب أحد الزوجين الكتمان في الأمر كون تلك الأحاديث مما لا يجوز إظهارها.

٣ - كراهة صاحبه إظهاره: قد يتكلم الإنسان بكلام لا يُعدُّ سرّاً ولكنه قد يكون كذلك لظروفٍ تتصل بطبيعة المجلس الذي يتكلم به في الموضوع من حيث المتكلم أو السامع، أما المتكلم فربما أفضى بكلام لا يُعدُّ سرّاً في مجلسه لكنه قد يكون كذلك بسبب السامع حال نقله إلى مجلس يُعدُّ الإفضاء بما سمعه ضرراً بالمتكلم، ولذلك فقد ورد عن النبي ﷺ قوله: «انما يتجالس المتجالسان بالأمانة، ولا يحل لأحدهما أن يفشي على صاحبه ما يكره»^(٢) والحديث لم يقل (سرّاً) وانما جعل أي أمر يكره صاحبه إعلاناً لا يجوز البوح به من غير إذنه وإن لم يطلب منه كتمان ما لم يكن ذلك محرماً.

وقد نقل ابن حجر العسقلاني عن ابن بطال قوله: الذي عليه أهل العلم أن السر لا يباح به إذا كان على صاحبه منه مضرة، وأكثرهم يقول: إنه إذا مات لا يلزم من كتمان ما كان يلزم في حياته إلا أن يكون عليه فيه غضاضة.

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (ج ٦/ص ١٥٦) وله شواهد كثيرة، انظر: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، صححه ووضع فهرسه ومفتاحه: الشيخ بكرى حيانى، الشيخ صفوة السقا، نشر: مؤسسة الرسالة (ج ١٦/ص ٣٥٥ - ٣٥٧)، وآداب الزفاف في السنة المطهرة، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت (ص: ٧١).

(٢) الحديث أخرجه بهذا اللفظ: عبدالرزاق بن همام الصنعاني في المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت (ج ١٣/ص ٢٢) برقم (١٩٧٩١)، ومن طريقه: البيهقي في شعب الإيمان (ج ٧/ص ٥٢٠) من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره مرسلأ، وقال البيهقي: هذا مرسل جيد.

قال ابن حجر: الذي يظهر: انقسام ذلك بعد الموت إلى ما يباح، وقد يستحب ذكره ولو كرهه صاحب السر، كأن يكون فيه تزكية له من كرامة أو منقبة أو نحو ذلك، وإلى ما يكره مطلقاً، وقد يحرم، وهو الذي أشار إليه ابن بطال، وقد يجب كأن يكون فيه ما يجب ذكره كحق عليه كان يُعذرُ بترك القيام به فيرجى بعده إذا ذكر لمن يقوم به عنه أن يفعل ذلك^(١).

وهذا الأدب النبوي العظيم يبني في المجتمع الإسلامي أواصر الثقة والاطمئنان في مجالس الناس ومنتدياتهم، حتى تعدى الأمر إلى حرص المسلمين على الستر على بعضهم وإن كان فيه محذور أو محذور شرعي، فقد قيل لعطاء^(٢): الرجل يمرُّ بالقوم فيقذفه بعضهم، أخبره؟ قال: لا، المجالس بالأمانة^(٣).

٤ - خطورته وضرره إذا ظهر بين الناس: وذلك كالأحاديث التي تدور في الميادين العسكرية أو الأسرار الدولية سواء كانت سياسية أو اقتصادية مما يتطلب كتمانها إذ أن إظهارها يؤدي إلى إضرار بالدولة، وقد نسب القرآنُ الخيانةَ لمن أوماً لحلفائه بأن مآلهم إلى القتل كما حكى ذلك كتب التفسير عن أبي لبابة بن المنذر وحاطب بن أبي بلتعة^(٤).

ومما تقدم نخلص إلى أن ليس كلُّ ما يقال يعد سراً وإنما لا بُدَّ من بعض الضوابط التي تحيل الحديث سراً، والله أعلم.

(١) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (ج ١١/ص ٨٢).

(٢) الإمام شيخ الإسلام، مفتي الحرم، أبو محمد عطاء بن أبي رباح، واسمه أسلم، القرشي مولا هم المكي، ولد في أثناء خلافة عثمان، ونشأ بمكة. وكان ثقة، فقيهاً، عالماً، كثير الحديث. توفي سنة ١١٤. ترجمته في: سير أعلام النبلاء (ج ٥/ص ٧٨).

(٣) الزهد، لهناد بن السري الكوفي، تحقيق: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، نشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت (ج ٢/ص ٥٧٩) برقم (١٢٢٢).

(٤) وسيأتي بيان خبريهما في المبحث القادم.

المبحث الثالث

أنواع الأسرار

تتنوع الأسرار بحسب طبيعتها في الحياة فتمتد لتتال ما يدور بين الناس في حياتهم الاجتماعية، ولأن المجتمع جزء من كيان الدولة المستقل، فهناك أسرار أخرى تتعلق بالدولة وسياستها مع الآخرين وقت السلم. أما في الحرب فالأسرار العسكرية حاضرة وتدابيرها كثيرة وسنحاول تسليط الضوء على تلك الأنواع من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

الأسرار الدولية

لم تعد الأسرار التي يجب أن تكون مكتومة حرصاً على سلامة الدولة مقتصرة على الشؤون الحربية الصرفة، وإنما تجاوزتها إلى ميادين أرحب وآفاق أوسع، ولم تقتصر الدوائر المختصة بجمع المعلومات على البحث عن تنظيم الجيوش الأجنبية واستقصاء المعلومات عنها واستثمارها لخدمة مصالح الدفاع عن الوطن فحسب، بل تجاوزته إلى كل ما يهّم أمن الدولة الخارجي من معلومات وبيانات عن سلوك الدول الأخرى وطاقاتها وقواها وتدابيراتها في جميع الحقوق والميادين^(١).

(١) الحماية الجنائية لأسرار الدولة، دراسة تحليلية وتطبيقية لجرائم الخيانة والتجسس في =

(وقد تتقرر السرية حفاظاً على المصلحة العامة للدولة كأسرار العمليات الحربية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية والأخبار والمعلومات المتعلقة بالأخبار العسكرية وتشكيلاتها، وكذلك الأخبار المتعلقة بالتدابير والإجراءات التي تتخذ للكشف عن الجرائم وتحقيقها ومحاكمة مرتكبيها)^(١) ولذلك عرّفها بعضهم في إطار كونها من الأسرار الحقيقية، فقال بأنها الأسرار التي تنبئ عن سريتها بذاتها، وهي التي يجب أن لا يعلم بها غير من أنيطت به مهمة حفظها أو استعمالها، وذلك لمصلحة الدفاع الوطني أو الأمن الخارجي للدولة فهي وجوبية الكتمان، وهي تشمل الأسرار العسكرية والسياسية والاقتصادية والصناعية والعلمية وغير ذلك من القطاعات التي تساهم في تكوين الدفاع الوطني للدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة^(٢).

وأستطيع القول بأنها تلك الأسرار التي تتعلق بمقومات الدولة وسيادتها في سياستها الداخلية والخارجية مما يتعلق بحياة الشعب ومقدراته وطريقة إدارة الحكم والتعامل مع الدول الأخرى وما يتصل بمقدرات الدولة الاقتصادية والعسكرية بما يعود على الدولة بالأثر النافع في الكتمان والسيء لدى الإظهار والإعلان.

ولذلك فإن أسرار الدولة صارت تدخل في المجالات الآتية:

١ - الجانب العسكري والمعلومات الحربية: ويقصد بها الحقائق أو الأنباء التي تعد بطبيعتها من أسرار القوات المسلحة النظامية أو الاحتياطية مما يتعلق بحجم هذه القوات وكيفية ونوعية تسليحها

= التشريع المصري والمقارن للدكتور مجدي محمود محب حافض، الطبعة الأولى، ١٩٩١ (ص ١١٧).

(١) الحماية الجنائية لأسرار المهنة للدكتور أحمد كامل سلامة (ص ٢٠٢).

(٢) جرائم انتهاك أسرار الدفاع عن البلاد من الناحيتين الموضوعية والإجرامية، للدكتور جابر يوسف عبدالكريم المراغي، دار النهضة العربية، شارع عبدالخالق ثروت بالقاهرة، ١٩٨٨ (ص ١١٤)، وانظر التجسس الدولي والحماية الجنائية للدفاع الوطني وأمن الدولة، للدكتور محود سليمان موسى، توزيع مؤسسة المعارف بالاسكندرية ٢٠٠١ (ص ٢٤٦).

وطرق التدريب وتوزيع القطع البحرية أو أسطولها الجوي وأساليبها في القتال والخطط التي يضعها القادة، إلى غير ذلك من المعلومات العسكرية ذات الطبيعة^(١).

وفي القانون الفرنسي هي كل المعلومات التي تتعلق بالشؤون العسكرية التي يجب أن تبقى متكتماً عليها لاعتبارات الدفاع الوطني^(٢).

وقد أولى الإسلام ذلك النوع من الأسرار عناية خاصة وحذر من إعلانها أو إبلاغها لدى العدو وتعامل بحزم وصرامة مع من يفشي تلك الأسرار.

وقد ذكرت كتب السيرة أن حاطب بن أبي بلتعة كتب كتاباً إلى قريش يخبرهم فيها بمسير رسول الله ﷺ ثم أعطاه امرأة وجعل لها جُعللاً على أن تبلغه رسول قريش، فجعلته في قرون في رأسها، ثم خرجت به، وأتى رسول الله ﷺ الخبر من السماء، فبعث علياً والزبير والمقداد، وقال: انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ، فإن بها ضعيئة معها كتاب إلى قريش، فانطلقوا فعادى بهم خيلهم، حتى وجدوا المرأة بذلك المكان، فاستنزلوها، وقالوا: معك كتاب؟ فقالت: ما معي كتاب. ففتشوا رحلها فلم يجدوا شيئاً، فقال لها علي رضي الله عنه: احلف بالله ما كذب رسول الله ﷺ ولا كذبنا، والله لنُخرجن الكتاب أو لنجردنك، فلما رأت الجد منه قالت: أعرض، فأعرض، فحلت قرون رأسها فأخرجت الكتاب منها، فدفعته إليهم، فاتوا به رسول الله ﷺ فإذا فيه: من حاطب بن أبي بلتعة، يخبرهم بمسير رسول الله ﷺ فدعا رسول الله ﷺ حاطباً، فقال: «ما هذا يا حاطب؟». فقال: لا تعجل عليّ يا رسول الله!، والله إني لمؤمن بالله ورسوله، وما ارتددت، وما بدلت، ولكني كنت امرأة ملصقة في قريش لست من أنفسهم، ولي فيهم أهل وعشيرة وولد، وليس لي فيهم قرابة

(١) جرائم انتهاك أسرار الدفاع، للدكتور جابر يوسف المراغي (ص ١١٤).

(٢) المذكرة الإيضاحية للقانون الفرنسي الجديد الصادر في ١٤ مايو ١٩٩٣، والمنشور في موسوعة القانون الجنائي الطبعة الثالثة، تقديم هيرفي، باريس ١٩٩٥، (ص ٤٩١) وانظر التجسس الدولي (ص ٢٤٦).

يحمونهم، وكان مَنْ معك لهم قربات يحمونهم فأحببت إذا فاتني ذلك أن اتخذ عندهم يداً يحمون بها قرباتي، فقال النبي ﷺ: «لقد صدقكم الرجل» فقال عمر بن الخطاب: دعني يا رسول الله أضرب عنقه، فإنه قد خان الله ورسوله، وقد نافق، فقال رسول الله ﷺ: إنه قد شهد بدرًا، وما يدريك يا عمر، لعل الله قد اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم قد غفرت لكم، فذرفت عينا عمر، وقال: الله ورسوله أعلم^(١).

وهذا السرُّ من الأمور التي تتعلق بأسرار الدولة الخاصة والمهمة خصوصاً في وقت يتعلق بالحرب، ولذلك فإنَّ أثره من الخطورة على صاحبه بما يدفع إلى الرِّدة أو القتل بسبب الخيانة، وهذا ما صرح به عمر رضي الله عنه إذ قال: لقد خان الرجل. واستأذن بقتله لكن النبي ﷺ كانت له رؤية أخرى من حيث اقتنع بحجة الرجل حتى قال: «أما إنه قد صدقكم»^(٢). ولولا مشاركته في معركة بدر لاختلف الأمر، كما أن دفعَ حاطب يدل على صدقه من خلال رسالته التي كشفت عن إيمانه بالله ورسوله حيث يقول لهم: (إن رسول الله قد توجه إليكم بجيش كالليل يسير كالسيل، وأقسم بالله لو سار إليكم وحده لنصره فإنه منجزٌ له ما وعده)^(٣). وهي عبارات توحى وتتضمن معنى الإيمان بالله ورسوله، لكنه أراد - كما

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، وكتاب الاستئذان، وكتاب استئابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، برقم (٢٨٤٥، ٥٩٠٤، ٦٥٤٠)، وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، برقم (٢٤٩٤)، والسيرة النبوية لابن كثير (ج ٣ ص ٥٣٦)، وزاد المعاد، لابن القيم (ج ٣ ص ٣٥١)، وتفسير الرازي (ج ٢٩ ص ٢٥٦).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، وكتاب التفسير، برقم (٤٠٢٥، ٤٦٠٨). وانظر: السيرة الحلبية (ج ٣ ص ١٢)، والسيرة النبوية لابن كثير (ج ٣ ص ٥٣٨)، وتفسير الطبري (ج ٢٨ ص ٦٠)، والتسهيل لعلوم التنزيل (ج ٤ ص ١١٢).

(٣) الروض الأنف للسهيلى (ج ٤ ص ١٥٠)، عيون الأثر، لابن سيد الناس (ج ٢ ص ٢٠٥)، السيرة النبوية لابن كثير (ج ٣ ص ٥٣٧)، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للإمام محمد بن يوسف الصالحي الشامي المتوفى سنة ٩٤٢هـ، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م (ج ٥ ص ٢٠٩ - ٢١٠)، روح المعاني (ج ٢٨ ص ٦٦).

قال - أن تكون له حضوة في مكة من حيث لم يكن له ذلك، ولخطورة الأمر فقد سجل القرآن ذكر الحادثة وبين وجه التعامل مع العدو وما ينبغي فعله في مثل تلك الظروف، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَآيَاتِهِ مَرْضًا يُفْرِغُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١﴾﴾ [المتحنة: ١]. والآية جاءت خطاباً للمؤمنين، ومن ثم بينت أن من يفعل ذلك من بعد فقد ضل سواء السبيل.

وكذلك ما ورد في كتب التفسير من تسريب خبر بالإشارة إلى اليهود بخصوص أمر لا ينبغي إعلانه للخصوم، فقد طلب اليهود أن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ الذي حكم بقتل الرجال وسبي النساء، وأمام بكاء الاطفال والنساء ضعفت عاطفة أبي لبابة فأشار لهم بأن لا ينزلوا على هذا الحكم إذ فيه قتلهم وأشار إلى حلقه، يقول أبو لبابة: والله ما زالت قدماي من مكانهما حتى علمت أنني قد خنت الله ورسوله، فنزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحُونُوا أَمْنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَقْلَمُونَ ﴿٧﴾﴾ [الأنفال: ٢٧]، فلما نزلت شدَّ نفسه إلى سارية من سواري المسجد، وقال: والله لا أذوق طعاماً ولا شرباً حتى أموت أو يتوب عليّ^(١).

ومن النص يبدو لنا كيف عدَّ القرآن ذلك خيانة لله ورسوله ﷺ.

هذا، وقد ثبت عن النبي ﷺ اعتماده لتدابير الكتمان والسرية في كثير من المواقف في الحياة كما كان في شأن الهجرة، وكذلك في الميدان العسكري^(٢).

(١) سيرة ابن هشام (ج ٢/ص ٢٣٦)، الروض الأنف (ج ٣/ص ٤٣٩)، عيون الأثر (ج ٢/ص ٥١)، سيرة ابن كثير (ج ٢/ص ٢٣١)، سبل الهدى والرشاد (ج ٥/ص ٨)، وانظر: تفسير الرازي (ج ١٥/ص ١٢١) وتفسير القرطبي (ج ٧/ص ٢٥٥).

(٢) ومن ذلك ما يأتي:

أولاً: أن رسول الله ﷺ بعث رهطاً، وبعث عليهم أبا عبيدة بن الجراح، فلما ذهب =

ينطلق بكى صباية إلى رسول الله ﷺ، فحبسه فبعث عليهم مكانه عبد الله بن جحش، وكتب له كتاباً وأمره أن لا يقرأ الكتاب حتى يبلغ مكان كذا وكذا، وقال: «لا تُكرِهَنَّ أحداً على السير معك من أصحابك» فلما قرأ الكتاب: استرجع وقال: سمعاً وطاعة لله ولرسوله، فخيرهم الخبر، وقرأ عليهم الكتاب، فرجع رجلان، وبقي بقيتهم، فلقوا ابن الحضرمي فقتلوه، ولم يدروا أن ذلك اليوم من رجب أو من جمادى. فقال المشركون للمسلمين: قتلتم في الشهر الحرام!، فأنزل الله تعالى: ﴿يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الثَّغْرِ الْحَرَامِ قَالِي فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾. الآية.

مسند أبي يعلى (ج ٣/ص ١٠٢) برقم (١٥٣٤)، والمعجم الكبير، للطبراني (ج ٢/ص ١٦٢) برقم (١٦٧٠)، والسنن الكبرى للبيهقي (ج ٩/ص ١١) من حديث جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه. وإسناده حسن.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٦/ص ٢٩٤): رواه الطبراني ورجاله ثقات.

ولعل الرواية فيها من ملامح الأسرار العسكرية ما يمكن الإشارة إليه: فإن النبي ﷺ استعمل الكتمان في أكثر من مغزى فعمد إلى كتمان الجهة التي يقصدها الجند في الحقيقة، وحدد لهم وجهة من شأنها أن تبعد الظنون عمن يريدهم رسول الله ﷺ، كما أن كتمان الأمر عن قائد الجند وكذلك عن الجند ليكون ذلك أبلغ في السرية فلو أن النبي ﷺ أخبر القائد ربما أخبر هذا القائد نفراً من أتباعه وإذاعة الخبر قد يؤدي إلى تدمير البعض بسبب جهالة المقصد والمكان، وهو الأمر الذي احتاط له رسول الله ﷺ بالسرية التامة.

ثانياً: فتح مكة: لقد جاء في ذلك الفتح من التدابير ما يدل على كتمان النبي ﷺ للأمور العسكرية بالحال والمقال، فحينما جاء أبو سفيان من مكة يطلب من النبي ﷺ أن يجدد له ما نكثه قومه من العهد في صلح الحديبية الذي رفض من النبي ﷺ ثم محاولته ذلك مع أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والسيدة فاطمة ونفر آخر من أصحاب رسول الله ﷺ، كلهم رفضوا إجارته على رسول الله ﷺ، فلما خرج أبو سفيان زعموا - والله أعلم - أن رسول الله ﷺ قال حين أدبر أبو سفيان: «اللهم خذ على أبصارهم وأسماعهم فلا يرونا إلا بغتة ولا يسمعون بنا إلا فجأة».

السيرة النبوية لابن كثير (ج ٣/ص ٥٣٤)، زاد المعاد لابن القيم (ج ٣/ص ٣٥٠).

ثم أخذ رسول الله ﷺ بالجهاز وأمر عائشة أن تجهزه وتخفي ذلك، ثم خرج رسول الله ﷺ إلى بعض حاجاته فدخل أبو بكر على عائشة فوجد عندها حنطة تنسف وتنقى فقال لها: لم تصنعين هذا الطعام؟ فسكتت. فقال: أيريد رسول الله ﷺ أن يغزو؟ فصمتت. فقال: يريد بني الأصفر؟ - وهم الروم - فصمتت، فقال: لعله يريد أهل نجد؟ فصمتت، فقال: لعله يريد قريشاً؟ فصمتت، قال: فدخل رسول الله ﷺ، فقال له: يا رسول الله! أتريد أن تخرج مخرجاً؟ قال: «نعم». قال: فلعلك تريد بني الأصفر؟ قال: «لا». قال: أتريد أهل نجد؟ قال: «لا». قال: فلعلك تريد قريشاً؟ قال: نعم، فأذن رسول الله ﷺ بالغزو.

وحينئذ فإن إظهار هذا النوع من الأسرار من أشد الأنواع حرمةً إذا أفشاه صاحبه لما يترتب عليه من آثار على الجيش الاسلامي، بل إن الكتمان يأخذ حكم الوجوب من حيث يحرم إظهاره حتى من قبل القائد المسلم مع جيشه، فلا

= سنن البيهقي الكبرى (ج/٩ ص/٢٣٤)، السيرة النبوية لابن كثير (ج/٣ ص/٥٣٥). وهذه المقطعات المختلفة من قصة الفتح وجانب من احتياطات النبي ﷺ وكتمانها في تلك الغزوة إلا أننا يمكن أن نحدد ما يتعلق بالكتمان من حيث عزز النبي ﷺ ذلك بجملة من الاحتياطات، من ذلك:

أنه أسند إلى عمر رضي الله عنه قيادة سرية تراقب الداخلين والخارجين من وإلى المدينة. السيرة الحلبية المسماة إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، تأليف: برهان الدين الحلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ (ج/٣ ص/١٠)، وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، ط إحياء التراث (ج/٥ ص/٣١٧)، وإمتاع الأسماع، لتقي الدين أحمد بن علي المقرئ، شرح محمود محمد شاكر، الطبعة الثانية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، قطر (ج/١ ص/٣٦١).

كما أن النبي ﷺ سَرَّبَ كلَّ الأخبار التي توحى للمشركين بأنه لا يريد مكة بل إنه - عليه الصلاة والسلام - أرسل سرية إلى الغرب من مكة ليوهم المشركين بأنه لا يريد مكة.

تاريخ الخميس في أحوال انفس نفيس، تأليف الشيخ الإمام حسين محمد بن الحسن الديار بكري، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع (ج/٢ ص/٧٦)، والطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٧م، (ج/٢ ص/١٣٣)، وعيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير لابن سيد الناس، الطبعة الثانية، ١٩٧٤، دار الجبل بيروت، (ج/٢ ص/١٦١).

كما أن أمر رسول الله ﷺ عائشة بالجهاز وأمرها بإخفاء الخبر، ولعل ذلك كان له مغزاه الزمني من كتمان الخبر، ولقد كانت أم المؤمنين بالمستوى فلما استخبرها أبوها عن وجهة رسول الله ﷺ أبت ولم تخبره، وفي رواية أخرى أن أبا بكر سأل عائشة عندما رأى منها التجهيز عن وجهة رسول الله ﷺ، فقالت: لقد أمرنا بالجهاز وما أخبرنا عن وجهته.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن (كتمان الخبر عن أبي بكر رضي الله عنه لا يعني فقدان الثقة به، فالسرية شيء والثقة شيء آخر، فالسرية تعني إخفاء الخبر عن الغير مما لا يترتب على إخفائه ضرر ويترتب على إشاعته أضرار). انظر السيرة النبوية، دراسة تحليلية، للدكتور محمد أبو فارس (ص: ٣٩٩).

فكتمان الأمر عن الناس جميعاً وعن أبي بكر لا ضرر فيه، ولكنَّ الخبر لو تسرَّب لترتب على تسريه ضرر كبير يتمثل في استعداد المشركين لذلك، ومما يدل على ثقة رسول الله ﷺ بصاحبه رضي الله عنه أنه أخبره بالخبر حينما سأل عنه بعد ذلك.

هذا وقد فصل الاستاذ اللواء الركن محمود شيت خطاب - رحمه الله تعالى - كل ذلك في كتابه دروس من السر والكتمان في حياة الرسول الأعظم، لمن أراد تفصيلاً في ذلك.

يجوز للقادة إظهار الوجهة في القتال إذا كان ذلك سراً يخدم المعركة، وهو ما كان يفعله رسول الله ﷺ في أكثر غزواته فكان إذا أراد غزوة ورى بغيرها^(١).

فالكتمان والحيلة في مثل هذه الأمور مطلوبة لأن السرّ قد يصل إلى العدو فيستفيد منه^(٢).

٢ - المجال السياسي: ويقصد بها الأسرار التي تتعلق بمخططات ونوايا السلطة الحاكمة في دولة ما بشأن الوسائل والأساليب الواجب اتباعها في الداخل والخارج لتحقيق أهداف ترتبط بالدفاع عن البلاد ولو عن طريق غير مباشر^(٣). ومثاله موقف الحكومة إزاء بعض الأحداث التي تجري في الدول الأخرى أو التدابير التي تنوي اتخاذها رداً على حكومة أجنبية، وكذلك ما يؤثر في الرأي العام من أحزاب سياسية وأفكار وكذلك معرفة التركيبة الاجتماعية والقضايا التي تثير الخلافات الطائفية والمذهبية^(٤)، مما يساعد الدول الأخرى على استغلال تلك المعلومات من أجل الضغط والسيطرة أو إضعاف البلد عن طريق إشعال الفتن فيما بين أبناء البلد الواحد.

ومن أجل ذلك فقد رخص الشرع في ممارسة الحيل والمعاريف في الكلام بل وحتى الكذب للحفاظ على السرية والكتمان طالما كان يخدم غايات الجيش الإسلامي، وقد ورد عن النبي ﷺ قوله: «الحرب خدعة»^(٥). وقد استعمل ذلك النبي ﷺ في الأحزاب فاستعمل رجلاً أسلم

(١) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، وكتاب المغازي، برقم (٢٧٨٧، ٢٧٨٨، ٤١٦٥)، وصحيح مسلم، كتاب التوبة (ج٤/ص٢١٢٠) برقم (٢٧٦٩)، من حديث كعب بن مالك ؓ. وانظر نيل الأوطار (ج٨/ص٥٦).

(٢) شرح السير الكبير (ج١/ص٨٩-٩٠)، وانظر الموسوعة الفقهية (ج٥/ص٢٩٥).

(٣) التجسس الدولي، للدكتور محمود سليمان موسى (ص٢٥٢).

(٤) جرائم انتهاك أسرار الدفاع، للدكتور جابر يوسف المراغي (ص١١٥).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الحرب خدعة (ج٣/ص١١٠٢) برقم (٢٨٦٥)، وصحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب (ج٣/ص١٣٦٢) برقم (١٧٤٠) من حديث أبي هريرة ؓ.

في وقتها بكتمان إسلامه، وكلفه بسفارة بين الأحزاب المتحالفة ليفض ذلك التحالف، وقد أفلح الرجلُ أيما فلاح. وقصته مشهورة في كتب السيرة^(١).

٣ - المجال الاقتصادي: ضمن تطور وسائل الحياة لم تعد الحرب تأخذ مجالاً واحداً وإنما صارت الحرب متعددة ليشمل اقتصاد تلك الدول

(١) فقد جاء نعيم بن مسعود رضي الله عنه إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إني قد أسلمت، وإن قومي لم يعلموا بإسلامي، فمُرني بما شئت، فقال رسول الله ﷺ: «إما أنت فينا رجل واحد، فخذل عنا إن استطعت، فإن الحرب خدعة». فخرج نعيم بن مسعود حتى أتى بني قريظة، وكان لهم نديماً في الجاهلية، فقال: يا بني قريظة، قد عرفتم ودي إياكم وخاصة ما بيني وبينك. قالوا: صدقت، لست عندنا بمتهم. قال لهم: إن قريشاً وغطفان ليسوا كأنتم، فالبلد بلدكم فيه أموالكم وأبناؤكم ونساؤكم، لا تقدروا على أن تحولوا منه إلى غيره، وأن قريشاً وغطفان قد جاؤوا لحرب محمد وأصحابه، وقد ظاهروهم عليه، وبلدهم ونساؤهم وأموالهم بغيره، فليسوا كأنتم، فإن رأوا نُهزةً أصابوها، وإن كان غير ذلك لحقوا ببلادهم وخلوا بينكم وبين الرجل ببلدكم ولا طاقة لكم به إن خلا بكم فلا تقاتلوا مع القوم حتى تأخذوا منهم رهناً من أشرافهم، يكونون بأيديكم ثقة لكم على أن تقاتلوا معهم محمداً حتى تنجزوه، فقالوا له: لقد أشرت بالرأي.

ثم خرج حتى أتى قريشاً، فقال لأبي سفيان: قد عرفتم ودي لكم وفراقي لمحمد، وأنه قد بلغني أمر فرايت علي حقاً أن أبلغكموه نصحاً لكم فاكتموا عني، فقالوا: نفعل. قال: تعلموا أن معشر يهود قد ندموا على ما صنعوا فيما بينهم وبين محمد، وقد أرسلوا إليه أنا قد ندمنا على ما فعلنا، فهل يرضيك أن نأخذ لك من القبيلتين من قريش وغطفان رجالاً من أشرافهم فنعطيكهم فتضرب أعناقهم ثم نكون معك على من بقي منهم حتى نستأصلهم؟ فأرسل إليهم: أن نعم. فإن بعثت إليكم يهود يلتبسون رهناً من رجالكم فلا تدفعوا منكم رجلاً واحداً ثم خرج حتى أتى غطفان، فقال: يا معشر غطفان إنكم أصلي وعشيرتي وأحب الناس إلي ولا أراكم تتهمونني. قالوا: صدقت، ما أنت عندنا بمتهم. قال: فاكتموا عني قالوا: نفعل فما أمرك؟ ثم قال لهم مثل ما قال لقريش، فبعث قريش وغطفان عكرمة ليبحث اليهود على القتال فاعتذروا بسبب يوم السبت وطلبوا منهم رهائن - وهو ما أشار لهم به نعيم - فلما علمت قريش ذلك أيقنت بأن اليهود قد غدروا وقالوا بأن الذي أشار به نعيم حق ففترقوا.

السيرة النبوية لابن هشام (ج ٣/ص ١٩٧) دار المعرفة، الروض الأنف للسهيلى (ج ٣/ص ٤٣٣)، السيرة النبوية لابن كثير (ج ٣/ص ٢١٤)، زاد المعاد لابن القيم (ج ٣/ص ٢٤٠).

من أجل ضربه وإدخاله ضمن الخطط الحربية لأن الاقتصاد من أقوى الأسلحة في مقومات الدول.

والأسرار الاقتصادية هي كل الحقائق والأخبار المتعلقة بكافة النواحي للنتائج المختلفة والتي تخدم أغراض الدفاع الوطني سواء كانت متعلقة بالمنتجات الحربية أو الإمكانات الحيوية في الدولة والتي تعمل على تزييد القوات المسلحة بالعتاد والمؤن، وأيضاً وقاية المجتمع من أخطار الحرب، وبالتالي فإن المنشآت الاقتصادية والشركات الحكومية ليست هي المعنية بهذا المعلومات فقط، وإنما شركات القطاع الخاص والتي تخدم في المجال العسكري تكون معنية بهذه المعلومات وحينئذ فإن أي مؤسسة تؤدي دوراً في خدمة البلد في السلم والحرب فإن إفشاء المعلومات عنها يضر بالبلد إلا أن بعضهم اشترط لكون تلك المعلومات من الأسرار الدولية شرطين:

الأول: كون هذه المعلومات متعلقة بالدفاع عن البلاد وتتصل بسلامة الدولة وسيادتها سواء كان ذلك في الوقت الحاضر أو المستقبل.

والثاني: أن تكون هذه الأسرار بطبيعتها لا يعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة كونها سراً عن سواهم^(١).

وحينئذ فإن كل أسرار المصارف العامة والخاصة وما يتعلق بمخزونات الدولة وسياستها المالية يعد من الأسرار الاقتصادية (ومن هنا فإن المعلومات التي تتعلق بالاقتصاد الوطني تأخذ صفة سر الدفاع الذي يجب كتمانها وعدم البوح به، خاصة وأن الدول الأجنبية تسعى للحصول عليها، ولا يشترط في هذه المعلومات أن تكون سريةً فيكفي كون من يحصل عليها يضر بمصالح البلد الوطنية^(٢)).

ولذلك فإنه لا يجوز للمسلم أن يغفل ذلك الجانب، إذ لا يجوز لأي مسلم أن يفشي الأسرار التي تتعلق بمقومات الاقتصاد في تلك الدولة

(١) جرائم انتهاك أسرار الدفاع، للدكتور جابر يوسف المراغي (ص ١١٧)، بتصرف.

(٢) التجسس الدولي، للدكتور محمود سليمان موسى (ص ٢٥٦).

لما يترتب عليه من أثر سلبي إذ اعتماد الدول اليوم من خلال قوة اقتصادها وإفشاء تلك الأسرار أو الإفصاح عنها ربما هياً للدول الأخرى أن تخطط لمحاربة تلك الدول من خلال معرفتها بمقاديرها الاقتصادية.

وحينئذ فالإعلان عن أي خبر من شأنه أن يسيء إلى استقرار البلد في جوانبها العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية جريمة يحاسب عليها الشرع بتقدير الحاكم لمدى الضرر الذي ألحقه من أفشى سراً، فإن ذلك قد يؤول إلى خيانة كبرى، وفي هذه الخيانة يفرق العلماء بين من يفعلها طلباً للدنيا والمال وبين من يفعلها بغضاً في الإسلام، وهو ما سنبينه في أحكام كتمان السرّ لاحقاً بإذن الله تعالى.

المطلب الثاني الأسرار الاجتماعية

وهي تلك الأسرار التي تتعلق بما يتدوله الناس في أسرهم أو مجالسهم الخاصة مع الناس من الأهل والعشيرة، وكذا ما يظهر منهم من عثرات وأخطاء يتوارى الناس عن ذكرها، وقد ورد في القرآن والسنة من ذلك ونوجز منه ما يأتي:

فقد أورد القرآن قصة كتمان السر الذي كان بين النبي ﷺ وبين أزواجه في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُمْ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ٢٠﴾ [النحریم: ٢٠] ولعل الآية تحكي قصاً مما يتعلق بأسرار الحياة الاجتماعية بين الرجل وزوجته في عراك الحياة خصوصاً ما تعلق منه بالتنافس بين الزوجات وقد مر ذكر الحديث سابقاً قال ﷺ: «ألا ترضين أن أحرمها فلا أقربها؟» قالت: بلى. فحرمها، وقال لها: «لا تذكرني ذلك لأحد»، فذكرته لعائشة فأظهره الله عليه، فأنزل الله تعالى الآية^(١).

(١) تفسير الطبري (ج ١٢/ص ١٤٧)، وتفسير ابن كثير (ج ٤/ص ٤٩٦، ٤٩٨)، =

وقد أشار القرآن إلى أن بعض أولئك الأزواج قد أفشى السر وقد أخبر الله تعالى نبيه ﷺ بذلك، وكان من أخلاق النبي ﷺ أن أخبر حفصة بما يوحي لها أنها قد أفشت سره، وذلك من قبيل اللوم والتنبيه، هذا لأن الزوجة هي ألصق الناس بالزوج. يقول ابن عاشور: لأن الزوجة أقرب من يستأمنها الرجل على أسرارها، وما ينبغي عليها تجاه ذلك هو الكتمان، لذلك فقد كشف الله لنبيه ﷺ خبر إقدام حفصة على ابلاغ السر ليكون ذلك التوجيه أدعى في التأثير. ولم يذكر لها النبي ﷺ الخبر مفصلاً وإنما عرّف بعضه وأعرض عن بعض ليدفع الحرج عنها إذ الإعراض عن تعريف زوجه ببعض الحديث الذي أفشته من كرم خلقه ﷺ في معاتبة المفشئة وتأديبها إذ يحصل المقصود بأن يعلم بعض ما أفشته فتوقن أن الله يغار عليه^(١).

هذا وقد نقلت لنا السيدة عائشة - رضي الله عنها - نوعاً من تعامل البيت النبوي مع سر رسول الله ﷺ حيث ذكرت لنا ما أفشى به رسول الله ﷺ لابنته من لحوقه بالرفيق الأعلى وأنها سيدة نساء العالمين. تقول: كن أزواج النبي ﷺ عنده، لم يغادر منهن واحدة، فأقبلت فاطمة تمشي؛ ما تخطئ مشيتها من مشية رسول الله ﷺ، فلما رآها رحب بها، فقال: «مرحباً بابنتي» ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله ثم سارّها فبكت بكاءً شديداً. فلما رأى جزعها سارّها الثانية فضحكك. فقلتُ لها خصّك رسول الله ﷺ من بين نسائه بالسرار ثم أنت تبكين، فلما قام رسول الله ﷺ سألتها: ما قال لك رسول الله ﷺ؟ قالت: ما كنت أفشي على رسول الله ﷺ سرّه. قالت: فلما توفي رسول الله ﷺ قلتُ: عزمتُ عليك بما لي عليك من الحق لما حدثتني ما قال لك رسول الله ﷺ، فقالت: أما الآن فنعم، أما حين سارّني في المرة الأولى فأخبرني أن جبريل كان

= وتفسير الرازي (ج ٣٠/ص ٣٧) دار الكتب العلمية، وأحكام القرآن للجصاص (ج ٥/ص ٣٦٢). وعزاه السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور، نشر: دار الفكر - بيروت (ج ٨/ص ٢١٤) إلى الطبري وابن المنذر.
(١) تفسير الطاهر ابن عاشور (ج ٢٨/ص ٣١٥، ٣١٦) بتصرف.

يعارضه القرآن في كل سنة مرة أو مرتين وأنه عارضه الآن مرتين، وقال: «إني لا أرى الأجل إلا قد اقترب، فاتقي الله واصبري، فانه نعم السلف أنا لك» قالت: فبكيتُ بكائي الذي رأيت، فلما رأى جزعي سارني الثانية، فقال: «يا فاطمة! أما ترضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين أو سيدة نساء هذه الأمة؟». قالت: فضحكْتُ ضحكي الذي رأيت»^(١).

والسيدة عائشة وهي تروي الحديث ذكرت اجتماع نساء النبي ﷺ ولأن ذلك من قبيل الأمانة فقد امتنعت السيدة فاطمة - رضي الله عنها - من ذكر ما سارها به النبي ﷺ لكنها عادت وذكرته بعد وفاة النبي ﷺ مما يدل على أن موت صاحب السر قد يعفي الأمين من كتمان ما لم يكن إظهار السر فيه ضرر لأحد، كما يؤخذ من الحديث قوة السيدة فاطمة - رضي الله عنها - في تحمّل السر وما فيه من نكران الذات، فالسر كان فيه نبأ إعلانها سيدة لنساء هذه الأمة، وهو الأمر الذي يصعب على النساء كتمان ما فيه من تكريم يسعين إلى إظهاره.

كما وردت بعض الأخبار عن أصحاب رسول الله ﷺ وكيف تعاملوا فيها حيال ما سمعوه من أسرار عن رسول الله ﷺ أو ربما ما ظنوه سرًا، فعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أنه سمع عمر بن الخطاب يحدث حين تأيمت حفصة بنت عمر من خنيس بن حذافة السهمي، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ فتوفي بالمدينة، فقال عمر بن الخطاب: أتيت عثمان بن عفان فعرضت عليه حفصة فقال سأنظر في أمري. فلبثت ليالي ثم لقيني فقال: قد بدا لي أن لا أتزوج يومي هذا، قال عمر: فلقيت أبا بكر الصديق فقلت: إن شئت زوّجتك حفصة بنت عمر فصمت أبو بكر فلم يرجع إلي شيئاً وكنت أوجد عليه مني على عثمان، فلبثت ليالي ثم خطبها رسول الله ﷺ فأنكحها إياه، فلقيني أبو بكر فقال: لعلك وجدت عليّ حين عرضت عليّ حفصة فلم أرجع إليك شيئاً؟ قال عمر: قلت نعم. قال أبو بكر: لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت عليّ إلا أنني كنت علمتُ

(١) صحيح البخاري، كتاب المناقب، وكتاب الاستئذان، برقم (٣٤٢٦، ٥٩٢٨)، وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، برقم (٢٤٥٠).

أن رسول الله ﷺ قد ذكرها فلم أكن لأفشي سرَّ رسول الله ﷺ ولو تركها رسول الله ﷺ قبلتها^(١).

والواقع أن النبي ﷺ لم يذكر ذلك على سبيل السر وإنما طبيعة المجلس فرضت على أصحابه - رضوان الله عليهم - احترام ما ذكره رسول ﷺ بخصوص السيدة حفصة - رضي الله عنها - ولو أنهم ذكروا ذلك لكان خبراً ساراً لعمر رضي الله عنه لكنهم نظروا للأمر من باب قول النبي ﷺ: «المجالس بالأمانة»^(٢).

أما إذا تحدث صاحب السر بسره وكشف عنه فلم يبق الحرج على من سمعه في إعلانه إن كانت لذلك حاجة، يقول ابن حجر: في الحديث فضل كتمان السر فإذا أظهره صاحبه ارتفع الحرج عن من سمعه^(٣).

ولعل ما يثير السؤال هنا هو أن النبي ﷺ لم يطلب من أبي بكر رضي الله عنه كتمان الأمر، فربما كان إخباره له من قبيل المشاورة في الأمر، كونه أباً لزوجته السيدة عائشة، إضافة إلى كون أبي بكر لو أخبر عمر بعزم النبي ﷺ لكان ذلك أرجى من وجهين:

الوجه الأول: بشارة عمر بلحاق ابنته بركب زوجات النبي ﷺ وأمهات المؤمنين.

والوجه الثاني: أن الإخبار سوف يكون سبباً لدفع ما قد يترتب في النفس من الوجد عليه بسبب إعراضه وهو ما حصل فعلاً.

(١) صحيح البخاري، كتاب المغازي، وكتاب النكاح، برقم (٣٧٨٣، ٤٨٣٠، ٤٨٣٦، ٤٨٥٠)، وانظر: فتح الباري (ج ١١/ص ٤٤٩).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ج ١١/ص ١٦٩)، والقضاعي أبو عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر في مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت (ج ١/ص ٣٧) برقم (٣). من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وحسنه الألباني، محمد ناصر الدين، في صحيح الجامع الصغير، نشر: المكتب الإسلامي برقم (٦٦٧٨).

(٣) فتح الباري (ج ١١/ص ٤٥٢).

وقد أجاب ابن حجر على ذلك فقال: إن أبا بكر لم يشأ إخبار عمر بنية النبي ﷺ خشية أن يبدو لرسول الله ﷺ عدم الزواج بها فيقع في قلب عمر انكسار^(١). وهو حق فإن دفع الأذى الناجم عن إعراض أبي بكر ربما كان أقل من ضرر علمه بأن النبي ﷺ كان عازماً على الزواج بابنته ثم امتنع، فلذلك مدلولاته التي تعني عند عمر ﷺ الكثير.

وكذا الأمر مع أنس ﷺ فقد كان كتوماً لأسرار رسول الله ﷺ بحكم ما كان يراه في البيت النبوي بسبب مهنته التي ألقت به في بيت رسول الله ﷺ خادماً، ويحكي ﷺ ذلك فيقول: قدم رسول الله ﷺ المدينة وأنا يومئذ ابن ثمان سنين، فذهبت بي أمي إليه، فقالت: يا رسول الله! إن رجال الأنصار ونساءهم قد أتحفوك غيري وإني لم أجد ما أتحفك به إلا ابني هذا فاقبله مني يخدمك ما بدا لك، قال: فخدمت رسول الله ﷺ عشر سنين، فلم يضربني ولم يسبني ولم يعبس في وجهي، وكان أول ما أوصاني أن قال: «يا بني! اكتم سري تكن مؤمناً» فما أخبرتُ بسرّه أحدًا قط، وإن أمي وأزواج النبي ﷺ سألوني فما أخبرتُهنَّ بسرّه ولا أخبرتُ سرّه أحدًا أبداً^(٢).

ولذلك فقد حرص على تلك الوصية بسبب طلب النبي ﷺ منه ذلك فلم يُفشي السرَّ حتى بعد وفاة رسول الله ﷺ.

وقد جاء عنه ﷺ أنه قال: أتى عليّ رسول الله ﷺ وأنا ألعب مع الغلمان، قال: فسلم علينا فبعثني إلى حاجة، فأبطأت على أمي، فلما جئت قالت: ما حبسك؟ قلتُ: بعثني رسول الله ﷺ لحاجة. قالت ما حاجته؟ قلتُ: إنها سِرٌّ. قالت: لا تُحدثنَّ بسرَّ رسول الله ﷺ أحدًا قال أنس: والله، لو حدثتُ به أحدًا لحدثك يا ثابت^(٣).

(١) فتح الباري (ج ١١/ص ٤٥٢).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب من فضائل أنس ﷺ (ج ٤/ص ١٩٢٩) برقم (٢٤٨٢). وثابت هو ثابت بن أسلم أبو محمد البناني، مولا هم البصري، كان من أئمة العلم والعمل، ومن أثبت أصحاب أنس بن مالك ﷺ. توفي سنة ١٢٧هـ، وقيل غير ذلك. ترجمته في: سير أعلام النبلاء (ج ٥/ص ٢٢٠).

ويؤخذ من هذا النص احترام أنس ﷺ لمهنته والمجالس التي يحضر فيها بيت رسول الله ﷺ وعدم التفريط بالسر وكتمان الحاجات عن أقرب الناس، وهو ما فعله أنس حينما امتنع عن إخبار أمه بحاجة رسول الله ﷺ.

وفي مسألة قد يبدو أنها تتعارض مع النص الذي سبق من حيث إن السيدة فاطمة باحت بسر رسول الله ﷺ بعد وفاته، أما أنس فإنه امتنع عن ذلك، وقال: والله لو حدثت به أحداً لحدثتك، وللتوفيق بين الحديثين يمكن القول بأن حديث السيدة فاطمة - ﷺ - لم يكن فيه إلزام بكتمان السر بخلاف حديث أنس الذي تلقى أمراً من النبي ﷺ بكتمان ما يرى أو يسمع كان فيه إخبار عن أمر يخص السيدة فاطمة - رضي الله تعالى عنها - وهي التي آثرت كتمانها عن الناس كونه في البيت النبوي.

ثم إن السر الذي يتعلق بالسيدة فاطمة - ﷺ - كان مضمون السر يتعلق بها هي فقط بخلاف أنس فكتمانها لعله يتعلق بخصوص مسألة يصعب إعلانها لما يترتب عليه من أثر على ذلك الشخص، كأن يكون النبي ﷺ أرسله بصدقة لشخص عفيف لا يرغب في معرفة الناس بفقره أو ما يشابه ذلك من أفعال الخير التي يفضل فيها الكتمان، كما أن طلب النبي ﷺ من أنس ﷺ كتمان سره جعله ينظر إلى الأمر من قبيل الوجوب الذي قد فرض عليه - والله أعلم -.

المطلب الثالث الأسرار المهنية

وأعني بها نوع من المعلومات التي يعتبر الإفصاح بها سراً بسبب مهنة صناعية أو أنها صارت كذلك بسبب اطلاع صاحب المهنة على سر لم يكن له لولا مهنته كما في المحاماة والطب، وما تعلق منها بكتمان بالأسرار الصناعية أو تلك الأسرار التي علمها الطبيب بسبب ممارسته للمهنة، وكذا ما يفرض به المتهمون لمحاميهم مما يسمى بالأسرار المهنية مما صار سراً بسبب طبيعة العمل، وكذلك ما يقوم به النساخون في

الدوائر التعليمية من طباعة الاسئلة الامتحانية أو ما ينسخونه من أوراق خاصة تخص العمل في الدوائر مما يُعدُّ سرّاً مهنيّاً لا يجوز إفشاؤه، وكذلك في الحكم أهل الخير من العلماء والدعاة ممن يقصدهم الناس في إفشاء أسرار لهم بسبب ما يظنونهم فيهم من الخير فلا يجوز التنديد بهم أو إعلان ما فعلوه للناس كما يتذرع بعضهم على سبيل العظة إلا أن يكون من غير تشخيص ولا تسمية.

وقد اهتم المشرع القانوني بهذا الأمر كونه من المستجدات التي تتطلب وضعاً قانونياً، وبالرغم من كون السر المهني من المسائل الشائكة إلا أن ذلك لم يمنع البعض من وضع تعريف له، فيرى بعضهم أنه كل ما يُعهد به إلى ذي مهنة على سبيل السر، أو هو كل أمر يعهد به إلى ذي مهنة ويضر إفشاؤه بالسمعة والكرامة^(١).

وهو تعريف مناسب إلا أنه حصر السّرّ فيما يضر بالسمعة والكرامة فقط، علماً بأن ثمة أسراراً أخرى يتضرر الإنسان منها حال إفشائها مما لا يتصل بالسمعة والكرامة.

وعرفه الفقه الإيطالي بأنه صفة تخلع على موقف أو مركز أو خبر أو عمل، مما يؤدي إلى وجود رابطة تتصل بهذا الموقف أو المركز أو الخبر بالنسبة لمن له حق العلم به وبالنسبة لمن يقع عليه الالتزام بعدم إفشائه^(٢).

وقريباً من هذا التعريف عرّفه الدكتور محمود نجيب حسني، بأنه: واقعة أو صفة ينحصر نطاق العلم بها في عدد محدود من الأشخاص إذا كانت ثمة مصلحة - يعترف بها القانون - لشخص أو أكثر في أن يظل العلم بها محصوراً في ذلك النطاق^(٣).

(١) الدكتور الوز نقلاً عن الموسوعة الجنائية لجندي عبدالملك (ج ٢/ص ٤٧)، والموسوعة الشاملة للمبادي القانونية في مصر والدول العربية، محمود زكي عبدالمتعال (ج ٤/ص ٥٢).

(٢) الحماية الجنائية لأسرار المهنة، للدكتور أحمد كامل سلامة، القاهرة، ١٩٨٨، (ص ٣٧).

(٣) قانون العقوبات القسم الخاص، للدكتور محمود نجيب حسني، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٢، (ص ٧٥٣).

وهو ما يعني التعويل في الأسرار على ما كان مشروعاً أو محمياً من قبل القانون علماً بأن هناك أسراراً مهنية ربما لا يحميها القانون إنما هي أسرار معترف بها لدى أصحاب المهنة.

ولذلك فإني أرى أن التعريف الأنسب للأسرار المهنية هو: ما ضرر إفشاؤه بالسمعة والكرامة والمال والحرفة، ليشمل بذلك المهن الصناعية والإنسانية - والله أعلم - وفي هذا المبحث سنعرض لنماذج من تلك الأسرار التي صارت سرّاً بسبب المهنة كما يأتي:

❖ أولاً: الأسرار الصناعية.

وفقاً لتطور الحياة والتنافس فيها صارت ميداناً لكتمان الأسرار في جوانب الحياة المختلفة، وخصوصاً منها المهنية التي تتعلق بالصناعة أو التجارة وحتى الطب، من حيث نجاح طبيب عن غيره بسبب ما يمتلكه من سرٍّ يخص مهنته وغير ذلك، وأرى من الضروري بيان حكم الشرع في مثل تلك الأسرار، إذ المعوّل عليه في الحكم على مثل تلك الأمور ما يترتب عليها من أثر نافع أو ضار، ولبيان الأمر لا بدّ من بيان حقيقة تلك الأسرار من حيث معناها وشروطها من خلال الأمور الآتية.

الأمر الاول: معنى الأسرار الصناعية. هي عبارة عن المعلومات التي يتصل كتمانها بنوع من الحرف أو المهنة مما يترتب على إفشاؤه ضرراً بصاحب المهنة، وهذه المعلومات هي (نتاج جهود كبيرة، توصل إليها صاحبها واحتفظ بسرّيتها وتكون لها قيمة تجارية تنشأ عن هذه السرية، من ذلك: أي تصميم أو أسلوب أو طريقة أو مجموعة من المعلومات الفنية أو برنامج معين يتضمن معارف فنية لها قيمة تجارية بذاتها . . . ثم إن هذه المعلومات مُحْتَكِرَةٌ لدى أصحابها لا تيسر لأي شخص كما أنها تحقق فوائد اقتصادية وميزات تنافسية لأصحابها دون غيرهم في ميادين التجارة والصناعة^(١).

(١) الملكية الصناعية، دكتورة سميحة قلوبوي، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٥، نشر: دار النهضة العربية، ص ٤٢٥، بتصرف بسيط.

الأمر الثاني: شروط الأسرار الصناعية: ومن التعريف يمكن بيان الشروط التي تتعلق بجواز كتمان تلك الأسرار، وهي كما يأتي:

١ - أن تكون المعلومات جديدةً غير متداولة: وذلك بأن تكون تلك المعلومات المراد كتمانها في تلك المهنة غير شائعة ولا متداولة في ميدان المهنة الصناعية، مما يعني أنها من إنتاج أو ابتكار صاحب تلك المهنة، ومما يشترط في تلك المعلومات من السرية حرصُ صاحبها على كتمانها بما يوحي بأنه لا يريد إعلان السرِّ الصناعي لأنه من الضروري أن يبوَّح بها لعدد من مساعديه من العاملين حال الإنتاج. وهنا يقع عائق حفظ السر على العاملين كذلك، فإذا تعاقَد صاحبُ المهنة مع العاملين على ضرورة كتمان السر فلا يحق لذلك العامل إعلانُه وإن فعل فإنه ياثم ويتعرض للمساءلة القانونية، على أنه من الممكن أن يتوصل آخرون إلى الفكرة نفسها، عن طريق الاجتهاد في نفس العمل وذلك ليس محضوراً، إنما الممنوع أن يسعى إنسانٌ للحصول على تلك الأسرار المهنية بطرق غير مشروعة.

٢ - أن يتوقف نفعها التجاري على سريتها: فهناك بعض الأسرار قد لا يكون لها صبغةٌ نفعية في ميدان التجارة، والسرُّ الذي يتنافسه الناس في المهنة هو في الغالب ما يكون سبباً في نجاح تلك الصناعة، فإن أفضى بها وتداول الناس أمرها زال نفعه وتضرر بذلك، مما يعني فقدانه للمردودات المادية والنفعية بسبب الإعلان بل ربما آل أمره إلى الكساد وعدم المنافسة، ولأن السر من إبداعه فصار من حقه كتمانُه طالما لا يضرُّ بالآخرين.

٣ - الحفاظ على سرية المعلومات من قبل حائزها: وذلك ببذل الجهد المناسب من أجل استمرارية سرية تلك المعلومات، وإذا ظهرت تلك الأسرار بسبب إهمال صاحب المهنة وعَرَفَه الآخرون فإنه لا يحق له مطالبتهم بعدم استغلاله لأن إهماله بمثابة التنازل عنه، ولأنه ليس شيئاً مادياً فصار من المشاع الذي لا يمكن الاحتراز في دفع الناس عن حيازته.

وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى الأسرار المهنية عموماً مما يتعلق بممارسة المهنة، وهو تراكم علمي وميداني في فن من الفنون مما يؤهل صاحبه إلى البراعة فيه أكثر من غيره بإبداع شخصي يخصه دون غيره، ويسعى أهل تلك الخبرة إلى إخفاء تلك الأسرار باعتبارها سبباً من أسباب الرزق وإقبال الناس عليه، مما يجعله حريصاً على عدم البوح بما يعرفه من أصول ذلك العلم أو تلك الخبرة خشية انتشاره وتفرق الناس عنه.

وهذا الأمر ينسحب على كل أسرار المِهَنِ الصناعية وغيرها من فنون الحياة التي يعتمد صاحبها على خبرته في الإنجاز، ولعل النبي ﷺ أشار إلى ذلك بقوله: «استعينوا على الحوائج بكتمانها فإن لكل نعمة حاسداً»^(١).

والحديث هنا يشير إلى كتمان ما يتعلق بإنجاز الأعمال الشخصية التي يشير إعلانها للناس حفيظةً بعضهم فيعرض إنجازاته إلى حسد الحاسدين وكيد المغرضين، لذلك علق النبي ﷺ إنجاح تلك الحوائج على كتمان العمل بها قبل إتمامها. يقول المناوي: (استعينوا على إنجاح

(١) أخرجه ابن حبان في روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت (ص: ١٨٧)، وحمزة السهمي في تاريخ جرجان، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان، نشر: عالم الكتب - بيروت (ص: ٢٢٣). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال ابن حبان: هذا إسناده حسن، وطريق غريب.

وقال الألباني: إسناده جيد.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (ج ٢٠/ص ٩٤) برقم (١٨٣) وفي المعجم الصغير برقم (١١٨٦)، وفي المعجم الأوسط (ج ٣/ص ٥٥) برقم (٢٤٥٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (ج ٥/ص ٢٧٧) برقم (٦٦٥٥)، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (ج ٥/ص ٢١٥) من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وفي سننه سعيد بن سلام العطار، كذبوه واتهموه بوضع الحديث. (الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي، تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي، نشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ص: ١٢٤).

قلت: فالمعول عليه حديث أبي هريرة، وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني برقم (١٤٥٣)، وصحيح الجامع الصغير، له برقم (٩٤٣).

الحوائج) أي استعينوا على قضاء حوائجكم (بالكتمان) أي كونوا لها كاتمين عن الناس واستعينوا بالله على الظفر بها، ثم علل طلب الكتمان لها بقوله (فإن كل ذي نعمة محسود) يعني: إن أظهرتم حوائجكم للناس حسدوكم فعارضوكم في مرامكم^(١).

وقد أشار إلى ذلك القول المأثور: (مِنْ وَهْنِ الأَمْرِ إِعْلَانُهُ قَبْلَ إِحْكَامِهِ) ومعناه أن يصرّح الإنسان بما يريد فعله أو قوله قبل إحكام الفعل أو القول. وكتمان هذا النوع من الحزم والاحتياط، وهو مختص بالملوك وأصحاب السياسات^(٢) لأن الحكمة تقتضي كتمان الأمر من أجل التمام^(٣).

وحينئذ فإن الأسرار الصناعية يكتنفها من الأحكام ما يكتنف أي سرّ لا يجوز إعلانه إلا بموافقة صاحبه أو تحقيقاً للمصلحة.

❖ ثانياً: الأسرار الطبية.

الأسرار المهنية في الطب قد تأخذ أكثر من طريق، وهو ما سنتعرف عليه في بيان أطراف السرّ المهني الطبي، والمتكون من الطبيب والمريض والسر المهني، وإليك بيان من خلال الأمور الآتية:

الأمر الأول: الطبيب. عرّفه ابن قيم الجوزيّة بأنّه من اختص باسم

(١) فيض القدير، للمناوي (ج ١ / ص ٦٣٠).

(٢) نضرة النعيم (ج ٨ / ص ٣٢٠٤).

(٣) قال بعض الحكماء: من كتم سره كان الخيار إليه، ومن إفشاه كان الخيار عليه، وكم من إظهار سر أراق دم صاحبه ومنع من بلوغ مأربه ولو كتمه كان من سطواته آمناً ومن عواقبه سالماً وينجح حوائجه فائزاً. وقال بعضهم: سرّك من ديك، فإذا تكلمت فقد أرقته.

وقال أنو شروان: من حصن سره فله بتحصيله خصلتان: الظفر بحاجته والسلامة من السطوات.

وفي منشور الحكم انفراد بسرك ولا تودعه حازماً فيزول ولا جاهلاً فيحول. انظر فيض القدير، للمناوي (ج ١ / ص ٦٣٠) والتصويب من التمثيل والمحاضرة. وانظر: روضة العقلاء لابن حبان (ص: ١٨٧) فما بعدها فإنه مهم.

الطبائعي وبمروده وهو الكحال (طبيب العيون)، وبمبضعه ومراهمه وهو الجراثحي، وبموساه وهو الخاتن، وبريشته وهو الفاسد، وبمحاجمه ومشطره وهو الحجام، وبخلعه ووصله ورباطه وهو المجبر، وبمكواته وناره وهو الكواء، وبقربته وهو الحاقن. وسواء كان طبه لحيوان بهيم أو إنسان فاسم الطبيب يُطلق لغةً على هؤلاء كلهم^(١).

الأمر الثاني: المريض. هو المصاب الذي اضطر إلى التداوي بين يدي الطبيب مما جعله يفضي له بما يريد أو لا يريد من الأسرار، وقد لا يقتصر أمر السر على المريض، وإنما يشمل أهله وذويه مما يطلع عليه الطبيب من خصوصياتهم بسبب العلاج.

الأمر الثالث: السر الطبي. وقد عرّفه الفقه الفرنسي بأنه الالتزام المفروض على جميع أعضاء الهيئة الطبية بأن لا يفشوا ما اطلعوا عليه وما علموه أثناء ممارسة مهنتهم^(٢).

وعرّفه آخرون بأنه كلُّ واقعة أو أمر يعلم به الطبيب سواءً أفضى به إليه المريض أو الغير أو علم به نتيجة الفحص أو التشخيص أثناء أو بمناسبة ممارسته لمهنته أو بسببها، وكان للمريض أو أسرته أو الغير مصلحة مشروعة في كتمانها^(٣).

فهناك أسرار تظهر من المريض، منها ما يتعلق بنوع المرض نفسه مما يكره المريض إعلانَه للناس أو ما يتعلق بجسد المريض من عيوب خلقية أو ما يظهر منه بإرادته من اعترافات للطبيب الخاص المعالج له أو أثناء التداوي وهو فاقد للوعي بغير إرادته تحت وطأة المرض.

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبدالقادر الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت (ج٤/ص١٣٠). وفيض القدير (ج٢/ص٩٩).

(٢) السر الطبي، عبدالسلام الترماني، (ص٤٠).

(٣) المسؤولية الجزائية للأطباء عن إفشاء السرا المهني، تاليف موفق علي عبيد - رسالة ماجستير - مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان ١٩٩٨، (ص٩١).

ومن مجموع التعاريف يمكن القول بأن سرَّ المهنة الطبي لا بُدَّ من أن تتوفر فيه الضوابط الآتية^(١):

الضابط الأول: أن يعلم بها الطبيبُ بصفته طبيباً فلو علم بها من باب الصداقة أو غير ذلك فلا تعد سرّاً، ولا يقوم الالتزام بجانبه.

الضابط الثاني: أن يتوصل الطبيب إلى هذه المعلومات بمناسبة ممارسته لمهنته طبياً، أما ما يصل إليه أو يعلمه خارج مهنته من معلومات أو وقائع فإن إفشاءها لا يثير مسؤوليته.

الضابط الثالث: أن تكون الواقعة سريةً بطبيعتها، فلا يمتد الالتزام إلى الوقائع المؤكدة.

بما مرَّ من الضوابط يمكن للواقعة أن تكون سرّاً مهنيّاً في الطب إلا أن المسؤولية إنما تترتب حال إفشاء الطبيب لذلك السر. ولذلك فإن إعلان تلك الأسرار لا تأخذ صفة المسؤولية ما لم تتحقق في الإفشاء الشروط الآتية^(٢):

الشرط الأول: أن يتحقق في المكتوم دواعي السرية. فليس كلّ مرض سرّاً، وليس كل ما يفضي به المريض للطبيب سرّاً، إلا إذا طلبَ المريضُ كتماناً ما أفضى به، ولذلك فقد ذهب البعض إلى أن العرف هو المعوّل عليه في تحديد ما يُعدُّ سرّاً من الأمراض لا يجوز إعلانه من مثل أمراض البرص والجذام والزهري والسيلان، وهو ما يطلق عليها بالأمراض المُعدية^(٣).

(١) المسؤولية الجزائية للأطباء عن إفشاء السرا المهني، تأليف موفق علي عبيد (ص ٧٨).

(٢) انظر هذه الشروط في كتاب المسؤولية الجزائية للأطباء عن إفشاء السرا المهني، تأليف موفق علي عبيد، (ص ٩١). وجرائم الخطأ الطبي والتعويض عنها، للمحامي شريف الطباخ، دار الفكر الجامعي ٢٠٠٥، (ص ١٠٥) وما بعدها، بتصرف.

(٣) قانون العقوبات القسم الخاص، للدكتور محمود نجيب حسني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢، (ص ٦٤٣)، وانظر المسؤولية الجزائية للأطباء عن إفشاء السر، تأليف موفق علي عبيد (ص ٩٣).

بينما يرى آخرون التفرقة في أنواع المرض أو توكيل تقدير ذلك إلى الطبيب وبناءً عليه عدت محكمة النقض المصرية أن الأمراض التي لا يجوز إفشاؤها هما السل والزهري، أما الأمراض الأخرى فإنه لا يعد ذكرها إفشاءً للسر من مثل مرض البواسير إذا كان المصاب رجلاً^(١).

وأرى بأن المريض مبتلى بإظهار ما لا يحب من كشف عورة أو علة فلا ينبغي ذكر هذه الأمراض لأنها إما أن تكون من قبيل الإساءة للمريض بذكره لما لا يحب ما لم يكن من قبيل بيان الصبر على البلاء أو بيان نعمة الله في الشفاء، أو بإظهار ما لا فائدة من إظهاره عن الآخرين.

الشرط الثاني: تحقق فعل الإفشاء من الطبيب. ويقصد به الإعلان عن السر بأي طريقة كانت بالتصريح عن طريق العبارة أو التلميح بالإشارة أو بالرمز أو التصوير كما نص على ذلك تعليمات السلوك المهني بالعراق^(٢)، ويتحقق الإفشاء ولو بأن يفضي الطبيب بذلك السر لزوجه، كما لا يجوز للطبيب أن يذكر واقعة ما وإن مرَّ عليها زمن بعيد، لأن ذلك يُعدُّ من قبيل الترويج للإشاعة أو تأكيدها، ولا يجوز إفشاء السر المهني وإن كان المريض قريباً، ثم إن إفشاء السر مرة لا يعني إعفاء صاحبه، فإذا تكرر الفعل فمن الممكن تكرار العقوبة^(٣).

الشرط الثالث: أن يتحقق القصد من الإفشاء. بأن يعتمد الطبيب أو من أطلع ممن يتصل بحكم مهنته مع الطبيب إلى إفشاء السر وإعلانه عن قصد سواء قصد منه الإساءة أو لا، بخلاف ما لو كان الأمر إهمالاً أو سهواً بغير قصد (فالعنصر الجنائي في جريمة إفشاء الأسرار قوامه عنصران، هما: العلم

(١) المسؤولية الجزائية للأطباء عن إفشاء السر، تأليف: موفق علي عبيد (ص ٩٣).

(٢) انظر المسؤولية الجزائية للأطباء عن إفشاء السر، تأليف: موفق علي عبيد (ص ٩٩).

(٣) مدى المسؤولية الطبية الجنائية للطبيب إذا أفشى سراً من أسرار مهنته، للدكتور محمود محمود مصطفى، وهو بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد ١٩٧٦، ١ (ص ٦٦٣). وانظر المسؤولية الجزائية للأطباء عن إفشاء السر، تأليف: موفق علي عبيد (ص ٩٩).

والإرادة. فعنصر العلم يقتضي أن يكون الطبيب عالماً بأن للواقعة صفة السرية، وأن لهذا السر الطبي خصوصيته، وأن مهنته هي السبب في علمه بهذا السر، فإذا جهل الطبيب أن المرض اليسير ليس سرّاً فأذاعه فإن القصد يعد منتفياً لديه، وكذلك إذا اعتقد أن هذا السر لا يتعلق بمهنته أو أن المريض رضي بإباحة السر أمام زوجته بإخطارها بطبيعة مرضه.

أما الإرادة كعنصر لتوافر القصد الجنائي فيجب أن تتجه إرادة الطبيب إلى فعل الإفشاء وإلى النتيجة التي تترتب عليه بمعنى أن يعلم الغير بالواقعة التي لها صفة السرية بأن تتجه إرادته إلى إتيان الفعل الذي من شأنه أن يعلم الغير بالواقعة وأن تتجه إرادته إلى توفير هذا العلم لديه^(١).

هذا وقد يحق للطبيب إفشاء السر المهني في حالات، أبرزها رحجان المصلحة، إذ المعول عليه هنا ترجيح المصلحة العامة فإن كان كتمان السر يحقق المصلحة غلب جانب الكتمان أما إذا تعارض الكتمان مع مصلحة أكبر تقتضي الإفشاء عنه يُغلب جانب الإفشاء كونه يحقق المصلحة من ذلك الإعلان عن الأمراض المعدية التي يصاب بها المريض والتبليغ عن الجرائم، وكذلك الحالات المتعلقة بالصحة العامة لإصابة الشخص بمرض معدٍ يقتضي إعلان المرض حماية للصحة العامة وأداء الشهادة أمام القضاء بالرغم من أن القانون يمنع الطبيب من إذاعة السر المهني إلا أن بعض التشريعات القانونية أجازت للطبيب أداء شهادته إذا رأى جريمة أثناء ممارسته المهنة^(٢).

هذا وسنتناول بالذكر بيان الأحكام الشرعية لتلك الأسرار في المبحث المتعلق بأحكام الكتمان باذن الله تعالى، وكذا حال اتهام الطبيب بجريمة تقتضي إفشاء السر لبيان الحقيقة.

(١) قانون العقوبات القسم الخاص، للدكتور محمود نجيب حسني، (ص ٦٦٢).

(٢) جرائم الخطأ الطبي والتعويض عنها، للمحامي شريف الطباخ، دار الفكر الجامعي ٢٠٠٥، (ص ١٠٩) وما بعدها، والوسيط في المسؤولية الجنائية والمدنية، للطبيب والصيدلي للمحامي السيد عبد الوهاب عرفة، دار المطبوعات الجامعية، (ص ١٠١).

❖ ثالثاً: أسرار المحاماة:

من المهن التي تعتمد في أصلها على السرية في الكثير من أحوالها مهنة المحاماة. وسنتناول بإيجاز أطراف السر المهني لدى المحامين إذ يتكون من المحامي والموكل وما بينهما من تعاون يقتضي الـكتمان في الغالب، وهو السر المهني، وفيما يلي بيان لتلك الأطراف:

١ - المحامي: المحاماة حرفة المحامي والمحامي في القضاء المدافع عن أحد الخصمين^(١).

وهو - بلغة فقهاءنا -: وكيل الخصومة^(٢)، ويقال له - أيضاً -: وكيل دار القاضي^(٣).

لذا (إن المحاماة وكالة بالخصومة بالنظر الفقهي، وهذه الوكالة جائزة شرعاً في نظر الفقهاء، بل لها حالات لا يجوز فيها عزل وكيل الخصومة إذا تعلق بالوكالة حق لغير الموكل؛ كما لو أراد المدين السفر فطلب الدائن منعه ليتمكن من مخاصمته قضائياً، فوكل عنه بالخصومة.

والمحاماة في الأصل هي مهنة من يتخصص بهذه الوكالات للخصومة، فالأصل فيها الإباحة الشرعية^(٤).

وفي النظام القانوني الفرنسي: هو مساعد قضائي مهنته إعطاء الاستشارات وصياغة الأعمال القانونية والدفاع أمام المحاكم أمام الذين

(١) المعجم الوسيط، إخراج إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبدالقادر، ومحمد علي النجار، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، تركيا، (ج/١ ص ٢٠١).

(٢) ينظر: المحاماة تاريخها...، تأليف مشهور حسن سلمان.

(٣) نقد الطالب لزغل المناصب، لشمس الدين محمد بن طولون الصالحي الدمشقي، المتوفى سنة ٩٥٣هـ، تحقيق: محمد أحمد دهمان وخالد محمد دهمان، نشر: دار الفكر المعاصر، بيروت (ص: ٨٧).

(٤) فتاوى مصطفى الزرقا، اعتنى بها: محمد أحمد مكي، قدم لها: الدكتور يوسف القرضاوي، نشر: دار القلم، دمشق (ص: ٣٨٠).

يعهدون إليه بالدعاوي أو الأقضية الخاصة بهم، أو مهمته المساعدة أو التمثيل أمام السلطات القضائية حيث تكون وساطته الزامية^(١).

وأرى بأن المحامي شخص له دراية بالقانون ومؤهلات علمية من خلالها يتولى الترافع أمام القضاء عن متهم أوكل له مهمة الدفاع عنه بسبب إتهامه بفعل صدر منه وفق القانون، وبموجه يحق لذلك المحامي التشاور مع موكله، ومطالعة ما عنده من أمور بخصوص قضيته وحضور التحقيقات الخاصة بموكله والترافع أمام المحكمة وبيان الأدلة والمستندات التي تثبت حق موكله.

إلا أنه من الجدير بالذكر أن المحامي قد لا يكون هو الشخص الوحيد في عملية السر المهني إذ قد يكون له تابعين ومساعدين من كتبة ونسّاحين وغيرهم وهؤلاء يدخلون تحت طائلة السر المهني فيما يتعلق بالمحامين (فليس الالتزام بالسر قاصراً على المحامي وإنما يمتد إلى كتبه أسوة به والقول بغير ذلك لا يتفق وقصد الشارع في المحافظة على سر المهنة، إذ لا فائدة من تحريم إفشاء السر على المحامي إذا كان ما هو محظور عليه مسموحاً به للآخرين)^(٢). وحينئذ فإن هؤلاء العمال والمساعدين يدخلون في نطاق العملية السرية لمهنة المحاماة.

٢ - **الموكل:** وهو العميل أو المتهم بقضية ما أمام القضاء والذي يسعى إلى إثبات براءته أو بيان نواياه فيما صدر منه من فعل مدان أمام القضاء لدفع الحكم عنه أو تخفيفه، والموكل ليس بالضرورة شخصاً طبيعياً فقد يكون جهةً معنويةً تتمثل بمؤسسة مصرفية أو سياسية أو اجتماعية، والموكل بصفته الطبيعية والمعنوية لا بُدَّ أن يُفضي لمحاميه بعض الأسرار الشخصية أو التي تتعلق بسير عمله بل وحتى بخصوص ما بدر منه من سلوك إجرامي أو غيره، وهو ما يقتضي

(١) الحماية الجنائية لالتزام المحامي بأسرار موكله، للدكتور محمود صالح العادلي (ص ٩٩).

(٢) حرية الدفاع، طه أبو الخير ط ١، ١٩٧٤، ص ٦٥٧.

كون ذلك من الأسرار المهنية لدى المحامي وهو ما سنبينه في الركن الثالث في الفقرة الآتية.

٣ - **طبيعة السر المهني للمحاماة:** تُعتبر كل واقعة عرفها المحامي من العميل أو فوجئ بها أثناء ممارسته للمهنة سرّاً بطبيعته. فالعميل وإن لم يصرّح لمحاميه بالصفة السرية لما يفضي به إليه إلا أنه لم يصرّح له بذلك إلا من أجل ضرورات الدفاع عنه^(١).

٤ - ويشمل ذلك كل ما يطلع عليه المحامي بصفاته المختلفة من صلح بين المتخاصمين أو حضور المرافعات وأسرار التحقيق، بل إنه لا يجوز له أن يتراجع ضد عميل سابق طالما أفضى له بأسرار تتعلق بتلك القضية التي يريد التراجع فيها، كما أنه إذا دخل في عملية إصلاح بين طرفين وأفضى كل منهما له ببعض الأمور فلا يجوز أن يتراجع عن أحدهما ضد الآخر احتراماً لسر المهنة التي حصل عليه من كليهما^(٢).

ولذلك قضى بأن الالتزام بالسر المهني واجب على المحامي ليس فقط عمّا عهد به إليه عميلُهُ من وقائع حالّ وكالته عنه، ولكن أيضاً بالنسبة لكل شخص آخر عهد إليه بمعلومات حال ممارسته لمهنته ولو كان خصماً لموكله^(٣).

إلا أن هذه الأسرار كونها مهنية يحاسب عليها المحامي إذا إفضى بها، فلا بُدّ أن يتحقق فيها الشروط الآتية^(٤):

الشرط الأول: أن يكون السرُّ قد عُهدَ به بسبب مهنة المحاماة، وهو ما يعني وجودَ رابطة بين حصول المعرفة المكتسبة للمحامي ومهنة

(١) الحماية الجنائية لأسرار المهنة للدكتور أحمد كامل سلامة (ص ١٨٢).

(٢) انظر تفاصيل ذلك في الحماية الجنائية لأسرار المهنة للدكتور أحمد كامل سلامة (ص ١٨٢) وما بعدها.

(٣) الحماية الجنائية لالتزام المحامي بأسرار موكله، للدكتور محمود صالح العادلي (ص ٨٠).

(٤) الحماية الجنائية، للدكتور محمود صالح العادلي (ص ٩٠) وما بعدها. وعقد المحاماة في القانون الكويتي والقانون المقارن، للدكتور فايز الكندري، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م (ص ١٢٠).

المحاماة، ولذلك لا يعد من قبيل الأسرار ما نُمى إلى المحامي من علم بطرق أخرى غير مهنته.

الشرط الثاني: يجب أن يكون السرُّ منسوباً إلى شخص معين، فإذا لم يكن السرُّ متعلقاً بشخص قانوني أو طبيعي أو معنوي فلا محل للالتزام.

الشرط الثالث: أن تكون الوقائع المراد كتمانها ذات صلةً بمهنة من تلقاها، مثل المراسلات الشفوية أو المكتوبة المتبادلة بين المحامي والعميل، والوقائع المتصلة بمفاوضات الصلح والتحكيم.

❖ رابعاً: الأسرار المصرفية.

ومما يتعلق بالكتمان في الأسرار المهنية كتمان السر المصرفي ولبيانه لا بُدَّ من ذكر أطرافه إذ يتكون من المصرف والزبون ثم طبيعة السر المصرفي. وستناول هذه الأمور بإيجاز:

الأمر الأول: المصرف. هو شخص معنوي من القانون العام يتمتع بالاستقلال المالي، ويعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير، ويجري عملياته وينظم حساباته وفقاً للقواعد التجارية والمصرفية والعرف التجاري والمصرفي، أو هو وحدة خدمية تختص بالخدمات المالية والنقدية وتقدم خدمات متنوعة لعملائها وتحصل على عوائد هذه الخدمات من خلال العملات والفوائد، وتتلخص مهام المصرف فيما يأتي:

المحافظة على سلامة النقد الوطني والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي وتطوير السوق النقدية والمالية، بحيث يمارس المصرف الصلاحيات التي تعطى له بموجب القانون^(١).

وتتحد مسؤولية المصرف حسب الحالة التي يتعرض لها فإما أن

(١) المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، دراسة مقارنة للقوانين التي تحكم السرية المصرفية وتبييض الأموال، للمحامية هيام الجرد، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية (ص ١٧).

تكون مسؤولية قائمة على فكرة تحمّل مخاطر المهنة أو تطبيقاً لحماية الوضع الظاهر المخالف للحقيقة.

أو مسؤولية مدنية تعاقدية أو تقصيرية أو مسؤولية جنائية كما لو خالف قوانين النقد أو الإفلاس^(١).

الأمر الثاني: الزبون. هو الشخص أو العميل بصفته الطبيعية أو الاعتبارية الذي له صلة بالمصرف من خلال بعض العمليات المصرفية مستفيداً من خدماته بموافقة المصرف على عملياته^(٢).

ومن التعريف يتبين أن الزبون من تكون بينه وبين المصرف علاقة عمل بسبب المال وفق لوائح ذاك المصرف، إلا أن تلك العلاقة لا تشمل العاملين في المصرف بالرغم من وجود تلك العلاقة كونهم مستخدمين من قبله، وكذا من صاحب المصرف أو المساهمين فيه بالأسهم، وكذا من أفضل حسابه أو من استلم صكاً منه، ولا السائح الذي تسلم تحويلاً من المصرف، فهؤلاء علاقاتهم محدودة معه.

الأمر الثالث: السر المصرفي. هو الموجب الملحق على المصرفي بأن يحفظ السرّ الأكيد لجميع ما يتناهى إلى علمه عن شخص حقيقي أو معنوي تعامل أو يتعامل معه أثناء قيامه بواجبه المهني^(٣).

أو: هو الموجب الملحق على المصارف بحفظ القضايا المالية والاقتصادية والشخصية المتعلقة بالزبائن والأشخاص الآخرين والتي آلت إليهم بسبب ممارستهم لمهنتهم أو في معرض هذه الممارسة مع التسليم بوجود قرينة على حفظ التكتّم لمصلحة هؤلاء الزبائن^(٤).

(١) المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، للمحامية هيام الجرد، (ص٢٧).

(٢) المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، للمحامية هيام الجرد، (ص٣٨).

(٣) المجموعة المتخصصة في المسؤولية القانونية للمهنيين، الجزء الثالث، المسؤولية المهنية والإعلامية والمصرفية والمحاسبية (ص١١٥).

(٤) إدارة السرية المصرفية، هشام البساط (ص١٤٤)، وانظر المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، (ص٣٥).

وبالرغم من وجود بعض القوانين التي تسائل المصارف على إفشاء السر المهني إلا أن العمل به صارَ عرفاً يتداوله الناس في المصارف. ولعل الأصل فيه ما حثَّ عليه الشرع من ضرورة التكتّم في مثل هذه الأمور، خصوصاً في قوله ﷺ: «استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان فإن كل ذي نعمة محسود»^(١).

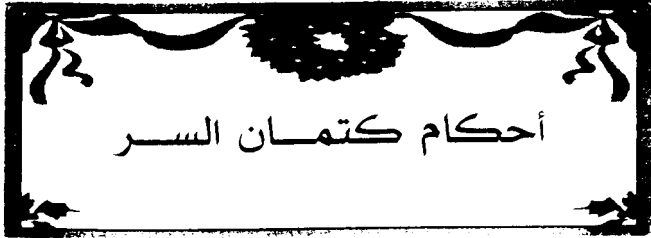
من هنا (أضحت العمليات المصرفية تقوم أساساً على التكتّم كقاعدة أساسية لنشاط المصرف سواء لمصلحة المصرف أو الزبون أو لتحقيق مصلحتيهما معاً. ونجم عن ذلك أن تولدت روابط ثقة ونشأت مصالح متعادلة بين الزبون والمصرف. وهذه الثقة ذات الأصول النفسية احترمتها قواعد الآداب والأعراف المهنية المصرفية والتي مالبثت بدورها إلى قواعد قانونية، وعلى ذلك فإن تطوّر مفهوم السرية المصرفية قد استمد أصوله من المبادئ الأخلاقية وانتهى إلى اعتمادها كقواعد قانونية نظراً لمتطلبات الحياة المعاصرة^(٢).



(١) سبق تخريجه.

(٢) المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، للمحامية هيام الجرد (ص ٣٧).

المبحث الرابع



يندب للمسلم أن يستر أسرار أخوانه التي علم بها وأن لا يُفشيها لأحد كائناً من كان حتى وإن لم يطلب منه ذلك لأن إفشاء السر يعتبر خيانة للأمانة لقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]^(١).

وكتمان السر من الأخلاق المحمودة إذ هو مرَكَّب من الوَقَار وأداء الأمانة، فإن إخراج السِّر من فضول الكلام وليس بوقورٍ مَنْ تَكَلَّمَ بالفضول^(٢).

وقد أوصى السلف كثيراً بأن يكون سِرُّكَ حبيسَ صدرِكَ، فإذا ما خرج منك فلا تتوقع أن يكون غيرك أحفظَ له منك^(٣).

ومن خلال ما تقدم من بيانٍ لمعنى السر وأنواعه نخلص إلى أن الأصل في السر كتمانُه عن الناس إذا استوفى شروطه (إذ أن إفشاء السر

(١) الموسوعة الفقهية (ج ٢٤/ص ١٧١).

(٢) تهذيب الأخلاق، للجاحظ (ص: ٣٥).

(٣) لذلك فقد أثر عن علي رضي الله عنه قوله: (سِرُّكَ أَسِيرُكَ فَإِنْ تَكَلَّمْتَ بِهِ صِرْتَ أَسِيرَهُ). أدب الدنيا والدين للماوردي (ص: ٢٢٨).

وقال عمرو بن العاص: (ما استودعت رجلاً سرّاً فأفشاه فلمته، لأنني كنتُ أضيق صدرأ منه حيث استودعته إياه). الذريعة إلى مكارم الشريعة، للأصفهاني (ص: ٢٩٨).

منهِّي عنه، لما فيه من الإيذاء، والتهاون بحق المعارف والأصدقاء، فقد قال ﷺ «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ الْحَدِيثَ ثُمَّ التَفَتَ فَهُوَ أَمَانَةٌ»^(١).

قال في الإحياء: وإفشاء السر خيانة، وهو حرام إذا كان فيه إضرار، ولؤم إن لم يكن فيه إضرار^(٢).

وقال الماوردي: إظهار الرجل سرَّ غيره أقبح من إظهاره سرَّ نفسه لأنه يبوء بإحدى وصمتين: الخيانة إن كان مؤتمناً والنميمة إن كان مستخيراً. فأما الضررُ فربما استويا فيه أو تفاضلا، فكلاهما مذموم، وهو فيهما ملوم^(٣).

لقد مرَّ بنا في مبحث سابق أنواع الأسرار التي ينبغي كتمانها إلا أننا هنا سنتناول أحكام تلك الأنواع كلٌّ على حدة، من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

أحكام كتمان الأسرار الاجتماعية

والكتمان في الأسرار الاجتماعية يمكن جعله في قسمين:

القسم الأول: الأسرار الاجتماعية الأسرية الخاصة.

القسم الثاني: الأسرار الاجتماعية المتعلقة بمجالس الناس.

أما القسم الأول فسأرجئ البحث فيه ضمن مبحث النكاح القادم بإذن الله تعالى وأكتفي هنا ببيان القسم الثاني من الأسرار الاجتماعية التي تتعلق بمجالس الناس، وما يدور فيها من كلام مما ينبغي كتمانها أو عدم المبالغة في إعلانها.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) إحياء علوم الدين، للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، نشر: دار المعرفة، بيروت (ج ٣/ص ١٣٢). وانظر: فيض القدير، للمناوي (ج ١/ص ٦٣٠).

(٣) أدب الدنيا والدين للماوردي (ص: ٢٩٥).

يقول صاحبُ الطريقة المحمدية: ما وقع في مجلسٍ مما يُكره إفاؤه إن لم يخالف الشرعَ يجب كتمانُه.

وإن خالف الشرعَ، فإن كان حقاً لله تعالى ولم يتعلّق به حكمٌ شرعيٌّ كالحدود والتعزير فكذاك، وإن تعلّق به فلكَ الخيارُ والسُّرُّ أفضل^(١).
وسأبحث في المسائل الآتية:

❖ المسألة الأولى: كتمان ما صار سراً لخطورته.

وفيه حالتان:

الحالة الأولى: رقع غشاء البكارة. من الأمور التي بات السؤال عنها وارداً ما إذا كان يجوز للمرأة إذا وقعت في الزنا أن تعتمد إلى رقع غشاء البكارة، وهنا يكتنف الأمر سؤالات هل أن فظ البكارة عيب يجب إعلانه للخطاب أو ذنب وسرٌّ يجب كتمانُه وستره؟

قال الباجي: ولا يلزم الولي أن يخبر من حال وليته إلا بما يلزم في ردها، وهي العيوب الأربعة الجنون والجذام والبرص وداء الفرج، وأما غيره من العيوب فلا يلزمه ذلك^(٢).

ويجب عليه أن يكتُم من خاطب وليته كل فحش كالزنا لأن كتم الفاحشة واجب، فإن اشترط عليه الخطاب السلامة من ذلك فليقل: دعها عنك فإنها لا تصلح لك، ولا يصرح بالفاحشة^(٣).

والأصل في ذلك ما أخرجه مالك (عن أبي الزبير المكي: أن رجلاً خطب إلى رجل أخته فذكر له أنها كانت قد أحدثت فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فضربه أو كاد أن يضربه، ثم قال: مالك وللخبر؟!)^(٤).

(١) الطريقة المحمدية، لمحمد بن بير علي، والموسوعة الفقهية (ج ٥/ص ٢٩٥).

(٢) المنتقى للباجي (ج ٣/ص ٣٥٢).

(٣) الشرح الصغير (ج ٢/ص ٤٨٢)، وتبيين المسالك (ج ٣/ص ٨٣).

(٤) موطأ مالك (ج ٢/ص ٥٤٧) رقم (١١٤٠).

قال الزرقاني: ومعنى أنها أحدثت أي زنت، وقال عند قول عمر: مالك وللخبر: يعني أي غرض لك في إخبار الخاطب بذلك. فيجب على الولي ستره عليها لأن الفواحش يجب على الإنسان سترها على نفسه وعلى غيره^(١).

وما أراه - والله أعلم - أن المرأة إن كان قد غرَّ بها ولم تكن من أهل الرذيلة ولا ممارسة الفاحشة، فيجب ستر الأمر إذا عمدت إلى رفع غشاء البكارة لما حث عليه الشرع من عموم الستر في المعاصي، وأما إن كانت مبتدلة تريد إيهام الآخرين بعفافها - وهي ليست كذلك - فليس لها أن تعتمد إلى رفع بكارتها، وإعلام الشخص بذلك، وربما تعلق الأمر بالطبيب الذي يسعى إلى ذلك من غير تحفظ، فإنه يأثم إذا أعان من اشتهرت بالفحش على الغش.

ثم إنه من الضروري الإشارة إلى عدم تعميم الفتوى بذلك سداً لذريعة التهاون في الفاحشة - والله أعلم -.

الحالة الثانية: الحفاظ على حياة وأموال الناس.

فهناك بعض المعلومات المتداولة لدى الناس، والإخبار عنها لا يُعدُّ إفشاءً للسر إلا حالة استخدامها من قِبَل الظالمين في غير مكانها فيجب كتمان السر عنهم.

قال العلماء: إذا توفرت في أسئلتهم دواعي الشر فإنه يجب على المسلم أن يستر أخاه المسلم إذا سأله عنه إنسان ظالم يريد قتله أو أخذ ماله ظلماً، وكذا لو كان عنده أو عند غيره ودبعة وسأل عنها ظالم يريد أخذها، فيجب عليه سترها وإخفاؤها، ويجب عليه الكذب في إخفاء ذلك، ولو استحلفه عليها لزمه الحلف، ولكنَّ الأحوط في هذا كله أن يُؤزِّي، ولو ترك التورية وأطلق عبارة الكذب فليس بحرام في هذه الحال^(٢).

(١) شرح الزرقاني (ج ٣/ص ٢١٣).

(٢) الموسوعة الفقهية (ج ٢٤/ص ١٧١).

واستدلوا بجواز الكذب على ذلك بحديث أم كلثوم بنت عقبة - رضي الله عنها - أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فيمني خيراً أو يقول خيراً»^(١).

❖ المسألة الثانية: كتمان ما يصدر من الميت.

الإنسان مكرم حياً أو ميتاً، فإذا كان كتمان معاصيه من السر الذي ندب إليه الشرع فكذا ما يظهر منه بعد موته. يقول النبي ﷺ: «من غسل ميتاً فكنتم عليه غفر الله له أربعين مرة»^(٢)، بل إن النبي ﷺ ندب إلى ذكر محاسن الأموات والإعراض عن مساوئهم، فقال: «اذكروا محاسن موتاكم، وكفوا عن مساوئهم»^(٣).

يقول المناوي: (لا تذكروهم إلا بخير) فذكر محاسنهم مندوب وذكر مساوئهم حرام إلا لضرورة أو مصلحة كالتحذير من بدعة أو ضلالة^(٤).

(١) صحيح البخاري، كتاب الصلح، باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس (ج ٢/ص ٩٥٨) برقم (٢٥٤٦)، وصحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكذب وبيان المباح منه (ج ٤/ص ٢٠١١) برقم (٢٦٠٥).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (ج ١/ص ٣١٥) برقم (٩٢٩)، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري في المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت (ج ١/ص ٥٠٥، ٥١٦) برقم (١٣٠٧، ١٣٤٠) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٣/ص ٣٩٥) برقم (٦٤٤٧) من حديث أبي رافع رضي الله عنه.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٣/ص ١١٤): رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح. (٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في النهي عن سب الأموات (ج ٢/ص ١٩٢) برقم (٤٩٠٠)، والترمذي في جامعه، كتاب الجنائز (ج ٣/ص ٢٣٩) برقم (١٠١٩)، وابن حبان في صحيحه (ج ٧/ص ٢٩٠) برقم (٣٠٢٠)، والحاكم في المستدرک (ج ١/ص ٥٤٢) برقم (١٤٢١).

قال الترمذي: حديث غريب. سمعت محمداً [يعني البخاري] يقول: عمران بن أنس المكي منكر الحديث.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٤) فيض القدير، للمناوي (ج ١/ص ٥٨٦).

وقد جاء في الستر على ما يظهر من الميت الكثير من الأخبار - غير ما تقدم -، منها ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا مات صاحبكم فدعوه، ولا تقعوا فيه»^(١). قال ابن حبان: قوله ﷺ: «فدعوه» أراد به عن ذكر مساوئه دون محاسنه^(٢).

وعن عائشة - رضي الله عنها -: قالت: دُكِرَ عند النبي ﷺ هالكٌ بسوء، فقال: «لا تذكروا هلكاكم إلا بخير»^(٣).

ولذلك استحب الفقهاء: (أن يكون الغاسل ثقة أميناً صالحاً ليستر ما يطلع عليه... وينبغي للغاسل وللمن حضر إذا رأى من الميت شيئاً مما ذكرناه مما يحب الميت ستره أن يستره ولا يحدث به لما رويناه، ولأن النبي ﷺ قال: «من ستر عورة مسلم ستره الله في الدنيا والآخرة»^(٤).

وإن رأى حسناً مثل أمارات الخير من وضاعة الوجه والتبسم ونحو ذلك استحبَّ إظهاره ليكثر الترحم عليه ويحصل الحث على مثل طريقته والتشبه بجميل سيرته^(٥).

وقال الإمام النووي بنحو ذلك، فقد جاء عنه: وإذا رأى ما يكره من

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في النهي عن سب الأموات (ج ٢/ص ٦٩٢) برقم (٤٨٩٩)، والترمذي، كتاب المناقب، باب فضل أزواج النبي ﷺ (ج ٥/ص ٧٠٩) برقم (٣٨٩٥) وقال: حسن غريب صحيح، وابن حبان في صحيحه (ج ٧/ص ٢٨٨، ٢٨٩) برقم (٣٠١٨، ٣٠١٩) و(ج ٩/ص ٤٨٤) برقم (٤١٧٧).

(٢) صحيح ابن حبان (ج ٧/ص ٢٨٨، ٢٨٩) برقم (٣٠١٨، ٣٠١٩).

(٣) أخرجه النسائي في سننه الصغرى (المجتبى)، كتاب الجنائز، باب النهي عن ذكر الهلكى إلا بخير (ج ٤/ص ٥٢) برقم (١٩٣٥). وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم (٧٢٧١).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه (ج ٢/ص ٨٦٢) برقم (٢٣١٠)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (ج ٤/ص ١٩٩٦) برقم (٢٥٨٠) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنه بلفظ: «من ترم مسلماً ستره الله يوم القيامة».

(٥) المغني لابن قدامة (ج ٢/ص ١٦٤)، الكافي في فقه ابن حنبل (ج ١/ص ٢٤٩).

سواد وجه، وثُنَّ رائحة، وتغيَّر عضو، وانقلاب صورة، ونحو ذلك حَرَّمَ عليه أن يحدث أحداً به^(١).

إلا أن بعض العلماء قالوا: إن كان الميت مغموصاً عليه في الدين والسنة مشهوراً ببدعته فلا بأس بإظهار الشر عليه لتحذر طريقته، وعلى هذا ينبغي أن يكتفى ما يرى عليه من أمارات الخير لئلا يغتر المغتر بذلك فيقتدي به في بدعته^(٢).

إلا أن الواجب لا يبقى على حاله في كتمان السر من حيث الحكم إذ قد تعتوره أحكام أخرى، وكما يأتي:

دواعي التحريم في كتمان السر:

إذا كان الأصل في السرِّ وجوب كتمان وحفظه فإنَّ ذلك يصير حراماً في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: إذا تضمَّن السرُّ أذى للآخرين من تبييت لنوايا القتل أو تدبير أمر سيء من سرقة أو انتهاك أعراض للناس أو اغتصاب أراضيهم فإنه يحرم كتمان هذا النوع من الأسرار بل ويجب إعلان له لما ورد عن النبي ﷺ قوله: «انما المجالس بالأمانة إلا ثلاثة مجالس: سفك دم حرام، أو فرج حرام، أو اقتطاع مالٍ بغير حق»^(٣).

(١) الأذكار من كلام سيد الأبرار، للإمام النووي، المكتبة العصرية، بيروت، (ص ١٤٠)، وفيض القدير (ج ١/ص ٥٨٦)، ومرقاة المفاتيح (ج ٤/ص ١٦٥)، وتحفة الاحوذى (ج ٤/ص ٨٠).

(٢) المغني لابن قدامة (ج ٢/ص ١٦). وانظر فيض القدير (ج ٦/ص ٢٤٠) الأذكار، للإمام النووي، بيروت، (ص ١٤٠).

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الأدب، باب في نقل الحديث (ج ٢/ص ٦٨٤) برقم (٤٨٦٩)، وأحمد في المسند (ج ٢/ص ٣٤٢) والبيهقي في السنن الكبرى (ج ١٠/ص ٢٤٧). من حديث جابر رضي الله عنه. وفي سننه ابن أخي جابر: لا يُعرف، ولم يترجم له أحد ممن صنف في رجال السنن، كتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب وغيرها، مع أنه على شرطهم! وانظر إحياء علوم الدين للغزالي (ج ٢/ص ١٩٤).

جاء في عون المعبود: فكان المعنى: ليكون صاحب المجلس أميناً لما يسمعه أو يراه، إلا ثلاثة مجالس (مما يعنى أن المؤمن إذا رأى من أهل المجلس منكراً أن لا يشيعه إلا ثلاثة مجالس، وهي التي ذكرها الحديث)^(١).

كما يجب عليه كتمان (ما يقع فيها من التفاوض في الأسرار فلا يجوز لاحد أن يفشي على صاحبه ما يكره إفشاؤه)^(٢).

الحالة الثانية: إذا تعلق بكتمان السر طمس لحقوق الآخرين ولم يكن لدى أصحاب الحق من دليل لإثبات حقهم إلا بإعلان السر الذي كتمه ذلك الشخص فإنه يتعين عليه أن يبوح به بل ويجب عليه ذلك، ومثاله كمن علم من زواج رجل من امرأة أخرى ببلد آخر ثم مات ذلك الرجل وله ذرية فيجب عليه أن يشهد بما رأى من عقد الزواج ليحفظ لأولاده نسبهم إلى أبيهم إضافة إلى حقوقهم في ميراث أبيهم، أو كمن اتهم في جريمة أو حد ظلماً وتعين عليه الإدلاء بالشهادة لتبرئة المظلوم فإنه يحرم عليه كتمان السر ويجب عليه الإعلان (وإن كان في كتمان السر تعلقٌ لحقوق العباد في المال لا في البدن، أو حكماً شرعياً كالقصاص والتضمن، فعليك الإعلام إن جهل، والشهادة إن طلب، وإلا فالكتم)^(٣).

الحالة الثالثة: إذا كان في كتمان السر انتهاك لشرع الله تعالى. وذلك كما إذا علم رجلٌ أو امرأةٌ أن فلانة قد أرضعت فلاناً وحرم عليه الزواج من بناتها، فإنه يحرم كتمان السر لما فيه من السكوت على انتهاك امر حرمه الله تعالى.

(١) عون المعبود (ج/٨ ص/٢٣٥)، مرقاة المفاتيح (ج/٩ ص/٢٦٠) والتيسير بشرح الجامع الصغير (ج/١ ص/٣٦١).

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير (ج/١ ص/٣٦١).

(٣) الطريقة المحمدية، لمحمد بن بير علي (١)، والموسوعة الفقهية (ج/٥ ص/٢٩٥).

الحالة الرابعة: إذا تضمن كتمان السر أذى قد ينال المجتمع كبعض الأسرار الطبية التي لا يجوز للطبيب إفشاؤها، إلا أن إصابة المريض بمرض معدٍ يقتضي من الطبيب إخبار الجهات المختصة من أجل تفادي الأمر خصوصاً في الأمراض القاتلة مثل مرض الأيدز فهنا؛ وإن كان الأمر فيه يتطلب الكتمان إلا أنه يحرم لما يلحق الناس من أذى بسبب احتمال انتقال المرض إلى الآخرين إذا أخفي عنهم، وسنبين ذلك مفصلاً في أحكام الأسرار الطبية.

دواعي النذب في كتمان السر:

ما يصدر من الإنسان مما لا يجوز إعلانه من المعاصي أو غير ذلك فالأحاديث الكثيرة دلّت على أفضلية السر على النفس في هذا المقام (لذلك فإنه يندب للمسلم إذا صدرت منه هفوة أو زلة أن يستر على نفسه ويتوب بينه وبين الله تعالى وأن لا يرفع أمره إلى السلطان ولا يكشفه لأحد كائناً من كان، لأن هذا من إشاعة الفاحشة التي توعدّ الله فاعلها بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩].

ولأنه هتك لستر الله تعالى ومجاهرة بالمعصية، فقد ورد عن النبي ﷺ قوله: «اجتنبوا هذه القاذورات فمن ألم فليستتر بستر الله، وليتب إلى الله، فإن من يبذل لنا صفحته نقيم عليه كتاب الله»^(١)، وقوله ﷺ: «كل أمتي معافى إلا المجاهرين. وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح - وقد ستره الله - فيقول: يا فلان! عملت البارحة كذا وكذا. وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عليه»^(٢).

لذلك فيندب للمسلم الكتمان وعدم إظهار ما كان منه من العثرات^(٣)، وقد مرّ بيانه مفصلاً في فصل مستقل.

(١) تقدم في مبحث كتمان الكفر والمعاصي.

(٢) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه.

(٣) الموسوعة الفقهية (ج ٢٤/ص ١٧٢).

❖ رابعاً: دواعي الكراهة: وفيه حالتان:

الحالة الأولى: كتمان المعروف. مثاله كمن أفضى لصاحبه بفعلٍ خيرٍ في الحياة وآثر كتمانَه عن الناس، فإذا أراد الشخصُ المؤتمِنُ أن يَبوحَ به ضمن الحديث عنه في إطار التزكية والثناء عليه فيُباح ذلك له إلا أن الكراهة تلحقه من حيث إنَّ صاحبه أمرَ بكتمانِه، وما يشفع للمؤتمِن هو قصدُ الخير من إعلانِه للسر ما لم تؤد إباحته إلى ضرر في الشخص أو الآخرين.

الحالة الثانية: الأسرار الزوجية الخاصة. كما يأخذ السرُّ حكم الكراهة إذا كان في الأحاديث التي تتعلق بالحياة الزوجية دون التعرُّض إلى ذكر الوصف الدقيق لما يصدر من كليهما من قول أو فعل وكان ذلك من غير فائدة تتطلب ذلك فمكروه لأنه خلاف المروءة، ومن التكلم بما لا يعنيه^(١)، و «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»^(٢) ولقول النبي ﷺ «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»^(٣).

(١) عون المعبود (ج/٤/ص/٢٦٨) والموسوعة الفقهية (ج/٥/ص/٢٩٣)

(٢) الحديث أخرجه الترمذي، كتاب الزهد، باب منه (ج/٤/ص/٥٥٨) برقم (٢٣١٧)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة (ج/٢/ص/١٣١٥) برقم (٣٩٧٦) من حديث أبي هريرة ؓ.

قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه.

وأخرجه الترمذي برقم (٢٣١٨) من حديث علي بن الحسين بن علي - مرسلًا -، وقال: هكذا روى غير وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة. وعلي بن حسين لم يدرك علي ابن أبي طالب.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره» (ج/٥/ص/٢٢٤٠) برقم (٥٦٧٢)، وكتاب الأدب، باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه (ج/٥/ص/٢٢٧٣) برقم (٥٧٨٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت إلا عن الخير وكون ذلك كله من الإيمان (ج/١/ص/٦٨) برقم (٤٧) من حديث أبي هريرة ؓ.

دواعي الإباحة في كتمان السر:

ويأخذ البوح بالسرّ حكم الإباحة في الأحوال الآتية:

الحالة الأولى: إذا دعت الحاجة إلى ذكر بعض الأسرار الزوجية في إطار التظلم أو إثبات الحق، وذلك كأن تدعي الزوجة عجز زوجها أو أنه مُعرِضٌ عنها أو كونه عَيْنِيًّا^(١) فإن هذه الأمور تأخذ حكم الإباحة بعد الكراهة لوجود المقصد من ذلك، وقد روي أنّ امرأة ادّعت أن زوجها عَيْنِيْن، فقال: يا رسول الله! إني لأنفضها نفَضَ الأديم، ولم ينكر عليه^(٢).

ومثله في الحكم إذا كان ذلك في إطار بيان الأمر للطبيب طلباً للشفاء، فإن الأمر يباح.

وقد ثبت عن النبي ﷺ ذكر مثل ذلك لبيان الفائدة كقوله لأبي طلحة: «أُعْرِسْتُم الليلة؟»^(٣)، فإن سؤال الرجل عما جرى له مع أهله ممنوع في غير حالة المباشطة أو التسلية أو البشارة، وإنما جاء السؤال كمقدمة لتبشيره ببركة ذريته، وسروره بحسن رضائهما بقضاء الله تعالى^(٤).

أما بخلاف ذلك فإنه لا يجوز الحديث في مثل هذه الأمور. ويستوي في ذلك الحكم الرجال والنساء^(٥).

الحالة الثانية: وكذا ذكر بعض أفعال الخير عن الآخرين مما ظهر للناس من أجل إشاعة الخير والاعتداء إذا اقتضى ذلك.

-
- (١) العَيْنِيْن: من لا يقدر على الجماع. انظر أنيس الفقهاء للقونوي، (ص: ١٦٥).
 (٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب الثياب الخضر (ج ٥/ص ٢١٩٢) برقم (٥٤٨٧)، وانظر: عون المعبود (ج ٤/ص ٢٦٨، ٢٦٩).
 (٣) فتح الباري (ج ٩/ص ٣٤٥).
 (٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (ج ٩/ص ٣٤٤ - ٣٤٥)، وعمدة القاري للعيني (ج ٢١/ص ٨٥).
 (٥) سبل السلام للصنعاني (ج ٣/ص ١٤٠).

المطلب الثاني

أحكام كتمان الأسرار الدولية

هذا النوع من الأسرار يختلف في الحكم عن غيره بسبب خطورة التعامل معه وكونه لا يخص الشخص في سلوكياته الخاصة وما يبدر منه من خطأ ينبغي كتمانها، وإنما نوع من الخطأ يجزّ صاحبه أحياناً إلى الكفر والقتل، فهو إما أن يفشي السرّ طمعاً في المال أو تعاوناً وتظاهراً ضد الدولة، مما يعني نوعاً من السلوك في إفشاء السر خطير.

قال القرطبي: من كثر تطلعه على عورات المسلمين ونبّه عليهم ويعرّف عدوّهم بأخبارهم لم يكن بذلك كافراً إذا كان فعله لغرض دنيوي واعتقاده على ذلك سليم، كما فعل حاطب حين قصد بذلك اتخاذ اليد ولم ينو الردّة عن الدين^(١).

أما إذا فعلها نيلاً بالإسلام والمسلمين فإنّ الأمر يختلف، ولذلك اتفق الفقهاء على عقوبة الجاسوس المسلم بالتعزير إلا أنهم اختلفوا في نوع العقوبة فمذهب الشافعي وطائفة أن الجاسوس المسلم يعزّر ولا يجوز قتله بل ويعفى عنه إن كان ذا هيئة لما مرّ من العفو عن حاطب رضي الله عنه^(٢).

وعن أبي حنيفة والأوزاعي: يُوجّع عقوبةً ويطال حبسه^(٣).

وقال مالك وابن القاسم وأشهب: يجتهد في ذلك الإمام.

وقال عبد الملك: إذا كانت عادته قُتِل، لأنه جاسوس، وقد قال الإمام مالك بقتل الجاسوس وهو الصحيح لإضراره بالمسلمين وسعيه بالفساد في الأرض.

(١) تفسير القرطبي (ج ١٨/ص ٣٦)، وانظر: السيرة الحلبية (ج ٣/ص ١٢) والسيرة النبوية لابن كثير (ج ٣/ص ٥٣٨).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (ج ١٢/ص ٦٧)، وفتح الباري (ج ١٢/ص ٣١٠).

(٣) عمدة القاري (ج ١٤/ص ٢٥٦).

وقال ابن وهب من المالكية: يقتل إلا أن يتوب.

وقال ابن القاسم: يُضْرَبُ عنقه لأنه لا تعرف توبته، وبه قال سحنون.

وقال أصبغ: الجاسوس الحربي يقتل، والجاسوس المسلم والذمي يعاقبان إلا إن تظاهرا على الإسلام فيقتلان^(١).

وعن فُرَاتِ بْنِ حَيَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِهِ، وَكَانَ عَيْنًا لِأَبِي سُفْيَانَ، وَكَانَ حَلِيفًا لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَمَرَّ بِحَلَقَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ يَقُولُ: إِنِّي مُسْلِمٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْكُمْ رِجَالًا نَكَلَهُمْ إِلَى إِيْمَانِهِمْ مِنْهُمْ فُرَاتُ بْنُ حَيَّانَ»^(٢).

والذي يراه الباحث أن التجسس من الأفعال الشائنة، وأمرها يكون لتقدير الإمام.

إلا أن التجسس منه ما يكون بين دول الإسلام ومنه ما يكون لمصلحة الدول الكافرة، أما ما كان منه بين دول الإسلام بعضها على بعض فلا يجوز قتل الجاسوس فيها لأنه مسلم وربما كان صنيعة اجتهاداً من منطلق فكري يعتقد أنه يخدم دينه، أما إن كان مع الكافرين فإن كان لمصلحة دينوية من مال وغيره مع بقاء اعتقاده بالإسلام فالأمر منوط بيد الإمام وإن شاء قتله لأن ذلك صنيع لا يتهاون فيه لأنه يهدد كيان دولة الإسلام، وأما إن كان متظاهراً مع العدو يريد التلّ من الإسلام والمسلمين فأرى بأن صنيعة ذاك يقوده إلى الردة فيُقتل حداً، والله أعلم.

(١) تفسير القرطبي (ج ١٨/ص ٣٦). وانظر الخرخشي على مختصر سيدي خليل (ج ٣/ص ١١٩)، وأحكام القرآن لابن العربي (ج ٤/ص ٢٢٦)، والإنصاف للمرداوي (ج ١٠/ص ٢٤٩)، وتبيين السالك (ج ٢/ص ٤٣٨).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في الجاسوس الذمي (ج ٥٥/٢) برقم (٢٦٥٢)، والإمام أحمد في المسند (ج ٤/ص ٦٢، ٣٣٦، ٣٧٥)، والحاكم في المستدرک (ج ٢/ص ١٢٦) برقم (٢٥٤٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وانظر: تفسير القرطبي (ج ١٨/ص ٥٣) أحكام القرآن لابن العربي (ج ٤/ص ٢٢٦).

المطلب الثالث

أحكام الأسرار المهنية

مرّ بنا في مبحث سابق بيان الأسرار المهنية وأنواعها. وفيما يأتي بيان لأحكامها:

❖ أولاً: حكم الأسرار المهنية الصناعية.

الأسرار الصناعية من الأمور التي يتعلق بها ريع مادي ونفعي، ومن هنا صارت سرّاً يعود كتمانها إلى مصلحة الكاتم أو المؤتمن على سر الصنعة إذا حصل على السر بسبب مزاوله المهنة، ومن ثَمَّ فإن إفشاء السر يعود بالضرر على صاحبه، والأصل فيه ما أشار إليه النبي ﷺ من قوله: «لا ضرر ولا ضرار»^(١)، فأَيُّ فعل يتسبب فيه ضرر للآخرين فإنه منهى عنه وفق هذه القاعدة، (وإفشاء السر من الفعل الضار الموجب للضمان أو ما يسمى بالتعويض بالقانون غير أن ضرره المادي غير مباشر في العادة وإنما هو سبب له كإفشاء أحد موظفي شركة المأكولات سر منتجاتها يسبب في ذلك ضرراً مادياً كأن يقلده الآخرون أو يستعمله الغير في الدعاية أو في حالة إفشاء المفتاح السري لبرامج الكمبيوتر يستطيع أحد ما تغيير هذه البرامج وتحسينها وبيعها باسمه أو باسم شركته مما يسبب ذلك ضرراً مالياً للصاحب الأصلي للبرامج، فالإفشاء في هذه الحالات مسبب للضرر المادي لأننا لا نتصور وجود الضرر بمجرد الإفشاء وجوداً مباشراً بل إنّ هذا الضرر غالباً يحصل بعد فترة من الزمان بعوامل أخرى وهي استغلال الغير لهذا السر إذ لولا

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر جاره (ج٢/ص٧٨٤) برقم (٢٣٤٠)، والإمام أحمد في المسند (ج٥/ص٣٢٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج٦/ص١٥٦) و(ج١٠/ص١٣٣) من حديث عباد بن الصامت رضي الله عنه.

وفي الباب عن عبدالله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وعائشة بنت أبي بكر الصديق، وثعلبة بن أبي مالك القرظي، وأبي لبابة رضي الله عنه.
انظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت (ج٣/ص٤٠٨).

إفشاء هذه الأسرار من المفشي لما استطاع الغيرُ استغلالها فثبت أن المفشي متسببٌ وإفشاء السر سببٌ للضرر^(١)، وهو ما ينبغي رفعه عن المتضرر وفق القاعدة المعتمدة من قول النبي ﷺ بدفع الضرر.

❖ ثانياً: حكم الأسرار المهنية المتعلقة بالطب.

وبيانه من خلال المسائل الآتية:

المسألة الأولى: وجوب احترام وكتمان السر المهني: فإذا كان السر واجبَ الكتمان في ميادين الحياة الأخرى فإنه - ها هنا - أوجب لقضايا إنسانية دفعت بالمريض إلى إظهار ما يريد كتماناً ويكره إعلاناً، ولذلك فهو مبتلى ولا يجوز استغلال مرضه بإفشاء سره إلا في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: حماية المجتمع. وذلك حالة إصابة المريض بمرض مُعدٍ، فإنه يجب على الطبيب إخبار الجهات المختصة بذلك من أجل منعه من الانتشار حمايةً للمجتمع وتحجيماً للمرض من الانتشار كما في أمراض الأيدز والسل والزهري، إلا أن الأمر بالإفشاء قد يكون نسبياً، إذا ما كان خطره يتعلق بالأفراد كما إذا أعلن الطبيب لأحد الزوجين عن إصابة صاحبه بمرض يمنع اقترانهما أو يضر بالآخر لعدم اتفاقهما إلا أنه من الممكن لهما الاقتران مع الآخرين من غير ضرر^(٢).

(١) الفعل الضار والضمان فيه، مصطفى أحمد الزرقا، الطبعة الأولى، دار القلم دمشق، ١٤٠٩هـ، ص ٢٣.

(٢) وفي كتمان السر لمثل هذه الأمور هناك نظريتان في الفقه والقانون، فبعضهم بأنه لا يجوز للطبيب إفشاء السر الطبي مطلقاً وإن كان فيه ضررٌ على الآخرين كما إذا أراد شخص أن يتزوج من أخرى وفيه ما يمنع من الاقتران فإن القانون الفرنسي منع ذلك مطلقاً في قانون العقوبات مادة (٣٧٨) وإفشاء السر يعد مخالفاً للقانون، وحجتهم أن ذلك يسمح لذوي الأغراض السيئة من إفشاء السر الطبي تحت هذه الذريعة.

أما الرأي الثاني فإنهم يسمحون بإفشاء السر الطبي بسبب الضرر الناتج عن الكتمان في مثل إصابة المريض بأمراض معدية تؤدي الناس.

المسؤولية الطبية في قانون العقوبات للدكتور محمد فائق الجوهري (ص ٥١٥)، والمسؤولية الجنائية للأطباء، محمد أسامة قايد (ص ٦٠).

الحالة الثانية: للدفاع عن النفس أو إثبات حق ضائع: وذلك حالة اتهام الطبيب بخطأ في التشخيص أو أنه اعتدى أخلاقياً على المرأة، وهنا - من أجل إثبات حقه في الدفاع عن نفسه - يحق له إظهار الأسرار الطبية التي من شأنها إثبات براءته فيما اتهم به.

الحالة الثالثة: من أجل الكشف عن الجرائم. وطبيعة الجريمة من خلال تحديد نوع المرض أو الإصابة التي أصيب بها المريض أو المجني عليه فأعلان الطبيب عن حالة المريض وطبيعتها لا يُعدُّ إفشاءً للأسرار المهنية في تلك الحالة لما قد يفيد به الطبيب القضاء أو تشخيص المرض خوفاً من انتشاره أو الوقوع به مرة أخرى وكذلك في حالات الإبلاغ عن الوفيات والولادات.

المسألة الثانية: ما لا يعد من الأسرار المهنية.

هناك بعض الأمور التي تعرض للطبيب أثناء معالجته للمريض مما يظهر من المريض بإرادته أو بغيرها من اعترافات عن جرائم، أو رؤيته لجرائم أثناء ممارسته للمهنة نبين حكمها من خلال الأحوال الآتية:

الحالة الأولى: ما يظهر من المريض من اعتراف تحت التهديد أو بإقراره. خصوصاً مع الطبيب النفسي لفعل الجرم أمام الطبيب.

ففي هذه الحال أرى - والله أعلم - النظر في نوع الجريمة فإن كانت مما يتعلق بحقوق الله تعالى فالأولى كتمانها وسترها لما حث عليه الشرع من كتمان المعاصي والستر على المسلمين، ولأن مثل هذه الأمور لا تُعدُّ من قبيل الأسرار المهنية لانفصالها عن طبيعة المهنة وهي وإن كانت سرّاً فيراعى فيه الظرف وطبيعة العمل المراد كتمانها، فإن كان من سلوكيات المريض فيما بينه وبين الله تعالى كاطلاع الطبيب على تمرير المريض في بيت امرأة ثم موته عندها، فالأولى كتمان ذلك لما حثت عليه الشريعة الإسلامية من ستر الآخرين، وقد مر بيان ذلك مفصلاً، وكذا ما دعا إليه القانون الوضعي^(١).

(١) المسؤولية الطبية في قانون العقوبات، للدكتور محمد فايق الجوهري، رسالة دكتوراه جامعة فؤاد الأول مصر ١٩٥٢، (ص ٤٧٥).

وإن كان من حقوق الناس فإن كان لا يغير شيئاً لتقادمه أو فوات المنفعة من الاعتراف به فمصلحة الكتمان أولى من الإفشاء حفاظاً على سرية المهنة، أما إن كان فيه حق للناس يمكن إرجاعه فأرى أولاً تذكير المريض بالتوبة والاستغفار وضرورة العدول عما صنع بإرجاع الحق إلى أهله، خصوصاً وأن المريض غالباً ما يكون أقرب للفضيلة والتوبة، وإن لم يستجب فإن الأمر يعود لتقدير الطبيب لأن الغالب أن اعتراف المريض أمام الطبيب تحت التخدير أو بإرادته لا يُعوّل عليه قضائياً لأنه فاقد لعقله، ولأنه قد ينكر ما قاله للطبيب إلا أن ذلك قد يضع المحكمة أمام خيط قد يدلهم إلى الحقيقة مستقبلاً.

أما إذا كان ما صدر من المريض تهديداً بجريمة فإن الأصل هو المحافظة على أرواح الناس وأموالهم وأعراضهم، فإذا صدر من المريض ما يشير إلى انتهاك واحدة من تلك فلا حرج على الطبيب من الإدلاء بما سمع لقوله ﷺ «المجالس بالأمانة إلا ثلاثة مجالس: سفك دم حرام، أو فرج حرام، أو اقتطاع مالٍ بغير حق»^(١). فهذه الأمور وإن كانت سرّاً إلا أنها لا توجب الكتمان لما فيها من انتهاك لحقوق الآخرين.

الحالة الثانية: ما يراه الطبيب من جرائم وقعت أثناء ممارسة المهنة. فقد يحصل أن الطبيب يرى أثناء معالجته للمريض جرائم جانبية لا تتصل بالمريض في مرضه ولكنه علمها بسبب زيارته للمريض فهنا والحالة هذه فإن الطبيب شأنه شأن أي إنسان آخر لو قُدّر له أن يكون مكانه لأدلى بما شاهد من وقائع، فالطبيب لم يحصل على هذه المعلومات برغم المريض أو بسبب مرضه، وإنما شاهدها عرضاً فحينئذ فإنه يحق للطبيب أن يشهد بما رآه^(٢).

(١) تقدم تخريجه. وانظر الإحياء، للغزالي (ج ٢/ص ١٩٤).

(٢) وفي القانون الوضعي وجهات مختلفة في جواز شهادة الطبيب بما عنده من أسرار إذا كان ذلك يؤدي إلى مساعدة القضاء في إظهار الحقيقة. وذهب آخرون إلى منع ذلك وتعمير الطبيب للمساءلة القانونية كونه أفشى سرّاً مهنيّاً. وتوسط آخرون فقالوا =

ولا يعد ما رآه من الأسرار المهنية لانفصاله عن شروط السر المهني الذي مر بيانه من قبل^(١).

❖ ثالثاً: الكتمان المهني المتعلق بالمحاماة.

مرّ بنا أن الكتمان مما جرت به عادة أصحاب هذا الفن فيما يبوح به موكلهم وهي أسرار تحصّلت لدى المحامين لأسباب دفاعية عن المتهم، ولذلك فإنه لا يجوز شرعاً إعلانها أو ابتزاز الموكل عليها. ومن حيث يعاقب القانون على ذلك فإن الشرع لا يسمح لمن بحوزته أمانة أن يعلنها طالما استودعت إياه خصوصاً وأنها جاءت بسبب الحاجة، إلا أنه من الجدير الإشارة إلى ما إذا أفضى الموكل إلى محاميه بأسرار تفيد بأن المتهم قد ارتكب جريمة فهل يجوز له أن يكتم ذلك؟ وهل يجوز له أن يترافع عن موكله في تلك القضية؟ وهنا مسألتان:

المسألة الأولى: اعتراف المجرم للمحامي: هناك من الأسرار ما يطلع عليه المحامون من اعترافات موكلهم ببعض الجرائم. وأرى - والله أعلم - بأن اعتراف الجاني بجريمته للمحامي يلزم منه النظر في الجريمة من حيث الوقوع إذا كانت الجريمة قد تمت بأركانها، فمن الممكن

= بأن شهادة الطبيب إذا كانت تؤدي بالنهاية إلى تحقيق مصلحة عامة ومنفعة المجموع فلا حرج من الإفشاء. انظر: حق الطبيب في ممارسة الأعمال الطبية رسالة دكتوراه للطالب عادل عبد ابراهيم، جامعة بغداد، (ص ٣٨٥).

(١) وقد درج القانون الوضعي على ذلك فقد اشترطوا من أجل إثبات واقعة إفشاء السر المهني في الطب أن يكون السر له صلة بالمهنة التي يمارسها المتهم، وضابط توافر الصفة المهنية للسر أن يكون العلم به يفترض الثقة أو الفن المرتبط بمزاولة المهنة، وقد حكمت المحاكم الفرنسية بأنه إذا استدعي طبيب لزيارة مريض في بيته، فشهد في أثناء ذلك ابن المريض يرتكب جريمة الزنا أو سمع - عرضاً - محادثة عن ارتكاب جريمة قتل، فهو لا يلتزم بالكتمان إذ ليس لهذه الوقائع الصفة الطبية المهنية التي تفرض عليه واجب الكتمان. انظر: المسؤولية الجنائية للطبيب عن إفشاء سر المهنة، القاهرة، ١٩٨٧، (ص ٣٢)، والمسؤولية الجزائية للأطباء عن إفشاء السر، تأليف موفق علي عبيد (ص ٩٥).

للمحامي أن يكتتم ذلك لأن شهادته أمام القضاء ممنوعة كونه محامياً للمتهم، وحفاظاً على أمانة الأسرار المهنية لكن على ذلك المحامي أن يبادر إلى نصح الجاني لعله يتعظ أو يتوب.

أما إذا كانت الجريمة لم تقع أو وقعت لكن يتعلق بها حقوق للآخرين لم تنته بعد، وتبين للمحامي أن موكله عازم على الاستمرار بالجريمة فيما لو كتم الأمر وأن الجريمة مما يتعلق بأمن الدولة أو دماء الناس وأموالهم وأعراضهم فإنه يجوز له إعلان السر حفاظاً على سلامة المجتمع وأرواح الناس وأعراضهم وأموالهم.

المسألة الثانية: حكم الترافع في تلك الدعوى: أما عن استمرار المحامي في التعاون مع المتهم الذي اعترف بجريمته فلا يجوز، لما في ذلك من التعاون على العدوان، وهو ما نهى عنه القرآن بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]. والترافع عن المجرم تعاون على الإثم والعدوان.

كما أن القرآن وصف من يلوي الحقيقة بالنفاق إذ قال تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [٧]. [التوبة: ٦٧].

وفي الترافع عن المجرم أمر بالمنكر ونهي عن المعروف.

❖ رابعاً: الكتمان المهني المتعلق بالأسرار المصرفية.

الأسرار المصرفية من الأمور التي أملاها التعامل الاقتصادي المعاصر لدى المصارف وهي من الأسرار التي يجب احترامها وكتمانها إلا أن وجوب الكتمان يقدر في حالتين:

الحالة الأولى: إذا طلب الزبون من المصرف الذي يتعامل معه أن تكون الحركة المالية الخاصة به سرية لا يجوز الاطلاع عليها فإذا وافق المصرف فإنه يلزم بكتمان كل ما يتعلق بأسراره المالية. وذلك لقول

النبي ﷺ «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرّم حلالاً»^(١).

ولا أرى فيما تم الاتفاق عليه بين الطرفين أي مخالفة لشرع الله تعالى بشرط أن يكون مال العميل أو الزبون مالا محترماً.

الحالة الثانية: إذا لم يطلب العميل من المصرف كتمان حركاته المالية إلا أنه ثبت بأن إعلان حركته المالية يؤدي إلى الإضرار به، فإنه - والحالة كذلك - يجب على المصرف كتمان ما يتعلق بأسرار العميل المالية إلا أنه إذا طُلب من المصرف بيان لا يضرّ بالعمل وإنما للاستكشاف عن حالات مريبة من السرقات أو الاشتباه فإنه يجوز له إعلان الحركة المالية له - والله أعلم -.

وحينئذ فقد صار كتمان السر المهني للمصارف من الأسرار التي يحرم إفشاؤها ويجب كتمانها.

وقد تعارف القانون على ذكر بعض الحالات التي أرى بأنها لا تصطدم مع الشرع في أحكامه، ولا تصطدم مع الشرع في مقاصده، وحينئذ فإن ذلك يدخل في إطار القاعدة الشرعية لقول ابن مسعود رضي الله عنه: (ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن)^(٢).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب في الصلح (ج ٢/٣٢٧ برقم ٣٥٩٤)، والإمام أحمد في المسند (ج ٢/٣٦٦)، وابن حبان في الصحيح برقم (٥٠٩١)، والدارقطني في السنن (ج ٣/٤٢٦) برقم (٢٨٩٠)، والحاكم في المستدرک (ج ٢/ص ٥٧) برقم (٢٣٠٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٦/ص ٧٩، ١٦٦) و(ج ٧/ص ٢٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه الترمذي برقم (١٣٥٢) وقال: حسن صحيح، والدارقطني في السنن (ج ٣/ص ٤٢٧) برقم (٢٨٩٢)، من حديث عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإجارة، باب من أجر نفسه ليحمل على ظهره ثم تصدق به وأجرة الحمال (ج ٢/ص ٧٩٤) تعليقاً.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (ج ١/ص ٣٧٩)، والطبراني في المعجم الأوسط (ج ٤/ص ٥٨) برقم (٣٦٠٢)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (٣٨٣) برقم (٤٤٦٥) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

وهذه القواعد ذَكَرَتْهَا أغلب كتب القانون^(١).



= وحسنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في الأموال المطلقة، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت (ص: ٦٥).
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ١/ص ٤٢٨): رواه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير ورجاله موثقون.

(١) وهذه الحالات التي يجوز فيها للمصرف إعلان السر، وهي كما يأتي:
الحالة الأولى/ موافقة صاحب العلاقة بإذن خطي منه للمصرف على جواز اطلاع من يراهم صاحب الشأن على عملياته المصرفية.
الحالة الثانية/ إفلاس الزبون. فعند إفلاس الزبون يتقل ما بذمة البنك لذلك الزبون إلى دائنيه مما يضطر المصرف إلى كشف ما يملكه للدائنين.
الحالة الثالثة/ تخاصم العميل مع المصرف. ففي حالة نشوء دعوى بين الزبون والمصرف فمن حق المصرف أن يعلن من الأسرار ما يتعلق بتلك الدعوى فقط ولا يعلنها إلا أمام الجهات القضائية المختصة ولا يجوز للبنك إفشاء الأسرار الأخرى التي بحوزته مما لا يتصل بموضوع الدعوى.
الحالة الرابعة/ طلب السلطات القضائية: فإذا طلب القضاء من المصرف بعض المعلومات التي تتعلق بنشاط الزبون وعملياته المصرفية يتوقف عليها البت في أمر، فلا يؤخذ على إعلانه لما طلبته تلك الجهة.
الحالة الخامسة/ من أجل الكشف عن تبييض الأموال، فهناك الكثير من المجرمين يستغلون السر المهني لدى المصارف فيضعون من أموالهم المسروقة أو المهربة إلى تلك المصارف وحال الشك بأن تلك الأموال غير محترمة من أجل تثبيت احترامها يمكن للبنك التحقق عنها وإعلانها للجهات المختصة.
انظر تفاصيل ذلك في الوسيط في شرح قانون التجارة المصري، دكتورة سميحة قليوبي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية (ج ٢/ص ٩٥٧)، والمد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، للمحامية هيام الجرد، (ص ٤٣).

الفصل الرابع

كتمان العلم

ويتكون من المباحث الآتية:

- * المبحث الأول: معنى كتمان العلم وآثاره
- * المبحث الثاني: معنى العلم ونصابه
- * المبحث الثالث: مظاهر الكتمان وأشكاله
- * المبحث الرابع: أحكام كتمان العلم



المبحث الأول

معنى كتمان العلم وآثاره

لقد تناول القرآن وكذلك السنة النبوية موضوع العلم من جوانب مختلفة من حيث طلبه وفضله، وكذلك كتمانُه وما يترتب عليه من آثار، وسوف أوجز القول في تلك الجوانب، ثم أتناول بالشرح والبيان ما يتعلق بكتمانهِ.

لقد تحدث القرآن عن العلم في محاور مختلفة نبينها عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول

الدعوة لطلب العلم والحث عليه

لقد تواترت النصوص من الكتاب والسنة في ذلك منها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢] فقد استثنى القرآن من يطلب العلم من أن يخرج للجهاد، فصار من تفرغ لطلب العلم كمن يُجاهد في سبيل الله تعالى، ولذلك جاء عن النبي ﷺ قوله: «من خرج في طلب العلم كان في سبيل الله حتى

يرجع^(١)، وهو ما حدا بالعلماء إلى القول بأن من خرج للعلم فمات كان شهيداً في سبيل الله تعالى^(٢).

ثم أكد القرآن على طلب العلم من خلال أمر الناس بالتوجه في السؤال لأهل العلم فقال تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: من الآية ٤٣] فجعل الناس مجبور بعلم العلماء، وإزالة الجهل منوطة بوجوب تعلم العلم، ولذلك ثبت عن النبي ﷺ قوله: «طَلَبُ الْعِلْمِ قَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»^(٣).

ثم راح القرآن يرفع من منازلهم وفي ذلك قال تعالى: ﴿فَانشُرُوا يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: من الآية ١١].

وقد أخبر القرآن بأنه يرفع أهل الإيمان منزلة عند الله لكنه أخبر بأن منازل العلماء فوقهم بدرجات، ما لأهل العلم من مكانة عند الله تعالى وهو ما أكدته النبي ﷺ بقوله: «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضى لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له مَنْ في السماوات وَمَنْ في الأرض والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على

(١) أخرجه الترمذي، كتاب العلم، باب فضل طلب العلم (ج ٥/٢٩ برقم ٢٦٤٧)، والطبراني في المعجم الصغير والروض الداني (ج ١/ص ٢٣٤ برقم ٣٨٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (ج ١٠/ص ٢٩٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

قال الترمذي: حسن غريب ورواه بعضهم فلم يرفعه.

(٢) الفروع (ج ١/ص ٤٧٣)، مطالب أولي النهى (ج ١/ص ٥٤٤)، كشف القناع (ج ١/ص ٤١٣).

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (ج ١/ص ٥٣).

وقد روي من طرق كثيرة لا تخلو من مقال، لكنه حديث حسن بمجموع طرقه، وقد جمع طرقه السيوطي في جزءه مطبوع، وصححه. وكذا صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير رقم (٣٩١٣).

سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، إنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظّ وافٍ»^(١).

يقول الخطابي: إنّ الله سبحانه وتعالى قد قيض للحيثان وغيرها من أنواع الحيوان العلم على السنة العلماء أنواعاً من المنافع والمصالح والأرزاق فهم من بين حلالها وحرامها وأرشدوا الناس إلى المصلحة في بابها وأوصوا بالإحسان إليها ودفع الضرر عنها فألهمها الله تعالى الاستغفار للعلماء مجازاة على صنيعهم بها وشفقتهم عليها^(٢).

فأي منصب أعلى من أن ينشغل الإنسان بنفسه وتشتغل الملائكة بالاستغفار له^(٣).

ثم سخر لهم الملائكة، قال أهل العلم: إن المراد من ذلك رضا بما يصنع من حيازة الوراثة العظمى والسنن الأسنى.

وقيل: معناه أنها تتواضع لطالب العلم تقديراً وتوقيراً لعلمه كقوله تعالى: ﴿وَأَقِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: من الآية ٢٤] أي تواضع لهما. وقيل: المراد الكف عن الطيران والنزول للذكر. وقيل: المراد إعانته وتيسير المؤنة له فيما يسعى له أو تليين الجانب والانقياد والفيء عليه بالرحمة والانعطاف أو أن المراد هو حقيقة ما ذكر وإن لم يشاهد وهي فراش الجناح وبسطه لطالب العلم لتحمله عليها وتبلغه مقعده من البلاد^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم (ج ٢/٣٤١)، والترمذي في جامعه، كتاب العلم، باب فضل الفقه على العبادة (ج ٥/٤٨)، وابن ماجه في سننه، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٣)، وأحمد بن حنبل في المسند (ج ٥/ص ١٩٦)، وابن حبان في صحيحه (ج ١/ص ٢٨٩) برقم (٨٨) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) معالم السنن (ج ٤/ص ٣٩)، وعون المعبود شرح سنن أبي داود (ج ٦/ص ٤٧٤).

(٣) إحياء علوم الدين، للغزالي (ج ١/ص ١٢).

(٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود (ج ٦/ص ٤٧٤)، والذخيرة للقرافي (ج ١/ص ٤٣).

ولذلك شَرَّفهم الله تعالى حينما أوردتهم بالذكر معه وملائكته بمعرفته وتوحيده، فقال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْغَرِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨] وهو ما ترتب عليه خشيتهم لله تعالى والتي أشار القرآن لها في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: من الآية ٢٨].

يقول القرافي: أن تقول خير البرية من يخشى الله تعالى، وكلُّ من يخشى الله تعالى عالم إذاً فخير البرية عالم^(١).

ولذلك فقد جعل النبي ﷺ الخير فيمن يوفقه الله تعالى لطلب العلم فقال: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ»^(٢).

فمن أراد الله له الخير جمع له نصابه في طلب العلم والتفقه في الدين.

يقول ابن حجر: ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين ويتعلم قواعد الإسلام وما يتصل بها من فروع، فقد حرم الخير^(٣).

وقد نُكِّرَ الخيرُ في الحديث ليشمل القليل والكثير، والتنكير للتعظيم لأنَّ المقام يقتضيه^(٤).

وأرى أنَّ الحديث يشير إلى أمر مهم وهو أن العلماء ومن يتصدرون للفقهِ إنما هم محضُّ من اصطفاه الله تعالى واختياره لأن الذي يصطفيه الله تعالى يوفقه إلى أن يتفقه في الدين.

(١) الذخيرة للقرافي (ج ١/ص ٤١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين (ج ١/ص ٣٩ برقم (٧١) وفي غير موضع، ومسلم، كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة (ج ٢/ص ٧١٨ برقم (١٠٣٧) من حديث معاوية رضي الله عنه).

(٣) فتح الباري (ج ١/ص ٢١٧) دار السلام، وانظر تحفة الأحوذ (ج ٧/ص ٤٤٠).

(٤) انظر تحفة الأحوذ (ج ٧/ص ٤٤٠).

المطلب الثاني النهي عن كتمان العلم

لقد أورد القرآن والسنة موضوع كتمان العلم من جوانب مختلفة وفيما يأتي بيانها.

الجانب الأول: ذم أهل الكتاب على كتمانهم العلم. فقد كتم أهل الكتاب من اليهود خصوصاً كل حق يضرهم إظهاره فكتموا العلم ومن قبل كتموا الشهادة، لذلك وبخهم القرآن بقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْسُونَهُمْ بِالْبُطْلِ وَالْكَفِّ وَالْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۖ﴾ [آل عمران: ٧١].

يقول الرازي: اعلم أن علماء اليهود والنصارى كانت لهم حرفتان، إحداهما: أنهم كانوا يكفرون بمحمد ﷺ مع أنهم كانوا يعلمون بقلوبهم أنه رسول حق من عند الله، وثانيهما: أنهم كانوا يجتهدون في إلقاء الشبهات وفي إخفاء الدلائل والبيانات، والله تعالى نهاهم عن هذه الحرفة في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْسُونَهُمْ بِالْبُطْلِ وَالْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ۖ﴾ [آل عمران: ٧١]، فالمقام الأول مقام الغواية والضلالة، والمقام الثاني: مقام الإغواء والإضلال^(١).

ولذلك ذكر القرآن بالنكير والتغليظ على كتمانهم بصوره وأسبابه، فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ وَيَشْرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۖ﴾ [البقرة: ١٧٤]، فذكر أن أهل الكتاب كتموا ما أنزل الله تعالى لسبب من التكسب والزيادة. وعن ابن عباس قال: إن رؤساء اليهود وعلمائهم كانوا يصيبون من سفلتهم الهدايا، وكانوا يرجون أن يكون النبي المبعوث فيهم، فلما بُعث من غيرهم خافوا ذهاب ما كلهم وزوال رياستهم فعمدوا إلى صفة محمد ﷺ فغيروها ثم أخرجوها إليهم وقالوا: هذا نعت النبي الذي يخرج آخر الزمان لا يشبهه

(١) تفسير الرازي (ج ٨/ص ٨٢).

نعتَ هذا النبي الذي بمكة، فإذا نظر السفلة إلى البعث المتغير وجدوه مخالفاً^(١).

ثم إنهم لما فعلوا ذلك استحقوا اللعنة من الله تعالى في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَيْنِكُمْ لِلنَّاسِ فِي الدِّينِ أَكْثَرُ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ ۖ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩، ١٦٠] يقول المفسرون: إن الآية نزلت في اليهود بسبب كتمانهم لأوصاف النبي ﷺ في كتبهم ونكرانهم لها إضافةً إلى جحودهم للكثير مما يتعلق بشرع الله كإخفائهم لآية الرجم كذلك^(٢).

الجانب الثاني: تحذير الأمة الإسلامية من الكتمان: إن ما نزل بخصوص الوعيد لمن كتم العلم من أهل الكتاب لا يخصهم، وإنما يتعداهم ليشمل كل كاتم للعلم من هذه الأمة، وقد اتفق أكثر العلماء على أن الآية شاملة وعامة في كل من كتم علماً من حيث هو ثابت (أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)^(٣).

ولقول أبي هريرة رضي الله عنه: لولا آية في كتاب الله ما حدثتكم بحديث، ثم تلا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ﴾...^(٤). فالصحابي هنا قد أشار إلى أن ما عنده من الحديث النبوي هو من البينات والهدى الذي لا يجوز كتمانها واستدلَّ على تحريم ذلك بآية نزلت في اليهود مما يدلُّ على عمومها.

(١) تفسير البغوي (ج ١/ص ٢٠٠) دار الفكر، وتفسير الآلوسي (ج ١/ص ٤٢٣)، وتفسير الطاهر بن عاشور (ج ٢/ص ٦٤) مؤسسة التاريخ.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (ج ١/ص ٢٦٨)، وتفسير الطبري (ج ٢/ص ٥٣)، وتفسير الرازي (ج ٤/ص ١٤٧)، والدر المنثور (ج ١/ص ٣٩٠)، وتفسير البغوي (ج ١/ص ١٣٤).

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه (ج ٢/ص ٣٦٧) كشف الأسرار (ج ٢/ص ٣٩٠).

(٤) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب حفظ العلم (ج ١/ص ٥٥) برقم (١١٨)، وصحيح مسلم برقم (٢٤٩٣)، وصحيح ابن حبان - ترتيب ابن بلبان (ج ١٦/ص ١٠٤) برقم (٧١٥٣).

قال أغلب العلماء من أهل التأويل بأن الآية عامة في الكاتمين من المسلمين وأهل الكتاب وكل من كتم علماً في دين الله يحتاج الناس إلى بثه ونشره وإن كان نزول الآية على سبب خاص^(١). وعلى ذلك عامة أهل التفسير^(٢).

وبالرغم من ذلك فهناك من يرى تخصيصها بأهل الكتاب، إذ يرى بعضهم بأنها أرادت الكاتمين من أحرار اليهود ورهبان النصارى، فقد كتموا صفة النبي ﷺ كما كتموا آية الرجم^(٣)، وهو مردود بما مر، وإن صح فإنه قد جاء قول النبي ﷺ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(٤). وقد دلَّ الحديث في الظاهر على وعيد من سَكَتَ عن جواب يعلم الردَّ فيه وهو يقتضي كونَ الكتمان كبيرةً من الكبائر^(٥).

قال أبو بكر بن العربي في عارضة الأحوذني: والحديث محمولٌ على خمسة أوجه:

الأول: أن يعدم ذلك العلم إن لم يُظهره - أي المسئول - وذلك بأن يكون منفرداً بعلمه بين أهل تلك الجهة، بحيث يتعذر أن يجيب عنه غيره إلا في اقطار بعيدة.

- (١) البحر المحيط لأبي حيان (ج ١/ص ٤٥٤)، وتفسير الألوسي (ج ٢/ص ١٢٤).
- (٢) تفسير الألوسي (ج ٢/ص ٢٦)، والبحر المحيط لأبي حيان (ج ١/ص ٦٣٣) العلمية، وتفسير الرازي (ج ٩/ص ١٠٦)، والتفسير المنير لوهبة الزحيلي (ج ١/ص ٤١٣).
- (٣) تفسير القرطبي (ج ٢/ص ١٢٤) وتفسير الرازي (ج ٤/ص ١٤٧).
- (٤) أبو داود، كتاب العلم، باب كراهية منع العلم (ج ٢/ص ٣٤٥) برقم (٣٦٥٨)، والترمذي، كتاب العلم، باب كتمان العلم (ج ٥/ص ٢٩) برقم (٢٦٤٩)، وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن، وابن ماجه، المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه (ج ١/ص ٩٦) برقم (٢٦١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم لابن عبد البر (ج ١/ص ٢) برقم (١).
- والحديث مروي عن جماعة من الصحابة منهم: عبدالله بن عمرو بن العاص، وعبدالله بن عباس، وابن مسعود، وابن عمر، وأبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وجابر بن عبدالله الأنصاري.
- (٥) تحقیقات وأنظار في القرآن والسنة، للطاهر بن عاشور، ط، ص ١٠٠.

والثاني: أن يقع السائل في أحموقة إن لم يخبره.

والثالث: أن تفوت به منفعة دينية^(١).

قال الطاهر بن عاشور: وهذه المحامل الثلاثة بمثابة الشروط لحرمة الكتان، وكلها مبنية على أن المراد من العلم ظاهره معنًى وعموماً، وإطلاق المحامل عليها في كلام ابن العربي تسامح^(٢).

والرابع: أنه أراد من الحديث تنفيذ وصية النبي ﷺ لأبي سعيد الخدري حينما قال له: «إِنَّ النَّاسَ لَكُمْ تَبِعٌ، وَأَنْ رَجُلًا يَأْتُونَكُمْ يَتَفَقَهُونَ أَوْ يَتَعْلَمُونَ، فَإِذَا جَاؤُوكُمْ فَاسْتَوْصُوا بِهِمْ خَيْرًا»^(٣).

والخامس: كأنه الشهادة^(٤).

وهكذا فقد تم تحذير الأمة الإسلامية من خطورة كتان العلم بما يبعد عنهم ما توعد الله تعالى به أهل الكتاب من عقوبات في الدنيا والآخرة.

الجانب الثالث: التوجيه إلى ضرورة التبليغ:

يقول علماء الأصول: (النهي عن الشيء أمر بضده)^(٥)، ولما كان

(١) عارضة الاحوذى لشرح صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي المالكي، دار الكتاب العربي (ج ١٠/ص ١١٨).

(٢) تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، للطاهر بن عاشور، ط، ص ١٠٠.

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب العلم، با الاستيضاء بمن يطلب العلم (ج ٣٠/٥ برقم ٢٦٥٠)، وابن ماجه، المقدمة، باب الوصاة بطلبة العلم (ج ٩١/١ برقم ٢٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وإسناده ضعيف، فيه أبو هارون العبدى.

قال الترمذي: قال علي: قال يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعف أبا هارون العبدى قال يحيى بن سعيد: ما زال ابن عون يروي عن أبي هارون العبدى حتى مات، وأبو هارون اسمه عمارة بن جوين.

وضعه الألباني في ضعيف الجامع الصغير برقم (١٧٩٧).

(٤) عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذي (ج ١٠/ص ١١٨).

(٥) البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي (ج ٢/ص ١٥٩) والقواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، لعلي بن عباس البعلبي الحنبلي، دار النشر: مطبعة السنة المحمدية - القاهرة - ١٣٧٥ - ١٩٥٦، تحقيق: محمد حامد الفقي (ص ١٨٤)، =

الكتمان منهياً عنه فقد وجّه القرآن وكذلك النبي ﷺ إلى ضرورة التبليغ، وقد جاء توجيه القرآن من الأهمية وذلك بأمر النبي ﷺ بضرورة التبليغ في كل حال، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧]. والآية أمرت بالتبليغ صراحة لكل ما أمر الله به من غير مبالاة لما قد يعترض عليه الناس من الكافرين بأن لا ينظر إلى قلة المعتصدين وكثرة الفاسقين ولا يخشى مكروههم^(١).

والتبليغ هو إعلان الدعوة الإسلامية، وإعلام جميع ما تضمنته من أحكام وأخبار للناس^(٢).

والسبب في نزول الآية - كما تحكيه كتب التفسير وكتب السنة - أن النبي ﷺ قال: «ان الله بعثني برسالة، فضقت بها ذرعاً، وعرفت أن الناس مكذبني فوعدني لأبلغن أو ليعذبني»^(٣).

وأخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد قال: نزلت ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ

= الفصول في الأصول، لأحمد بن علي الرازي الجصاص، دار النشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي (ج ٢/ص ٩٩).

(١) تفسير الرازي (ج ١٢/ص ٤١)، وتفسير الكشاف للزمخشري (ج ١/ص ٦٣٠)، وتفسير الألوسي (ج ٣/ص ٣٥٤)، والأساس لسعيد حوى (ج ٣/ص ١٤٥٣)، والتفسير المنير (ج ٣/ص ٦١٧)، وتفسير القاسمي (ج ٤/ص ١٩٧).

(٢) التفسير المنير (ج ٣/ص ٦١٣).

(٣) تفسير الكشاف للزمخشري (ج ١/ص ٦٣٠) وتفسير البغوي (ج ٢/ص ٢٧٩) والبحر المحيط لأبي حيان (ج ٣/ص ٥٩٣) وتفسير الرازي (ج ١٢/ص ٤١) وتفسير الألوسي (ج ٣/ص ٣٥٦).

والحديث: أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (ج ١/ص ٤٠٢) برقم (٤٤٣)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (ج ٥/ص ٢٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وإسناده ضعيف جداً. فيه كلثوم بن محمد بن أبي سدر، قال فيه أبو حاتم الرازي: لا يصح حديثه. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ج ٧/ص ١٦٤).

مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴿١﴾ قال: «يارب! كيف أصنع وأنا وحدي يجتمعون عليّ؟» فنزل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (١).

وقيل بأن السبب في نزول الآية أن النبي ﷺ لما كان في مكة كان يُخفي بعضاً من الوحي إشفافاً عليه وعلى أتباعه أن يهلكوا فأمره الله تعالى بالتبليغ (٢).

وقيل: ﴿يَلْغَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في أمر زينب بنت جحش الأسدية (٣).

وقد ذكر بعض المفسرين في نزولها عشرة أسباب أبرزها ما مر ذكره (٤).

والحكمة في هذا الأمر بالتبليغ وتأكيده بقوله: ﴿وَإِنْ لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ يجعل كتمان بعضه مثل كتمان كله، مع أن الرسل معصومون من كتمان شيء مما أنزله الله إليهم.

والحكمة بالنسبة إلى الناس أن يعرفوا هذه الحقيقة بالنص فلا يختلفوا عليها (٥). وكذلك للرد على زعم من قال إن النبي ﷺ كتم أمراً فأمره الله بتبليغه (٦).

(١) تفسير ابن كثير (ج ٢/ص ٧٩) ولباب النقول (ج ١/ص ٩٤). وإسناده ضعيف لإرساله، ولأن فيه رجلاً مبهماً لم يسم.

(٢) تفسير الرازي (ج ١٢/ص ٤١)، وتفسير القرطبي (ج ٦/ص ١٥٧).

(٣) تفسير القرطبي (ج ٦/ص ١٥٧).

(٤) معالم التنزيل في التفسير والتأويل للبخاري (ج ٢/ص ٢٧٩) دار الفكر. وانظر البحر المحیط لأبي حيان (ج ٣/ص ٥٣٩) دار الكتب العلمية، وتفسير الإمام الرازي (ج ١٢/ص ٤٢).

(٥) التفسير المنير (ج ٣/ص ٦١٧)، وتفسير الآلوسي (ج ٣/ص ٣٥٥).

(٦) وكذلك لدفع الأوهام التي قد تنسب إلى عقول بعض الناس بأن رسول الله ﷺ ربما ساء له أن يكتم شيئاً من الوحي (فدلت الآية على رد قول من قال إن النبي ﷺ كتم شيئاً من أمر الدين تقيّةً وعلى بطلانه، وهم الرافضة، ودلت على أنه ﷺ لم يسر إلى أحد شيئاً من أمر الدين لأن المعنى بلغ جميع ما أنزل إليك ظاهراً، ولولا هذا ما كان =

= في قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ فائدة، والصحيح القول بالعموم. قال ابن عباس: المعنى بلغ جميع ما أنزل إليك من ريك، فإن كتمت شيئاً منه فما بلغت رسالته. وهذا تأديب للنبي ﷺ وتأديب لحملة العلم من أمته أن لا يكتموا شيئاً من أمر شريعته، وقد علم الله تعالى من أمر نبيه أنه لا يكتم شيئاً من وحيه) وتفسير القرطبي (ج ٦/ص ١٥٧).

ويقول الطاهر بن عاشور: وقد دلت الآية على أن الرسول ﷺ مأمور بتبليغ ما أنزل إليه كله بحيث لا يتوهم أحد أن رسول الله ﷺ قد أبقى شيئاً من الوحي لم يبلغه لأنه لو ترك شيئاً منه لم يبلغه لكان ذلك مما أنزل إليه ولم يقع تبليغه، وإذ قد كانت هذه الآية من آخر ما نزل من القرآن علمنا أن من أهم مقاصدها أن الله أراد قطع تخرص من قد يزعمون أن الرسول ﷺ قد استبقى شيئاً لم يبلغه أو أنه قد خص بعض الناس بإبلاغ شيء من الوحي لم يبلغه للناس عامة فهي أقطع آية لإبطال قول الرافضة بنقص القرآن) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٥/ص ١٥٤).

وهذا ما حدا بالكثير من الناس أن يبادروا إلى سؤال الإمام علي عليه السلام عن شيء خصه به رسول الله ﷺ من الوحي بعده؟ فقال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهمنا يعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة، قال: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر) صحيح البخاري برقم (١١١)، ٢٨٨٢، ٦٥٠٧، ٦٥١٧، وانظر تفسير ابن كثير (ج ٢/ص ١٠٧).

وقد ورد عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - قولها: من حدثك أن محمداً كتم شيئاً مما أنزل الله عليه فقد كذب، الله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْكَافِرِينَ﴾ [١٧] (السائدة: ٦٧) ولو كان رسول الله ﷺ كاتماً شيئاً لكتّم قوله تعالى: ﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: من الآية ٣٧]. صحيح البخاري برقم (٣٠٦٢، ٤٣٣٦، ٧٠٩٣)، وصحيح مسلم برقم (١٧٧).

هذا وقد بلغ النبي ﷺ فوراً جميع ما أنزل إليه من القرآن. التفسير المنير (ج ٣/ص ٦١٧). قال البخاري: قال الزهري: من الله تعالى الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلىنا التسليم. صحيح البخاري (ج ٦/ص ٢٧٣٧).

وقد شهدت له أمته بإبلاغ الرسالة وأداء الأمانة واستنطقهم بذلك في أعظم المحافل في خطبته يوم حجة الوداع وانظر تفسير القاسمي (ج ٤/ص ١٩٨)، والتفسير المنير (ج ٣/ص ٦١٧).

وقد كان هناك من أصحابه نحو من أربعين ألفاً، كما ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله عليه السلام أن الرسول ﷺ قال في خطبته يومئذ: «وأنتم تسألون عني» =

ومعلوم أنه قد بلغ الرسالة كما أمر ولم يكتُم منها شيئاً، والأمة تشهد له بأنه بلغ الرسالة كما أمره الله وبيّن ما أنزل إليه من ربه وقد أخبر الله بأنه قد أكمل الدين.

وقد توجه رسول الله ﷺ إلى أمته بهذا الأمر فأمر بالتبليغ، فقال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»^(١) أي مهما كان ما تحملونه من علم بسيط أو صغير، يقول العلماء: إن الحديث حثٌّ على تبليغ العلم وإن كانت آية صغيرة، قال في اللمعات: الظاهر أن المراد أي القرآن ولو كانت آية قصيرة من القرآن^(٢).

ثم إن النبي صلى ﷺ شدد على ضرورة التبليغ ترهيباً وترغيباً فقال: «مَثَلُ الَّذِي يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ وَلَا يَتَحَدَّثُ بِهِ كَمَثَلِ الَّذِي يَكْنِزُ الذَّهَبَ وَلَا يَنْفِقُ مِنْهُ»^(٣).

فقد بيّن الحديث أن مَنْ تَعَلَّمَ كان كمن ملك نصاباً من المال ولم يؤدّ زكاته، إذا علمنا ما قاله القرآن فيمن كنز المال ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْيَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبُطْلِ وَيَصْذُوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

= فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت. فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس: «اللهم اشهد، اللهم اشهد» ثلاث مرات. صحيح مسلم برقم (١٢١٨). يقول ابن عاشور: وقد ظهر من تتبع سيرة النبي ﷺ أنه كان يبادر بإبلاغ القرآن عند نزوله فإذا نزل عليه أخبر به. تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٥/ص ١٥٤).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل ١٢٧٥/٣ برقم (٣٢٧٤)، والترمذي في جامعه، كتاب العلم، باب الحديث عن بني إسرائيل (ج ٤٠/٥) (٢٦٦٩) وقال: حسن صحيح، وأحمد في المسند (ج ٢/ص ١٥٩، ٢٠٢، ٢١٤) من حديث عبدالله بن عمرو.

(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود (ج ٦/ص ٤٨٧)، تحفة الأحوذى (ج ١/ص ٤٦٧).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (ج ١/ص ٢١٣) برقم (٦٨٩)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (ج ١/ص ٤٨٩) برقم (٧٧٤). وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم (٥٨٣٥).

فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٥﴾ يَوْمَ يُخَوِّعُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكَوِّفُ بِهَا جِبَاهَهُمْ وَجُوهَهُمْ وَظُهُورَهُمْ هَذَا مَا كَفَرْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٥﴾ [التوبة: ٣٤، ٣٥] وبالنتيجة فمن تعلم العلم وكنزه فإنه يناله ما ينال كائناً المال من الوعيد.

وإن كنت أرى أن التهاون في أداء حق المال أهون عند الله من التهاون في أداء زكاة العلم، وذاك لأن النفس مجبولة على حب المال والحرص عليه، أما في العلم فإن الإنسان ما تعلم إلا ليؤدي، فإذا منعه كان قاصداً لمنع خير ائتمنه الله تعالى عنده فأبى تبليغه، كما أن منع المال يضر الناس في أبدانهم، أما منع العلم فإنه يضر الناس في دينهم وعقولهم. وهكذا فإن العلم الذي أظهره الله بالبيان والقطع مما لا يثير الشك أو يختلف الناس في تأويله فلا يجوز كتمانها، ومن فعل ذلك ناله الوعيد المترتب على كاتم العلم ومن بلغ وأظهر ناله وعد الله تعالى لأهل العلم^(١).

(١) وقد ذكر القرآن وكذا جاء في السنة الكثير من الوعيد للكاتمين وكذا الوعد للمبلغين. أما عن الكاتمين فقد ذكرت النصوص جملة من العقوبات في الدنيا والآخرة وهي اللعن الكبير والذي يشمل نزول اللعنة من الله تعالى ومن الملائكة وكذا اللاعنون، وهم من اللعنة تأثير من الملائكة والصالحين وكذا دواب الأرض وهوامها كما جاء في أغلب كتب التفسير. انظر تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (ج ٢/ص ٦٦). ويقول ابن كثير: يعني يلعنهم الملائكة والمؤمنون وقد جاء في الحديث: «إن العالم يستغفر له كل شيء»، حتى حيتان البحر وجاء في هذه الآية أن كاتم العلم يلعنه الله والملائكة والناس واللاعنون أيضاً وهم كل فصيح وأعجمي إما بلسان الحال أو المقال (تفسير ابن كثير ج ١/ص ٢٧٣).

ثم راح القرآن يلاحقهم بعقوبات أخرى لما بين سبب إقدامهم على الكتمان فتوعدهم بنار تملأ بطونهم وذكر البطون ليؤكد حقيقة الأكل إذ قد يستعمل مجازاً لأن الله يعاقبهم على كتمانهم بأكل النار في جهنم حقيقة وإن قيل يعاقبهم على ما صدر منهم من أخذ الرشا التي تؤدي بالنهاية إلى النار. تفسير القرطبي (ج ٢/ص ١٥٨). والعقوبة الأخرى حرمانهم من فرصة الكلام مع الله تعالى وهو ما أشارت إليه الآية بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمْ﴾ قيل في معنى ذلك: لا يكلمهم الله كناية عن الغضب، يقال: فلان لا يكلم فلاناً إذا غضب عليه. ويرى الطبري أن المعنى أنه لا يكلمهم بما يحبونه. وقيل بأن المعنى أي أنه لا يرسل إليهم الملائكة بالتحية.

المطلب الثالث في معنى كتمان العلم وآلياته

ونبحث في هذا المطلب مسألتين:

❖ المسألة الأولى: في بيان معنى كتمان العلم.

مما مرَّ من بيانٍ لنماذج من كتمان أهل الكتاب للعلم وطرائق عرض القرآن والسنة للكتمان يمكننا أن نحدد مفهوم الكتمان من خلال ما أورده

= والعقوبة الأخرى حرمانهم من التزكية بأن لا يصلح أعمالهم ولا يشي عليهم بخير. تفسير الرازي (ج ٥/ص ٢٤)، تفسير القرطبي (ج ٢/ص ١٥٨). ثم أعقب ذلك بالعباد الآليم لبيان جرم الكتمان والمعصية التي اقترفوها حينما غيروا وكتموا لقرض زائل من الدنيا.

وقد عقب النبي ﷺ بذكر طريقة توعد الله بها من يُسأل فيمتنع ليكتُم ما عنده من العلم، فقال: «من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار». يقول الخطابي: الممسك عن الكلام ممثل بمن ألجم نفسه، كما يقال: التقى ملجم. فإذا ألجم لسانه عن قول الحق والإخبار عن العلم والإظهار به يعاقب في الآخرة بلجام من نار. عون المعبود شرح سنن أبي داود (ج ٦/ص ٤٨٥).

وذلك لأن الممتنع ربما كان قاصداً للإضلال والتجهيل خصوصاً بالنسبة لمن طلبه عن طريق السؤال فامتنع، فإن ذلك أشد حزمة من التزام الصمت حيال الأمور فقد يكون مبرراً، فربما كان امتناعه لأمر شرعي بدفع فتنة أو تأديب أو عدم علم وغيره، مما مر بيانه. وإذا كان القرآن قد ذكر لنا عقوبات الكاتم فإنه أورد جانباً مما يستحقه المبلغ العالم، فقد بين لنا النبي ﷺ كيف أن ذاك الملائ من السماء وغيره من المخلوقات يستغفرون لطلاب العلم ويدعون له بالثبات على ما أقدم عليه من طلب العلم ثم راح النبي ﷺ يخص بالدعاء من بلغ العلم أو نقله في قوله ﷺ: «نضر الله امرأً سمع مقالتي - أو سمع منا حديثاً - ثم بلغه غيره» أخرجه أبو داود برقم (٣٦٦٠)، والترمذي برقم (٢٦٥٦) وقال: حديث حسن، وابن ماجه برقم (٢٣٠)، وانظر: جامع بيان العلم لابن عبد البر (ج ١/ص ٤٩٩) برقم (٧٩٧).

يقول العلماء: ومعناه خصه الله بالبهجة والسرور لما رزق بعلمه ومعرفته من القدر والمنزلة بين الناس في الدنيا ونعمة في الآخرة حتى يرى عليه رونق الرخاء. وقيل: هو إخبار، يعني جعله ذا نضرة. وقيل: دعاء أن يكون وجهه نضراً بالبهجة والسرور من أثر النعمة. تحفة الأحوذى (ج ١/ص ٤٥٢).

العلماء إذ قالوا - كما عرّفه القفال^(١) -: ترك إظهار الشيء مع الحاجة إليه وحصول الداعي إلى إظهاره، لأنه متى لم يكن كذلك لا يُعَدُّ كتماناً، ولما كان ما أنزل الله من البينات والهدى من أشد ما يحتاج الناس إليه في الدين وَصِفَ مَنْ عِلِمَهُ وَلَمْ يُظْهِرْهُ بالكتمان كما يوصف أحدنا في أمور الدنيا بالكتمان إذا كانت مما تقوى الدواعي على إظهارها^(٢).

ويعرفه الألوسي بأنه ترك إظهار الشيء قصداً مع مساس الحاجة إليه وتحقق الداعي إلى إظهاره، وذلك قد يكون بمجرد ستره وخفائه، وقد يكون بإزالته من موضعه ووضع شيء آخر موضعه^(٣).

وعند الدكتور محمد حجازي أن كتمان العلم يتعلق بإخفاء كل ما له علاقة بالشرع مع كتمان الأحكام الشرعية أو العلوم النافعة أو الآراء الناضجة التي تعود بالنفع على الأمة الإسلامية في دينها ودنياها، وأن الذي يخفي شيئاً من ذلك يدخل تحت طائلة العقاب الوارد في الآية^(٤).

ويرى الأستاذ ابن عاشور بأن الكتمان يتحقق بإلغاء الحفظ والتدريس والتعليم ويكون بإزالته أصلاً، وهو الظاهر من قوله تعالى: ﴿وَتُخْفَوْنَ كَثِيرًا﴾ ويكون بالتأويلات البعيدة عن مراد الشرع لأن إخفاء المعنى كتمان له^(٥).

(١) القفال: هو محمد بن علي بن اسماعيل القفال أبو بكر الشافعي الشافعي. ولد سنة ٢٩١ وتوفي سنة ٣٦٦، وهو أحد أئمة الإسلام. قال الحاكم: هو الفقيه الأديب أمام عصره بما وراء النهر وأعلمهم بالأصول وأكثرهم رحلة في طلب الحديث. وقال الشيخ أبو إسحاق: إن مذهب الشافعي عنه انتشر بما وراء النهر.
له من الكتب: «أدب القاضي» على مذهب الشافعي، «تفسير القرآن» «جوامع الكلم في كلمات النبي ﷺ» «دلائل النبوة» «شرح تلخيص ابن القاصر الطبري في الفروع» «شرح فروع ابن الحداد المصري» «محاسن الشريعة في فروع الشافعية» انظر: سير أعلام النبلاء (ج ١٦/ص ٢٨٣)، وطبقات الفقهاء (ج ١/ص ٢٠٩)، وهذبة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (ج ٦/ص ٤٨).

(٢) تفسير الرازي (ج ٤/ص ١٤٨).

(٣) تفسير الألوسي (ج ١/ص ٤٢٥).

(٤) التفسير الواضح للدكتور محمد محمود حجازي، المجلد الأول (ج ٢/ص ١٤).

(٥) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٢/ص ٦٦).

ومن مجموع التعاريف صار كتمان العلم منوطاً بالشروط الآتية:

- أن يتحقق قصد العمد في ترك إظهار العلم.
- حاجة الناس لعلم ذلك العالم خصوصاً إذا كان في الدين.
- وجود المادة العلمية لدى العالم.

وبناءً عليه؛ فيمكنني القول بأن كتمان: العلم هو ترك إظهار العلوم النافعة بالقصد أو بغيره، أو منع المختصين والعلماء من تبليغ ما يعلمون ويعرفون، مع حاجة الناس له، سواء كان من علوم الشرع أو غيره، وسواء كان ذلك بالإخفاء أو المنع المصحوب بالتهديد والوعيد أو بالتغيير والتبديل.

وهو ما يعني بالضرورة أنّ الكتمان قد يكون لذاته، أي أنه صادر ممن يجب عليه التبليغ من أهل العلم، أو لغيره بأن يمارس الكتمان من غير أهله، وإنما من قِبَل من له سلطة ونفوذ بمنع العلماء من البيان والتبليغ - والله أعلم.

❖ المسألة الثانية: آلية الكتمان.

اختلف العلماء في آلية الكتمان، وللعلماء فيها مذاهب وعلى النحو الآتي:

الرأي الأول: أن الكتمان يكون بإخفاء حقائق الأشياء، كما كان من شأن أهل الكتاب في إخفائهم لوصف النبي ﷺ ونعته والبشارة به، وحكي ذلك عن ابن عباس وقَتَادَةَ^(١) والسُّدِّي^(٢)

(١) قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز، وقيل: قتادة بن دعامة بن عكابة. حافظ العصر، قدوة المفسرين والمحدثين أبو الخطاب السدوسي البصري الضرير الأكمه، ولد عام ستين للهجرة. وكان من أوعية العلم، وممن يضرب به المثل في قوة الحفظ. توفي سنة ١١٧. ترجمته في: سير أعلام النبلاء (ج ٥/ص ٢٦٩).

(٢) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، الإمام المفسر، أبو محمد الحجازي ثم الكوفي الأعور السدي، أحد موالى قريش. قال إسماعيل ابن أبي خالد: السدي كان أعلم بالقرآن من الشعبي. وروى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. ترجمته في سير أعلام النبلاء (ج ٥/ص ٢٦٤)، الوافي بالوفيات (ج ٩/ص ٨٥).

والأصم^(١) وأبي مسلم^(٢). وقد كان ذلك من أهل الكتاب بحكاية القرآن في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ قَرَارِيسَ يُبَدُّونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: من الآية ٩١].

الرأي الثاني: أن الكتمان قد يكون بإخفاء الحكم وكتمانه عن الناس كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيُخْفُونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: من الآية ٣٤] وهو رأي الأمام الحسن البصري.

الرأي الثالث: أن الكتمان قد يكون بتحريف الحقيقة كما حكي القرآن نماذج لذلك عن أهل الكتاب في قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُخَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَآتَمَمَّ عَيْرَ مُسَمِّعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِالْسِينَةِ وَطَعْنَا فِي الَّذِينَ﴾ [النساء: من الآية ٤٦]. وقوله تعالى: ﴿يُخَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: من الآية ١٣] يقول ابن عباس: إنهم كانوا محرّفين يحرفون التوراة والإنجيل.

وقد اختلف العلماء بخصوص الكتمان الواقع من أهل الكتاب بالتحريف الوارد في الكتب السماوية، فيرى ابن عباس وجماعة من أهل الكلام أن التحريف كان بالكتمان عن طريق التأويل لأن تحريف الكتب السماوية ممتنع كونها محفوظة من الله تعالى ولشهرتها وتواترها في الناس^(٣).

(١) محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان، الإمام المحدث مسند العصر، رحلة الوقت، أبو العباس الأموي مولاهم، السناني المعقلي النيسابوري الاصم. توفي سنة ٣٤٦. ترجمته في: سير أعلام النبلاء (ج ١٥/ص ٤٥٢).

(٢) الشيخ العلامة، النحوي، المفسر، المعتزلي، أبو مسلم، محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن مهربزد الأصبهاني، صاحب «التفسير الكبير»، الذي هو في عشرين سفرًا. ولد سنة ٣٦٦. وتوفي سنة ٤٥٩.

قال الحافظ يحيى بن مندة: كان عارفاً بالنحو، غالباً في مذهب الاعتزال. قلت: وهو الذي يكثر الرازي النقل منه في تفسيره.

ترجمته في: سير أعلام النبلاء (ج ١٨/ص ١٤٦).

(٣) روح المعاني (ج ٣/ص ٢٠٦)، مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله أهل الجاهلية، =

يقول الرازي بأن المقصود بالتحريف هو التأويل الباطل إذ إن المعنى الثاني ممتنع عند المتكلمين لأنهما كتابان بلغا في الشهرة والتواتر إلى حيث يتعذر ذلك فيهما^(١).

وقد كان فيهم من يعرف الآيات الدالة على نبوة محمد ﷺ فيذكرون لها تأويلات باطلة ويصرفونها عن محاملها الصحيحة^(٢).

واستدلوا كذلك بما ورد عن ابن عباس من قوله: انهم يحرفون ويزيدون، إذ ليس أحد من خلق الله يزيل لفظ كتاب من كتب الله، لكنهم يحرفونه بمعنى يتأولونه على غير تأويله.

قال وهب بن منبه: إن التوراة والإنجيل كما أنزلهما الله تعالى لم يُغَيَّرَ منها حرف، ولكنهم يضلّون بالتحريف والتأويل كتباً كانوا يكتبونها من عند أنفسهم، فأما كتب الله فهي محفوظة لا تحول^(٣).

ويعني هذا الكلام أن ننأى بالكتب السماوية التي سبقت كالتوراة والإنجيل من القول بالتحريف بالكتابة فلا يمكن أن تنالها أيدي المفسدين بالتغيير أو التبديل الذي يفهم من معنى التحريف.

بينما يرى آخرون بأن كتمانهم بالتحريف كان على حقيقته بالتبديل والتغيير في معاني الكلمات بإضافة كلمة أو حرف أو حذفها أو تبديلها.

يقول ابن كثير: إن منهم فريقاً يحرفون الكلم عن مواضعه، ويبدلون كلام الله ويبدلونه عن المراد به، ليوهموا الجهلة أنه في كتاب الله كذلك، وينسبونه إلى الله وهو كذب على الله وهم يعلمون من أنفسهم أنهم قد

= تأليف: محمد بن عبد الوهاب، دار النشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - ١٣٩٦، تحقيق: محمود شكري الألوسي (ص ٩٣)، تفسير الرازي (ج ٣/ص ٢٨)، الدر المنثور، تأليف: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣ (ج ٢/ص ٢٤٩).

(١) تفسير الرازي (ج ٣/ص ٢٨) ٩٣

(٢) تفسير الرازي (ج ٥/ص ٢٣).

(٣) الدر المنثور (ج ٢/ص ٢٤٩)، تفسير ابن كثير (ج ١/ص ٥٠٠).

كذبوا وافتروا في ذلك كله^(١)، ولهذا قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: من الآية ٧٥].

وفي رده على من أنكر التحريف الحقيقي يقول: فإذا كان المقصود ما بأيديهم من الكتب، فلا شك أنه قد دخلها التبديل والتحريف والزيادة والنقص، وأما تعريب المشاهد بالعربية ففيه خطأ كبير وزيادات كثيرة ونقصان ووهم فاحش، وهو من باب تفسير المعرب المعبر. وفهم كثير منهم بل أكثرهم بل جميعهم فهم فاسد، وأما إذا عني كتب الله المحفوظة عنده جل وعلا، فتلك - كما قال - لم يدخلها شيء من التحريف^(٢).

ولبيان الأمر أكثر لا بُدَّ من معرفة الاستعمال العربي لكلمة التحريف. فالتحريف هو: الميل بالشيء إلى الحرف، والحرف هو الجانب^(٣).

وتحريف الكلام عن مواضعه: تغييره. والتحريف في الكلمة تغيير الحرف عن معناه والكلمة عن معناها وهي قريبة الشبه^(٤)، وتحريف الشيء إمالته، كتحريف القلم وتحريف الكلم، وهو أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين^(٥). وقد شاع استعمال الكلمة في مصطلح الحديث - أيضاً - إذ يعرفون التحريف بأنه: التغيير في الكلمة بتبديل في حركاتها كالفُكْلُ والفَلْكُ والخُلُقُ أو تبديل حرف بحرف، سواء اشتبهها في الخط أم لا أو كلمة بكلمة نحو (سرى بالقوم) و (سرى في القوم) أو الزيادة في الكلام أو النقص منه، أو حمله على غير المراد منه^(٦).

(١) تفسير ابن كثير (ج ١/ص ٥٠٠).

(٢) تفسير ابن كثير (ج ١/ص ٥٠٠).

(٣) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٥/ص ٦٢).

(٤) لسان العرب (ج ٣/ص ١٢٩) مادة حرف.

(٥) مفردات الراغب الاصفهاني، مادة حرف، ص ٢٢٨.

(٦) لقط الدرر على شرح نخبة الفكر ص ٨٢، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر، للشيخ: طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، نشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب (ج ٢/ص ٥٧٤). وانظر الموسوعة الفقهية (ج ١٠/ص ١٩٨).

ومما تقدم تبين لنا ومن خلال التعاريف أن التحريف على قسمين:

القسم الأول: تحريف في اللسان: أي في معنى الكلمة بتأويلها أو تلاوتها على غير مراد الله لتوهم العكس مما يتناسب مع هوى المحرّف وصولاً إلى كتمان الحقيقة، ولعله المراد من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُونُ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكِبْرُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (آل عمران: ٧٨).

القسم الثاني: تحريف بالكتابة؛ وهو تغيير حرف بحرف أو كلمة بكلمة يتوصل من خلالها المحرّف إلى إخفاء الحقيقة وكتمانها وهو ما أشار إليه القرآن في قوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ (النساء: من الآية ٤٦)، وقد نطق القرآن به في أكثر من موضع ولا اعتراض عليه لأن التأويل الباطل ربما أزيل عنه اللبس بالبيان والتمحيص، أما التبديل بتغيير الكلمة أو تبديلها ادعى لإقناع الدهماء عندهم. ويحمل الطاهر بن عاشور معنى التحريف على الوجهين في الكلمة والقول إذ يقول: ويستعمل التحريف في الميل عن سواء المعنى وصريحه إلى التأويل الباطل، كما يقال تنكب عن الصراط، وعن الطريق، إذا أخطأ الصواب وصار إلى سوء الفهم أو التضليل.

فهو على هذا تحريف مراد الله في التوراة إلى تأويلات باطلة، كما يفعل أهل الأهواء في تحريف معاني القرآن بالتأويلات الفاسدة، كما أنه يجوز أن يكون المراد من التحريف المعنى الثاني المشتق من الحرف وهو الكلمة والكتابة، فيكون مراداً به تغيير كلمات التوراة وتبديلها بكلمات أخرى لتوافق أهواء أهل الشهوات في تأييد ما هم عليه من فاسد الأعمال، والظاهر أن كلا الأمرين قد ارتكبه اليهود في كتابهم^(١).

ويرى الباحث بأنه من الممكن أن يكون لهم دور في الكتمان بكل

(١) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٤/ص ١٤٧).

أشكاله من التأويل والتحريف والإخفاء المتعمد فقد أشار القرآن إلى ممارستهم تلك بأنواعها مما مر بيانه.

وهنا فإن اليهود غالبوا في الكتمان حتى صار حرفة لهم مما أدى إلى لعنهم لعنة يشترك فيها أهل السماء والأرض، لأن المكتوم هنا غير مبرر من عسر الفهم أو خفاء المعنى إذ كان واضحاً لا يقبل التأويل، ومن جهة أخرى فإنه من الأمور التي يحرم كتمانها قطعاً كونها ظاهرة وكونها مسألة عقائدية.

يقول الطاهر بن عاشور: (إن ذكر الظرف في الآية فيه زيادة في التفتيح لحال الكتمان ذلك أنهم كتموا البينات والهدى، مع انتفاء العذر في ذلك لأنهم لو كتموا ما لم يبين لهم؛ لكان لهم بعض العذر أن يقولوا كتماناه لعدم اتضاح معناه، فكيف وهو بين وواضح في التوراة حتى أن القرآن علل ذلك في قوله - للناس - أي أردنا إعلانه وإشاعته، وفي هذا زيادة تشنيع عليهم فيما أتوه من الكتمان، فهو مع كونه كتماناً للحق وحرمان الناس منه، فهو اعتداء على مستحقه من العباد الذي من أجلهم جعل ذلك البيان)^(١).

لذلك فإن هذه الآيات قد دلت بمجموعها (على أن ما يتصل بالدين ويحتاج إليه المكلف لا يجوز أن يكتم. ومن كتمه فقد عظمت خطيئته ... فهذه الآيات كلها موجبة لإظهار علوم الدين تنبيهاً للناس وزاجرة عن كتمانها)^(٢).



(١) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٢/ص ٦٦) بتصرف، وانظر التفسير المنير (ج ١/ص ٤١٧).

(٢) تفسير الإمام الرازي (ج ٤/ص ١٤٨)، وانظر التفسير المنير (ج ١/ص ٤١٦).



المبحث الثاني

معنى العلم في الشريعة ونصابه

إن الكلام في كتمان العلم يتطلب منا أن نبحث في معنى العلم الذي حذر القرآن من كتمانهِ، لنرى إن كان خاصاً بعلوم الشريعة أم يتعداه إلى العلوم الأخرى، وما إذا كان للعلم نصابٌ لا يجوز فيه الكتمان، وهذا ما سنحاول معرفته في هذا المبحث عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول

بيان معنى مصطلح العلم

العلم في اللغة: يطلق ويُراد به عدَّةُ معانٍ، منها: المعرفة، والشعور، والإتقان، واليقين. يقال: علمتُ الشيءَ أعلمه علماً عرفته، ويقال: ما علمتُ بخبر قدومك أي ما شعرت، ويقال علم الأمر وتعلمه أي أتقنه^(١).

ويعرف العلم في الاصطلاح: بأنه حصول صورة الشيء في العقل، أو هو إدراك الشيء بحقيقته، وهو بذلك ضربان^(٢):

أحدهما: إدراك ذات الشيء.

(١) لسان العرب (ج ٩/ص ٣٧١) مادة علم.

(٢) مفردات الراغب الاصفهاني ص ٣٤٧، مادة علم ط دار المعرفة.

وثانيها: الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له أو نفي شيء هو منفي عنه.

وربما أطلق العلم على جهة النظر والعمل، فالنظري ما إذا علم فقد كمل، نحو العلم بموجودات العالم. والعلم العملي ما لا يتم إلا بأن يُعمل كالعلم بالعبادات، وربما أطلق العلم وأريد به العلم العقلي والعلم السمعي^(١).

واستخدام القرآن للمصطلح شائع وكثير وباستعمالات مختلفة، وعلى النحو الآتي:

١ - **العلوم المعرفية العامة:** وهو مجموعة الحقائق التي توصل إليها الإنسان خلال عصور حياته مدعمة بالملاحظة والتجربة، والتي لا تتغير بتغير الأذواق ولا تختلف باختلاف المصالح^(٢). وهو ما تداوله القرآن بمعنى الإدراك الحسي في معرفة الأشياء كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١]، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَيْتَكَ عَلَى أَنْ تَعْلِمَ مِنْ مِمَّا عَلِمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

٢ - **العلوم الفلكية:** وهو ما ذكره القرآن في إطار معرفة الحساب والظواهر الكونية قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٥]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَشَّرْنَاهُمْ لِقَاءَهُ أُولَى الْحَزِينِ أَخَصَّى لِمَا لَيْسُوا أَمْدًا﴾ [الإسراء: ١٢].

٣ - **العلوم المهنية:** وهو ما يتعلمه الإنسان على سبيل الصنعة والاحتراف. وقد أشار القرآن إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠].

(١) مفردات الراغب الاصفهاني ص ٣٤٧، مادة علم ط دار المعرفة.

(٢) منهج ثقافة الإسلامية لمحِب الدين الخطيب (ص ١٠)، وانظر نحو الثقافة إسلامية أصيلة، لعمر سليمان الأشقر (ص ٢٤).

٤ - العلوم الشرعية: وهو ما يتعلق بالأمور التي أنزلها الله تعالى فيما يتعلق بكتبه وما أوحى إلى رسله من تشريعات، وإليه أشار القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّكُمْ نَبِيًّا كَمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: من الآية ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝﴾ [الرحمن: ١، ٢]، وقال: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رُسُلًا وَنَكَّمُ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥١].

٥ - علوم البيئة: هذا، وقد أشار القرآن إلى العلوم الأخرى من حيث نسب العلم إلى معرفتها مما يتعلق بالنبات والطبيعة والأرض. قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَرِ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَنُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهَا وَعَرَبِيٌّ سُودٌ ۝ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ۝﴾ [فاطر: ٢٧، ٢٨] فالآية هنا ذكرت أصناف العلم الأخرى مما يتعلق بالنبات والأرض والأحياء من الحيوانات، وذكر لذلك أنواعاً، وأن معرفة تلك الأمور من العلم الذي يزيد الإنسان خوفاً من الله وخشية، وربما أشار القرآن إلى ذلك العلم الذي يتسابق له الناس بقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧]، وفي هذه الآية نسب القرآن العلم إلى من يعرف من العلوم ما يتعلق منها بالدنيا، بل إن القرآن في موضع آخر فسر القدرات الخارقة بأنها ممارسة علمية لمن عنده علم الكتاب إذ قال: ﴿قَالَ يَتَابِعُهَا أَلَمْ لَوْ أَنِّي كُنْتُ بِعَرِيشِي قَدْ أَنَا بِأَتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ [٢٨] قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا ءَالِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ ۝﴾ [٢٩] قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا ءَالِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ۝﴾ [النمل: ٣٨ - ٤٠].

قال الغزالي: (وهو تنبيه على أن اقتداره بسبب العلم، فليس غريباً

أن يأتي به الجن قبل أن يقوم من مقامه، إنما الغريب أن يأتي به صاحب العلم قبل ارتداد الطرف^(١).

وهذا الأمر ربما كان سابقةً لتسجيل كون معنى العلم لا يتخصص فقط في أمور الشرع فهو كذلك في مثل هذه الأمور.

ومما تقدم يتبين لنا أن القرآن الكريم لم يخص العلم بأمور الشرع وإنما جعل علوم الشريعة جزءاً من العلوم العامة. قال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: من الآية ١١]. قال الراغب الأصفهاني: فهذا تنبيه من الله تعالى على تفاوت منازل العلوم، وتفاوت أربابها^(٢).

أما التخصص بالعلم الشرعي الذي يتعلق بالحلال والحرام من أمور الشرع فقد أورد القرآن ذكره عبر مصطلحين خاصين:

المصطلح الأول: الفقهاء. فرمز للمادة المعرفية التي تتعلق بعلوم الشرع والتدبر فيه بالفقه، فقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: من الآية ١٢٢] فقد سمى القرآن من تفرغ للعلم وطلبه فقيهاً، وألزمهم بعدها بالتبليغ والإنذار^(٣).

كذلك جاء عن النبي ﷺ مثل ذلك، فقد جاء في الحديث: «من يُرد الله به خيراً يفقهه في الدين»^(٤).

وكذلك ما ورد في قوله ﷺ: «نضر الله امرأً سمع منا حديثاً فبلغه

(١) إحياء علوم الدين للغزالي (ج ١/ص ١١).

(٢) مفردات الفاظ القرآن للأصفهاني (٥٨١) مادة علم، ط ذوي القربى.

(٣) تفسير ابن كثير (ج ٢/ص ٥٢٧)، وتفسير الطاهر بن عاشور (ج ١٠/ص ٢٣٠).

(٤) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه، وانظر شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (ج ٣/ص ٥٧١).

غيره فُرُبَّ حاملِ فقه إلى من هو أفقه منه»^(١). والسماع من النبي ﷺ غالباً ما يكون في أمور يجب تبليغها من الدين فاستعمل مصطلح الفقه.

والفقه هو الفهم، والتفقه تكلف الفقاهة وهي مشتقة من فقه - بكسر القاف - إذا فهم ما يدق فهمه فهو فاقه. فالفقه أخص من العلم، ولذلك نجد في القرآن استعمال الفقه فيما يخفى علمه كقوله: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسِخِّ بِحُجَّتِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْيِيحَهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: من الآية ٤٤].

ويجيء منه: فقهه - بضم الهاء - إذا صار الفقه سجيته، فقاهة فهو فقيه، ولما كان مصيرُ الفقه سجية لا يحصل إلا بمزاولة ما يبلغ، كانت صيغة التفعّل المؤذنة بالتكلف متعينة بأن يكون المراد بها تكلف حصول الفقه، أي الفهم في الدين^(٢)، وفي هذا إيماء إلى أن فهم الدين أمر دقيق المسلك لا يحصل بسهولة، وقد جزم العلماء بأن الفقه أفضل العلوم، وقد ضبطوا حقيقته بأنه العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية بالاجتهاد^(٣).

ثم إن القرآن أوماً إليهم في موضع آخر إذ جعلهم شركاء في ولاية الأمر، عندما أمر المختلفين برد الخلاف إلى الله ورسوله وأولي الأمر، قال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: من الآية ٨٣]. والاستنباط يقتضي الدراية والفهم وهو حال الفقهاء

(١) أخرجه أبو داود، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (ج ٢/ص ٣٤٦) برقم (٣٦٦٠) والترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (ج ٥/ص ٣٣) برقم (٢٦٥٦) وقال: حديث حسن، وابن ماجه، المقدمة، باب من بلغ علماً (ج ١/ص ٨٤) برقم (٢٣٠). عن زيد بن ثابت رضي الله عنه. وفي الباب عن عبدالله بن مسعود ومعاذ بن جبل وجبير بن مطعم وأبي الدرداء وأنس.

(٢) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ١٠/ص ٢٢٩)، وتفسير البحر المحيط (ج ٤/ص ١٩٢).

(٣) التعريفات (ص ٢١٦)، وتفسير الطاهر بن عاشور (ج ١٠/ص ٢٢٩)، وشرح التلويح على التوضيح (ج ٢/ص ٣٠١)، وقواطع الأدلة في الأصول (ج ١/ص ٢٢)، ومرفقة المفاتيح (ج ١/ص ٤٧١).

الذين يتعاملون مع النص بالتمحيص والتدقيق وصولاً إلى الحقيقة وبياناً للمراد.

المصطلح الثاني: أهل الذكر. وفيه ندب القرآن المسلمين عند عدم معرفتهم بأمر الشرع وما يخصهم في الدين أن يسألوا أهل الذكر، فقال تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: من الآية ١٧].

والمقصود من الذكر هنا هو ما نزل على النبي ﷺ من القرآن وما أوتي من الحكمة - وهي السنة - لذلك جاء في القرآن: ﴿وَقَالُوا يَتَّبِعُنَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ؕ وَإِن تَوَلَّوْهُمْ يَكِيدُوا لَهُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

قال أهل التفسير بأن المراد من الذكر هو الشريعة لأن الذكر هو الكلام الموحى به ليتلى ويكرر فهو للتلاوة لأنه يذكر ويعاد^(١)

والحكمة هي السنة كما قال الإمام الشافعي: سمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة هي سنة رسول الله ﷺ^(٢).

وفيما سوى ذلك فقد جاءت الأحاديث النبوية لتعمم العلم بشكل أوسع من غير تحديد كقوله ﷺ: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»^(٣)، وقوله: «وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»^(٤).

(١) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ١٣/ص ١٤)، تفسير الطبري (ج ٢٧/ص ١٠٠)، تفسير القرطبي (ج ١٥/ص ١٥٢)، أضواء البيان (ج ٤/ص ٩٥).

(٢) الرسالة للإمام الشافعي (ص ٧٨)، تفسير الإمام الرازي (ج ٤/ص ١٣٠). وانظر: السنة النبوية حجية وتدويناً لمحمد صالح الغرسي (ص ٩٨).

(٣) حديث صحيح، وقد تقدم.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر (ج ٤/٢٠٧٤ برقم ٢٦٩٩)، والترمذي، كتاب العلم، باب فضل طلب العلم (ج ٥/٢٨ برقم ٢٦٤٦)، وابن ماجه، المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (ج ١/٨٢ برقم ٢٢٥)، وأحمد في المسند (ج ٢/ص ٢٥٢، ٣٢٥)، وابن حبان في صحيحه برقم (٨٤) من حديث أبي هريرة ؓ. وقد تقدم نحوه من حديث أبي الدرداء ؓ.

ولم يؤكّد النبي ﷺ في تسميته لاصطلاح العلم على نوعيته، لذلك جاء لفظ العلم بالتنكير ليشمل كل أنواع علوم الدين قليلة أو كثيرة إذا كان بنية القربة والنفع والانتفاع^(١).

بل إن النبي ﷺ رمز للعلم بشكل أشمل إذ قال: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم ينتفع به»^(٢).

وكذلك قول النبي ﷺ: «إن الله وملائكته وأهل السماوات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلّون على معلّم الناس الخير»^(٣). فأخبر عن حصول النفع للميت من أي علم نافع من غير تفريق بين علم يتعلّق بأمور الفقه أو غيره، وفي الحديث الثاني أشار إلى معلّم الخير، والخير كلمة عامة وشاملة تشمل علوم الشريعة وغيرها.

ولذلك لم يكن فهم العلماء لما يكتّم من العلم خاصاً بأمور الدين من الفقه وغيره، فقد أشار بعضهم إلى المتداول عندهم من العلوم فعّدوها من قبيل العلم ففي بيان نصوص كتمان العلم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْكِتَابِ وَالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٥٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [البقرة: ١٧٤].

(١) تحفة الأحوذى (ج ٧/ص ٤٤١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (ج ٣/ص ١٢٥٥) برقم (١٦٣١)، وأبو داود، كتاب الوصايا، باب فيما جاء في الصدقة عن الميت (ج ٢/ص ١٣١) برقم (٢٨٨٠)، والترمذي، كتاب الأحكام، باب في الوقف (ج ٣/ص ٦٦٠) برقم (١٣٧٦) وقال حسن صحيح، والإمام أحمد في المسند (ج ٢/ص ٣٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب الجامع، باب فضل الفقه على العبادة (ج ٥/ص ٥٠) برقم (٢٦٨٥) وقال: حديث حسن صحيح غريب، والطبراني في المعجم الكبير (ج ٨/رقم ٧٩١٢)، والحاكم في المستدرک (ج ٢/ص ٤٥٦) برقم (٣٥٧٥) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (١٨٣٨).

ومن حيث يرى بعضهم بأن البينات هي الأدلة والحجج التي أخبرت بنبوة النبي ﷺ في التوراة وقد أخفاها اليهود، وكل ما أنزله الله تعالى على الأنبياء كتاباً ووحياً دون أدلة العقول^(١)، يرى الرازي بأن الأدلة العقلية إنما يتضمنها معنى الهدى لأنه عبارة عن الدلائل فيدخل فيه الأدلة العقلية والسمعية^(٢)، فيعم المنصوص عليه والمستنبط لشمول اسم الهدى للجميع^(٣).

ولذلك فقد اختلفت عبارات العلماء من بعد في تصنيف العلوم من حيث النوع ومن حيث الحكم وهذا ما يظهر في قول ابن عبد البر: والعلوم عند جميع أهل الديانات ثلاثة:

علم أعلى: وهو علم الدين الذي لا يجوز لأحد الكلام بغير ما أنزل الله في كتبه وعلى السنة أنبيائه - صلوات الله عليهم أجمعين - نصاً ومعنى سواء كان ذلك من الكتاب أو السنة، وما يترتب على ذلك من وجوب المعرفة للغة القرآن ومعرفة القدر الذي يمكنه من معرفة الأحكام الشرعية، فمن علم من القرآن ما به الحاجة إليه، وعرف من السنة ما يعول عليه ووقف على مذاهب الفقهاء حصل على علم الديانة.

وعلم أوسط: وهو معرفة علوم الدنيا التي يكون معرفة الشيء منها بمعرفة نظيره، ويستدل عليه بجنسه ونوعه، كعلم الطب والهندسة.

وعلم أسفل: ويقصد به تدريب الجوارح في الأعمال والطاعات، كالفرسية والسباحة والخياطة، وما أشبه ذلك من الأعمال التي هي أكثر من أن يجمعها كتاب أو يأتي عليها وصف^(٤).

وهكذا فقد استعمل مصطلح العلم للتعريف عن كل المعارف.

(١) تفسير الزمخشري (ج ١/ص ٣٢٥) وتفسير الألوسي (ج ١/ص ٤٢٥)، والتفسير المنير لوهبة الزحيلي (ج ١/ص ٤١٣).

(٢) تفسير الرازي (ج ٤/ص ١٤٨).

(٣) تفسير القرطبي (ج ٢/ص ١٢٥).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (ج ٢/ص ٧٨٨، ص ٧٨٩) بتصرف.

وأما من حيث الحكم فقد جعل بعض العلماء العلوم الأخرى من الطب والفلك والحساب من فروض الكفاية. وقد أحسن الغزالي إذ قال: (أما فرض الكفاية فهو كل علم لا يُستغنى عنه في قوام أمور الدنيا كالطب إذ هو ضروري في حاجة بقاء الأبدان، وكالحساب فإنه ضروري في المعاملات وقسمة الوصايا والموارث، وغيرهما، وهذه هي العلوم التي لو خلا البلد عمن يقوم بها حَرَجَ أهلُ البلد، ولو قام بها واحد سقط الفرض عن الآخرين، فلا يتعجب من قولنا إن الطب والحساب من فروض الكفايات، فإن أصول الصناعات أيضاً من فروض الكفايات كالزراعة والحياكة والسياسة بل الحجامة والخياطة . . . وأما ما يعد فضيلة فزيادة التعمق في دقائق الحساب وحقائق الطب وغير ذلك مما يستغنى عنه لكنه يفيد زيادة قوة في القدر المحتاج إليه^(١)).

وإذا أدخل الغزالي تلك العلوم في فروض الكفايات فإن جميع العلوم اليوم التي تتعلق بالطب والهندسة والفلك والذرة والصناعة والزراعة وغيرها من صناعة الإلكترونيات هو من قبيل الفروض الكفائية التي يجب على الأمة أن تتعلمها من أجل أن تنهض بنفسها وأن تستغني عن ذل الحاجة للأمم الأخرى، مما بات يكلفها كثيراً في الدين والدنيا.

من هنا ومن خلال ما وصل إليه الناس اليوم من ثورة في مجالات الحياة المختلفة فإن الكتمان قد لا يقتصر على العلوم الشرعية، وإن كان كتمانها أشدَّ في الحرمة لأن كتمانها سببٌ في ضلال الناس كونها دين يتصل بالحلال والحرام.

وإذا كان ذلك في ميدان التصنيف فإن الأحاديث التي جاءت تتوعد الكاتمين وردت بنفس الصيغة مما يعطيها بعداً أكبر في احتمال لحوق وعيد الكتمان بها، فقال ﷺ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكْتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(٢). وفي رواية أخرى «مَنْ كَتَمَ عِلْماً أَلْجَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

(١) إحياء علوم الدين للغزالي (ج ١ / ص ٢٦).

(٢) تقدم تخريجه.

بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(١). وفي رواية أخرى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَتَمَ عِلْماً مِمَّا يَنْفَعُ اللَّهَ بِهِ النَّاسَ فِي أَمْرِ الدِّينِ أَلْجَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(٢).

وقد ورد ذلك المعنى كثيراً بألفاظ مختلفة كلها اتفقت على تأثيم كاتم العلم بوصفه العام من غير تخصيص بعلوم الشريعة أو غيرها وإن كان علم الشريعة مما اتفق على تحريم كتمانها إلا أن باقي العلوم قد ينالها وعيد الكتمان إن كُتِمَتْ ولكن وفقاً لمعايير وضوابط نبينها لاحقاً بأذن الله تعالى.

يقول المناوي: (من كتم علماً) عن أهله (ألجم) وفي رواية: ألجمه الله (يوم القيامة لجاماً من نار) أي الممسك عن الكلام، وتنكير علم في حيز الشرط يوهم شمول العموم لكل علم حتى غير الشرعي، وخصّه كثير كالحلّيمي بالشرعي، والمراد به ما أخذ من الشرع، أو توقف هو عليه توقّف وجود، كعلم الكلام، أو كمال كالنحو والمنطق، والحديث نصّ في تحريم الكتم. وخصه آخرون بما يلزمه تعليمه وتعين عليه^(٣).

ومن كل ما مرّ نصل إلى أن العلم هو (مجموعة من الحقائق النظرية المتسقة في حقل من حقول المعرفة تم التوصل إليها عن طريق منهج ملائم في البحث وجرى التحقق من صدقها)^(٤).

وهنا - ومما تقدم - أودّ الإشارة إلى الحقائق الآتية:

١ - الذي يبدو لي في هذا المقام أن الإسلام دعا إلى طلب العلم عموماً

(١) صحيح ابن حبان (ج ١/ص ٢٩٨) برقم (٩٦)، والحاكم في المستدرک (ج ١/ص ١٨٢) برقم (٣٤٦) وقال: هذا إسناد صحيح من حديث المصربين على شرط الشيخين وليس له علة، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ج ٥/ص ٣٨) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) سنن ابن ماجه، المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه (ج ١/ص ٩٧) برقم (٢٦٥)، وفي سنده محمد بن داب المديني، كذبه أبو زرع. انظر تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني (ص: ٤٧٧) ترجمة (٥٨٦٦). وقال الألباني: ضعيف جداً بهذا التمام.

(٣) فيض القدير (ج ٦/ص ٢٧٥) دار الكتب العلمية.

(٤) الثقافة الإسلامية، مفهومها مصادرها، خصائصها، مجالاتها، لمجموعة من الأساتذة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية ١٩٩٧ ص ٥٢.

وربما كان التركيز على العلوم الشرعية الفقهية أكثر، لفضلها كونها شعائر الدين ولحاجة المجتمع آنذاك إلى تلك الثقافة لحدثة الاسلام آنذاك، فأراد النبي ﷺ زرع العلم الذي يجسد حقيقة الإسلام أكثر من كل شيء، وهو ما حدا بالصحابة أن ينصرفوا إلى طلب ذلك النوع من العلم، الذي تحوّل من بُعد إلى حقيقة الفصل بين علوم الدين من الفقه وغيرها عن العلوم الأخرى، فجعل ذلك الجيل ومن بعده لا يرى من تلك الأحاديث إلا الجانب العبادي الذي يتعلق بعلوم الشريعة فقط، ومع ذلك فقد استطاعت الدولة الإسلامية عبر علمائها في القرون التالية أن تنهض بالجانب العلمي لتحوز قصب السبق في مختلف المجالات، فصار تصنيفهم للعلم يختلف من حيث الاسم والحكم كما مر بنا.

٢ - يذكر العلماء مصطلح العلوم الشرعية، وأحسب أن البعض لا يرى أن العلوم الأخرى من الطب والفلك والذرة من علوم الشرع، فإذا كانت ذات فائدة للناس، فما يمنع من كونها شرعية؟ ثم إن المتدبر لها يجد ان القرآن قد ارسى أصولها في مواقع شتى منه، فما يمنع أن يحكم عليها بالشرعية بقدر ما يترتب على معرفتها من مصالح ومفاسد، وقد مرّ بنا قبل قليل كيف أن الأحاديث أطلقت العلم على كل ما ينفع الناس من الخير.

يقول الغزالي: والعلوم باعتبار إضافتها إلى الفرض تنقسم إلى علوم شرعية وغير شرعية، وأعني بالشرعية ما استفيد من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، والتي ليست بشرعية تنقسم إلى محمود وإلى ما هو مذموم وإلى ما هو مباح، فالمحمود ما يرتبط به مصالح أمور الدنيا كالطب والحساب وذلك ينقسم إلى ما هو فرض كفاية وإلى ما هو فضيلة وليس بفريضة^(١).

(١) إحياء علوم الدين للغزالي (ج ١/ص ٢٦).

وبالرغم من أن الإمام الغزالي لم يجعل علوم الحساب والفلك من علوم الشرع إلا من باب حاجة الناس لها إلا أنه عاد ليؤكد حكمها بناءً على تلك الحاجة، فقال: أما فرض الكفاية فهو كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا كالطب إذ هو ضروري في حاجة بقاء الأبدان، وكالحساب فإنه ضروري في المعاملات وقسمة الوصايا والموارث وغيرهما^(١).

وكذا علوم الشريعة فهي فرض كفاية إن قام به البعض سقط عن الآخرين، ما خلا ما يتعين على كل مسلم مما لا يستغنى عنه من أمور دينه، وإذا ثبت لنا ذلك فإن (العلم معناه واسع يشتمل كل معرفة وثقافة. وأعلى أنواعه ما قاد إلى صلاح الإنسان وتقدمه ورقية ومعرفة الخالق واستقرار الحياة ورفاهها من علوم الدين والفقه، وهذا ما وردت فيه الآيات والأحاديث الشريفة، ويدخل فيه العلم التجريبي الذي يستفاد من معرفة أسرار الأشياء في هذا الكون ويدخل فيه علم الطب والفلك والكيمياء والأحياء وغيره)^(٢).

ولأن تلك العلوم قد وضع القرآن أسسها صراحةً أو إشارةً وحينئذٍ فإن العلوم الشرعية غايتها صلاح الإنسان في الدارين، فإذا تحقق ذلك في العلوم الأخرى فذلك يعني أنها لا تقل عنها في المنزلة من حيث الطلب والبيان والكتمان^(٣).

٣ - ترسيخ القواعد العلمية للعلوم الأخرى: فالمتبع للكتاب والسنة سوف يجد أنهما أرسيا الكثير من القواعد العلمية في مختلف المجالات سواء كان ذلك بالعبارة أو بالإشارة، وبالرغم من ذلك فلم يَفُظْ

(١) إحياء علوم الدين للغزالي (ج ١/ص ٢٦).

(٢) الإسلام والعلوم وإعجاز القرآن في الإشارات العلمية، بحث للدكتور عبدالعزيز الخياط ألقاه في مؤتمر الإعجاز العلمي المنعقد ببغداد سنة ١٩٩٠.

(٣) نصوص اللعن في الكتاب وأثرها في الحكم الشرعي. رسالة ما جستير للباحث ص ٣٠٥.

المسلمون في العصور الحديثة إلى تلك الأمور مما ترك الساحة العلمية فارغةً للغير، ولعلنا أصبحنا نسمع الكثير من الاكتشافات العلمية التي أصبحت حقائق سَبَقْنَا إليها الغيرُ وهي بين أيدينا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ.

ومما مر علمنا أن إطلاق العلم على العلماء لا يشمل علوم الشريعة فحسب، وإنما العلم لفظ يشمل الجميع فلا يبقى طلبه وكتمانهُ محصوراً بأمور الدين، وإن كان أهمها في الطلب وأخطرها في الكتمان، بخلاف العلوم الأخرى فإن وجوب إظهارها أو كتمانها منوط بشروط وضوابط تتعلق بحكم ذلك العلم من حيث حكم تعلمه وحاجة الناس له.

المطلب الثاني نصاب العلم الذي لا يجوز كتمانهُ

إن الحديث عن النصاب الذي يَصِير فيه العالمُ كاتماً إذا سَكَتَ أو لم يبلغ يقتضي كونه قد حاز من العلم ما يجعله عالماً فقيهاً، بحيث يقصده الناس في السؤال، وفي إطار البحث في نصاب العلم نطالع نوعين من النصوص الشرعية:

النوع الأول/ نصوص تقضي بالبيان لمن كان معه أي مقدار من العلم، فقد ورد في القرآن ما يقتضي التبليغ في كل حال بناء على ضرورة الدعوة إلى الخير وإقرار المعروف ودفع الفساد. قال تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وقوله ﷺ: «لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ...»^(١). والمعروف عند إطلاقه في لغة العرب والشرع هو اسم لكل

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ج ٤/٤٦٨) برقم (٢١٦٩)، وأحمد في المسند (ج ٥/ص ٣٨٨، ٣٩١)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ١٠/ص ٩٣) من حديث حذيفة بن اليمان مرفوعاً، وقال الترمذي: حديث حسن. وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم (٧٠٧٠).

فعل يُعرَف بالعقل أو الشرع حسنه، والمنكر؛ ما ينكر بهما^(١) مما يقضي بوجود جماعة تتصدر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ثم إنه روي عن النبي ﷺ ما يدعو إلى التبليغ على أي نصاب وإن كان صغيراً حيث جاء عنه ﷺ قوله: «بلغوا عني ولو آية»^(٢). قال العلماء: المراد تبليغ العلم وإن كان قليلاً كآية صغيرة. وقيل: المراد بالآية الكلام المفيد نحو «من صمت نجا» و«الدين النصيحة» أي بلغوا عني أحاديثي ولو كانت قليلة. وقيل: إن المراد من الآية في الحديث الحكم الموحى إليه ﷺ وهو أعم من المتلوة وغيرها بحكم عموم الوحي الجلي والخفي^(٣). وقوله ﷺ: «نضر الله امرأً سمع منا حديثاً فبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه»^(٤).

وليس في هذا أي إشارة إلى العلماء وإنما هو من قبيل تبليغ الرسالة والدعوة، كونها مسؤولية عامة لا تخص أحداً دون آخر، وحينئذ لا ينال المسلم لدى السكوت إثم الكتمان لأنه لم يمنع العلم الذي يحتاجه الناس إنما ربما يقصر لأنه لم يقم بواجبه تجاه دينه.

وفي الأثر عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (والله ما منكم من أحد إلا سيخلوا به ربه كما يخلو أحدكم بالقمر ليلة البدر، ثم يقول: يا ابن آدم! ما غرك بي؟ ابن آدم! ما غرك بي؟ ما عملت في ما علمت؟ ما ذا أجبت المرسلين)^(٥).

(١) مفردات الراغب الأصفهاني ص (٥٦١).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تحفة الأحوذى (ج ١ / ص ٤٦٧).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) أخرجه ابن المبارك في الزهد رقم (٣٨) والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (ج ٢/ ٨٤٠) رقم (٨٤٨)، والطبراني في المعجم الكبير (ج ٩/ ص ١٨٢) رقم (٨٨٩٩، ٨٩٠٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (ج ١/ ص ١٣١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (ج ١/ ص ٦٧٩) برقم (١٢٠٠). من طرق عن شريك بن عبد الله، عن هلال الوزان، عن عبدالله بن عكيم، عن ابن مسعود موقوفاً.

وسياق الأثر يكشف لنا أن الله سائلٌ مَنْ عَلِمَ أَيَّ عِلْمٍ وَإِنْ كَانَ صغيراً عما عمل به كونه عالماً وماذا أجاب المرسلين كونه متعلماً.

النوع الثاني/ نصوص تعني التخصص؛ فقد جاء في القرآن الحث على سؤال أهل الذكر في قوله تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: من الآية ٤٣].

وقد شرط القرآن على أن من أتاه الكتاب أن يبينه للناس ولا يكتمه، فبين أن علم الدين محمول على أهله شريطة الأداء إلى من تعرض له، لا على أن يتفرد به حامله ويزيد به عن غيره. وقال: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون فلما أمر من لا يعلم أن يسأل العالم دل على أن العالم إذا سئل فعليه أن يجيب^(١)».

كما إن القرآن استثنى من الجهاد والنفير مَنْ جالس ليتفقه في الدين، فقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: من الآية ١٢٢]. وقول النبي ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(٢)، مما يعني وجود مادة علمية فيمن يتصدر للعلم وهذه المادة التي يحاسب العالم على كتمانها ليست هي تلك الأمور التي تتوجب على المسلم تجاه دينه والآخرين، وإنما قدرات عقلية ومؤهلات اجتماعية تميزهم عن عموم الناس، وإلا (فقد أجمع العلماء على أن من العلم ما هو فرض متعين على كل امرئ في خاصة نفسه، ومنه ما هو فرض على الكفاية إذا قام به قائم سقط فرضه عن أهل ذلك الموضع، واختلفوا في تلخيص ذلك، والذي يلزم الجميع فرضه من ذلك ما لا يسع الإنسان جهله من جملة الفرائض المفترضة عليه، نحو الشهادة باللسان والإقرار بالقلب بأن الله وحده لا شريك له والشهادة بأن محمداً

= وأخرجه الطبراني في الأوسط (ج ١/ص ١٤٢) رقم (٤٤٩) من طريق إسحاق بن عبد الله التميمي، عن شريك، به مرفوعاً. والموقوف أصح.

(١) شعب الإيمان (ج ٢/ص ٢٧٣).

(٢) تقدم تخريجه.

عبده ورسوله، وأن القرآن كلام الله، وأن الصلوات الخمس فريضة، وكذا الصيام والحج والزكاة، وما يلزم منها من أحكام، ويلزمه من علمها علم ما لا تتم إلا به من سائر أحكامها... ثم سائر العلم وطلبه والتفقه فيه وتعليم الناس إياه وفتواهم به في مصالح دينهم ودنياهم والحكم بينهم فرض على الكفاية يلزم الجميع فرضه، فإذا قام به قائم سقط فرضه عن الباقيين في موضعه، لا خلاف بين العلماء في ذلك، وحجتهم فيه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: من الآية ١٢٢] (١).

وأبرز هذه المؤهلات ما ذكره النص من القدرة على التفقه بالاستنباط، ووجود المادة الدينية من الذكر.

وأما الاستنباط فقد أشار إليه القرآن في قوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: من الآية ٨٣] وهي إشارة إلى القدرات العقلية التي يجب أن يتمتع بها العالم في التصدر للعلم. والاستنباط: الاستخراج، واستنبط الفقيه إذا استخرج الباطن باجتهاده وفهمه (٢).

والاستنباط هو طلب النُّبْط - بالتحريك - وهو أول الماء الذي يخرج عند الحفر وهو هنا مجاز في العلم بحقيقة الشيء ومعرفة عواقبه وأصله كناية؛ شبه الخبر الحادث بحفير يطلب منه الماء، وذكر الاستنباط تخييل، وشاعت هذه الاستعارة حتى صارت حقيقة عرفية فصار الاستنباط بمعنى التفسير والتبيين، وتعدية الفعل إلى ضمير الأمر على اعتبار المعنى العرفي، والمستنبطون هم خاصة من أولي الأمر من المسلمين، أي يردونه إلى جماعة أولي الأمر فيفهمه الفاهمون منهم وإذا فهموه جميعاً فأجدر (٣).

(١) جامع بيان فضل العلم لابن عبد البر (ج ١/ص ٥٦، ٥٧) بتصرف.

(٢) لسان العرب (ج ١٤/ص ٢١) مادة نبط.

(٣) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٤/ص ٢٠٣)، ولسان العرب (ج ١٤/ص ٢١) مادة نبط.

أما الذكر فهو الوحي من الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا يَكْفُرُ بِالَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وهو ما يشير إلى ضرورة احتواء العالم للوحي من كتاب وسنة وقد اشرنا الى ذلك من قبل.

ويبدو أن القرآن قد أشار إلى نوع من العلماء الذين لهم باع طويل في دراسة العلم وبيانه ومعرفته حيث قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]، وأياً كان الوقف، على لفظ الجلالة أو على كلمة (العلم)، فإنه يدل على رسوخ تلك الأقدام لمن يتصدر للعلم.

ما يقضي بوجود المادة التي تقضي كونه راسخاً في العلم، وبخلافه فلم يَرِدْ في الكتاب أو السنة حول نصاب العلم الذي يجب أن يتسلح به العالم شيئاً^(١). وهو ما حدا بالعلماء أن يضعوا لذلك ضوابط وعلامات، يقول القرافي: وللعالم أحوال يجب أن يتسلح بها:

الأولى: أن يكون مقتصرأ على علم بعض مختصرات المذهب فلا يفتي بما فيها إلا إذا تحقق أنها مستوفية لما في المسألة من قيود ونحوها فيفتي بما فيها من غير زيادة ولا نقص، بأن يكون عين الواقعة المسئول عنها لا أنها تشبهها، فلا يخرج عليها لأنه قد يكون بين النظرين فروق تمنع من الإلحاق فيجب عليه الوقف.

والحالة الثانية: أن يتسع تحصيله في المذهب بحيث يطلع على تقييد

(١) تذكر بعض الكتب حديثاً ينسب للنبي ﷺ وهو «من حفظ من أمتي أربعين حديثاً حشر في زمرة العلماء» وهو - على اختلاف رواياته - فقد اتفق المحدثون على أنه لا يصح نسبته إلى النبي ﷺ. انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبي الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، نشر: دار طيبة - الرياض (ج ٦/ص ٣٣)، التلخيص الحبير (ج ٣ / ص ٩٣ - ٩٤)، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبدالرحمن يحيى المعلمي، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت (ص: ٢٩٠).

ولذلك فلا يعول عليه في تقدير النصاب.

المطلقات وتخصيص العمومات، ولكنه لم يضبط مدارك إمامه ضبطاً متقناً، فهذا يجوز له أن يفتي بجميع ما ينقله اتباعاً لمشهور المذهب، فإذا نزلت واقعةٌ ليست مما يعرفه فلا يخرجها على ظاهرها مما هو من محفوظاته، ولا يقول هذه تُشبه المسألة الفلانية لأن ذلك إنما يصح ممن أحاط بمدارك إمامه وأدلته وأقيسته وعلله.

والحالة الثالثة: أن يستكمل شروط التخريج والإحاطة بمدارك مذهبه مع الديانة الوازنة والعدالة المتمكنة، فهذا يجوز له أن يفتي في مذهبه بطريق النقل وطريق التخريج^(١).

وحينئذ يجب على من يتصدى لجواب الناس عما يسألون أن يكون واثقاً من بمرتبه العلمية واضعاً نفسه حيث وَضَعَهُ اللهُ تعالى بحيث يشهد له الناسُ بالعلم ويظن بنفسه الإصابة فيما يُسأل عنه إلا احتمالاً مرجوحاً. قال مالك رحمه الله تعالى: لا ينبغي للعالم أن يفتي حتى يراه الناس أهلاً لذلك ويرى هو نفسه أهلاً لذلك^(٢).



(١) الفروق للإمام شهاب الدين أبي العباس الصنهاجي المشهور بالقرافي، تحقيق: د. عبدالحميد هنداي، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢٣هـ الطبعة الأولى (ج ٢/ص ١١٤) الفرق ٧٨.

(٢) تحقیقات وأنظار للطاهر بن عاشور، ص ١٠٣.

المبحث الثالث

مظاهر الكتمان وأشكاله

إن الكتمان في العلم قد لا يقتصر على ما هو متبادر إلى أذهان الناس من طلبه العلم مما يتعلق بإخفاء ما عنده من علم أو معرفة بل إنه يتعداه اليوم إلى أشكال كثيرة، وذلك بسبب اتساع مساحة التبليغ حيث لم يعد نشر العلم مقصوراً على دور العلم الشرعي بل صار ذلك متاحاً للناس عبر الوسائل الحديثة في الحاسوب والشبكة المعلوماتية، وسأبين ذلك عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول

الكتمان بالتحريف

التزوير من الطرق التي يلجأ إليها البعض للتغطية على الحقيقة وهو مسلك قد عابه القرآن على اليهود في أكثر من موضع وتبديلها وهو ما أشار إليه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝﴾ [آل عمران: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ۝﴾ [النساء: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿فِيمَا تَقْضِيهِمْ لَيْسَ لَهُمْ لَعْنَتُهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ۝﴾ [المائدة: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ

الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمْعَهُمْ لِقَوْمٍ ءَاخِرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ بِأُكْرَهٍ فَيَكْفُرُونَ بِهِ مِنْ
بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا ﴿٤١﴾
[المائدة: من الآية ٤١] وقد بينا معنى ذلك مفصلاً في ما مضى.

وها هنا أودُّ الإشارة إلى الكتمان الذي يستخدمه البعض للفرار من
تبليغ العلم الذي ربما نال من مكائهم أو قلل من حظوظهم لدى السلاطين
فيختارون من آراء الغلاة والمسرفين في التأويل والمفسدين في التفسير من
الباطنية الذين فسروا القرآن بناءً على بعض الخيالات التي أوحاها الشيطان
إليهم ما يرضي الناس أو يتناسب مع هواه، وهو أمر يختلف عن التجوز
في الإفتاء ببعض الآراء الفقهية من أقوال الأئمة المدعومة بالدليل.

المطلب الثاني

الكتمان السياسي

إن الأمر قد يبدو غريباً لأول وهلة من حيث ارتباط الكتمان بالسياسة إلا
أن تلك الغرابة سرعان ما تزول إذا علمنا أن كثيراً من المناهج التي تدرس في
المدارس والجامعات قد عمد إلى تغييرها أو بمعنى آخر تبديلها بمناهج أخرى
من خلال حذف ما لا يتناسب مع السياسة الخارجية، فقد فرضت العولمة
وسياسة القطب الواحد بالإيعاز إلى حلفائها في الشرق والغرب من الدول
العربية والإسلامية بحذف النصوص الشرعية من الكتاب والسنة والتي تتحدث
عن الجهاد ومقاتلة الكافرين، بل وحتى الآيات التي تتحدث عن تكفير اليهود
والنصارى وما ذكره القرآن من شرورهم، ومما يؤسف له أن هناك نفرًا من
المتعالمين الذين أقرّوا ذلك من غير مبرر شرعي، والواقع اليوم يخبرنا عن
قيام بعض الزعامات في البلدان الإسلامية والعربية بمنع المدارس الدينية أو
تدريس العلم الشرعي بالطريقة التي ألفها المسلمون من قبل، والحق أن هذا
نوع من الكتمان وإن لم يكن بالطريق المباشر، إنما بطريقة أخرى، أرغموا من
خلالها العلماء على التزام الصمت أو حرموهم من فرص التدريس في تلك
المدارس حتى غدوا كأنهم يعرفون ولا يعرفون. يقول الطاهر بن عاشور:

والكتمان يكون بإلغاء الحفظ والتدريس والتعليم ويكون بإزالته من الكتاب أصلاً^(١)، وهو ما أشار إليه القرآن في قوله تعالى: ﴿تَجْمَلُونَ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: من الآية ٩١].

المطلب الثالث

الكتمان والتعصب

إن التعصب ليس مقصوداً لذاته في الكتمان إذ العلاقة ليست مباشرة، وإنما قد يؤدي التعصب الممقوت في بعض الأحيان إلى كتمان العلم وذلك عن طريق تحكيم مذهب معين أو فكر ما وتعميمه وإلزام الناس به ومنع الرأي الآخر من إبداء رأيه، فلأخر رأيه الذي ينطلق فيه من ثوابت شرعية يعتقد أصحابها بأنها تخدم الإسلام، وحينئذ فإن لجوء بعض الناس إلى استغلال المناصب السياسية في إلزام الناس بفكر معين وإرغام الطرف المقابل على السكوت إنما يعني كتمان العلم الذي يقوم عليه فكر الطرف الآخر. ومما يؤسف له أن الكثير من الزعامات قد لجأت إلى ذلك عبر التاريخ القديم والحديث. فقد أسكت المعتزلة عند وصولهم إلى السلطة آراء أهل الحديث وألزموهم بما يقولون بالقوة والتنكيل، ومما نلاحظه اليوم أيضاً سعي بعض الدول الإسلامية إلى إلزام الناس بفكر معين وحرمانهم من الآراء الأخرى من مذاهب الإسلام، وهو أمر ربما يغفل الساسة عنه ظناً منهم بأن وعيد اللعن في الكاتمين إنما يخص علماء الشرع فقط.

المطلب الرابع

الكتمان بالإخفاء والتلفيق

والمقصود هنا بالتجزئة هو بفرقة العلم وإذاعة ما يتناسب مع الهوى والمصالح وكتمان ما يتعارض مع أطماعهم وأغراضهم، وقد ذم القرآن

(١) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٢/ص ٦٦).

ذلك في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [النساء: من الآية ١٥٠]، وقال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَيْهِ أَشَدَّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: من الآية ٨٥]، وذلك أن اليهود قد لجؤا إلى إذاعة ما ينفعهم ويخدم مصالحهم عند الناس فحسب، وهو ما أشار إليه القرآن صريحاً في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ لِيَجْزِيَ قَرَأْتِيسَ بُدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعِلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١] ذلك أنهم نسخو التوراة إلى قراطيس متفرقة ليسهل عليهم نشر ما يريدون وكتمان ما يكرهون (والله تعالى أنزل كتبه للهدى، والهدى بها متوقف على إظهارها وإعلانها فمن فرقها ليظهر بعضاً ويخفي بعضاً فقد خالف مراد الله منها)^(١).

حتى أن الإمام مالكا كره تحزيب القرآن أسداساً وأسباعاً، وقال: لا يفرق القرآن وقد جمعه الله ولا أرى ذلك^(٢). ولعل مغزى ما ذهب إليه الإمام مالك هو نفي التشبه بمن ذم الله صنيعهم بفعلهم ذلك في التوراة، وإلا فإذا كان المقصود من تحزيب القرآن تيسيره على الناس فلا حرج في ذلك.

المطلب الخامس

الكتمان بسبب الأناية العلمية

من الظواهر الخطيرة التي باتت تشكل نوعاً صريحاً من أنواع الكتمان المذموم، الأناية العلمية وأقصد بها عدم تبليغ العلم لكل الناس أو إشاعته طلباً للتفرد بسبب الحسد وحب الرياسة والمنافسة في حيازة علم ما، إذ

(١) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٦/ص ٢١٣).

(٢) البيان والتحصيل لابن رشد (ج ١/ص ٣١٠). وانظر المتحف في أحكام المصحف، للدكتور صالح بن محمد الرشيد، مؤسسة الريان ١٤٢٤ هـ الطبعة الأولى (ج ١/ص ٧٦).

المعروف لدى من تصدّر لطلب العلم الشرعي أنه مسئول عما علم وأن زكاة علمه هو تبليغه للناس وعدم كتمانهم طلباً للزعامة أو الرياسة في ذلك العلم أو أي سبب آخر. قال أهل العلم - فيما يجب على من تعلّم - : إذا ظفر بسمع أو فائدة أرشد غيره من الطلبة إليه فإن كتمان ذلك لؤم من جهلة الطلبة يخاف على فاعله عدم النفع فإن بركة الحديث إفادته وبشره ينمى^(١)، وليحذر من كتمان شيء لينفرد به عن أضرابه فإن ذلك لؤم لا يصدر إلا من جهلة الطلبة الموصوفين بضعة النفس وفاعل ذلك جدير بأن لا ينتفع به. قال إسحاق بن راهويه: قد رأينا أقواماً منعوا هذا السماع فوالله ما أفلحوا ولا نجحوا^(٢)، وقال ابن عباس: (إخواني تناصحوا في العلم ولا يكتم بعضكم بعضاً فإن خيانة الرجل في علمه أشد من خيانه في ماله)^(٣) وقد روي عن بعض الأئمة أنهم فعلوا ذلك وهو محمول على كتم ذلك عن من لم يروه أهلاً لا سيما إن كان ممن يحمله فرط التيه والإعجاب على المحاماة عن الخطأ والمماراة في الصواب^(٤).

(١) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تأليف: محمد بن إبراهيم بن جماعة، دار النشر: دار الفكر - دمشق - ١٤٠٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. محيي الدين عبدالرحمن رمضان (ص ١٠٩).

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف (ج ٢/ص ١٤٦)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تأليف: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤٠٣هـ، الطبعة: الأولى (ج ٢/ص ٣٦٥)، والمداخل إلى السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، دار النشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت - ١٤٠٤، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي (ص ٣٥٠).

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح، تأليف: بدر الدين أبي عبدالله محمد بن جمال الدين عبدالله بن بهادر، دار النشر: أضواء السلف - الرياض - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج (ج ٣/ص ٦٦٥).

(٤) توجيه النظر إلى أصول الأثر، تأليف: طاهر الجزائري الدمشقي، دار النشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، (ج ٢/ص ٧٢٢)، تدريب الراوي (ص ١٤٦).

وقال ابن الجوزي: ينبغي لمن ملك كتاباً أن لا يبخل بإعارته لمن هو أهله، وكذلك ينبغي إفادة الطالبين بالدلالة على الأشياخ وتفهم المشكل، فإن الطلبة قليل وقد عمَّهم الفقر، فإذا بخل عليهم بالكتاب والإفادة كان سبباً لمنع العلم^(١).

ولعل ذلك الأمر كان من مساوئ اليهود في تبليغ العلم، فقد قال الله تعالى عنهم: ﴿وَإِذَا خَلَا بِبَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: من الآية ٧٦] فوصف المغضوب عليهم بأنهم يكتمون العلم تارةً بخلاً به، وتارةً اعتياضاً عن إظهاره بالدنيا، وتارةً خوفاً أن يحتج عليهم بما أظهروه منه. وهذا قد يبتلى به طوائف من المنتسبين للعلم فإنه تارةً يكتُمونه بُخلاً به وتارةً كراهةً أن ينال غيرهم من الفضل والتقدم والوجاهة ما نالوه، وتارةً اعتياضاً برئاسة أو مال فيخاف من إظهاره انتقاص رتبته، وتارةً يكون قد خالف غيره في مسألة أو اعتزى إلى طائفة قد خولفت في مسألة فيكتُم من العلم ما فيه حجة لمخالفه وإن لم يتيقن أن مخالفه مبطل، وذلك كله مذموم وفاعله مطرود من منازل الأبرار ومقامات الأخيار مستوجب للعنة في هذه الدار ودار القرار^(٢).



(١) الآداب الشرعية (ج ٢/ص ١٦١).

(٢) فيض القدير (ج ٤/ص ٥٤١).

المبحث الرابع



إن بيان كتمان العلم ينظر له من جهتين، من جهة الأصل ثم من جهة ما يعتريه من أحوال، وهو ما سنبينه باذن الله تعالى عبر المطلبين الآتيين.

المطلب الأول حكم كتمان العلم من حيث الأصل

الأصل في كتمان العلم أنه حرام لما مرّ من الوعيد عليه في النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْكِتَابِ وَالْمُذَكَّرَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيُسَدُّونَ بِهِ سُبُلَ اللَّهِ قَلِيلًا أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤].

وقد ثبت عن النبي ﷺ قوله: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(١).

(١) سبق تخريجه.

يقول أبو حيان في تفسيره: كتمان العلم حرام، يعنون علم الشريعة، فإن لم يكن من علوم الشرائع فلا تحرّج من كتمانها^(١).

والكتمان المحرّم هو منع العلم النافع الذي لا يجوز حجبهِ عن الناس من أمور الشرع أو مما يحتاجونه بقصد الحرمان والمنع.

والعالم يحرم عليه أن يكتُم من علمه ما فيه هدى للناس لأن كتم الهدى إيقاع في الضلالة سواء كان في ذلك العلم الذي بلغ إليه بطريق الخبر كالقرآن والسنة الصحيحة، والعلم الذي يحصل عن نظر كالأجتهادات إذا بلغت مبلغ غلبة الظن بأن فيها خيراً للمسلمين^(٢).

فكاتم العلم يلعنه كل شيء حتى الحوت في البحر والطير في السماء لما سبق أن العلم يتعدى نفعه إليهما فإنه أمر بالإحسان إليهما حتى بإحسان القِتلة، فكتمه يضرُّ بهما وبغيرهما من الحيوانات، وقد تظافرت النصوص القرآنية على ذم كاتم العلم^(٣).

ومن أجل بيان الحكم بجلاء أرى وضع الضوابط التي لا يجوز معها كتمان العلم وهي كما يأتي:

١ - انتصاب العالم للعلم: فإذا عُرف الشخص بالعلم بين الناس، وتوجه الناس إليه بالسؤال، فيجب عليه التبليغ ويحرم عليه الكتمان حتى وإن وجد من يجيب من العلماء غيره، فطلب السؤال منه يوجب عليه الإظهار إذ إن الوجوب تعيّن بسبب السؤال (فالإظهار فرض على الكفاية لا على التعيين، وهذا لأنه إذا أظهره البعض وصار بحيث يتمكن كل واحد من الوصول إليه فلم يبق مكتوماً)^(٤)، ولكن إذا

(١) تفسير البحر المحيط (ج ١/ص ٦٣٤).

(٢) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٢/ص ٦٨).

(٣) فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، المكتبة التجارية (ج ٤ / ص ٥٤١).

(٤) تفسير الرازي (ج ٤/ص ١٨١).

سئل فوجب عليه التبليغ^(١) يدل عليه قول النبي ﷺ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

وكذا في العلم الذي يتعين عليه فرضه كمن رأى كافراً يريد الإسلام يقول: علموني الإسلام وما الدين وكيف أصلي؟ وكمن جاء مستفتياً في حلال أو حرام فإنه يلزم في مثل هذا أن لا يمنعوا الجواب عما سئلوا عنه، ويترتب على هذا العقوبة والوعيد^(٣).

ومعناه أن كتمان العلم المسئول عنه حرام إذا كان يترتب على السؤال عمل فيما يجب اعتقاده أو ما يجب التبعد فيه، أو في الإقدام على عمل من الأعمال المكلف بها السائل^(٤).

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى السكوت والإعراض عن الجواب الذي أشار إليه الحديث فربما كان السكوت كتماناً وربما لم يكن كذلك، فربما كان امتناعه لأسباب يقتضيها المقام من العلم أو الجواب من حيث الزمان (فظاهر الحديث يقتضي أن كل مسئول عن كل علم إذا كتم سائله عوقب يوم القيامة بلجام من نار وترتيب العقوبة على عدم الجواب، يقتضي أن الكتمان كبيرة، ويقتضي أن ضده وهو جواب السائل عن علم واجب، لأن النهي عن الشيء أمرٌ بضده، وقد اتفق العلماء على أن هذا الظاهر غير مراد، ووجهوا اتفاقهم على ذلك أن العقوبة تدل على كون ما ترتب عليه كبيرة، وقد دلّت الأدلة الشرعية من المنقول والمعقول أن جواب العالم عما يُسأل عنه ليس بواجب في جميع الأحوال وأنّ كون الشيء ذنباً يقتضي ترتب مفسدة دينية على فعله، ولا نجد في عدم إجابة العالم من يسأله مفسدة في كثير من الأحوال، فذلك هو الداعي لهم إلى تأويل هذا

(١) تفسير القرطبي (ج ٢ / ص ١٢٤).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) عون المعبود (ج ٦ / ص ٤٨٥).

(٤) تحقیقات وأنظار في القرآن والسنة، للطاهر بن عاشور، ط الشركة التونسية للتوزيع، ص ١٠١.

الحديث أي حملة على غير ظاهره جمعاً بين الأدلة مما ورد عن الشارع وما استقرّ من قواعد الشريعة^(١).

ولذلك فقد ورد عن الكثير من الأئمة امتناعهم عن الجواب لأسباب مختلفة، فقد ورد عن الإمام مالك أنه سئل عن أربعين مسألة فأجاب عن أربع وقال عن ست وثلاثين: لا أدري^(٢).

وقد ذكر ابنُ عاشور معاني لطيفة في أسباب امتناع العالم عن إجابة السؤال مما لا يؤاخذ عليه لم أجدها لغيره، فأثرت ذكرها لأهميتها، وهي:

أن يكون السؤال عن علم يخص السائل لأنه إذا سأل عن معرفة عمل غيره فذلك من العلم النافلة.

ومنها أن يسأل السائل عما عمله غيره ليتطلب بذلك عثراته أو للتشغيب عليه من التجسس المنهي عنه شرعاً.

ومنها أن يكون قصد السائل الاستفادة دون إثارة الشغب، ولذلك أمر الخليفة عمر رضي الله عنه بضرب صبيغ الذي كان يسأل العلماء عما هو متشابه من آي القرآن^(٣).

٢ - إذا تعين العالم: بأن يكون الوحيد في قريته أو بلده واحتاج الناس إلى علمه، ولم يكن عنه غنى في التبليغ، وقد عُرف بين الناس بذلك العلم، وأن سكوته أو انصرافه يشق على الناس، كونهم لا يجدون من يرشدهم أو يعلمهم أمور دينهم، فهنا يصير العالم كاتماً، لأن فيه ضياعاً للدين وعلومه، جاء في عارضة الأحوزي: إن وعيد الكتمان ينال العالم بأن يعدم ذلك العلم إن لم يظهره - أي المسئول - وذلك

(١) تحقیقات وأنظار، ص ٩٩-١٠٠.

(٢) إحياء علوم الدين (ج ١/ص ٩٢)، والذخيرة للقرافي (ج ١/ص ٥١).

(٣) تحقیقات، للطاهر بن عاشور، ص ١٠٢، بتصرف.

بأن يكون منفرداً بعلمه بين أهل تلك الجهة، بحيث يتعذر أن يجيب عنه غيره إلا في أقطار بعيدة^(١). أو أن الناس قد وثقوا به بحيث يصعب عليهم أن يطمئنوا إلى غيره، فهنا يجب على العالم أن لا يمتنع وإلا صار كاتماً. ويحرم عليه الإعراض عن الجواب لأنه والحالة كذلك يكون ممن كتم العلم. (فالعالم إذا عين بشخصه لأن يُبلغ علماً أو يُبين شريعاً وجب عليه بيانه شأنه في ذلك شأن من بعثهم رسول الله ﷺ لإبلاغ كُتبه أو دعوة أقوامهم إلى الإسلام وإذا لم يكن معيناً بشخصه فإنه لا يخلو إما أن يكون علمه مما تحتاجه الأمة منه شخصياً من حيث تفرد أو كان ما يعلمه من تفاصيل الأحكام وفوائدها التي تنفع الناس أو طائفة منهم، فإنما يجب عليه عيناً أو كفايةً على الوجهين المتقدمين أن يبين ما دعت الحاجة إلى بيانه، ومما يحتاجه الناس تعيين طائفة من الناس تعلم الناس ما يحتاجونه من أمور دينهم^(٢)).

٣ - انتشار الجهل والفساد: قد يكون إظهار العلم مندوباً والسكوت عن التبليغ مباحاً إذا اكتفى العالمُ بغيره، ولكن إذا انتشر الفساد وعمَّ الجهل واختلط على الناس أمر الدين، فبالرغم من وجود من يبلغ العلم للناس إلا أنه يجب عليه ذلك حتى وإن كان على سبيل المساهمة، فالغاية من طلب العلم هداية الناس، والانشغال بغيره مع الحاجة إليه عبث، وإن ضاق به الأمر فالدين مقدم على الدنيا، ولذلك لم يستجب أبو ذر رضي الله عنه لطلب معاوية رضي الله عنه عندما منعه من الفتيا لأنه رأى أن ذلك كتمانٌ للعلم^(٣).

يقول ابن حجر: وفيه دليل على أن أبا ذر كان لا يرى بطاعة الإمام إذا نهاه عن الفتيا لأنه كان يرى أن ذلك واجب عليه لأمر النبي ﷺ

(١) عرضة الأحوذى لأبي بكر بن العربي (ج ١٠/ص ١١٨).

(٢) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٢/ص ٦٩، ٧٠) بتصرف.

(٣) سنن النسائي الكبرى (ج ٦/ص ٣٥٤) برقم (١١٢١٨).

بالتبليغ عنه كما تقدم، ولعله أيضاً سمع الوعيد في حق من كتم علماً يعلمه^(١).

٤ - انفراد العالم بعلم خاص: إذا تفرد العالم بالعلم أو تخصص بعلم ما، ولم يكن غيره من العلماء من يعرف ذلك العلم، وطلبه الناس من أجل أن يتعلموا منه، واحتاجوا إلى علمه، فيحرم عليه الامتناع وإلا دخل تحت طائلة الكتمان الممنوع (فإذا كان ما يعلمه قد احتاجت الأمة إلى معرفته منه خصوصاً من حيث قد تفرد بعلمه في مدينة أو بلد حتى صار من المتعذر على الناس طلب ذلك من غيره، أو بات من العسير بحيث إن لم يعلم ذلك العلم ويبلغه ضل الناس من مثل علوم التوحيد وأصول الاعتقاد، فهنا يجب عليه التبليغ والبيان فيه وجوباً عينياً بسبب تفرده بذلك العلم من حيث الزمان والمكان أو كان هو أتقن لذلك العلم من غيره وهو ما يتوجب عليه بيانه أيضاً فقد جاء عن النبي ﷺ: «إن الناس لكم تبع وإن رجالاً يأتونكم يفهمون أو يتعلمون فإذا جاؤوكم فاستوصوا بهم خيراً»^(٢).

أما إذا انتفت تلك الشروط ووجد من يبلغ ذلك العلم سواء عندئذ يكون الوجوب في التبليغ على سبيل الكفاية^(٣).

٥ - إذا خشي العالم اندراس علمه: فإذا علم علماً خاصاً من علوم الشرع أو غيره فيجب عليه إذاعته إن خشي عليه من الضياع إن لم يُطلب منه، بسبب الموت أو انقطاع الناس عن ذلك العلم، فيجب عليه أن يسعى من أجل إذاعته وبيانه ونشره خصوصاً إذا كان ذلك العلم خاصاً به ومحصوراً فيه، فربما تعذر ذلك الشخص أن الناس

(١) فتح الباري (ج ١/ص ١٦١) دار المعرفة، وعمدة القاري (ج ٢/ص ٤٢).

(٢) تقدم تخريجه وبيان ضعفه، وانظر: تحفة الأحوذى (ج ٧/ص ٤٤٥) ومفتاح دار السعادة (ج ١/ص ٧٦).

(٣) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٢/ص ٦٩) بتصرف.

لا يحتاجون علمه ولا يطلبونه، فإذا كان العلم نافعاً وجب عليه أن يسعى لتبليغه وتعليمه الناس وإن كلفه ذلك مشقة السعي والسفر وبذل المال من أجل تبليغه، فربما أدى ضياع ذلك العلم إلى الحاجة إليه فيما بعد مما يشق على الناس آنذاك فوجب التبليغ ولو بالسعي إلى الناس. يقول أبو حيان فيما نقله عن ابن حزم: (الحظ لمن أثر العلم وعرف فضله، أن يستعمله جهده ويقرأه بقدر طاقته، ويحققه ما أمكنه، بل لو أمكنه أن يهتف على قوارع طرق المارة ويدعوا إليه في شوارع السابلة، وينادي عليه في مجامع السيارة، بل لو تيسر له أن يهب المال ويجري الأجور ويعضم الأجور للباحثين عنه صابراً في ذلك على المشقة والأذى لكان حُضاً جزيلاً وعملاً جيداً وإحياءاً للعلم، وإلا فقد درس وطمس ولم يبق منه إلا آثار لطيفة وأعلام دائرة)^(١).

٦ - إذا كان الجواب ضرورياً: كما يحرم الكتمان بالامتناع عن الجواب إذا كانت حاجة السائل متوقفة على جواب العالم المسئول. (فأما إذا فات العمل أو تعذر التدارك فلا يجب الجواب إذا لم يبق الجواب وسيلة إلى حكم شرعي من وجوب أو تحريم. ومثال ذلك ما وقع من المعتمد بن عباد ملك قرطبة وإشبيلية، فإنه أناه سفير الازدفتش ملك الجلالة فأغلظ السفير في كلامه مع المعتمد فضرب المعتمد رأس السفير بمحبرة كانت بين يديه فقتله ثم أحضر الفقهاء واستفتاهم في حكم قتل ذلك السفير وكان سفيراً يهودياً. فهذا الاستفتاء في غير محله إذ كان عليه أن يستفتيهم قبل أن يقتله)^(٢).

وفي القصة نظر لأن المعتمد لم يبيت قتله أو يريد ذلك من قبل لذلك سأل عن حكم ما عمل.

(١) البحر المحيط لأبي حيان (ج ١/ص ٤٥٩).

(٢) تحقيقات وانظار في القرآن والسنة، للطاهر بن عاشور، ص ١٠٢.

المطلب الثاني

حكم الكتمان من حيث الأحوال

إذا كان الأصل في الكتمان هو التحريم فإن ذلك ليس على إطلاقه فقد تعتريه بعض الأحوال التي تحيل الحرمة إلى الوجوب أو الكراهة أو الندب وهو ما سأبينه فيما يأتي:

❖ الكتمان الواجب:

ربما يعد الحديث عن وجوب كتمان العلم بعيداً إذ الوعيد جاء بخصوص الكتمان ووجوب الإظهار، فكيف يصير الكتمان واجباً؟
ويجب التنويه بأن الوجوب هنا ليس لذاته بل لما يترتب على الكتمان من فتن وآثار سيئة.

لقد ورد من فعل النبي ﷺ والصحابة والعلماء، ما يدل على ذلك، بناء على ما يترتب على إظهار العلم، من آثار سلبية أو إيجابية لذلك فإن الكتمان يصير واجباً في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: إذا كان البوح بذلك العلم يؤدي إلى زعزعة الأمن في بلاد المسلمين أو يؤدي إلى إثارة الفتن أو فوات منفعة في الدين.

يقول أبو بكر ابن العربي: (ولا يُعَدُّ العالمُ كاتماً حال سكوته إذا كان جوابه يؤدي إلى مفسدة كأن يقع السائل في أحموقة إن أخبره أو أن تفوت به منفعة دينية)^(١).

وقد امتنع النبي ﷺ من القيام بعمل كان يراه مشروعاً لما قد يترتب عليه من آثار سلبية، فقال كما في الحديث الصحيح عن الأسود بن يزيد النخعي: أن السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت لي: قال النبي ﷺ «يا عَائِشَةُ!

(١) عارضة الأحوذى لأبي بكر ابن العربي (ج ١٠/ص ١١٨).

لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ - قال ابن الزُّبَيْرِ: بِكُفْرٍ - لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ» فَقَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ^(١).

فالنبي ﷺ هنا كان يعلم أن العرب حينما أعادت بناء الكعبة خالفت فيه، وهو ما أراد تقويمه لكنه خشى ﷺ من ردود الفعل التي ربما تترتب على ذلك من فتن هي أكبر من ذلك العمل. لذلك فقد ترجم الإمام البخاري لهذا الباب بقوله: باب مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْاِخْتِيَارِ مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهَمُ النَّاسِ عَنْهُ، فيقعوا في أشد منه.

كما امتنع بعض الصحابة عن التبليغ والبيان لبعض الأحاديث التي يؤدي بيانها وإعلانها إلى الفتن والمنازعة خصوصاً ما تعلق منها بسياسة الحكم والسلطان وأخبار الفتن والحروب أو ما قد يُساء فهمه من ذلك ما جاء عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أنه قال - حين حضرته الوفاة -: كُنْتُ كَتَمْتُ عَنْكُمْ شَيْئاً سَمِعْتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْلا أَنْكُمْ تَذْنِبُونَ لَخَلَقَ اللَّهُ خَلْقاً يُذْنِبُونَ يَغْفِرُ لَهُمْ»^(٢).

والخشية عند الصحابي هي أن يتمادى الناس في الذنب أو يتجرؤون عليه، وهو ما دفعه إلى كتمانها.

وكذلك فعل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه إذ قال: أيها الناس! إني كَتَمْتُكُمْ حَدِيثاً سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَرَاهِيَةً تَفَرِّقُكُمْ عَنِّي، ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ أَحْدِثْكُمْوهُ لِيَخْتَارَ امْرَأُ لِنَفْسِهِ مَا بَدَأَ لَهُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رَبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَنَازِلِ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه (ج/٥٩ برقم ١٢٦). وانظر فتح الباري (ج/١٠ ص ٤٢١).

(٢) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار توبة (ج/٤ ص ٢١٥) برقم (٢٧٤٨). وانظر شرح مسلم للقاضي عياض (ج/٨ ص ٢٤٧).

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب فضائل الجهاد، باب فضل المرباط (ج/٤ ص ١٨٩) برقم (١٦٦٧) وقال: حسن صحيح غريب، والإمام أحمد بن حنبل في المسند (ج/١ ص ٦٥، ٧٥)، =

وكذلك ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قوله: حفظت عن رسول الله ﷺ وعاءين من العلم فأما أحدهما فبثته، وأما الآخر فلو بثته قطع هذا البلعوم^(١).

قال العلماء هذا الذي لم يثبته أبو هريرة وخاف على نفسه فيه الفتنة أو القتل، إنما هو مما يتعلق بأمر الفتن والنص على أعيان المرتدين والمنافقين ونحو هذا^(٢).

وقال القاضي عياض - رحمه الله تعالى فيه دليل على أنه كتم ما خشي الضرر فيه والفتنة مما لا يحتمله عقل كل واحد وذلك فيما ليس تحته عمل ولا فيه حدٌ من حدود الشريعة. قال: ومثل هذا عن الصحابة رضي الله عنهم كثير في ترك الحديث بما ليس تحته عمل ولا تدعو إليه ضرورة، أو لا تحمله عقول العامة أو خشيت مضرتهم على قائله أو سامعه لا سيما ما يتعلق بأخبار المنافقين والإمارة وتعيين قوم وُصفوا بأوصاف غير مستحسنة، وذم آخرين ولعنهم، والله أعلم^(٣).

قال ابن المنير: وإنما أراد أبو هريرة بقوله (قطع) أي قطع أهل الجور رأسه إذا سمعوا عيبه لفعلهم وتضليله لسعيهم. ويؤيد ذلك أن

= والحاكم في المستدرک على الصحيحین (ج/٢ ص/١٥٦) برقم (٢٦٣٦) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب حفظ العلم (ج/١ ص/٥٦) برقم (١٢٠). وانظر: عمدة القاري (ج/٢ ص/١٨٤)، ومشكاة المصابيح (ج/١ ص/٨٩) برقم (٢٧١)، وفتح القدير للشوكاني (ج/١ ص/١٦١).

(٢) تفسير القرطبي (ج/٢ ص/١٢٥). قال ابن حجر العسقلاني: وحمل العلماء الوعاء الذي لم يثبته على الأحاديث التي فيها تبين أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم. وقد كان أبو هريرة يكتفي عن بعضه ولا يصرح به خوفاً على نفسه منهم، كقوله: أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان، يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية لأنها كانت سنة ستين من الهجرة. واستجاب الله دعاء أبي هريرة فمات قبلها بسنة. فتح الباري (ج/١ ص/٢١٦) دار المعرفة.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (ج/١ ص/٢٢٩).

الأحاديث المكتوبة لو كانت من الأحكام الشرعية ما وسعه كتمانها لما ذكره في الحديث الأول والآية الدالة على ذم من كتم العلم.

وقال غيره: يحتمل أن يكون أراد مع الصنف المذكور ما يتعلق بأشراط الساعة وتغير الأحوال والملاحم في آخر الزمان، فينكر ذلك من لم يألفه ويعترض عليه من لا شعور له به^(١).

وقد امتنع الإمام أحمد بن حنبل عن جواب من سأل عن خلق القرآن، وما كان ذلك جهلاً منه وإنما لإدراكه ما يترتب على الجواب من فتن وآثار سلبية^(٢).

وكذا امتنع الإمام مالك عن جواب من سأل عن الاستواء، فقال له: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وأمر بإخراج السائل^(٣).

الحالة الثانية: إساءة استخدام النص. النص قد لا يكون قطعياً في المراد منه مما يفسح المجال بتأويله بأكثر من معنى وقد يساء استخدام النص من حيث مقصده الحقيقي إلى غير ما وضع له، وهذه الإساءة قد تكون من الأحكام وقد تكون من الرعية.

أما ما يرجع منها إلى الحُكَّام فيكون من قبل الظلِّمة، وذلك بتطويع النص من أجل تحقيق أهدافهم وأغراضهم، فكثيراً ما يطلب بعض السلاطين من أعوانهم من علماء السوء أن يُسوِّغوا لهم جانباً من أفعالهم في إطار النص من الشرع بعيداً عن أسبابه وظروفه ليستدلَّ السلطانُ الظالم به على بطشه وجبروته أو ترويج فكرته ورأيه، بل حتى على سبيل الوعظ

(١) فتح الباري (ج ١/ص ٢١٦) دار المعرفة.

(٢) تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، للطاهر بن عاشور، ص ١٠٠.

(٣) البرهان في علوم القرآن (ج ٢/ص ٧٨)، وإعلام الموقعين (ج ٤/ص ٢٤٦)، وشرح العقيدة الطحاوية (ج ١/ص ١٢٨)، وأضواء البيان (ج ٧/ص ٢٩٥)، وتحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، للطاهر بن عاشور، (ص ١٠٠).

فإنه - والحالة هذه - يجب كتمان تلك النصوص التي تؤدي بالظالم إلى تبرير سياسة ما تخدمه وتسيء إلى الناس.

قال القرطبي: ولا يجوز تعليم السلطان تأويلاً يتطرق به إلى مكاره الرعية^(١).

وقد حدث الصحابي الجليل أنس بن مالك بحديث العُرنين^(٢) الذين غدروا وقتلهم النبي ﷺ وسَمَل أعينهم أَمَامَ الحجاج الذي استغلَّ الحديث في مبالغته بسفك الدماء واتخذها وسيلةً إلى ما كان يعتمده في سياسة البطش بتأويله الواهي، وهو ما أنكره عليه الحسن البصري، فالضابط عند هؤلاء الناس هو أن يكون ظاهرُ الحديث يقوِّي البدعةَ وظاهره في الأصل غير مراد. يقول ابن حجر: والإمساك عن مثل هذه الأمور عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب^(٣)، والله أعلم.

أما ما يعود إلى عموم الناس فغالباً ما يتعلق بالتحايل أو البحث عن الرخص بما يفرغ النص عن محتواه ويبعده عن غرضه ومغزاه، فحينئذ فإن الامتناع عن نشر ذلك العلم لا يُعدُّ كتماناً منهياً عنه بل واجباً لأنه لم يحقق المراد منه أو أن فهمه لدى الناس على خلاف الأصل، وقد امتنع بعض الصحابة من البوح ببعض النصوص الشرعية لما ثبت لهم أن مؤداها لا يؤدي بالناس للوصول إلى ما من أجله وُضع النص، خصوصاً ما يتعلق منه بالرخص، وقد كَتَمَ معاذُ بن جبل وأبو هريرة وبعضُ من الصحابة بعضَ الأحاديث التي خشوا من الناس أن يتأولوها على غير مرادها كطريق للفرار من التكاليف الشرعية، أو استخدامها كرخص للتبرير للعصاة، ومن ذلك

(١) تفسير القرطبي (ج ٢/ص ١٢٥).

(٢) حديث العرنين: أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب أبواب الإبل والدواب والغنم ومرابضها (ج ١/ص ٩٢) برقم (٢٣١) وفي مواضع شتى، ومسلم في صحيحه، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب حكم المحاربين والمرتدين (ج ٣/ص ١٢٩٦) برقم (١٦٧١) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) فتح الباري (ج ١/ص ٢٢٥) و(ج ١٠/ص ١٤٢)، وتفسير الطاهر بن عاشور (ج ٢/ص ٦٩).

حديث النبي ﷺ الذي قال فيه: «يا معاذ بن جبل» فقال: لبيك يا رسول الله وسعديك. قال: «يا معاذ» قال: لبيك يا رسول الله وسعديك ثلاثاً، قال: «ما من أحدٍ يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه إلا حرمه الله على النار». قال: يا رسول الله! أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: «إذا يتكلموا». وأخبر بها معاذ عند موته تأثماً^(١).

ومعنى تأثم معاذ أنه كان يحفظ علماً يخاف فواته وذهابه بموته فخشي أن يكون ممن كتم علماً وممن لم يمثل أمر رسول الله ﷺ في تبليغ سنته فيكون إثماً فاحتاط وأخبر بهذه السنة مخافةً من الإثم وعلم أن النبي ﷺ لم ينه عن الإخبار بها نهى تحريم^(٢).

وكذلك ما ورد عن أبي هريرة من أن النبي ﷺ قال له: «مَنْ لَقِيَتْ يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه فبشّره بالجنة»^(٣)، إلا أن الخليفة عمر رضي الله عنه من ذلك معللاً الأمر بأن الناس ربما اتكلوا على تلك البشارة^(٤).

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا (ج/١ ص ٥٩ برقم ١٢٨)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (ج/١ ص ٦١ برقم ٣٢٢). وانظر فتح الباري (ج/١ ص ٤٢١) مكتوم، والآداب الشرعية (ج/١ ص ١٤٧)، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، تأليف: سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٩٩٩م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد أيمن الشبراوي (ص ٥٢).

(٢) فتح الباري (ج/١ ص ٤٢١) مكتوم، وأضواء البيان (ج/٣ ص ٤٥٤).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً (ج/١ ص ٥٥) رقم (٣١)، وصحيح ابن حبان (ج ١٠ ص ٤٠٨) برقم (٤٥٤٣).

(٤) ومما ينبغي الإشارة إليه هنا أن فعل عمر رضي الله عنه ومراجعته النبي ﷺ ليس اعتراضاً عليه ورداً لأمره إذ ليس فيما بعث به أبا هريرة غير تطيب قلوب الأمة وبشراهم. فرأى عمر رضي الله عنه أن كتم هذا أصلح لهم وأحرى أن لا يتكلموا وأنه أعود عليهم بالخير من معجل هذه البشرى. فلما عرضه على النبي ﷺ صوبه فيه -والله تعالى أعلم-. انظر: شرح النووي لصحيح مسلم (ج/١ ص ٢٣٨) دار إحياء التراث العربي.

والحديثان يدلان على أن بعضاً من العلم الذي ربما يقود الناس إلى ترك العمل الشرعي أو يفهمونه على غير مراده أو أنهم يفهمونه لكنه ربما أدى بهم إلى التكاسل وترك بعض الأعمال الشرعية، فإن الكتمان فيه أوجب وأولى من البيان.

قال القاضي عياض - رحمه الله: لعل معاذاً لم يفهم من النبي ﷺ النهي، لكن كسر عزمه عما عرض له من بشرهم، بدليل حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه فبشره بالجنة». قال: أو يكون معناه بلغه بعد ذلك أمر النبي ﷺ لأبي هريرة وخاف أن يكتم علماً علمه فيأثم، أو يكون حمل النهي على إذاعته.

قال النووي: وهذا الوجه ظاهر. وقد اختاره الشيخ أبو عمرو بن الصلاح - رحمه الله، فقال: منعه من التبشير العام خوفاً من أن يسمع ذلك من لا خبرة له ولا علم فيغتر ويتكل، وأخبر به رضي الله عنه على الخصوص مَنْ آمَنَ عليه الاغترار والاتكال من أهل المعرفة، فانه أخبر به معاذاً، فسلك معاذ هذا المسلك فأخبر به من الخاصة من رآه أهلاً لذلك^(١).

ولذلك قال القرطبي: (ولا يجوز نشر الرخص بين العامة من السفهاء فيجعلوا ذلك طريقاً إلى ارتكاب المحضورات، وترك الواجبات)^(٢).

وقال ابن هبيرة: لا تكتم هذه الأحاديث إلا عن جاهل يحمله جهله على سوء الأدب بترك الخدمة في الطاعة، فأما الأكياس الذين إذا سمعوا بمثل هذا ازدادوا في الطاعة ورأوا أن زيادة النعم تستدعي زيادة الطاعة فلا وجه لكتمانها عنهم^(٣).

وعن محمد بن الصباح قال: سمعت الوليد بن مسلم يقول: شهدت

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (ج ١/ص ٢٤١)، وعمدة القاري (ج ٢/ص ٢٠٨)، والآداب الشرعية (ج ١/ص ١٤٧).

(٢) تفسير القرطبي (ج ٢/ص ١٢٤).

(٣) الآداب الشرعية (ج ١/ص ١٤٧).

مجلساً فيه أبو إسحق الفزاري وعبدُ الله بن المبارك وعيسى بنُ يونس ومخلدُ بن الحسين، وهؤلاء أفاضل من بقي من علماء المشرق، فأجمع رأيهم على كتمان الحديث في الرخصة في النبذ وإظهار الحديث في التشديد فيه والكرهية^(١).

الحالة الثالثة: إذا كان العلمُ ضاراً أو فاسداً. والضرر ربما يعود إلى طبيعة العلم وربما يعود إلى طبيعة الناس.

أما عن الضرر الذي يعود إلى طبيعة العلم فهو ما أشار إليه النبي ﷺ في قوله: «اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع»^(٢).

وربما كان المقصود منه علومَ السحر والتنجيم والموسيقى التي لا تعود على الناس بالفائدة، بل إنها مجلبة للضرر والفساد.

وقد اتفق العلماء على عدم جواز تعلم تلك العلوم أو تعليمها، يقول ابن عبد البر: أما علم الموسيقى واللهم فمطروح ومنبذ عند جميع أهل الأديان على شرائط العلم والإيمان، وأما التنجيم فهو علم مذموم لا يتناوله إلا الخراصون الذين هم في غمرة ساهون، والمتخرصون بالنجامة كالمتخرصون بالعيافة والزجر وخطوط الكف، والنظر في الكف والعلاج بالفكر والجن وما شاكل ذلك مما لا تقبله العقول، ولا يقوم عليه برهان، ولا يصح من ذلك كله شيء^(٣).

وأما ما يعود إلى طبيعة الناس فهو الزج بالنفس في البحث فيما لا ينبغي فيه البحث كونه غير معروف أو فوق مستوى العقل، أو ما يؤدي إلى المنازعات في الدين من مثل إتباع المتشابه ومحاولة تأويله، وهو ما نهى

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، دار النشر: مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٣، تحقيق: د. محمود الطحان (ج٢/ص ١١٠).

(٢) صحيح مسلم برقم (٢٧٢٢) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه. وانظر: جامع بيان العلم وفضله (ج١/ص ٦٢٢).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (ج٢/ص ٧٩٠، ٧٩١) بتصرف.

القرآن عنه بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: من الآية ٧]، ونهى عنه النبي ﷺ بقوله: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمي الله، فاحذروهم»^(١).

يقول ابن حجر: وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة^(٢).

وكذلك لا يجوز تعليم المبتدع الجدل والحجاج ليجادل به أهل الحق ولا يعلم الخصم على خصمه حجة يقطع بها ما له^(٣).

وقد كره الإمام أحمد الحديث في الأحاديث التي تتعلق بالخروج على السلطان، كما كره الإمام مالك الخوض في آيات الصفات^(٤).

الحالة الرابعة: مراعاة الإدراك العقلي. فيجب الكتمان إذا كان البوح بالعلم فوق مستوى التلقي بالنسبة للناس من حيث لا يتوقعون أو لا يستوعبون ما قد يقال، أو يبلغهم به ذلك العالم، فقد ندب النبي ﷺ إلى مراعاة ذلك بعدم الحديث بما هو فوق عقول الناس حتى لا يرتدوا بما لا تحمد عقباه. وهذا ما فهمه الصحابة الكرام من سنته ﷺ، فقد ورد عن علي رضي الله عنه قوله: (حذثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله)^(٥).

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة آل عمران (ج ٤/١٦٥٥ برقم ٤٢٧٣)، وصحيح مسلم، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن والتحذير من متبعيه والنهي عن الاختلاف في القرآن (ج ٤/٢٠٥٣ برقم ٢٦٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها. وانظر شرح مسلم للقاضي عياض (ج ٨/ص ١٥٩).

(٢) فتح الباري (ج ١/ص ٤٢٤).

(٣) تفسير القرطبي (ج ٢/ص ١٢٤).

(٤) فتح الباري (ج ١/ص ٤٢٤).

(٥) الحديث في صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا ٥٩/١ برقم (١٢٧) وهو موقف علي سيدنا علي رضي الله عنه. انظر فتح الباري (ج ١/ص ٤٢٣).

ومثله قول ابن مسعود رضي الله عنه: (ما أنت بمحدثٍ قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة)^(١).

ولعل هذا محمول على بعض العلوم كعلم الكلام وما لا يستوي في فهمه جميعُ العوام فحكم العالم أن يحدث بما يُفهم وينزل كلَّ إنسان منزلته^(٢). ولا ينبغي له تبليغ ما علم، بل يقتصر بالمتعلم على قدر فهمه فلا يلقي إليه ما لا يبلغه عقله فينفره أو يخبط عليه عقله^(٣) إقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد سئل بعض العلماء عن شيء فلم يجب فقال السائل: أما سمعتَ خبر «من كتم علماً» الخ؟ قال: اترك اللجام واذهب، فإن جاء من يفقهه فكتمته فليلجمني.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: من الآية ٥] تنبيه على أن حفظ العلم عمن يفسده أو يضرُّ به أولى. وليس الظلم في إعطاء المستحق بأقلَّ من الظلم في منع المستحق^(٤).

وحينئذ فينبغي على المتحدث أن يراعي طاقة الناس في التلقي إذ ربما أباح لهم بما لا يتقبلونه أو سبق لهم معرفته مما قد يدفعهم إلى الكفر أو التشكيك ويوقعهم في الضلال.

❖ الكتمان المنسوب:

كتمان العلم قد يكون مندوباً في حالات ثلاث:

الحالة الأولى: إذا خاف العالمُ على نفسه من الرياء ووُجد من يبلغ سواه: فالرياء مرض يحبط العمل، ولذلك ينبغي التحرز منه بكتمان ما يبطله مما يثير في النفس العُجب، وقد جاءت بعض الآثار عن السلف

(١) صحيح مسلم في المقدمة (ج ١/ص ١٠)، وتفسير القرطبي (ج ٢/ص ١٢٤).

(٢) تفسير القرطبي (ج ٢/ص ١٢٤).

(٣) إحياء علوم الدين للغزالي (ج ١/ص ٧٧).

(٤) فيض القدير (ج ٦/ص ٢١٢)، إحياء علوم الدين للغزالي (ج ١/ص ٧٧)، تحقیقات وأنظار، للطاهر بن عاشور (ص ١٠٢).

أنهم كانوا يكتُمون حتى تلاوة القرآن خوفاً على أنفسهم من الرياء الذي قد يتركه مدح الناس لهم، حتى إن أبا عبيد^(١) قد عقد باباً في كتمان قراءة القرآن وما يكره من ذلك وستره ونشره، ومن ذلك قوله: حدثنا الأشجعي عن سفيان بن سعيد، عن سرية الربيع بن خثيم قالت: كان عمل الربيع سرّاً كله، حتى إن الرجل ليدخل عليه وهو يقرأ في المصحف فيغطيه. وروى كذلك قال: حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم أنه كان يقرأ في المصحف فاستأذن عليه إنسان فغطاه، وقال: لا يرى هذا إني أقرأ المصحف كل ساعة^(٢).

إلا أنه ينبغي مراعاة أن حاجة الناس للعلم لا تتوقف على خشية العالم على نفسه ثم إنه إن أمن على نفسه من الرياء جاز له أن يفعل ذلك. وقد دخل بعضُ فقهاء مصر على الشافعي - رحمه الله تعالى - وهو في المسجد وبين يديه المصحف فقال: شغلكم الفقه عن القرآن، وإني لأصلي العتمة وأضع المصحف في يدي فما أطبقه حتى الصبح^(٣).

الحالة الثانية: إذا كان العالم سيئاً. فالمبلغ له مكانته الاجتماعية لدى الناس ومن أجل الإقتداء به لا بد أن يكون مقبولاً في الناس، وإذا لم يكن كذلك وغلب على ظنه أنه عند تبليغه ربما كانت إساءته أكثر من نفعه، كأن يكون غير مرغوب فيه عند الناس، الأمر الذي يثيرهم ضده وضد ما يصدر منه من العمل، وغالباً ما يكون مثل هذا الأمر بشأن علماء السوء أو السلاطين ممن لا يلقون قبولاً عند الناس، وهذا الصدود من الناس ليس ضد العلم بذاته، وإنما ضد الأفواه التي نطقت به، بسبب فقدان الثقة بهم مما يجعل ما يصدر منهم من علم غير مقبول وإن كان

(١) الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، أبو عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله. صاحب التصانيف، كالغريب، والأموال، والطهور، وغيرها. توفي سنة ٢٢٤.

ترجمته في: سير أعلام النبلاء (ج ١٠/٤٩٠).

(٢) فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام، (ص ٢٣٠). وانظر: أحكام المصحف، للدكتور صالح الرشيد ص ٨٧.

(٣) مناقب الشافعي، للبيهقي (ج ١/٢٨١).

صحيحاً. وهنا يكره للعالم التبليغ في قوم لا يقبلون منه ما يقول لما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية، والله أعلم.

الحالة الثالثة: إذا كان الطالب سيئاً. فإذا غلب على ظن العالم أن من يطلب علمه إنما يريد للمباهاة والرياء والجدال، وهي من الأمور التي نهى النبي ﷺ أن يقصد العالم تعلم العلم لأجلها فإذا تعين هذا فيمن طلب العلم فيرى البعض عدم جواز بذل العلم إلا لمن يغلب على الظن سلامته من تلك المعاصي، بينما يرى آخرون أن ذلك غير ممكن لأنه يؤدي إلى ضياع العلم فينقطع الشرع، ويفسد النظام ويفضي ذلك إلى إطفاء نور الحق، وإضلال الخلق ومعلوم أن تلك المفساد أعظم خطراً من الرياء الذي قد يقع وقد لا يقع، ولأن العلم قرينة محققة وهذه المعاصي عارضة الأصل عدمها في كل شخص معين^(١).

وقد أجاب الغزالي على ذلك بأن لا نسلم من تحريم العلم انقطاع الشرع لأن الطباع مجبولة على حب الرئاسة ولا سيما بمناصب العلوم وألقاب النبوة واستتباع الخلق^(٢).

❖ الكتمان المكروه:

وإذا كان الكتمان حراماً بشروط فإنما يحيله مكروهاً ما يأتي:

الحالة الأولى: القدرة العلمية. فيكره للعالم أن يكتم علمه إذا كان عالماً مع قدرته على تحقيق النفع للناس وإن كان هناك من يعوض عنه، فكثيراً ما يكون عالماً اقدر من غيره على التبليغ، مع وجود آخرين من أقرانه، فالعلم يقتضي التبليغ إذ الغاية من التعلم نفع الناس وليس حرمانهم، ومن أخذ العلم وجب عليه أداء زكاته، وزكاة العلم تبليغه.

الحالة الثانية: الحاجة الاجتماعية. فالعلم ربما كان متاحاً بين الناس

(١) الذخيرة للقرافي (ج ١/ص ٥٢).

(٢) انظر الذخيرة للقرافي (ج ١/ص ٥٢)، وفيض القدير للمناوي (ج ٦/ص ٢٧٦).

لكن الناس أحياناً يتوجهون لشخص أكثر من غيره بالرغم من كون غيره أقدّر منه، كما أن الحاجة أحياناً تقتضي التظاهر في ترجيح كفة على أخرى في ميدان صار السباق فيه بين شياطين الإنس والجن، مما يقضي ترسيخ قواعد العلم في أذهان الناس فبمثل هذه الظروف يكره للعالم أن ينصرف إلى غير العلم والتعليم.

وكذا إذا احتاجه الناس في بلد آخر فإنه إن غلب على ظنه أنه ينفع في ذلك المكان مع عدم الحاجة له في بلده، فإنه يندب له السعي للتبليغ من حيث يكره له السكوت على ما تعلمه من علم.

❖ الكتمان المباح:

والمباح من الكتمان ما يكون فيه العالم بمأمن من الحاجة إلى علمه لكثرة العلماء، وقلة اشتها ره بين الناس بما يعرف، والاكتفاء بما هو موجود من العلماء والدعاة في تبصير الناس أو تعليمهم بما يحتاجون من أمور الدين. إضافة إلى ذلك فإن تصدّر العالم للتعليم يقتضي منه التفرغ للعلم مع احتياجه للعمل الدنيوي من أجل تأمين الحياة له ولأهله فحينئذ يكون تبليغ العلم بالمبادرة مباحاً إذا استغنى الناس عنه وكان أهله بحاجة له من حيث متطلبات الحياة، ولكنه إذا احتيج إليه أو سُئل وجب عليه الرد والتبليغ - والله أعلم -.

المطلب الثالث الكتمان والعلوم الأخرى

مر بنا في بيان معنى العلم أنه يشمل العلوم الشرعية وغيرها، وحينئذ فمن الممكن أن تدخل تلك العلوم في نطاق السعي من أجلها طلباً لثواب العلم، وكذلك يتناوله خطر الكتمان إذا احتيج إليها، شأنها في ذلك شأن العلوم الشرعية.

والحق أن وعيد الكتمان لا يوجد فيه ما يدل على تحريم كتمان

العلوم الأخرى تماماً، وقد مرّ بنا كيف أن الامام الغزالي عدّ العلوم الأخرى النافعة من فروض الكفاية.

ولقد كان وما زال العلم فاصلاً مهماً في حضارات الشعوب، ويات هو الوسيلة بل السياسة التي تقهر الشعوب أو ترفع من شأنها.

فهذه العلوم التي تتصل بحياة الإنسان وما يحتاجه بكل أنواعها لا يجوز كتمانها وحرمان الآخرين من فوائدها.

إلا أن الكتمان ربما يصار إليه بما يتولد عن بعض تلك العلوم من معارف خاصة تؤدي إلى التطور بسبب إبداع شخصي أو دولي في ميادين الصناعة والتسلح والفضاء وغيرها. وهذه العلوم منها ما يكون نتاجاً فردياً، ومنها ما يكون جماعياً، ثم إنها قد تكون فوائدها اقتصادية صناعية وقد تكون في ميادين التسلح والعلم النووي وهو ما أحب أن أسميها بالعلوم السيادية التي يعود أثرها على البلد بالقوة السياسية والعسكرية.

أما الإبداعات الصناعية الفردية فإنها تفضي بالضرورة إلى ما يسمى بسر المهنة، وقد مرّ بيانه من قبل.

وأما العلوم السيادية التي يتعلق أثرها بأمن الدولة أو ما يعود عليها بالقوة في الصراع مع العدو فإن احتكارها بالكتمان واستغلالها لا يتعلق بالفرد وإنما يعود أمرها إلى الدولة باعتبار أن ذلك الإبداع ثروة وطنية يجب استثمارها للصالح العام، وحينئذ فإنه يحق للدولة احتكار ذلك العلم على أهلها وكتمانها عن الآخرين بما يحقق المصلحة ومصالح المسلمين من غير ضرر ولا ضرار - والله أعلم -.

ذلك (لأن إعطاء أسرار تلك العلوم للخصوم سوف يمكنهم من التسلط على رقاب المسلمين خصوصاً وأن تلك الأمم لا تتعاون مع المسلمين في الميادين العلمية، وحينئذ فإن كتمان تلك العلوم عن الخصوم لا يعد من الكتمان المنهي عنه بل مما يندب له ولا يناله وعيد اللعن^(١)).

(١) نصوص اللعن في الكتاب وأثرها في الحكم الشرعي، للباحث ص ٣٠٥.

ومما تقدم يمكننا أن نضع ضوابطاً لما يمكن أن يحرم كتماننا من العلوم الأخرى، ويمكن إيجاز تلك الضوابط بما يلي:

أولاً: أن يكون ذلك العلم مما أنزله الله عن طريق الوحي فذكره في الكتاب أو أشار إليه النبي ﷺ صراحة أو إشارة ليكون مندرجاً تحت قوله تعالى: ﴿مَا أُنزِلْنَا مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾ [البقرة: من الآية ١٥٩].

ثانياً: أن يكون من العلوم النافعة في الميدان النظري والتطبيقي، أما على المستوى النظري فيجب أن يقود الإنسان إلى الله من خلال التدبر والتأمل الذي يضع الإنسان أمام قدرة الله وعظمته فيدفعهم إلى الإيمان، وأما التطبيقي فهو ما يقتضي العلم والعمل به تحقيق منافع للناس في الحياة بعيداً عن الفساد والضرر والضلال، فإن العلم الذي يصاحبه فسادٌ كتمه أوجب من بيانه.

ثالثاً: أن يكون مما لا يمكن الاستغناء عنه أو أن يؤدي كتماننا إلى وقوع الناس في الحرج بسبب الحاجة إليه وربما اختلفت تلك الحاجة حسب الزمان والمكان فقد يكون ذلك العلم متعلقاً بالحياة الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية.

❖ الكتمان والملكية الفكرية

وهنا أود الإشارة إلى ما يتداوله البعض بشأن حقوق الملكية الفكرية من منع المصنفات والكتب إلا إذا تقاضى على ذلك أجراً.

ونعني بالملكية الفكرية ما يعود من حقوق أدبية تتعلق بنسبة المصنف لصاحبه، وما يترتب على ذلك من آثار مادية لمن صنف أو ابتكر علماً من العلوم يعود بالنفع على الناس^(١).

ومن المسلم به أن القانون اليوم قد كفل للناس تلك الحقوق من

(١) الملكية الفكرية للدكتور عامر الكشواني دار الجيب للنشر والتوزيع، عمان الأردن ١٩٩٨

المؤلفين والمبتكرين وهو ما يقرره الإسلام فلا جدال في الحقوق الأدبية بل وحتى المادية واحترامها وإن كان هناك من العلماء من لا يعتبر الأمور الفكرية من القيم النفعية التي يجوز تقييمها بالمال^(١)، لكنني هنا بصدد مناقشة الحقوق المادية التي تترتب على الملكية الفكرية للمؤلفين في حالات معينة وخاصة في العلوم الدينية.

فالعلوم والتصنيف منها ما يكون في شؤون الحياة العامة، ومنها ما يكون في علوم الدين وتعاليم الإسلام.

أما الأول، فلا جدال في احترام الملكية الفكرية الأدبية والمادية لمن أبدع وابتكر لأنها في عداد الكسب المعاشي.

وأما الثاني، فإن العلوم التي تتعلق بالإسلام منها ما هو واجب النشر والتعليم والتبليغ، ومنه ما يعد علماً خاصاً لا ينشر إلا عند الطلب بالسؤال وغيره، فهذا قد يجوز لصاحبه أن يستأثر بما يترتب عليه من ملكية التصنيف الأدبية والمالية، أما ما يحتاجه الناس ولا غنى لهم عنه من تعاليم الإسلام مما يعد علمه فرضاً كالأموال العقيدة والعبادة، فلا شك بأن للمصنف حقوقه الأدبية والمادية، إلا أنني لا أرى الإلزام في الكتب التي تُعنى بتعليم عقائد الإسلام والعبادة لأنه مما لا غنى عنه أحياناً فإن حصل على ريع أخذه، وإلا فالأسلم عدم الإلزام، أما إذا احتاج الناس إلى تصنيف أو مؤلف لعالم من علماء المسلمين في العقيدة والعبادة كتدريس أو تبليغ للإسلام في دول كافرة فلا أستحب للعالم المصنف أن يأخذ أجراً لأنه ربما فقد ثواب نشر العلم، أما إذا عجز الناس عن استيفاء الكتاب إلا بدفع مال للعالم ولم يكن لديهم ما يدفعونه فهنا يجب على المؤلف أن يبرأ من المطالبة بحقوقه المادية لأن ذلك ربما آل إلى نوع من كتمان العلم بسبب حرمان الناس من العلم الواجب تعلمه والذي يُعدُّ نشره من مسؤولية العلماء.

(١) ينظر في تفاصيل المسألة وأدلتها: حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي، تأليف حسن بن معلوي الشهراني، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ ص ٢١٨ وما بعدها.

هذا وقد جعل بعضهم حبسَ كتب العلم من صور الكتم سبباً إن عز نسخه، وأخرج البيهقي عن الزهري قوله: (إياك وغلول الكتب قيل: وما غلولها؟ قال حبسها عن أهلها)^(١).

إذا ما علمنا بأن الكثير من الفقهاء لم يجوزوا للعالم الذي يعلم الناس أن يتقاضى أجراً على ذلك إلا إذا تفرغ له ولم يكن عنده ما يغنيه، قال ابن الجوزي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْكِتَابِ وَالْهُدَى﴾ [البقرة: من الآية ١٥٩]: وهذه الآية توجب إظهار علوم الدين منصوبة كانت أو مستنبطة، وتدل على امتناع جواز أخذ الأجرة على ذلك إذ غير جائز استحقاق الأجر على ما يجب^(٢).

وكذا هو الأمر في الأشرطة الدينية التي تباع والتي تعلم الناس الدين وتعاليم الإسلام فيجب بذلها للناس وعدم المغالاة في مطالبة الربح المادي بما يعيق الناس من اقتناء تلك العلوم وإذا وجب هذا على أصحاب الحقوق من المؤلفين والمصنفين فإنه قد لا يجب على دور النشر والإنتاج كونها تنفق المال من أجل النسخ وما يتعلق بالنشر، ولكن في الأمور الضرورية يجب على المسلم أن يقوم بدوره، ولأن الإنسان مسئول عن علمه بما لا يسأل عن سواه بمثله. وقد جاء عن النبي ﷺ قوله: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يُسأل عن عمره فيم أفناه، وعن علمه فيم فعل، وعن ماله من أين اكتسبه، وفيم أنفق، وعن جسمه فيم أبلاه»^(٣).



(١) فيض القدير، للمناوي (ج/٦ ص/٢٧٦)، وتدريب الراوي (ج/٢ ص/٩٠)، وفتح المغيب (ج/٢ ص/٢٢٥)، والشذا الفياح (ج/١ ص/٣٥٣).

(٢) الآداب الشرعية (ج/١ ص/١٤٧)، والمغني (ج/٥ ص/٣٢٣)، وشرح سنن ابن ماجه (ج/١ ص/١٥٦).

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب الزهد، باب في القيامة (ج/٤ ص/٦١٢) برقم (٢٤١٧). من حديث أبي برزة الأسلمي، وقال: حسن صحيح. وانظر جامع بيان العلم وفضله (ج/١ ص/٦٨٣).

الباب الثاني

كتمان العبادات والمعاملات

ويتكون من خمسة فصول:

- * الفصل الاول: كتمان الفضل
- * الفصل الثاني: كتمان الأمانة
- * الفصل الثالث: كتمان الشهادة
- * الفصل الرابع: كتمان العيب
- * الفصل الخامس: كتمان ما يتصل بالنكاح





الفصل الأول

كتمان الفضل

ويتكون من المباحث الآتية:

* المبحث الأول: معنى كتمان الفضل

* المبحث الثاني: أنواع كتمان الفضل

* المبحث الثالث: أحكام كتمان الفضل



المبحث الأول

معنى كتمان الفضل

لقد جاء ذكر كتمان الفضل في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْلَوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِحْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء: ٢٧] إلا أن سياق البحث يتطلب أن نبحث في تحديد معنى الفضل الذي ذكره القرآن في سياق حديثه عن الكتمان، لأن القرآن استخدم الكلمة في معانٍ كثيرة وهو ما يقتضي بيان مفهومها في اللغة والشرع من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

التعريف اللغوي

الفضل، والفضيلة، معروف: ضد النقص والفقير، والجمع فضول، ورجل فضالٌ ومفضل أي كثير الفضل والفضيلة، والتفاضل هو التمايز في الفضل، وفضله أي مزاه، وتفضل عليه: تمزى، والتفاضل بين القوم، أن يكون بعضهم أفضل من بعض، ورجل فاضل: ذو فضل، ورجل مفضول: قد فضله غيره، ويقال: فضل فلان على غيره إذا بلغ في الفضل عليه، والتفضل: التطول على غيرك، وتفضلت عليه وأفضلت: تطولت، ورجل مفضال: كثير الفضل والخير والمعروف.

والفَضْلُ والفضْلةُ: البقيةُ من الشيء، وأفضلُ فلانٍ من الطعام وغيره: إذا ترك منه شيئاً، والفضيلةُ والفضالةُ: ما فَضَّلَ من الشيء، وأفضلُ عليه: زاد^(١)، والفضلُ: الزيادةُ عن الاقتصاد^(٢).

المطلب الثاني التعريف الشرعي

ورد استخدام كلمة الفضل في القرآن الكريم بمعانٍ مختلفة وبمناسبات متغيرة، وذلك كما في المحاور الآتية:

المحور الأول: الفضل بين الله وبين الناس، فقد تطرق القرآن إلى ذكر الفضل مقروناً مع الخالق تارةً ومع المخلوق تارةً أخرى، وكما يأتي:

الفضل الإلهي: وهو ما يكون الفضل فيه مقروناً بالله تعالى - فهو أهله - من معاني الخير والرزق والرحمة وغير ذلك، مما يسعى إليه الإنسان ويحتاجه، وقد جاء في القرآن الكثير من الآيات بهذا الشأن، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ [النساء: من الآية ٨٣]، وقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكْتَنَّا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبة: من الآية ٧٥]، والآيات في ذلك كثيرة.

والفضل الإنساني: وهو ما يعود إلى الناس من حيث التمايز الذي يخص الله به الناس بعضهم على بعض، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِلْ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النور: من الآية ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل: من الآية ٧١]. ومن الجدير بالذكر الإشارةُ إلى الاختلاف بين الفضل الذي يعود إلى الله تعالى والفضل الآخر الذي يعود إلى الناس، ففضلُ الله جوهرٌ لا يتغير ولا يعثره التبديل ولا سبيلٌ للنقص إليه، أما فضل الإنسان على غيره، فهو عَرَضٌ من الممكن أن يخضع لأسباب تُعرّضه إلى النقص والزوال.

(١) لسان العرب (٢٨١/١٠) مادة فضل.

(٢) مفردات الراغب ص (٦٣٩) مادة فضل.

- المحور الثاني: معاني الفضل، وقد استخدم القرآن الكريم كلمة الفضل في معان مختلفة كما ورد استخدامها في لغة العرب من قبل.
- وهاك استعمال الشرع لكلمة الفضل في تلك المعاني:
- الرحمة: وإليها أشار القرآن في قوله تعالى: ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِن رَّبِّكَ إِنَّ فَضْلَهُ كَانَ عَلَيْكَ كَثِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٧].
 - الخير: وإليها أشار القرآن في قوله تعالى: ﴿وَإِن يُرْذَكِ يَمَيِّزَ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: من الآية ١٠٧].
 - النبوة والعلم: كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٥٤].
 - بمعنى المال: كقوله تعالى: ﴿إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [التور: من الآية ٣٢].
 - بمعنى العفو: ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: من الآية ٢٣٧].
 - بمعنى التمييز: وهو كثير الاستعمال في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٢١].
 - بمعنى الزيادة: وهو ما أشار إليه النبي ﷺ في قوله: «إن لله ملائكة سيارة فضلاء»^(١). قال ابن الأثير: أي زيادة عن الملائكة المرتبين مع الخلائق. ويروى بسكون الضاد وضمها. قال بعضهم: والسكون أكثر وأضوب وهما مصدر بمعنى الفضلة والزيادة^(٢).

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل مجالس الذكر (ج ٤/ ٢٠٦٩ برقم (٢٦٨٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، نشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م (ج ٨/ ٨٧٨).

- بمعنى المنزلة في الدنيا والآخرة: كما في قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾ [هود: من الآية ٣]. قال الزجاج: معناه من كان ذا فضل في دينه فضله الله في الثواب، وفضله في المنزلة في الدنيا في الدين كما فضل أصحاب سيدنا رسول الله ﷺ^(١).

ومن سياق ما مرّ يمكن تصنيف الفضل إلى محمود كفضل العلم والحلم، ومذموم؛ كفضل الغضب على ما يجب أن يكون عليه^(٢).

وإذا استعمل لزيادة أحد الشئيين على الآخر فعلى ثلاثة أضرب:

فضل من حيث الجنس: كفضل الجنس الحيواني على الجنس النباتي.

وفضل من حيث النوع: كفضل الإنسان على غيره من الحيوان.

وفضل من حيث الذات: كفضل رجل على آخر^(٣).

فالأولان جوهریان لا سبیل للنقص فيهما أن يزيد نقصه وأن يستفيد الفضل، كالفرس والحصان لا يمكنهما أن يكتسبا الفضيلة التي خُصَّ بها الإنسان. والفضل الثالث قد يكون عرضياً فيوجد السبيل على اكتسابه ومن هذا النوع التفضيل المذكور بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل: من الآية ٧١].

وكل عطية لا تلزم من يعطي يقال لها فضل، نحو قوله تعالى: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ يَكِلُ شَيْءً عَلِيماً﴾ [النساء: من الآية ٣٢].

المطلب الثالث المراد من كتمان الفضل

مما مرّ من التعاريف تبين لنا أن الفضل كلمة واسعة ربما احتوت في مكوناتها كلّ تلك المعاني من الرحمة والمال والنبوة والعلم والتميز وغير ذلك.

(١) لسان العرب (٢٨١/١٠) مادة فضل.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن للراغب ص (٦٣٩) مادة فضل.

(٣) مفردات ألفاظ القرآن للراغب ص (٦٣٩) مادة فضل.

وفي إطار تفسير الآية فإن أهل العلم من المفسرين صاروا بين من يعمم المراد من الفضل الذي ذم القرآن كتماناً، وبين مخصص له بالمال، وكما يأتي^(١):

الرأي الأول: أن الفضل المكتوم في الآية هو العلم. والكاتمون هم اليهود لأن الآية إنما تعنيهم بهذه الأوصاف، فهم الذين بخلوا بوصف النبي ﷺ. يقول ابن عباس: إنهم اليهود بخلوا أن يعترفوا بما عرفوا من نعت محمد - عليه الصلاة والسلام - وصفته في التوراة وأمروا قومهم بكتمان العلم بما في كتبهم من وصف النبي ﷺ.

واستدلوا لما ذهبوا إليه بالقول بأن ذكر الكافر في آخر الآية يدل على أن المراد بأولها الكافر^(٢).

الرأي الثاني: أن المراد من كتمان الفضل في الآية هو البخل بالمال، لأن الله تعالى ذكره عقب الآية التي أوجب فيها رعاية حقوق الناس بالمال، فإنه قال: ﴿وَالَّذِينَ إِحْسَنًا وَبَذَى الْفَرْقَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْحَارِ ذِي الْفَرْقَى وَالْحَارِ الْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: من الآية ٣٦] ومعلوم أن الإحسان إلى هؤلاء إنما يكون بالمال. ثم ذم المعرضين عن هذا الإحسان فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ ثم عطف عليه: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ فوجب أن يكون هذا البخل بخلاً متعلقاً بما قبله، وما ذاك إلا البخل بالمال^(٣).

الرأي الثالث: قالوا بأن الآية عامة في البخل بالدين والعلم، وفي البخل بالمال لأن اللفظ يحتمل ذلك، والكل مذموم، فوجب كون اللفظ يتناول الكل^(٤).

(١) البحر المحيط لأبي حيان (ج ٣/٢٥٦)، وتفسير الرازي (ج ١٠/٨٠)، وانظر تفسير القرطبي (١٢٦/٥)، وتفسير الألوسي (ج ٣/٣٠)، وابن كثير (ج ١/٦٦٠)، وتفسير الطاهر بن عاشور (ج ٤/١٢٦).

(٢) تفسير الرازي (ج ١٠/٨٠). وانظر تفسير القرطبي (١٢٦/٥)، وتفسير الألوسي (ج ٣/٣٠).

(٣) تفسير الرازي (ج ١٠/٨٠).

(٤) تفسير الرازي (ج ١٠/٨٠).

ويرى الطاهر بن عاشور بأن الآية بخصوص المنافقين كونهم دعوا إلى البخل^(١) إذ قالوا: ﴿هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَيَّ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [المنافقون: من الآية ٧].

ومما تقدم تبين لنا أن العلماء قالوا بأن كتمان الفضل هو البخل بالمال، وإن كان قسم من السلف حمّله على البخل بالعلم، وعلى كلا الرأيين فإن الأمر محمول على الكافرين، فإن كان المراد من الآية البخل بالمال فإنه يصرف إلى المنافقين، وإن كان المراد من كتمان الفضل هو البخل بالعلم فهو محمول على اليهود^(٢).

والذي أراه في هذا المقام أن المقصود من كتمان الفضل هو البخل بالمال مع احتماله للفظ العلم، وأنه بشأن الكافرين من اليهود والمنافقين جميعاً، وذلك للأسباب الآتية:

لأن الآيات جاءت وهي تتكلم عن الإنفاق وأصناف الناس في التعامل مع المال، فذكرت البخلاء والمرائين، كما أوصت بالإنفاق على المحتاجين بأصنافهم المتعددة. أما كونه يحتمل أن يكون المراد من البخل هو كتمان العلم فذلك لأن الآية تحدثت عن بخل اليهود، ولأنهم السبب في نزولها، وقد عُرِفَ عنهم البخل بكل أنواعه في المال والعلم كما حكته كتب التفسير في سبب نزول الآية. يقول أبو حيان: إن اليهود أمروا بالبخل على جهتين، أمروا أتباعهم بجحود أمر النبي ﷺ وقالوا للأنصار: لا تنفقوا أموالكم فإننا نخشى عليكم الفقر ولا تدرّون ما يكون وهذا بخلمهم بالمال^(٣). وإلا فإن الآية تحتمل كونها في كتمان المال أو البخل في الصدقة^(٤).

(١) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٤/١٢٦). وانظر تفسير القرطبي (ج ٥/١٢٦).

(٢) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٤/١٢٦).

(٣) البحر المحیط لأبي حيان (ج ٣/٢٥٦)، وتفسير الكشاف للزمخشري (ج ١/٥٢٦)، وتفسير الألوسي (ج ٣/٣٠).

(٤) تفسير البغوي (ج ٢/٦٤).

يقول ابن كثير: وقد حمل بعض السلف هذه الآية على بخل اليهود بإظهار أوصاف النبي ﷺ وكتمانهم ذلك ولا شك أن الآية محتملة لذلك، والظاهر أن السياق في البخل بالمال وإن كان البخل بالعلم داخلاً من باب الأولى إلا أن سياق الآية في الإنفاق، وكذلك الآية التي بعدها^(١).

مر بنا في تعريف الفضل شرعاً أن القرآن استخدمه بمعانٍ مختلفة إلا أن أبرزها هو المال إذ ورد ذلك في غير موضع من القرآن وأقربها إلى ما يدل على أن المراد من كتمان الفضل هو البخل في إنفاق المال قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ سَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (آل عمران: ١٨٠). وقد جاء في السنة ما يفسر البخل بكتمان الفضل فقد جاء في الحديث: «من آتاه الله مالاً فلم يؤدّ زكاته مثل له شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة، يأخذ بلهزمتيه - يعني بشدقيه - ثم يقول أنا مالك أنا كنزك» ثم تلا هذه الآية: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ سَرٌّ لَّهُمْ﴾^(٢).

فتبين أن البخل المراد في قوله تعالى: ﴿وَيَكْتُمُونَ مَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ هو البخل بالمال، كما فسر النبي ﷺ.

كما فسر القرآن ذلك في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ ءَاتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٧٥) [التوبة: ٧٥]. ومعلوم من سبب نزول الآية أنها جاءت فيمن طلب المال وامتنع عن أداء حقه^(٣). وفيها قد فسر القرآن الفضل بالمال وعبر عن كتمانها بالبخل.

وإذ تبين لنا أن الفضل في الآية ممكن أن يكون في المال - وهو

(١) تفسير ابن كثير (ج ١/٦٦٠).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة (ج ٢/٥٠٨ برقم (١٣٣٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وانظر تفسير ابن كثير (ج ١/٥٧٤).

(٣) تفسير القرطبي (ج ٨/١٣٣).

الأقرب - ويمكن أن يكون في العلم، وكلاهما حاصل من اليهود. ومن الممكن أن يكون من غيرهم، ولأنني قد بينتُ أحكام كتمان العلم في فصل سابق فسأتكلم في هذا الفصل عن كتمان الفضل المتعلق بالمال والله ولي السداد والتوفيق.



المبحث الثاني

أنواع كتمان الفضل

بعد أن لاح لنا معنى الفضل فلا بدّ من بيان ما يدخل منه في الكتمان من المال وغيره.

وهنا سأتناول معنى البخل كونه معنى من معاني الكتمان ثم أعرج بالذكر لبيان الأنواع التي يتناولها كتمان الفضل من خلال المطلبين الآتين:

المطلب الأول

معنى البخل والشح

علمنا من قبل بأن الكتمان هو الإخفاء والستر كما مرّ في تعريفه، وهناك صلة بينه وبين البخل فالبخل يستر ما عنده بل صار البخل بذلك يعني طريقة من طرائق كتمان الفضل كونه يتعلق بمنع المال وعدم إظهاره.

وقد ورد في السنة الكثير مما ينهى عن الكتمان، إلا أنه تارة جاء باستخدام البخل وأخرى بالشح مما يتطلب التنويه لمعرفة الفرق بين المعنيين في التعبير عن كتمان الفضل.

وربما خُيِّل للقاريء أن البخل إذا أُطلق أُريد منه الضُّ بالمال ومنعُه، إلا أنه يأخذ صوراً كثيرة كما سيتبين من التعاريف بإذن الله تعالى.

إلا أنني سأتناول بالبيان المفصل معنى البخل والشح والفرق بينهما كونهما الأقرب من مراد الآية.

فقد ذهب البعض إلى أن مؤدّى البخل والشح واحد، ولبيان الأمر لا بد من توضيح معنى المصطلحين من خلال استخدامهما في كلام العرب واصطلاح الشرع.

فالبخل: إمساك المقتنيات عمن لا يحق حبسها عنه، ويقابله الجود: وأما البخل هو الذي يكثر منه البخل.

والبخل ضربان: بخل بقنيات نفسه - أي ممتلكاته الشخصية -.

وبخل بقنيات غيره، وهو أكثرها ذمّاً وهو الذي عناه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾^(١).

أما في الشرع: فقد عرفه العلماء بما يقارب معناه في اللغة حيث قالوا: هو أن يمنع الإنسان الحقّ الواجب عليه. وأما مَنْ منع ما لا يجب عليه فليس ببخل؛ لأنه لا يلزم بذلك^(٢).

ويرى الطاهر بن عاشور: أن البخل هو الانقباض من إعطاء المال بدون عوض، هذا حقيقته، ولا يطلق على منع صاحب شيء غير مال أن ينتفع غيره بشيئه بدون مضرة عليه إلا مجازاً^(٣).

أما الشح: فهو البخل مع الحرص، وذلك فيما كان عادة^(٤). وقيل: الشح أشد البخل وأبلغ في المنع من البخل. وقيل: البخل في أفراد الأمور، والشح عام. وقيل: الشح في المال والمعروف^(٥). وقيل فيه بأن

(١) مفردات الراغب ص(١٠٩).

(٢) تفسير القرطبي (١٨٦/٤)، وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف لمحمد عبدالرؤوف المناوي (ص: ١١٧).

(٣) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٣/ ٢٩٦).

(٤) مفردات الراغب الأصفهاني ص ٤٤٦.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي (ج ١٦/ ١١٠).

البخل هو الامتناع عن إخراج ما حصل عندك، والشح الحرص على تحصيل ما ليس عندك. وقيل بأن البخل منع الواجب والشح منع المستحب^(١) وهو ضعيف لما ورد من الآثار المهلكة للشح والتي أخبر بها النبي ﷺ ولقوله: «ولا يجتمع شح وإيمان في قلب رجل مسلم أبداً»^(٢).

ويعرف الرازي البخل بأنه المنع. والشح هو الحالة النفسانية التي تقتضي ذلك المنع^(٣).

ويرى القرطبي أن الشح هو البخل مع الحرص لما ثبت في الحديث من قول النبي ﷺ: «اتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم، حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم»^(٤). ويضيف قائلاً: إن الشح منه ما يكون بمنع الفرض كالزكاة، ومنه ما يكون بمنع ما ليس بفرض من صلة الأرحام والضيافة، وما شاكل ذلك، فلا يدخل تحت الشح والبخل من أنفق في ذلك وإن أمسك عن نفسه، ومن وسع على نفسه ولم ينفق فيما ذكرناه من الزكوات والطاعات فلم يوق شح نفسه^(٥). وقد ثبت عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه فرق بين الشح والبخل إذ جاءه رجل فقال: إني أخاف أن أكون قد هلكت. قال: وما ذاك؟ قال: سمعتُ قولَ الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُوقْ شَحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: من الآية ٩] وأنا رجل شحيح، لا أكاد أخرج من يدي شيئاً، فقال ابن مسعود: ليس ذلك بالشح الذي

(١) تفسير القرطبي (ج ٤/ ١٨٧). وانظر صحيح مسلم بشرح النووي (ج ١٦/ ١١٠).

(٢) أخرجه النسائي في سننه الصغير، كتاب الجهاد، باب فضل من عمل في سبيل الله على قدمه (ج ٦/ ١٣ - ١٤ برقم ٣١١٠، ٣١١١، ٣١١٢، ٣١١٤، ٣١١٥)، والإمام أحمد في المسند (ج ٢/ ٢٥٦، ٣٤٢، ٤٤١)، والبخاري في الأدب المفرد برقم (٢٨١)، وابن حبان في صحيحه (ج ٨/ ٤٣) برقم (٣٢٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) تفسير الرازي (ج ٢٩/ ٢٥٠).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (ج ٤/ ص ١٩٩٦) برقم (٢٥٧٨)، والأمام أحمد في مسنده (ج ٣/ ص ٣٢٣)، والبخاري في الأدب المفرد (١٧٠) من حديث جابر رضي الله عنه. وانظر تفسير القرطبي (ج ٤/ ص ١٨٧).

(٥) تفسير القرطبي (ج ١٨/ ص ٢٠، ٢١).

ذكره الله في القرآن، إنما الشحُّ الذي ذكره الله في القرآن أن تأكل مال أخيك ظلماً، ولكن ذلك البخل وبس الشيء البخل^(١).

والحق أن هذه التعاريف قد أشارت إلى أمور من الأهمية مما يجب عليّ بيانه وصولاً لمعنى كتمان الفضل.

أ - إن التعاريف قد ربطت بين البخل والحالة النفسية وهو ما عبر عنه بانقباض النفس من إنفاق المال مما يعني أنه لا ينبغي بالضرورة أن يكون الإنسان ذا مال حتى يكون بخيلاً، فإن مجرد الانقباض النفسي والشعور بالضيق بسبب إنفاق المال يعني بخل ذلك الرجل، وإن لم يمتلك مالاً، إلا أن ذلك لا يعني دخوله تحت من كتم فضلاً.

ب - الإشارة إلى أن البخل في الحقيقة يقتصر على منع المال، أما منع الممتلكات الشخصية فإنه لا يعد من قبيل البخل الحقيقي، وإنما هو من قبيل البخل المجازي، وهو ما اشترط له أن لا يناله الضرر عند استعماله، وحينئذ فمن بخل بممتلكاته الشخصية لا يعد ممن كتم الفضل.

ج - أوضحت التعاريف أن الشح هو زيادة في الحرص على الامتناع فوق البخل الذي يعبرون عنه بالامتناع عن الواجب فهو منع الآخرين عن الواجب، وهو ما يعني أمرهم بالبخل والسعي مع الناس من أجل كتمان أفضال الله عليهم، لذلك فإن الشحَّ ألصق بكتمان الفضل من مجرد البخل.

على أن البخل أو الشح لا يمكن أن يكونا من أخلاق المسلمين في الغالب إلا بما يتعلق بسلوكيات خاصة لأن الإسلام قد أوجب على

(١) تفسير القرطبي (ج ٢١/١٨). والأثر أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (ج ٩/٢١٨) برقم (٩٠٦٠)، والحاكم في المستدرک (ج ٢/٥٣٢) برقم (٣٨١٥)، ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (ج ٧/٤٢٦). قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

المسلمين من حقوق مالية تنأى بهم عن البخل الممقوت، قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (التوبة: ١٠٣).

أما من بخل في الواجب فهو مختل عقائدياً من حيث كونه لا يعتقد بقدرة الله على تعويضه على ما أنفق ومن حيث إنه اعتقد بأنه مالك المال الحقيقي، وكذلك من حيث منعه الحقوق التي أمر الله بها فيمن يستخلفه في إدارة المال، ومن أجله فقد ورد عن النبي ﷺ قوله: «خصلتان لا تجتمعان في مؤمن البخل وسوء الخلق»^(١).

بل في أحاديث أخرى صرح النبي ﷺ بأن البخل ممنوع من دخول الجنة، فقال: «لا يدخل الجنة خب ولا مئان ولا بخيل»^(٢).

قال المباركفوري: لا يدخل الجنة دخولاً أولياً لمنعه الواجب، وقيل: لا يدخل الجنة بهذه الصفة حتى يبرأ منها بالتوبة بالدنيا أو بالعقوبة بقدرها أو تمحيصاً في العقبي أو تفضلاً وإحساناً^(٣).

وهذا التغليظ ربما كان لتنافر الإيمان والبخل في الاعتقاد فمن حيث يوجب الإيمان بضرورة الإنفاق لا يرى البخل ذلك، والله أعلم.

(١) أخرجه الترمذي، كتاب البر والصلة، باب البخل (ج ٤/٣٤٣ برقم ١٩٦٢) وقال: حديث غريب، والبخاري في الأدب المفرد برقم (٢٨٢)، وأبو يعلى في مسنده برقم (١٣٢٨). من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وفي إسناده صدقة بن موسى الدقيقي. لخص حاله الحافظ ابن حجر فقال: صدوق له أوهام. تقريب التهذيب ترجمة (٢٩٢١).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب البر والصلة، باب البخل (ج ٤/٣٤٣ برقم ١٩٦٣) وقال:

حسن غريب، والإمام أحمد في المسند (ج ١/٤، ٧)، وأبو يعلى في مسنده برقم (٩٥) من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه. وفي إسناده صدقة بن موسى المتقدم ذكره، وفرقد السبخي، الذي قال فيه الحافظ ابن حجر: صدوق عابد لكنه لين الحديث كثير الخطأ. تقريب التهذيب ترجمة (٥٣٨٤).

(٣) تحفة الأوحدي (٨٦/٦).

المطلب الثاني

صور من كتمان الفضل

تظافرت النصوص الشرعية من الكتاب والسنة على التحذير من البخل وكتمان فضل الله بكل صورته، وكما يأتي:

١ - كتمان المال: وهو أبرزها، وفيه نهى كثير من الكتاب والسنة. قال جل وعلا: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤] وَذَكَرَ وَعِيدَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فقال تعالى: ﴿وَلَا يَحْصِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ سَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلِلَّهِ مِيراثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠].

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كثيراً ما استعاذ من البخل قائلاً: «اللهم إني أعوذ بك من البخل...»^(١)، كما أن النبي ﷺ حذر من آثار البخل والشح، فقال: «واتقوا الشَّحَّ، فإن الشَّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؛ حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم»^(٢). وهذا الكتمان قد يكون بمنع الزكاة أو التحايل في عدم إخراجها.

٢ - كتمان النعمة: قد لا يكون كتمان النعمة بالبخل بالمال، وإنما بإخفائه عن الناس ونكرانه عنهم، وقد حثَّ القرآن على إظهار النعمة فقال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]. وكذلك أوصت به سنة النبي ﷺ في قوله: «إنَّ الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده»^(٣)، ونَهَتْ عن ضد ذلك من إظهار الفقر والفاقة للناس

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٤٣٠)، ومسلم في صحيحه (٢٧٠٦) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) صحيح مسلم برقم (٢٥٧٨) وهو في شرح النووي (ج ١٦/ ١١٠)، وقد تقدم تخريجه.

(٣) الترمذي برقم (٢٨١٩) وقال: حديث حسن، والحاكم في المستدرک (ج ٤/ ١٥٠) برقم (٧١٨٨) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وابن أبي الدنيا في كتاب الشكر، تحقيق: بدر البدر، نشر: المكتب الإسلامي - الكويت، برقم (٥٠) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

لما يوحيه ذلك من كفران نعمة الله على عباده وعدم شكرها، فقال ﷺ: «إن الله عز وجل إذا أنعم على عبد نعمة يحب أن يرى أثر النعمة عليه ويكره البؤس والتباؤس»^(١).

قال المناوي: إن من شكر نعمة الله إفشاءها... فلا ينبغي لعبد أن يكتُم نعمة الله تعالى عليه ولا أن يُظهر البؤس والفاقة، بل يباليغ في التنظيف وحسن الهيئة وطيب الرائحة والثياب الحسنة اللائقة^(٢).

٣ - كتمان المعروف: وهو جحود أفضال الناس وكتمانها ونكرانها، وهو فضلٌ حثَّ السُّنة المطهرة على بيانه لداوم الخير والتأسي به وتقوية أواصر المجتمع الإسلامي.

وقد جاء عن النبي ﷺ قوله: «من أُعطي عطاءً فوجد فليجز به، ومن لم يجد فليُثِن، فإن من أثنى فقد شكر، ومن كتم فقد كفر، ومن تحلى بما لم يعطه كان كلابس ثوبي زور»^(٣)، وقوله ﷺ: «من أبلي بلاء فذكره فقد شكره ومن كتمه فقد كفره»^(٤).

قال في تحفة الأحوذى: (إن من وجد سعة في المال فلينفق وليش على الله تعالى، فمن فعل ذلك فقد شكر النعمة، ومن كفر، أي امتنع من حقوق الناس في ماله، فقد كفر بالنعمة)^(٥) وفي عون المعبود: (أن من

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (ج٥/١٦٣) من حديث أبي هريرة ؓ. وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم (١٧١١)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (١٣٢٠).

(٢) فض القدير (ج١/٢٣٥) المكتبة التجارية الكبرى - مصر.

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في شكر المعروف (ج٢/٦٧١ برقم (٤٨١٣)، والترمذي، كتاب البر والصلة، باب المتشبع بما لم يعط (ج٤/٣٧٩ برقم (٢٠٣٤) وقال: حسن غريب، وأبو يعلى في مسنده برقم (٢١٣٧). من حديث جابر ؓ، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٦١٧).

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب شكر المعروف (ج٢/٦٧١ برقم (٤٨١٤) من حديث جابر ؓ. وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم (٥٩٣٣)، وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٦١٨).

(٥) تحفة الأحوذى (ج٦/١٧٤) بتصرف.

أسدي إليه معروف من الناس ووجد قدرة على الإنفاق فليفعل، وإن لم يجد فليذكر صاحبه بالثناء، فإن الثناء على الناس بما صنعوا شكر لهم، ومن كتم ذلك فقد جحد فضل الناس عليه^(١).

والأحاديث قد أبرقت إلى ضرورة إظهار النعمة مهما كان حجمها أو نوعها وسواء كانت من الله تعالى مباشرة للشخص أو عن طريق الناس، وذلك بحمد الله تعالى وشكره وبالإطراء والثناء لمن قام بمعروف، وعدم إنكارها.

وأن جحودها بالكتمان إنما هو من قبيل كفر النعمة، وفي الحديث: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»^(٢) أي أنه يتعين على المسلم أن يذكر بالثناء والإعلان من أسدي إليه معروفاً فلا يكتمه أو يخفيه، لأن حرمان الناس من حق الثناء على صنيعهم كأنه جحود لمن سخرهم له وهو الله تعالى، قال الخطابي في شرحه^(٣): وتأويل الحديث على وجهين:

أحدهما: من كان من طبعه وعادته كفران نعمة الناس وترك الشكر لمعروفهم، كان من عادته كفران نعمة الله تعالى وترك الشكر له.

والثاني: أن الله سبحانه وتعالى لا يقبل شكر العبد على إحسانه إليه إذا كان العبد لا يشكر إحسان الناس ويكفر معروفهم، لاتصال أحد الأمرين بالآخر.

هذا، وسنبين تفاصيل هذه الصور وأحكامها مفصلة في مبحث الأحكام بإذن الله تعالى.

(١) عون المعبود (ج ٨/٢٠٣).

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب شكر المعروف (ج ٢/٦٧١ برقم ٤٨١١)، والترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك (ج ٤/٣٣٩ برقم ١٩٥٤)، وأحمد بن حنبل في مسنده (ج ٢/٢٥٨، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٨٨، ٤٦١، ٤٩٢)، والبخاري في الأدب المفرد برقم (٢١٨)، وابن حبان في صحيحه برقم (٣٤٠٧). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وصححه الالباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم (٤١٦).

(٣) معالم السنن (ج ٥/١٠٢). وانظر: تحفة الأحوذى (ج ٦/٢٠٢).

المبحث الثالث

أحكام كتمان الفضل

في هذا المبحث سأتناول بيان الحكم الذي ذكره القرآن في الآية هل يبقى على معناه الحقيقي أم أنه مجاز في المسلم ثم أتناول أحكام الكتمان المحمود والكتمان المذموم، وذلك عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول

حكم الكتمان من حيث العموم

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء: ٣٧] يقول ابن العربي: (يكتُمون الغنى ويتفاخرون للناس ليس عندنا وعندهم ليس معنا ومعهم وذلك حرام)^(١).

ويقول الإمام الرازي: إن الله تعالى ذكر في هذه الآية من الأحوال المذمومة ثلاثاً، أولها: كون الإنسان بخيلاً وهو المراد بقوله: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ وثانيها: كونهم آمرين لغيرهم بالبخل، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ وثالثها: قوله: ﴿وَيَكْتُمُونَ مَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ فيوهمون الفقر مع الغنى والإعسار مع اليسار والعجز مع الإمكان^(٢).

(١) أحكام القرآن لابن العربي (ج ١/ص ٥٥٠).

(٢) تفسير الرازي (ج ١٠/ص ٨٠).

ولقد أعطت الآية القرآنية وصف الكفر على كاتم الفضل بشروطها الثلاثة، وهو ما حدا بالمفسرين أن يصرفوا الحكم إلى اليهود الذين نزلت الآية بسببهم، إلا أن ذلك لا يعني أن المسلم قد لا يناله الحكم إذا توافرت به شروط الآية، ولكن هل يناله حكم الكفر على ظاهره أم أن الوصف يختلف كون الآية عنت بذلك الحكم أوصاف اليهود؟ ولعلماء التفسير في هذا الأمر آراء نبينها كما يأتي:

الرأي الأول: يرى كُفْرَ مَنْ كَتَمَ الْمَالَ بأوصاف الآية. يقول أبو حيان: هي عامة في كل من يبخل ويأمر بالبخل من اليهود وغيرهم^(١).

الرأي الثاني: أن الكُفْرَ هنا مجازي: لأن الحكم بالكفر لا يمكن أن يتعدى إلى المسلم وإنْ بَخَلَ لأن المسلم بطبعه لن يكون بخيلاً فيما افترضه الله عليه، ولذلك فإن الكفر الذي يتناول المسلم هنا قد يكون من باب جحود النعمة. يقول ابن كثير: كون الآية ختمت بالكفر فإن ذلك لا يعني أنها مقصورة على اليهود والكافرين حقيقة إذ المراد من الكفر هنا الجحود وستر النعمة والتغطية كون البخيل يستر نعمة الله عليه ويكتمها ويجعلها وليس الكفر بالله، فهو كافر لنعم الله عليه^(٢).

الرأي الثالث: التفصيل في الأمر. ذهب الإمام الرازي إلى التفصيل في الأمر إذ جعل الكفر على ظاهره ممكناً إذا تجاوز الإنسان حدّه في الشكاية والكتمان، فيقول: (إنّ هذا الكتمان قد يقع على وجه يوجب الكفر، مثل أن يُظهر الشكاية عن الله تعالى، ولا يرضى بالقضاء والقدر، وهذا ينتهي إلى حد الكفر، ولذلك قال: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِمًّا﴾ ومن قال بأن الآية في اليهود فكلامه في هذا الموضع ظاهر لأن مَنْ كَتَمَ الدِّينَ والنّبوة فهو كافر، ويمكن - أيضاً - أن يراد من هذا الكافر من يكون كافراً بالنعمة لا مَنْ يكون كافراً بالدين والشرع^(٣).

(١) البحر المحيط لأبي حيان (ج ٣/٢٥٦).

(٢) تفسير ابن كثير (ج ١/٦٦٠).

(٣) تفسير الرازي (ج ١٠/٨٠).

مما تقدم أستطيع القول بأن ما يصدر من المسلم من الكتمان بهذا الخصوص، إما أن يكون بشروط الآية الثلاثة وهو البخل والأمر به ثم كتمان العلم والمال عن الناس، وهذا جحود لله تعالى بالبخل والمنع ثم سعي منه لصدّ الناس عن القيام بواجبهم المالي والإنساني، وفي الثالثة إن كان ذا مال فإنه ينكره ويمنعه ليؤهم الفقر مع اليسار، والفاقة مع التمكين، وأما العلم فإن جحوده ونكرانه عن الناس بغير سبب خيانة لله ورسوله، وقد علمنا من قبل حكم من فعل ذلك.

وإما أن تكون تلك الصفات متفرقة في المسلم فإن كان بخيلاً، فإما أن يكون بالفرض أو بالنافلة فإن كان في الفرض فلا خلاف في كفره ما لم يكن جاهلاً^(١)، وإن كان في النافلة فهو جاحد لنعم الله تعالى غير قريب من سلوك أهل الملة يناله المعنى الثاني للكفر وهو جحود النعمة وسترها (وسمى الله أصحاب هذه الأخلاق كفاراً إشعاراً بأن هذه أخلاقهم لا أخلاق المؤمنين، ولأن الكفر هو الستر والتغطية، والبخل يستر نعمة الله عليه ويكتمها ويجحدها فهو كافر لنعمة الله عليه)^(٢) لأن الله تعالى أراد لنعمته أن تظهر. وقد جاء في الحديث: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده»^(٣).

المطلب الثاني

أحكام الكتمان المذموم

بين النهي عن كتمان الفضل ووجوب إظهاره تظهر لنا صورٌ مذمومة من الكتمان نهى الشرع عنها، وهو ما سنبيّنه، وكما يأتي:

❖ أولاً: كتمان الزكاة.

الزكاة دليل على الفضل والنعمة، وكتمانها حرام لأنه جحود لما أمر الله تعالى بإظهاره وإخراجه.

(١) المغني لابن قدامة (ج٢/٥٧٢)، والموسوعة الفقهية (ج٢٣/٢٣١).

(٢) التفسير المنير (ج٣/٧٣).

(٣) تقدم.

والزكاة والزكاة: النماء. والزكاة: الصلاح، وزكاة المال: تطهيره. والزكاة ما أخرجته من مالك لتطهره به. والزكاة صفوة الشيء^(١).

و يقول الراغب: أصل الزكاة النمو الحاصل عن بركة الله تعالى ويعتبر ذلك بالأموال الدنيوية والأخروية، والزكاة تطلق لما يُخرج الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقراء وتسميته بذلك لما يكون فيها من رجاء البركة، أو لتزكية النفس: أي تنميتها بالخيرات والبركات، أو لها جميعاً فإن الخيرين موجودان^(٢).

ويأخذ الكتمان في الزكاة أحوالاً، وهي كما يأتي:

الحالة الأولى: الكتمان بالمنع:

لقد شدد القرآن في النكير على كاتم المال بمنع حق الله تعالى فيه، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقِدُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُخَيَّطُ عَلَيْهَا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فُتُكُوفٌ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [التوبة: ٣٤، ٣٥]^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ

(١) لسان العرب، مادة زكا (ج/٦/٦٤).

(٢) مفردات الراغب مادة زكا ص(٣٨٠).

(٣) ومن الجدير بالذكر هنا تقرير معنى الاكتناز الذي ذمه القرآن إذ ليس كل كثر مذموماً ومن ثم ربط ذلك بالكتمان، فإذا ما قررنا بأن الاكتناز المذموم هنا هو ذلك الذي يلجأ صاحبه فيه إلى تجميع المال من غير إخراج لحق الله تعالى فيه فيكون الكاثر والأمر كذلك من قبيل من كنتم حق الله في ماله بل وحقوق الناس التي أقرها الله في ماله. يقول ابن عاشور: (والوعيد منوط بالكنز وعدم الإنفاق، فليس الكنز وحده بمتوعد عليه، ووقع في (الموطأ) أن عبدالله بن عمر سُئل عن الكنز المذموم المتوعد عليه في الآية ما هو؟ فقال: هو المال الذي لا تؤدَّى منه الزكاة). والأمر ليس كما بدا لأبي ذر رضي الله عنه من أن الوعيد إنما ينال الكنز مطلقاً فكان ينهى عن الكنز ويقول: بشر الكاثرين بمكاوٍ من نار تكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم. تفسير الطاهر بن عاشور (ج/١٠/ص ٧٧).

لَهُمْ سَيِّطَوْفُونَ مَا يَحُلُونَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٨٠﴾ [آل عمران: ١٨٠] وقد نعى القرآن بالشرك من امتنع عن الزكاة في قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ لَا الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [فصلت: ٦، ٧] (إذ أن مانع الزكاة من المسلمين له حظ من الويل الذي استحققه المشركون لمنعهم الزكاة في ضمن شركهم وهو ما حدا بأبي بكر رضي الله عنه لقتال من قبل الإسلام من غير زكاة واعتبره من المرتدين قائلاً: (لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة)^(١).

وكذا جاء عن النبي ﷺ قوله «ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أحمي عليه في نار جهنم، فيجعل صفائح فيكوى بها جنباه وجبينه حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار»^(٢)، كما جاء عن النبي ﷺ قوله: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَلَمْ يُوَدِّ زَكَاتَهُ مُثْلَ لَه يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعاً أَقْرَعَ لَهُ زَبِيَّتَانِ يَطُوقُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يُوْخَذُ بِلَهْزَمَتَيْهِ - يَعْنِي شَدَقِيهِ - ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا مَالِكُ أَنَا كَنَزُكَ»^(٣).

وقد اتفق الفقهاء على أن ترك أداء الزكاة حرامٌ ويأثم من يفعل ذلك، لكنهم فرّقوا بين من تركها جهلاً بها أو بخلًا، ومن تركها جحوداً بها.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، وكتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، وكتاب الإعتصام بالكتاب والسنة، برقم (١٣٣٥، ٦٥٢٦، ٦٨٥٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة يؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحقها ووكلت سريره إلى الله تعالى وقتال من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام واهتمام الإمام بشعائر الإسلام (ج ١/٥١ برقم (٢٠)). وانظر الموسوعة الفقهية (ج ٢٣/٢٣١)، تفسير الطاهر بن عاشور (ج ١٥/٢٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة (ج ٢/ص ٦٨٠) برقم (٩٨٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، وكتاب التفسير، وكتاب الحيل، برقم (١٣٣٨، ٤٢٨٩، ٤٣٨٢، ٦٥٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أما من تركها جحوداً لفرضها فقد اتفق العلماء على كفر من جحد الزكاة ما لم يكن جاهلاً بحكمها ومعذوراً بجهله لحدائث إسلامه أو لأنه لم يتلقَ حكمها فيقوم بها، فمثل هذا يُعرَّف بالحكم ولا يُحكم عليه بالكفر^(١).

أما إن كان مسلماً عارفاً بحكمها لقربه من الإسلام ودياره فإنه يُحكم بكفره ويكون مرتداً وتجري عليه أحكام المرتد لكونه أنكر معلوماً من الدين بالضرورة.

وأما من تَرَكَها بخلًا أو تأوَّلاً أو تقاعساً عنها فإن كان مقدوراً عليه كونه تحت قبضة إمام الدولة فيجب أخذها منه بالقوة، وللإمام الحق في تعزيره على امتناعه.

وأما إن كان خارجاً عن قبضة الإمام فعلى الإمام أن يقاتله لأن الصحابة قاتلوا الممتنعين عن أدائها فإن ظفر به أخذها منه ولا يحكم بكفره.

أما إن مات في قتاله عنها، فمن أهل العلم من يرى أنه يُصلَّى عليه ويُدفن في مقابر المسلمين وتجري عليه أحكامه من الميراث وما يتعلق بذلك من أحكام^(٢).

بينما يرى بعض أهل العلم أنه يكفر بموته على ذلك، وحينئذ فإنه لا يُصلَّى عليه ولا تجري عليه أحكام المسلم عند موته، وهي رواية عن الإمام أحمد، واستدل لذلك بقول أبي بكر رضي الله عنه حينما فاء المرتدون وقبلوا دفع الزكاة: لا أقبلها حتى تشهدوا أن قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار. ووافقه عمر على ذلك، ولم ينكر ذلك أحدٌ من الصحابة فدلَّ على كفرهم^(٣).

(١) روضة الطالبين للإمام النووي (ج ٢/ص ٣) العلمية، وعمدة القاري (ج ٨/ص ٢٣٣).

(٢) المجموع للإمام النووي (ج ٥/ص ٣٠٠). وانظر فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٦، (ص ٧٢).

(٣) المغني (ج ٢/ص ٢٢٨). وحكم أبي بكر رضي الله عنه في المرتدين أخرجه الإمام أحمد بن حنبل =

الحالة الثانية: كتمان الزكاة بإخفاء رأس المال:

قد يسعى صاحب المال إلى كتمان فضل الله تعالى عليه بإخفاء كل ما يملك أو قسماً منه خصوصاً أمام الجباة.

والجباة أو السعاة هم من ترتضيهم الدولة لجمع أموال الصدقات من الفرض أو النافلة، وأمام مهمة الجمع ربما يعترى هؤلاء مشكلة يقوم بها البعض بإخفاء ما يستطيع من ماله ليخفف من مقدار الزكاة المفروض عليه. وقد جاء عن النبي ﷺ قوله: «إِذَا أَتَاكُمْ الْمُصَدِّقُ فَلْيَصْذُرْ عَنْكُمْ وَهُوَ عَنْكُمْ رَاضٍ»^(١).

ولما اشتكى نفر من الناس أولئك الجباة بأنهم يعتدون أحياناً لم يرخص لهم بكتمان المال عنهم وقد جاء في الحديث عن بشير بن الخصاصية قال: قلنا: يا رسول الله، إن قوماً من أصحاب الصدقة يعتدون علينا، أفنكتهم من أموالنا بقدر ما يعتدون علينا فقال: «لا»^(٢).

قال ابن الملك: وإنما لم يرخص لهم النبي ﷺ في ذلك لأن كتمان المال عن عمال الصدقة مكرٌ وخداع، وربما لو جَوَّزَ لهم الكتمان ربما كتموا على من ليس بظالم من العمال^(٣).

ولذلك قال بعض أهل العلم: إنه لا يجوز كتم شيء عن المصدقين

= في فضائل الصحابة، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت (ج ٢/ص ٨٩٣) برقم (١٦٩٨)، والخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد، في السنة، تحقيق: د. عطية الزهراني، نشر: دار الراية - الرياض (ج ٢/ص ٣٥٥) برقم (٤٧٥)، والطبراني في المعجم الأوسط (ج ٢/ص ٢٧٠)، برقم (١٩٥٣). وانظر: البداية والنهاية، لابن كثير (ج ٦/ص ٣١٩).

(١) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب إرضاء السعاة (ج ٢/ص ٧٥٦) برقم (٩٨٩) من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه. وانظر شرح القاضي عياض (ج ٣/ص ٦٣٧).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب رضا المصدق (ج ١/ص ٤٩٨) برقم (١٥٨٦)، (١٥٨٧) من حديث بشير بن الخصاصية، وفي سننه ديسم السدوسي. ذكره ابن حبان

في الثقات (ج ٤/ص ٢٢٠). وانظر نيل الأوطار (ج ٤/ص ٢٢١).

(٣) عون المعبود (ج ٤/ص ٣٢٨)، ومرواة المفاتيح (ج ٤/ص ٢٤٢).

وإن ظلموا وتعدوا. قال ابن رسلان: لعل المراد بالمنع من الكتم أن ما أخذه الساعي ظلماً يكون في ذمته لرب المال فإن قدر المالك على استرجاعه منه استرجعه وإلا استقر في ذمته لرب المال^(١).

وفي بيان أوجه التعدي يقول المناوي: ولعل التعدي الذي شكاه منه الناس قد يكون لكون الآخذ يتواضع له أو يخدمه أو يثني عليه كمانعها في بقائها في ذمته أو في أنه لا ثواب له لأنه لم يخرجها مخلصاً لله، أو معناه أن العامل المتعدي في الصدقة يأخذ أكثر مما يجب والمانع الذي يمنع أداء الواجب كلاهما في الوزر سواء، وقيل: أراد أن الساعي إذا أخذ خيار المال ربما منعه في العام القابل فيكون سببه فهما في الإثم سيان.

وقال البغوي: معناه على المعتدي في الصدقة من الإثم ما على مانعها فلا يحل للمالك كتم شيء من المال وإن تعدى الساعي.

وقيل: المعتدي هو الذي يعطيها غير مستحقها.

وقيل: أراد الساعي إذا أخذ خيار المال فإن المالك ربما يمنعها في السنة الأخرى، فكان ظلماً للفقراء، فيكون هو في الإثم كالمانع.

وقيل: هو الذي يجاوز الحد في الصدقة بحيث لا يُبقي لعياله شيئاً.

وقيل هو الذي يعطي ويمن ويؤذي بالإعطاء مع المن والأذى كالمنع عن أداء ما وجب عليه، قال تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾^(٢) وقيل إن على المعتدي في الصدقة من الإثم ما على المانع^(٣).

(١) عون المعبود ج: ٤ ص: ٣٢٨.

(٢) فيض القدير (ج ٦/ص ٢٧٣).

(٣) وهنا لا بد من الإشارة إلى أن السعاة أولئك كانوا مندوبين من قبل رسول الله ﷺ ولا بيعت لهم إلا من هو أهل لها من الصحابة، يقول المناوي: ولا ريب أن المصطفى ﷺ لم يستعمل ظالماً قط بل كانت سعاته على غاية من تحري العدل، كيف ومنهم علي وعمر ومُعَاذ، ومُعَاذ الله أن يولي المصطفى ﷺ ظالماً. فالمعنى: سيأتيكم عمالي يطلبون منكم الزكاة والنفس مجبولة على حب المال فتبغضونهم وتزعمون أنهم ظالمون =

ولذلك فإنه يمكن للمسلم أن يلجأ إلى كتمان رأس ماله اليوم، وكما في الحالات الآتية:

◆ الشك في مصداقية بعض الحكومات ومندوبيها في إيصال الحقوق إلى أهلها ومستحقيها، فقد تُسْغَلُ أموال الفقراء أحياناً لأغراض شخصية أو سياسية.

◆ وجود المستحقين من الفقراء لدى صاحب المال من رَحِمِهِ وأهله مما يَرى بأنهم أولى من دفعها إلى الجابي الذي لا يعرف أقارب الرجل من المحتاجين مما يعني حرمانه من فرصة مواصلتهم.

◆ خوفاً من الملاحقات التي تفرضها بعض الدول على الأغنياء من الضرائب على المالكين فيلجأ هؤلاء إلى كتمان أصل أموالهم للخلاص من مثل تلك الأمور.

◆ كما أن بعضهم يلجأ إلى ذلك خوفاً من الحسد أو دفعاً لما يترتب عليه من شيوع حركة أمواله فيعرضه للابتزاز أو السرقة.

إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة لأصحاب المال كتمان أموالهم مطلقاً عن الدولة، فللدولة حقوق على مواطنيها من الأغنياء في البناء والعمران لذلك فقد كان لبعض الصحابة دور كبير في المساهمة مع الدولة في ميادين البناء أو القتال.

= وليسوا بذلك. فقولوه: (وإن ظلمتم) مبني على هذا الزعم ويدل على ذلك لفظة إن الشرطية وهي تدل على الفرض والتقدير لا على الحقيقة. فيض القدير (ج/١ ص ٤٧٥).

فهي سياسة اقتضاها الواقع لذلك فإن قوله (ربما كتموا على من ليس بظالم) يعني أن الكتمان ممكن إذا كان المندوب ظالماً أو يعمل لدى الظالم، ولذلك فلا يصح قول المظهوري بعموم الحكم جميع الأزمنة قال: كيفما يأخذون الزكاة لا تمنعهم وإن ظلموكم فإن مخالفتهم مخالفة للسلطان لأنهم مأمورون من جهته ومخالفة السلطان تؤدي إلى الفتنة وثوراتها. ورُدَّ بأن العلة لو كانت هي المخالفة جاز كتمان المال لكنه لم يجز لقوله في حديث (أنكم من أموالنا بقدر ما يعتدون؟ قال: لا) أما سعاة غيرنا فأغصاب ظالمهم واجب وإرضاءه فيما يرومه بالجور حرام.

مراقبة المفاتيح (ج/٤ ص ٢٦٩) برقم (١٨٠١).

الحالة الثالثة: كتمان الزكاة بالحيلة:

من الأمثلة على ذلك محاولة البعض تحويل كنزه المالي إلى دَيْنٍ أو عقار قبل الحول، حتى إذا ما حال الحول على المال لم يكن مالكاً للنصاب الذي يجب فيه دفع الزكاة، وهو من الحيل التي يتداولها بعض الناس، إلا أنها لا تخفى على الله تعالى، وحينئذ فإن ذلك الشخص ربما عُفي من الآثار التي تترتب عليه أمام الجُباة من حيث عدم امتلاكه للنصاب الشرعي من المال الذي يجب بسببه دفع المال، إلا أن ذلك لا يعفيه من العقوبات الأخروية.

وقد اختلف الفقهاء في وجوب تعزيز كاتم الزكاة إذا امتنع عن أدائها على مذهبين:

المذهب الأول: يرى جواز تعزيز الإمام لكاتم الزكاة بأخذ زيادة في المال. وهو مذهب الإمام الشافعي، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر عبدالعزيز من أصحاب الإمام أحمد: أنه يجوز للحاكم أن يأخذ الزكاة من الممتنع ويعزّره بأخذ زيادة على ذلك.

واستدلوا لما ذهبوا إليه بما ورد في الحديث عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «في كل أربعين من الإبل السائمة ابنٌ لبون، فمن أعطاها مؤتجراً فله أجرها، ومن كتمها فإننا لآخذوها وشطرَ إبله عزمةً من عزائم ربك، لا يحل لآل محمد ﷺ منها شيء»^(١).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة (ج ١/ ٤٩٤) برقم (١٥٧٥)، والنسائي، كتاب الزكاة، باب عقوبة مانع الزكاة (ج ٥/ ١٥)، وفي باب سقوط الزكاة عن الأبل إذا كانت رسلاً لأهلها ولحمولتهم (ج ٥/ ٢٥) برقم (٢٤٤٤، ٢٤٤٩)، وأحمد في المسند (ج ٢/ ٤)، والدارمي عبدالله بن عبدالرحمن في سننه، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، نشر: دار الكتاب العربي - بيروت (١٦٧٧)، والحاكم في المستدرک (ج ١/ ٥٥٤) برقم (١٤٤٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٤/ ١٠٥، ١١٦)، والطبراني في المعجم الكبير (ج ١٩/ رقم ٩٨٤ - ٩٨٨)، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على ما قدمنا ذكره في تصحيح هذه الصحيفة ولم يخرجها.

المذهب الثاني: عدم جواز التعزير بأخذ زيادة سوى الزكاة. وهو رأي الجمهور من العلماء، واستدلوا لما ذهبوا إليه بما ورد عن النبي ﷺ: «ليس في المال حق سوى الزكاة»^(١).

والذي أراه في هذا المقام بأنه يجوز للإمام تعزير كاتم الزكاة بالمنع كونه ارتكب مخالفة شرعية، وللإمام ردع المخالف بما يراه مناسباً له وقد رأى النبي ﷺ معاقبة الكاتم بجنس ما عمل فعزره بأخذ شطر ماله. أما الحديث الذي استدل به الجمهور، فهو ضعيف كما مر بيانه، ولو صحَّ فإن المقصود منه - والله أعلم - الزكاة كحقٍّ فرضه الله على من أداها من غير تسويف أو كتمان أما التعزير والزيادة فيؤخذ الحق من الممتنع كزكاة، وأما الزيادة فهي عقوبة لا شأن لها بالزكاة. ومع ذلك فإن للإمام أن يُعزِّر الممتنع بما يراه مناسباً لردع كاتم الزكاة، يدل على ما اخترته من ذلك الرأي ما ورد من فعل عمر رضي الله عنه أنه كان يُخمس مال من غَيَّب ماله من الصدقة^(٢)، وكذلك ما ورد عن النبي ﷺ أنه نذب الناس في الصدقة فأُتي

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزكاة، باب ما أدي زكاته ليس بكَنز (١٧٨٩) من طريق أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس مرفوعاً. وإسناده ضعيف منكر. لضعف أبي حمزة ميمون الأعور.

ثم هو مضطرب في لفظه، فقد أخرجه: الترمذي (٦٥٩، ٦٦٠)، والدارمي (١٦٣٧)، والطبري في تفسيره (ج ٢/٩٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج ٢/٢٧)، والطبراني في المعجم الكبير (ج ٢٤/رقم: ٩٧٩، ٩٨٠)، والدارقطني في سننه (٢٠١٦)، والبيهقي (ج ٤/٨٤). من طرق عن أبي حمزة، بلفظ «إن في المال حقاً سوى الزكاة».

وهذا اختلاف قديم واضطراب في متن الحديث. وقيل: هو اختلاف نُسخ. ووصفهُ بالاضطراب أولى في تفصيل يطول ذكره ههنا.

وعلى كل حال، فالحديث ضعيف مرفوعاً، لضعف حمزة أبي ميمون، واضطرابه فيه يدل على ضعفه.

وإنما يصح من قول الشعبي، كما قال الترمذي وغيره.

أخرجه أبو عبيد في الأموال (٩٣٠ - هراس)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠٥٢٥)، وسعيد بن منصور (ج ٥/٩٧ - التفسير)، والطبري في تفسيره (ج ٢/٩٦). من طريق بيان، وإسماعيل بن سالم (كلاهما) عن الشعبي، من قوله.

(٢) مصنف عبدالرزاق (ج ٤/١٨) باب من كنتم صدقته (٦٨٢٥).

ف قيل: يا رسول الله، هذا أبو جهم بن حذيفة وخالد بن الوليد وعباس عم رسول الله ﷺ قد منعوا الصدقة، فقال: «ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله ورسوله، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً قد احتبس أدراعه وأعتده في سبيل الله، وأما العباس بن عبد المطلب فعم رسول الله ﷺ فهي عليه صدقة ومثلها معها»^(١).

إذ ليس للمسلم أبداً أن يكتم حق الله. فقد أوجب النبي ﷺ ما يوجب عقاب من كتم الزكاة^(٢).

يقول القرضاوي: (من غلب عليه الشح وحب الدنيا ومنع الزكاة، لم يترك وشانه، وانما تؤخذ منه قهراً، بسلطان الشرع وقوة الدولة وزيد على ذلك بأخذ نصف ماله تأديباً وتعزيراً لمن كتم حق الله تعالى في ماله وردعا لغيره أن يسلك سبيله).

وقد قيل إن هذا كان في ابتداء الإسلام ثم نسخ،^(٣) ولكن لا دليل على النسخ ولا يثبت بالاحتمال. والذي أراه أن هذه عقوبة مفوضة الى تقدير الامام ينفذها حيث يرى تماذي الناس في منع الزكاة ولم يجد لزجرهم سبيلا غير هذا^(٤).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى ﴿وَفِي أَرْزَاقٍ... وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (ج ٢/٥٣٤ برقم ١٣٩٩).
وأخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنعها (ج ٢/٦٧٦ ٩٨٣) بلفظ: «فهي عليّ» من حديث أبي هريرة.

(٢) وفي امتناع سيدنا العباس عليه السلام يرى العلماء أن ذلك بسبب ما استدان منه ﷺ من قبل فأدى له زكاة عامين لذلك جاء في الأحاديث الأخرى «وله علينا مثلها». انظر تفاصيل ذلك في صحيح مسلم بشرح القاضي عياض (ج ٣/٤٧٣) وما بعدها، وشرح النووي لصحيح مسلم (ج ٧/ص ٥٧)، وعمدة القاري للعيني (ج ٩/ص ٤٧)، وعون المعبود (ج ٥/ص ١٩) العلمية.

(٣) ذكر ذلك الشيرازي في المذهب (المجموع: ٣٣٢/٥)، ورد عليه النووي ص ٣٣٤.

(٤) فقه الزكاة للقرضاوي (ص ٦٧).

❖ ثانياً: كتمان النعمة.

وأعني بها ما ينبغي إظهاره من عموم نعم الله تعالى على المرء في المأكل والملبس والمشرب من غير إسراف ولا تقتير.

وربما ظنَّ البعض أن التضييق على النفس وحرمانها مما أحل الله تعالى وأعطى لذلك العبد من الطيبات نوع من الزهد والتواضع، والأمر ليس كذلك. فليس الزهد بترك الطيبات، إنما الزهد بترك ما لا ينفع العبد في الدار الآخرة^(١).

ولذلك فإن كتمان النعمة فيه حالات وهي كما يأتي:

الحالة الأولى: الكتمان بالبخل على النفس.

إذا كان المقصود من كتمان الفضل هو البخل والشح على النفس وعلى الآخرين في حقوق الله أو في حقوق الناس فإن مما يدل على انتفاء البخل والشح هو الظهور بمظاهر النعمة التي حباها الله تعالى لذلك الشخص، وهو ما أكدّه النبي ﷺ في قوله: «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده»^(٢) ولعل المغزى من ذلك نفي البخل عن الشخص والشكر للمنعم الواهب لتلك النعمة إذ إن جحودها نكران لفضل الله ونعمه.

يقول المباركفوري: أي أن الله تعالى يحب أن يرى أثر إحسانه وكرمه تعالى، فمن شكَّرها إظهارها ومن كُفَّرها كتمانها، قال المظهر^(٣): يعني إذا أتى الله عبداً من عبادته نعمةً من نِعَم الدنيا فليُظهِرها من نفسه بأن

(١) مجموع الفتاوى، لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني (ج ١/١ ص ٢٨).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو مظهر الدين، الحسين بن محمود بن الحسن، الزيداني. له كتاب «المفاتيح في شرح المصابيح للبغوي» وغيره، توفي سنة ٧٢٧.

ترجمته في: كشف الظنون، لحاجي خليفة (ج ٢/١٦٩٨)، والأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين بيروت، ط: ١٥، ٢٠٠٢ م (ج ٢/٢٥٩)، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت (ج ١/٦٤٣).

يلبس لباساً يليق بحاله، لإظهار نعمة الله عليه، وليقصده المحتاجون لطلب الصدقات والزكاة. وكذلك العلماء يظهروا علمهم ليستفيد الناس منهم.

ويقول المباركفوري: فإن قلت: أليس أنه حثَّ على البذاذة^(١)؟ قلت: إنما حثَّ عليها لئلا يعدل عنها عند الحاجة، ولا يتكلف للثياب المتكلفة كما هو مشاهد في عادة الناس حتى في العلماء والمتصوفة. وأما من اتخذ ذلك ديدناً وعادةً مع القدرة على الجديد والنظافة فلا، لأنه خسة ودناءة^(٢).

وقد ثبت عن أبي الأحوص عوف بن مالك بن نَضْلَة عن أبيه قال: أتيت النبي ﷺ في ثوب دون فقال: «ألك مال؟» قال: نعم. قال: «من أي المال؟» قال: قد أتاني الله من الإبل والغنم والخيول والرقيق. قال: «فإذا آتاك الله مالاً فليُرْ أثرُ نعمة الله عليك وكرامته»^(٣)، أي البس ثوباً جديداً جيداً ليعرف الناس أنك غني وليقصذك المحتاجون لطلب الزكاة والصدقات^(٤).

(١) يعني به ما ثبت عن النبي ﷺ قوله: «البذاذة من الإيمان». أخرجه أبو داود، كتاب الترجل، باب منه (ج/٢/٤٧٤) برقم (٤١٦١)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب من لا يؤبه له (ج/٢/١٣٧٩) برقم (٤١١٨) من حديث أبي أمامة. وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج/١/٦٦٦) برقم (٣٤١).

(٢) تحفة الأحوذ (ج/٨/١١٠ - ١١١).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في غسل الثوب وفي الخلقة (ج/٢/٤٤٩) برقم (٤٠٦٣)، والترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الإحسان والعفو (ج/٤/ص/٣٦٤) برقم (٢٠٠٦) وقال: حسن صحيح، والنسائي، كتاب الزينة، باب الجلال، وباب ذكر ما يستحب من لبس الثياب وما يكره منها (ج/٨/ص/١٠٨، ١٩٦) برقم (٥٢٢٣، ٥٢٢٤، ٥٢٩٤)، والإمام أحمد في المسند (ج/٣/٤٧٣) و(ج/٤/١٣٧)، وابن حبان في صحيحه برقم (٥٤١٦، ٥٤١٧)، والحاكم في المستدرک (ج/١/ص/٧٦) وقال: صحيح الإسناد، والطبراني في المعجم الكبير (ج/١٩/رقم ٦٠٧ - ٦٢٤)، وابن أبي الدنيا في كتاب الشكر برقم (٥٢).

(٤) سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية الإمام السندي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة (ج/٨/١٨١).

ولعل ذلك فيه دعوة إلى ظهور المسلم بأحسن صورة، وهو ما أكد عليه النبي ﷺ حينما قال له رجل: إن الرجل يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً. فقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ. الْكِبْرُ بَطْرُ الْحَقِّ وَغَمَطُ النَّاسِ»^(١).

هذا، وقد استحب بعض العلماء أن لا يفرط أهل العلم بإظهار البذخ من اللباس أو لمأكل والمسكن، لما كان عليه النبي ﷺ من الزهد مع قدرته على غيره^(٢).

الحالة الثانية: كتمان التحدث بالنعيم.

ربما ساء للبعض أن يستمتع بنعم الله تعالى لكنه لا يريد إخبار

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيان (ج/٩٣) برقم (٩١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) يقول الغزالي: والتحقيق في المسألة أن التزين بالمباح ليس بحرام لكن الخوض فيه يوجب الأنس عنه حتى يشق تركه واستدامة الزينة لا تمكن إلا بمباشرة أسباب في الغالب يلزم من مراعتها ارتكاب المعاصي، من المداينة ومراعاة الخلق ومرآتهم، وأمور أخرى هي محضورة. والحزم اجتناب ذلك لأن من خاض في الدنيا لا يسلم منها البتة، ولو كانت السلامة مبدولة مع الخوض فيها لكان ﷺ لا يبالغ في ترك الدنيا حتى (نزع القميص المطرز بالعلم) و(نزع خاتم الذهب في أثناء الخطبة) إحياء علوم الدين (ج/٧٩).

وأرى أن ذلك لس عاماً بل يجب على العالم أن يظهر بالمظهر الذي يقدره الناس فيه لا أن يكون بمسوى من الابتذال ربما أدى إلى إغراض الناس عنه، أما ما يذكر من زهد النبي ﷺ لمُؤر الحياة فذاك له ما يبرره من الظروف المرحلية من حيث يجب الاهتمام بواقع المسلمين من حيث اقتضى نشر الدعوة إضافة إلى أن ذلك فيه جبر لأحوال الفقراء من المسلمين الذين ربما أعرضوا واعترضوا لو أن قوتهم في الحياة كان منعماً. ولذلك لم يمنع النبي ﷺ أصحابه من أن يتاجر بعضهم أو أن يغتني بصنوف من المال. ولذلك رد الإمام مالك على يحيى بن يزيد الذي نصحه بترك ما هو عليه من أمور رها من الدنيا فأجابته قائلاً: فتحن نفعل ذلك ونستغفر الله تعالى وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا طَالِمَاتٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢] وإني لأعلم أن ذلك خير من الدخول فيه. إحياء علوم الدين (ج/٧٩).

الناس عنها، ربما خوفاً من الحسد أو كما يسوغه بعضهم بأن ذلك من الكتمان الذي حثَّ عليه الحديث بقوله ﷺ: «استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان»^(١).

والأمر مختلف إذ مراد الكتمان عدم التحدث بما يريد الإنسان فعله كي لا يُحسد ويتقاعس عن عمله من بعد، أما الحديث عما وهبه الله تعالى للعبد، فهو مما دعا له الشرع، يقول السيوطي: قال العلماء يحسن من الإنسان الثناء على نفسه بذكر محاسنه في مواضع مستثناة من الأصل الغالب، وهو أن الإنسان يهضم نفسه ولا يثني عليها، من ذلك قصد التحدث بنعمة الله تعالى^(٢) امثالاً لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١].

وفي شرح الآية يقول العلماء: بأن في الآية تنبيهاً على أدب عظيم، وهو التصدي للتحدث بالنعمة وإشهارها حرصاً على التفضل والجود والتخلق بالكرم وفراراً من رذيلة الشح الذي رائده كتم النعمة والتمسكن والشكوى، فمن عادة البخلاء أن يكتموا ما لهم لتقوم لهم الحجة في قبض أيديهم عن البذل فلا تجدهم إلا شاكين من القليل.

أما الكرماء فلا يزالون يظهرون بالبذل ما آتاهم الله تعالى من فضله ويجهرون بالحمد بما أفاض عليهم من رزق^(٣). وقد روي عن النبي ﷺ قوله: «من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، والتحدث بالنعم شكر وتركه كفر، والجماعة رحمة والفرقة نذاب»^(٤).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) نزول الرحمة في التحدث بالنعمة، للسيوطي، تحقيق عبدالرحمن منير شانوحة، ص ٢٣.

(٣) تفسير القاسمي (ج ٩/٤٢٢، ٤٢٣). وانظر تفسير الكشاف للهمخشري (ج ٤/١) والبحر المحيط لأبي حيان (ج ٨/٤٨٢) وتفسير الألوسي (ج ١٥/٣٨٤).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (ج ٤/٢٧٨، ٣٧٥) وابنه عبده في زوائد المسند (ج ٤/٢٧٨، ٣٧٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (ج ٤/١٠٢) ونج ٦/٥١٦، والقضاعي محمد بن سلامة بن جعفر في مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت (ج ١/٢٣٩) وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم (٣٠١٤)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (ج ٢/٢٧٢) برقم (٦٦٧).

وفي تفسير الآية عن آل بيت رسول الله ﷺ أخرج ابن أبي حاتم عن مقسم قال: لقيت الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنهما وأرضاها - فقلت: أخبرني عن قول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ (١) فقال: الرجل المؤمن يعمل عملاً صالحاً فيخبر به أهل بيته. وعنه - رحمه الله - أنه قال: إذا أصبت خيراً فحدث إخوانك، وهو المراد من النعمة كما يراد التبليغ من القرآن والنبوة وغيره (٢).

وقد جاء عن السلف أنهم كانوا يحدث بعضهم بعضاً بنعم الله عليهم، فقد كان أبو فراس عبدالله بن غالب (٣) إذا أصبح يقول: لقد رزقني الله البارحة كذا، وقرأت كذا، وصليت كذا وذكر الله كذا، وفعلت كذا. ف قيل له: يا أبا فراس، إن مثلك لا يقول هذا، قال: يقول الله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] وتقولون أنتم: لا تحدث بنعمة الله! (٤)

وأخرج البيهقي عن أبي الحواري قال جلس الفضيل بن عياض وسفيان بن عيينة ليلة إلى الصباح يتذكرون في النعم: (أَنعمَ اللهُ عَلينا بكذا، أَنعمَ اللهُ عَلينا بكذا) (٥)، وكان الفضيل يقول: (مِنْ شُكْرِ النعمة التَّحَدُّثُ بها) (٦).

(١) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، نشر: دار الفكر - بيروت (ج ٨/٥٤٥)، تفسير الألوسي (ج ١٥/٣٨٤).

(٢) عبدالله بن غالب الحداني، أبو قریش، أو أبو فراس، البصري العابد. توفي سنة ٨٣.

ترجمته في: الثقات لابن حبان (ج ٥/٢٠)، تهذيب التهذيب (ج ٥/٣١٠).

(٣) حلية الأولياء (ج ٢/٢٥٧)، وتهذيب الكمال (ج ١٥/٤٢٠)، وانظر: المستدرک للحاکم (ج ٢/٥٧٤)، وتفسير القرطبي (ج ٢٠/٦٩).

(٤) الشکر لابن أبي الدنيا برقم (١١٤)، وشعب الإيمان للبيهقي (ج ٤/١١٠). وانظر نزول الرحمة للسيوطي (ص ٣٠).

(٥) الشکر لابن أبي الدنيا (٥٦)، البيهقي في شعب الإيمان (ج ٤/١٢٧). وانظر نزول الرحمة للسيوطي (ص ٣٠).

❖ ثالثاً: كتمان المعروف:

وهي صنائع الناس من معروف تجاه الآخر أو حاجة الناس إلى معروف الآخر لجأه في الناس. وهو ما سأبينه في حالتين:

الحالة الأولى: كتمان الشخص لأفضال الناس عليه.

لقد جُبِلَ الناسُ على حب الثناء عليهم، إلا إن ذلك قد يكون منهياً عنه، إذا كان في غير حقه أو بما يبعث في النفس الكبر والخيلاء من المدح المذموم، أما إذا قام أحدهم بصنائع المعروف للناس فذكره ومقابلته بالثناء والذكر مما دعا له الإسلام تشجيعاً له وللآخرين على فعل الخير، لذلك جاء عن النبي ﷺ قوله: «من أعطي عطاءً فوجد فليجز به، ومن لم يجد فليثن، فإن من أثنى فقد شكر، ومن كتم فقد كفر، ومن تحلى بما لم يعطه كان كلابس ثوبي زور»^(١)، وفي حديث آخر: «مَنْ أْبْلَى بِلَاءَ فَذَكَرَهُ فَقَدْ شَكَرَهُ، وَمَنْ كَتَمَهُ فَقَدْ كَفَرَهُ»^(٢).

قال المباركفوري: أي من أعطي عطاءً أو عطية فوجد سعة مالية فليكافئ به أي بالعطاء ومن لم يجد سعة من المال فليمدح المعطي أو يدعوه له فإن من أثنى فقد شكره أي جازاه بالجملة، ومن كتم النعمة بعد المكافأة بالعطاء أو المجازاة بالثناء فقد كفر بالنعمة أي ترك أداء حقه^(٣).

وفي عون المعبود: من أسدي إليه معروف من الناس ووجد قدرة على الإنفاق فليفعل وإن لم يجد فليذكر صاحبه بالثناء فإن الثناء على الناس بما صنعوا شكرٌ لهم ومن كتم ذلك فقد جحد فضل الناس عليه^(٤).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تحفة الاحوذى (ج ٦/ ١٧٤).

(٤) عون المعبود (ج ٨/ ٢٠٣).

وفي الحديث: «لا يشكر الله مَنْ لا يشكر الناس»^(١)، وفي حديث آخر: «من صنع إليكم معروفاً فكافئوه»^(٢).

وقد بين النبي ﷺ طرق المكافأة فقال: «من صنع إليهم معروفٌ فقال لفاعله: جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء»^(٣).

ولذلك فإنه يتعين على المسلم أن يذكر بالثناء والإعلان من أسدى له معروفاً فلا يكتمه أو يخفيه لأن حرمان الناس من حق الثناء على صنعهم كأنه جحود لمن سخرهم له وهو الله تعالى.

الحالة الثانية: كتمان فضل الجاه.

البعض قد تكون له حضوةٌ بين الناس من الجاه والمال فيقصده الناس في حوائجهم لفضله بالمال والجاه، وعلى المسلم أن يؤدي ما عليه من تبعات الفضل في المال والجاه. أما المال فقد تبين بالزكاة والصدقة، وأما زكاة الجاه فتتحقق بالسعي للناس لأن كتمان الفضل ليس مقصوداً على البخل في المال وحسب كما مر بنا (فالشح والبخل يعم المالَ وغيره، فيقال: فلان شحيح بالمال وفلان شحيح بالجاه وشحيح بالمعروف)^(٤)، كما أنه من الشح منع الزكاة وصلة الأرحام والضيافة وما شاكل ذلك)^(٥).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، وكتاب الأدب، برقم (١٦٧٢، ٥١٠٩)، والنسائي، كتاب الزكاة، باب من سأل بالله عز وجل (ج ٨٢/٥) برقم (٢٥٦٧)، والإمام أحمد في المسند (ج ٦٨/٢، ٩٩)، والبخاري في الأدب المفرد (٢١٦)، وابن حبان في صحيحه (ج ١٩٩/٨) برقم (٣٤٠٨، ٣٤٠٩)، والحاكم في المستدرک (ج ٧٣/٢) برقم (٢٣٦٩) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

قال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في المتشيع بما لم يعط (ج ٣٨٠/٤) برقم (٢٠٣٥) وقال: حسن جيد غريب، وابن حبان في صحيحه (ج ٢٠٢/٨) برقم (٣٤١٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (ج ٥٢١/٦) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه. وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٦٣٦٨).

(٤) تفسير الرازي (٢٥/٣٠).

(٥) تفسير القرطبي (ج ٢١/١٨).

وحينئذ فإنه لا يجوز لمن أنعم الله تعالى عليه بتلك النعم أن يجاهر بحربان الناس من جأهه بالمساعدة في قضاء حوائجهم، أو ماله بالقرى وإيداء المساعدة الممكنة حتى قال ﷺ فيما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ زَادَ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ». قال أبو سعيد الخدري: فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل^(١).

والحديث يومئ إلى استحباب إشاعة الفضل بين الناس وعدم كتمانهم، وذلك بالجدود عليهم بما هو فائض ويحتاجونه. وقد أثر عن السلف قولهم: إن زكاة الجاه أن تسعى للناس لمن يقدر جاهك^(٢).

ويبقى أن أشير إلى أمر مهم وهو أن التحدث بالنعمة إنما يصار إليه لعدم جحود نعمة الله ومن أجل الذكر والشكر لكنه قد يأخذ صورة أخرى من الفخر والخيلاء فذاك لا يعد شكراً بل كبراً وكفراً.

يقول ابن القيم: والشئ الواحد تكون صورته واحدة وهو ينقسم إلى محمود ومذموم فمن ذلك التحدث بالنعمة شكراً والفخر بها والمحمود ما كان في إظهار فضل الله وإحسانه، والمذموم ما كان القصد منه الاستطالة على الناس والبغي عليهم والجور والتعدي وإهانتهم^(٣)، ولا شك أن التحدث المذموم ما لا يعد إظهاراً لنعمة الله وإنما للكبر والخيلاء وهو منهي عنه.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللقطة، باب استحباب المؤاساة بفضول المال (ج٣/١٣٥٤) برقم (١٧٢٨)، وأبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب في حقوق المال (ج١/٥٢٢) برقم (١٦٦٣)، وابن حبان في صحيحه برقم (٥٤١٩).

(٢) تفسير السمعاني ج٣/١٩٧، مدارج السالكين ج٢/٢٩٥، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب (ص: ٦٧٦).

(٣) الروح، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ (ص: ٢٣٠). وانظر نزول الرحمة بالتحدث في النعمة، للسيوطي (ص: ٢٣).

المطلب الثالث الكتمان المحمود

فيما سبق ذكرنا ما يتعلق بالكتمان المذموم لأفضال الله تعالى، إلا أن تلك الأفضال منها ما يندب إظهاره ويكره كتمانها وهو ما سنبينه في الأحوال الآتية:

الحالة الأولى: كتمان الفضل في العبادات:

إن العبادة من أجلّ النعم التي تفضل الله بها على الإنسان وهو مما ينبغي على المسلم إظهاره وإعلانه، إلا أن ذلك يخضع لضوابط تتعلق بالعامل الإيماني والنفسي لذلك الشخص، إضافة إلى ما يترتب على ذلك من حسنات أو سيئات، لذلك فإن أغلب العلماء يرون أن العبادة من حيث الكتمان والإعلان على قسمين^(١):

القسم الأول: فرض وهو ما يجب إظهاره دفعاً للريبة المترتبة على الكتمان من سوء الظن، أو الاعتقاد بأنه ليس مسلماً أو تاركاً للصلاة، لذلك فقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «أفضلُ صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»^(٢)، فقد ندب أن يكون الفرض معلناً أمام الناس، وذلك لأن تلك الواجبات في الغالب لا يدخلها الرياء^(٣).

ويرى الرازي أن إظهار الزكاة الواجبة أفضل وذلك من وجوه:

الأول: أن الله أمر الأئمة بتوجيه السعاة لطلب الزكاة، وفي دفعها إلى السعاة إظهار لها.

(١) انظر تفسير القرطبي (٢١٦/٣)، وتفسير الرازي (ج٤/٦٤)، وتفسير ابن كثير (ج١/٤٣٢)، وتفسير الطاهر بن عاشور (٥٣٧/٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجماعة والإمامة، باب صلاة الليل (ج١/٢٥٦) برقم (٦٩٨)، وصحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد (ج١/٥٣٩) برقم (٧٨١) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٣) تفسير القرطبي (ج٣/٢١٥).

وثانيها: أن في إظهارها نفيًا للتهمة. وقد أمر النبي ﷺ بصلاة النفل في البيت إلا المكتوبة ففرّق بين الفرض والنفل في الإخفاء والإعلان.

وثالثها: أن إظهار العبادة يعني المسارعة إلى أمر الله تعالى وتكليفه، وإخفاؤها يوهّم ترك الالتفات إلى أداء الواجب فكان الإظهار أولى^(١).

على أن بعض العلماء يرى الكتمان لبعض الواجبات كالزكاة إذا كان ذلك يؤدي إلى الضرر بمن يدفع المال خشية الطمع به بعد معرفة ما يملك^(٢)، كما أن ذلك الإعلان مرهون بقدرة الشخص على أن يكون بريئاً من الرياء فلا يقصد السمعة من ذلك، فإذا وجد من نفسه ميلاً إلى إذاعة ذلك الأمر ليعرف، فالواجب الكتمان في الفرض، والنفل من باب أولى.

القسم الثاني: النوافل من العبادات، وهو ما ذهب الكثير من العلماء إلى ضرورة إخفائه وكتمانها لما ورد من الحث على ذلك من الكتاب والسنة دفعاً لآفات الرياء والعُجب بالنفس. وقد حاول الصحابة الاستفسار عن أفضلية صدقة السر أم العلن فكان الجواب من القرآن قوله: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الْمَدَقَاتِ فَنَبَحْنَاهُنَّ وَإِنَّ خُنُوهُنَّ يُفْضِيهِمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

وقد اختلف العلماء في المراد من الصدقة هنا الفرض أم النفل، فقال بعضهم بأنها الفرض، ويرى آخرون بأنها النفل بينما يرى فريق ثالث بأن اللفظ يحتمل الجميع^(٣).

والذي أراه بهذا الخصوص أن إبداء الصدقات يعني به الفرض والإخفاء يعني به النفل يدل على ذلك ما ورد عن النبي ﷺ قوله: «ورجل تصدّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله»^(٤).

(١) انظر تفسير الرازي (ج ٤/٦٤) وتفسير القرطبي (٣/٢١٦).

(٢) تفسير الرازي (ج ٤/٦٦).

(٣) تفسير القرطبي (ج ٣/٢١٦)، وتفسير الرازي (ج ٤/٦٤).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الجماعة والإمامة، وكتاب الزكاة، وكتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، برقم (٦٢٩، ١٣٥٧، ٦٤٢١)، وصحيح مسلم كتاب الزكاة، =

ولعل الكتمان في النوافل هو الأفضل وذلك لما يأتي^(١):

لأنها أقرب إلى الإخلاص في العبادة وأبعد للمرء عن الرياء، فقد ثبت عن النبي ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا طَلَبَ فِيهِ السَّمْعَةُ أَوْ ابْتَغَى بِهِ صَاحِبُهُ غَيْرَ وَجْهِ اللَّهِ»^(٢).

ولعل إظهار تلك العبادات أمام الناس يعرّض صاحبها إلى الفخر وطلب السمعة والثناء فإذا أخفى صدقته لم يحصل له بين الناس شهرة ومدح وتعظيم، ولأن النفس تشتهي ذلك وحرمانها منه يقتضي زيادة الأجر والثواب.

إن الإعلان والإظهار ربما ألحق الضرر بمن يأخذ الصدقات، من وجوه: أن في الإظهار هتك ستر الفقير وإظهار فقره، وربما لا يرضى الفقير ذلك، كما أن ذلك يتنافى مع التعفف الذي امتدح القرآن به صنفاً من الفقراء، وكذلك فإن الناس ربما عابوا عليه أخذه لذلك المال من حيث جهلهم بحاله فيظنون به الغنى والحال غير ذلك، فيقع الفقير في المذمة والناس في الغيبة. وإخفاء الصدقات من النفل وغيره لا يتضمن تلك العيوب فوجب أن يكون الإخفاء أولى من الإظهار.

= باب فضل إخفاء الصدقة (ج ٢/٧١٥) برقم (١٠٣١) من حديث أبي هريرة. وانظر شرح مسلم للقاضي عياض (ج ٣/٥٦٢).

(١) أحكام القرآن لابن العربي (ج ١/)، تفسير الرازي (٤/٦٥).

(٢) وفي ذلك نصوص كثيرة، منها:

- قوله ﷺ: «مَنْ سَمِعَ سَمْعَ اللَّهِ بِهِ وَمَنْ يُرَائِي يُرَائِي اللَّهَ بِهِ». أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب الرياء والسمعة، برقم (٦١٣٤) من حديث جندب بن عبد الله رضي الله عنه. ونحوه عند مسلم، كتاب الزهد والرقائق، برقم (٢٩٨٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

- قوله ﷺ: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ الشُّرْكَ الْأَضْعَرُّ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الشُّرْكَ الْأَضْعَرُّ؟ قَالَ: «الرياء». إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ تَجَارَى الْعِبَادُ بِأَعْمَالِهِمْ: اذْهَبُوا إِلَى الَّذِينَ كُنْتُمْ تُرَاءَوْنَ بِأَعْمَالِكُمْ فِي الدُّنْيَا فَاَنْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَهُمْ جَزَاءً».

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ج ٥/٤٢٨، ٤٢٩)، والطبراني في المعجم الكبير (ج ٤/رقم ٤٣٠١). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ١/٢٩٠): رواه أحمد، ورجال رجال الصحيح.

إن إشاعة تلك الأعمال عن طريق الإعلان ربما أثار ضغائن بعض الناس من المحتاجين والنظر إلى المعطي بنوع من التكبر كما أن ذلك ربما انعكس على الباذل بنوع من الإزدراء وإن كان ذلك محرّم على المسلمين أغنياء أو فقراء، وإنما كانت الصدقات للفقراء على تلك الظواهر.

ومع ذلك فإن العلماء قالوا: إن إظهار تلك الأعمال أو كتمانها منوط بما يترتب على ذلك من آثار، إذ لكل من الكتمان والإعلان فوائده ومضارّه، ففي إسرار الأعمال فائدة الإخلاص والنجاة من الرياء، وفي إظهارها فائدة الاقتداء وترغيب الناس في الخير، ولكنه لا يخلو من مساوئ، ففيه آفة الرياء.

قال الحسن: قد علم المسلمون أن السرّ أحرز العاملين من الشيطان^(١).

ولكن في الإظهار فائدة، ولذلك أثنى الله على السر والعلانية فقال: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٧١].

والضابط في إظهار الفضل وكتمانها يتوقف على نوعية الأعمال، فهناك من الأعمال ما لا يمكن كتمانها أو إسرارها كالحج والجهاد والجمعة فهذه الأعمال وما شابهها ينبغي فيها الإظهار وإبداء الرغبة فيها، وذلك من أجل تحريض الناس وتشجيعهم على فعل ذلك شريطة أن يخلو من طلب السمعة والرياء.

وأما ما يمكن إسراره كالصدقة والصلاة النافلة فإن كان إظهار الصدقة فيه أذى للأخذ، فمع أنه يرغب الناس في الصدقة فالسر أولى لأن الإبداء حرام، فإن لم يكن فيه إيذاء فقد ذهب بعضهم إلى أن السر أفضل من العلانية وإن كان في العلانية قدوة.

بينما يرى فريق آخر: أن العلانية للقدوة أفضل من السر، ويدل على

ذلك أن الله أمر الأنبياء بإظهار العمل للاقتداء بهم وخصّهم بمنصب النبوة ولا يجوز الظن بأنهم حُرِّمُوا أفضل العملين^(١). هذا في عامة الأعمال، أما في التطوع فالإخفاء فيه أفضل من الإظهار لانتفاء الرياء عنه^(٢).

وخلاصة لما تقدم مما ينبغي كتمان من العمل أو إخفائه من العبادات يمكننا القول أن الطاعة على ثلاثة أضرب^(٣):

الضرب الأول: ما شرع مجهوراً به كالأذان، والإقامة، والتكبير، والجهر بقراءة الصلاة، والخطب الشرعية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإمامة الجُمُعات والجماعات والأعياد، والجهاد، وعبادة المرضى، وتشجيع الأموات، فهذا مما لا يمكن إخفاؤه فإن خاف فاعله الرياء جاهد نفسه في دفعه إلى أن تحضر النية في الإخلاص فيأتي مخلصاً كما شرع فيحصل على أجر ذلك الفعل وعلى أجر إعلانه لما فيه من المصلحة المتعدية.

الضرب الثاني: ما يكون إسراره خيراً من إعلانه، كإسرار القراءة في الصلاة وإسرار أذكاره فهذا إسراره خير من إعلانه.

الضرب الثالث: ما يخفى تارة ويظهر أخرى كالصدقات، فإن خاف على نفسه الرياء أو عرف ذلك من عاداته كان الإخفاء أفضل من الإبداء، لقوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا آلُفْقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ يَمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٧١].

وإن آمِنَ من الرياء فله حالان:

أحدهما: أن يكون ممن لا يُقْتَدَى به، فإخفاؤها أفضل إذ لا يأمن

(١) الموسوعة الفقهية (٢٨٨ /). وانظر تفسير القرطبي (٢١٦/٣)، وتفسير الرازي (ج٤/٦٤)، وتفسير ابن كثير (ج١/٤٣٢)، وتفسير الطاهر بن عاشور (٥٣٧/٢).

(٢) انظر تفسير القرطبي (٢١٦/٣)، وعمدة القاري (ج٥/١٨٠)، وكشف القناع (ج١/٤٣٥).

(٣) قواعد الأحكام للعز بن عبدالسلام (ج١/٢١٤).

تغيير عقده عند إظهاره. وإن كان ممن يُقتدى به كان الإبداء أولى لما فيه من سدّ خلة الفقراء مع مصلحة الاقتداء، فيكون قد نفع الفقراء بصدقته وبتسببه بتصدق الأغنياء عليهم، ونفع الأغنياء بتسببه إلى اقتدائهم به في نفع الفقراء^(١).

الحالة الثانية: كتمان فضل الصلاح والرؤى.

الصلاح في الدين وأثاره من النعم التي يمن الله بها على من يشاء من عباده، يدل على ذلك قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «إن الله تعالى قسم بينكم أخلاقكم كما قسم بينكم أرزاقكم، وأن الله تعالى يُعطي المالَ من أحبِّ ومن لا يُحِبُّ، ولا يعطي الإيمان إلا من يحب»^(٢). وهذا الفضل من الصلاح قد يكون بسبب العلم وقد يكون بسبب العبادة.

أما العلم فإنه معلوم ما ينبغي على العالم أن يتحلى به من التواضع وعدم الفخر بما عنده من العلم، ولذلك قال تعالى مذكراً: ﴿وَمَا أُوْتِيتُمْ مِّنْ أَلْمَلِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: من الآية ٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: من الآية ٧٦].

إلا أنه قد ورد عن الصحابة والسلف ذكر ما عندهم من العلم لأسباب لا تتعلق بالكبر أو الخيلاء مما هم بمنأى عنه لرسوخ أقدامهم، وإنما لإثبات أمر ما، من ذلك ما روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنه قال: (والله ما نزلت آية إلا وقد علمت أين أنزلت وفيما أنزلت، إن ربي وهب لي قلباً عقولاً ولساناً سؤولاً)^(٣)، وكذلك قوله رضي الله عنه: (أنا فقأت عين

(١) قواعد الأحكام للعزيز بن عبدالسلام (ج ١/٢١٤).

(٢) أخرجه عبدالله بن المبارك في الزهد (ص: ٣٩٩)، والبخاري في الأدب المفرد برقم (٢٧٥)، والطبراني في المعجم الكبير (ج ٩/برقم ٨٩٩٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (ج ٤/١٦٥) من حديث عبدالله بن مسعود موقوفاً عليه.

(٣) طبقات ابن سعد، دار صادر - بيروت (ج ٢/٣٣٨)، وحلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني (ج ١/٦٧)، وتاريخ دمشق لابن عساكر، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر (٤٢/٣٩٨). وانظر نزول الرحمة للسيوطي ص ٣٥.

الفتنة^(١) وهو ما يدل على جواز إخبار الرجل بما عنده من العلم والخير لِيَقْتَبِسَ منه وَلِيُتَفَعَّلَ به، ومنه قول يوسف الصديق عليه السلام: ﴿قَالَ أَجْمَلُنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكَ﴾ [يوسف: ٥٥] فمن أخبر عن نفسه بمثل ذلك ليكثر به ما يحبه الله ورسوله من الخير فهو محمود وهذا غير من أخبر بذلك ليتكثر به عند الناس^(٢).

ومن ذلك ما جاء عن قاضي القضاة تاج الدين السبكي لما شكاه أعداؤه للسلطان فردَّ عليهم قائلاً: أنا اليوم مجتهد الدنيا على الإطلاق ولا يستطيع أحد أن يرّد عليّ هذه الكلمة^(٣).

وأما إذا كان الفضل صلاحاً في الدين وقبولاً بين الناس وهو فضل كبير، فإنه ليس للمرء أن يتفاخر به لما يَجَرَّ عليه من الرياء المحيط للإعمال، إلا أن من مسوغات ذكره طلب الاقتداء به إن أمِنَ فتنة الرياء أو نفي التهمة عن نفسه، أو كان بين قوم لا يعرفون مقامه، كما هو الحال مع الخليفة الراشد أبي بكر الصديق رضي الله عنه فلما ولي الخلافة قال على قاعدة التواضع ونكران الذات: (لقد وُلِّيتُ عليكم ولستُ بخيركم...) ^(٤)، ثم بلغه عن بعض الناس كلام فخطبهم قائلاً: أَلَسْتُ بأحق الناس بها؟ أَلَسْتُ أول من أسلم؟ أَلَسْتُ صاحب كذا؟ أَلَسْتُ صاحب كذا؟ ^(٥)، ثم إنه قد

(١) مصنف ابن أبي شيبة (ج ٧/٥٢٨)، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، نشر: مكتبة المعلا - الكويت برقم (١٨٩)، حلية الأولياء، لأبي نعيم (ج ١/٦٨) و(ج ٤/١٨٦)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٢/٤٧٤). وانظر نزول الرحمة للسيوطي ص ٣٥.

(٢) مفتاح دار السعادة ج ١/ص ١٣٩.

(٣) انظر نزول الرحمة في التحدث بالنعمة، للسيوطي ص ٣٨.

(٤) مصنف عبدالرزاق (ج ١١/٣٣٦)، طبقات ابن سعد (ج ٣/١٨٢)، السنن الكبرى للبيهقي (ج ٦/٣٥٣)، البداية والنهاية لابن كثير (ج ٥/٢٤٨) و(ج ٦/٣٠١). قال ابن كثير: وهذا إسناد صحيح، فقله رضي الله عنه: (وليتكم ولست بخيركم) من باب الهضم والتواضع فإنهم مجمعون على أنه أفضلهم وخيرهم رضي الله عنه.

(٥) أخرجه الترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما (ج ٥/٦١١) برقم (٣٦٦٧)، وابن حبان في صحيحه (ج ١٥/٢٧٩) برقم (٦٨٦٣). وصححه الألباني في صحيح الترمذي (ج ٣/٢٠١).

يكون لذلك الصلاح آثار سلوكية فيما بين العبد وربه، فهل يجوز أن يفرض لذلك الصلاح من الدين؟ خصوصاً وأن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال له: «دعني على عمل إذا عملته أحبني الناس وأحبنى الله». قال: «ازهد في الدنيا يحبك الله، وازهد بما في أيدي الناس يحبك الناس»^(١).

يقول الإمام الغزالي: إن حبك لحب الناس قد يكون مباحاً، وقد يكون مذموماً وقد يكون محموداً، فالمحمود أن تحب ذلك لتعرف حب الله لك، فإن الله تعالى إذا أحب عبداً حبه في قلوب عباده، والمذموم أن تحب حمدهم وحبهم على عبادتك من الصلاة والزكاة والحج والجهاد وعلى طاعة بعينها، فإن ذلك بمثابة طلب العوض على عبادة الله وطاعته عاجل سوى ثواب الله، وأما المباح أن تحب محبة الناس لك لصفات محمودة سوى الطاعات المحمودة المعينة فحبك هذا كحبك للمال^(٢).

من هنا فإن التنافس بسبب تلك العبادة من الصلاح أو ما يترتب عليه من آثار من دعاء مستجاب أو رؤيا صالحة أو ما شابه ذلك من النعم يسن الكتمان فيها وعدم إشاعتها إلا لمن يوثق به من الإخوان من أهل الخير والصلاح. يقول ابن العربي: إن التحدث بالعمل يكون بإخلاص النية عند أهل الثقة فإنه ربما خرج إلى الرياء وإساءة الظن^(٣).

وقد أورد القرآن من ذلك في قصة يوسف إذ أمر الوالد ولده عدم إخبار إخوته بما رأى من رؤيا تدل على منزلته، فأمره بالكتمان، قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَخِيهِ يَتَابِعْ إِنِّي بَرَأْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ

(١) سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا (ج ٢/١٣٧٣) برقم (٤١٠٢)، والمعجم الكبير للطبراني (ج ٦/رقم ٥٩٧٢)، والمستدرک للحاكم (ج ٤/٣٤٨) من حديث سهل بن سعد. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. فتعقبه الذهبي بقوله: خالد بن عمرو القرشي وضاع. قلت: لكن للحديث طرق كثيرة يتقوى بها. لذا حسنه غير واحد من العلماء، منهم النووي في رياض الصالحين (ص: ٢٤٢) برقم (٤٧٢) - مؤسسة الرسالة.

(٢) إحياء علوم الدين (ج ٤/١١٦).

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (ج ١/).

رَأَيْنَهُمْ لِي سَجِدِينَ ﴿١٥﴾ قَالَ يَبْنَئُ لَا نَقْصُصُ رُءْيَاكَ عَلَيَّ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿١٦﴾ [يوسف: ٤، ٥]، فقد أمر يعقوب عليه السلام ابنه يوسف بأن يكتُم خبر رؤياه عن إخوته حذر أن تثير حسدهم فيكيدوا له كيداً ما، لأنهم أبناء علات أبوهم واحد وأمهااتهم شتى^(١).

ثم إن النبي ﷺ أرشد إلى ذلك، فثبت عنه قوله: «الرؤيا الصالحة من الله تعالى، فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يحدث بها إلا من يحب، وإن رأى ما يكره فليتفل عن يساره ثلاثاً، وليتعوذ بالله من شر الشيطان وشرها، ولا يحدث بها أحداً فإنها لا تضره»^(٢).

يقول الإمام النووي: في سبب كتمانها إن كانت مكروهة أنه ربما فسره تفسيراً مكروهاً على ظاهر صورتها وكان ذلك محتملاً فوُجِعت... ومعناه أنها إذا كانت تحتل وجهين ففسرت بأحدهما وقعت على أقرب تلك الصفة. قالوا: وقد يكون ظاهر الرؤيا مكروهاً ويُفسر بمحسوب وعكسه، وأما في الرؤيا الحسنة فيكتمها إلا عمن يحب فسيبه أنه إذا أخبر بها من لا يحب ربما حمله البغض أو الحسد على تفسيرها بمكروه فقد يقع على تلك الصفة فيحصل له حزن ونكد من سوء تفسيرها^(٣).

ويذكر أهل التفسير عن الإمام الحسن بن علي رضي الله عنهما قوله: (إذا أصبت خيراً أو عملت خيراً فحدث به الثقة من إخوانك)^(٤). ومثله ما يظهر من الكرامات على يدي الصالحين، فإنه لا يجدر إظهارها إلا عند الحاجة التي تقتضي ذلك الإيضاح، وإلا فذلك مدعاة للحسد، ومداخلة الشيطان عن طريق الرياء.

(١) الأخلاق الإسلامية، للميداني (ج ٢/٣٥٩).

(٢) صحيح البخاري، كتاب التعبير، باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها (ج ٦/٢٥٨٢) برقم (٦٦٣٧)، وصحيح مسلم، كتاب الرؤيا، برقم (٢٢٦١) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (ج ١٥/١٥).

(٤) تفسير القرطبي (٢١٦/٣)، وتفسير الرازي (ج ٤/٦٤)، وتفسير بن كثير (ج ١/٤٣٢)، وتفسير الطاهر بن عاشور (ج ٢/٥٣٧).

وقد أثر عن الإمام الرفاعي قوله: إن الصالحين يستحيون من الكرامة كما تستحي المرأة من حيضها.

إلا أن العلماء اشترطوا لمن أراد البوح بما عنده من الفضل والصلاح بأنواعه أن يكتمه عن الناس لأن ذلك ربما قاد إلى العُجب والرياء (فإذا أقبل الناس عليه بوجوههم ربما زاد في العبادة وحصل له عُجب وغرور فصار من الهالكين إلا أن يتداركه الله بفضله وجعله من المخلصين وتوضيحه أن الإنسان يشغل بالأشياء على حرص شديد ومبالغة عظيمة في أول الأمر ثم إن تلك الشرّة يتبعها فترة فإن كان مقتصدًا محترزًا عن جانبي الإفراط والتفريط وسالكًا الطريقَ المستقيم فأرجو كونه من الفائزين الكاملين وإن سلك طريق الإفراط حتى يشار إليه بالأصابع فلا تلتفتوا إليه ولا تعولوا عليه فإنه ربما يكون من الهالكين لكن لا تجزموا بأنه من الخاسرين)^(١).

وعن أنس عن النبي ﷺ قال: «بحسب امرئ من الشر أن يُشارَ إليه بالأصابع في دين أو دنيا»^(٢). فإن من اشتهر بخصلة قلما سلم من الآفات الخفية كالكبر والعجب والرياء والسمعة وغير ذلك من الأخلاق الدنية (إلا من عصمه الله) أي حفظه الله في مقام تقواه ولذا اختار طائفة من الصوفية طريق الملامية في كتمان العبادات الدينية إظهاراً للشهوات النفسانية الدنية. قيل للحسن البصري: إن الناس قد أشاروا إليك بالأصابع. فقال: لا يريد النبي ذلك، وإنما عنى به المبتدع في دينه الفاسق في دنياه انتهى^(٣).

ووجهه أن الإشارة إنما تكون في البدعة والغرابة لكن قد توجد في

(١) مرقاة المفاتيح ج ٩/ص ٥١٠.

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب منه (ج ٤/٦٣٥) برقم (٢٤٥٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (ج ٥/٣٦٧) من حديث أبي هريرة ؓ. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد روي عن أنس بن مالك ؓ عن النبي ﷺ أنه قال: «بحسب امرئ من الشر أن يشار إليه بالأصابع في دين أو دنيا إلا من عصمه الله».

(٣) مرقاة المفاتيح ج ٩/ص ٥١٠.

الكثرة المجاوزة عن حد العادة فيحصل به الإشارة والشرة فتارة تفضي بصاحبها إلى الرياء والسمعة والطمع من الناس في المنزلة وتارة يعصمه الله من نظر ما سواه فلا يلتفت إلى غيره ويعرف أن الغير لا يقدر على دفع الشر ولا جلب الخير ولا اعتبار بالخلق مدحاً وذماً لا في العبارة ولا في الإشارة فإنه ما أيسر الدعوى وما أيسر المعنى فهذه حالة فيها إشارة إلى كمال البشارة لكنه مَزَلَّة الأقدام للرجال ومزلة أفهام الجبال، كما ورد عن بعض الصالحين (لا يؤمن أحدكم حتى يكون الخلق عنده كالأباعر)^(١).

وتوضيحه ما ذكره الطيبي - رحمه الله - بأحسن عبارة وأزين إشارة حيث قال وبيّن الحال: يعني حب الرئاسة والجاه في قلوب الناس هو من آخر غوائل النفس ومواطن مكائدها يبتلى به العلماء والعباد والمشترون عن ساق الجدد لسلوك طريق الآخرة من الزهاد فإنهم مهما قهروا أنفسهم وفطموها عن الشهوات وصانوها عن الشبهات وحملوها بالفقر على أصناف العبادات^(٢).

الحالة الثالثة: كتمان البلاء من الأمراض والمصائب:

إن المصائب من مرض أو نقص في المال والولد قد يكون نعمة من حيث ما يترتب عليها من الأجر والثواب، وكثيراً ما تكون تلك الآلام والأوجاع سبباً لنجاة أصحابها من أمر مخبوء تحت عباءة القدر، لكن طبيعة الإنسان تجهل ذلك.

إلا أننا ربما نبحث الأمر من حيث كونه كتماناً محموداً إذا لم يصح تسميته نعمة من باب الثواب على الصبر ورفع المنازل التي أعدها الله تعالى للصابرين على البلايا والمصائب، قال تعالى: ﴿وَلَبَّيْتُكُمْ يَسْرُورًا مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقَصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥].

(١) ذكره الغزالي في إحياء علوم الدين (ج ٤/ ٣٩٢) منسوباً للنبي ﷺ، فقال العراقي في تخريجه: لم أجد له أصلاً في حديث مرفوع.

(٢) مرقاة المفاتيح ج ٩/ ص ٥١٠.

ففي الآية ذَكَرَ اللهُ من النعم التي أعدها الله لعباده من البشارة، والصلاة عليهم، والرحمة والهداية، إلا أن ذلك مشروط بضرورة الصبر على ما يصاب به المرء.

ومما يحقق تلك المزايا من النعم المترتبة على الصبر، كتمان تلك البلايا وعدم الحديث عنها خصوصاً إذا كان من باب الشكاية والتذمر،

وعن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «من كنوز البر إخفاء الصدقة وكتمان المصائب والأمراض. ومن بث فلم يصبر»^(١).

ويقول الغزالي: (اعلم أن كتمان المرض وإخفاء الفقر وأنواع البلاء من كنوز البر وهو من أعلى المقامات لأن الرضا بحكم الله والصبر على بلائه معاملة بينه وبين الله عز وجل فكتمانه أسلم عن الآفات)^(٢).

ومع ذلك فالإظهار لا بأس به إذا صحت فيه النية والمقصد ولعل المقاصد من الإظهار ثلاثة^(٣):

أن يكون الغرض من الإظهار التداوي فيذكره للطبيب لا في معرض الشكاية بل في معرض الحكاية لما ظهر عليه من قدرة الله تعالى، وكان الإمام أحمد يخبر بأمراض يجدها ويقول: إنما أصف قدرة الله تعالى في^(٤).

أن يصفه لغير الطبيب أو لشخص ممن يُقتدى به وكان مكيناً في المعرفة وأراد من ذكر المرض أمامه أن يتعلم حسن الصبر والاحتمال منه

(١) شعب الإيمان للبيهقي ج ٧/ص ٢١٤، ٢١٥، وحلية الأولياء (ج ٨/١٩٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما. وهو ضعيف جداً. انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، تحقيق: المعلمي، نشر: المكتب الإسلامي (ص: ٢٦٣)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني (ج ٢/١٣٥) برقم (٦٩٣).

(٢) إحياء علوم الدين (٢٩٢/٤) تراث.

(٣) إحياء علوم الدين (ج ٤/٢٩٢).

(٤) ويشمل ذلك إظهاره للصديق والأخ والناصح طلباً للمساعدة أو الاستعانة به على التداوي ونحوه. وعليه يتنزل قول رسول الله ﷺ لعائشة رضي الله عنها قالت: وإرأساه، فقال: «بل أنا وإرأساه» أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٣٤٢، ٦٧٩١).

في مثل تلك المواقف، بل إن حسن الشكر أن يُظهر أنه يرى أن المرض نعمة فيشكر الله عليها فيتحدث بها كما يتحدث بالنعم.

أن يظهر بذلك عجزه وافتقاره إلى الله تعالى وذلك يحسن ممن تليق به القوة والشجاعة ويستبعد منه العجز، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يقول في مرضه الذي توفي فيه: «لا إله إلا الله، إن للموت سكرات»^(١).

فبهذه النيات يرخص في إظهار المرض والمصائب، وإنما يشترط ذلك لأن ذكره شكاية، والشكوى من الله تعالى حرام، وربما صار الإظهار شكاية بقرينة السخط وإظهار الكراهة لفعل الله تعالى، فمن خلا عن قرينة السخط وعن النيات التي ذكرناها فلا يوصف بالتحريم ولكن يحكم فيه بأن الأولى تركه لأنه ربما يوهم الشكاية ولأنه ربما يكون فيه تصنع، ومزيد في الوصف على الموجود من العلة، ومن ترك التداوي توكلاً فلا وجه في حقه للإظهار، لأن الاستراحة إلى الدواء أفضل من الاستراحة إلى الإفشاء^(٢).

يقول المناوي: ومن كنوز البر كتمان المصائب والأمراض والصدقة بإظهار المصيبة والتحدث بها قاذح في الصبر مفوت للأجر، وكتمانها رأس الصبر وقد شكا الأحنف إلى عمه وجع ضرسه وكدره، فقال: لقد ذهب عيني منذ أربعين سنة فما شكوتها لأحد.

إن كتمان هذه الثلاثة كنز يُدخر لصاحبه يوم فاقته لا يطلع على ثوابه مَلَكٌ ولا يدفع إلى خصمائه بل يعوضهم الله من باقي أعماله أو خزائن فضله ليبقى له كنزه، وذلك لأنه لصفاء توحيده كَتَمَ مصائبه وأمراضه ومهماته عن الخلق صبراً ورضاً عن ربه وحياءً منه أن يشكو أو يستعين بأحد من بريته^(٣).

(١) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب سكرات الموت (ج ٥/٢٣٨٧) برقم (٦١٤٥) من حديث عائشة.

(٢) إحياء علوم الدين، للغزالي (ج ٤/٣١٥).

(٣) فيض القدير (ج ٦/١٧) المكتبة التجارية الكبرى - مصر.

هذا في المرض، وكذلك هو الأمر في الفقر فكتمانهُ والصبر عليه وعدم الشكاية منه يدل على الرضا كما يدل على ولوج صاحبه ميدان الصابرين والاستفادة من بشائره، ألا ترى أن الله امتدح الفقراء الكاتمين لمظاهر الفقر البدني للغنى بالتعفف: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ الْعَقْفِ يَعْرِفُهُمْ بِسِيمَتِهِمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

ويقول المناوي في شرح حديث «الفقر أمانة فمن كتمه كان عبادةً ومن باح به فقد قلّد إخوانه المسلمين»^(١): قد تقرر أن الفقر عند المشرعة عدم المال والتقلّل منه، وعند الصوفية الانقطاع إلى الله، وقد اختلفت عبارتهم وفيه ندب كتمان الفقر. قال رويم: الفقر له حرمة وحرمة ستره وإخفاؤه والغيرة عليه والضنُّ به، فمن كشفه وأظهره فليس من أهله ولا كرامة^(٢).

فالمصائب على اختلاف أنواعها ينبغي فيها الكتمان، ولعل مرد ذلك الاستحسان يعود إلى وجوه منها:

الأول: أن ذلك أدل على صبر المبتلى ورضاه بما قدّر الله له من بلايا.

والثاني: أنه أبعد للخصوم من النكاية والتشفي. إذ الإنسان محاط بأصناف من الناس فمنهم من قد يشمت بوقوع المصيبة في غيره.

والثالث: أن ذلك أدعى لزيادة الأجر والثواب، يدل على ذلك استحسان النبي ﷺ لفعل أم سليم - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - التي مات ولدها فكتمت الخبر عن زوجها الذي أصاب منها فيما بعد، فلما عرف بموت ولده غضب من

(١) وهو حديث لا يصح كما قال ابن الجوزي. أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥٣/٤٣)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (ج ٢/٨٠٤). من حديث عمر رضي الله عنه، وفي سنده راجح بن الحسين مجهول. وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (ج ٦/٤٢٧) برقم (٢٩٢٥).

(٢) فيض القدير (ج ٤/٤٦٤). وقول رويم أخرجه ابن الجوزي في صفة الصفوة، تحقيق: محمود فاخوري - د. محمد رواس قلعه جي، نشر: دار المعرفة - بيروت (ج ٢/٤٤٢).

ذلك فلما أخبر النبي ﷺ رضي بذلك ودعا لهم بالبركة واليُمن، فكان لهما من الأولاد عشرة من الصبية^(١).

وهكذا فقد تبين لنا مما سبق أن كتمان المصائب والبلايا مما يُمدَّح في الشرع، فمن كمال الصبر كتمانُ المرض والفقر وسائر المصائب. وقد قيل: (من كنوز الصبر كتمان المصائب) فيتجنب إظهار الكآبة وتغيير العادة في الملبس والمفرش والمطعم طالما كانت تحت اختياره، ويظهر الرضا بقدر الله تعالى ويستمر على ما كان عليه من العادة من قبل المصيبة معتقداً بأن ما فقده إنما كانت وديعة واسترجعت^(٢)، والله تعالى أعلم.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، وكتاب العقيدة، برقم (١٢٣٩، ٥١٥٣)، ومسلم، كتاب الآداب، برقم (٢١٤٤) من حديث أنس رضي الله عنه. وانظر شرح القاضي عياض (ج ٢٢/٧).

(٢) إحياء علوم الدين، للغزالي (ج ٤/٧٣) دار المعرفة - بيروت، بتصرف.

الفصل الثاني

كتمان الأمانة

ويتكون من المباحث الآتية

- * المبحث الأول: في معنى الأمانة
- * المبحث الثاني: في أنواع الأمانة
- * المبحث الثالث: أحكام كتمان الأمانة



معنى الأمانة وموقعها

بيان معنى الأمانة يقتضي البحث في استعمالها اللغوي ثم الشرعي، وهو ما سآينه بتوفيق الله تعالى من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول المعنى اللغوي

الأمانة والأمانة: نقيضُ الخيانة لأنه يُؤمّن أذاه. والأمانة تقع على الطاعة والعبادة والوديعة والثقة. ويقال: ما كان فلان أميناً، ولقد أُمّنْ يَأْمُنْ أمانةً ورجل أمين وأمانٌ أي له دين، وقيل: مأمونٌ به ثقةٌ، والتاجر الأمانُ، بالضم والتشديد هو: الأمين، وقيل: هو ذو الدين والفضل. وقال بعضهم: الأمانُ الذي لا يكتب لأنه أَمِي^(١).

وقال أهل اللغة: الأمانة مصدر قولهم: أُمّنْ يأمن أمانة أي صار أميناً، وهو مأخوذ من مادة (أ م ن) التي تدل على سكون القلب، ويقال: أمنتُ الرجل أمانةً وأمنةً وأمانةً، وأمني يؤمّني إيماناً، ورجل أمانةً إذا كان يأمّنه الناس ولا يخافون غائلته، وأمانةً بالفتح إذا كان يصدق ما سمع ولا

(١) لسان العرب (ج/١/ص ٢٢٤).

يَكْذِبُ بِشَيْءٍ، والأمانة الذي يُصَدِّقُ بكل شيء، واستأمن إليه دخل في أمانته^(١).

ومما تقدم يتبين أن الكلمة في مصادرها واشتقاقاتها قد تأخذ معنى واحداً أحياناً وقد تتفرع إلى معانٍ أخرى. يقول الراغب: والأمن والأمان والأمانة في الأصل مصادر، لكن الأمان تارةً يعبر عن الأمان الذي يكون عليه الإنسان من الأمن، وتارة تكون الأمانة اسماً لما يؤمن عليه الإنسان كما في قوله تعالى: ﴿وَتَحَوَّلُوا أَمْنَكُمْ﴾ [الأنفال: من الآية ٢٧] أي ما ائتمنتم عليه^(٢).

المطلب الثاني الأمانة في الشرع

مجمل التعاريف الاصطلاحية كانت كما هي في اللغة مع تعدّد سير للمعاني أحياناً لتشمل ما لم يكن داخلياً في معاني الأمانة.

يقول الكفوي: هي كل ما يؤتمن عليه من أموال وحُرْم وأسرار... وكل ما افترضه الله تعالى على العباد فهو أمانة كالصلاة والزكاة والصيام وأداء الدين، وأوكدها الودائع وأوكده الودائع كتم الأسرار^(٣).

وعرفها آخرون بأنها خُلُق ثابت في النفس يعف به الإنسان عما ليس له به حق مع تهيب ظروف العدوان عليه دون أن يكون عرضة للإدانة عند الناس، ويؤدي به ما عليه أو لديه من حق لغيره، وإن استطاع أن يهضمه دون أن يكون عرضة للإدانة عند الناس^(٤).

(١) أساس البلاغة ج/١ ص ٢٢، وتهذيب اللغة ج ١٥ ص ٣٦٧، ومقاييس اللغة ج ١ ص ١٣٤ مادة أمن. ومفردات الراغب الأصفهاني (ص ٣٥) مادة أمن، ط دار الفرقان.

(٢) مفردات الراغب الأصفهاني (ص ٣٥) مادة أمن، ط دار الفرقان.

(٣) الكليات، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري (ص ١٧٦).

(٤) موسوعة أخلاق الرسول ﷺ (ج ٣ ص ٥١٠).

وفي تحفة الأحوذى: هي كل شيء لزمك أداؤه^(١).

ويرى النيسابوري أن الأمانة هي الاستعداد الفطري الذي جُبل عليه كل نوع من المخلوقات. وحمل الأمانة عبارة عن عدم أداء حقها، فكل من أخرج ما في قوته إلى الفعل فهو مؤدٌ للأمانة وقاض حقها وإلا فهو حامل للأمانة^(٢).

وقد عرّفها الطاهر بن عاشور بأنها حالة في الإنسان تبعته على حفظ ما يجب عليه من حق لغيره، وتمنعه من إضاعته أو جعله لنفع نفسه، وضدها الخيانة. ولها معنى في المجاز إذ تطلق على ما يجب على المكلف إبلاغه إلى أربابه ومستحقه من الخاصة والعامة كالدين والعلم والعهود والجوار والنصيحة ونحوها^(٣). أو هي الشيء الذي يجعله صاحبه عند شخص ليحفظه إلى أن يطلبه منه^(٤).

ومن مجموع ما تقدم من التعاريف أستطيع القول بأن الأمانة قوة روحية تتصل بالأخلاق تمنع صاحبها من العدوان على ما تحت يده من أمانات مع قدرته على كتمانها وإنكارها. وهو ما يقتضي كون الأمين قوياً، وذاك لا يكون إلا بصفات^(٥).

(١) تحفة الأحوذى للمباركفوري (ج٤/ص٥٤٣).

(٢) تفسير النيسابوري بهامش الطبري (ج١٠/ص٣٤، ٣٥). وانظر موسوعة أخلاق الرسول ﷺ (ج٣/ص٥١٠).

(٣) تفسير الطاهر بن عاشور (ج٨/ص١٥٧).

(٤) تفسير الطاهر بن عاشور (ج٤/ص١٦٠).

(٥) لقد أجملت التعاريف شيئاً عن صفات الأمين، والتي يمكن ارساء عناصرها بما يأتي من الأمور:

١. الشجاعة الأدبية المعنوية والبدنية: أما المعنوية فأقصد بها العفة التي يتمتع بها الأمين والتي تمكنه من أداء الأمانة ومقاومة الإغراء، إذ الغالب في الأمانات أن تخلو من الرقيب أو الشاهد، كما أن الغالب على تلك الأمانات أن تكون من أنفس ما يملك الإنسان، لذلك فإن النفس قد تضعف أمام إغراء انعدام الدليل على حيابة الأمانة، وكذلك نفاستها مع الحاجة إليها. يقول ابن عاشور: (الأمانة غالباً تكون من النفائس التي يخشى صاحبها عليها التلف فيجعلها عند من يظن فيه حفظها، وفي الغالب يكون ذلك على انفراد بين المؤتمن والأمين فهي - لنفاستها - قد تغري الأمين =

المطلب الثالث موقع الأمانة من الشرع

تحدث القرآن الكريم عن الأمانة في أطر مختلفة، فأكد على خطورتها وثقلها، فقال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

= عليها بأن لا يردها وبأن يجدها ربها، ولكن دفعها في الغالب بدون إسهاد تبعث محبتها الأمين على التمسك بها وعدم ردها، فلذلك جعل الله ردها من شعب الإيمان. اهـ تفسير الطاهر بن عاشور (ج ١٨/ص ١٤).
لذلك فإن عنصر الشجاعة يتطلب من الأمين أن يؤدي ما يجب عليه من حق لغيره. الأخلاق الإسلامية وأسسها (ج ١/ص ٦٤٦).

أما الشجاعة البدنية فلربما كانت مقصورة على الدفاع عما أوّتمن عليه من ودائع مادية أو معنوية، والذود عنها إذا طلبت وتحمل المشاق والصبر على الكتمان إن أؤدي من أجل الإقضاء إن كان ذلك سراً. وقد رأينا الكثير من النماذج التاريخية في الإسلام بل وحتى قبله حينما تصدت قبائل العرب في العراق للدفاع عما استودعه لديهم ملك العرب آنذاك سيف بن ذي يزن في معركة ذي قار.

٢. القدرة على أداء الأمانة: ولعل القدرة هنا تتمثل بما يحفظ للأمانة السلامة من الضياع إذ ربما جهل الورثة أو الأهل والأصدقاء مصدر الأمانة ومن ثم يؤدي ذلك إلى جحودها ونكرانها عن مالها فيجب ضمان ذلك بفعل ما يدفع جحودها. ويكون الأداء في الحقيقة أو المجاز، أما الحقيقة فيكون تسليم ذات لمن يستحقها، ومنه أداء الدين، وأما في المجاز فيكون بالاعتراف والوفاء بالشيء فيكون أداء الأمانة على قول الحق والاعتراف به كما أنه ينسحب على تبليغ العلم والشريعة. تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٤/ص ١٦٠).

٣. الاستعداد النفسي لتحمل الأمانة: فقد جاء في التعاريف بأن الأمانة خلق ثابت في النفس، وذلك يعني أن الأمين يكون لديه الاستعداد الفطري لتقبل الأمانة والحفاظ عليها، ولعل ذلك ما أشار إليه النبي ﷺ بقوله «إن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، ثم نزل القرآن فعلموا من القرآن ثم علموا من السنة» ثم حدثنا عن رفع الأمانة فقال: «ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه، فيظل أثرها مثل الوكت...» [صحيح البخاري (٦١٣٢)، وصحيح مسلم (١٤٣)] ولعل ذلك الاستعداد يترتب عليه ما يجب على الأمين من السعي في الحفاظ على الأمانة بحفظها في المكان الذي يحفظ أمواله الخاصة فيه من غير تفريط بها.

لذلك قال الفقهاء بأنه لا يستحب التقاط اللقطة لمن لم يثق بنفسه وتكره لفاسق لثلا تدعوه نفسه إلى الخيانة أسنى المطالب شرح روض الطالب (ج ٥/ص ٥٩٠).

وَالْجِبَالِ فَآيْتَكُمْ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ [الأحزاب: ٧٢] ^(١).

وأمر برّد الأمانة إلى أهلها، فقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيمًا بَصِيرًا﴾ ﴿٥٨﴾ [النساء: ٥٨] ^(٢).

وامتدح مؤديها، فقال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رِعُونَ﴾ ﴿٨﴾ [المؤمنون: ٨].

وحذّر من خيانتها، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٧٧﴾ [الأنفال: ٧٧].

ولم يقف ذكر الأمانة عند آيات القرآن بل إن السنة جاءت بما يحث على ذلك من التأكيد عليها كما أنها توسعت في بيان المعنى، فجاءت بمعاني أخرى غير تلك التي تعارف الناس عليها، ففي إطار أهميتها والتصاقها بالإنسان خلّقاً وخلّقاً جاء عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قوله: حدثنا رسول الله ﷺ حديثين قد رأيت أحدهما وأنا أنظر الآخر، حدثنا أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، ثم نزل القرآن فعملوا من القرآن ثم علموا من السنة ثم حدثنا عن رفع الأمانة فقال: «ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه، فيظل أثرها مثل الوكت، ثم ينام النومة فتقبض الأمانة من

(١) أخرج الحكيم الترمذي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالى لآدم: يا آدم إنني عرضت الأمانة على السموات والأرض فلم تقبها فهل أنت حاملها بما فيها؟ فقال: وما فيها يارب؟ قال: إن حملتها أجرت وإن ضيعتها عذبت. فاحتملها بما فيها، فلم يلبث في الجنة إلا قدر ما بين صلاة الأولى إلى العصر حتى أخرجه الشيطان منها». فالأمانة هي الفرائض التي اتّمن الله عليها العباد. انظر تفسير القرطبي (ج ١٤/ص ١٦٣)، وتفسير الرازي (ج ٢٥/ص ٢٠٣)، والتفسير المنير (ج ١١/ص ٤٥٣).

(٢) وقد ورد في سبب نزول الآية ما ذكرته كتب التفسير من سعي العباس لدى النبي ﷺ بعد فتح مكة أن يضم لهم رفاة البيت مع السقاية، فنزلت الآية، وأمر النبي ﷺ بمفاتيح الكعبة لعثمان بن طلحة، وقال له: «لا ينزعها منكم إلا ظالم» انظر تفسير الرازي (ج ١٠/ص ١١١)، وتفسير القرطبي (ج ٥/ص ١٦٦).

قلبه فيظل أثرها مثل المجمل، كجمر دحرجته على رجلك فنفظ فتراه منتبراً وليس فيه شيء - ثم أخذ حصاة فدحرجه على رجله - فيصبح الناس يتبايعون فلا يكاد أحد يؤدي الأمانة، حتى يقال: إن في بني فلان رجلاً أميناً، وحتى يقال للرجل: ما أجلده ما أظرفه ما أعقله، وما في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان»^(١). ولذلك قال ﷺ: «لا إيمان لمن لا أمانة له»^(٢)، بل إن النبي ﷺ جعل التفريط بها أو جحودها مؤشراً على النفاق فقال ﷺ: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان»^(٣).

المطلب الرابع مفاهيم أخرى للأمانة

في إطار اوسع للأمانة جاء ما يعد منها في اطر مختلفة ففي بيان ما يُعدّ إضاعةً للأمانة قال ﷺ: «لَمَّا سُئِلَ عَنْ قِيَامِ السَّاعَةِ: «إِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ». فقال السائل: كيف إضاعتها؟ قال: «إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»^(٤). والحديث فيه تفسير لنوع آخر من الأمانات التي يفرط فيها الناس بما يقتضي وضعها في مكانها، من هنا جاء

(١) متفق عليه، وقد تقدم قبل قليل.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (ج٣/ص١٣٥، ١٥٤، ٢١٠، ٢٥١)، وابن خزيمة في صحيحه (ج٤/ص٥١) برقم (٢٣٣٥)، وابن حبان في صحيحه (ج١/ص٤٢٢ - الإحسان) برقم (١٩٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق (ج٢١/١) برقم (٣٣) وفي (٢٥٣٦، ٢٥٩٨، ٥٧٤٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق (ج٥٧/١) برقم (٥٩) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من سئل علماً وهو مشتغل في حديثه فأتم الحديث ثم أجاب السائل (ج٣٣/١) برقم (٥٩)، وأحمد في مسنده (ج٢/ص٣٦١)، وابن حبان في صحيحه (ج١/ص٣٠٧ - الإحسان) برقم (١٠٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أمر النبي ﷺ بأداء الأمانة حتى مع الخائن كونها خُلُقاً إيمانياً، فقال ﷺ: «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّيَمَّنَكَ وَلَا تَخْنِ مِنْ خَائِنِكَ»^(١).

يقول ابن كثير: (وهذا يعم جميع الامانات الواجبة على الانسان من حقوق الله تعالى من الصلوات والزكوات والصيام والندور والكفارات وغير ذلك مما هو مؤتمن عليه ولا يطلع عليه العباد ومن حقوق العباد بعضهم على بعض كالودائع وغير ذلك مما يؤتمنون به بعضهم على بعض من غير اطلاع بينة على ذلك فامر الله عز وجل بادائها ومن لم يفعل في الدنيا أخذت منه في الآخرة)^(٢).

وفي سياق التصريح بكتمان الأمانة جاء عن النبي ﷺ قوله: «من استعملناه منكم على عمل فكَتَمْنَا مَخِطاً فما فوقه كان غلواً يأتي به يوم القيامة» فقام رجل أسود من الأنصار كأني أنظر إليه فقال: يا رسول الله، اقْبَلْ عَنِّي عَمَلِكْ. قال: «وما لك؟» قال: سمعتك تقول كذا وكذا. قال: «وأنا أقوله الآن، من استعملناه منكم على عمل فليجئ بقليله وكثيره، فما أوتي منه أخذ وما نُهي عنه انتهى»^(٣).

والحديث صريح في أنَّ من يخون الأمانة بإخفاء ما يجب عليه من الأداء بالكتمان كان كمن غلَّ.

ولذلك فإن تقليد الجاهل بما لا يعرف من من الأمور المهنية كتماناً للأمانة من حيث إن صاحب الشأن قد عمد إلى تولية الجاهل ووضعه بغير

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الإجارة، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده (ج ٢/٣١٢) برقم (٣٥٣٥)، والترمذي، كتاب البيوع (ج ٣/٥٦٤) برقم (١٢٦٤) وقال: حسن غريب، والحاكم في المستدرک (ج ٢/٥٣) برقم (٢٢٩٦) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. ويأتي تخريجه مفصلاً في مبحث.

(٢) تفسير ابن كثير (ج ١/٦٨٥).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال (ج ٣/١٤٦٥) برقم (١٨٣٣)، وسنن أبي داود، كتاب الأقضية، باب في هدايا العمال (ج ٢/٣٢٤) برقم (٣٥٨١)، ومسنند الإمام أحمد (ج ٤/١٩٢)، وصحيح ابن حبان (ج ١١/٤٦٨) برقم (٥٠٧٨). وانظر شرح القاضي عياض (ج ٦/٢٣٨).

كما أن النبي ﷺ خصّ المستشار بالأمانة فقال: «المستشار مؤتمن»^(١).

وكذلك ما ورد عن النبي ﷺ في قوله: «من التقط لقطَةً فليُشهد ذا عدل، أو ذوي عدل، ولا يَكُفُّم ولا يُعَيِّب»^(٢).

وحينئذ فإن الأمانة شاملة للكثير من جوانب الدين والدنيا، ولذلك قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَنَّ تُوَدُّوا أَلَمَنْتُمْ إِلَيْهِ أَعْلَمَ﴾ [النساء: ٥٨] بصيغة الجمع مما يقتضي تنوع الأمانة وتعددها. وقد ذكر أهل العلم من المفسرين لذلك معاني كثيرة أوردها القرطبي وغيره^(٣).

(١) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في المشورة (ج ٢/٧٥٥) برقم (٥١٢٨)، وسنن الترمذي، كتاب الأدب، باب إن المستشار مؤتمن (ج ٥/١٢٥) برقم (٢٨٢٢) وقال: حديث حسن، وسنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب المستشار مؤتمن (ج ٢/١٢٣٣) برقم (٣٧٤٥)، وسنن البيهقي الكبرى (ج ١٠/ص ١١٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) سنن أبي داود، كتاب اللقطة، باب التعريف باللقطة (ج ١/٥٣٤) برقم (١٧٠٩)، وسنن ابن ماجه، كتاب اللقطة، باب اللقطة (ج ٢/٨٣٧) برقم (٢٥٠٥)، ومسند الإمام أحمد (ج ١/ص ٦١، ٢٦٦)، وصحيح ابن حبان (ج ١١/ص ٢٥٦) برقم (٤٨٩٤)، وسنن البيهقي الكبرى (ج ٦/ص ١٨٧) من حديث عياض بن حمار المجاشعي.

(٣) وقد اختلف في تفاصيل بعضها على أقوال. فقال ابن مسعود: هي في أمانات الأموال كالودائع وغيرها. وروي عنه أنها في كل الفرائض، وأشدّها أمانة المال.

وقال أبي بن كعب: من الأمانة أن اتّمت المرأة على فرجها. وقال أبو الدرداء: غسل الجنابة أمانة، وإن الله تعالى لم يأمن ابن آدم على شيء من دينه غيرها.

وفي حديث مرفوع: «الأمانة الصلاة» إن شئت قلت قد صليْتُ وإن شئت قلت لم أصِلْ. وكذلك الصيام وغسل الجنابة.

وقال عبدالله بن عمرو بن العاص: أول ما خلق الله تعالى من الإنسان فرجه، وقال: هذه أمانة استودعتكها، فلا تلبسها إلا بحق. فإن حفظتها حفظتك، فالفرج أمانة، والأذن أمانة، والعين أمانة، واللسان أمانة، والبطن أمانة، واليد أمانة، والرجل أمانة، ولا إيمان لمن لا أمانة له.

فهذه الآية وإن جاءت في أمر خاص كما بينه سبب النزول إلا أنها عامة في كل أمانة. يقول القرطبي: (الأظهر في الآية أنها عامة في جميع الناس، فهي تتناول الولاية فيما آل إليهم من الأمانات في قسمة الأموال ورد الظلمات والعدل في الحكومات. وهذا اختيار الطبري، وتتناول من دونهم من الناس في حفظ الودائع والتحرز في الشهادات وغير ذلك، كالرجل يحكم في نازلة ما ونحوه، والصلاة والزكاة وسائر العبادات أمانة الله تعالى.

وقال السدي: هي ائتمان آدم ابنه قابيل على ولده وأهله، وخيانتة إياه في قتل أخيه. وذلك أن الله تعالى قال له: يا آدم، هل تعلم أن لي بيتاً في الأرض؟ قال: اللهم لا. قال: فإن لي بيتاً بمكة فأتته، فقال للسماء: احفظي ولدي بالأمانة فأبت، وقال للأرض: احفظي ولدي بالأمانة فأبت، وقال للجبال كذلك فأبت. فقال لقابيل: احفظ ولدي بالأمانة، فقال نعم، تذهب وترجع فتجد ولدك كما يسرك. فرجع فوجده قد قتل أخاه، فلذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا﴾ الآية.

وروى معمر عن الحسن: أن الأمانة عرضت على السموات والأرض والجبال، قالت: وما فيها؟ قيل لها: إن أحسنت جوزيت وإن أسأت عوقبت. فقالت: لا. قال مجاهد: فلما خلق الله تعالى آدم عرضها عليه، قال: وما هي؟ قال: إن أحسنت أجرتك وإن أسأت عذبتك. قال: فقد تحملتها يا رب. قال مجاهد: فما كان بين أن تحملها إلى أن أخرج من الجنة إلا قدر ما بين الظهر والعصر.

وروى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ﴾ قال: الأمانة الفرائض، عرضها الله ﷻ على السموات والأرض والجبال، إن أدوها أثابهم، وإن ضيعوها عذبهم. فكرهوا ذلك وأشفقوا من غير معصية، ولكن تعظيماً لدين الله ﷻ ألا يقوموا به. ثم عرضها على آدم فقبلها بما فيها. قال النحاس: وهذا القول هو الذي عليه أهل التفسير.

وقيل: لما حضرت آدم ﷺ الوفاة أمر أن يعرض الأمانة على الخلق، فعرضها فلم يقبلها إلا بنوه.

وقيل: هذه الأمانة هي ما أودعه الله تعالى في السموات والأرض والجبال والخلق، من الدلائل على ربوبيته أن يظهروها فأظهروها، إلا الإنسان فإنه كتمها وجحدتها، قاله بعض المتكلمين.

انظر تفسير القرطبي (ج ١٤/ص ١٦٣)، وانظر تفسير الرازي (ج ٢٥/ص ٢٠٣)، والتفسير المنير (ج ١١/ص ٤٥٣)، وتفسير النيسابوري بهامش الطبري (ج ١٠/ص ٣٤، ٣٥)، وموسوعة أخلاق الرسول ﷺ (ج ٣/ص ٥١٠).

وروي هذا المعنى مرفوعاً وموقوفاً من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: «والأمانة في الصلاة والأمانة في الصوم والأمانة في الحديث، وأشد ذلك الودائع»^(١).

وممن قال: إن الآية عامة في الجميع: البراء بن عازب، وابن مسعود، وابن عباس وأبي بن كعب، قالوا: الأمانة في كل شيء؛ في الوضوء والصلاة والزكاة والجنابة والصوم والكيل والوزن والودائع، فالآية شاملة بنظمها لكل أمانة، وهي أعداد كثيرة كما ذكرنا، وأمهااتها في الأحكام الودعية واللقطة والرهن والعارية^(٢).

ودراسة لما مرَّ من النصوص وأسباب ورودها يبدو لنا أن اصطلاح الشرع على تسمية الأمانة قد أضاف لها معاني أخرى تتصل بالدين والمهنة إضافة إلى ما هو سائد من استعمالها من قبل. يقول ابن الجوزي^(٣): إن الأمانة في القرآن الكريم على ثلاثة أوجه:

أحدها: الفرائض، وهو ما أشار إليه القرآن في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧]، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢].

والثاني: الودعية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (ج ١٠/ص ٢١٩) برقم (١٠٥٢٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (ج ٤/ص ٢٠١) مرفوعاً، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٥/ص ٢٩٣: رواه الطبراني ورجاله ثقات!

وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (ج ٤/ص ٢٠١) و(ج ٩/ص ٣٠ - ٣١)، والبيهقي في شعب الإيمان (ج ٤/ص ٣٢٣) برقم (٥٢٦٦) موقوفاً.

قال المنذري في الترغيب والترهيب (ج ٢/ص ٣٥٨): رواه البيهقي موقوفاً، ورواه بمعناه هو وغيره مرفوعاً، والموقوف أشبه.

(٢) تفسير القرطبي (ج ٥/ص ١٦٥)

(٣) نزهة أعين النواظر (ص ١٠٥، ١٠٦)، وموسوعة أخلاق الرسول (ج ٣/ص ٥١١).

كَاتِبًا فَرِهْنُ مَقْبُوضَةً فَإِنْ آمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ﴿البقرة: ٢٨٣﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَيْهِنَّ أَهْلُهَا﴾ [النساء: من الآية ٥٨]، وكذلك ما عبر عنه القرآن في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَيْدَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: من الآية ٧٥].

الثالث: العفة^(١): ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصاص: من الآية ٢٦]، أو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْتِيهِ يَدَ اسْتَخْلَفَهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [يوسف: ٥٤].

ونخلص من كل ما مضى أن الأمانة على نوعين:

الأمانة بالمعنى المجازي، والذي يتعلق بحفظ الأسرار وتبليغ العلم والشرع والوفاء بالعهود، والعدل في الوظيفة والولاية.

والمعنى الحقيقي، الذي يتعلق بحفظ ما يؤتمن عليه الإنسان من ودائع وأموال وكنوز ثمينة، وسنبين ذلك مفصلاً في المبحث اللاحق بإذن الله تعالى.



(١) وهو ما أرى تسميته بالأمانة المهنية.

المبحث الثاني



تبين لنا أن المجالات التي تدخل فيها الأمانة كثيرة منها: الدين، والأعراض، والأموال، والمعارف والعلوم، والولاية، والوصاية، والشهادة، والقضاء، والكتابة، ونقل الحديث والأسرار، والسمع والبصر وسائر الحواس، ولكل واحدة من التفصيل ما يناسبها^(١) وهو ما يعني بالضرورة القول بأن الأمانة على أنواع.

يقول الإمام الرازي: اعلم أن معاملة الإنسان إما أن تكون مع ربه أو مع سائر العباد، أو مع نفسه ولا بد من مراعاة الأمانة في كل تلك الأقسام الثلاثة.

أما رعاية الأمانة مع الرب فهي فعل المأمورات وترك المنهيات، وهذا بحر لا ساحل له، قال ابن مسعود: الأمانة في كل شيء لازمة، في الوضوء والجنابة والصلاة والزكاة والصوم.

وأما القسم الثاني: فهو رعاية الأمانة مع سائر الخلق، فيدخل فيها رد الودائع، ويدخل فيها ترك التطفيف في الكيل والوزن، ويدخل فيها أن لا يفشي على الناس عيوبهم، وكذا عدل الأمراء مع الرعية.

(١) الأخلاق الإسلامية وأسسها (ج ١/ص ٦٤٦).

والقسم الثالث: أمانة الإنسان مع نفسه بأن يختار الأنفع والأصلح له في الدنيا والآخرة ورد الأمانات إلى أهلها كما أمر الله تعالى^(١).

إلا أن الذي يعنينا البحث فيه ما يكون رد الأمانة ممكناً كما في الودائع وبعض الأعمال المهنية، وهو ما سأحاول أن أسلط الضوء عليه من حيث بيان النوع، من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول أمانات الحُكْم والإمارة

وقد صرح النبي ﷺ بكونها أمانة حينما سأله أبو ذر رضي الله عنه أن يولّيه فقال: «يا أبا ذر، إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها»^(٢).

وأهم ما في الأمانة في الولاية ضرورة تحري العدل وتنفيذه وهو ما أوجبه القرآن في ذلك النوع من الأمانات. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

يقول القاضي عياض: (في الحديث تشديد في الحض على البعد عن الإمارة لا سيما لمن يخيل فيه الضعف عن القيام بها وواضح في أن الخزي والندامة إنما هو بحق من لم يعدل في الإمارة ولم يقم بما يجب عليه فيفضحه الله ويخزيه يوم القيامة ويندم على ما فرط منه وإلا فقد جاء في الإمام العادل من الفضل والثواب ما جاء، لكن لكثرة الحظر في أمرها وشدة العهدة وعظم الأمانة فيها ما رغب عنها وزهده فيها وحضه على

(١) تفسير الرازي (ج ١٠/ص ١١٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب كراهة الإمارة بغير ضرورة (ج ٣/١٤٥٧) برقم (١٨٢٥)، والإمام أحمد في المسند (ج ٥/ص ١٧٣)، والبيهقي في سننه الكبرى (ج ١٠/ص ٩٥). وانظر شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (ج ٦/ص ٢٢٥).

تركها لما خافه عليه بسبب ضعفه حتى قرر عنده بمحض النصح له في ذلك من خلال قوله له بأنه يحب له ما يحبه لنفسه^(١).

وقال النووي: (هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية - ولا سيما لمن كان فيه ضعف - وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فإنه يندم على ما فرط منه إذا جوزي بالخزي يوم القيامة، وأما من كان أهلاً وعدل فيها فأجره عظيم كما تظاهرت به الأخبار ولكن في الدخول فيها خطر عظيم، ولذلك امتنع الأكابر منها، والله أعلم)^(٢).

قال البيضاوي: ويُستثنى من ذلك من تعين عليه، كأن يموت الوالي ولا يوجد بعده من يقوم بالأمر غيره وإذا لم يدخل في ذلك يحصل الفساد بضيايع الأحوال. قلت: وهذا لا يخالف ما فرض في الحديث الذي قبله من الحصول بالطلب أو بغير طلب بل في التعبير بالحرص إشارة إلى أن من قام بالأمر عند خشية الضيايع يكون كمن أعطى بغير سؤال لفقد الحرص غالباً عمن هذا شأنه وقد يغتفر الحرص في حق من تعين عليه لكونه يصير واجباً عليه وتولية القضاء على الإمام فرض عين وعلى القاضي فرض كفاية إذا كان هناك غيره^(٣).

وبذا يتبين أن أجلى ما يتطلبه من واجب الأمانة في الإمارة هو العدل بين الناس مطلقاً من غير تمييز أو تفضيل.

المطلب الثاني الأمانات الوظيفية

وهذا النوع من الأمانات على نوعين:

النوع الأول: وظائف تتعلق بحفظ الودائع والأموال. كأكثر الأمانات

(١) انظر شرح مسلم للقاضي عياض (ج ٦/ص ٢٢٥).

(٢) انظر شرح مسلم للإمام النووي (ج ١٢/ص ١٧٧) دار الكتب العلمية.

(٣) فتح الباري (ج ٣/ص ١٢٦).

على المخازن والأموال، وقد ذكر القرآن لذلك نموذجاً من هذا النوع، قال تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾ (يوسف: ٥٥).

وقد أمر القرآن برد الوظيفة إلى أهلها حينما حاول العباس عليه السلام وظيفة السدانة إلى السقاية له فدخل رسول الله ﷺ الكعبة فكسر ما كان فيها من الأوثان، وأخرج مقام إبراهيم، وخرج رسول الله ﷺ وهو يقرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (النساء: ٥٨)، قال عمر بن الخطاب: وما كنتُ سمعتها قبل منه، فدعا عثمان وشيبة فقال: «خذاها خالدة تالدة لا يتزعها منكم إلا ظالم»^(١).

النوع الثاني: أمانات تتعلق بالأداء الوظيفي، وذلك من خلال ما يتعلق بما تجره المهنة على العامل من مزايا، وهي من الأمور التي تلتبس على الناس إذ للمهنة دورٌ في بروز الشخص بين الناس مما يدفعهم إلى إكرام العامل بسبب وظيفته من الفضل أو الهدية أو ما شابه ذلك. والهدية من الأمور التي دعا إليها الشرع ورغب في قبولها، قال رسول الله ﷺ: «تهادوا تحابوا»^(٢) إلا أن للمال إغراءً وسحراً ربما جعل العامل ينظر إلى ما يقدم إليه من الهدايا والعطاء بسبب وظيفته هديةً لشخصه ناسياً أو متناسياً بأن ذلك بسبب الوظيفة، ودفعاً لذلك الهاجس أن يستفحل فقد منعه ﷺ بقوله «هدايا العمال غلول»^(٣).

(١) مصنف عبدالرزاق (ج ٥/ص ٨٥) رقم (٩٠٧٦)، والمعجم الكبير للطبراني (ج ١١/ص ١٢٠) رقم (١١٢٣٤). وانظر: تفسير الرازي (ج ١٠/ص ١١١) وتفسير القرطبي (ج ٥/ص ١٦٦).

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ص ٢٠٨ برقم (٥٩٤)، وأبو يعلى في مسنده (ج ١١/ص ٩) برقم (٦١٤٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٦/ص ١٦٩) وفي شعب الإيمان (ج ٦/ص ٤٧٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وحسنه الحافظ ابن حجر. وفي الباب عن عبدالله بن عمرو، وابن عمر، وعائشة.

انظر: نصب الراية للزيلعي (ج ٤/ص ١٦١)، والتلخيص الحبير للعسقلاني (ج ٣/ص ٦٩ - ٧٠).
(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ج ٥/ص ٤٢٤)، والبزار في مسنده (ج ٩/ص ١٧٢) برقم (٣٧٢٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ١٠/ص ١٣٨) من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

ولقد فهم رجل ممن استعملهم رسول الله ﷺ على جمع الصدقات أن ما ناله من الإكرام إنما يعود له، فجاء ليقسم الأموال قائلاً: هذا لكم وهذا أهدي لي، فقام رسول الله ﷺ على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه وقال: «ما بال عامل أبعته فيقول: هذا لكم وهذا أهدي لي أفلا قعد في بيت أمه - أو في بيت أبيه - حتى ينظر أيهدى إليه أم لا؟ والذي نفس محمد بيده لا ينال أحد منكم منها شيئاً إلا جاء يوم القيامة يحمله على عنقه، بعيرٌ له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر» ثم رفع يده حتى رأينا غُفرتي إبطيه ثم قال: «اللهم هل بلغت؟» مرتين^(١) وهي إشارة من النبي ﷺ أن السبب في الهدية هو الوظيفة التي يشغلها ولولا ذلك لما أهدي إليه، والغاية من منع العمال من قبول تلك الهدايا أن لا يجروا على المخالفة بسبب تلك الهدايا أو استغلال مناصبهم بالطمع فيما ليس لهم، وقد عمّت به اليوم بلوى المسلمين، ولا حول ولا قوة الا بالله.

وإذا حصل بأن قُدمت للعامل هدية من غير طلب ولا مساومة وجب إعلام رب العمل بذلك لقوله ﷺ: «من استعملناه منكم على عمل فكنتمنا مَخِيطاً فما فوقه كان غلولاً يأتي به يوم القيامة» فقام رجل أسود من الأنصار كأني أنظر إليه فقال: يا رسول الله، أقبل عني عملك. قال: «وما لك؟» قال: سمعتك تقول كذا وكذا. قال: «وأنا أقوله الآن، من استعملناه منكم على عمل فليجئ بقليله وكثيره، فما أوتي منه أخذ وما نُهي عنه انتهى»^(٢). يقول المناوي: «من استعملناه منكم فكنتمنا كان ذلك غلولاً» أي خيانة فيه تشبيه ذلك الكتم بالغلول من الغنيمة في فعله

= والحديث حسنه الحافظ ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (ج ٢/ص ٤٣٠) وفي تحفة المحتاج (ج ٢/ص ٥٧٢ - ٥٧٣)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (ج ٨/ص ٢٤٦) برقم (٢٦٢٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الهبة وفضلها، باب من لم يقبل الهدية لعلة (ج ٢/ص ٩١٧) برقم (٢٤٥٧) ومسلم، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال (ج ٣/ص ١٤٦٣) برقم (١٨٣٢) من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب تحريم هدايا العمال برقم (١٨٣٣)، وقد تقدم.

أو وباله يوم القيامة «يأتي به» أي يأتي بما غل «يوم القيامة» تفضيحاً وتعذيباً له وهذا مسوق لتحريض العمال على الأمانة وتحذيرهم من الخيانة ولو في تافه^(١).

وحينئذ فإن أي كتمان لما يترتب على العمل الوظيفي من غير علم رب العمل فإنما يعده الشرع من الغلول بل وكتمانها يعد من قبيل الخيانة.

المطلب الثالث

الأمانات الاستشارية

الاستشارة من الأمور التي تتصل بالأمانة بل إنها تعتمد عليها في إبداء الرأي، ولذلك قال النبي ﷺ: «المستشار مؤتمن»^(٢).

والتشااور والمشاورة والمشورة: استخراج الرأي بمراجعة البعض إلى البعض من قولهم: (شرْتُ العسل) اذا اتخذته من موضعه واستخرجته منه.

والشورى: الأمر الذي يتشااور فيه^(٣)، قال تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَتَتَّبِعُونَ﴾ [الشورى: من الآية ٣٨].

وقال العامري في شرح الشهاب: وحقيقة المشورة استخراج صواب رأيه^(٤). وهي استنباط الرأي من غيره فيما يعرض له من مشكلات الأمور، ويكون ذلك في الأمور الجزئية التي يتردد فيها المرء بين الفعل والترك^(٥).

فالمستشار أمين فيما يُسأل من الأمور لأنه قُلْد الأمر الذي استشير فيه، فإذا عرف المصلحة لمن قلده أمره فلا يكتمه فإن كتم ضرره. وقد قال

(١) فيض القدير (ج/٥ ص ٥٦ - ٥٧).

(٢) تقدم.

(٣) مفردات الراغب الأصفهاني ص ٢٧٣، مادة شور، ط دار المعرفة.

(٤) فيض القدير (ج/٦ ص ٣٤٨، ٣٤٩).

(٥) كتاب النريعة إلى مكارم الشريعة للأصفهاني (ص ٢٩٤).

- عليه الصلاة والسلام - «لا ضرر ولا ضرار»^(١) فيكون قد ترك الإحسان وغشه فيما استشاره فيه وخان.

وأقصى موجبات التحابب أن يرى الإنسان لأخيه ما يراه لنفسه ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]^(٢).

ومن أشار على أخيه وهو يعلم أن الرشد أي المصلحة في غيره، أي غير ما أشار إليه فقد خان أي خان المستشار المستشير، ومن غشنا فليس منا^(٣).

ولذلك وجب على المستشار للمستشير أن يعمل نظره ولا يشير إلا بعد التثبت^(٤).

ولقد بات أمر الاستشارة عملاً مهنيًا يدخل في صنوف الحياة الشرعية والاجتماعية والعسكرية والسياسية والاقتصادية وهو ما نبينه فيما يأتي:

١ - الاستشارات الشرعية: وهي ما تتعلق بإبداء الرأي الشرعي الصحيح فيما يراد بيان حكمه من غير مجاملة أو خوف أو حياء، وعدم كتمان الحق فيه، فدور المستشار الشرعي ليس ببيان الحكم الشرعي فحسب، إذ ربما كان لدى أهل العلم الفتوى، وانما الموازنة بإبداء المصلحة في اتخاذ القرارات وفق ما يأمر به الشرع، فربما كان

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره (ج٢/٧٨٤) برقم (٢٣٤٠)، وأحمد في مسنده (ج٥/ص٣٢٦)، والبيهقي في الكبرى (ج٦/ص٦٩) و(ج١٠/ص١٣٣) من حديث عبادة بن الصامت. والطبراني في المعجم الكبير (ج١١/ص٢٢٨) برقم (١١٥٧٦) و(ج١١/ص٣٠٢) برقم (١١٨٠٦) من حديث ابن عباس. وأخرجه الحاكم في المستدرک (ج٢/ص٦٦) برقم (٢٣٤٥) وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه.

وانظر نصب الراية للزيلعي (ج٤/ص٤٤٥)، فيض القدير (ج٦/ص٤٣٢)، إرواء الغليل (ج٣/ص٤٠٨)، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج١/ص٤٩٨) برقم (٢٥٠).

(٢) فيض القدير (ج٦/ص٣٤٨، ٣٤٩).

(٣) عون المعبود (ج١٠/ص٦٥).

(٤) الذخيرة (ج١٣/ص٣٤٩).

للمستشير هوى في فعل شيء قد تكون فيه رخصة أو رأي يسهل الأخذ به من قبل المستشار فلا يجب الميل إليه إذا تضمن مفسدة شرعية.

وقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «لا يحقرن أحدكم نفسه أن يرى أمراً لله عليه فيه مقال لا يقوم به، فيلقى الله فيقول: ما منعك أن تقول يوم كذا وكذا؟ قال: يا رب، إني خشيت الناس». قال: إياي أحق أن تخشى»^(١).

ولذلك فكتمان بيان الوجهة الحق في المشورة في أمور الشرع ممنوع (فكل جاهل سأل عالماً عن مسألة فأفتاه العالم بجواب باطل فعمل السائل بها ولم يعلم بطلانها فإثمه على المفتي إن قصر في اجتهاده)^(٢).

٢ - الاستشارات العسكرية: وهو ما يقضي به الواجب العسكري من إبداء النصيحة في المعارك القتالية من غير حرج لأن كتمان المصلحة الحقيقية في ذلك الباب من أخطر الأمور لما يتعلق به أمر العباد والبلاد، إذ ربما بدا للمستشار أن يغلب جانباً فيه مصلحة له على حساب الآخرين فيكتم الحق.

وقد جاء في السنة الكثير مما شاور به النبي ﷺ أصحابه في القتال، قال أبو هريرة رضي الله عنه: ما رأيت أحداً كان أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ^(٣). ففي معركة بدر أشار على المهاجرين والأنصار، فأجاب المهاجرون بالتأييد، لكن النبي ﷺ كان يريد الأنصار، فقالوا: يا رسول الله، لو استعرضت بنا عرض البحر لقطعناه معك، ولو سرت بنا إلى برك الغماد لسرنا معك، ولا نقول لك كما قال قوم موسى لموسى: اذهب أنت وربك

(١) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ج ٢/١٣٢٦) برقم (٤٠٠٨)، ومسنند الإمام أحمد (ج ٣/ص ٣٠، ٤٧، ٧٣، ٩١)، والسنن الكبرى للبيهقي (ج ١٠/ص ٩٠) من حديث أبي سعيد الخدري بسند فيه ضعف.

(٢) عون المعبود ج ١٠/ص ٦٥.

(٣) صحيح ابن حبان (ج ١١/ص ٢١٦) برقم (٤٨٧٢)، وسنن البيهقي الكبرى (ج ٧/ص ٤٥) (ج ١٠/ص ١٠٩).

فقاتلا إنا هاهنا قاعدون، ولكن نقول إذهب فنحن معك وبين يديك وعن يمينك وعن شمالك مقاتلون^(١).

إلا أن الصحابة ما كانوا يبدون المجاملة في الاستشارات العسكرية لأنهم يعلمون خطر كتمان مثل تلك الأمور ما لم يكن فعل النبي ﷺ وحيًا وهو ما كانوا يسألون عنه رسول الله ﷺ، فإن لم يكن كذلك عرضوا آراءهم بكل صراحة، وكان النبي ﷺ يأخذ به كما في بدر والأحزاب^(٢).

٣ - الاستشارة الاجتماعية: وهو ما يتصل بإبداء الرأي في القضايا الاجتماعية والأسرية مما يتعلق بطرق العيش أو طبيعة التصرفات فيما يتعامل به الناس ومن الاستشارات الاجتماعية ما يتصل بتزكية شخص من أجل ولاية أو زواج^(٣).

(١) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة بدر (ج ٣/١٤٠٣) برقم (١٧٧٩)، ومسند الإمام أحمد (ج ٣/ص ١٠٥، ١٨٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٥٧)، وصحيح ابن حبان (ج ١١/ص ٢٣) برقم (٤٧٢١، ٤٧٢٢)، وسنن البيهقي الكبرى (ج ١٠/ص ١٠٩) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) السيرة النبوية، لابن هشام (ج ٣/ص ١٦٢، ١٦٧) و(ج ٤/ص ١٨٢).

(٣) ومن الجدير ذكره - هنا - أن حديث الاستشارة جاء من أجل طلب توجه به صحابي من أجل أن يختار له خادماً من بين اثنين كما في قصة أبي الهيثم وضيافته للنبي ﷺ مع أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ولم يكن له خدم، فأتوه فلم يجدوه ووجدوا امرأته فقالوا: أين صاحبك؟ فقالت: ذهب يستعذب لنا الماء من قناة بني فلان، فلم يلبث أن جاء بقربة فوضعها ثم أتى رسول الله ﷺ فجعل يلتزمه ويفديه بأبيه وأمه، فانطلق بهم إلى ظل وسَّطَ لهم بساطاً ثم انطلق إلى نخله فجاء بفنو فوضعه فقال رسول الله ﷺ: «ألا تنقيت لنا من رطب»؟ فقال: أردت أن تتخيروا من رطبه وبسره. فأكلوا ثم شربوا من الماء فلما فرغوا قال رسول الله ﷺ: «هذا والذي نفسي بيده من النعيم الذي أنتم عليه مسؤولون، هذا الظل البارد والرطب البارد عليه الماء البارد» ثم انطلق يصنع لهم طعاماً، فقال رسول الله ﷺ: «لا تذبح ذات در» قال: فذبح لهم عناقاً فأكلوا. فقال رسول الله ﷺ: «هل لك من خادم؟» قال: لا. قال: «فإذا أتانا شيء أو قال سبي فأتنا» قال: فجاء رسول الله ﷺ رأسان ليس لهما ثالث، فأتاه - يعني أبا الهيثم - فقال له رسول الله ﷺ: «اختر أحدهما» فقال: يا رسول الله خر لي. فقال رسول الله ﷺ: «المستشار مؤتمن، خذ هذا فإني رأيته يصلي واستوص به معروفًا» فأتى به امرأته =

ويتجاذب أمانة الاستشارة هنا أمران:

الأمر الأول: الحذر من الوقوع في الغيبة.

الأمر الثاني: الحذر من الوقوع في خيانة الأمانة بكتمان حال الشخص المسؤول عنه. وقد ورد عن النبي ﷺ ما يدل على ضرورة مراعاة الأمانة لدى الاستشارة في مثل هذه الأمور، فعن فاطمة بنت قيس: أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته، فقال: والله مالك علينا من شيء. فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال: «ليس لك عليه نفقة» فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: «تلك امرأة يغشاها أصحابي، اعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك فإذا حللت فأذنيني» قالت: فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني، فقال رسول الله ﷺ: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال، له، انكحى أسامة بن زيد» فكرهته، ثم قال: «انكحى أسامة» فنكحته، فجعل الله فيه خيراً واغتبطت^(١).

= فحدثها بحديث رسول الله ﷺ فقالت له امرأته: ما أنت ببالغ ما قال رسول الله ﷺ فيه حتى تُعتقه. قال: هو عتيق. فقال رسول الله ﷺ: «إن الله لم يبعث نبياً ولا خليفة إلا له بطانتان؛ بطانة تأمره بالمعروف وتنهيه عن المنكر، وبطانة لا تألوه خبالاً ومن يوق بطانة الشر فقد وقى».

سنن الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في معيشة أصحاب النبي ﷺ برقم (٢٣٦٩) وقال: حسن صحيح غريب، ومستدرک الحاكم (ج٤/ص١٤٥) برقم (٧١٧٨) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والتمهيد لابن عبد البر ج ٢٣/ص٣٤٢، ومرقاة المفاتيح ج ٧/ص٢٤٦.

(١) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (ج٢/١١١٤) برقم (١٤٨٠)، سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في نفقة المبتوتة (ج١/٦٩٥) برقم (٢٢٨٤)، سنن الترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه (ج٣/٤٤١) برقم (١١٣٥)، سنن النسائي، كتاب النكاح، وكتاب الطلاق (ج٦/ص٧٤، ٢٠٧)، سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه (ج١/٦٠١) برقم (١٨٦٩).

وذلك ما يعني تغليب جانب الاستشارة بعدم الكتمان لما هو معلوم لديه بهذا الشأن، وسنبين ذلك في مبحث الأحكام.

بل إن أمانة المستشار تنأى به عن أي عاطفة تؤثر على مشورته، ولو كان مع ذي قرى أو مودة، ففي قصة عظيمة ذات معانٍ جلييلة أن الحسن والحسين وعبدالله بن جعفر أتوا المسيب بن نجبة خطبوا بنته أو أخته، فقال: مكانكم حتى أعود. فأتى علياً عليه السلام، فقال: أتيت أمير المؤمنين لأشاوره، فقال: أما الحسن فمطلق ولا تحظى النساء عنده، وأما الحسين فمطلق، زوج ابن جعفر. فرجع فزوجه، فلامه الحسنان، فقال: أشار عليّ أمير المؤمنين، فأتياه فقالا: وضعت منا! قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «المستشار مؤتمن، فإذا استشير أحدكم فليشر بما هو صانع لنفسه»^(١).

٤ - الاستشارات السياسية: وهي ما يتصل منها بضرورة إبداء الرأي في القضايا السياسية التي تتعلق بحكم البلاد وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وغالباً ما يكون الاستشارة السياسية من قبل من له دراية بالسياسة إذ الأمر يعتمد الدهاء وحسن التخطيط بتقديم المصالح ودفع المفاسد، وقد كانت لبعض المستشارين آثار على الأمة غيرت وجه التاريخ فتولي الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز ما هو إلا مشورة أبداها الفقيه رجاء بن حيوة على سليمان بن عبد الملك^(٢).

ومن الجدير ذكره هنا التنويه إلى ضرورة عدم إبداء المشورة للكافر الحربي الذي يناصب المسلمين العداوة فهو أمر خطير إذ لا يقدم للكافر ما يكيد به المسلمين، ولذلك فقد شدد القرآن التكير على من فعل ذلك كما

(١) القصة عزاها المتقي الهندي في كنز العمال ج٣/ص٣١٧ برقم (٨٧٧١) إلى العسكري.

والمرفوع منه أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (ج٢/ص٣٤٩) برقم (٢١٩٥)، وقال: حديث غريب. وقد تقدم تخريج الحديث من طرق أخرى آنفاً.

(٢) البداية والنهاية (ج٩/ص١٨١) مكتبة المعارف - بيروت، تاريخ الخلفاء للسيوطي، مطبعة السعادة - مصر (ص: ١٩٩)..

حدث لأبي لبابة حينما استشاره اليهود في أمر ينزلون إليه فأخذته العاطفة (وكان أبو لبابة مناصحاً لهم لأن ماله وولده وعياله كانت في بني قريظة، فأرسله إليهم فلما رأوه قام إليه الرجال وأسرع إليه النساء والصبيان ليكون في وجهه من شدة المحاصرة وتشتت ما لهم وقالوا: يا أبا لبابة، أترى أن نزل على حكم محمد؟ فأشار بيده إلى حلقه أي إنه الذبح^(١)، وهو ما ذكره القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْنُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحْنُوا أَمَنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧]

يقول أهل التفسير: نزلت في أبي لبابة، أشار إلى بني قريظة حين قالوا: نزل على حكم سعد بن معاذ، لا تفعلوا فإنه الذبح، وأشار إلى حلقه. قال أبو لبابة: والله ما زالت قدماي حتى علمتُ أنني قد خنت الله ورسوله، فنزلت هذه الآية. فلما نزلت شدَّ نفسه إلى سارية من سواري المسجد، وقال: والله لا أذوق طعاماً ولا شرباً حتى أموت، أو يتوب الله علي. والخبر مشهور^(٢).

وهذا بخلاف المسلم الفاسق إذ من الممكن تقديم المشورة له بأمانة من غير كتمان، ولذلك لما طلب زياد بن أبيه المشورة في أمر قطع يده بسبب المرض قال له شريح: إني لا أرى ذلك فإنه إن لم يكن في الأجل فسحة لقيت الله أجزم قد قطعت يدك خوفاً من لقاءه، وإن كان لك أجل بقيت في الناس أجزم فُعيّرَ ولذلك بذلك، فصرفه عن ذلك فلما خرج شريح من عنده عاتبه بعض الناس وقالوا: هلا تركته يقطع يده؟! فقال: قال رسول الله ﷺ: «المستشار مؤتمن»^(٣) فأشار إليه شريح بما يقتضي الأمانة.

(١) السيرة النبوية لابن هشام (ج ٤/ص ١٩٦)، دلائل النبوة للبيهقي (ج ٤/ص ١٦)، الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر (ص: ١٧٩)، الفصول في اختصار سيرة الرسول (ص، ١٥٤)، السيرة الحلبية (ج ٢/ص ٦٦٣).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (ج ٥/ص ١٦٨٤)، تفسير البغوي (ج ٢/ص ٢٤٢، ٢٤٣)، تفسير القرطبي (ج ٧/ص ٣٩٤)، الدر المنثور للسيوطي (ج ٤/ص ٤٨، ٤٩).

(٣) وتتمام القصة أن زياداً كان أرسل إلى معاوية يقول له: إني قد ضبطت لك العراق بشمالى ويمينى فارغة فارغ لي ذلك، وهو يعرض له أن يستنيبه على بلاد الحجاز أيضاً، =

٥ - الاستشارات الاقتصادية: وهي إبداء الآراء فيما يخص العقود التي تتصل بالمال من بيع وشراء سواء كان من قبل البائع أو المشتري، وقد جاء عن النبي ﷺ أنه مرَّ على صُبْرَة طعام فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟» قال: أصابته السماء يا رسول الله. قال: «أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غش فليس مني»^(١).

وجاء في الحديث عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو قال حتى يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا مُحِقَّتْ بركة بيعهما»^(٢) قال ابن حجر: وقوله «صدقا» أي من جانب البائع في السوم ومن جانب المشتري في الوفاء وقوله «وبينا» أي لما في الثمن والمثمن من عيب فهو من جانبيهما وكذا ناقصه^(٣). وفي الحديث حصول البركة لهما إن حصل منهما الشرط وهو الصدق والتبين ومحققها إن وجد ضدهما وهو الكذب والكنم، وهل تحصل البركة لأحدهما إذا وجد منه المشروط دون الآخر؟ ظاهر الحديث يقتضيه، ويحتمل أن يعود شؤم أحدهما على الآخر بأن تنزع البركة من المبيع إذا

= فلما بلغ أهل الحجاز جاءوا إلى عبدالله بن عمر فشكوا إليه ذلك وخافوا أن يلي عليهم زياد فيعسفهم كما عسف أهل العراق فقام ابن عمر فاستقبل القبلة فدعا على زياد والناس يؤمنون فطعن زياد بالعراق في يده فضاق ذرعاً بذلك واستشار شريحاً القاضي في قطع يده، فقال له شريح ما قال. انظر تاريخ الطبري ج ٣/٢٣٩، البداية والنهاية ج ٨/٦٢، الكامل في التاريخ ج ٣/٢، تاريخ ابن خلدون ج ٣/١٨.

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ من غشنا فليس منا (ج ١/٩٩) برقم (١٠٢)، سنن أبي داود، كتاب الإجارة، باب النهي عن الغش (ج ٢/٢٩٤) برقم (٣٤٥٢)، مسند الإمام أحمد (ج ٢/٢٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف (ج ٢/٧٣٢) برقم (١٩٧٣)، صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب الصدق في البيع والبيان (ج ٣/١١٦٤) برقم (١٥٣٢).

(٣) يلاحظ أحيانا طلب استشارة المشتري من البائع فالبعض يعرض محلا تجارياً للبيع ثم يتعذر بأنه ليس متفرغاً والحق غير ذلك كون المحل لم ينجح في ذلك المكان، وهنا إذا طلب المشتري نصح البائع وجب عليه أن يصدق في سبب البيع.

وجد الكذب أو الكتم من كل واحد منهما وإن كان الأجر ثابتاً للصادق الميّن والوزير حاصل للكاذب الكاتم^(١).

وقد ورد أن يهودياً غالى في مطالبة النبي ﷺ في دين له فأراد عمر رضي الله عنه قتله، فقال له النبي ﷺ: «يا عمر، أنا وهو كنا إلى غير هذا منك أحوج؛ أن تأمرني بحسن الأداء وتأمره بحسن التباعة. اذهب به يا عمر فاقضه حقه وزده عشرين صاعاً من تمر مكان ما رعته»^(٢).

المطلب الرابع أمانة التبليغ

إن التبليغ أمانة تفرض نفسها على من تصدى للأخذ بما يجب تبليغه من العلم والمعرفة والحق والنصح فتلك أمور مباحة للناس، لكن الشرع أوجب على من يأخذها أن يقوم بتبليغها للناس، لذلك فقد أمر الله رسوله بالتبليغ حتى قال لنبيه ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَفْعَلُكَ مِنَ النَّاسِ إِنْ أَلَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧] حتى جاء عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - قولها: (من حدثك أن محمداً كتم شيئاً مما أنزل الله عليه فقد كذب، الله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَفْعَلُكَ مِنَ النَّاسِ إِنْ أَلَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧].

ولو كان رسول الله ﷺ كاتماً شيئاً لكرم قوله تعالى: ﴿وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: من الآية ٣٧]^(٣).

(١) فتح الباري ج ٤/ص ٣١١.

(٢) صحيح ابن حبان (ج ١/ص ٥٢١) برقم (٢٨٨)، مستدرک الحاكم (ج ٣/ص ٧٠٠) برقم (٦٥٤٧)، سنن البيهقي الكبير (ج ٦/ص ٥٢)، المعجم الكبير للطبراني (ج ٥/ص ٢٢٢) برقم (٥١٤٧).

(٣) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة المائدة، وكتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ برقم (٤٣٣٦، ٧٠٩٣)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: =

هذا وقد بلغ النبي ﷺ جميع ما أنزل إليه من القرآن^(١).

وقد شدد القرآن النكير على من تعلّم العلم وكتّمه فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] لذلك فإن أمانة العلم هو تبليغه للناس وقد تحدثنا عن ذلك مفصلاً في كتمان العلم بما أغنى عن الإعادة، وكذلك هو الأمر بالنسبة للنصح لأن النصح من واجب من يعلمها على من يجهلها، ولعل أبرز ما يتصل بالنصح هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذ أنه أمانة بالنسبة لمن يعرف أو يرى منكراً وكتّمانه الامانة عن الناس يساعد على انتشار الرذيلة.



= ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، وهل رأى النبي ﷺ ربّه ليلة الإسراء؟ (ج ١/١٥٩) برقم (١٧٧). انظر تفسير القاسمي (ج ٤/ص ١٩٨) والتفسير المنير (ج ٣/ص ٦١٧)
(١) انظر تفسير القاسمي (ج ٤/ص ١٩٨)، والتفسير المنير (ج ٣/ص ٦١٧).

المبحث الثالث

أحكام كتمان الأمانة

تبين لنا آنفاً أن الأمانات حقيقية ومجازية، ولكل أمانة من تلك الأنواع طريقتها في الأداء، فالأمانات الحقيقية التي تتعلق بالودائع لها شكلها من حيث الأداء والكتمان وكذا الأمانات المجازية فكتمانها قد يختلف من حيث نوع الأداء جرياً على نوع الأمانة، إذا كانت سرّاً فيجب كتمانها أو علماً فيحرم كتمانها، وهكذا ذواليك.

لذا كان لزاماً علي أن ابحث هنا في المسائل التي تتعلق بأحكام الأمانة من خلال ما يأتي من المطالب:

المطلب الأول

حكم الأمانة من حيث الأصل

الأمانة يعترئها حكرمان الحكم الأول قبولها والثاني ردها بعد القبول.

أما من حيث القبول فقد نقل لنا القرآن اعتذار بعض من عرضت عليه الأمانة من أجل تحملها بينما قبلها الإنسان فوصفه الله تعالى بالظلم والجهل، قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢].

لذلك يرى العلماء أن قبول الأمانة مستحب لمن يعلم من نفسه

الأمانة من حيث الثقة والقدرة^(١) لما فيه من العون لأخيه المسلم، قال ﷺ: «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»^(٢)، ويكره لغيره إلا برضا ربها^(٣) ف (إن من أودع ودیعة یعجز عن حفظها حرم علیه قبولها.

وإن كان قادراً لكن لا يثق بأمانة نفسه، فهل يحرم عليه قبولها أم يكره؟ وجهان.

وإن قدر ووثق بإمانة نفسه استحب القبول فإن لم يكن هناك غيره فقد أطلق مطلقون أنه يتعين عليه القبول وهو محمول على ما بينه السرخسي في الأمالي وهو أنه يجب أصل القبول دون أن يتلف منفعة نفسه وحرزه في الحفظ من غير عوض^(٤).

(ومن قدر على حفظها وهو أمين ولكنه لم يثق بأمانته حالاً أو استقبالاً كره له قبولها من مالها الرشيد الجاهل بحاله حيث لم يتعين عليه قبولها، والقول بالحرمة مردود بأنه لا يلزم من مجرد الخشية الوقوع ولا ظنه ومن ثم لو غلب على ظنه وقوع الخيانة منه فيها حرم عليه قبولها، أما غير مالها كوليها فيحرم عليه إيداع من لم يثق بأمانته وإن ظن عدم الخيانة، ويحرم عليه قبولها منه، وأما إذا علم المالك الرشيد فلا حرمة ولا كراهة في قبولها. وقول الزركشي: إن الوجه التحريم عليهما أما على المالك فلا ضاعته ماله، وأما على المودع فلا عانته على ذلك؛ مردود^(٥)، إذ الشخص إذا علم من غيره أخذ ماله لينفقه أو ليدفعه إلى غيره لا يحرم عليه تمكينه منه، ولا الآخذ إن علم رضاه، والإيداع صحيح مع الحرمة وأثر التحريم مقصور على الإثم، نعم لو كان المودع متصرفاً بغيره من

(١) كشف القناع عن متن الإقناع للبهوتي (ج ٣ ص ١٩٥٥).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر (ج ٤ ص ٢٠٧٤) برقم (٢٦٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) كشف القناع للبهوتي (ج ٤ ص ١٦٧)، والروض المربع (ج ٢ ص ٤١٦).

(٤) روضة الطالبين (ج ٦ ص ٣٢٤)، مغني المحتاج (ج ٣ ص ٧٩).

(٥) يعني أن قول الزركشي مردود، ف (مردود) ههنا خبر للمبتدأ (قول).

ولاية أو وكالة وإن وثق بأمانة نفسه وقدر على حفظها استحَب له قبولها لما فيه من التعاون، ومحله إن لم يتعين عليه فإن تعين عليه بأن لم يكن غيره وجب عليه^(١).

أما من حيث الأداء: وهو تسليم ذاتِ لمن يستحقها، ومنه أداء الدَّين، وأما في المجاز فيكون بالاعتراف والوفاء بالشيء فيكون أداء الأمانة على قول الحق والاعتراف به كما أنه ينسحب على أهل العلم بتبليغ العلم والشريعة^(٢).

والأصل في أداء الأمانة الوجوب على من قبلها لمستحقها لما حث عليه الشرع من وجوب الأداء، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝٥٨﴾ [النساء: ٥٨]، ولقوله ﷺ: «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَىٰ مَنْ أُثِمَّتْكَ وَلَا تَخْزُ مِنْ خَانَكَ»^(٣).

وقال ابن عباس: لم يرخص الله لمعسر ولا لموسر أن يمسك الأمانة. قال القرطبي: وهذا إجماع، وأجمعوا على أن الأمانات مردودة إلى أربابها الأبرار منهم والفجار، قاله ابن المنذر^(٤).

وبالنتيجة فإنه يجب المحافظة على الأمانة عموماً فحفظها يوجب

(١) نهاية المحتاج (ج/٦ ص/١١١)، كفاية الأخيار (ج/١ ص/٣٢١)، ومغني المحتاج (ج/٣ ص/٧٩).

(٢) تفسير الطاهر بن عاشور (ج/٤ ص/١٦٠).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الإجارة، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده (ج/٢ ص/٣١٢) برقم (٣٥٣٥)، والترمذي، كتاب البيوع (ج/٣ ص/٥٦٤) برقم (١٢٦٤) وقال: حسن غريب، والدارقطني في سننه (ج/٣ ص/٣٥)، والحاكم في المستدرک (ج/٢ ص/٥٣) برقم (٢٢٩٦) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، والبيهقي في السنن الكبرى (ج/١٠ ص/٢٧١) وفي شعب الإيمان (ج/٤ ص/٣١٩) برقم (٥٢٥٢). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. والحديث يقوى بشواهد كثيرة، كما قال السخاوي وغيره.

انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي (ص: ٧٦)، سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني

(ج/١ ص/٧٨٣) برقم (٤٢٣).

(٤) تفسير القرطبي (ج/٥ ص/١٦٥).

سعادة الدارين والخيانة توجب الشقاء فيهما، إلا أن ذلك ليس مطلقاً فربما تحول الوجوب إلى الندب أحياناً أو الاستحباب، وهو ما أبينه في المطلب القادم باذن الله تعالى.

المطلب الثاني حكم الأمانة من حيث الأحوال

علمنا من قبل حكم الأمانة من حيث الأصل إلا أن حكمها يختلف أحياناً حسب الأحوال، وإليك بيان ذلك:

الحالة الأولى: حكم مماثلة خائن الأمانة.

إذا كانت الأمانة عند الأمين الذي تعرض للخيانة من قبل صاحب الأمانة وهو المودع - بكسر الدال - فهل يحق للأمين أن يقتصر منه بمقابلته بالمثل بجحود أمانته؟

فمن وجو اتفاق العلماء على وجوب الأداء بناء على ما أمر الله به في الآية وعموم الأحاديث إلا أنهم اختلفوا في حكم الأداء الوارد في حديث: «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك» بخصوص خائن الأمانة، فمن حيث يرى بعضهم بأن الأمر يدل على الوجوب يرى جمهور الفقهاء أن الأمر في الحديث يدل على الندب ولا يحتمل الوجوب بخصوص من يخون الأمانة لقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [الشورى: ٤٠] وقوله ﷺ: ﴿وَلَا تَعَابَتْهُ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّادِقِينَ﴾ [النحل: ١٢٦] فهذه الآياتان تدلان على جواز معاقبة الخائن بمثل ما فعل من غير ظلم له، وإن كان الصنف هو الأفضل لذلك صار الأمر في الحديث يدل على الندب.

الحالة الثانية: حكم استرداد المؤتمن لحق ضائع.

فإذا أؤتمن شخص بأمانة ثم تبين له أنها تعود له فهل يجوز له أن يظفر بها تعويضاً لحقه وإن كان بجحد الأمانة؟

للعلماء في ذلك تفصيل، وهو كما يأتي^(١):

يرى الشافعي جواز ذلك وهو الأشهر من أقواله من غير تمييز لنوع المال الذي يؤخذ سواء كانت الأمانة هي عين حقه أو غيرها، واستدلوا بحديث هند زوجة أبي سفيان التي شكت فيه بخل زوجها، فأذن لها رسول الله ﷺ أن تأخذ من ماله ما يكفيها وولدها بالمعروف^(٢)، فمثلها الرجل يكون له الحق على الرجل فيمنعه إياه فله أن يأخذ من ماله حيث وجده بوزنه أو كيله فإن لم يكن له مثل كانت قيمته دنائير أو دراهم فإن لم يجد له مالاً باع عرضه واستوفى من ثمنه حقه فإن قيل: فقد روي عن رسول الله ﷺ «أد إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك» قيل: إنه ليس بثابت. ولو كان ثابتاً لم تكن الخيانة ما أذن بأخذه وإنما الخيانة أن أخذ له درهماً بعد استيفائه درهمي فأخونه بدرهم كما خانني في درهمي فليس لي أن أخونه بأخذ ما ليس لي وإن خانني^(٣).

بينما يشترط بعض العلماء لجواز ذلك كون الأمانة من جنس ما أخذه صاحب الأمانة لا من غيره لظاهر قوله تعالى: ﴿فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَحَزُوا سِنْتَهُ سِنْتَهُ مِثْلَهَا﴾ [الشورى: ٤٠] فقد اشترطت الآية المثلية في إيقاع العقوبة وإلا فلا، وهو قول عطاء الخراساني^(٤).

(١) تفسير القرطبي (ج ٢/ص ٢٣٧)، وسبل السلام للصنعاني (ج ٣/ص ١٥٢)، وتحفة الأحوذى (ج ٤/ص ٥٤٤)، أضواء البيان (ج ٢/ص ٤٦٧).

(٢) وتام الحديث: أن هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان دخلت على رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل عليّ في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: «خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك» صحيح البخاري برقم (٢٠٩٧)، وصحيح مسلم برقم (١٧١٤) واللفظ لمسلم.

(٣) الأم ج ٥/ص ١٠٤. وانظر: مختصر المزني ج ١/ص ٣١٨، ومعرفة السنن والآثار ج ٧/ص ٤٨٢، ومطالب أولي النهى ج ٦/ص ٥٣٧، وفتح الباري ج ٥/ص ١٠٩، وطرح الثرب في شرح التقريب ج ٨/ص ٢١٤.

(٤) تفسير القرطبي (ج ٢/ص ٢٣٧).

بل إن المالكية قالوا: لو أنه حلف على جحد الأمانة فله ذلك، ولو حلف ما ضره ذلك، كالمكره على اليمين في أخذ ماله فيحلف ولا يضره ذلك. وقال اللخمي: قال مالك: إنما يجوز له أن يجحده إذا أمر أن يحلفه كاذباً يريد أن المودع يقول له: احلف لي أنني ما أودعتك. وقيل: يحلف ما أودعتني شيئاً ينوي يلزمني ردّه. وقيل: ينوي مثله أن يحرك به لسانه، وكل ذلك واسع. والصواب أن له أن يجحد ما أودعه مكان حقه عليه لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦] ولحديث هند: «خذي من ماله».

وقيل: معنى «ولا تخن من خاتك» لا تأخذ أزيد من حَقِّك فتكون خائناً، وأما من أخذ حقه فليس بخائن^(١).

ويرى الحنابلة منع ذلك. قالوا: من كان له على إنسان حق ولم يمكنه أخذه بالحاكم وقدر على مال له لم يجز - أي يحرم - أن يأخذ قدر حقه. نص عليه واختاره عامة شيوخنا، وهو المشهور في المذهب ونصره في «الشرح» وغيره لقوله عليه السلام: «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خاتك» ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾ [البقرة: من الآية ١٨٨]. وأجيب بأن ذلك ليس من قبيل أكل أموال الناس بالباطل والحديث يفيد التنبه لا الوجوب ولأن مرد الأمر إلى الحاكم والقاضي^(٢).

ويرى ابن حزم الظاهري أنه يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه سواء كان من نوع ما هو عليه أو من غيره فله أن يبيع ويستوفي حقه فإن فضل على ما هو له ردّه لصاحب الأمانة أو لورثته، وإن نقص بقي في ذمة من عليه الحق، فإن لم يفعل ذلك فهو عاصي لله ﷻ إلى أن يحلله أو يبرأه فهو مأجور فإن كان الحق الذي له لا بينة له عليه، وظفر بشيء من مال من غصبه حقه فله

(١) حاشية الدسوقي ج ٣/ص ٤٣١. وانظر: التاج والإكليل ج ٥/ص ٢٦٦، تفسير القرطبي (ج ٢/ص ٢٣٧)، الذخيرة ج ٩/ص ١٥٩.

(٢) الكافي في فقه ابن حنبل ج ٤/ص ٥١٠، المغني ج ١٠/ص ٢٧٥، المبدع ج ١٠/ص ٩٧٤، وتحفة الأحوذني (ج ٤/ص ٥٤٤)، الإنصاف للمرداوي ج ٦/ص ٤٢٩.

الحق في أخذه، فإن طوّل أنكر، فإن استُحلف حلف، وهو مأجور في ذلك، جاء في المحلى: (فَمَنْ ظَفَرَ بِمِثْلٍ مَا ظَلِمَ فِيهِ هُوَ أَوْ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ فَلَمْ يُزِلْهُ عَنْ يَدِ الظَّالِمِ وَيَرُدَّ إِلَى الْمَظْلُومِ حَقَّهُ فَهُوَ أَحَدُ الظَّالِمِينَ لِأَنَّهُ لَمْ يُعِنِ عَلَى الْبِرِّ وَالْتَقَوَى بَلْ أَعَانَ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، هَذَا أَمْرٌ يُعْلَمُ ضَرُورَةً، وَكَذَلِكَ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا أَنْ يُغَيِّرَهُ بِيَدِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ»، فَمَنْ قَدَرَ عَلَى كَفِّ الظُّلْمِ وَقَطْعِهِ وَإِعْطَاءِ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ قَدَرَ عَلَى إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ ﷻ وَخَالَفَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَنْ يُحِلَّهُ، وَالِدَّلَالُ عَلَى هَذَا تَكْثُرُ جَدًّا^(١)).

يقول المباركفوري: وكذلك عندنا كلٌّ مَنْ ظفر لظالم بما لا فَرْصٌ عليه - أي يجب عليه - أخذه وإنصاف المظلوم منه^(٢).

واستدل ابن حزم لما ذهب إليه بما مضى من الآيات، ويقول تعالى: ﴿وَلَمَنِ اتَّصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١]، ويقول تعالى: ﴿الَّذِينَ هَرَّأُوا بِالْهَرَّاءِ وَالْمُؤْمِنُ قَصَاصٌ فَمَنْ أَعْدَى عَلَيْكُمْ فَاغْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ويقول ﷺ لهند امرأة أبي سفيان: «خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف»، ويقول النبي ﷺ: «إن نزلتم بقوم وأمروا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حقَّ الضيف»^(٣). والحديث لا يدل على أن القوم يظفرون بما لهم من حق الضيافة بل يطالبون به، واستدل لكونه على عصيانه إذا لم يفعل بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢] وكذلك بحديث «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ»^(٤).

(١) المحلى لابن حزم الظاهري ج ٨/ص ١٨١.

(٢) تحفة الأحوذى (ج ٤/ص ٥٤٤).

(٣) صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه (ج ٢/٨٦٨) برقم (٢٣٢٩)، وصحيح مسلم، كتاب اللقطة، باب الضيافة ونحوها (ج ٣/١٣٥٣) برقم (١٧٢٧) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان =

يقول القرطبي قلت: والصحيح جواز ذلك كيف ما توصل إلى أخذ حقه ما لم يعد سارقاً، وأن ذلك ليس خيانة وإنما هو وصول إلى حق. وقال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»^(١) وأخذ الحق من ظالم نصر له.

وقد رخص النبي ﷺ لهند أن تأخذ من مال زوجها دون علمه بالقدر المعروف. وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. قاطع في موضع الخلاف^(٢).

والذي أراه في هذا المقام: النظر من وجهين:

الأول: كون الأمانة من الأخلاق التي لها خصوصية في الالتزام حتى مع الخصوم، فقد أدى أبو سفيان - يوم أن كان كافراً - أمانة الاستشارة حينما سأله ملك الروم عن النبي ﷺ عنه حتى أنه تمنى لو استطاع الكذب^(٣). وكان دليل النبي ﷺ مشركاً ولم يخُنْ احتراماً لأمانة المهنة ما لم تكن الأمانة في معاصي الله تعالى ومن قابلني بالخيانة لا أخونه، خصوصاً إذا كان الأمين من ذوي الهيات في الناس، أما النصوص التي يستدل بها على المماثلة في الاعتداء فأرى بأنها في غير الأمانات من القصاص وغيره.

= وأن الإيمان يزيد وينقص وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب (ج ١/٦٩) برقم (٤٩)، وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، وكتاب الملاحم (١١٤٠، ٤٣٤٠)، وسنن الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في تغيير المنكر باليد أو باللسان أو بالقلب (ج ٤/٤٦٩) برقم (٢١٧٢)، وسنن النسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب تفاضل أهل الإيمان (ج ٨/١١١) برقم (٥٠٠٨)، وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها (ج ١/٤٠٦) برقم (١٢٧٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(١) صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب أعز أخاك ظالماً أو مظلوماً (ج ٢/٨٦٣) برقم (٢٣١١) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) تفسير القرطبي (ج ٢/ص ٢٣٧).

(٣) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (ج ١/٧) برقم (٧)، ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام (ج ٣/١٣٩٣) برقم (١٧٧٣).

الوجه الثاني: النظر إلى خائن الأمانة من حيث الظرف المحيط به فإن كان من المعتدين الظالمين أو ممن امتهن الخيانة حتى صار الأمر عليه هيناً فهذا وأمثاله يقابلون بالمثل كي لا يتسلطوا على الناس باستغلالهم من هذا الباب، واما إن كان من خان الأمانة قد دفعته الظروف إلى ذلك من ضعفٍ بسبب الحاجة أو الإغراء في أمرٍ ما فإنَّ ردَّ الأمانة له أرجى في نصحه ووعظه وهو يرى أن من خانته يرد له أمانته - والله أعلم -.

الحالة الثالثة: إذا كانت الأمانة مسروقة، وجاء بها السارق ويريد استئمانها عند شخص فهل يجوز للأمين قبولها؟

الذي أراه في هذا المقام - والله أعلم - أن الأمين إذا علم يقيناً بأن المؤتمن سارق، وعلم من جنس الأمانة بأهلها وأصحابها فيندب له، بل وربما يجب عليه أخذ تلك الوديعة بغية ردّها إلى أهلها انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، وكذلك من باب التعاون لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، وردّ المال إلى أهله تعاونٌ على التقوى، وأخذها من السارق وردّها إليه ربما يدخل تحت الإثم والعدوان، ثم إن المسلم مأمور بالمحافظة على حرمة مال أخيه المسلم وكل ذلك باشتراط اليقين المقرون بالأدلة في أن الأمانة تعود لشخصٍ آخر غير المؤتمن والله أعلم.

المطلب الثالث

حكم رد الودائع وما في معناها

فرّع الفقهاء على ذلك استعمال الأمانة بمعنيين:

الأول: الشيء الذي يوجد عند الأمين. وذلك كما في المسائل الآتية:

العقد الذي تكون الأمانة فيه هي المقصد الأصلي، وهي السبب فيه

كالوديعة وهي العين التي توضع عند شخص ليحفظها، فهي أخص من الأمانة، فكل وديعة أمانة وليس كل أمانة وديعة^(١).

العقد الذي تكون الأمانة فيه ضمناً وتبعاً في العقد وليست أصلاً فيه أو سبباً له كالعارية والوكالة وما يشبه ذلك من العقود الأخرى^(٢)، وكذلك الأمانة العلمية.

ما تكون الأمانة طارئاً فيه ومن غير عقد، وذلك كمثل اللقطة أو ما ألفت به الريح في دار غيره مما يتطلب فيه المحافظة عليه بسبب ما أمر به الشرع من المحافظة على أموال الناس، وهو ما يسمى بالأمانات الشرعية^(٣).

الثاني: الأمانة بمعنى الصفة: ولعل ذلك النوع من الأمانات يمكن الإشارة إليه كما في المسائل الآتية:

ما يسمى ببيع الأمانة، والذي يعود العقد فيه إلى ذمة الرجل وأمانته، ومن ذلك: بيع المرابحة والتولية والاستئمان، وهي عقود يحتكم فيها المبتاع إلى ضمير البائع وأمانته^(٤).

الولايات والوظائف التي تكون الأمانة أساساً فيها كالقضاء والوصية وناظر الوقف^(٥).

فيمن يترتب على كلامه حكم شرعي، كالشاهد من حيث يجب عليه

(١) القليوبي (ج ٣/ص ١٨٠)، والموسوعة الفقهية (ج ٦/ص ٢٣٦).

(٢) الموسوعة الفقهية (ج ٦/ص ٢٣٦).

(٣) نهاية المحتاج (ج ٦/ص ١١٠)، ومجمع الأنهر (ج ٢/ص ٣٣٨)، والموسوعة الفقهية (ج ٦/ص ٢٣٦).

(٤) البدائع (ج ٥/ص ٢٢٣)، والمغني (ج ٤/ص ٢٠٣)، والدسوقي (ج ٣/ص ١٦٤)، والمهذب (ج ١/ص ٢٩٥، ٢٩٧).

(٥) منتهى الإرادات (ج ٢/ص ٥٠٤)، والهداية (ج ٤/ص ٢٥٨)، ومنح الجليل (ج ٤/ص ١٣٨)، (٦٨٨).

أداء الشهادة بأمانة ومن غير تأثير^(١). وربما كان في قول النبي ﷺ إشارة إلى تلك الأنواع في قوله: «العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدَّين مقضي، والزعيم غارم»^(٢) وزاد النسائي والدارقطني: فقال رجل: فعهد الله؟ قال: «عهد الله أحق ما أدي»^(٣).

وربما استعملت الأمانة من حيث كونها صفةً لله تعالى عند نسبتها إليه في الحلف كما في باب الأيمان^(٤).

وهذه الأمانات منها ما مرَّ بيانه في فصول مستقلة ككتمان الشهادة وكتمان العلم أو ما سيأتي بيانه لاحقاً إلا أننا هنا سنعرض لنماذج من هذه الأمانات مما يترتب على الكتمان فيها أثر شرعي في المعاملات من خلال التقسيم الفائق.

❖ أولاً: الأمانة بمعنى الشيء الذي يوجد عند الأمين:

وفيها أتناول بياناً ما يتعلق بالوديعة من أحكام كونها سبباً مباشراً في إنشاء العقد.

١. أحكام كتمان الوديعة:

الوديعة في اللغة: الأمانة، وتطلق على الاستئابة في الحفظ، وذلك يعم حقَّ الله تعالى وحقَّ آدمي^(٥).

- (١) المغني (ج/٩/١٦٥)، والمهذب (٣٢٥)، ومنح الجليل (ج/٤/٢١٨).
- (٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الإجارة، باب في تضمين العارية (ج/٢/٣١٩) برقم (٣٥٦٥)، والترمذي، كتاب البيوع، وكتاب الوصايا، برقم (١٢٦٥، ٢١٢٠) وقال: حسن غريب، وابن ماجه، كتاب الصدقات، برقم (٢٣٩٨، ٢٤٠٥)، وأحمد في المسند (ج/٥/ص/٢٦٧)، وابن حبان في صحيحه (ج/١١/ص/٤٩١) برقم (٥٠٩٤)، وسنن النسائي الكبرى ج/٣/ص/٤١٠ برقم (٥٧٨١)، والدارقطني في سننه (ج/٣/ص/٤٠) برقم (١٦٦) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه. وفي الباب عن أنس وسمرة بن جندب وصفوان بن أمية.
- (٣) سنن النسائي الكبرى (ج/٣/ص/٤١٠) برقم (٥٧٨١)، وسنن الدارقطني (ج/٣/ص/٤٠) برقم (١٦٥).
- (٤) المغني ج/٩/ص/٤٠٤، ومنح الجليل (ج/١/ص/٦٢٤)، والموسوعة الفقهية (ج/٦/ص/٢٣٨).
- (٥) حاشية الخرخشي (ج/٦/ص/٤٧٠) ..

وشرعاً: هي توكيلٌ بحفظ مال^(١) أو تسليط الغير على حفظ المال^(٢) وعرفها آخرون بأنها المال الموضوع عند أجني ليحفظه^(٣).

وما يهمننا الكلام فيه هنا ما يتعلق بكتمانها بالجود أو بغيره فنيبته، فقد قال الفقهاء: إن من أنكر الوديعة بالكتمان والجود فهو ضامن لها. جاء في معونة أولي النهى: (وإن أنكر الوديع الوديعة بأن قال: لم يودعني، ثم أقر بالإيداع أو ثبت عليه بيينة، فادعى رداً أو تلفاً سابقين لجوده لم يقبل ذلك منه ولو أتى عليه بيينة، وأما كون ذلك لا يقبل منه فلا أنه صار ضامناً بجوده معترفاً على نفسه بالكذب المنافي للأمانة، وأما عن رد بيئته فلا أنه مكذب لها بجوده)^(٤)، (ولأنه بجحده خرج عن الاستئمان عنها فلم يزُل عنه الضمان للإقرار بها لأن يده صارت يد عدوان)^(٥).

إلا أن ذلك الجود قد تعتريه بعض الأسباب التي قد تجعل الأمين يُنكرها من باب الخوف عليها إذا كان ذلك بحضرة من يخاف منه على الوديعة (فإذا قال المودع: لا وديعة لأحد عندي: فإما أن يكون قوله ذلك ابتداءً، وإما أن يكون جواباً لسائل غير المالك فلا يضمن سواء جرى ذلك بحضرة المالك أو بغيئته، لأن إخفاءها أبلغ في حفظها، وإن طلبها المالك فجحدها فهو خائن ضامن وإن لم يطلبها، بل قال: لي عندك وديعة فسكت لم يضمن، وإن انكر لم يضمن أيضاً على الأصح لأنه قد يكون في الإخفاء غرضٌ صحيحٌ بخلاف ما بعد الطلب فلو جحدها ثم قال كنتُ غلظت أو نسيت لم يبرأ إلا أن يصدقه المالك)^(٦).

(١) حاشية الخروشي (ج/٦ ص/٤٧٠) ..

(٢) فتح القدير (ج/٨ ص/٤٨٥)، والبحر الرائق (ج/٧ ص/٢٦٤) ..

(٣) روضة الطالبين (ج/٥ ص/٢٨٥) ..

(٤) معونة أولي النهى (ج/٦ ص/٤٩٢)، وحاشية الخروشي (ج/٦ ص/٤٨٠)، والبحر الرائق لابن نجيم (ج/٧ ص/٤٧١) ..

(٥) معونة أولي النهى (ج/٦ ص/٤٨٣)، كشف القناع عن متن الإقناع للبهوتي (ج/٣ ص/١٩٦٤) ..

(٦) روضة الطالبين (ج/٥ ص/٣٠٥) ..

إلا أن ذلك ليس مطلقاً، فقد يلجأ الأمين إلى كتمانها من غير إثم أو ضمان، وذلك كما في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: للحفاظ على الأمانة، فلو كتمها خشيةً من غالب عليها من ظالم أو سلطان فله أن يكتمها بالإنكار ولا ضمانً عليه بل أن حلف متأولاً لا يلحقه حنث في يمينه. جاء في معونة أولي النهى: (ولا يضمن مودع أكره على دفعها لغير ربها، وإن طُلب منه اليمين حلف متأولاً فإن لم يحلف حتى أخذت منه ضمينها لتفريطه بترك الحلف، ويأثم إن حلف ولم يتأول، وهذا الإثم أهون من إثم الإقرار بها لأن حفظ مال الغير أكد من البر باليمين المتأول^(١)).

وفي حاشية ابن عابدين: قوله: (فجحدتها) قال الرملي: هذا ليس بجحود حقيقة وإنما هو حفظ، فاستغنى في «الكنز» عن ذكره. قوله: (لم يضمن) لأن كتمان الوديعة أمكن في حفظها لأن بذكرها قد يتنبه لها الظالم والسارق فكان جحوده من باب الحفظ بخلاف ما إذا كان جحوده عند طلب المالك لها فإن بالطلب ينتهي الإيداع فإنه ما أودعها إلا ليسلمها له عند حاجته إليها فبالمنع يكون غاصباً فيضمن ولم تبق يده يد المالك فبإقراره بعد ذلك لم يحصل الرد إلى مالكة لا حقيقة ولا حكماً فلذا لا يبرأ عن الضمان إلا بتسليمها إلى المالك حقيقة^(٢).

الحالة الثانية: منعاً من الظلم أو العدوان.

فإذا خاف على صاحبها من استعمالها في الظلم فله منعها (فلو لم يكن ظالماً بالمنع لا يضمن، ولهذا قال قاضيخان في فتاواه: لو كانت الوديعة سيفاً فأراد صاحبه أن يأخذه من المودع ليضرب به رجلاً ظلماً فإنه لا يدفعه إليه لما فيه من الإعانة على الظلم^(٣)).

(١) معونة أولي النهى (ج ٦/ص ٥٠٣).

(٢) حاشية ابن عابدين (ج ٨/ص ٣٥٧).

(٣) البحر الرائق لابن نجيم (ج ٧/ص ٤٦٧، ٤٦٨).

الحالة الثالثة لإثبات حق ضائع: فقد يؤدي ردُّ الأمانة - أحياناً - إلى مفسدة بحقوق الآخرين مما يسوغ إنكارها أو كتمانها كما لو أودعت الزوجة كتاباً فيه إقرار منها للزوج بمال أو قبض مهرها فللمودع أن لا يدفع الكتاب إليها لما فيه من ذهاب حقِّ الزوج^(١).

٢. أحكام كتمان العارية:

وهي من العقود التي تكون الأمانة فيها ضمناً وتبعاً في العقد وليست أصلاً فيه أو سبباً له، وهي - كما يعرفها الحنفية - تملك المنفعة بلا عوض^(٢)، وقريباً منه عند المالكية إذ قالوا: إنها تملك منفعة مؤقتة لا بعوض^(٣)، وعند الشافعية: هي إباحة الانتفاع بما يحلُّ الانتفاع به مع بقاء عينه^(٤)، وعند الحنابلة: هي العين المعارة^(٥).

وقد ندب الشرع إليها لما فيها من الإعانة على الخير والمعروف بين المسلمين، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أعار واستعار^(٦)، فقد استعار من صفوان بن أمية أدرعاً يوم حنين^(٧).

ولذلك لا ينبغي مقابلة هذا المعروف بالجحود والكتمان، من هنا قال ﷺ: «العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدَّين مقضيٌّ والزعيم غارم» كما تقدم.

وبمقتضى ذلك قال الإمام الشافعي إن العارية مضمونة. بينما لم يرَ

(١) البحر الرائق لابن نجيم (ج ٧/ص ٤٦٨).

(٢) البحر الرائق لابن نجيم (ج ٧/ص ٤٧٦)، وبدائع الصنائع للكاساني (ج ٨/ص ٣٦٩).

(٣) حاشية الخرشي (ج ٦/ص ٤٠٦).

(٤) أسنى المطالب (ج ٥/ص ١٨٥).

(٥) كشاف القناع للبهوتي (ج ٣/ص ١٨٥٣).

(٦) كشاف القناع للبهوتي (ج ٣/ص ١٨٥٣)، وحاشية الخرشي (ج ٦/ص ٤٠٦).

(٧) سنن أبي داود، كتاب الإجارة، باب في تضمين العارية (ج ٣١٨/٢) برقم (٣٥٦٢) وسيأتي ذكره بعد قليل.

الحنفية ذلك إلا إذا ثبت تعدّي المستعير^(١)، روى ابن القاسم عن مالك^(٢) أن من استعار حيواناً أو غيره مما لا يغاب عليه فتلف عنده فهو مصدق في تلفه ولا يضمنه إلا بالتعدي، وهذا قول الحسن البصري والنخعي، وهو قول الحنفية^(٣)، والأوزاعي، قالوا: ومعنى قوله ﷺ: «العارية مؤداة» هو كمعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ فإذا تلفت الأمانة لم يلزم المؤتمن غرمها لأنه مصدق فكذلك العارية إذا تلفت من غير تعدّ، لأنه لم يأخذها على الضمان، فإذا تلفت بتعديه عليها لزمه قيمتها لجنائه عليها.

وروي عن علي وعمر وابن مسعود: أنه لا ضمان في العارية^(٤)

وروي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ قال: «من أودع ودیعة فلا ضمان عليه»، وفي رواية: «لا ضمان على مؤتمن»^(٥).

واحتج الشافعي - فيما استدل به - بقول صفوان للنبي ﷺ لما استعار منه الأدرع: أعارية مضمونة أو عارية مؤداة؟ فقال: «بل عارية مؤداة»^(٦).

وهذا بخلاف القطع كونه عقوبةً على الشخص لتعديه أو بسبب كتمان

(١) تفسير الرازي (ج ١٠/ص ١١١).

(٢) حاشية الخروشي (ج ٦/ص ٥٠١).

(٣) البحر الرائق لابن نجيم (ج ٧/ص ٤٧٨)، وبدائع الصنائع للکاساني (ج ٨/ص ٣٦٩).

(٤) تفسير القرطبي (ج ٥/ص ١٦٥)، وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (ج ٦/ص ٢٨٩) ..

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الصدقات، باب الوديعة (ج ٢/ص ٨٠٢) برقم (٢٤٠١)، والبيهقي في الكبرى (ج ٦/ص ٢٨٩) عن المثني بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، به.

وأخرجه الدارقطني في سننه (ج ٣/ص ٤١) برقم (١٦٧).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الإجارة، باب في تضمين العارية (ج ٢/ص ٣١٨) برقم (٣٥٦٢)، وأحمد في المسند (ج ٣/ص ٤٠٠، ٤٦٥)، والنسائي في السنن الكبرى (ج ٣/ص ٤٠٩، ٤١٠) برقم (٥٧٧٨ - ٥٧٨٠)، والحاكم في المستدرک (ج ٢/ص ٥٤٩) برقم (٢٣٠٠، ٢٣٠١)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٦/ص ٨٨، ٨٩) و(ج ٧/ص ١٨).

حديث صفوان بن أمية، بالفاظ متقاربة.

العارية. ويرى الحنفية^(١) أنه لا قطع على خائن الأمانة لما ثبت من قوله ﷺ: «ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع»^(٢). وذلك يقضي بنفي وجوب القطع على جاحد الوديعة والمضاربة وسائر الأمانات، ويدل أيضاً على نفي القطع عن المستعير إذا جحد العارية.

وما روي عن النبي ﷺ أنه قطع المرأة التي كانت تستعير المتاع وتجحده^(٣) فلا دلالة فيه على وجوب القطع على المستعير إذا خان إذ ليس فيه أنه قطعها لأجل جحودها للعارية، وإنما ذكر جحود العارية تعريضاً لها إذ كان ذلك معتاداً منها حتى عرفت به^(٤) لذلك ورد في بعض طرق الحديث أنها سرقت^(٥) فسُمي فعلها سرقة.

وحينئذ فإنه ليس للمستعير أن يكتم ما أخذ أبداً لأنه مضمون بكل حال كما تبين من قول أهل العلم. إذا خلا مما مر من الحالات.

(١) فتح الباري ج ١٢/ص ٩٢، والاستذكار ج ٧/ص ٥٤٢، وبدائع الصنائع ج ٧/ص ٧٤، والمبدع ج ٩/ص ١١٥.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الحدود، باب القطع في الخلسة والخيانة (ج ٢/٥٤٢) برقم (٤٣٩١، ٤٣٩٢)، والترمذي، كتاب الحدود، باب ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب (ج ٤/٥٢) برقم (١٤٤٨) وقال: حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، والنسائي، كتاب قطع السارق، باب ما لا قطع فيه، برقم (٤٩٧١، ٤٩٧٥)، وابن ماجه، كتاب الحدود، باب الخائن والمنتهب والمختلس (ج ٢/٨٦٤) برقم (٢٥٩١).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود (ج ٣/١٣١) برقم (١٦٨٨).

قال النووي في شرحه (ج ١/ص ١٨٧ - ١٨٨): قال العلماء المراد أنها قطعت بالسرقه وإنما ذكرت العارية تعريضاً لها ووصفاً لها لا أنها سبب القطع، وقد ذكر مسلم هذا الحديث في سائر الطرق المصرحة بأنها سرقت وقطعت بسبب السرقة فيتعين حمل هذه الرواية على ذلك جمعاً بين الروايات فإنها قضية واحدة.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ج ٤/ص ٦٦.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب شهادة القاذف والسارق والزاني (ج ٢/٩٣٧) برقم (٢٥٠٥)، وصحيح مسلم، كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود (ج ٣/١٣١) برقم (١٦٨٨).

٣. أحكام كتمان اللقطة:

وهي مما تكون الأمانة طارئاً فيه من غير مباشرة ومن غير عقد.

واللُّقطة لغة: الشيء الملقوط، بضم اللام وفتح القاف، وقيل بإسكانها، والفتح أعلى، وقيل: بالفتح على وزن الفاعل للمبالغة، وبالسكون اسم المفعول^(١).

وشرعاً: ما وجد من حق ضائع محترم لا يعرف الواجد مستحقه^(٢)، أو المال الساقط على الأرض لا يعرف مالكة^(٣).

والأصل فيها قول النبي ﷺ عندما سئل عن لقطة الذهب أو الورق فقال: «اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرّفها سنة فإن لم تعرف فاستنفقها ولتكن وديعة عندك فإن جاء صاحبها يوماً من الدهر فأدها إليه وإلا فشأنك بها» وسئل عن ضالة الإبل، فقال: «مالك ولها؟ دعها فإن معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها» وسئل عن الشاة فقال: «خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب»^(٤).

وتتكون اللقطة من أركان ثلاثة، وهي: التقاط ومُلْتَقِطٌ - بكسر القاف -، ومُلْتَقَظٌ - بفتح القاف -^(٥).

وما يهمنا في أمر اللقطة هو الملتقِط - بكسر القاف كونه من يتعلق به أمر كتمان اللقطة فكتمانها حرام لما ثبت عن النبي ﷺ قوله: «لا يأوي

(١) تحرير ألفاظ التنبيه، للإمام النووي (ص: ٢٣٥)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص: ٦٢٥)، وأنيس الفقهاء للقونوي (ص: ١٨٨).

(٢) أسنى المطالب شرح روض الطالب (ج ٥/ص ٥٨٩).

(٣) بدائع الصنائع للكاساني (ج ٨/ص ٣٢٦) ..

(٤) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الغضب في الموعدة والتعليم إذا رأى ما يكره (ج ٤٦/١) برقم (٩١)، ومسلم، كتاب اللقطة، باب (ج ١٦٤٣/٣) برقم (١٧٢٢).

(٥) أسنى المطالب شرح روض الطالب (ج ٥/ص ٥٩٠) ..

الضالة إلا ضالاً»^(١) لما فيه من اغتصاب مال المسلم، فإن التقاطها وعدم التعريف بها بكتمان الأمر من حيث ينبغي فيه الإعلان فإنه يعني أنه التقطها لنفسه وكأنه (أخذ مال الغير بغير إذنه لنفسه فيكون بمعنى الغصب)^(٢).

لذلك فقد ورد عن النبي ﷺ قوله: «من التقط لقطة فليشهد ذا عدل، أو ذوي عدل، ولا يكتم ولا يغيب»^(٣).

قال الخطابي: في الحديث تأديب لمعنيين؛ أحدهما: لما يتخوفه في العاجل من تسويل الشيطان وانبعاث الرغبة فيها فيدعوه إلى الخيانة بعد الأمانة، والآخر ما يؤمن من حدوث المنيّة فيدعيها ورثته ويحوزونها في تركته^(٤).

ولذلك وجب أن لا يكتم بعدم التعريف بها أو بتغييبها.

ويرأى الملتقط من الكتمان إذا أشهد عليها، ويكون الإشهاد بأن يقول بمسمع من الناس: إني التقت لقطة أو عندي لقطة، فأى الناس أنشدها فدلّوه عليّ. أو يقول: عندي شيء، فمن رأيت يسأل عن شيء أو يريد شيئاً فدلّوه عليّ^(٥).

وإذا عمل ما بوسعه من التعريف بها بالإعلان عنها مدة سنة إذا قصد الحفظ ولا يشترط الفور، فينادي في كل يوم مرتين في طرفيه في الابتداء

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللقطة، باب التعريف باللقطة (ج/١/٥٣٧) برقم (١٧٢٠)، وابن ماجه، كتاب اللقطة، باب ضالة الإبل والبق والغنم (ج/٢/٨٣٦) برقم (٢٥٠٣)، وأحمد (ج/٤/ص ٣٦٠) بسند فيه ضعف. لكن يشهد له حديث زيد بن خالد في صحيح مسلم، كتاب اللقطة، باب في لقطة الحاج (ج/٣/١٣٥١) برقم (١٧٢٥) مرفوعاً: «من آوى ضالاً فهو ضال». وانظر: الاستذكار ج/٧/ص ٢٤٧.

(٢) بدائع الصنائع للكاساني (ج/٨/ص ٣٢٨).

(٣) تقدم.

(٤) معالم السنن (ج/٢/ص ٢٣٠). وانظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود (ج/٣/ص ٤٠٤).

(٥) بدائع الصنائع للكاساني (ج/٨/ص ٣٣٠).

ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع مرتين أو مرة في كل شهر، ويستحب التعريف ببعض أوصافها لأنه أقرب إلى معرفة المالك^(١).

فإن فعل كل ذلك صارت يده يد أمانة فلا ضمان عليه إن قال بأنها هلكت، وإن لم يُشهد دخل في حكم كتمان من التخطئ لنفسه. وهو ما قال به الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى^(٢).

٤. كتمان الأمانة العلمية:

وأعني بها ما يجب على الباحث أو الكاتب في ميدان التأليف والتصنيف مراعاته من حقوق العزو بنسبة الكلام والأفكار إلى أهلها حال اعتماده عليها أو الاستفادة منها، ذلك يعتمد على أمانة الرجل ونزاهته في النقل، وهو حق من الحقوق التي صار محفوظاً تحت حماية الملكية الفكرية، وقد كان السلف يعلمون طلبتهم احترام حقوق الآخرين بنسبة العلم إلى أهله (فكان الحافظ ابن حجر يعلم طلبته إذا نقلوا حديثاً أورده لهم أو أثراً أن يقولوا: رواه فلان أو خرجه فلان بإفادة شيخنا ابن حجر، كل ذلك حرصاً على الأمانة وتجنباً للخيانة وتوفيةً لحق التتبع، ورغبةً في حصول النفع والبركة، وقياماً بشكر العلم وأهله وإعطاء السابق حقه لفضله)^(٣).

ولذلك قيل: أن من بركة العلم وشكره عزوه إلى قائله^(٤).

قال العباس بن محمد الدوري: سمعت أبا عبيد - يعني القاسم بن سلام - يقول: مِنْ شُكْرِ الْعِلْمِ أَنْ تَسْتَفِيدَ الشَّيْءَ إِذَا ذُكِرَ لَكَ قُلْتَ: خَفِي

(١) أسنى المطالب شرح روض الطالب (ج ٥/ص ٦٠١، ٦٠٢).

(٢) بدائع الصنائع للكاساني (ج ٨/ص ٣٣٠).

(٣) الفارق بين المصنف والسارق، للعلامة عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق، هلال ناجي، عالم الكتب، للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩، ١٩٩٨، ص ٤١، بتصرف يسير.

(٤) انظر: جامع بيان العلم وفضله للحافظ ابن عبدالبر (ج ٢/ص ٨٩)، والمزهر في علوم اللغة، للسيوطي (ج ٢/ص ٢٧٣)..

عليّ كذا وكذا ولم يكن لي به علم، حتى أفادني فلانٌ فيه كذا وكذا، فهذا شكر العلم^(١).

ومن أمانة المصنفين في التصنيف: ما قاله الإمام القرطبي في مقدمة تفسيره، إذ قال: وشرطي في هذا الكتاب إضافة الأقوال إلى قائلها، والأحاديث إلى مصنفها فإنه يقال: من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله^(٢).

ولذلك فيتعين على المشتغل بهذا الميدان أن يعطي كل ذي حق حقه بأن ينسب الفكرة وما يستفيد منه إلى صاحبه وإلا دخل تحت كتمان الأمانة بالخيانة، وهو ما أشار إليه النبي ﷺ بقوله: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»^(٣).

ومن الجدير ذكره أن البعض قد يتساهل حال كون صاحب الحق ميتاً فلا يذكر أو يعزو وهو أشد بشاعة في الخيانة كونه يعد اعتداءً على حقوق الأموات، وهو ما لا ينجو منه من نجا في الدنيا^(٤).

ومن آفات كتمان الأمانة العلمية - أيضاً -: ظاهرة انتحال الكتب والأبحاث، فنجد من ينتحل كتاباً أو رسالة فينسبها لنفسه غشاً وتغريباً.

إضافةً إلى ما يقوم به بعض الناشرين أو المحققين من نتف

(١) المزهري في علوم اللغة، للسيوطي (ج ٢/ص ٢٧٣)..

(٢) تفسير القرطبي (ج ١/ص ٣).

(٣) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب المتشبع بما لم ينل وما ينهى من افتخار الضرة (ج ٥/٢٠٠١) برقم (٤٩٢١)، وصحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره والتشبع بما لم يعط (ج ٣/١٦٨١) برقم (٢١٢٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) ويروي الإمام السيوطي عن الإمام السبكي وغيره عن الشيخ أبي حامد الإسفرائيني أنه قيل له: إن فلاناً صنف كتاباً بكثرة. فقال: أروني إياها، فأراها مسروقةً من كتبه، فقال: بتر كُتبي بتر الله عمره، فمات ذاك عن قرب ولم يتمتع بنفسه، ولا وصل إلى ما وصل إليه أبناء جنسه. اهـ من كتاب الفارق بين المصنف والسارق للإمام السيوطي ص ٤٣.

واستلال لفصل من كتاب لمؤلف معروف، وطباعته باسم جديد، وكأنه كتاب مستقل! وغير ذلك كثير من خيانات للأمانة العلمية، والله المستعان.

❖ ثانياً: الأمانة بمعنى الصفة.

وأعني بها ما تكون الأمانة فيها صفة شرط للعقد سواء كان ذلك في البيوع أو الوظائف، كذلك الملكية الفكرية وما يتصل بها من الأمانة العلمية، ولبيان الأمر سأتناول فيها نماذج لعقود في البيوع والوظائف.

القسم الأول: كتمان الأمانة في البيوع:

وأتناول فيها ما يأتي:

١ - بيع المرابحة، وهو تمليك المبيع بمثل الثمن الأول وزيادة ربح^(١) أو هو بيع أمانة محض من الكذب والخيانة، وهو أن يقول: بعثك هذا بربح أحد عشر أو اثني عشر، وهو على أن يذكر الثمن، فإن لم يذكر الثمن لا يكون مرابحة^(٢). وأجمعوا أن بيع المرابحة جائز^(٣).

ثم الأصل في بيع المرابحة أنه مبني على الأمانة، فإنه بيع بالثمن الأول بقول البائع من غير بينة ولا استحلاف، فيجب صيانتها عن حقيقة الخيانة وشبهها^(٤) وعلى البائع الصدق في الإخبار^(٥).

(١) تحفة الفقهاء ج ٢/ص ١٠٥، بداية المجتهد ج ٢/ص ١٦١، الكافي في فقه ابن حنبل ج ٢/ص ٩٤، المغني ج ٤/ص ١٢٩، المهذب ج ١/ص ٢٨٨.

(٢) فتاوى السغدي ج ١/ص ٤٤٠، مواهب الجليل (ج ٤/ص ٢٣٩، حاشية الرملي ج ٢/ص ٩٢، المبسوط للسرخسي (ج ١١/ص ١٦٥) ..

(٣) اختلاف الفقهاء (ج ١/ص ٧٥) بداية المجتهد (ج ٢/ص ١٦١)، نهاية المحتاج (ج ٤/ص ١١١) ..

(٤) تحفة الفقهاء ج ٢/ص ١٠٦، مغني المحتاج ج ٢/ص ٧٩، نهاية المحتاج ج ٤/ص ١١٥، المبسوط للسرخسي ج ١٣/ص ٧٨، الفروع ج ٤/ص ٧٣.

(٥) روضة الطالبين ج ٣/ص ٥٢٩ ..

لأن المشتري ائتمن البائع في إخباره عن الثمن الأولي من غير بينة ولا استحلاف، فلا يجوز الرجوع فيه، فكتمان الثمن من بعد أو التلاعب فيه أو الزيادة عليه خيانة قد تبطل ذلك العقد من حيث قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا خُونًا أَلَّا نَحْنُ وَإِنَّا مُنْذِرُونَ ۚ وَالرَّسُولَ وَنَحْنُ وَمَا كُنَّا بِمُعَذِّبِينَ ۚ وَمَا كُنَّا بِمُعَذِّبِينَ ۚ وَمَا كُنَّا بِمُعَذِّبِينَ ۚ وَمَا كُنَّا بِمُعَذِّبِينَ ۚ﴾ [الأنفال: ٢٧] فلذلك فإذا ظهرت الخيانة في بيع المرابحة ففي الجملة يكون المشتري بالخيار، إن شاء قَبِلَ البيع وأخذ المبيع، وإن شاء رده^(١).

وكذا لو تواطأ مع صاحبه فباعه ما اشتراه بعشرة ثم اشتراه منه بعشرين ليخبر به في المرابحة كره، وقيل: يحرم. واختاره السبكي، والأقوى في «الروضة» ثبوت الخيار^(٢) لما فيه من كتمان الثمن الحقيقي، وهو ما يتنافى مع أمانة البائع.

ويرى بعضهم بمضي العقد بحط الزيادة على رأس المال (إذا كذب على المشتري في بيع المرابحة بأن زاد في ثمن السلعة على ما هو في الواقع سواء كان عمداً أو غير عمد كما إذا اشتراها بثمانية مثلاً فيخبر أنه اشتراها بعشرة وباعها مرابحةً باثني عشر والسلعة قائمة بدليل ما بعده فإن حطَّ البائع ما كذب به عليه وربحه فإنه يلزمه البيع وإن لم يحطَّ عنه فإن المشتري يختار بين أن يرد السلعة ويأخذ ثمنه أو يأخذها بجميع الثمن الذي وقع البيع به)^(٣).

٢ - بَيْعُ التَّوَلِيَّةِ: وهو البَيْعُ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَ بَيَانِ الْبَائِعِ ثَمَنِ الْمَبِيعِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ بِدُونِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ عَلَى ذَلِكَ الثَّمَنِ وَذَلِكَ كَمَا لَوْ اشْتَرَى أَحَدٌ مَالاً بِعَشْرِ ذَهَبَاتٍ فَبَاعَهُ مِنْ آخَرٍ بِعَشْرِ أَيْضاً^(٤). أو هو تمليك المبيع بمثل الثمن الأول من غير زيادة ولا نقصان^(٥).

(١) المبسوط للرخسي ج ١٣/ص ٧٨، وبدائع الصنائع للكاساني (ج ٧/ص ١٨٥) دار الكتب العلمية، والحاوي الكبير ج ٥/ص ٢٨٥، والإنصاف للمرداوي ج ٤/ص ٤٣٩.

(٢) مغني المحتاج ج ٢/ص ٧٩.

(٣) شرح مختصر خليل ج ٥/ص ١٧٩، والموسوعة الفقهية (ج ٦/٢٣٨).

(٤) درر الحكام شرح مجلة الأحكام ج ١/ص ٩٩.

(٥) تحفة الفقهاء ج ٢/ص ١٠٥.

وهو ما يعتمد أيضاً على أمانة البائع في ذكر السعر الحقيقي، وعليه فإذا كتم البائع الأمانة في حقيقة السعر فإنه كمن خان في البيع، (فإذا ظهرت خيانة البائع في بيع التولية بإقراره أو ببرهانه أو بنكوله فللمشتري الردُّ أو الحطُّ قدر الخيانة إن رضي البائع)^(١). وقال أبو حنيفة و أبو يوسف: يحط قدر الخيانة ويلزم البيع بالثمن الباقي بلا خيار، وقال محمد: إنه لا يحط قدر الخيانة لكن يتخير المشتري ما دام المبيع قائماً فإذا هلك سقط خياره^(٢).

٣ - بيع الاستئمان: ويُقال له أيضاً الإِستِرْسَالُ، وحقيقته: أَنْ يَضْرِبَ أَحَدُ الشَّخْصَيْنِ قَدْرَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ مِنْ تَمَنٍّ أَوْ مُتَمَنٍّ لِعِلْمِ صَاحِبِهِ بِهِجْلِ الصَّارِفِ بِهِ أَيْ بِقَدْرِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ بِأَنْ يَقُولَ الْجَاهِلُ لِلْعَالِمِ اشْتَرِ مِنِّي كَمَا تَشْتَرِي مِنَ النَّاسِ أَوْ بِعْنِي كَمَا تَبِيعُ النَّاسَ^(٣). أو هو أن يقول الرجل اشترِ مني سلعتي كما تشتري من الناس فلاني لا أعلم القيمة فيشتري منه بما يعطيه من الثمن^(٤).

وَحُكْمُهُ: الْجَوَازُ، وهو كذلك عند الأكثر^(٥).

وهو من البيوع التي تقوم على أمانة البائع، فإذا كتم السعر الحقيقي أو غيره؛ يرى أهل العلم ثبوت الخيار للجاهل إذا كَذَبَ عليه الْعَالِمُ بِأَنْ عَرَّهَ^(٦).

وقال جماعة: إن كان بصيراً بقيمة المبيع فلا خيار له، وقال بعضهم: إن استسلم لبائعه ثبت له الخيار وإلا فلا، ومثله ما حكاه في الذخيرة عن الطرطوشي ونصه: قال الطرطوشي: مذهب مالك الخيار فيما خرج عن المعتاد فتحصل من هذا أن القيام بالغبن في بيع الاستئمان

(١) قواعد الفقه ص ٢٨٣.

(٢) تحفة الفقهاء ج ٢/ص ١٠٩.

(٣) الفواكه الدواني ج ٢/ص ٧٢.

(٤) مواهب الجليل ج ٤/ص ٤٧٠.

(٥) شرح مختصر خليل ج ٥/ص ١٥٣.

(٦) الفواكه الدواني ج ٢/ص ٧٢.

والاسترسال هو المذهب وأنه لا قيام به في غيره إما اتفاقاً أو على المشهور^(١).

القسم الثاني: كتمان الأمانات الوظيفية.

المسألة الأولى: حكم السعي للوظيفة.

ما يتعلق بالكتمان في هذا الأمر كتمان المهارة الوظيفية من طريقين: إما قبل التعيين بالوظيفة بالتغاضي عن حقيقة المتقدم للوظيفة وكتمان حقيقة مؤهلاته، وإما بعد التعيين بأن يكون جاهلاً من غير كفاءة فيلجأ إلى كتمان ما يجهره فراراً من الحرج. وهو ما عدّه النبي ﷺ ضياعاً للأمانة وسبباً من أسباب قيام الساعة كما في الحديث الذي ذكرته آنفاً.

فالوظائف والولايات مما يحتاجه الناس لسياسة أمرهم، ولذلك لا بد من وجود أناس لشغل تلك الوظائف إلا أن ذلك منوط بأمرين:

الأول: وجود الحاجة للوظيفة.

والأمر الثاني: وجود الكفاءة المؤهلة لما يسعى له من عمل وظيفي.

ثم إن الوظائف تختلف من حيث أهميتها فمنها ما يتعلق بشريحة خاصة من الناس، ومنها ما يتعلق بجميع الناس كولايات الحكم، ومنها ما يترتب على ولايتها أثر كبير كما في القضاء.

من هنا تأتي أهمية السعي لنوع الوظيفة بما يجعل ذلك مباحاً أو محرماً أو مكروهاً بناء على حاجة الناس وكفاءة الموظف. يقول ابن تيمية: ثم الولاية وإن كانت جائزة أو مستحبة أو واجبة فقد يكون في حق الرجل المعين غيرها أوجب أو أحب فيقدم حينئذ خير الخيرين وجوباً تارة واستحباً أخرى. ومن هذا الباب تولّى يوسف الصديق على خزائن الأرض لملك مصر بل ومسألته أن يجعله على خزائن الأرض وكان هو وقومه كفاراً، ومعلوم أنه مع كفرهم لا بد أن يكون لهم عادة وسنة في قبض

(١) مواهب الجليل ج ٤/ص ٤٧٢، ومنح الجليل ج/ص ٢١٩.

الأموال وصرفها على حاشية الملك وأهل بيته وجنده ورعيته ولا تكون تلك جارية على سنة الأنبياء وعدلهم ولم يكن يوسف يمكنه أن يفعل كل ما يريد وهو ما يراه من دين الله فإن القوم لم يستجيبوا له لكن فعل الممكن من العدل والاحسان ونال بالسلطان من إكرام المؤمنين من أهل بيته ما لم يكن يمكن أن يناله بدون ذلك^(١).

ولذلك فمن عرض عليه أمر من أمور المسلمين أو غيرهم في وظيفة ما فيجب أن ينظر في مدى قدرته على تحمل أمانة تلك الوظيفة وما يقدمه للدين والدنيا، فقبولها ربما كان مندوباً له في مثل هذه الحالة لكن الأداء فيها واجب، ولا فرق هنا بين من يسعى للوظيفة أو عرضت عليه فإذا توفرت في الشخص عناصر الأداء الوظيفي فلا بأس من السعي لنيل تلك الوظيفة، وهو الأمر الذي سعى له سيدنا يوسف - عليه السلام - إذ طلب امانة الخزانة من الملك بقوله: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ٥٥]. بخلاف من لم يكن أهلاً لها بسبب ضعف فيه فإنه ليس له طلبها. ولذلك فقد ردّ النبي ﷺ طلب أبي ذر رضي الله عنه حينما طلب منه الإمارة فقال له: «إنك ضعيف، وإنها حسرة وندامة يوم القيامة»^(٢).

وقد علق النبي ﷺ خراب الأمور واقترب الساعة على الفساد الوظيفي فقال في حق الأمانة: «إذا وُسِدَ الأمرُ إلى غير أهله فانتظر الساعة»^(٣).

المسألة الثانية: الهدايا الوظيفية.

الهدية كما يعرفها الفقهاء ما ينقل إلى الموهوب منه إكراماً له، أو تمليك عين من غير عوض لغير حاجة المُعْطَى إكراماً له^(٤).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، نشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي ج ٢٠/ص ٥٦.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) كشف القناع ج ٤/ص ٢٩٨، عون المعبود ج ٥/ص ٥٠، عمدة القاري ج ١٣/ص ١٢٥، فيض القدير ج ٢/ص ٣٦٣..

واللهدية مدلول آخر لدى أهل التسويق، فهي ما يمنحه التجار والباعة للمستهلكين من سلع وخدمات دون عوض، مكافأة أو تشجيعاً أو تذكيراً^(١).

يتعاطى بعض الناس الكثير من الهدايا بسبب المنصب أو الوظيفة فيكتمها ظناً منه بأنها من حقوقه في العمل، وهو مما نهى عنه النبي ﷺ بقوله: «هدايا العمال غلول»^(٢) لأن تلك الهدايا ليست من حق العامل، وإنما يسعى المُهدي من خلالها في الغالب لاستحصال حقٍّ ليس له على حساب آخر، ثم إن العمال قد انتدبوا لقضاء حوائج الناس مقابل أجر يتقاضونه. وقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «من اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقاً فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ»^(٣) ومعناه أن العامل محبوس برزقه لرب العمل فما زاد فليس من حقه.

يقول القاضي عياض: في الحديث إنكار لأخذ تلك الأموال باسم الهدية وأن عقابه عقاب الغال، وهو مطابق لقوله ﷺ «هدايا الامراء غلول» وإن كان ذلك كأنه خيانة لله تعالى وللمسلمين، إما لأنه يأخذ لنفسه منهم باسم الهدية ليسامحهم في بقية ما يأخذ منهم وهي خيانة للطائفتين، أو لأجل وظيفته أو ولايته والتصنع إليه بما يهدى إليه فهي خيانة لأمانة الله، وكله غلول، وقد بين النبي ﷺ علة المنع من ذلك وهو إنما يهدى إليه بسبب الوظيفة، وذلك من حيث قال عنه: «هلا جلس في بيت أبيه»^(٤).

(١) الحوافز التجارية التسويقية وأحكامها في الفقه الإسلامي، تأليف خالد بن عبدالله المصلح، الطبعة الأولى دار ابن الجوزي ١٤٢٠، ١٩٩٩، ص ٦٠.

(٢) تقدم.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في أرزاق العمال (ج ٢/١٤٩) برقم (٢٩٤٣)، وصحيح ابن خزيمة (ج ٤/٧٠) برقم (٢٣٦٩)، والمستدرک علی الصحيحین للحاکم (ج ٣/٥٦٣) برقم (١٤٧٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٤) انظر شرح القاضي عياض لصحيح مسلم (ج ٦/ص ٢٣٦) بتصرف يسير.

لذلك فالواجب يقضي من الموظف أن لا يكتُم شيئاً مما يتصل بوظيفته من الأمانات ذات التبعات المالية التي تأتيه بسبب الوظيفة. وقد ثبت عن النبي ﷺ قوله: «من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطاً فما فوقه كان غلولاً يأتي به يوم القيامة» فقام رجل أسود من الأنصار، فقال: يا رسول الله، اقبل عني عملك. قال: «ومالك؟» قال: سمعتك تقول كذا وكذا. قال: «وأنا أقوله الآن، من استعملناه منكم على عمل فليجئ بقليله وكثيره، فما أوتي منه أخذ وما نهى عنه انتهى»^(١).

وقد استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأسد يقال له ابن اللتبية على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدي لي، فقام رسول الله ﷺ على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال: «ما بال عامل أبعته فيقول هذا لكم وهذا أهدي لي، أفلا قعد في بيت أمه - أو في بيت أبيه - حتى ينظر أيهدى إليه أم لا؟ والذي نفس محمد بيده لا ينال أحد منكم منها شيئاً إلا جاء يوم القيامة يحمله على عنقه، بعير له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعر» ثم رفع يده ثم قال: «اللهم هل بلغت؟» مرتين^(٢).

يقول العيني: إن ما أهدي إلى العمال وخدمة السلطان بسبب السلطة فهو لبيت المال إلا أن الإمام إذا أباح له قبول الهدية لنفسه فهو يطيب له كما قال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «قد علمت الذي دار عليك في مالك وإنني قد طيبت لك الهدية» فقبلها معاذ وأتى بما أهدي إليه رسول الله ﷺ فوجده قد توفي فأخبر بذلك الصديق رضي الله تعالى عنه فأجازه، ذكره ابن بطال. وقال ابن التين: هدايا العمال رشوة وليست بهدية إذ لولا العمل لم يُهدَ له كما نبه عليه الشارع وهدية القاضي سحت ولا تملك، وما أخذه العمال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق فلولي الأمر العادل استخراجها منهم كالهدايا التي يأخذونها بسبب العمل^(٣).

(١) تقدم.

(٢) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه.

(٣) عمدة القاري (ج ١٣/ص ١٥٦) و(ج ٢٤/ص ٢٥٣)، ونيل الأوطار (ج ٩/ص ١٧٣).

وهو ما أشار إليه الحديث بقوله «فهلّا قعد في بيت أمه أو أبيه» ثم إن ذلك يدخل في إطار الرشوة المنهي عنها حيث لعن رسول الله الراشي والمرتشي^(١).

قال ابن حجر: رشوة - بضم الراء وكسرهما ويجوز الفتح، وهي ما يؤخذ بغير عوض ويعاب أخذه. وقال ابن العربي: الرشوة كل مال دفع لبيتاع به من ذي جاه عوناً على ما لا يحل. والمرتشي قابضه، والراشي معطيه، والرائش الواسطة^(٢).

ولا شك أن الرشوة حرام لأنها من قبيل الأكل بالباطل وقد نهى الله عنها وهي صفة اليهود كما في الحديث، وأما الهدية فالأولى سدُّ بابها ثم إن كان للمهديّ خصومة في الحال حرم قبول هديته في محل ولايته وإن كان له عادة بالهدية لصداقة أو قرابة، وكذا لا يقبل هدية من لم تكن له عادة قبل الولاية وإن لم تكن له حكومة.

وينبغي أن يُعلم أن الهدية لغير الحكام كهدايا الرعايا بعضهم لبعض إن كانت لطلب محرّم أو إسقاط حق أو إعانة على ظلم حرم القبول

(١) سنن أبي داود، كتاب الأقضية، باب في كراهية الرشوة (ج٢/٣٢٤) برقم (٣٥٨٠)، والترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم (ج٣/٦٢٣) برقم (١٣٣٧)، وابن ماجه، كتاب الأحكام، باب التغليظ في الحيف والرشوة (ج٢/٧٧٥) برقم (٢٣١٣)، ومسنند الإمام أحمد (ج٢/١٦٤، ١٩٠، ٢١٢/١٩٤)، وصحيح ابن حبان (ج١١/ص٤٦٨) برقم (٥٠٧٧)، ومستدرك الحاكم (ج٤/ص١١٥) برقم (٧٠٦٦). من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه.

وسنن الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم (ج٣/٦٢٢) برقم (١٣٣٦)، ومسنند الإمام أحمد (ج٢/ص٣٨٧)، وابن حبان (ج١١/ص٤٦٧) برقم (٥٠٧٦)، ومستدرك الحاكم (ج٤/ص١١٥) برقم (٧٠٦٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج١٢/ص٢١٩، وعون المعبود ج٨/ص١١٦، الروض المربع ج٣/ص٣٩٠، كشف القناع ج٢/ص٢٧٨، منار السبيل ج٢/ص٤١٠، الإقناع للشربيني ج٢/ص٦١٨، مجموع فتاوى ابن تيمية ج٢٨/ص٢٨٠.

والشفاعة والمتوسط بين المهدي والآخذ من قاضٍ وغيره^(١). فمن المعلوم أن للهدية مقاصدَ مختلفةً من خير وشر^(٢).

وقد أكد العلماء على حرمة تعاطي الهدية من قبل العامل إذا كان له منصب أو ولاية^(٣).

من هنا جعل النبي ﷺ أمانة الرجل في الأداء الوظيفي صدقة له فقال: «إِنَّ الْخَازِنَ الْمُسْلِمَ الْأَمِينَ الَّذِي يُنْفِذُ - وَرَبَّمَا قَالَ يُعْطِي - مَا أُمِرَ بِهِ فَيُعْطِيهِ كَامِلًا مُؤَفَّرًا طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ فَيَدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ لَهُ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ»^(٤).

وحينئذ فإن الكثير مما يهدى للناس أو يتعاطونه من فوائد مالية بسبب الوظيفة إنما يعود إلى رب المال، فإن أذن فيه وإلا فليس من حق العامل أن يتقاضى أي فائدة من وراء عمله طالما كان محبوساً له بمقابل كما مر بيانه في حديث ابن التبية.

وأجدني هنا مضطراً إلى التطرق إلى مسألة يشهدها الواقع كثيراً من خلال الهدايا التي يتعاطاها مندوبوا المشتريات، وهم صنف من الموظفين

(١) كفاية الأخيار ج١/ص٥٥٣.

(٢) قال ابن حجر: إن الذي يهدي لا يخلو أن يقصد ود المهدي إليه أو عونه أو ماله فأفضلها الأول، والثالث جائز لأنه يتوقع بذلك الزيادة على وجه جميل، وقد تستحب إن كان محتاجاً. والمهدي لا يتكلف وإلا فيكره وقد تكون سبباً للمودة وعكسها، وأما الثاني فإن كان لمعصية فلا يحل وهو الرشوة وإن كان لطاعة فيستحب وإن كان لجائز فجائز، لكن إن لم يكن المهدي له حاكماً. انظر فتح الباري ج٥/ص٢٢١.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ج١٢/ص٢١٩، وعون المعبود ج٨/ص١١٦، الروض المربع ج٣/ص٣٩٠، كشاف القناع ج٢/ص٢٧٨، منار السبيل ج٢/ص٤١٠، الإقناع للشربيني ج٢/ص٦١٨، كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ج٢٨/ص٢٨٠.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد (ج٢/٥٢١) برقم (١٣٧١)، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب أجر الخارق الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة بإذن الصريح أو العرفي (ج٢/٧١٠) برقم (١٠٢٣) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

ممن تخولهم الدوائر الوظيفية لشراء السلع التي تحتاجها تلك المؤسسة. وهنا ترد بعض المسائل مما يتقاضاه المندوبون من الهدايا، ومنها:

١ - الاتفاق بين مندوب المؤسسة المخوّل بالشراء مع البائع على أن يتقاضى منه مالاً بسبب اختيار المندوب لمتجره من أجل الشراء، وهو حرام لما فيه من الخيانة للموكل، فمقتضى العقد أن الموظف وكيل فيما يبيع أو يشتري وتقاضيه لأجر خلال وقت العمل ممنوع.

٢ - مبادرة البائع إلى إهداء أو إعطاء المندوب مالاً أو هدية لاختياره محله التجاري من أجل الشراء، من غير اتفاق أو اشتراط من المندوب، فهذا ينظر فيه لأن الحديث عام في أن «هدايا العمال غلول» فإن كان المندوب قد اشترط عليه من قبل مؤسسته إخبارهم فيجب عليه، وإن لم يكن هناك شرط، فإن كان بحاجته أخذه وإلا فتركه أولى لما في ذلك من تشجيع للمندوب أن يغض النظر عما لا ينبغي في المرة القادمة على أنه يجب عليه أن يصل إلى السعر المناسب من أجل الاتفاق بدون الميل إلى محل دون آخر.

٣ - الاتفاق بين المندوب والبائع على البيع بسعر والكتابة بسعر آخر، وهذا مما يتداوله الناس اليوم، وهو حرام لما فيه من الغش والخيانة من قبل المندوب لمن يعمل لديهم ومن قبل البائع لغشه وكذبه في السعر.

٤ - تخفيض السعر من أجل شخص المشتري أو المندوب، أحيانا يتوافق أن يكون المندوب ذا حضوة لدى البائع مما يدفعه إلى تخفيض السعر من أجل شخص البائع وحسب لا مجرد الشراء، وهنا يتدافع المسألة أمران:

أن العمل الوظيفي هو السبب في ذلك الشراء.

والأمر الثاني: أن المشتري ما كان ليحصل على هذا السعر لمن وكله لولا شخصه وهنا يجب النظر فيما إذا كان المندوب بحاجة لذلك التخفيض فيأخذه وإن لم يكن فالأولى تركه ورعاً واحتياطاً لما في الأموال من حرمة.

المسألة الثالثة: كتمان الأمانات الاستشارية.

قال أبو سليمان الخطابي: (ليست الإشارة من الحقوق الواجبة على الأعيان حتى لا يسع المستشار أن يمتنع منها على المستشار إنما هي من حقوق الكفاية إذا قام بها بعض الناس سقط عن الباقيين... وقد ترخص العلماء في ترك الإشارة لآفة تعرض فيها أو عائق يمنع منها، ولعل ابن اليمان كان يعرف من صاحبه المستشار إعجاباً برأيه وتركاً لقبول نصحه فحذر الفتنة واغتتم الراحة^(١)).

إلا أن الإشارة قد تتعين إذا ترتب على تركها ضرر لإنسان محترم لحديث «المستشار مؤتمن، فإن شاء أشار وإن شاء لم يُشِرْ» لكنه إن استشير وأراد الإجابة فإنه يجب عليه أن يشير بما هو صالح كما يصنع لنفسه لأن الدين النصيحة^(٢).

فالرجل إذا استشار أخاه ملتمساً فضلاً رأيه مقلداً له في ذلك، ليمضيه على نفسه، فإن أشار عليه بخلاف الصواب فقد غشه وخانه، والخيانة ضد الأمانة، وروى أبو هريرة رضي الله عنه قال: «من استشاره أخوه فأشار عليه بغير رشد فقد خانته»^(٣) ففيه أنه لو أشار برشد لوفى أمانته^(٤).

(١) العزلة (ص ٤٦). والخطابي يشير إلى ما حكاه في كتابه عن أحمد بن اليمان واستشاره رجل في بعض الأمور فامتنع من الإشارة وقال: هذا أمر لا يلزمني. فقال: وكيف وقد سمعت الله تعالى يقول ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾؟ فقال: للإشارة آفات، وأنا أحذرهما، وذلك أنني إذا أشرت على رجل برأي لم يخلُ من قبول له أو رد، فإن قبله لم يخلُ من أحد الأمرين إما أن يقع صواباً فينتفع به أو خطأ فيتضرر به، فإن وقع صواباً وانفع به لم آمن أن يتداخلني لذلك غُجب وأن تذهب بي نفسي أن قد سقت إليه خيراً، وإن وقع خطأ وتضرر به لم أعدم منه لائمة وذماً وإن لم يقبله لم يخلُ أيضاً من أحد أمرين إما أن ينجح أو يخفق فإن أنجح أزري بي وبرأيي أو اتهمني في مشورتي، أو أخفق أو ناله ضرر لم آمن من نفسي الشماتة وأن آثم في أمره وما اعتوره هذه الآفات فتركه أسلم.

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير ج ٢/ص ٤٥٦.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ج ٢/٣٢١)، والبخاري في الأدب المفرد برقم (٢٥٩)..

(٤) معاصر المختصر ج ٢/ص ٣٤٥، مرقاة المفاتيح ج ١/ص ٤٥٨.

وكثيراً ما تقتضي الإشارة تجريح أناس بكشف عيوبهم أو مساوئ أخلاقهم مما يتردد الناس في ذكره خوفاً من الوقوع في الغيبة أو هتك أستار الناس، وهنا لا بد من ذكر أن الأمر غيبة إلا في موضعين:

الموضع الأول: في قضايا الزواج. فلا بد من بيان الأمر. يقول الفقهاء: وعلى من استشير في خاطب أو مخطوبة أن يذكر ما فيه من مساوئ وعيوب وغيرها، ولا يكون غيبة محرمة إذا قصد به النصيحة، لحديث «المستشار مؤتمن» وحديث «الدين النصيحة»^(١)، (وَإِنْ اسْتُشِيرَ فِي أَمْرِ نَفْسِهِ بَيْنَهُ وَجُوباً، كَقَوْلِهِ: عِنْدِي شَحٌّ وَخُلُقِي شَدِيدٌ وَنَحْوُهُمَا لِعُمُومِ مَا سَبَقَ^(٢)). ففي مثل هذه الحالات يجب على المشاور أن لا يخفي حال المسؤول عنه إذا كان بقصد التحذير منه بل يذكر المساوئ التي فيه بنية النصيحة، فذلك جائز بإجماع المسلمين بل هو واجب للحاجة^(٣).

الموضع الثاني: الفاسق المشهور بالمعاصي. قال أهل العلم: ليس لثلاثة غيبة السلطان الظالم، والفاسق المعلن، والذي أحدث في الإسلام حدثاً يعني المبتدع.

وقالوا - أيضاً -: إذا سأل إنساناً إنساناً لغرض له صحيح فلا بأس أن يذكر ما فيه.

والغيبة مأخوذة من الغيب كأنه لما ذكره بظهر الغيب بما يسوؤه كان ذكره له غيبة.

وقال أهل العلم: إذا قال فلان الأعمش أو فلان الأعور أو فلان البطين يريد بذلك تعريفه فلا حرج^(٤).

(١) كشف القناع ج ٥/ص ١١.

(٢) مطالب أولي النهى ج ٥/ص ١١.

(٣) رياض الصالحين للامام النووي ص ٣٥٣ ط مؤسسة الريان.

(٤) تفسير السمعاني ج ٥/ص ٢٢٧، تفسير القرطبي ج ١٦/ص ٣٣٩، روح المعاني ج ٢٦/ص ١٥٨.

يقول الإمام النووي: (وتجوز الغيبة في ستة مواضع، وذكر منها: أن يكون مجاهرًا بنفسه أو بدعته كالمجاهر بشرب الخمر ومصادرة الناس وأخذ المُكْس وجباية الأموال ظلماً وتوليّ الأمور الباطلة، فيجوز ذكره بما يجاهر به ويحرم ذكره بغيره من العيوب إلا أن يكون لجوازه سبب آخر^(١)).

المسألة الرابعة: أثر الكتمان في الأمانات.

هناك آثار تترتب على خائن الأمانة بالكتمان أو بغيره، منها ما يتعلق بالآخرة ومنها ما يتعلق بالدنيا. أما ما يتصل منه بالدنيا فيمكن إجماله بحق السلطان في التعزيز على ترك الأمانة أو خيانتها بالكتمان وغيره، فبالرغم من ما مرَّ من عقوبات تتصل بالضمان إلا أن السلطان له أن يتعدى ذلك بعقوبة تعزيرية يرتئها لردع خائن الأمانة، فمن الممكن أن يعزر كاتم الأمانة على تقصيره بأداء الأمانات كالودائع وأموال الأيتام وغللات الوقوف وما تحت أيدي الوكلاء والمقارضين وما شابه ذلك، فإنه يعاقب على ذلك كله حتى يؤدي ما يجب عليه. بل إن بعض العلماء يرى أن من يشارك كاتم الأمانة في التستر عليه فإنه لا يسلم من العقوبة في الآخرة وربما جاز للسلطان أن يعاقبه تعزيراً على فعله. يقول المناوي: إن مَنْ كتم على غاٍ أي ستر على من غلّ في الغنيمة فهو مثله في الإثم في أحكام الآخرة لا الدنيا. ورأى بعض السلف أنه يحرق متاعه. ولا يعارضه الأمر بالستر لأن المراد به الستر المندوب إليه كالستر على ذوي الهيئات ممن انقضت معصيته^(٢).

أما بخصوص ما يكتمه العمال من هدايا بسبب مناصبهم الوظيفية والإدارية فإن أغلب أهل العلم يرون أنّ من حق السلطان ردّها إلى صاحبها أو لبيت المال. قال ابن بطال: هدايا العمال تُجعل في بيت المال، وإن العامل لا يملكها إلا إن طلبها له الإمام^(٣).

(١) رياض الصالحين للإمام النووي ص ٣٥٤ ط مؤسسة الريان.

(٢) فيض القدير (ج ٦/ص ٢١٢).

(٣) مرقاة المفاتيح (ج ٤/ص ٢٦٩).

الفصل الثالث

كتمان الشهادة

ويتكون من المباحث الآتية:

* المبحث الأول: معنى كتمان الشهادة

* المبحث الثاني: شروط الشهادة

* المبحث الثالث: أحكام كتمان الشهادة





في معنى كتمان الشهادة ومحاورها

في هذا المبحث أحاول أن أستقرئ ما ورد من نصوص شرعية في الكتاب والسنة بخصوص الشهادة وكتمانها ثم أتناولها بالتفسير والتحليل كمقدمة للولوج في إطار الموضوع، لذلك فإن المبحث يتكون من مطلبين:

المطلب الأول معنى كتمان الشهادة

إن الحديث عن معنى الشهادة يقتضي منا معرفة استعمالها في كلام العرب ومواطن استعمالها في الاصطلاح الشرعي، لذلك فسوف نتعرف على معنى كلمة الشهادة في المعنيين اللغوي والشرعي.

❖ أولاً: المعنى اللغوي:

الشهادة: خبرٌ قاطعٌ، تقول منه: شهد الرجلُ بكذا وكذا، وربما جاءت بمعنى القسم من قولهم: أشهدُ بكذا أي أحلفُ، وتأتي بمعنى القضاء، أي بيان ما عُلِم. قال أبو العباس: شهد الله: أي بيّن وأظهر. وشهد الشاهد عند الحاكم أي بيّن ما يعلمه وأظهره. والمشاهدة: المعاينة. وشهده شهوداً، أي حضره، فهو شاهد. وقوم شهود: أي حضور. والشهيد

الحاضر، وقيل الشهيد الذي لا يغيبُ عن علمه شيء، وشهد له بكذا أي أدى ما عنده من الشهادة فهو شاهد^(١).

ويرى الراغب بأنها قولٌ صادرٌ عن علمٍ حصلَ بمشاهدةٍ بصيرٍ أو بصيرة^(٢).

❖ ثانياً: المعنى الشرعي:

لقد ورد استعمال كلمة الشهادة في اصطلاح الشرع في الكتاب والسنة بما لا يختلف مع اللغة بل يتفق معها في أغلب المواطن وقد ورد استعمالها في القرآن في مواضع مختلفة ومعانٍ متعددة، فيما يلي موجزٌ لها:

الحضورُ والمشاهدة: كما في قوله تعالى: ﴿وَلَشَهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: من الآية ٢٢]. قال الشوكاني: أي ليحضره؛ زيادةً في التنكيل بهما وشيوع العار عليهما وإشهار فضيحتهما^(٣).

وتأتي بمعنى العلم بالبصر والبصيرة: مثل قوله تعالى: ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتَكُنَّبُ شَهَدَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩]، قال ابن كثير: أي شاهدوه وقد خلقهم الله إنائاً^(٤).

وقد تأتي بمعنى العلم المجرد عن المشاهدة مثل قوله تعالى: ﴿يَتَأَمَّلُ الْكِتَابَ لِمَ تَكْفُرُونَ يَتَذَكَّرُ اللَّهُ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ [آل عمران: ٧٠] أي تعلمون أنه الحق^(٥).

كما تأتي بمعنى الإقرار: ومنه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٧].

(١) لسان العرب، مادة شهد، (٢٢٢/٧، ٢٢٣) بتصرف يسير. وانظر المصباح المنير للعلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي المصري، مكتبة لبنان ص(١٢٤).

(٢) مفردات الراغب: ص(٤٦٥).

(٣) فتح المقيّد الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير (ج ٤/٧).

(٤) تفسير ابن كثير (ج ٤/١٥٩).

(٥) تفسير الجلالين (ص: ٧٣)، طبع دار الحديث بالقاهرة.

وتأتي بمعنى الموت في سبيل الله: ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشَّهَادَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْحَرِيمِ﴾ [الحديد: ١٩].

التحيات: وهو ما سماه الفقهاء بالتشهد في منتصف الصلاة والذي يتضمن الشهادتين^(١)، ومعاني أخرى.

ومن مجموع الاستعمالات الشرعية في القرآن وبالرغم مما توحىه من اختلاف في الاستعمال إلا أنني أرى بأنها تشترك في معنى الحضور والمعاينة لأمر ينتج عنه قناعة وعلم بما شاهده أو حضره وعينه.

وقد استعمل الفقهاء لفظ الشهادة في المصطلح الفقهي في الإخبار بحق للغير على النفس، واستعملوا اللفظ نفسه في القتل في سبيل الله، واستعملوه في القسم كما في اللعان، واستعملوه في الإخبار على الغير في مجلس القضاء^(٢)، وهو ما يهمننا دراسته في هذا الفصل.

وللفقهاء تعريفات كثيرة بهذا المعنى.

فقد عرفها المالكية: بأنها إخبار عدلٍ حاكماً بما عَلِمَ، ولو بأمرٍ عام ليحكم بمقتضاها^(٣).

وعرفها الحنفية بأنها إخبار صدق لإثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء^(٤).

(١) مفردات الراغب: ص(٤٦٨)، وانظر المصباح المنير للفيومي، ص(١٢٤).

(٢) الموسوعة الفقهية (٢٦/٢١٥).

(٣) تبیین المسالك للشيخ عبدالعزيز آل مبارك (٤/٣٤٨). وانظر مواهب الجليل ط دار الفكر (ج١/١٥١).

(٤) شرح فتح القدير للإمام كمال الدين محمد بن عبدالواحد، ط دار الفكر، بيروت (ج٧/٣٦٤)، والبحر الرائق ط الثانية، دار الكتاب الاسلامي (ج٧/٥٦)، ورد المختار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين ط دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٨ (ج١١/٧٠).

وعرفها الشافعية بأنها إخبارٌ بحقٍ للغير على الغير بلفظ "أشهد"^(١).
وعرفها الحنابلة بأنها الإخبار بما علمه بلفظ أشهد أو شهدت^(٢).
وأوجز التعاريف لما مضى منها قولهم: إن الشهادة إخبار عدلٍ عن شيءٍ أو بحق للغير بلفظ خاص^(٣).

وقد اشترط أغلب الفقهاء في تأدية الشهادة كما في التعاريف أن تكون بلفظ "أشهد" أو "شهدت" (وهي تقال على ضربين: أحدهما جارٍ مجرى العلم، وبلغته تُقام الشهادة، فيقال: أشهد بكذا، ولا يرضى من الشاهد أن يقول: أعلم، بل يحتاج أن يقول أشهد.

والثاني: يجري مجرى القَسَم فيقول: أشهد بالله أن زيداً منطلقٌ فيكون قَسْماً، ومنهم من يقول: إن قال أشهد ولم يقل بالله يكون قسماً^(٤).

هذا وقد ثبتت مشروعية الشهادة بهذا المعنى من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول^(٥).

أما القرآن فقد جاء حافلاً بالآيات التي تدعو المسلم إلى أداء الشهادة وتبين نوعها وطرقها قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢].

(١) نهاية المحتاج في شرح المنهاج، ط دار إحياء التراث العربي، (ج ٨/٢٧٧)، حاشيتا قليوبي وعميرة دار الفكر، ١٩٩٨، الطبعة الأولى (ج ٤/٣١٩).

(٢) كشف القناع عن متن الإقناع للبهوتي دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٠ - ٢٠٠٠م (ج ٦/٤٣٠).

(٣) شرح فتح القدير (ج ٦/٤٤٦)، وحاشية القليوبي (ج ٤/٣١٨)، وأسهل المدارك (ج ٣/٢١٢)، وانظر فقه الكتاب والسنة للدكتور أمير عبدالعزيز (ج ٢/٧٨٢).

(٤) مفردات الراغب، مادة شهد ص (٤٦٦).

(٥) المبدع شرح المقنع لابن مفلح، دار عالم الكتب، الرياض ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م (ج ١٠/١٤٦)، والممنوع في شرح المقنع (ج ٦/٣٠٦)، وأسنى المطالب شرح روض الطالب للقاضي أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١ (ج ٩/٢٤٧)، ومعونة أولي النهى (ج ١٢/٥).

وأما السنة فقد جاء عن النبي ﷺ طلبُ الشهود في مواضع كثيرة للفصل بين الناس، من ذلك قوله ﷺ: «شاهدك أو يمينه»^(١).

وقد أجمع أهل العلم على مشروعيتها وإن اختلفوا في مسائل منها، لأن الحاجة داعية إلى الشهادة لحصول التجاحد بين الناس^(٢).

وهي حجة شرعية تُظهر الحق ولا توجه^(٣) إلا بأمر الحاكم الذي يجب عليه الحكم بمقتضاها إذا استوفت شروطها^(٤) إذ هي طريق من طرائق إثبات الحق من حيث يجب على القضاة الحكم بالحق والعمل به^(٥).

والسبب في أداء الشهادة ووجوبها إما بطلب من المدعي الشهادة من الشاهد، أو لفض نزاع ما، أو مخافة ضياع حق أو الحكم بخلافه والشاهد يعلم الحق^(٦).

إلا أن الشهادة مصطلح من أجل تمامه لا بُدَّ من أركانه وقد ذكر الفقهاء تلك الأركان وهي: الشاهد، والمشهود له، والمشهود عليه، والمشهود به، والصيغة^(٧).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرهن، باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبيئة على المدعي واليمين على المدعى عليه (ج/٨٨٩) برقم (٢٣٨٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم يمين فاجرة بالنار (ج/١٢٢) برقم (١٣٨) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) المغني لابن قدامة، دار الفكر - بيروت (ج/٣/١٢)، الممتع في شرح المقنع (٣٠٧).

(٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (ج/٣/١٢)، معونة أولي النهى شرح منتهى الإرادات لابن التجار الفتوحي الحنبلي (ج/٦/١٢)، الإقناع (ج/٤٣٠/٤).

(٤) فتح القدير (ج/٢/٦)، والبدائع (ج/٦/٢٨٢)، والبنية بشرح الهداية (ج/١٢٠/٧).

(٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني (ج/٤٢٦/٥)، الموسوعة الفقهية (٢١٩/٢٦).

(٦) فتح القدير (ج/٤٤٦/٦)، وحاشية ابن عابدين (ج/٧١/١١).

(٧) زاد المحتاج بشرح المنهاج، للعلامة عبدالله بن الشيخ حسن الحسن الكوهجي، تحقيق: عبدالله بن ابراهيم الأنصاري، طبعة الشؤون الدينية بقطر الطبعة الأولى (ج/٥٧٤/٤)، حاشيتا قليوبي وعميرة على منهاج الطالبين (ج/٣١٩/٤)، ونهاية المحتاج (ج/٢٧٧/٨)، ومغني المحتاج (ج/٤٢٦/٤)، والجمال على شرح المنهج (ج/٣٧٧/٥).

المطلب الثاني

محاور الكتمان في الكتاب والسنة

لقد ورد ذكر الشهادة في القرآن كثيراً وذلك لأهميتها وحاجة الناس لها، فكان حديث القرآن بين وجوبها وطلب إقامتها وعدم الامتناع عن الإدلاء بها وتأثيم كاتمها، واستقراء النص القرآني بخصوص الشهادة وما جاء في كتمانها يوصلنا إلى أن القرآن تحدث عنها، وكما في المحاور الآتية:

المحور الأول: كتمان الشهادة لدى أهل الكتاب.

فقد عاب القرآن على أهل الكتاب صنيعهم في كتمان الشهادة التي تجب عليهم من قول الحق فقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ إِنَّا إِذْهَمَّ وَإِسْمِعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَنتُمْ أَغْلَمُ أَمْ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠] فقد عاب القرآن كتمان ما سماه شهادة والتي يرى المفسرون أنها على ثلاثة معان:

أولها: أن المعنى لو كان إبراهيم وبنوه هوداً أو نصارى ثم إن الله تعالى كتم هذه الشهادة لم يكن أحد ممن كتم شهادة أظلم منه، لكن لما استحال ذلك مع عدله وتزهره عن الكذب علمنا أنه ليس الأمر كذلك.

وثانيها: ومن أظلم منكم معاشر اليهود والنصارى أن كتمتم هذه الشهادة من الله تعالى فمن في قوله: ﴿مِنْ اللَّهِ﴾ تتعلق بالكاتم على القول الأول وبالمكتوم منه على القول الثاني كأنه قال: ومن أظلم ممن عنده شهادة فلم يقيمها عند الله تعالى بل كتمها وأخفاها.

وثالثها: أن يكون ﴿مِنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِنْ اللَّهِ﴾ صلة الشهادة. والمعنى: ومن أظلم ممن كتم شهادة جاءته من عند الله تعالى فجحدها كقول الرجل لغيره عندي شهادة منك أي شهادة سمعتها منك وشهادة جاءني من جهتك ومن عندك^(١).

(١) انظر تفسير الكشاف للزمخشري (ج ١/٣١٦)، تفسير الرازي (ج ٤/٨١).

يقول المفسرون: إنها في اليهود علموا بأن الأنبياء كانوا على الإسلام.

ويقول الحسن البصري: كانوا يقرؤون في كتاب الله الذي أتاهم أن الدين عند الله الإسلام، وأن محمداً رسول الله، وأن إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط كانوا براء من اليهودية والنصرانية، فشهدوا الله بذلك وأقروا على أنفسهم لله تعالى فكتموا شهادة الله عندهم من ذلك، وقيل: إن المراد مما كتموه هو كتمانهم لأوصاف النبي ﷺ^(١).

المحور الثاني: الدعوة لإقامة الشهادة والحث على حفظها:

قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ كُمْ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [الطلاق: من الآية ٢] فأكد على كونها لله تعالى وأشار إلى أن من يستجيب لذلك إنما هم خلص المؤمنين ولذلك قال تعالى في موضع آخر: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يَشْهَدَتُهُمْ قَائِمُونَ﴾ [المعارج: ٣٣] فجعلها من صفات أهل الإيمان، وقد وجه القرآن إلى الاستجابة للأداء فقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢] لأن الشهادة أمانة فلزم الأداء عند الطلب^(٢).

يقول أهل التفسير: جمعت هذه الآية بين أمرين، وهما: أن لا تأبى إذا دُعيتَ إلى تحصيل الشهادة ولا إذا دُعيتَ إلى أدائها، وقال قتادة والربيع: أي إلى تحملها وإثباتها في الكتاب، بينما يرى مجاهد أن معنى الآية: إذا دُعيتَ إلى أداء شهادة وقد حصلت عندك، وزعم النقاش أن النبي ﷺ فسر الآية بذلك، وقال مجاهد: فأما إذا دُعيتَ لتشهد أو لا، فإن شئت فاذهب وإن شئت فلا، وقال أبو مجلز وعطاء وإبراهيم وابن جببر والسدي وغيرهم، يقول القرطبي: وعليه فلا يجب على الشهود

(١) تفسير القرطبي (ج ٢/١٠٠)، تفسير ابن كثير (ج ١/٢٥٨).

(٢) أسنى المطالب شرح روض الطالب (ج ٩/٣٢١)، والممتع في شرح المقنع تصنيف زين الدين المنجي التنوخي، تحقيق د، عبد الملك بن عبدالله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م (ج ٦/٣٠٨)، وانظر الموسوعة الفقهية (ج ٢/٣٤٠).

الحضور عند المتعاقدين وإنما على المتدائنين أن يحضروا عند الشهود فإذا حضراهم وسألاهم إثبات شهادتهم بالكتاب فهذه الحالة هي التي يجوز أن تراد من الآية لإثبات الشهادة^(١).

ويرى بعض أهل العلم أن من تخلف عن أداء الشهادة حياءً من أهله وعشيرته ربما ناله الفسق، بل وترد شهادته.

يقول الإمام النووي: (إذا امتنع الشاهد من أداء شهادة بعد وجوبه حياءً من المشهود عليه قال القاضي حسين: يعصي، ولا يجوز للقاضي قبول شهادته في شيء حتى يتوب)^(٢).

من هنا جاء حث النبي ﷺ على الإسراع بأداء الشهادة في قوله: «الا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها»^(٣) فجعل الإسراع في أدائها من صفات خير الناس من غير أن ينتظر دعوة القضاء أو الناس له مما يؤكد حرص ذلك الشاهد على إظهار الحق من جهة، وخوفه من كتمان الشهادة من جهة أخرى.

وفي تفسير الحديث قال العلماء بأنه هو الذي لا يعلم صاحب الحق أن له معه شهادة، فيبادر إلى إخباره بأن عنده من العلم بالشهادة ما ينفع به ذلك الشخص من غير طلبه، قال مالك: (أن يكون عند الشاهد شهادة لرجل لا يعلم بها، فيخبره بها ويؤديها له عند الحاكم)^(٤).

(١) تفسير القرطبي (ج ٣/٢٦٨).

(٢) روضة الطالبين للإمام النووي (ج ٨/٢٤٧) وأسنى المطالب (ج ٩/٢٢٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (١٣٤٤) برقم (١٧١٩)، وأبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب يف الشهادات (ج ٢/٣٢٨) برقم (٣٥٩٦)، والترمذي في الجامع، كتاب الشهادات، باب ما جاء في الشهداء أيهم خير (ج ٤/٥٤٤) برقم (٢٢٩٥)، وابن ماجه، كتاب الأحكام، باب الرجل عنده الشهادة لا يعلم بها صاحبها (ج ٢/٧٩٢) برقم (٢٣٦٤). وانظر شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (ج ٥/٥٧٨).

(٤) المنتقى للبايجي، تحقيق عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية (ج ٧/٤٢١)، والاستذكار لابن عبدالبر (١٨/٨).

وقيل: هذا الحديث في الأمانة والودعة وما لا يعلمه غيره. وقيل هو مَثَلٌ في سرعة إجابة الشاهد إذا طلب للشهادة أن لا يتأخر أو يمانع^(١).

وقريباً من ذلك يرى القاضي عياض: أنه بخصوص من تحمل شهادة ولم يعلم بها المشهود له، فإنه ينبغي له أن يعلمه ليكون مستعداً بشهادته ليفعل ما يفعل مع خصمه وهو على ثقة بما له وما عليه، وقال: يحتمل أن يكون فيما سوى حقوق الناس، بل من حقوق الله تعالى مما لا يجوز كتمانهم والسكوت عليه كإنكار الطلاق والعناق والحبس والصدقات فمن علم شيئاً من ذلك وجب رفعه إلى الإمام والشهادة به عنده لغيره، فإن كان الشهود جماعة وجب على كل واحد منهم رفع ذلك حتى إذا قام به بعضهم سقط عن الباقيين؛ إذ القيام بالشهادة من فروض الكفاية^(٢) وكذا جاء في الذخيرة^(٣).

إلا أن النبي ﷺ أشار في حديث آخر إلى ذم الإدلاء بالشهادة قبل طلبها إذ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته»^(٤).

والحديث ظاهر في التعارض مع الذي سبقه والذي جعل السرعة في الإدلاء بالشهادة من صفات خير الشهداء.

وقد وجه بعض العلماء التعارض الذي يبدو في الحديث بتوجيهات

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للإمام النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت (ج ١٧/١٢).

(٢) شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (٥/٥٧٨)، وانظر شرح النووي لصحيح مسلم (ج ١٧/١٢).

(٣) الذخيرة لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي تحقيق محمد بو خيزة، (ج ١٠/١٦٨).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (ج ٢/٩٣٨) برقم (٢٥٠٩)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (ج ٤/١٩٦٢) برقم (٢١٠)، من حديث عبدالله بن مسعود. وانظر فتح الباري (ج ٧/١٠٣).

من أبرزها قولهم^(١): إن الحديث ورد مورد الذم لمن يأتي بعد القرون الفاضلة بخصال وصفهم بها، من الكذب والخيانة وكثرة الحلف وقلة الوفاء والأمانة، والشهادة جاءت من هذا الباب لأنها شهادة كذب لا أصل لها، من حيث شهدوا بما لم يشهدوا ولا استشهدوا عليه كما خانوا وكذبوا.

وقال بعضهم: قد يكون معناه أنهم يتصدرون الشهادة وليسوا بأذكياء ولا من أهلها ولا يرضى الناس بهم شهداء كما جاء في رواية أخرى: «يخونون ولا يؤتمنون»^(٢).

وقيل: ربما كان المراد منه اليمين، ورأى بعضهم أنه من قبيل القطع في أمور غيبية كالشهادة للبعض بالجنة ولآخرين بالنار^(٣).

وقد أوجز الصنعاني ما قاله العلماء فيما مرّ من الجمع بين الحديثين فقال: لما تعارض الحديثان اختلف العلماء في الجمع بينهما على ثلاثة أوجه، وهي:

القول الأول: أن المراد من الحديث أنه إذا كان عند الشاهد شهادة بحق لا يعلم بها صاحب الحق فيأتي إليه فيعلمها بها، يخلف ورثة فيأتي إليهم، أو يموت صاحبها وعنده شهادة.

القول الثاني: أن المراد من الحديث شهادة الحسبة فيما لا يتعلق بحدود الآدميين المختصة بهم محضاً، وكذا ما يتعلق بحقوق الله تعالى كالصلاة والوقف والوصية العامة. أما الحديث الآخر فإنه ربما دل على أنه في حقوق الناس المحضة.

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٠٤/٧).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (ج ٩٣٨/٢) برقم (٢٥٠٨)، من حديث عمران بن حصين. وانظر فتح الباري (ج ١٠٣/٧).

(٣) شرح مسلم للقاظمي عياض (٥٧٩/٥).

القول الثالث: أنَّ المراد من حديث زيد في خيرية الشهود: المبالغة في الإجابة بسبب قوة استعداده كالذي يأتي بها قبل أن يُسألها كما يقال في حق الجواد إنه يعطي قبل الطلب.

يقول الصنعاني: وهذه الأجوبة مبنية على أن الشهادة لا تُردُّ قبل أن يطلبها صاحب الحق وإلا فقد أجاز قوم أداءها بلا طلب بناء على هذا الحديث^(١).

وأما الحديث الثاني فإنه يحتمل أحد التأويلات الآتية:

الأول: أن من ذمَّهم الحديث في الشهادة هم شهداء الزور من حيث كونهم يؤدون شهادة لا علم لهم بها.

والثاني: أن المراد أن يأتي بشهادته حالفاً على صيغة اليمين كأن يقول: أحلف بالله ما كان إلا كذا.

والثالث: أن المراد من الشهادة الحكم بالشهادة على أمور مستقبلية أو غيبية كالحكم على البعض بدخول الجنة أو النار، وقد رجَّح الصنعاني القول الأول^(٢).

يقول الطاهر ابن عاشور: والظاهر أن مارواه أبو هريرة وما رواه عمران بن حصين حديث واحد سمعه كلاهما واختلفت عبارتهما في حكايته، فيكون لفظ عمران بن حصين مبيناً للفظ أبي هريرة أن معنى قوله (قبل ان يُستشهدوا): دون أن يستشهدوا أي دون أن يستشهدهم مُشهد أي أن يحملوا شهادة من يشهد بلا علم.

وهو ما عناه المازري بقوله: وحملوا ما في حديث أبي هريرة على الشهادة في الكذب. فهذا طريق للجمع بين الحديثين^(٣).

(١) سبل السلام للصنعاني (ج٤/٣٨٥).

(٢) سبل السلام للصنعاني (ج٤/٣٨٥).

(٣) تفسير الطاهر ابن عاشور (٢/٥٨٩).

أو أنهما حديثان، ولكنهما في سياق تحديد أوصاف الأجيال عن طريق الشهادة، فجيل من صفاته أن يبادر بالشهادة بلا خوف أو طمع طلباً للحق، وجيل يمتن الشهادة كحرفة من أجل التكسب والمساومة على حقوق الناس حتى وإن كان من خلال الشهادة بالزور والأكل بها، لذلك فإن الحديث الثاني يتعلق بشهادة الزور إذ أن النبي ﷺ سبق في التعريف بأولئك بقوله ثم يفشو الكذب وهو يدل على أن أولئك الشهداء من الكاذبين، والله أعلم.

المحور الثالث: النهي عن كتمان الشهادة.

فبعد أن حث القرآن على إقامة الشهادة عاد لينهى عن كتمانها والتغليظ على من فعل ذلك، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٣].

وقد جاءت هذه الآية في معرض توثيق الديون بين الناس، وفي موضع آخر قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ ءَخْرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْبَحْتُمْ مَّصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الْفَلَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ اَرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الْآثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦] وهنا أكد القرآن على ضرورة التحمل ثم الأداء وعدم الكتمان بأن شدد على ذلك عن طريق القسم بالله تعالى.

وفي معنى كتمان الشهادة جاء في تفسير الرازي بأنها على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ما قاله القفال: أنه تعالى لما أباح ترك الكتابة والإشهاد والرهن عند اعتقاد كون المديون أميناً ثم كان من الجائز في هذا المديون أن يخلف هذا الظن بأن يكون خائناً جاحداً للحق، إلا أنه من الجائز أن يكون بعض الناس مطلعاً على أحوالهم فيها هنا ندب الله ذلك الإنسان أن يسعى بإحياء الحق بأن يشهد لصاحب الحق بحقه ومنعه من كتمان تلك الشهادة عَرَفَ صاحبُ الحق تلك الشهادة أم لم يعرف، وشدد فيه بأن جعله آثم القلب لو تركها.

الوجه الثاني: المراد من كتمان الشهادة أن يُنكر العلم بواقعة الحق، ونظيره قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ إِنَّا إِزْهَقُوا وَاسْمِعِيلَ وَاسْمِعُونَ وَيَقُولُونَ وَالْأَنْبِيَاءُ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَتَشْتَمُونَ أَمْ عَلَّمَ آمِرُ اللَّهِ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَرَ شَهَادَةً عِنْدَ رَبِّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٠﴾﴾ [البقرة: ١٤٠].

الوجه الثالث: أن المراد من كتمان الشهادة الامتناع عن أدائها عند الحاجة إلى إقامتها لورود النهي عن ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢] فقد نهى الشاهد عن الامتناع عن أداء الشهادة عند احتياج صاحب الحق إليها... وذلك لأنه متى امتنع عن إقامة الشهادة فقد بطل حقه وكان هو بالامتناع عن الشهادة كالمُبْطِل لحقه، وحرمة مال المسلم كحرمة دمه، فهذا بالغ الوعيد^(١).

ولذلك فقد نسب القرآن الإثم إلى قلب كاتم الشهادة حيث قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٣].

يقول القرطبي: خصَّ القلب بالذكر إذ الكتم من أفعاله، وهو المضغة التي بصلاحه يصلح الجسد كله كما قال عليه الصلاة والسلام: «ألا وإنَّ في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب»^(٢).

ويقول الزمخشري: كتمان الشهادة هو أن يُضْمِرَهَا ولا يتكلَّم بها، فلما كان إثماً مقترفاً في القلب أُسند الإثم إليه لأن إسناد الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ... ولأن لا يظن أنَّ كتمان الشهادة من الآثام المتعلقة باللسان فقط، ولأن أفعال القلوب أعظم من أفعال سائر الجوارح، وهي لها كالأصول التي تتشعب منها، ألا ترى أن أصل

(١) التفسير الرازي (ج/١٠٧).

(٢) تفسير القرطبي (ج/٣/٢٥٧). والحديث صحيح. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه (ج/١/٢٨) برقم (٥٢)، ومسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات (ج/٣/١٢١٩) برقم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

الحسنات والسيئات الإيمان والكفر، وهما من أفعال القلوب، فإذا جعل كتمان الشهادة من آثام القلوب فقد شهد له أنه من معظم الذنوب^(١).

وفسر الجصاص إسناد الإثم إلى القلب لأنه عقد العزم على ترك الأداء باللسان^(٢).

وقال البغوي: أي فاجر قلبه، قيل: ما أوعد الله على شيء كإبعاده على كتمان الشهادة^(٣).

وأحسب أن التغليظ هنا لعظم الجرم وإلا فإنه قد ثبت في الحديث أن الله تعالى لا يؤاخذ الإنسان على خطرات النفس والقلب ما لم يتكلم أو يعمل، فقد جاء في الحديث: «إن الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست به صدورها ما لم تعمل أو تتكلم»^(٤).

وللتأكيد على عظم هذا الذنب ذكر القرآن أن كتمان الشهادة من أظلم الظلم، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: من الآية ١٤٠]، وقد أوصى القرآن بضرورة الاستجابة لأداء الشهادة من حيث الدعوة أو التحمل، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢].

(١) الكشف للزمخشري (ج ١/٤٠٦) وتفسير الآلوسي (ج ٢/٦١)، وانظر تفسير القاسمي لمسمى محاسن التاويل للعلامة معجمد بن جمال القاسمي (ج ٢/٢٨٢)

(٢) أحكام القرآن للجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، طبع: دار إحياء التراث العربي - بيروت (ج ٢/٢٧٤)

(٣) تفسير البغوي (ج ١/٢٧١)، وتفسير السمعاني (ج ١/٢٨٧). وانظر البحر الرائق (ج ٧/٩٦).

(٤) صحيح البخاري، كتاب العقد، باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه ولا عتاقة إلا لوجه الله (ج ٢/٨٩٤) برقم (٢٣٩١)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر (ج ١/١١٦) برقم (١٢٧)، وسنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في الوسوسة بالطلاق (ج ١/٦٧٢) برقم (٢٢٠٩)، والترمذي، كتاب الطلاق، باب ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته (ج ٣/٤٨٩) برقم (١١٨٣)، والنسائيين كتاب الطلاق، باب من طلق من نفسه (ج ٦/١٥٦)، وابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي (ج ١/٦٥٩) برقم (٢٠٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وما أودُّ الإشارةَ إليه هنا أن القرآن الكريم ذكر نوعين للشهادة:

الأول: الشهادة في العقود والمعاملات، وهي ما تعلق منها بمعاملات الناس في البيع والإجارة وعقود الزواج وغيرها، وهو ما تعارف الناس على إطلاقه في المراد من الشهادة.

والثاني: الشهادة بإظهار الحق العام مما يتعلّق بالدين والشرع مهما كان شأنه، وهي شهادة يجب أداؤها.

يقول ابن تيمية: (سَمَى اللهُ تعالى ما عندهم من العلم شهادةً، كما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَيْنِكُمْ لِلنَّاسِ فِي الْكُتُبِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ [البقرة: ١٥٩] كأنه قال: خبراً عنده وديناً عنده من الله تعالى وبياناً عنده وعلماً عنده من الله، فإن كان قوله (من الله) متعلقاً بقوله (كتم) فانه يعم كل الشهادات وإن كان متعلقاً بقوله (عنده) وهو الأوجه أو بشهادة أو بهما معا فإن الأمر واحد. أي شهادة استقرت عنده من الله تعالى، فهو كتمان العلم الموروث عن الأنبياء وسمى الإخبار به شهادة^(١).

وقد ذم القرآن كل أنواع الكتمان التي تتعلق بضرورة البيان سواء كانت عقوداً أو علوماً، ثم إن القرآن أكد على ضرورة الإدلاء بالشهادة في موضع آخر من حيث نسب الشهادة له - جل وعلا - وأكد تأثيم من لا يتحملها أو يؤديها، إذ قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لِينَ الْآثِمِينَ﴾ [المائدة: من الآية ١٠٦].

المحور الرابع: ذكر المؤثرات والعواقب في الشهادة.

وفي إطار ما ينبغي في الشاهد ذكر القرآن بعض المؤثرات التي تؤدي إلى كتمان الشهادة أو ليها.

فذكر وجوب إقامتها تجاه النفس والأهل والأقارب وإن كان في ذلك

(١) تفسير القاسمي (ج ١/٤٥٥).

مشقة على النفس بسبب ما قد تلحقه هذه الشهادة من ضرر بمن يخصون الشاهد من الأرحام إذ المطلوب أداء الشهادة بالعدل كما أمر الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعَرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥].

فأمر بإقامة الشهادة وعدم كتمانها لوجود الرغبة في محاباة الأهل والأصدقاء، بل إن القرآن أمرنا أن نقيم الشهادة بالعدل حتى مع خصومنا من الأعداء فقال - جل وعلا -: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَائُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

يقول ابن كثير في تفسيره: (ليكن أداء الشهادة بالعدل ابتغاء لوجه الله تعالى، عندها تكون الشهادة حقاً وصحيفة خالية من التبديل والتحريف والكتمان، ولهذا قال: ﴿وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ أي: اشهدوا الحق ولو عاد ضررها عليكم، فإن الله سيجعل فرجاً ومخرجاً من كل أمر يضيق عليه. وقوله: ﴿أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ أي وإن كانت الشهادة على والدك أو أقربائك، فلا تراهم فيها بل اشهد بالحق وإن عاد ضررها عليهم، فإن الحق حاكم على كل أحد. وقوله: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ أي لا ترعاه لغناه ولا تشفق عليه لفقره، فالله أولى بهما منك، وأعلم بما يصلحهما، وقوله: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعَرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ فمعناه فلا يحملنكم الهوى والعصية وبغض الناس إليكم على ترك العدل في أموركم وشؤونكم بل التزموا العدل على أي حال كان ولا تحرفوا الشهادة باللي وتعمد الكذب وتكتموا الشهادة وتتركوها بالإعراض عنها^(١).

وقال الشافعي - رحمه الله تعالى -: والذي أحفظ عن كل من سمعتُ

(١) تفسير ابن كثير (٧٥٢/١). وانظر تفسير الزمخشري (ج ١/ ٥٧٠).

منه من أهل العلم في هذه الآيات أنه في الشاهد وقد لزمته الشهادة وأنّ فرضاً عليه أن يقوم بها على والديه وولده والقريب والبعيد وللبغيض القريب والبعيد، ولا يكتّم عن أحد ولا يحابى بها ولا يمنعها أحداً. قال: ثم تنفرع الشهادات فيجتمعون ويختلفون فيما يلزم منها وما لا يلزم^(١).

ولذلك فقد حذر النبي ﷺ من الزور في الشهادة لإضرار الناس فقال: «من شهد شهادةً يستباح بها مال امرئ مسلم ويسفك بها دمه فقد أوجب النار»^(٢)، وروي عن السيدة عائشة قولها: (إن كاتم الشهادة مثل شاهد يزور)^(٣).

وأكد ﷺ على ضرورة التحري مما يشهد الإنسان به من حيث الدقة في التحمل والأداء فقال لابن عباس: «يا ابن عباس، لا تشهد إلا على ما يضيء لك كضياء هذه الشمس وأوماً رسول الله ﷺ بيده إلى الشمس»^(٤).

(١) الأم للشافعي (٩٢/٧).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي (ج ١١/٢١٦) رقم (١١٥٤١)، وأبو يعلى في مسنده، تحقيق: حسين سليم أسد، طبع دار المأمون للتراث (ج ٥/١٣٦) رقم (٢٧٥١) من حديث ابن عباس.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ٤/٢٠٠): وفيه حشش واسمه حسين بن قيس وهو متروك، وزعم أبو محصن أنه شيخ صدق.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، طبع: دار الحرمين - القاهرة (ج ٧/٢١٠) برقم (٧٢٩٥)، وابن أبي عاصم في السنة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت (ج ٢/٥٩٩) برقم (١٣٢٧).

قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن أبي سعيد الرقاشي إلا بهذا الإسناد تفرد به محمد بن المثنى.

قلت: أبو سعيد الرقاشي هو عبدالله بن قيس الرقاشي الخراز، لا يتابع على حديثه. لسان الميزان، تحقيق لجنة دائرة المعارف النظامية - الهند، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت (ج ٣/٣٢٨).

وشيوخه فيه: غسان بن برزین الطهوي، قال فيه الحافظ ابن حجر: صدوق ربما أخطأ. تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، نشر: دار الرشيد - سوريا (ترجمة ٥٣٥٧).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک (ج ٤/١١٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ١٠/١٥٦)، وابن عدي في الكامل (ج ٦/٢٠٧).

كما ورد عنه ﷺ المنع لأنواع من الشهداء كما في قوله في الحديث الذي يرويه عبدالله بن عمرو حيث قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر على أخيه، ولا تجوز شهادة القانع لأهل البيت»^(١).

ويُلاحظ في أغلب آيات الشهادة أن الله تعالى أضاف الشهادة إليه فقال: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: من الآية ٢] وقال: ﴿وَلَا تَكُنُّوا شُهَدَاءَ اللَّهِ إِنَّمَا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾ [المائدة: من الآية ١٠٦] وقال: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: من الآية ١٣٥].

وفي سبب ذلك يقول الكاساني: (ولا تقع الشهادة لله تعالى إلا أن تكون خالصة صافية عن جر النفع، ومعلوم أن في الشهادة منفعة للشاهد من حيث التصديق لأن من صدق قوله يتلذذ به، فلو قبل قول الفرد لم تخلُ شهادته من جرّ النفع إلى نفسه، فلا يخلص لله ﷻ ولذلك اشترط العدد في الشهادة حتى لا يظن الفرد بأنه مصدق فيصفو في شهادته لله تعالى)^(٢).

ويقول المفسرون: إن المقصود من الإضافة لله تعالى أي لوجه الله تعالى وتقرباً إليه في إقامة الشهادة على وجهها إذا مست الحاجة إليها من غير تبديل ولا تأويل^(٣).

كما أمرتم بإقامتها ولو كانت على أنفسكم أو أقاربكم وذلك لأن

= قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، فردّه الذهبي في تلخيصه بقوله: وإو.

وضعه اللبناني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (ج ٦/٤٧٧) برقم (٢٩٢٦).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب من ترد شهادته (ج ٢/٣٢٩) برقم (٣٦٠٠، ٣٦٠١)، وابن ماجه، كتاب الأحكام، باب من لا تجوز شهادته (ج ٢/٧٩٢) برقم (٢٣٦٦)، وأحمد في المسند (ج ٢/١٨١، ٢٠٤، ٢٠٨). وانظر: إرواء الغليل للبناني برقم (٢٦٦٩).

(٢) بدائع الصنائع للكاساني (ج ٩/٤٨) بتصرف بسيط.

(٣) تفسير القرطبي (ج ١٨/١٠٥).

الناس من عاداتهم أن يأمرؤا الناس بالبر والمعروف وإذا آل الأمر إليهم فإنهم يتقاعسون^(١).

إضافةً إلى أن الشاهد ربما يعتريه الظن بأنه ينفع المشهود له أو يضره بتلك الشهادة مما اقتضى التأكيد على أنها لله تعالى من أجل إحقاق الحقوق كما أن الشهادة تعترىها الكثير من المؤثرات والتطورات في أدائها فربما عدل الشاهد وكنم لخوفٍ أو لأنه يكره أو لأنه يتضرر أو طمعا في المال كما يفعل اليوم من امتهان الإشهاد بمقابل فعلم الله تعالى عباده بأن الدفع في الشهادة ينبغي أن يكون عبادةً يبتغى بها وجه الله تعالى دفعاً لأي مطمح آخر يؤثر على أدائها، والله أعلم.

ولأهمية الشهادة في الفقه الإسلامي وحاجة الناس لها فقد جعلها القرآن من صفات المصلين كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَتِهِمْ قَائِمُونَ﴾ [المعارج: ٣٣] وقد جعلها القرآن وصفاً للمؤمنين في حالتها كالبوح بالحق والشهادة به لدى الحكام أو الأداء بما يتحملة المرء من علم في أحكام المعاملات والحقوق التي تكون لدى الناس.

وأكثر المفسرين على أنها الشهادات عند الحكام يقومون بها بالحق ولا يكتمونها وهذه الشهادات من جملة الأمانات، إلا أن الله تعالى خصها بالذكر في آياته لفضلها، ولأن في إقامتها إحياء الحقوق وفي تركها إبطالها وتضييعها^(٢).

من هنا ولضرورتها فقد حث القرآن على وجوب تحملها وأدائها من حيث قال تعالى: ﴿وَأَقِمُوا شَهَدَةَ اللَّهِ﴾ [الطلاق: من الآية ٢]^(٣).



(١) تفسير الرازي (ج ١١/٥٨).

(٢) تفسير الرازي (١١٦/٣٠).

(٣) المغني مع الشرح الكبير لابن قدامة (٣/١٢)، تفسير الالوسي (ج ٥٨/١)، الأساس في التفسير لسعيد حوى (ج ١/٦٦٢). وانظر التفسير المنير لوهبة الزحيلي (ج ١/١٣١).

المبحث الثاني

شروط الشهادة

قد يمتنع الشاهد عن الشهادة ولا أثر لذلك الامتناع من حيث الكتمان إذا خالف الشاهد ما ينبغي له من شروط، كما أن الشاهد إذا استوفى تلك الشروط وامتنع من الأداء وضاع الحق دونما مبرر لذلك، فإنه يعد كاتماً لشهادة أمر الله بإقامتها ونهى عن كتمانها، وقد ذكر الفقهاء في ذلك نوعين من الشروط، منها ما يتعلق بالتحمل، ومنها ما يتعلق بالأداء.

وسنتعرف على تلك الشروط بإيجاز يزيل عنها اللبس من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول
شروط التحمل

شروط التحمل هي تلك الشروط التي تتعلق بسلامة جوارح الشاهد وحواسه مما يؤثر على صحة تحمله للشهادة قبل الأداء. وقبل بيان الشروط لا بُد من بيان معنى التحمل والأداء.

فالتحمل في اللغة: الالتزام لأنه التزم أداء ما علمه^(١).

(١) حاشية الخرشي على سيدي خليل (ج ٨/٤٧).

وفي الشرع هو: (علم ما يشهد به بسبب اختياري)^(١) جاء في نهاية المحتاج: (المراد من تحمّلها الإحاطة بما ستطلب الشهادة منه به فيه. قال: وكنّوا عن تلك الإحاطة بالتحمّل إشارةً إلى أن الشهادة من أعلى الأمانات التي يحتاج حملها إلى الدخول تحت ورطتها إلى مشقة وكلفة، ففيه مجازان لاستعمال التحمل والشهادة في غير معناهما الحقيقي)^(٢).

وقد يكون تحمل الشهادة بدعوة مكلف لحضور واقعة من عقد نكاح أو بيع أو دين أو وصية ليشهد عليها سواء كان في مجلس القضاء أو غيره، أما الأداء فهو إعلام الشاهد الحاكم بشهادته بما يحصل له العلم بما شهد به^(٣).

وحينئذ فإن (التحمل هو وقوف الشاهد العدل على المشهود به فيحمله في ذهنه وقلبه عن ضبط ويقين، أما الأداء فهو إدلاء الشاهد العدل بما وقف عليه في مجلس القضاء أو الحكم لدى التخاصم أو فض النزاعات)^(٤).

وبعبارة موجزة أستطيع القول بأن تحمّل الشهادة هو رضا الشاهد بمعاينة الواقعة وهو المشهود فيه بطلب أو بغيره برضاه عن قصد واتفاقاً، أما الأداء فهو ما يترتب على التحمّل من مسؤولية الإعلان والبيان لإثبات الحق أو دفع الفساد، وفي تحمل الشهادة أو أدائها.

وقد ذكر الفقهاء تلك الشروط والتي يمكن إيجازها بما يأتي^(٥):

١ - أن يكون الشاهد عاقلاً: العقل مناط التكليف، وهو الذي يعوّل عليه

(١) حاشية الخرخشي على سيدي خليل (ج٨/٤٧).

(٢) حاشية محمد بن عبدالرزاق بن محمد بن أحمد المعروف بالمغربي الرشدي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (ج٨/٣٢٠) دار الكتب العلمية.

(٣) حاشية الخرخشي (ج٨/٧٤).

(٤) انظر فقه الكتاب والسنة للدكتور أمير عبدالعزيز (ج٢/٧٨٣).

(٥) بدائع الصنائع للكاساني (ج٩/٥) دار الكتب العلمية، وكشاف القناع للبهوتي (ج٦/٤٤٣). وانظر زاد المحتاج للكوهجي (ج٤/٥٧٤)، وحاشية ابن عابدين (ج١١/٧٩)، والحاوي الكبير وهو شرح مختصر المزني، تصنيف أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، دار الكتب العلمية بيروت (ج١٧/١٤٨)، ومعونة أولي النهى (ج١٢/٣٧).

في ضبط الأحداث ونقلها خصوصاً وقت التحمل، لذلك فإنه يستبعد من الشهادة فاقد العقل أو مَنْ لم يبلغ من الصبية والصغار، وقد جاء في القرآن ما يؤكد ذلك المعنى، قال تعالى: ﴿وَأَسْأَلُكُمْ فِي الْبَقَرَةِ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢] والصبي ليس من الرجال، ويدل على ذلك ما ورد عن النبي ﷺ من قوله: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنْ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يَفِيْقَ»^(١)، لذلك فلا يصح تحمّل الشهادة من فاقد العقل بسبب الجنون ولا من الصبي لأن تحمّل الشهادة عبارة عن فهم الحادثة وضبطها، وذلك لا يتأتى من غير عاقل^(٢).

إلا أن بعض الفقهاء من الحنابلة أجازوا شهادة الصبيان فيما يتم بينهم من الجراح ما لم يفرقوا^(٣) واشترط المالكية اتفاقهم في أداء الشهادة على بعضهم^(٤).

٢ - أن يكون الشاهد مبصراً: فالبصر آلة مهمة لإدراك الأشياء وضبطها وتسجيلها بالدقة ولا يتم ذلك ممن عدم النظر، لذلك يرى الحنفية أن البصر شرط لتحمل الشهادة^(٥) بينما يرى جمهور الفقهاء من

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً (ج ٢/٥٤٤) برقم (٤٣٩٨)، والترمذي، كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد (ج ٤/٣٢) (١٤٢٣)، والنسائي، كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج (ج ٦/١٥٦) برقم (٣٤٣٢)، وابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم (ج ١/٦٥٨) برقم (٢٠٤١، ٢٠٤٢) عن عائشة، وعن علي رضي الله عنه مرفوعاً، وانظر: شرح مسلم للقاضي عياض (ج ٥/١٢٩).

(٢) بدائع الصنائع للكاساني (٥/٩)، ورد المختار (ج ١١/٧٩)، وروضة الطالبين للإمام النووي (ج ٨/١٩٩)، والإنصاف للمرداوي (ج ١٢/٣٢)، الموسوعة الفقهية (ج ٢٦/٢١٩).

(٣) معونة أولي النهى (ج ١٢/٣٧).

(٤) الموطأ للإمام مالك ص ٤٤٨، وحاشية الخرخشي (ج ٨/٤)، والإنصاف للمرداوي (ج ١٢/٣٢).

(٥) فتح القدير لابن الهمام (ج ٧/٣٩٧)، وبدائع الصنائع للكاساني (ج ٩/٧)، مختصر الطحاوي (٣٣٢)، وتحفة الفقهاء للسمرقندي (ج ٣/٥٢٧).

المالكية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة وزفر من الحنفية أنه يمكن للمكفوف أن يتحمل الشهادة بالسمع إذا كان متيقناً من صوت من سمع منه^(٣).

٣ - أن يكون التحمل للشهادة عن علم وتحقق بالمشاهدة، (وإنما شرطنا العلم بتحمل الشهادة لأنه من لم يكن عالماً بتحملها لم يؤمن عليه الغلط فيها، وترك ما هو شرط في صحتها، وكذا اشتراط التحرز فيها لأن من عدم التحرز لم يؤمن عليه التخييل من أهل التخييل فيشهد بالباطل وهو لا يعلم)^(٤).

ومثله في التحقق والمعاينة إذ لا يمكن اعتبار الشهادة إذا كانت منقولة عن آخرين أو يشوبها الظن أو الشك، وقد حث النبي ﷺ على التحقق عند الإدلاء بالشهادة فقال لابن عباس: «يا ابن عباس، لا تشهد إلا على ما يضيء لك كضياء هذه الشمس» وأوماً رسول الله ﷺ بيده إلى الشمس^(٥).

ولعل ذلك لا يتم إلا بالعلم والمعاينة بالنسبة لمن يعتمد البصر في الرؤية.

أما من حرم البصر فشهادته تثبت عن طريق السماع كما في عقود الزواج والنسب والموت وغير ذلك مما ذكره الفقهاء^(٦).

(١) حاشية الخرخشي (ج ٨/١١)، والمنتقى شرح موطأ مالك للباجي (ج ٧/١٥٩)، والذخيرة للقرافي (ج ١٠/١٦٤).

(٢) روضة الطالبين للإمام النووي (ج ٨/٢٣١)، وأسنى المطالب (ج ٩/٣٠٧).

(٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (ج ١٢/٥٣)، والهداية (ج ٣/١٢١)، وفتح القدير (ج ٧/٣٩٧)، والموسوعة الفقهية (ج ٢٦/٢١٩).

(٤) المنتقى للباجي (١٤٩/٧).

(٥) أخرجه الحاكم (٤/٩٨، ٩٩) وقد تقدم بيانه.

(٦) فتح القدير لابن الهمام (ج ٧/٣٨٨)، والبدايع (ج ٩/٤٠٢٤)، والدر المختار (ج ٤/٣٧٠).

ولعل تأكيد النبي ﷺ على الوضوح والاطمئنان عند المشاهدة يعرض بعض النماذج مما له صلة بالمخادعة والتزوير لما قد يراه الإنسان من كتابة له أو صورة، بل وحتى الكلام أحياناً فليس له أن يقرّ إلا بعد أن يتيقن حقيقة صدور ذلك الأمر منه بالزمان والمكان دفعاً للبس والتزوير.

٤ - توافر صفات الإدراك المعرفي للتحمل: ولعل ذلك يتعلق بسلامة العقل والجوارح الأخرى من سلامة البصر والسمع والنطق، ولم يشترط الفقهاء لتحمل الشهادة البلوغ إذ يكفي من الصبي إدراكه وسلامة عقله وكذلك هو الأمر من الإسلام والعدالة والحرية، فشهادة هؤلاء ربما كانت ناقصة وقت التحمل ولكنها تقبل بإسلام الكافر وعق العبد وبلوغ الصبي وتوبة الفاسق^(١).

المطلب الثاني

شروط الأداء

شروط الأداء هي القسم الآخر مما يجب للشهادة من أجل صحتها، وأداء الشهادة له شروط يعود بعضها إلى الشاهد والبعض الآخر إلى طبيعة الشهادة والبعض الآخر إلى المشهود به، كما أن قسماً آخر من الشروط يتعلق بعدد الشهود وهو النصاب الذي لا تتم الشهادة إلّا به. وفي هذا المطلب نتعرف على موجز سريع لتلك الشروط تحقيقاً لمعنى الشهادة التي لا يجوز كتمانها.

❖ أولاً: ما يرجع إلى الشاهد.

ولعل الشروط التي ترجع إلى الشاهد منها ما سبق الكلام عنها في شروط التحمل، كالعقل والبلوغ والإبصار وما يتعلق بذلك من سلامة الجوارح الضرورية التي تتصل بصحة الأداء، لذلك سوف نقتصر في هذه

(١) معونة أولي النهى (ج١٢/٦٣٩)، والإنصاف للمرداوي (ج١٢/٤٩)، وتبيين الحقائق (ج٤/٢١٨)، والقوانين الفقهية (٢٠٣)، والمغني مع الشرح الكبير (ج١٢/٨٤).

الفقرة بالشروط التي تتعلق بالشاهد مما لم أتناوله في شروط التحمل، وهذه الشروط هي:

١ - الإسلام: فقد اشترط جمهورُ الفقهاء من المالكية^(١) والشافعية^(٢) وفي الرواية المشهورة عن أحمد^(٣) أن الإسلام أصلٌ في تحمل الشهادة سواء تعلقت الشهادة على كافر أو مسلم^(٤). واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢] والكافر ليس من رجالنا، وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ كُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [الطلاق: من الآية ٢] والكافر فاسق لا تتوفر فيه شروط العدالة إذ إنه لا يتورع من الكذب على الله ورسوله أو النيل من المؤمنين بتهمة والبهتان.

إلا أن بعض الفقهاء أجازوا شهادة الكافر في الوصية في السفر عملاً بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْبَحْتُمْ مَصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الْفَلَاكِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَيْتُمْ لَا شَرَىٰ بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لِينَا آلَيْنِ ﴿١٦٦﴾﴾ [المائدة: ١٠٦] ويرى الحنفية جوازَ شهادة الذميين بعضهم على بعض بالرغم من اختلاف مللهم، في حين إن المرتد لا تقبل شهادته مطلقاً^(٥).

٢ - العدالة: والعدالة شرط لا بُدَّ منه، ولا خلاف بين الفقهاء في ذلك^(٦) لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: من الآية ٢].

(١) المتقى للباقي (ج ١٤٧/٧)، وحاشية الخرخشي (ج ٤/٨).

(٢) موسوعة الإمام الشافعي الكتاب الأم (ج ٣٥٩/٨)، وروضة الطالبين للإمام النووي (ج ١٩٩/٨)، وأسنى المطالب (ج ٢٤٧/٩).

(٣) الإنصاف للمرداوي (ج ٣٤/١٢)، كشف القناع للحجاوي (ج ٤٤٤/٦) والممتع في شرح المقنع (ج ٣٣٠/٦).

(٤) مواهب الجليل (ج ١٥٠/٦)، وأسنى المطالب (ج ٣٣٩/٤).

(٥) فتح القدير (ج ٤١٦/٧) حاشية قرة عيون الأخبار (ج ١٤٠/١) المبسوط (ج ١٣٣/١٦).

(٦) فتح القدير لابن الهمام (ج ٣٧٦/٧) والإنصاف للمرداوي (ج ٣٧/١٢) وحاشية الخرخشي (ج ٤/٨).

والعدالة - كما يعرفها الفقهاء -: هي المحافظة الدينية على اجتناب الكبائر وتوقي الصغائر وأداء الأمانة وحسن المعاملة، وأن يكون صلاحه أكثر من فساد، وهو ما يعول عليه في قبول الشهادة^(١).

ويرى الحنابلة أن العدالة هي الصلاح في الدين وأداء الفرائض برواتبها واجتناب الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر، ويعتبر فيها - أيضاً - استعمال المروءة من حيث يجب فعل ما يجمل الإنسان ويزينه أمام الناس وترك ما يشينه ويحط من قدره^(٢).

بينما يرى الشافعية أن المروءة شرط مستقل غير العدالة في تحمل الشهادة^(٣)، وحينئذ فإن العدالة شرط لا بد من تحققه للنظر في شهادة الشاهد^(٤).

إلا أن بعض الفقهاء يرى أن شهادة الفاسق تقبل إذا قضى بها القاضي^(٥). ويرى بعض المالكية اعتبارَ حال الشاهد لدى الأداء^(٦) وهو ما يميل إليه الباحث.

٣ - الضبط واليقظة: إن اليقظة وحضور الذهن من الأسباب التي ينبغي مراعاتها في أداء الشهادة، كالنسيان والغفلة وعدم التركيز في الشاهد، إذ أن لذلك أثراً كبيراً في تحديد طبيعة الشاهد وما ينعكس على شهادته لذلك فالفقهاء لا يقبلون شهادة المغفل الذي تنعدم عنده قدرة التركيز والضبط في الغالب لعدم الثقة بما يتحملة من شهادة بخلاف من لا يضبط نادراً من حيث يضبط في الغالب

(١) الإنصاف للمرداوي (ج١٢/٣٧)، وبدائع الصنائع للكاساني (ج٩/١٥) (ج١٢/٣٧)،

وأسنى المطالب (ج٩/٢٤٩)، والموسوعة الفقهية (ج٢٦/٢٢٣).

(٢) الإنصاف للمرداوي (ج١٢/٣٧)، والموسوعة الفقهية (ج٢٦/٢٢٣).

(٣) أسنى المطالب (ج٩/٢٤٨)، وروضة الطالبين (ج٨/٢٠٩).

(٤) الأم للشافعي (ج٧/٤٨) ومختصر المزني من كلام الشافعي (ج٥/٢٥٦).

(٥) فتح القدير لابن الهمام (ج٧/٣٧٦).

(٦) حاشية الخرخشي (ج٨/٧٤).

فهذا تقبل شهادته إذ الغالب في الناس أن لا يسلموا من مثل ذلك النسيان^(١).

٤ - خلوه من تهمة النفع من وراء الشهادة، ومن الآفات الأخلاقية والتهم، فلا تقبل شهادة المحدود في قذف لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤].

إلا أن الجمهور يرى قبول شهادته إذا تاب بينما لا يرى الحنفية ذلك^(٢)، ويرى المالكية قبول شهادته فيما سوى القذف^(٣).

أما التهم فمنها أن يستفيد من شهادته بتحقيق منفعة خاصة أو دفع أذى عنه، فلا تقبل شهادة الوارث لمورثه بجرح قبل اندماله، كما لا تقبل شهادة أحد الزوجين على الآخر، على خلاف بين الفقهاء في ذلك^(٤)، كما لا تقبل شهادة الفرع لأصله والأصل للفرع بينما تقبل شهادتهما على بعضهما.

ومن التهم: العداوة، فلا تقبل شهادة عدو على عدوه ولعل المراد من العداوة ما يكون لأسباب مادية من التحاسد على المال والدنيا، وليست العداوة الدينية بسبب اختلاف الدين، فيجوز أن يشهد المسلم على الكافر ولعل العداوة التي تُردُّ بها الشهادة أن يصل فيها الحق عند الشاهد أن يتمنى الأذى لمن يشهد عليه بذهاب ماله أو موته^(٥).

(١) أسنى المطالب (ج ٩/٢٨٣)، وروضة الطالبين للإمام النووي (ج ٨/٢١٦)، وحاشية الخرخشي (ج ٨/١١)، والأم للشافعي (ج ٨/٤٨)، ومختصر المزني من كلام الشافعي (ج ٥/٢٥٦)، والمبدع في شرح المقنع لابن مفلح (ج ١٠/١٦٩).

(٢) فتح القدير لابن الهمام (ج ٧/٤٠٠)، والموسوعة الفقهية (ج ٢٦/٢٢٤).

(٣) حاشية الخرخشي (ج ٨/٢٤) والفتاوى الهندية (ج ٣/٤٥٠) والموسوعة الفقهية (ج ٢٦/٢٢٤).

(٤) بدائع الصنائع (ج ٩/٣٤)، وروضة الطالبين للإمام النووي (ج ٨/٢١٦)، وأسنى المطالب (ج ٩/٢٧٢) وما بعدها، والموسوعة الفقهية (ج ٢٦/٢٢٤).

(٥) أسنى المطالب (ج ٩/٢٧٧، ٢٨٠)، ومعونة أولي النهى (ج ١٢/٧٧)، حاشية الخرخشي على مختصر سيدي خليل (ج ٨/٤٥)، والموسوعة الفقهية (ج ٢٦/٢٢٤).

ومنها أن يتقدم للشهادة لدفع تهمة عن نفسه مما أصابه من عار الكذب برد شهادته من قبل فيسعى للشهادة بعد التوبة ليثبت للناس أنه مقبول الشهادة^(١).

كما لا تقبل شهادة من عرف بالعصية المفرطة لأهله وعشيرته بحيث يظن أن لا يصدق في الشهادة^(٢).

هذا وقد استنبط الفقهاء تلك الأمور بما ورد عن النبي ﷺ في قوله: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر على أخيه ولا تجوز شهادة القانع لأهل البيت»^(٣).

٥ - النطق والذكورة والحرية: فلا تصح شهادة الأخرس عند جمهور الفقهاء، فإذا عرفت إشارته فلا ضير من قبول شهادته عند الإمام مالك^(٤).

بينما يرى الحنابلة أن قدرة الأخرس على الكتابة تمكنه من تحمل الشهادة والإدلاء بها بخط يده^(٥).

وأما الذكورة فإنها شرط في الشهادة التي تتعلق بالحدود والقصاص، فلا تقبل شهادة النساء^(٦) لما قاله الزهري: (مضت السنة بأن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص)^(٧).

-
- (١) معونة أولي النهى (ج ١٢/٧٩)، وروضة الطالبين للإمام النووي (ج ٨/٢١٦).
 - (٢) روضة الطالبين (ج ٨/٢١٤)، ومعونة أولي النهى (ج ١٢/٧٩)، وأسنى المطالب (ج ٩/٢٧٣) وما بعدها.
 - (٣) تقدم تخريجه.
 - (٤) أقرب المسالك ١٧٦، والتاج والإكلیل (٦/١٥٤)، ومعونة أولي النهى (ج ١٢/٣٨).
 - (٥) معونة أولي النهى (ج ١٢/٣٩)، وفتاوى السغدی (ج ٢/٧٩٨)، والمبدع (ج ١٠/٢١٤).
 - (٦) بدائع الصنائع للكاساني (ج ٩/٥٣) الموسوعة الفقهية (ج ٢٦/٢٢٤).
 - (٧) أخرجه ابن أبي شبة في المصنف (ج ٥/٥٣٣) برقم (٢٨٧١٤).
- قال الشوكاني في السيل الجرار (ج ٤/١٨٧): مع كونه مرسلًا؛ في إسناده ضعف. وضعفه الألباني في إرواء الغلیل (ج ٨/٢٩٥).

وأما الحرية فلا يرى الجمهور قبول شهادة من فيه رق كسائر الولايات، إذ في الشهادة نفوذ قول على الغير، وهو نوع ولاية، ولأن من فيه رق مشغول بخدمة سيده فلا يتفرغ لأداء الشهادة^(١)، خلافا للحنابلة الذين لا يشترطون الحرية في الأداء^(٢).

❖ ثانياً: ما يرجع إلى الشهادة نفسها.

فللشهادة من حيث الأداء شروط لا بد منها قد أوجزها أهل العلم في الأمور الآتية^(٣):

١ - اشتراط وجود الدعوى في الشهادة على حقوق العباد من المدعي أو من ينوب عنه، أما الشهادة على حقوق الله تعالى فلا يشترط فيها وجود الدعوى على رأي جمهور الفقهاء^(٤) فوجوب الأداء إنما يتعين على الشاهد أو غيره إذا دُعي لها^(٥).

٢ - أن تكون بلفظ الشهادة: فلا ينوب عن لفظ الشهادة لدى الأداء لفظ آخر كلفظ الإخبار والإعلام والدراية وغيرها، إذ النصوص قد نظقت باشتراطها بهذا اللفظ، وهي وإن كانت تؤدي معنى الشهادة، إلا أن اشتراط اللفظ قد يكون لأمر تعبدية غير معقول المعنى^(٦).

٣ - موافقة الشهادة للدعوى فيما يشترط فيه الدعوى: فإن خالفها لا تقبل إلا إذا وفق المدعي بين الدعوة وبين الشهادة عند إمكان التوفيق، لأن الشهادة إذا خالفت الدعوى فيما يشترط فيه الدعوى وتعدر

(١) أسنى المطالب (٩٣٩/٥)، وروضة الطالبين (ج ٨/١٩٩).

(٢) معونة أولي النهى (ج ١٢/٦٤).

(٣) بدائع الصنائع للكاساني (ج ٩/٣٩) وما بعدها.

(٤) بدائع الصنائع للكاساني (ج ٩/٤٨).

(٥) أسنى المطالب (ج ٩/٢٢١).

(٦) فتح القدير لابن الهمام (ج ٧/٣٧٦)، وأسنى المطالب (ج ٩/٢٢٤٠)، وبدائع الصنائع للكاساني (ج ٩/٣٩).

التوفيق انفردت عن الدعوى، والشهادة المنفردة عن الدعوى في الدعوى غير مقبولة^(١).

٤ - اشتراط العدد في الشهود فيما يُطْلَعُ عليه. لأن الفرد ربما يُخاف عليه النسيان، لأن الإنسان مطبوع على السهو والغفلة، وشُرِطَ العدد ليدنر بعضهم بعضاً عند اعتراض السهو والغفلة كما قال تعالى - فِي إِقَامَةِ امْرَأَتَيْنِ مَقَامِ رَجُلٍ فِي الشَّهَادَةِ -: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢] ثم الشرط عدد المثنى في عموم الشهادات إلا الشهادة في الزنا فاشترط لها الأربعة، وأما فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة والعيوب الباطنة فالعدد ليس شرطاً فيه^(٢).

٥ - اتفاق الشهادتين، فيما يشترط فيه العدد، فإن اختلفا لم تقبل، لأن اختلافهما يوجب اختلاف الدعوى والشهادة، ولأن عند اختلاف الشهادتين لم يوجد إلا إحدى شطري الشهادة ولا يُكتفى به فيما يشترط فيه العدد، ثم الاختلاف قد يكون في جنس المشهود به وقد يكون في قدره وقد يكون في الزمان وقد يكون في المكان وغير ذلك^(٣).

❖ ثالثاً: ما يرجع إلى المشهود به.

ومما يرجع إلى شروط أداء الشهادة شروط تتعلق بالمشهود به وهي كما يأتي^(٤):

١ - أن يكون المشهود به معلوماً: فلا يجوز الشهادة بما هو مجهول لأن العلم بالمشهود به شرط في صحة قضاء القاضي (ولا يجوز أن يشهد

(١) بدائع الصنائع للکاساني (ج٩/٤٠)، وفتح القدير لابن الهمام (ج٧/٤٣٢).

(٢) بدائع الصنائع للکاساني (ج٩/٤٩).

(٣) بدائع الصنائع للکاساني (ج٩/٥٠).

(٤) بدائع الصنائع للکاساني (ج٩/٤٧).

بشيء لم يعاينه إلا النسب والموت والنكاح والدخول فإنه يسع القاضي الأخذ بها إذا كانت عن ثقة^(١).

٢ - أن يكون للمال المشهود به قيمة شرعية، لأن من المال ما لا يختصم الناس فيه كونه لا قيمة له أو غير متقوم شرعاً.

٣ - أن تكون الشهادة في: مجلس القضاء إذ الشهادة لا تكون ملزمة إلا بقضاء القاضي^(٢).

هذا وقد ذكر بعض العلماء أقسام المشهود به، وهي - باختصار - خمسة أقسام:

الأول: الزنى.

والثاني: القصاص وسائر الحدود.

الثالث: ما ليس بمال ولا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال في غالب الأحوال غير الحدود والقصاص كالطلاق والنسب والوصية إليه.

الرابع: ما يقصد به المال كالبيع والقرض والوصية له وجناية الخطأ.

والخامس: ما لا يطلع عليه الرجال كعيوب النساء تحت الثياب والرضاع والبكارة والثوبة والحيض^(٣).

❖ رابعاً: ما يرجع من شروط الأداء إلى نصاب الشهادة.

وذلك من حيث العدد والنوع، فهناك من العقود ما حدّد الشرع فيه نصاباً معيناً في الإدلاء كما في الوصية وعقود الزواج. وهناك من الشهادات ما يتطلب فيه أكثر من ذلك كما أن هناك من الشهادات ما يجوز للمرأة أن تدلي به، وهناك ما لا يجوز لها أن تنفرد بأدائه إلا مع الرجال.

(١) فتح القدير لابن الهمام (ج٣/٣٨٨)، والمبدع لابن مفلح (ج١٠/١٥٠)، وبدائع الصنائع للكاظمي (ج٩/٤٧).

(٢) فتح القدير لابن الهمام (ج٧/٣٨٥).

(٣) المبدع شرح المقنع لابن مفلح (ج١٠/١٩٤) وما بعدها.

وقد ذكر الفقهاء أقسام المشهود به من حيث العدد وهي سبعة^(١):
أحدها: الزنا. وموجب حده أربعة رجال يشهدون به أو انه أقر أربعاً.
والقسم الثاني: إذا ادعى من عُرف بغنى أنه فقير فلا بد من ثلاثة رجال.

القسم الثالث: القَوْد والإعسار ووطء يوجب التعزير وبقية الحدود، فلا بد من رجلين، ويثبت القود بإقرار مرة.

القسم الرابع: ما ليس بعقوبة ولا مال ويطلع عليه الرجال غالباً كالنكاح والرجعة والخلع والطلاق ونسب وولاء وكذا التوكيل والوصية في غير مال.

القسم الخامس: المال وما يقصد به المال، كالقرض والوديعة والرهن وعصب وإجارة وشركة وحوالة وصلح وهبة وعتق وكتابة وتديبير ومهر وتسميته ورق مجهول وعارية وشُفعة وإتلاف مال وضمانه وتوكيل وإيضاء فيه ووصية به لمعين ووقف عليه وبيع وأجله وخيار وجناية خطأ وعمد لا توجب قوداً بحال أو توجب مالاً، وفسخ عقد معاوضة ودعوى قتل كافر لأخذ سلبه ودعوى أسير تقدم إسلامه لمنع رقه ونحوه، فيثبت المال برجلين أو رجل وامرأتين أو برجل ويمين.

القسم السادس: داء دابة موضحة ونحوهما. فيقبل قول طبيب وبيطار واحد لعدم غيره في معرفته، فإن لم يتعذر فاثنان، وإن اختلفا.

القسم السابع: ما لا يطلع عليه الرجال غالباً كعيوب النساء تحت الثياب والرضاع والاستهلال والبكارة والثيوبة والحيض ونحوه جراحة وغيرها.



(١) معونة أولي النهى (ج ١٢/٨١) وما بعدها.

المبحث الثالث

أحكام كتمان الشهادة

من المعلوم أنّ الشهادة لها حالتان: حالة التحمّل، وحالة الأداء، والمراد منها هنا الأداء، إذ هو الذي يتعلق به الكتمان وعدمه.

وأما التحمّل فلا يتعلق به كتمان؛ إذ لا يقال لمن امتنع من تحمّل الشهادة كاتماً للشهادة وحكم الكتمان ينظر إليه من حيث الأصل والحال التي تعتريه.

إلا إنني سأبحث في حكم الشهادة من حيث القبول والأداء ثم أعود إلى بيان الكتمان من حيث الأصل والحال وما للكتمان من شروط وآثار من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول

حكم الشهادة من حيث القبول والرد

علمنا من قبل معنى التحمّل والأداء في الشهادة وتبين لنا ما معناه: بأن تحمّل الشهادة هو رضا الشاهد بمعاينة الواقعة وهو المشهود فيه بطلب أو بغيره برضاه عن قصد واتفاقاً، أما الأداء فهو ما يترتب على التحمّل من مسؤولية الإعلان والبيان لإثبات الحق أو دفع الفساد.

وفي تحمل الشهادة أو أداءها فقد اختلفت عبارة الفقهاء في بيان الحكم، ولكن المؤدى واحد، وهو ما أبينه فيما يأتي:

المذهب الأول: أن الشهادة فرض على من تحملها ولزمت شهادته، وهو قول الحنفية والظاهرية ورواية عن الحنابلة.

يقول الحنفية: (الشهادة فرض تلزم الشهود ولا يسعهم كتمانها إذا طالبهم المدعي)^(١) يعني أداءها بعد التحمل فإنها تقال للتحمل كما تقال للأداء في العرف.

ويقول ابن حزم الظاهري: (وأداء الشهادة فرض على كل من علمها إلا أن يكون عليه حرج في ذلك لبعد مشقة أو لتضييع مال، أو لضعف في جسمه، فليعلنها فقط)^(٢).

أما الحنابلة فقد نقل عنهم بأن التحمل فرض كفاية والأداء فرض عين في رواية، قال الخرقي: (ومن لزمته الشهادة فعليه أن يقوم بها على القريب والبعيد لا يسعه التخلف عن إقامتها وهو قادر على ذلك فظاهره أن أداءها فرض عين).

قال المرداوي: قلت: وهو المذهب، نص عليه الإمام أحمد - رحمه الله - قال في الفروع: ونصه أنه فرض عين، وكذا قال في المستوعب، وجزم به في الوجيز، وقدمه في المحرر)^(٣).

ويرى بعض الحنفية أن الضمير في قول المؤلف (تلزم) قد يعود إلى الشهادة بمعنى تحملها لا بمعنى أداءها فإن تحملها عند الطلب والتعين فرض، وأما عند عدم التعين ففرض كفاية^(٤).

(١) الهداية شرح بداية المبتدي، تأليف: أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني، دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤ (ج ١١٦/٣)، وفتح القدير لابن الهمام (ج ٣٦٥/٧) دار الفكر.

(٢) المحلى لابن حزم الظاهري (ج ٢٩٥/١٠) دار إحياء التراث العربي.

(٣) الإنصاف للمرداوي (ج ٤/١٢)، والمحرر (ج ٢٤٣/٢)، والمبدع (ج ١٨٩/١٠).

(٤) حاشية قرة عيون الإخبار تكملة رد المحتار على الدر المختار (ج ٧٩/١١).

واستدلو بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِيَّمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٣] وقوله: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢]. وقالوا بأن النصوص عامة في الدعوة للشهادة أو الأداء ولا يجوز تخصيصها إلا بنص، ومن فعل ذلك فقد قال على الله تعالى ما ليس له به علم^(١).

ويردّ عليه بأن النصوص تحدثت عمن تحمل شهادة، فلا يسمى شاهداً من لم يتحمل.

واشترط الحنفية في الأداء المفروض أن يكون بين يدي القاضي، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ فقد فرض سبحانه وتعالى على المتحمل أن يذهب إذا دُعي إلى الحاكم للأداء، فالكتمان المنهي عنه هو كتمان الشهادة عن الحاكم أو القاضي فيكون الإظهار للقاضي - وهو الأداء - فرضاً عليهم لأنه الضد الذي لا يتحقق الانتهاء عن المحرم الذي هو الكتمان إلا به، والإباء في الآية يحتمل الامتناع عن التحمل إذا دُعي إليه ويكون اسم الشهداء مجازاً باعتبار ما سيكون فيحمل النهي على الكراهة التزيرية.

ويحتمل أن يراد من النهي عن الإباء المعنى الحقيقي بمن اتصف بالشهادة وهو الأرجح لما فيه من المحافظة على حقيقة اللفظ^(٢).

المذهب الثاني: أن الشهادة فرض كفاية، وهو مذهب الجمهور من المالكية^(٣) والشافعية^(٤) وقول للحنابلة^(٥). فإذا قام نفر من الناس بأداء الشهادة سقط الإثم عن الأمة وإذا امتنع أثمت الأمة.

(١) المحلى لابن حزم الظاهري (ج ١٠/٢٩٥) دار إحياء التراث العربي.

(٢) فتح القدير لابن الهمام (ج ٧/٣٦٥) دار الفكر، بتصرف.

(٣) الذخيرة لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق الأستاذ محمد بوخبزة (ج ١٠/١٥٢).

(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للإمام شمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي (ج ٨/٣٢٠) دار الكتب العلمية، وأسنى المطالب (ج ٩/٣٧٢).

(٥) المغني لابن قدامة (ج ١٢/٣)، المبدع في شرح المقنع لابن مفلح (ج ١٠/١٤٦)، كشف القناع للبهوتي (ج ٥/٢٩٥).

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٣] وقوله: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢].

إلا أن بعض الحنابلة فرّق في الشهادة بين ما هو حق لله تعالى أو حق من حقوق الناس أما ما كان لله تعالى فليس فرضاً على الكفاية، وإما ما تعلق منها بحقوق الناس فالشهادة فرض على الكفاية^(١).

المذهب الثالث: إن حكم الشهادة هو النذب، وكما في التفصيل الآتي:

فالأصل في الشهادة هو النذب. لما حثّ عليه القرآن من مساعدة المسلم لأخيه المسلم إلا أن هذا النذب منوط بشرطين:

الأول: أن يكون في الأمر سعة من كثرة الشهود ممن ينوبون عنه إن تخلف.

والثاني: أن يتحقق من عدم ضياع الحق بتخلفه عن الشهادة.

أما إذا خاف من ضياع الحق إن لم يؤدّ الشهادة قوي النذب وصار قريباً من الوجوب، أما إذا تأكد لدى الشاهد ضياع الحق أو فواته في حال عدم أدائه صار الأداء واجباً، وهو قول جماعة من التابعين كعطاء وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبير والسدي^(٢).

ويبدو لي - والله أعلم - أن هذا النذب قد صار واجباً بتلك الشروط فأغلب الفقهاء على أن الشهادة بذلك واجبة، وحينئذ فلا فرق بينه وبين من ما مرّ من القول بالوجوب.

(١) الإنصاف للمرداوي (ج ١٢/٣).

(٢) فقه الكتاب والسنة للدكتور أمير عبدالعزيز (ج ٢/٧٨٤)، وانظر تفسير القرطبي (٣/٢٥٧)، والتفسير المنير لوهبة الزحيلي (ج ١٣١/٢).

ولبيان الأمر أرى ما يأتي:

١ - أن عبارة الفقهاء في المراد من الحكم تختلف من رأي لآخر، فالذين قالوا بأن الشهادة فرض عين أرادوا منه الأداء، فعندهم أن الشاهد هو من تحمل، ولا يسمى شاهداً من ليس بحوزته شهادة، وهو ما حدا ببعض الفقهاء إلى التصريح بالتفريق في الحكم بين الأداء والتحمل في الشهادة. يقول الإمام النووي: (أما الأداء فواجب في الجملة، والكتمان حرام ويجب الأداء على متعين للشهادة، متحمل لها قصداً، دعي من دون مسافة العدوى، عدل، لا عذر له، فهذه خمسة قيود. وأما تحمل الشهادة فهو فرض كفاية في عقد النكاح، وفي التصرفات المالية وجهان الاستحباب وفرض كفاية، ورجح الإمام النووي الثاني^(١). ويقول البهوتي: وأداء الشهادة فرض عين لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا الشَّاهِدَةَ﴾ وإن قام بالفرض في التحمل والأداء اثنان سقط الوجوب عن الجميع لحصول الغرض لكن الأداء فرض عين على المذهب كما ذكره أولاً خلافاً للموفق ومتابعيه^(٢)، ولذلك يرى بعضهم أن الأداء بشرطي الدعوة والتعيين وانتفاء الضرر عن الشاهد، مما أجمع عليه الفقهاء، وهو ما أشار إليه ابن الهمام بقوله: (وافترض الأداء إلا في الحدود مجمع عليه)^(٣).

٢ - تبين لنا مما سبق أن الفقهاء اتفقوا على أن الأداء فرض عين باشتراط بعضهم لأمر إلا أن التحمل يبقى في إطار الوجوب الكفائي، ولذلك فإني أراه على قسمين من حيث النوع والحكم:

أولاً: تحمّل بالدعوة للشهادة عن قصد من أجل الإشهاد، وهو فرض كفاية لما في التلبية من مساندة المسلم لأخيه المسلم والحفاظ على حقوقه

(١) روضة الطالبين للإمام النووي (ج٨/٢٤٧، ٢٤٤).

(٢) كشف القناع على متن الاقناع للبهوتي (ج٥/٣٢٩٥).

(٣) فتح القدير لابن الهمام (ج٣٦٥/٧) دار الفكر.

وإقامة شعيرة من شعائر الله تعالى لقوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: من الآية ٢] وقول النبي ﷺ «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»^(١) والشهادة له من ألوان النصرة للأخ. وقد يتعين عليه نصره إذا كان مظلوماً بأداء الشهادة التي له عنده، إحياءً لحقه الذي أماته الإنكار^(٢).

إلا أن التحمل إذا تعين على شخص بحيث يتيقن ضياع حق لآخر إن لم يتحمل لخلو المكان من غيره، فقد صار التحمل واجباً عينياً، أما إذا وجد غيره وأبى لاعتقاده أن في الآخرين كفايةً صار تلبئته مندوبةً غير واجبة.

أما من حيث آثار هذه الطريقة في تحمل الشهادة فإنه إذا لبى الدعوة وتحمل فإني أرى؛ والله أعلم؛ أن الأداء عليه فرض متى توافرت أسباب الشهادة وإن لم يدع أو كان غيره موجوداً لأنه تحمل بموافقة ومعرفته، ولأنه ما تحمل إلا من أجل أن يؤدي، مما يوجب عليه الأداء حال احتياج المشهود له للشهادة وإن لم يدعه لها، وهو ما صرح به بعض العلماء، فقالوا: إن الأداء في الشهادة لا يلزم إلا من تحمل قصداً لا اتفاقاً لأنه لم يوجد منه التزام^(٣).

القسم الثاني: تحمل بالاتفاق: وهو ما تحمله الشاهد من غير نية وقصد في التحمل كمن شاهد حادثاً أو عاين واقعةً فصار شاهداً بالاتفاق، أي أن المتحمل لم يقصد تحمل الشهادة وإنما جاء بالموافقة فتحمل. وحكم التحمل بهذه الطريقة أنه إن تعين وجب عليه، وإن وجد من يسد عنه فلا يلزمه الأداء لأنه ربما لم يتحقق.

والتحمل بالاتفاق يختلف في آثاره من حيث الحكم فهو تعترية بعض الأحكام، فيكون فرضاً على الكفاية، إذا كان في الواقعة أكثر من شاهد،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم، باب أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً (ج ٢/٨٦٣) برقم (٢٣١١) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) التفسير المنير (ج ٢/١٣١).

(٣) نهاية المحتاج للإمام الرملي (ج ٨/٣٢٢)، وروضة الطالبين للإمام النووي (ج ٨/٢٤٥).

(وإن كان شهود فالأداء فرض كفاية)^(١) والوجوب إذا تعين للشهادة ولم يوجد من يؤد سواء وتحقق بتخلفه فوات الحق وضياعه (ويجب الأداء لها على متعين وعلى غيره إن دُعي)^(٢) (وإذا لم يكن في القضية إلا اثنان لزمهما الأداء)^(٣).

ويكون الأداء مندوباً إذا كان في الأمر سعة من كثرة الشهود وتأكد من أن غيره سيؤدي بما يحفظ حقوق الناس.

ومما تقدم يمكننا القول بأن التحمل يدور بين الكفاية والعين والندب، فيكون فرضاً على الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين، ويكون واجباً عينياً حال تعينه بأن لا يوجد من يتحمل سواء، وأما إذا كان في الناس سعة وكثرة يمكنهم التحمل فيكون مندوباً له المبادرة لتحمل الشهادة.

وأما الأداء فإنه منوط بنوع التحمل عن قصد أو اتفاق فإذا كان عن قصد فقد تعين عليه الأداء على سبيل الوجوب، وأما بخلافه فالأداء مندوب لقوله ﷺ: «خير الشهداء: الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها»^(٤).

المطلب الثاني

حكم كتمان الشهادة من حيث الأصل

حكم الكتمان بحسب الأصل محرم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ عَنِ مَوْلَاهُ وَآلِهِمْ قُلُوبُهُ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٣] فقد جاء النهي عن كتمان الشهادة في آيتين، والأصل في النهي التحريم.

(١) قليوبي وعميرة (ج ٤/ ٣٣١).

(٢) أسنى المطالب (ج ٩/ ٣٢١).

(٣) قليوبي وعميرة (ج ٤/ ٣٣١).

(٤) سبق تخريجه.

يقول المناوي: ومن كتم شهادة إذا دُعي إليها كان كمن شهد بالزور، فكتمان الشهادة حرام شديد التحريم فهو من الكبائر^(١).

وقال الشافعي - رحمه الله تعالى -: "والذي أحفظ عن كلِّ مَنْ سمعتُ منه من أهل العلم في هذه الآيات أنه في الشاهد وقد لزمته الشهادة وأن فرضاً عليه أن يقوم بها"^(٢).

وهذا أمر متفق عليه، يقول ابن الهمام: "وافترض الأداء - إلا في الحدود - مجمع عليه"^(٣).

وإذا كان الأداء فرضاً، كان الكتمان محرماً. وقد اشترط له العلماء شروطاً، هاك بيانها:

الشرط الأول: أن يتعين الشاهد وأن يترتب على كتمانها ضياع حق.

إذا تعين الأداء بشخص أو جماعة ولا يوجد غيرهم لإثبات الحق ويؤدي كتمانهم بالضرورة إلى مفسد أو فوات مصالح، وكذا إذا تعلق به ضياع حق من الحقوق التي تثبت بأدائه سواء كان الله تعالى أو للناس، فحينئذ والحالة هذه فإن كتمانها محرم بل يجب عليه الأداء على سبيل الفرض العيني (فأداء الشهادة قد يكون فرضاً عين إذا كان لا يوجد غيره ممن يقع به الكفاية، وتوقف الحق على شهادته فإنه يتعين عليه الأداء، لأنه لا يحصل المقصود إلا به)^(٤).

يقول الإمام النووي: (فإن لم يكن في الواقعة إلا شاهدان بأن لم يتحمل سواهما أو مات الباقيون أو جُتُوا أو فسَقُوا أو غابوا لزمهما الأداء)^(٥) (فإن لم يتعين بأن كانوا جماعة فأدى غيره ممن تقبل شهادته

(١) فيض القدير شرح شرح الجامع الصغير للعلامة محمد عبدالرؤوف المناوي، (ج ٦/٢٧٥).

(٢) الأم (ج ٧/ص ٩٢).

(٣) فتح القدير لابن الهمام (ج ٧/٣٦٥) دار الفكر.

(٤) الموسوعة الفقهية (٢/٣٤٠).

(٥) روضة الطالبين للإمام النووي (ج ٨/٢٤٤).

فقبلت لم يَأْثِمَ بخلاف ما لو أدى غيره ورُدَّتْ شهادته فإنه والحالة هذه يَأْثِمَ بامتناعه كونه كاتماً للشهادة وكذا لو كانت شهادته أُسْرِعَ بالقبول وجب عليه الأداء وإن كان هناك غيره ممن تقبل شهادته^(١).

وكذا الأمر إن توقف على الأداء ضياعُ حقوق الناس؛ كمن كان له دين ولم يكن لإثبات هذا الدين على المدين إلا شهادة ذلك الرجل وطلب منه الدائن الشهادة، فقد وجب عليه الأداء بالشهادة، والامتناع عنه يعد كتماناً محرماً يؤاخذ عليه، وعلى ذلك قس.

وكذا لو رأى حقاً لغيره يضيع أو يفوت مثل (أن يرى مُلْكَ رجلٍ يُباع أو يُوهَب أو يحول عن حاله، فروى ابن قاسم في العتبية أن ذلك جُرْحَةٌ في الشاهد حين رأى ذلك ولم يعلم)^(٢)، ومعناه أنه إذ كان متحملاً لشهادة ثم رأى ما يتعلق به من حق يضيع، يجب عليه البيان لأن السكوت كتمان عَدَهُ جرحه فيه.

قال القاضي أبو الوليد^(٣): وهذا عندي إنما يكون جرحه في الشاهد إذا علم أنه إذا علم كتمها ولم يعلم بها بطل الحق، فكتم ذلك حتى صُولِحَ على أقل مما يجب، أو حتى نالته بكتمانها معرّة، ودخلت عليه مضرة فعلم ضرورته إلى شهادته، ولم يقم بها حتى دخلت عليه مضرة بكتمانها إياها فهي جرحه في شهادته^(٤).

الشرط الثاني: أن لا يترتب على أدائه للشهادة ضرر.

وسواء كان الضرر في النفس من مرض أو مشقة من بعد أو في

(١) البحر الرائق (ج٧/٩٧).

(٢) المنتقى للباجي (ج٧/١٤٣).

(٣) هو الإمام العلامة، الحافظ، ذو الفنون، القاضي، أبو الوليد، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واث التميمي، الأندلسي، القرطبي، الباجي، صاحب التصانيف. توفي سنة ٤٧٤.

ترجمته في: سير أعلام النبلاء (ج١٨/٥٣٥).

(٤) المنتقى للباجي (ج٧/١٤٣).

المال كان يتحمل نفقة الطريق أو يخشى على ماله من الضياع^(١) لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُصَاكَّرُ كَايِّبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢]. يقول ابن حزم الظاهري: " وأداء الشهادة فَرَضَ على كل من عِلِمَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ لُبْعِدٌ مُشَقَّةٌ أَوْ لِتَضْيِيعِ مَالٍ أَوْ لَضَعْفٍ فِي جِسْمِهِ فَلْيُعْلِنَهَا فَقَطْ " ^(٢).

ويرى أغلب الفقهاء بأن الشاهد من حيث يحرم عليه الكتمان فإن ذلك منوط بقدرته على الأداء من حيث القرب والبعد (وأما إن كان المكان بعيداً فلا يجب عليه وذلك بأن يُدعى من مسافة العدوى^(٣))، وقيل القصر. أما إذا زادت على مسافة القصر فلا يلزمه الأداء^(٤)، فإن كان بعيداً بحيث لا يمكنه أن يغدو إلى القاضي لأداء الشهادة ويعود إلى أهله في يومه ذلك قالوا: لا يَأْثُمُ لأنه يلحقه الضرر بذلك والله تعالى يقول: ﴿وَلَا يُصَاكَّرُ كَايِّبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢]^(٥). ولأنه لا يلزمه أن يضر نفسه لينفع غيره^(٦).

ومثله إذا كان الشاهد مريضاً أو شيخاً كبيراً لا يقدر على الأداء فإنه لا يلزمه الأداء^(٧)، وحينئذ فلا يناله وعيد الكتمان بإثم قلبه.

وأرى أن الأمر ليس على إطلاقه من حيث علمنا بأن الشهادة قد

(١) حاشية قرة عيون الأخبار (ج ١١/٧٩) ومعونة أولي النهى (ج ١٢/٧).

(٢) المحلى لابن حزم الظاهري (ج ١٠/٢٩٥) مَسْأَلَةٌ رقم ١٧٩٨ دار احياء التراث العربي.

(٣) المقصود بالعدوى: طلبك إلى والٍ يُعَدِّيكَ على من ظَلَمَكَ أي ينتقم منه باعتدائه عليك وينصرك عليه. ومن ذلك قول الفقهاء "مسافة العدوى"، استعاروها من هذه العدوى لأن صاحبها يصل فيها الذهاب بالعود بعدو واحد لما فيه من القوة والجلد. انظر: التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي (ص: ٥٠٧)، وتاج العروس، للزبيدي، تحقيق: عبدالعزيز قطامش، طبع: دولة الكويت (١٩/٣٩) مادة عدو.

(٤) فتح القدير لابن الهمام (ج ٧/٤٦١) وقلوبي وعميرة (ج ٤/٣٣١) وأسنى المطالب (ج ٩/٣٢١/٩) حاشية الخروشي (ج ٨/٧٥) والانصاف في الراجع من الخلاف (ج ١٢/٤).

(٥) البحر الرائق (ج ٧/٩٨).

(٦) معونة أولي النهى (ج ١٢/٨).

(٧) قلوبي وعميرة (ج ٤/٣٣١)، وأسنى المطالب (ج ٩/٣٢١)، حاشية الخروشي (ج ٨/٧٥)، والانصاف في الراجع من الخلاف (ج ١٢/٤).

تكون فرضاً عينياً في أحايين من الصور، كما أنها تختلف من حيث المشهود به وما يترتب عليه من أثر على المشهود له أو المشهود عليه، ولذلك فإن كانت الشهادة تتعلق بدفع تهمة يعود أثرها على حياة الناس أو أعراضهم فإنه لا يسع الشاهد الاعتذار بسبب البعد، بل يجب عليه أن يسعى من أجل إحقاق الحق في إقامة الشهادة من حيث كونها وجبت عليه، فإن كان مريضاً فله أن يُشهد على شهادته.

وقد تكلم الفقهاء في مسألة الشهادة على الشاهدة وأسباب ذلك فقالوا: (وتقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة الله من حقوق الأدمي كالقصاص وحدّ القذف وبعض حقوق الله تعالى كالزكاة)^(١)، لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: من الآية ٢]. ولدعوى الحاجة إليها، ولأن الأصل قد يتعذر عن أداء الشهادة لبعض العوارض ولو لم تجز الشهادة على الشهادة أدى إلى اتواء الحقوق.

ولأن الشهادة حق لازم للأداء فيشهد عليها كسائر الحقوق ولأنها وسيلة لإظهار الحق كالإقرار فيشهد عليها كالإقرار)^(٢).

وكذا النقل بالسمع وذلك بأن (يتعذر حضور شاهد الأصل أو يتعسر حيث كان راجلاً فالحاضر القادر لا يجوز النقل عنه،... وكذلك يصح النقل إذا كان الأصل قد مات أو كان مريضاً مرضاً شديداً يتعسر معه الحضور و إلى محل أداء الشهادة)^(٣).

وجاء في أسنى المطالب (وأما المريض ونحوه كالخائف على ماله إذا شق عليه الحضور لأداء الشهادة فلا يكلف بل يُشهد على شهادته، ويبعث إليه القاضي من يسمعها دفعاً للمشقة عنه)^(٤).

(١) نهاية المحتاج (ج ٨/٣٢٤)، وقلوبي وعميرة (ج ٤/٣٣٢).

(٢) فتح القدير لابن الهمام (ج ٧/٤٦٢، ٤٦١).

(٣) الخرخشي على سيدي خليل (ج ٨/٨٣).

(٤) أسنى المطالب (ج ٩/٣٢٤).

ومما تقدم أرى - والله أعلم - أن المشهود به على قسمين:

القسم الأول: منه ما يتعلق بحقوق الناس في المال مما لا يترتب عليه أن يتحمل الشاهد الأذى من أجل أن ينفع الآخرين، فهذا لا عذر له أن لا يؤدي لبعد المسافة فحسب بل عليه أن يبادر إلى الآخرين إلا أنه يندب له إذا كان في الأمر مندوحة لتفادي الضرر والأداء، فيجب عليه السعي من أجل تحقيق ذلك.

القسم الثاني: حقوق لا تخلو من تحمل الضرر لدى الأداء. فإذا تعلق الأداء بحقوق كالقصاص أو ببراءة إنسان في إثبات نسبه أو دفع الضرر عنه وترتب على ذلك أذى مادي يقابله أذى أكبر منه في النفس يلحق بالمشهود له، فأرى أن يتحمل الشاهد ذلك خصوصاً إذا كان تحمله للشهادة قصداً، لأنها والحالة هذه تعينت عليه فصارت فرضاً، والعبادة قد تتطلب شيئاً من التضحية أحياناً في سياق الاستطاعة، إلا أنه يندب له أن يستفرغ الوسع في تحري الوسائل بأن يسعى بالإشهاد على شهادته أو يذهب إلى قاضي بلدته ويؤدي ما عنده من الشهادة وإلا صار كاتماً للشهادة لأن الكتمان لا ينال من تعمد إخفاء الشهادة فحسب وإنما من قصر في الأداء وترتب على تقصيره ضياع حقوق الناس، والله أعلم.

الشرط الثالث: أن يُدعى إلى الشهادة.

وهذا الشرط ذكره أغلب الفقهاء.

ففي أسنى المطالب: (ويجب الأداء لها على متعين، وعلى غيره إن دُعي)^(١). (ولا تجب الشهادة إلا إذا علم الشاهد أن أهل الحق لا يعلمون بشهادته وخاف إن لم يشهد ضياع حق المدعي، فيجب عليه حينئذ إعلام المدعي بما يشهد، فإن طُلب وَجِب عليه أن يشهد وإلا، لا)^(٢).

(١) أسنى المطالب (ج ٩/٣٢١). وانظر للحنابلة كشاف القناع على متن الإقناع للبهوتي (ج ٥/٣٢٩٥).

(٢) حاشية قرّة عيون الأخبار (ج ١١/٧٩).

ويقول القرطبي: (إذا كان على الحق شهود تعين عليهم أداؤها على الكفاية، فإذا أداها اثنان واجتزأ الحاكم بهما سقط الفرض عن الباقيين، وإن لم يجتزئ بها تعين المشي إليه حتى يقع الإثبات، وهذا يعلم بدعاء صاحبها فإذا قال له احبي حقي بأداء ما عندك لي من الشهادة تعين ذلك عليه^(١)).

ويقول البهوتي: ويُشترط في وجوب التحمل ووجوب الأداء أن يُدعى إليها من تُقبل شهادته^(٢) لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢].

الشرط الرابع: أن يكون الحق الذي يشهد به من حقوق العباد.

فحقوق الله تعالى مبنية على المسامحة، أما حقوق الناس فمبنية على المشاححة، لذلك يحرم كتمان ما تعلق من الأداء بحقوق الناس بينما يختلف الحكم في كتمان الشهادة إذا تعلق بحقوق الله تعالى على ما سنبينه لاحقاً بإذن الله تعالى.

الشرط الخامس: أن يكون الشاهد قد تحمل الشهادة قصداً.

بمعنى أنه دُعي لتحمل الشهادة فتحملها، أما إذا تحملها اتفاقاً فلا يجب عليه الأداء وإن تعين، وهذا الشرط ذكره الشافعية، فقد جاء عن بعض العلماء قولهم: (إن الأداء في الشهادة لا يلزم إلا من تحمل قصداً لا اتفاقاً)^(٣).

الشرط السادس: أن لا يترتب على المشهود له ضرر غير شرعي.

وذلك بأن تؤدي شهادة الشاهد إلى إلحاق ضرر بالمشهود عليه لم يقرره الشرع من ظلم بسبب طغيان حاكم أو جور قاضٍ، فهنا يتغير حكم

(١) الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ط دار الكتب العلمية (ج ٣/٢٦٨).

(٢) كشف القناع على متن الإقناع للبهوتي (ج ٥/٣٢٩٦).

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للإمام الرملي (ج ٨/٣٢٢)، وروضة الطالبين للإمام النووي (ج ٨/٢٤٥).

الكتمان فيه على ما سنينه في الفقرة الآتية من حكم الكتمان من حيث الأحوال بتوفيق الله تعالى.

المطلب الثالث حكم الكتمان من حيث الأحوال

الكتمان قد تعتريه أحكام ثلاثة، بحسب أحوال الشاهد، والمشهد له، والمشهد به، فيكون واجباً، ومندوباً، ومباحاً.

❖ الكتمان الواجب:

يكون الكتمان واجباً في أربع حالات:

الحالة الأولى: أن يترتب على الأداء ضرر على الشاهد مفسدته أعلى من مفسدة الضرر الذي يترتب على الشهادة.

فإذا ترتب على الشهادة ضررٌ على الشاهد، وكانت هذه المفسدة أكبر من مفسدة الكتمان كان الكتمان واجباً، وذلك مثل الشهادة لإثبات مال للمشهد له يترتب عليه إتلاف النفس. كمن تحمل شهادة تتعلق بإثبات حق مالي للمشهد له إلا أن أداء الشهادة ربما آل بالشاهد إلى القتل، فحينئذ - والحالة هذه - صار الكتمان واجباً لأن مصلحة النفس مقدمة على مصلحة المال. فكتمان الشهادة من أجل الحفاظ على مصلحة النفس أولى من أداء الشهادة للحفاظ على المال، من حيث يترتب على الأداء ضرر أكيد يتعلق بحياة الشاهد أو ماله مقابل حياة أو مال المشهد له، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢] ولأنه لا يلزمه أن يضر نفسه لينفع غيره^(١).

الحالة الثانية: إذا تأكد من جور القاضي.

فيجب عليه الامتناع حال تأكده من جور القاضي أو الحاكم الذي

(١) معونة أولي النهى (ج ١٢/٨)، والموسوعة الفقهية (٢/٣٤٠).

يؤدي عنده الشهادة بما يلحقه من ضرر فإذا تأكد من أن شهادته تؤدي بحياته فليس له أن يشهد. فلو امتنع الشاهد عن الأداء لهذا السبب فلا يعد بامتناعه كاتماً للشهادة شريطة أن ينوي بامتناعه أن يشهد لدى قاضٍ عادل^(١)، ولذلك جاء عن الإمام أحمد قوله: (كيف أشهد عند رجل ليس عدلاً، لا يشهد)^(٢)، فإذا (كان عليه ضرر في التحمل أو الأداء أو كان الحاكم لا يقبل شهادته أو يحتاج إلى التبذل في التزكية لم يلزمه)^(٣).

ويقول ابن نجيم: (ومن شروط أداء الشهادة أن يعلم أن القاضي يقبل شهادته فإن علم بأنه لا يقبلها فإنه لا يلزمه)^(٤).

الحالة الثالثة: أن يترتب على الأداء ضرر غير شرعي على المشهود له.

وهو الضرر الذي لم يأمر به الشرع، وإنما هو ثمرة لحكم قاضٍ جائر أو بسبب الحيدة عن تطبيق الشرع، مما يجعل الشهادة لا تؤدي الغاية منها في إثبات الحق أو رفع الظلم، بل على العكس من ذلك.

وحينئذ فإن الكتمان يصير واجباً والأداء حراماً، لأن كتمان الشهادة أصبح وسيلة لرفع الظلم عن شخص. ويرى بعض الحنفية أن للشاهد أن يمتنع من الأداء عند غير العدل^(٥) وذلك لما يترتب على شهادته من الأذى للمشهود عليه من الظلم بسبب طغيان بعض الحكام والسلاطين أو تطبيق شرعة باطلة لا تعنى بالحق وتخالف شرع الله تعالى، ومثاله مما يتصل بواقعة اليوم ما يترتب على بعض الشهادات من الأحكام الوضعية الجائرة من مثل قتل من سب السلطان، فليس للشاهد أن يشهد إذا علم من شهادته

(١) البحر الرائق (ج ٧/٩٨).

(٢) المغني لابن قدامة (ج ٦/٢٧٣)، وكشاف القناع للبهوتي (ج ٥/٣٢٩٦) عالم الكتب، ومعونة أولي النهى (ج ٨/١٢).

(٣) معونة أولي النهى (ج ٧/١٢).

(٤) البحر الرائق (ج ٧/٩٧).

(٥) بدائع الصنائع للكاساني (ج ٧/٩٨)، حاشية قرة عيون الأخبار على رد المحتار (٨٣/١١).

أنها ستؤدي بحياة المشهود عليه، إذ السب في الشرع لا يعاقب عليه بالقتل، وهكذا يمكن القول في كل شهادة تؤدي إلى حكم جائر ليس من الشرع فيجب كتمانها ويحرم أداؤها، والله أعلم.

الحالة الرابعة: إذا تيقن بأن ما تحمّله من شهادة كان يكرهه المشهود عليه.

إن عدم تيقن الشاهد من شهادته فيما سمع أو وقف عليه يعفيه من الأداء، ولكن الكتمان يجب عليه إذا تأكد من أن ما سمعه من إقرار أو اعتراف من المشهود عليه إنما كان بغير إرادته بسبب خوف أو ظلم ينزل به، وذلك كمن أقرّ أو اعترف أمامه تحت طائلة من الضغط أو الخوف أو التهديد (فإن علم بذلك لا يشهد، فإن قال المقرّ أقررت خوفاً وكان المقرّ له سلطاناً، فإن كان في يد عون من أعوان السلطان ولم يعلم الشاهد بخوفه شهد عند القاضي وأخبره أنه كان في يد عون من أعوان السلطان)^(١)، فمثل هذا الإقرار لا يحتمل الشاهد شهادةً يجب أداؤها وحينئذ فلا يناله إثم الكتمان إن لم يؤدّ، ومن هنا فإن الكثير من القوانين الدولية لا تأخذ باعتراف المتهم إذا كان تحت ضغط الشرطة أو غيرهم^(٢).

الكتمان المندوب:

يكون الكتمان مندوباً ولكن بشرطين:

الأول: أن يكون المشهود به حقاً من حقوق الله تعالى.

الثاني: أن يكون المشهود عليه غير معروف بالمعاصي ولا مجاهراً بها.

فلا يكون الكتمان مندوباً إلا إذا تحقق فيه هذان الشرطان. ومثاله في حقوق الله تعالى، حدّ الزنا وشرب الخمر. ومثله في الحكم إذا ترتب على تلك الشهادة، هتك لستر عاصٍ تائب، أو نيل من سمعة أسرة بسبب تلك الشهادة أو انقضاء المعصية.

(١) البحر الرائق (ج ٧/٩٧).

(٢) شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية للدكتور عبدالرؤف مهدي، دار النهضة العربية الطبعة الأولى، ١٩٩٨ ص ٤٦١ وما بعدها.

ويقول الباجي: وأما ما كان لله تعالى، فعلى قسمين، قسم لا يُستدام فيه التحريم كالزنا وشرب الخمر. وزاد أصبغ^(١) والسرقة، فهذا ترك الشهادة فيه للستر جائز، والأصل فيه قول النبي ﷺ لهزال: «هلا سترته بردائك»^(٢).

ولو أن الإمام علم بذلك قال ابن القاسم^(٣) في المجموعة: يكتمونه الشهادة، ولا يشهدوا إلا في تجريحه إن شهد عليه أحد^(٤).

ويقول القاضي عياض: ولا يلزم رفع الشهادة إذا كانت المعصية قد انقضت؛ لما جاء في الستر على المسلم^(٥).

وكذا قال الحنفية، إلا أنهم تعقبوا على من استدل بحديث ماعز لأن هزال لم يكن شاهداً بل كان مستشاراً، ولأن الحدّ ثبت على ماعز بإقراره

(١) هو أصبغ بن الفرّج بن سعيد بن نافع، الشيخ الامام الكبير، مفتي الديار المصرية، وعالمها أبو عبدالله الأموي مولا هم المصري المالكي. قال يحيى بن معين: كان من أعلم خلق الله برأي مالك، يعرفها مسألة مسألة، متى قالها مالك، ومن خالفه فيها. توفي سنة ٢٢٥.

انظر ترجمته في: تهذيب الكمال (ج ٣/٣٠٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (ج ١٠/٦٥٨).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم، برقم (١٤٩٩). قال: عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم يقال له هزال: «يا هزال لو سترته بردائك لكان خيراً لك». قال يحيى بن سعيد: فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي فقال يزيد: هزال جدي، وهذا الحديث حق.

وقال ابن عبد البر في التمهيد (ج ٢٣/١٢٥): وهذا الحديث لا خلاف في إسناده في الموطأ على الأرسال كما ترى، وهو يستند من طرق صحاح.

والحديث حسنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣٤٦٠).

(٣) هو عبدالرحمن بن القاسم بن خالد العتقي مولا هم، أبو عبدالله المصري، عالم الديار المصرية ومفتيها، صاحب الإمام مالك. توفي سنة ١٩١.

ترجمته في: تهذيب الكمال (ج ١٧/٣٤٥)، سير أعلام النبلاء (ج ٩/١٢٠).

(٤) المنتقى للباجي (ج ٧/١٤٢)، والذخيرة لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي تحقيق محمد بو خبزة، (ج ١٠/١٦٨).

(٥) شرح مسلم للقاضي عياض (٥/٥٧٨).

وأشاروا إلى أحاديث الستر، وما نقل من تلقين الدرء عن النبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم دلالة على أفضلية الستر^(١).

ثم إنهم بينوا حدود من صدرت منه المعصية ممن يستحب له كتمان الشهادة وذلك بأن لا يكون العاصي ممن اشتهر بفعل المعصية من غير رادع فإنه بخلاف من زنى مرة أو مراراً مستتراً متخوفاً متندماً عليه فإنه محل استحباب ستر الشاهد^(٢).

وكذا يرى الحنابلة، حيث قالوا: (ومن كانت عنده شهادة في حدٍّ لله تعالى أبيح له إقامتها ولم يستحب)^(٣) أي لا يستحب له الشهادة (لأن حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة ولا ضرر في تركها لا على أحد وهو مأمور بالستر)^(٤). وقد قال النبي ﷺ: «أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم»^(٥).

وربما يَرُدُّ علينا من يستدل على خلاف ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٣] فكيف تجعلون الكتمان سترًا؟

والجواب عليه أن المقصود من تلك الشهادة ما تعلق منها بحقوق العباد بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢] والحدود من حقوق الله تعالى ولا مُدَّعي يدعو فيها^(٦) وقد مرَّ بيان ذلك مفصلاً في فصل سابق.

(١) فتح القدير لابن الهمام (ج ٣/٦٧)، والبحر الرائق (ج ١٠/١٠٩، ٩٩).

(٢) البحر الرائق (ج ١٠/٩٩)، وحاشية الخروشي (ج ٨/٢٧).

(٣) المبدع شرح المقنع لابن مفلح (ج ١٠/١٤٩).

(٤) معونة أولي النهى (ج ١٠/١٢).

(٥) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الحدود، باب في الحد يشفع (ج ٢/٥٨٣) برقم

(٤٣٧٥)، وأحمد في المسند (ج ٦/١٨١)، والنسائي في السنن الكبرى رقم (٧٢٩٣)

من حديث عائشة رضي الله عنها. وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم (٦٣٨)، وفي

صحيح الجامع الصغير رقم (١١٨٥).

(٦) البحر الرائق (ج ٩/٩٩).

أما إذا كان المشهود عليه مجاهراً بالمعاصي ومعروفاً بها، فلا يندب الكتمان - حينئذ - بل يكون حراماً. يقول الباجي: (المشهود به على ضربين:

ضرب هو حق لله تعالى، وضرب هو حق للآدميين، فأما ما كان حقاً لله تعالى فعلى قسمين: قسم لا يُستدام فيه التحريم - أي كتمان الشهادة أو عدم أدائها - كالزنا وشرب الخمر ... وقسم يستدام فيه التحريم - أي الكتمان والسكوت - كالطلاق والعق والأحباس والصدقات والهبات لمن ليس له إسقاط حقه، والمساجد والقناطر والطرق، فهذا على الشهادات يقوم الشاهد فيها، ويؤديه متى ما رأى ارتكاب المحذور بها ... فإن تبين له أن غيره قد ترك القيام بها ولم يكن من يقوم بها غيره تعين عليه القيام بها لقوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: من الآية ٢] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٣] ولأن القيام بالشهادة فرض من فروض الكفاية^(١). فتجب الشهادة إذا كان صاحب المعصية مصرّاً عليها أو قائماً بها ومجاهراً لها، كمعاقرى الخمر، والمختلي بالمرأة للفجور، خصوصاً إذا كانت تلك المرأة متهنة لذلك الفجور، أو كان الشخص مشتهراً بالمعاصي مجاهراً بها^(٢).

❖ الكتمان المباح:

يكون الكتمان مباحاً في حالتين:

الحالة الأولى: أن تتحقق الغاية من الشهادة بغير هذا الشاهد.

فإذا تعينت شهادة شاهد لإحقاق حق، أو إبطال باطل وجب على هذا الشاهد أن يشهد، وحرّم عليه كتمان الشهادة. أما إذا شهد بالحق

(١) المتنقى للباجي (ج ١/١٤٢).

(٢) شرح صحيح مسلم للقاضي عياض (٥/٥٧٨)، والبحر الرائق لابن نجيم (ج ١/١٠١)، والإنصاف للمرداوي (ج ٢/٣١٢).

شاهدان غيره، وقبل القاضي شهادتهما، فإنه لا يجب على الشاهد الآخر أن يشهد؛ لأن المقصود من الشهادة هو إثبات الحقوق، فإذا ثبت الحق دون شهادة الشاهد الآخر، فقد تحقق المقصود، فلا معنى لإيجاب أداء الشهادة عليه.

لكن من الحنابلة من أوجب الشهادة في هذه الحالة، يقول البهوتي: "وأداء الشهادة فرض عين... وإن قام بالفرض في التحمل والأداء اثنان سقط الوجوب عن الجميع؛ لحصول الغرض، لكن الأداء فرض عين على المذهب كما ذكره أولاً خلافاً للموفق ومتابعيه^(١)."

وفي الإنصاف قال الخرقى: ومن لزمته الشهادة فعليه أن يقوم بها في القريب والبعيد لا يسعه التخلف عن إقامتها وهو قادر على ذلك، فظاهره أن أداءها فرض عين. قال المرداوي: وهو المذهب، نص عليه الإمام أحمد رحمه الله تعالى^(٢).

الحالة الثانية: أن يترتب على الشهادة ضرر على الشاهد مساوٍ للضرر الذي سيقع على المشهود له - إذا لم يشهد - أو دونه. وهنا فإن الشاهد مخير بين أن يؤثر غيره بشهادته فيتحمل الضرر الذي قد يصيبه بسبب ذلك وينفع المشهود له، أو أن يكتم الشهادة ليدراً عن نفسه ما قد يصيبه من ضرر بسببها، والله أعلم.

وأما إذا تعينت عليه وتطلب منه ذلك بذلاً مادياً فهل يجوز له طلب الأجرة؟

وهل يعد كاتماً للشهادة بامتناعه أم يحق له ذلك؟

وفي سياق الرد لا بدّ من بيان ما قاله الفقهاء بخصوص طلب الأجر على الأداء، فقد اختلف الفقهاء في جواز أخذ الأجرة على من تعينت عليه:

المذهب الأول: أنه لا يجوز أخذ الأجرة على الشهادة سواء تعينت

(١) كشف القناع على متن الإقناع للبهوتي (ج ٥/٣٢٩٥).

(٢) الإنصاف للمرداوي (ج ٤/١٢).

عليه أم لم تتعين إلا ما تعلق منه بلوازم الأداء من المركب أو الطريق من أجل نقله إلى محل الأداء، وهو رأي المالكية والشافعية والحنابلة.

قال الدرديري في الشرح الصغير: وإن انتفع من تعين عليه الأداء بأن امتنع عن الأداء إلا بمقابلته شيء من الدراهم أو غيرها ينتفع به، فجرح قاذح في الشهادة لأن الانتفاع في نظير ما وجب عليه رشوة يسقط شهادته قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ وهذا كتمها حتى يأخذ رشوة، أما إذا أخذ مالاً لركوبه إلى مجلس الحكم لعسر فيجوز ولا يعد جرحاً^(١).

وقال الخرشي: (إن الشاهد إذا كان على مسافة يريدان فما دون وتعين عله الأداء فإنه إذا انتفع بشي من المشهود له على أداء شهادته يكون ذلك رشوة قاذحة في عدالته لأنه أخذ أجراً على أداء واجب عليه فهو بمنزلة من أخذ أجراً على الصلاة وهو لا يجوز، وأما إن لم يمتنع ودفع له المشهود له شيئاً من غير طلب أو لم تكن له دابة وتعسر عليه المشي إلى مكان الأداء فليس بجرح)^(٢).

وأما الشافعية فإنهم يرون بأن من تطوع لتحمل الشهادة وأداءها فالأحسن له أن لا يأخذ أجراً، وإن طمع بالأجر فهو إما رزق من بيت المال وأما من مال المشهود، وذكر بعضهم أن الشاهد ليس له أن يأخذ رزقاً من بيت المال لتحمل الشهادة، وجوزه بعضهم، وأما إن كان من مال المشهود له فليس للشاهد أن يأخذ أجرة على أداء الشهادة، لأن الأداء فرضٌ عليه، ولا يستحق عليه عوضاً، كما أنه كلام يسير لا أجرة لمثله، إلا أن تكون نفقة الطريق أو المركوب.

وفرق بعضهم بين طلب الشهادة من أجل التحمل أو الأداء، فيرون أنه إذا لم يتعين للأداء فله أن يطلب الأجرة على الشهادة، بل إن بعضهم يرى جواز طلب الأجرة وإن تعين لها.

(١) بلغة السالك على شرح الدردير (ج ٢/٣٦٥).

(٢) حاشية الخرشي (ج ٨/٧٥).

ويرى الإمام النووي أنه إذا جاز له طلب الأجرة في التحمل فله طلب الأجرة على الأداء كذلك^(١).

وكذا قال الحنابلة في أصح الروايتين عن الإمام أحمد، جاء في المغني: (ولا يجوز لمن تعينت عليه - الشهادة - أخذ الأجرة عليها ولا يجوز ذلك لمن لم تتعين عليه في أصح الوجهين ... لأن من له كفاية في الأداء ليس له أخذ الجُعْل على الشهادة كونها فرض كفاية وإذا قام به البعض وقع منهم فرضاً^(٢)) ولذلك لا يجوز أخذ الجُعْل عليه كالصلاة والجنائز^(٣) ولكن إذا لم تكن له كفاية ولا تعينت عليه حل له أخذ الجُعْل لأن النفقة على عياله فرض عين، فلا يشتغل عنه بفرض الكفاية^(٤).

المذهب الثاني: منع الأجرة مطلقاً، ولأي سبب، فالشهادة شعيرة أمر الله تعالى بها وعبادة أمر بقيامها، ولا يجوز أخذ الأجرة عليها، وهو رأي الحنفية إلا في حالات ضيقة، بل إن بعضهم أوجب على الشاهد أن يكرى دابة إذا تطلب الأداء.

يقول ابن نجيم الحنفي: (إذا كان الشاهد شيخاً كبيراً لا يقدر على المشي إلى مجلس الحاكم وليس له شيء للركوب فأركبه المدعي من عنده قالوا: لا بأس به، وتقبل شهادته، لأنه من باب الإكرام للشهود، وإن كان يقدر وأركبه المدعي من عنده، قالوا: لا تقبل، وإذا احتيج إلى الشهود فهل يلزمهم كراء الدابة؟ قالوا: لا رواية فيه، إنما نقل عن المشايخ أنه يلزمهم)^(٥).

وفي فتح القدير: ولو كان الشاهد شيخاً لا يستطيع المشي فأركبه

(١) روضة الطالبين (ج ٨/٢٤٨).

(٢) المغني لابن قدامة (ج ٥/١٢).

(٣) معونة أولي النهى (ج ٩/٨).

(٤) المغني لابن قدامة (ج ٥/١٢)، والمبدع في شرح المقنع (ج ١٠/١٤٨).

(٥) البحر الرائق (ج ٩٨/٧).

الطالب لا بأس به، وعن أبي سليمان^(١): فيمن أخرج الشهود إلى ضيعة فاستأجرهم حميراً فركبوها، لا تقبل شهادتهم.

قال ابن الهمام: وفيه نظر، لأن العادة إكرام الشهود، والتفصيل: أن الشاهد إذا كان شيخاً كبيراً لا يقدر على المشي، ولا يجد ما يستأجره دابةً فتقبل، وما ليس كذلك، فلا تقبل، ولو وُضِعَ للشهود طعاماً فأكلوا، إن كان مهيناً من قبل ذلك تقبل الشهادة، وإن صنعه لأجلهم لا تقبل، وكذا قال محمد بن الحنفية، إلا إن أبا يوسف قال: تقبل للعادة الجارية بإطعام من حل محل الإنسان ممن يعز عليه شاهداً أو لا، ويؤيده ما تقدم من الإهداء إذا كان بلا شرط ليقضي حاجته عند الأمير يجوز^(٢).

وتُعَقَّبُ بأن أداء الشهادة فرض^(٣) بل إن بعض الحنفية قالوا: إذا تأخر الشاهد عن الأداء مع استكمال شروطه فلم يؤدِّ بلا عذر ظاهر، ثم أدى لا تقبل شهادته لتمكن التهمة فيه إذ يمكن أن يكون تأخيره لعذر ويمكن أن يكون لاستجلاب الأجرة^(٤).

ومما تقدم يمكننا القول بأن الشهادة عبادة أمر الله تعالى العباد بإقامتها وهي تدور في الحكم بين الفرض العيني والكفائي.

وأرى بأن الشهادة إما أن تكون بدعوة من أجل التحمل أو من أجل الأداء فإذا كانت بدعوة من أجل التحمل وتطلب من الشاهد الحضور فيندب له التحمل من غير أجر إلا أن يترتب على تحمله ترك لمصلحة

(١) العلامة الإمام، أبو سليمان، موسى بن سليمان الجوزجاني الحنفي، صاحب أبي يوسف ومحمد. توفي بعد سنة مائتين. من تأليفه: السير الصغير، كتب الخليل، كتاب الرهن، نواذر الفتاوى.

ترجمته في: سير أعلام النبلاء (ج ١٠/١٩٤)، هدية العارفين (ج ٢/٤٧٧).

(٢) فتح القدير لابن الهمام (ج ٣٦٦/٧).

(٣) البحر الرائق (٩٨/٨).

(٤) فتح القدير لابن الهمام (ج ٣٦٦/٧)، والبحر الرائق (ج ٩٩/٨).

خاصة فله أن يستعيز عنها بطلب الأجر، فإذا تحمل لزمه الأداء من غير أجر، وإذا طلب الأجر وامتنع لذلك صار من الكاتمين للشهادة.

وأما الأداء؛ فلما أن يكون التحمل فيه عن قصد وطلب فقد مر بيانه.

ولما أن يكون التحمل بالاتفاق فيجب عليه الأداء من غير أجر إلا أن يطلب ما يعينه على الأداء من النقل وما يتعلق به لأن الشهادة من الأمانات التي لا يجوز المساومة فيها لأنها سوف تعرض حقوق الناس للمقايضة على الأجر (ولذلك ندب الشرع إلى إقامتها لله سبحانه وتعالى فيما سوى أسباب الحدود لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: من الآية ٢] وقوله - عز شأنه -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: من الآية ١٣٥] إلا أنه من أجل إقامتها في حقوق العباد يجب طلب المشهود له، فإذا طُلب وجب عليه الأداء حتى لو امتنع بعد الطلب أثم لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٢] أي دُعوا لأداء الشهادة لأن الشهادة أمانة المشهود له في ذمة الشاهد، وقد قال تعالى: ﴿فَلْيَوَدُّ الَّذِي آوْتَيْنِ آمَنَتَهُ وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكُنْهُمُ الشُّهَدَاءُ وَمَنْ يَكُنْهُمَا فَإِنَّهُ بِإِثْمٍ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٣] وقال جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: من الآية ٥٨].

وأما ما تعلق منها بحقوق الله تعالى فيما سوى الحدود فإنه يلزمه الأداء حسبةً لله تبارك وتعالى عند الحاجة لها من غير طلب من أحد من العباد^(١).



(١) بدائع الصنائع للكاساني (ج ٩/٦٤).

الفصل الرابع

كتمان العيب

ويتكون من المباحث الآتية:

- * المبحث الأول: معنى العيب
- * المبحث الثاني: أنواع العيوب
- * المبحث الثالث: شروط العيب
- * المبحث الرابع: أحكام الكتمان



المبحث الأول



في هذا المبحث نحاول التعرف على معنى العيب وتعريفه في اللغة ومصطلح الفقهاء، ثم نعرض إلى موارده في الكتاب والسنة من خلال المطللين الآتين:

المطلب الأول معنى العيب

❖ أولاً: التعريف اللغوي:

العَيْب والعِيبَة: الوصمة، والنقيصة. والجمع: أعياب وعيوب. وعاب الشيء والحائِظ عَيْباً: صار ذا عَيْب، وعَيْبته أنا، وعابه عَيْباً وتعَيْبته: نَسَبه إلى العيب وجعله ذا عيب، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: من الآية ٧٩] أي أجعلها ذات عيب. ورجل عَيَّاب وعَيْابَة: كثير العيب للناس، أو هو ما يخلو عن أصل الفطرة السليمة^(١).

(١) لسان العرب (ج ٩/ص ٤٩٠)، والمصباح المنير (١٦٧) مادة عيب، وكتاب الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري (ص: ٦٥٦).

❖ ثانياً: التعريف الشرعي:

كلمة العيب يجري تداولها في الفقه الإسلامي في اعتبارات كثيرة، أهمها النقيصة التي تؤثر في العقد، لذلك سوف نستعرض أهم معاني المصطلح في كلام الفقهاء.

فقد عرّف الشافعية العيب بأنه (كلُّ ما ينقص العين أو القيمة نقصاً يفوت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه)^(١).

ومن خلال تأثيره عرّفه الإمام النووي وقسّمه إلى أقسام فقال: حدود العيب مختلفة، فالعيب المؤثر في البيع الذي يثبت بسببه الخيار: وهو ما نقصت به الملكية أو الرغبة أو الغبن، والعيب في الكفارة: ما أضر بالعمل ضرراً بيناً. والعيب في الأضحية: هو ما نقص به اللحم. والعيب في النكاح: هو ما ينقّر عن الوطاء ويكسر ثورة التواق. والعيب في الإجارة: ما يؤثر في المنفعة تائيراً يظهر به تفاوت الأجرة^(٢). واعلم أن المراد بالعيب عيب كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض^(٣).

ومن التعريف نجد أن الإمام النووي قد عرّف العيب بالنقص المؤثر في التعاملات في العقود الشرعية، وقد ذكر من ذلك البيع والكفارة والأضحية والنكاح والإجارة.

وعرّفه الحنابلة بأنه ما يُنقص قيمة المبيع نقيصة يقتضي العرف سلامة المبيع منها عادةً على الصحيح من المذهب^(٤).

(١) تكملة المجموع للسبكي (ج ١٢/ص ٣٤٠)، وحواشي الشرواني على تحفة المحتاج (ج ٣/ص ٢٢٤)، وروضة الطالبين (ج ٣/ص ٤٦٣)، وغاية البيان شرح زيد ابن رسلان، (ج ١/ص ١٨٨) وفتح الوهاب بشرح منهج الطلاب (ج ١/ص ٢٩٣)، وكفاية الأخيار، دار الفكر ١٩٨٤ ج ٤/ص ٣٣، وانظر الموسوعة الفقهية (ج ٢٠/ص ١١٧).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات، للإمام محي الدين بن شرف النووي، (ج ٤/ص ٥٣).

(٣) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، القانوني، تحقيق: د. أحمد بن عبدالرزاق الكبيسي (ص: ٢٠٧).

(٤) الإنصاف للمرداوي ط دار احياء التراث العربي ج ٤/ص ٤٠٥.

وعند المالكية: (كل ما نقص عن الخلقة الطبيعية، أو عن الخلق الشرعي نقصاناً له تأثير في ثمن المبيع)^(١) (أو كل ما جرت العادة السلامة منه، مما يؤثر في نقص الثمن أو المبيع أو في التصرف أو خوف في العاقبة)^(٢).

وعند الإمامية؛ فإن العيب (كل ما زاد عن الخلقة الأصلية، أو نقص عنها)^(٣).

وعرفه الحنفية بأنه (ما تخلو عنه أصل الفطرة السليمة مما يُعدُّ به ناقصاً)^(٤) لأن مطلق العقد يقتضي وصف السلامة إذ الغالب في الأشياء هو السلامة فيقع العقد على ذلك الوصف لأن كل واحد من العاقلين صاحب عقل وتمييز فيأبى أن يغبن أو أن يُغبن^(٥). وفي تعريف آخر قالوا بأن: الْعَيْبُ هو ما يُنْقِصُ ثَمَنَ الْمَبِيعِ عِنْدَ التُّجَّارِ وَأَرْبَابِ الْخَبْرَةِ^(٦). أو: هُوَ الْقُصُورُ الظَّاهِرُ الَّذِي يُورِثُ النِّقْصَانَ فِي قِيَمَةِ الْمَالِ فِي رَأْيِ أَصْحَابِ الْخَبْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالَّذِي يَخْلُو مِنْهُ الْمَالُ فِي أَصْلِ خِلْقَتِهِ السَّلِيمَةِ أَوْ الْقُصُورِ الْمَقُورُ لِلْمَقْصُودِ مِنَ الْمَبِيعِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ إِزَالَتَهُ بِلَا مَشَقَّةٍ^(٧).

والعَيْبُ فِي الْمَبِيعِ هُوَ الَّذِي يُوجِبُ نَقْصًا فِي قِيَمَتِهِ عِنْدَ التُّجَّارِ الَّذِينَ

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ٢/ص ١٣١.

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، (ج ٤/ص ٤٢٨).

(٣) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، (ج ١/ص ١٣٧)، وشرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، للمحقق الحلي أبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن، مطبعة الآداب النجف (ج ٢/ص ٣٦).

(٤) شرح فتح القدير ج ٦/ص ٣٥٥ والعناية بشرح الهداية (ج ٥/ص ١٥٣) ورد المختار (ج ٤/ص ٧٤) وحاشية ابن عابدين ج ٥/ص ٣.

(٥) أنيس الفقهاء للشيخ قاسم القنوي (ص: ٢٠٧).

(٦) المجلة ج ١/ص ٦٧، ودرر الحكام شرح مجلة الأحكام، للعلامة علي حيدر، دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت، تحقيق: وتعريب: المحامي فهمي الحسيني

ج ١/ص ٢٩٠.

(٧) درر الحكام شرح مجلة الأحكام ج ١/ص ٢٨٤.

يَبِيعُونَ وَيَشْتَرُونَ أَمْثَالَهُ، أو الذي تَقْتَضِي الْخِلْقَةُ السَّلِيمَةُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ عَارِيًّا وَخَالِيًّا مِنْهُ، أو الذي يُقَوِّتُ الْغَرَضَ وَالْمَقْصُودَ مِنْهُ، أو الذي لَا يُمْكِنُ إِزَالَتُهُ بِلا مَشَقَّةٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ يُوجِبُ نَقْصَانًا فِي الْمَالِيَةِ^(١).

وأرى بأن التعاريف متفقة على ما يأتي:

- ١ - اتفاقهم على تأثير العيب في البيوع غالباً.
 - ٢ - أن يكون العيب مؤثراً بذاته أو بحكم العرف.
 - ٣ - وأن يكون ذلك العيب ناقصاً في أمثاله.
 - ٤ - وأضاف الحنفية مصطلح الفطرة السليمة التي تحكم سلامة المبيع من حيث الخبرة ومن حيث النظر، إذ ما تأباه الفطرة قد يُعَدُّ عيباً وإن كان في العرف ليس كذلك، وحينئذ فقد يتفق الشرع والعرف على العيب لكن الشرع والفطرة قد لا يتفقان مع العرف أحياناً.
- وتعريف الحنفية هو الذي يختاره الباحث كونها أشمل وأقرب للواقع، ثم إن تلك العيوب ربما كانت ظاهرة للعيان وربما كانت مجهولة لا يعلمها إلا أصحاب الخبرة أو صاحب السلعة. يقول الشيخ قاسم القونوي: (والعيب نوعان: ظاهري كالعمى والماء في العين؛ وباطني كالسعال وانقطاع الحيض شهرين فصاعداً أو نحوهما)^(٢).

المطلب الثاني

موارد كتمان العيب في الكتاب والسنة

ورد في الكتاب والسنة استخدام مصطلح العيب، فقال تعالى على لسان العبد الصالح: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]. والآية هنا

(١) المجلة ج ١/ص ٦٧، ودرر الحکام شرح مجلة الأحکام، للعلامة علي حيدر، ج ١/ص ٢٩٠.

(٢) أنيس الفقهاء للشيخ قاسم القنوي (ص: ٢٠٧).

أوردت ذكر العيب من غير إشارة إلى أمر الكتمان، بل إن الآية أوردت فعل العيب هنا وكأنه في معرض الثناء والإطراء وذلك من خلال ذكر الإرادة والقصد من تحقيق العيب لا لمعنى العيب وإنما لأمر آخر (وإنما قال فأردت أن أعيبها ولم يقل: فعبتها؛ ليدل على أن فعله وقع عن قصد وتأمل وهو ما يعني إمكان انقلاب العيب إلى مصلحة يجب إعمالها وهو ما فعله العبد الصالح (فخرق السفينة عملٌ ظاهره الإنكار إلا أن حقيقته هو الصلاح والإصلاح . . . وتصرف الخضر في أمر السفينة تصرف برعي المصالح الخاصة عن إذن من الله تعالى بالتصرف في مصالح الضعفاء إذ كان الخضر عالماً بحال الملك وكان الله أعلمه بوجوده حينئذ، فتصرف الخضر قائم مقام تصرف المرء في ماله بإتلاف بعضه لسلامة الباقي، فتصرفه الظاهر إفساد وفي الواقع إصلاح لأنه من ارتكاب أخف الضررين)^(١).

ومما تقدم علمنا أن مصطلح العيب من حيث كتمانها لم يرد في القرآن الكريم بل إن الذي ورد هو إظهار العيب إذا كان فيه تحقيق مصلحة.

وبعد أن تعرفنا على ذلك نلج باب السنة التي تناولت العيب من حيث الكتمان بخلاف ما ورد في السنة النبوية من الأحاديث التي تنأى بالمسلم عن كتمان العيب وتحثه على التعامل بصورة جلية واضحة من حيث عدت السنة النبوية أي غش أو خرق يؤثر في العقد سلباً فإنه من قبيل الكتمان، وفي ذلك يقول النبي ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن بيئنا وصدقا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا مُحِقَّتْ البركة من بيعهما»^(٢).

(١) تفسير الطاهر ابن عاشور (ج ١٥/ ١١٨) بتصرف.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا (ج ٢/ ٧٣٢) برقم (١٩٧٣) وفي غير موضع، ومسلم، كتاب البيوع، باب الصدق في البيع والبيان (ج ٣/ ١١٦٤) برقم (١٥٣٢) من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه

والكتمان في البيع هو الذي نهى عنه النبي ﷺ، وقد دل على ذلك ما ورد في الحديث الآخر: «لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً فيه عيب إلا بينه له»^(١).

يقول العلماء بأن المقصود من الكتمان هنا هو كتمان العيب في الثمن أو المثلن سواء كان ذلك من قبل البائع أو المشتري، يقول ابن حجر: ومعنى الحديث وجوب الصدق من جانب البائع في السوم ومن جانب المشتري في الوفاء وبيان ما في الثمن والمثلن من عيب من جانبهما وكذا نقصه^(٢).

ويقول النووي: إن البيان في الحديث يقتضي أن يبين كل واحد لصاحبه ما يحتاجه من عيب ونحوه في السلعة وفي الثمن وفي الإخبار بالثمن وما يتعلق بالعوض^(٣).

ويقول السندي: إن الحديث يقتضي صدق البائع في صفة المبيع وبيان ما فيه من عيب والأمر كذلك في المشتري^(٤).

وكذا الأمر في عون المعبود إذ جاء في تفسير الحديث: أن يصدق البائع في بيعه والمشتري في ما يعطي من العوض إذ الكتمان يعني إخفاء ما في المبيع والثمن من العيب والكذب في وصف المبيع والثمن^(٥).

ومما تقدم يبدو أن الفقهاء صرفوا الكتمان إلى ما أشار إليه الحديث وتضمنه من وجوب الصدق والمعاملة والبيان وأن أي أمر يتعدى إلى غير

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب من باع عباً فليبينه (ج٢/٧٥٥) برقم (٢٢٤٦)، وأحمد في المسند (ج٤/ص١٥٨)، والحاكم في المستدرک (ج٢/ص١٠) برقم (٢١٥٢). من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه. قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وحسنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (ج٤/ص٣١١).

(٢) فتح الباري ج٤/ص٣١١.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (ج١٠/ص١٧٦).

(٤) حاشية السندي على سنن النسائي ج٧/ص٢٤٥.

(٥) عون المعبود ج٩/ص٢٣٦.

الصدق والبيان فهو من قبيل الكتمان، وحينئذ فإن كل أمر من شأنه أن يخل بالسلعة وينقص من ثمنها فإن كتمانها وعدم إعلام المشتري به فهو من قبيل الكتمان، وكذلك هو الأمر في العوض أو الثمن فإنه يجب أن يتصف بقيمة الحقيقية، فكل ما من شأنه أن يضر بالعوض يعد كتماناً لا يجوز في العقود.

إلا أن الكتمان ربما يتجاوز ذلك إلى الأخلاق التجارية التي يجب أن يتحلى بها الشريكان من الأمانة والحرص والصدق فيما بينهما من حيث لا يجوز للشريك أن يخفي عن شريكه شيئاً وهو ما أشار إليه النبي ﷺ فعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، قال: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا»^(١).

وقد ذكر الحديث نوعاً من الآثار المعنوية التي تترتب على فعل الكتمان، وذلك في قوله ﷺ: «فإن كذباً وكتماً مُحَقَّتْ بركة بيعهما». ومن الحديث يبدو أن النبي ﷺ اشترط لحصول البركة الصدق والبيان ولمحق البركة اشترط الكذب والكتمان، يقول ابن حجر: (وحصول البركة لهما إن حصل منهما الشرط وهو الصدق والتبيين ومحققهما إن وجد منهما ضدهما وهو الكذب والكتم)^(٢).

ولعل البركة التي أشار إليها النبي ﷺ تتعلق بزيادة المال ونمائه إضافة إلى التيسير في التعامل مع الناس يقول الإمام النووي: (ومعنى محقت بركة بيعهما أي ذهبت بركته وهي زيادته ونمائه)^(٣).

والذي يَرِدُ هو هل أن العقوبة في محق البركة تتعلق بالمتعاقدين

(١) سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في الشركة (ج ٢/٢٧٦) برقم (٣٣٨٣)، والمستدرك على الصحيحين (ج ٢/ص ٦٠) برقم (٢٣٢٢) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٦/ص ٧٨).

(٢) فتح الباري ج ٤/ص ٣١١.

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (ج ١٠/ص ١٧٦). وانظر: شرح مسلم للقاضي عياض (ج ٥/ص ١٦٣).

كلاهما أم أن آثار الكتمان تتعلق بمن كتم وكذب؟ يقول الحافظ ابن حجر: ويحتمل أن يكون محق البركة الوارد في الحديث على ظاهره وأن شؤم التدليس والكذب وقع في ذلك العقد فمحقق بركته وإن كان الصادق مأجوراً والكاذب مأزوراً، ويحتمل أن يكون ذلك مختصاً بالكاذب منهما ومن وقع منه التدليس والعيب دون الآخر^(١).

والذي أراه أن الكاذب أو الكاتم يناله من آثار المحقق والإثم لكن موضوع البركة ربما ينتفي بسبب إقدام أحدهما على الخيانة مما ينعكس سلباً على الطرفين، ولعل ذلك ما أشار إليه النبي ﷺ في قوله: «أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما الآخر، فإن خان أحدهما الآخر خرجت من بينهما»^(٢). والحديث قد أشار إلى خروج عناية الله من رعاية الشريكين من غير تفريق بين من أظهر وبين من لم يُظهر، مما يدل على أن أثر الكتمان والخيانة من أحدهما قد أثر على العقد كله والله أعلم، وقد بين الإمام الغزالي ضابط ما ينبغي بيانه للخروج من الكتمان المحرّم في المبيعات وذلك في شروط أربعة هي^(٣):

- ١ - أن لا يثني على السلعة بما ليس فيها.
 - ٢ - أن لا يكتُم من عيوبها وخفايا صفاتها شيئاً أصلاً.
 - ٣ - وأن لا يكتُم من وصفها أو مقدارها شيئاً.
 - ٤ - وأن لا يكتُم من سعرها ما لو عرفه المتعامل لامتنع عنه.
- ومن كلام الغزالي - رحمه الله تعالى - تبين أن أي غش في السلعة بكتمان ما من شأنه أن يضر بالمشتري أو كتمان الثمن الذي من شأنه أن يضر بالبائع فهو عيب يحرم كتمانها.

(١) فتح الباري ج٤/ص٣٢٩، وتحفة الأحوذى ج٤/ص٣٧٥، ونيل الأوطار ج٥/ص٢٩٣.

(٢) الحديث سبق تخريجه.

(٣) إحياء علوم الدين (ج٤/ص٧٧٩).

المبحث الثاني

أنواع العيوب في العقود

بالرغم من أن مجمل الأحاديث التي وردت تحدثت عن كتمان العيب في البيوع وما شابهها إلا أن الفقهاء يذكرون عيوباً أخرى في عقود أخرى لها الأثر في صحة العقد أو بطلانه كما في النذور والكفارات والأضاحي والنكاح، لذلك يمكن تصنيف العقود إلى قسمين

القسم الأول: عقود بين الله تعالى وبين عباده وأقصد بها بعض العبادات المالية مما يقدمه العبد من صدقات واجبة وكفارات ونسك من أضحية وعقيقة و هدي وغيره.

القسم الثاني: عقود بين الناس مع بعضهم، يتعلق بمعاملات الناس فيما بينهم من بيع وشراء وزوج وغيره.

وقد أمر الله تعالى بالوفاء بتلك العقود فقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: من الآية ١] والعقود عامة بين المسلمين مع الله تعالى وبين المسلمين فيما بينهم ومع الآخرين، (قال الحسن: يعني بالعقود عقود الدين وهي ما عقده المرء على نفسه من بيع وشراء وإجارة وكراء ومناكحة وطلاق ومزارعة ومصالحة وتمليك وتخيير وعتق وتدبير، وغير ذلك من الأمور ما كان ذلك غير خارج عن الشريعة، وكذلك ما عقده على نفسه لله من الطاعات كالحج والصيام والاعتكاف والقيام والنذر وما

أشبه ذلك من طاعات ملة الإسلام^(١)، وفي كلها ورد النهي عن كتمان العيب، وسأحاول في هذا المبحث أن أستعرض بعض العيوب وأهمها في تلك العقود وأثر ذلك في كليهما من خلال المطللين الآتين:

المطلب الأول

كتمان العيب في العقود مع الله تعالى

وفيه أتناول ما يساوي العقود الأخرى فيما يتداوله الناس في البيع والشراء وما يُعَدُّ عيباً فيها مما يقوم المسلم بدفعه من صدقات وهدي وكفارات وغيرها من العبادات اللازمة وأثر الكتمان في ذلك. وسأحاول إجمال عيوب تلك العقود ثم بيان الحكم فيها.

❖ أولاً: عيوب الزكاة.

الزكاة في الشرع هي تملك جزء مخصوص من مال مخصوص لأصناف مخصوصين بشروط مخصوصة^(٢).

وقد عرّف الفقهاء العيب في الزكاة بأنه (ما يثبت به الرد في البيع. وقيل: هو ما يمنع الإجزاء في الأضحية)^(٣) وقد مر في بيان تعريف العيب أنه ما أنقص القيمة وفوّت غرضاً صحيحاً).

إلا أنه من الجدير ذكره هنا أن ما يُعَدُّ عيباً في البيع في عرف التجارة قد لا يُعَدُّ عيباً في عرف الشرع والعكس كذلك، فصغر الأضحية مثلاً يُعَدُّ عيباً في الشرع لكنه لا يُعَدُّ عيباً في السوق، ولذلك فإن الضابط فيما يُعَدُّ عيباً في الزكاة هو (كل ما يُرَدُّ به المبيع، أو يُعَدُّ نقصاً فيما طلبه

(١) تفسير القرطبي (ج ٦/ص ٢٣)، التفسير الكبير ج ١١/ص ٩٧، تفسير ابن كثير ج ٢/ص ٤.

(٢) تحرير ألفاظ التنبيه للنووي، (ص: ١٠١)، منح الجليل ج ٢/ص ٣، والشرح الكبير ج ١/ص ٤٣٠، وزاد المحتاج ج (٢/ص ٤٢٥)، وكتاب التعريفات للجرجاني ص ٩٤.

(٣) روضة الطالبين (ج ٥/ص ١٦٥)، شرح الزرقاني على الموطأ (ج ٢/ص ٣٤٠)، كشف القناع ج ٢/ص ١٩٥.

الشارع في الواجب من سنٍّ أو صفة^(١) إذا ما علمنا أن الأصل في أنواع الزكاة هي النقْد من الذهب والفضة والمواشي من الإبل والبقر والأغنام ومن الزروع الحنطة والشعير ومن الأثمار التمر وقد اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في تلك الأصناف واختلفوا فيما سواها^(٢).

❖ ثانياً: كتمان العيب في الأضحية والهدي.

الأضحية هي ما يُذَكَّى تقريباً إلى الله تعالى في يوم النحر وأيام التشريق بشرائط مخصوصة^(٣).

والهدي ما يُهدى إلى الحرم من حيوان وغيره، والمراد هنا ما يجزئ في الأضحية من الإبل والبقر والغنم خاصة^(٤).

وكلاهما ثابت بنصوص من الكتاب والسنة وهو مما صار معلوماً من الدين بالضرورة لدى المسلمين.

وقد اتفق الفقهاء على أن العيوب هي ذاتها في الأضاحي والهدي (وما جاز في الضحايا يجوز في الهدايا في اشتراط السلامة من العيوب^(٥)).

❖ ثالثاً: كتمان العيب في الكفارات.

لم يذكر الفقهاء تعريفاً شاملاً بالكفارات وإنما وردت عباراتهم بتعريفها بالنوع كقولهم في تعريف كفارة اليمين (هي فعل ما يجب بالحنث فيها، وكفارة الظهار فعل ما يجب بالعود فيه^(٦)). واكتفى الكاساني بقوله: هي اسم للواجب^(٧).

(١) أحكام العيب في الفقه الإسلامي ص ١٨٣.

(٢) أحكام العيب في الفقه الإسلامي ص ٢٢٥.

(٣) كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني، ج ١/ص ٧١١.

(٤) نور الإيضاح ج ١/ص ١٥٢، التفسير الكبير ج ٥/ص ١٢٦، تفسير القرطبي ج ٢/ص ٣٧٨.

(٥) التاج والإكليل ج ٣/ص ١٨٧، القوانين الفقهية ص ٩٣، الذخيرة ج ٣/ص ٣٥٩، فتاوى السَّغْدِي ج ١/ص ٢٣٨.

(٦) حاشية عميرة ج ٤/ص ٢١، ولسان العرب مادة كفر، مختار الصحاح (ص ٢٣٩).

(٧) بدائع الصنائع ج ٥/ص ٩٥.

ويبدو أنه عنى الأعمال التي تجب بسبب الكفارة ويمكن تعريفها بأنها عبادة تجب بسبب أفعال يقوم بها المكلف بإلزام الشرع.

وحينئذ (فالكفارات المعهودة في الشرع خمسة أنواع: كفارة اليمين، وكفارة الحلق، وكفارة القتل، وكفارة الظهار، وكفارة الإفطار، والكل واجب)^(١).

وسوف أتناول منها ما يمكن أن يدخل فيه الكتمان من قبيل المكفر.

فمن عيوب الرقة في الكفارات كما يقول الفقهاء: (ثلاثة أنواع، منها من يمنع من الإجزاء؛ وهو ما يمنع من الكسب أو كماله كالمرض المزمن الذي لا يرجى بُرؤه والعمى والبكم والجنون والهرم المفرط، ومنها ما لا يقدر في الإجزاء وهو لا يشين كالعرج الخفيف وقطع الأنملة، ومنها ما اختلّف فيه وهو ما يشين ولا يمنع من الكسب كالصمم والعمى والعور والعرج البين)^(٢).

أما عيوب الصيام: فمن الجدير ذكره أن الصيام عبادة بين العبد وربّه، لذلك فقد لا ينفع الكتمان فيه إلا لمن حاول أن ينافق متظاهراً بذلك لأن صوم الكفارات يُشترط فيه التتابع خصوصاً في القتل والظهار، على خلاف في كفارة اليمين، ولذلك فإن من أراد أن يكتّم العيب في صيامه فهو يعلم بطلان صنيعه ولا فائدة تُرجى من أن يخادع فيها.

وأما عيوب الطعام والكسوة، فقد اشترط الفقهاء خلوّ الطعام والكسوة من العيوب، يقول ابن قدامة: (ويجب أن يكون المخرّج في الكفارة سالماً من العيب ولا يكون الحب مسوساً ولا متغيراً طعمه ولا فيه زؤان أو تراب يحتاج إلى تنقية، وكذلك دقيقه وخبزه لأنه مخرج في حق الله تعالى عما وجب في الذمة فلم يجز أن يكون معيباً كالشاة في الزكاة)^(٣).

وإذا جاز للمكفر عن يمين أو قتل أو ظهار أن يعطي فوق ما هو مطلوب منه من جودة الطعام والكسوة فإنه لا يجوز له أن يقدم ما بلي من

(١) بدائع الصنائع ج ٥/ص ٩٥.

(٢) القوانين الفقهية ص ١١١.

(٣) المغني ج ١٠/ص ٦، شرح الزركشي ج ٣/ص ٣٢٣.

التياب مما لا فائدة منه أو ما فسد من الطعام لأن تلك عيوبٌ تُفسد الكفارة، وكتمانها يلحق الإثم بصاحبها. يقول الرملي: (إن الجديد الرديء النسيج الذي لا يقوى على الاستعمال لا يجوز دفعه كفارة لأنه معيب)^(١).

المطلب الثاني عقود بين الناس مع بعضهم

تتعلق بمعاملات الناس فيما بينهم من بيع وشراء وزوج وغيره. وساكفتي بذكر العيوب في النكاح لإمكان حصرها إجمالاً، وأدلف فيما بعد بذكر شروط العيب المؤثر في البيوع.

وفي عيوب النكاح سأذكر نوعين فيها، منها ما يتعلق بالخلقة، ومنها ما يتعلق بالأخلاق، وكما يأتي:

❖ أولاً: كتمان العيوب الخلقية:

كتمان العيب في النكاح من الأمور التي لها أثر في إبطال العقد أو إمضائه، وللعلماء تفصيل فيما يعد عيباً أو لا:

وفي تعريف العيب المتعلق بالخلقة يكاد يتفق الفقهاء على أن العيب المؤثر ما يمنع من الوطاء، أو يوجب النفرة أو يُخشى منه العدوى، وقد ذكر العلماء في بيان تلك العيوب أنواعاً، منها ما يخص الرجال فقط، ومنها ما يخص النساء فحسب، ومنها ما يشترك فيه الرجال والنساء، وهذا عرض لها وبيان لمعانيها:

النوع الأول: العيوب التي يشترك فيها الرجال والنساء.

وهي التي تصيب الرجال والنساء معاً، وقد ذكر العلماء أغلبها، وهي كما يأتي:

١ - الجنون: وهو من الأمراض التي تصيب العقل فتفقد الإنسان القدرة

(١) نهاية المحتاج (ج٨/ص١٧٣) وما بعدها، وأحكام العيب ص٢٥١.

على التصرف بشكل صحيح، وقد عرفه الفقهاء بأنه (زوال الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الأعضاء)^(١) إلا أنه قد يأخذ صوراً منها ما يعرف مباشرة ومنه ما يكون تأثيره وقتياً أو نسبياً كمن يصاب بالصرع أو بإغماء مؤقت.

قال القليوبي: (زوال الشعور من القلب ثم إن كان مع قوة حركة الأعضاء بلا طرب فهو الجنون، أو مع طرب فهو السكر، أو مع فتور الأعضاء فهو الإغماء، أو مع استرخاء المفاصل فهو النوم)^(٢) وقال: (- يعني الجنون - ومنه الصرع والخَبَل؛ بفتح الموحدة، ومثله الإغماء إذا أيس منه بقول الأطباء)^(٣).

ويلحق بالجنون مما ينبغي عدم كتمانهِ صور أخرى، مثل^(٤):

- مرض (ازدواج الشخصية) وهو أن يكون الرجل بشخصيتين مختلفتين أمام الناس.
- والعته، والفقهاء يعرفون المعتوه بأنه: مَنْ كان قليل الفهم، مختلط الكلام، فاسد التدبير، سواء كان ذلك ناشئاً من أصل الخلقة أو لمرض طرأ عليه.
- الصرع والهستيريا وما أشبه: وهي حالات عصبية تشنجية يفقد بسببها المريض الإدراك والاختيار.
- إلى غير ذلك من أمراض تمس العقل ووظيفته، كالمناخوليا، وضعف التمييز، وتسَلُّط الأفكار الخبيثة، وغير ذلك، وهذه الأعراض والمظاهر مما لا ينبغي كتمانها إذا أصيب بها الرجل أو المرأة عند الزواج.

(١) الإقناع للشربيني ج ٢/ص ٤٢٠، السراج الوهاج ج ١/ص ٣٨١، حاشية قليوبي ج ١/ص ٣٥.

(٢) حاشية قليوبي ج ١/ص ٣٥.

(٣) حاشية قليوبي ج ٣/ص ٢٦٢.

(٤) التشريع الجنائي الإسلامي، للأستاذ عبدالقادر عودة (ج ٢/).

- ٢ - الجذام: وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر، ويتصور ذلك في كل عضو لكنه في الوجه أغلب^(١).
- ويشمل ذلك أكثر الأمراض الجلدية التي تتصف بالعدوى وتؤثر في الشكل.
- ٣ - البرص: وهو بياض شديد يبقع الجلد ويذهب دمويته^(٢)، وعلامته أن يُعَصَّر اللحْم فلا يحمر^(٣).
- ٤ - الخنوثة: الخنثى ضربان: أحدهما - وهو المشهور - أن يكون له فرج المرأة وذكر الرجل. والضرب الثاني: أن لا يكون له واحد منهما، بل له ثقبه يخرج منها الخارج ولا تشبه فرج واحد منهما^(٤).
- ٥ - العذِيْطَة: مرض يصيب السبيل من قُبْل أو دُبْر برخاوة تمنعه من إمساك ما يخرج منه من الفضلات أثناء الجماع. قال الفقهاء في تعريف العذِيْطَة: (وهو بكسر العين وإسكان الذال المعجمة وفتح الياء المثناة من تحت وإسكان الواو والطاء المهملة، وهو الذي يخرج منه الغائط عند جماعه، والمرأة عذِيْطَة، والمصدر عذِيْطَة بكسر العين^(٥)).
- ٦ - ارتخاء السبيلين: وهذا العيب أعم من الذي قبله، فذاك خاص بحالة معينة وهذا لم يقيد حدوثه بهيئة أو زمان معين لدى القيام بعمل مخصوص. قال أبو بكر وأبو حفص من الحنابلة: (يَثْبُتُ الْخِيَارُ فِيمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَمْسِكُ بَوَلِّهِ وَلَا نَجْوَهُ، ويتخرج عليه الناصور والباسور والقروح السيالة في الفرج لأنها تثير نفرة وتتعدى نجاستها، وتسمى من لا يُحْبَسُ نَجْوُهَا الشريف، ومن لا يُحْبَسُ بَوْلُهَا المأشولة^(٦)).

(١) السراج الوهاج ج ١/ص ٣٨١، والإقناع للشربيني ج ٢/ص ٤٢٠، تحرير ألفاظ التنبيه (ص ٢٥٤).

(٢) تحرير ألفاظ التنبيه (ص ٢٥٤)، حواشي الشرواني ج ٧/ص ٣٤٦.

(٣) الإقناع للشربيني ج ٢/ص ٤٢٠، حواشي الشرواني ج ٧/ص ٣٤٦.

(٤) المجموع ج ٢/ص ٥٨، الأشباه والنظائر ج ١/ص ٢٤١.

(٥) تهذيب الأسماء ج ٣/ص ١٩٥، مواهب الجليل ج ٣/ص ٤٨٤.

(٦) المغني ج ٧/ص ١٤١، والكافي في فقه ابن حنبل ج ٣/ص ٦١، والإنصاف للمرداوي

ج ٨/ص ١٩٦، والفروع ج ٥/ص ١٧٦.

٧ - **البَخْرُ فِي الْفَمِ**: البخار رائحة متغيرة من الفم، وكل رائحة ساطعة فهي بخار، مأخوذ من بخار القدر وبخار الدخان، وهذا البخور الذي يتبخر به من ذلك^(١). والبَخْرُ بالتَّحْرِيك: النَّثْنُ فِي الْفَمِ وَغَيْرِهِ^(٢). والمعروفُ فِي الْبَخْرِ التَّقْيِيدُ بِالْفَمِ دُونَ غَيْرِهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْجَوْهَرِيُّ وَالرَّمْخَشَرِيُّ وَالْقِيُومِيُّ وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ^(٣). والبخار الرائحة المتغيرة من الفم، قال أبو حنيفة: البخار النتن يكون في الفم وغيره^(٤) وألحق اللخمي البخار في الفم والأنف^(٥)

٨ - **العقم**: مرض يصيب الرجال والنساء فيمنعهم من الولادة،^(٦) وهو في الأغلب لا يعد مرضاً كونه من الأمور التي لا يعلمها الإنسان في الغالب إلا بعد الزواج، وقد ذكره القرآن في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ مِنْ يِسَاءٍ عَقِيمًا إِنَّهُمْ عَلِيمٌ فَذِيرٌ﴾ [الشورى: من الآية ٥٠].

وهنا أحب أن أشير إلى أن أمراضاً أخرى اتفق الفقهاء على أنها من العيوب المفارقة، إلا أنه لا يمكن كتمانها لأنها مشاهدة كالعمى والإقعاد وغيرها.

النوع الثاني: العيوب التي تخص الرجال.

وهي عيوب تصيب الرجال دون النساء، وسأذكر منها ما يمكن كتمانها في الزواج، وهي كما يأتي:

١ - **العُتَّة**: وهو بضم المهملة وتشديد النون: علة في القلب والكبد أو الدماغ أو الآلة تُسْقِطُ الشَّهْوَةَ النَّاشِرَةَ لِلآلَةِ فَتَمْنَعُ الْجَمَاعَ^(٧). أو هو العاجز عن الوطء، وربما اشتهاه ولا يمكنه، مشتق من عَنَ الشيء

(١) جمهرة اللغة ج ١/ص ٢٨٧.

(٢) تاج العروس ج ١٠/ص ١٣٣.

(٣) تاج العروس ج ١٠/ص ١٣٣.

(٤) لسان العرب ج ٤/ص ٤٧، وشرح مختصر خليل ج ٥/ص ١٢٧.

(٥) الذخيرة ج ٤/ص ٤٢٠.

(٦) جمهرة اللغة ج ٢/ص ٩٤١، أساس البلاغة (ص ٤٣١)، مختار الصحاح (ص ١٨٨).

(٧) الإقناع للشربيني ج ٢/ص ٤٢١.

إذا عرض، وقيل: الذي له ذكر ولا يتشتر^(١)، وسمي عنيماً للين ذكره وانعطافه؛ مأخوذ من عنان الدابة للينه^(٢). والعنين سمي عنيماً لأن ذكره يعن أي يعترض إذا أراد إيلاجه والعن الاعتراض، يقال: عن الرجل عن امرأته، وقال أبو الهيثم: سُمي العنين عنيماً لأنه يعن لقبل المرأة من عن يمينه وشماله فلا يقصده^(٣).

وعند الحنفية هو من لا يصل إلى النساء أو يصل إلى الثيب دون الأبكار لضعف أو كبر سن^(٤).

والمالكية يفسرون العنة بمن كان ذكره صغيراً، أما ما مرّ من تعاريف فإنهم يدرجونه تحت مسمى الاعتراض^(٥).

٢ - الخصاء: وهو من نَزَعَ خُصْيَتَاهُ وَبَقِيَ ذَكَرُهُ، وهو يَفْتَحُ الْحَاءَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، مِثْلُ جَرِيحٍ وَقَتِيلٍ وَالْجَمْعُ خُضَيَّانٌ^(٦).

٣ - الجَبْ: وهو في اللغة القطع، وعند الفقهاء: الم محبوب الذي قد جُبَ ذكره أي قُطِعَ أصله^(٧) أو (بعضه بحيث لا يمكن الجماع بالباقي)^(٨).

٤ - التآخذ: هو الامتناع عن قربان الزوجة لمانع غير حسي، وربما مثلوا له بالمسحور.

(١) المبدع ج ٧/ص ١٠٢ السراج الوهاج ج ١/ص ٣٨٢ مغني المحتاج ج ٣/ص ٢٠٢.

(٢) مغني المحتاج ج ٣/ص ٢٠٢.

(٣) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص ٣١٧).

(٤) الجامع الصغير، وشرحه النافع الكبير، تأليف: أبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى (ص ٢٤١).

(٥) شرح الدردير (ج ٢/ص ٢٧٨).

(٦) البحر الرائق ج ٤/ص ١٣٤ إعانة الطالبين ج ٣/ص ٢٥٨ الإقناع للشربيني ج ٢/ص ٤٠٣.

(٧) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص ٣١٧).

(٨) شرح الزركشي ج ٢/ص ٤٠٦.

❖ ثالثاً: العيوب التي تخص النساء:

وهي العيوب التي تصيب النساء دون الرجال والتي يمكن إيجازها بما يأتي:

- ١ - الرَّتَق: بفتحين، وهو انسداد محل الجماع بلحم^(١).
- ٢ - القَرْن: بفتح القاف وفتح الراء وقيل بسكونها، وهو انسداد محل الجماع بعظم^(٢). أو هو ما ينشأ في المحل فيعوق الزوج عن الوصول إلى الغرض المقصود^(٣).
- ٣ - العَقْلُ: العَقْل والعَقْلَة محركتين: شيء يخرج من قبل النساء وحياء الناقة كالأدرة للرجال، عَقِلْتُ كَفَرِحْتُ فهي عَفْلَاء^(٤).
- وفي اصطلاح الفقهاء: العَقْلُ: شَيْءٌ يَخْرُجُ مِنْ قَرْجِ الْمَرْأَةِ وَحَيَا النَّاقَةِ شَبِيهٌ بِالْأُدْرَةِ الَّتِي لِلرَّجَالِ فِي الْخُصْيَةِ^(٥). وقيل: هو رَغْوَةٌ فِي الْفَرْجِ يمنع لذة الوطء^(٦).
- ويبدو أن الثلاثة التي مرت من العيوب تتعلق بأمر واحد هو إعاقة الرجل من الوصول إلى مبتغاه لدى الجماع فيمكن عداها عيباً واحداً (باسم واحد، فيقال انسداد محل الجماع فيشمل الرتق والقرن والعقل)^(٧).
- ٤ - الإِفْضَاء: وهو اختلاط مسلكي الذكر والبول، وأولى منه اختلاط مسلكي الذكر والغائط^(٨). وعند الحنابلة هو الفتق إذ عرفوه بقولهم:

(١) إغاثة الطالبين ج ٣/ص ٣٣٥ روضة الطالبين ج ٧/ص ١٧٧.

(٢) إغاثة الطالبين ج ٣/ص ٣٣٥.

(٣) المغني (ج ٧/١٤١)، وأحكام العيب في الفقه الاسلامي (ص ٢٥٩).

(٤) القاموس المحيط ج ١/ص ١٣٣٦، المصباح المنير ج ٢/ص ٤١٨.

(٥) الإنصاف للمرداوي ج ٨/ص ١٩٣ شرح الزركشي ج ٢/ص ٤٠٦ الذخيرة ج ٤/ص ٤٢٢.

(٦) الكافي في فقه ابن حنبل ج ٣/ص ٦١ والمغني ج ٧/ص ١٤١.

(٧) أحكام العيب في الفقه الاسلامي (ص ٢٦٠).

(٨) الشرح الكبير ج ٢/ص ٢٧٨.

(وأما الفتق فهو انخراق ما بين مجرى البول ومجرى المنى وقيل ما بين القبل والدبر)^(١).

٥ - الاستحاضة: مرض يصيب المرأة فلا ينقطع الدم عنها في الحيض وبعده. والاستحاضة جريان الدم في غير أوانه. قالوا: ودم الحيض يخرج من قعر الرحم ودم الاستحاضة يسيل من العاذل بالعين المهملة وكسر الذال المعجمة، وهو عرق فمه الذي يسيل منه في أدنى الرحم دون قعره^(٢). يُقَالُ: اسْتَحِضَّتِ الْمَرْأَةُ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ بَعْدَ أَيَّامِهَا الْمَعْتَادَةِ فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ^(٣).

والذي أراه أن العيوب التي تتعلق بالأزواج رجالاً ونساء لا تنحصر بهذه، وإنما من الممكن أن تتعدى إلى كل ما يثير النفرة بين الزوجين من ملامح الشكل بسبب الحروق أو الأمراض المعدية كالإيدز وانفصام الشخصية مثلاً، وغيرها من الأمراض التي يشق على الزوجين استمرار الحياة إلا برضاها، يقول ابن تيمية: (وَتُرَدُّ الْمَرْأَةُ بِكُلِّ عَيْبٍ يَنْفِرُ مِنْ كَمَالِ الْاسْتِمْتَاعِ)^(٤)، وجاء عن ابن قيم الجوزية قوله: (وأما الاختصار على عيين أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساوٍ لها فلا وجه له، فالعمى والخرس والطرش وكونها مقطوعة الرجلين أو اليدين أو أحدهما، وكون الرجال كذلك من أعظم المنفرات. والقياس: أن كل عيب ينقّر الزوج الآخر منه ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة يوجب الخيار^(٥)).

❖ ثانياً: العيوب الأخلاقية.

وأعني بها ما يتصف به كلٌّ من الرجل والمرأة من الأخلاق التي قد

(١) المغني ج٧/ص١٤١.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج٣/ص٢٠٤.

(٣) تحفة الأحوذى ج١/ص٣٣٠.

(٤) الفتاوى الكبرى ج٤/ص٥٤٣. وانظر الموسوعة الفقهية (ج٢٩/ص٦٩).

(٥) زاد المعاد لابن قيم الجوزية ج٥/ص١٨٢، وسبل السلام ج٣/ص١٣٥.

تُعد منفرةً للآخر إذا سأل عنها، وهي من الأمور المهمة التي لم يبحثها الفقهاء، وأحسب أنها من الأهمية بحيث يجب اعتبارها وترتيب الآثار على وجود ما اشترطه أحد الزوجين على الآخر من خلق موجود أو خلوه منه. وقد جعل النبي ﷺ الأخلاق سبباً مهماً في انعقاد الزواج، فقال: «إذا جاءكم مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فزَوْجُوهُ»^(١)، فقد أمر النبي ﷺ المؤمنين بتزويج صاحب الخُلُق، وسأذكر هنا بعض الأخلاق التي كثيراً ما يكون لكتمانها تأثير في الحياة الزوجية، وهي كما يأتي:

١ - **خشونة الطبع**: وهو الحدة في التصرف واتخاذ القرار من جانب واحد من غير مراعاة للطرف الآخر، وربما صاحبه شيء من القوة بالضرب وغيره، وهي صفة قد تُعد عيباً في الغالب، إلا أن بعض النساء يستهويهن هذا اللون من الرجال، على أن قسماً آخر يعتبر ذلك نوعاً من الوحشية.

وقد أفرز النبي ﷺ ذلك باعتباره نوعاً من الأخلاق الذميمة، كما في حديث فاطمة بنت قيس حيث تقول: ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمَ خَطَبَانِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَصْعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ، انكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ» فَكَرِهَتْهُ. ثُمَّ قَالَ: «انكِحِي أُسَامَةَ» فَتَكَحَّتْهُ فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا وَاعْتَبَطُ^(٢).

والنبي ﷺ وإن لم يأمرها بشيء إلا أنه رأى أن تلك الأوصاف قد لا تساعدُها في الاستمرار مع هذين الرجلين، وإلا فإن دعوة القرآن صريحة في نكاح الفقراء.

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه (ج ٣/٢٩٤) برقم (١٠٨٤)، وابن ماجه، كتاب النكاح، باب الأكفاء (ج ١/٦٣٢) برقم (١٩٦٧)، والحاكم في المستدرک (ج ٢/ص ١٧٩) برقم (٢٦٩٥) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها (ج ٢/١١١٤) برقم (١٤٨٠).

٢ - البخل: وهو إمساك المقتنيات عما لا يحق حبسها عنه^(١). أو هو المنع من مال نفسه. والشح: بخل الرجل من مال غيره^(٢).

والبخل إذا كان عيباً في الرجل والمرأة فإنه في الرجال عيب كبير، لأن العادة جرت أن يتفاخر الناس بمكارم الرجال، وكثيراً ما يظهر بعض الرجال بمظهر الكرم أمام النساء طمعاً لاستمالتهم ثم لا يلبث الأمر أن يختلف بعد إتمام العقد. وسلوك الرجال هذا كتمان لحقيقة بخلهم، ولذلك وجب على من سئل عن البخل من أجل الزواج أن يفصح به فإنه من المذمات التي كثيراً ما أفضت إلى ظلم الزوجة بل وحتى الأبناء.

٣ - الاسترجال في المرأة والميوعة في الرجل: من الظواهر السلوكية التي تسلفت إلى الرجال والنساء تشبه الرجال بالنساء والعكس، وقد مر بنا أن الخنوثة عيب يثبت به خيار الرد إذا ثبت، إلا أن التشبه هنا نوع آخر من الخنوثة المعنوية من حيث التصرفات بالتشبه بعادات النساء من قبل الرجال والعكس، وقد لعن النبي ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال، وفي لفظ: لعن النبي ﷺ المخثنين من الرجال والمترجلات من النساء^(٣).

ولم تزل ظاهرة الخنوثة مرفوضة في مجتمعاتنا إلا أن ظاهرة الاسترجال لدى النساء من أكثر المشاكل بسبب مزاولتها لأعمال لا تتناسب وطبيعتها من حيث الخلقة والأخلاق مما انعكس على سلوكها بما جعل منه عيباً ينفر منه الرجال، لذلك وجب بيانه. وربما سعت إحداهن لإخفاء تلك

(١) مفردات الراغب، مادة بخل، ص ١٠٨.

(٢) كتاب التعريفات للرجزاني ص ٣٤.

(٣) صحيح البخاري، كتاب اللباس، وكتاب المحاربين من أهل الكفر والردة برقم (٥٥٤٦، ٥٥٤٧، ٦٤٤٥)، وسنن أبي داود، كتاب اللباس، وكتاب الأدب برقم (٤٠٩٧، ٤٩٣٠)، وسنن الترمذي، كتاب الأدب، باب ما جاء في المتشبهات بالرجال من النساء (ج ١٠٦/٥) برقم (٢٧٨٥)، وسنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب في المخثنين (ج ١/٦١٤) برقم (١٩٠٤) من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما.

الملاحع أمام الخُطاب والظهور بمظهر الأنوثة وهو كتمانٍ لعبٍ خطير لا يجوز التغاضي عنه إلا بإعلام الخاطب أو موافقته.

٤ - العناد: عَنَدَ الرجلُ يَعْنِدُ وَيَعْنِدُ عُنْدًا وَعُنُودًا عَنَّا وَطَعَى وَجَاوَزَ قَدْرَهُ وَخَالَفَ الْحَقَّ وَرَدَّهُ عَارِفًا بِهِ كَعَانَدَ مُعَانِدَةً فَهُوَ عَنِيدٌ وَعَانِدٌ. وَالْعُنُودُ وَالْعَنِيدُ: بمعنى فاعل أو مُفَاعِلٌ وَالْعُنُودُ بِالضَّمِّ: الْجَوْرُ وَالْمَيْلُ عَنِ الْحَقِّ^(١). وَالْعِنَادُ الْإِعْجَاجُ وَالْخِلَافُ. وَقِيلَ: الْمِبَالِغَةُ فِي الْإِعْرَاضِ وَمُخَالَفَةُ الْحَقِّ^(٢). وَقِيلَ: هُوَ الْمَعْجَبُ بِمَا عِنْدَهُ، وَالْمَعَانِدُ الْمَبَاهِي بِمَا عِنْدَهُ. وَقِيلَ فِي الْعُنُودِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ لِأَنَّ الْعَنِيدَ الَّذِي يَعَانِدُ وَيُخَالِفُ، وَالْعُنُودَ الَّذِي يَعْنُدُ عَنِ الْقَصْدِ^(٣).

وهكذا يتبين أن هذه الصفة تعني مخالفة الآخر عن قصد والتباهي بذلك، وهو أمر من شأنه أن يهدد الحياة الزوجية إلا أن يتغاضى من أراد أن يرضى بصاحبٍ عنيد!

٥ - العصبية (الغضب) والمقصود بالعصبية هنا ليس الانحياز القبلي أو الفكري وإنما أعني به الغضب الذي هو نقيض الرضا من قولهم: رجل غضوب أو امرأة غضبي أي كثيرا الغضب مع ما يصاحبه من حدة الطبع وصعوبة المزاج بالغضب لأي شيء، وهو شيء يداخل القلوب منه ما هو محمود إن كان في الله تعالى ومنه ما هو مذموم إن كان بغير الحق، وقد أوصى النبي ﷺ رجلاً فقال له: «لا تغضب»^(٤) وهذه الصفة ربما تكثر في الرجال فيتحملها النساء لما جبلن عليه من طبائعهن، إلا أن الرجال أقل قدرةً في تحمّله من

(١) تاج العروس ج ٨/ص ٤٢٤ (عند) مطبعة حكومة الكويت.

(٢) مفردات الراغب مادة عند ص ٥٩٠.

(٣) المفردات في غريب القرآن ج ١/ص ٣٤٩.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب (ج ٥/٢٢٦٧) برقم (٥٧٦٥)، وسنن الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في كثرة الغضب (ج ٤/٣٧١) برقم (٢٠٢٠). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المرأة لاختلاف الطبائع، ولذلك وجب بيان تلك الصفة إن سُئِلَ عنها لأن من الرجال - كما قلْتُ - من لا يتحمل المرأة الغضب، فكتمان الأمر أو تهوينه لا يجوز في ذلك المقام.

٦ - الاستعلاء: من العلو وهو الكبرُ وهي الحالة التي يتخصص بها الإنسان من إعجابه بنفسه، وذلك أن يرى الإنسان نفسه أكبر من غيره^(١). وقد ذمه القرآن فقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: من الآية ٣٦] وقال: ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فِئَسَ مَنَؤَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [غافر: ٧٦] وقد ورد عن النبي ﷺ أن لن يدخل الجنة متكبر، فعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ» قال رجل: «إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً. قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ. الْكِبَرُ بَطْرُ الْحَقِّ وَغَمْطُ النَّاسِ»^(٢).

ودواعي الكبر في النساء لها ما يجر إليها من منصب أو مال، وفي المجتمع العربي والإسلامي فإن استعلاء الرجل على المرأة ربما كان مبرراً بسبب فهم القوامة الواردة في قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: من الآية ٣٤] وهو ما لا يجابه من المرأة كثيراً على أنه عيب إلا في وسط معين، ولذلك فقد ورد عن النبي ﷺ ما يؤصل لدواعي الكبر في المرأة على زوجها من الجمال أو المال فقال: «لا تتزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن، ولا تتزوجوهن لأموالهن فعسى

(١) المفردات في غريب القرآن ج/١ ص ٤٢١ وعمدة القاري ج ٢٢/ص ١٤٠ ومروحة المفاتيح ج ٩/ص ٢٩١.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيان (ج/١ ص ٩٣) برقم (٩١)، وسنن أبي داود، كتاب اللباس، باب ما جاء في الكبر (ج/٢ ص ٤٥٧) برقم (٤٠٩١)، وسنن الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الكبر (ج/٤ ص ٣٦٠) برقم (١٩٩٨، ١٩٩٩)، وسنن ابن ماجه، في المقدمة، وكتاب الزهد، برقم (٥٩)، (٤١٧٣).

أموالهن أن تطغيهن، ولكن تزوجوهن على الدين فلائمة خرماء سوداء ذات دين أفضل»^(١)

وإعجاب كل ذي رأي برأيه وللأسباب المنصرمة من الآفات التي تهدد الحياة الزوجية وهي مما لا ينبغي كتمانها إذا تم الاستبيان عنها من قبل السائل.



(١) سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب تزويج ذات الدين (ج١/٥٩٧) برقم (١٨٥٩) وسنن البيهقي الكبرى (ج٧/ص٨٠). من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه. قال البوصيري في زوائد سنن ابن ماجه: في الزوائد في إسناده الإفريقي وهو عبدالله بن زياد بن أنعم ضعيف.

المبحث الثالث



إن الکتمان الذي نهى الشارعُ عنه هو ما تعلق بإخفاء عيب له تأثير في السلعة من حيث المنفعة أو القيمة، وبذلك يترتب على الکتمان آثاره الشرعية، فبعض العيوب قد لا تُذكر في العقد، وحينئذ فلا يترتب عليها آثار. وسنحاول هنا أن نعرض للشروط التي تجعل العيب مؤثراً في الحكم وكتمانه حراماً من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول
أن يكون العيب مؤثراً

بعض العيوب ربما لا يكون لها تأثير ليسرها أو لعدم اعتبارها شرعاً أو عرفاً، وقد اشترط الفقهاء للعيب من أجل تأثيره شروط مرّ ذكرها في بيان معنى العيب وأبرزها أن يتصف بواحد من صفات ثلاثة: إنقاصه للقيمة، أو المنفعة، وكونه جسيماً^(١) وسنعرض لتلك الصفات بما بينها بإيجاز، وهي كما يأتي:

١ - أن يؤثر العيبُ في نقصان القيمة، فيشترط لتأثير العيب أن ينقص من

(١) أحكام العيب في الفقه الإسلامي، لأسناذي الدكتور إسماعيل كاظم العيساوي، دار عمار، عمان - الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٨، ص ٨٠.

قيمة المتعاقِدِ عليه سواء كان سلعة أو غيرها فهناك بعضاً من العيوب لا تأثير لها، لذلك قال بعض العلماء بأن (العيوب ثلاثة: عيب ليس فيه شيء، وعيب فيه قيمة، وعيب فيه رد، فأما الذي ليس فيه شيء فهو اليسير الذي لا ينقص الثمن)^(١).

إلا أن الفقهاء وإن قسموا العيب إلى فاحش ويسير إلا أنهم اختلفوا في وجود العيب مطلقاً من حيث التأثير في العقد فاختلَفوا بذلك على رأيين:

الرأي الأول: يرى بطلان العقد سواء كان العيب يسيراً أو كبيراً، وهو رأي الحنفية والحنابلة (فإذا اشترى شيئاً ولم يعلم بالعيوب وقت الشراء، ولا علمه قبله، والعيوب يسير أو فاحش فله الخيار، إن شاء رضي بجميع الثمن وإن شاء رده)^(٢) حتى قال ابن مفلح: (ويسير عيب مبيع كالكثير)^(٣).

الرأي الثاني: يرى التفريق بين العيب الكبير واليسير، لذلك فإنهم قالوا: والعيب ثلاثة أوجه، أحدها: ما لا يحط من الثمن شيئاً ليسارته ولأن المبيع لا ينفك منه فإنه لا حكم له، والثاني: أن يحط من الثمن يسيراً فهذا إن كان في الأصول فإنه لا يجب به الرد وإن كان المبيع قائماً، وإنما الواجب فيه الرجوع بقيمة العيب وذلك كالصدع في الحائط وما أشبهه، وأما إن كان في العروض فظاهر الروايات في المدونة وغيرها أن الرد يجب به كالكثير سواء، والثالث هو العيب الفاحش الذي يوجب الرد)^(٤).

ولذلك قال ابن رشد - الجدُّ -^(٥): (فأما ما لا يحط من الثمن شيئاً

(١) القوانين الفقهية، قوانين الأحكام الشرعية لابن جُزَي الكلبى الغرناطى، والتاج والإكليل ج٤/ص٤٣٤، والذخيرة ج٤/ص٤٣٣.

(٢) الفتاوى الهندية، الطبعة الثالثة، ١٣٩٣هـ (ج٦٦/٣).

(٣) الفروع وتصحيح الفروع، (ج٤/ص١٠٤)، والمبدع لابن مفلح ج٤/ص٨٨.

(٤) التاج والإكليل ج٤/ص٤٣٤، الذخيرة ج٤/ص٤٣٣.

(٥) الإمام العلامة، شيخ المالكية، قاضي الجماعة بقرطبة، أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي.

ليسارته، أو لأن المبيع لا ينفك عنه فإنه لا حكم له^(١) وكذا نقل الحفيد^(٢) عن الإمام مالك (وأما إن كان عقار فمالك يفرق في ذلك بين العيب اليسير والكثير فيقول: إن كان العيب يسيراً لم يجب الرد ووجبت قيمة العيب وهو الأرش، وإن كان كثيراً وجب الرد)^(٣).

ومن تلك الأقوال يتبين أن المالكية يفرقون في التأثير على العقد بين العيب الفاحش والعيب اليسير، إذ لا عبرة في الحكم بالعيب اليسير.

إلا أنه قد ورد عن الحنفية ما يتفقون فيه مع المالكية من التفريق بين العيب اليسير والفاحش واغتفار الأول لأنه معفو عنه في الغالب، قال ابن نجيم: (إنَّ العيبَ اليسيرَ كالعَدَمِ)^(٤)، وفي عيب الأضاحي قال: (وكذا أكثرُ الذنبِ لأنَّ للأكثرِ حُكْمَ الكلِّ بقاءً وذهاباً وهذا لأنَّ العيبَ اليسيرَ لا يُمكنُ التَّحرُّرُ عنه فجُعِلَ عَفْوَاً)^(٥)، وقال السرخسي في عيب عقد النكاح: (فأما حكم النقصان فإن تعيب الصداق في يد الزوج بعيب يسير فلا خيار للمرأة لأن العيب اليسير لو كان موجوداً وقت العقد لم يثبت لها الخيار بسببه فكذا إذا حدث بعد العقد قبل القبض)^(٦)، وفي عيب الأضاحي جاء

= قال ابن بشكوال: كان فقيهاً عالماً، حافظاً للفقهاء، مقدماً فيه على جميع أهل عصره، عارفاً بالفتوى، بصيراً بأقوال أئمة المالكية، نافذاً في علم الفرائض والأصول، من أهل الرياسة في العالم، والبراعة والفهم، مع الدين والفضل، والوقار والحلم، والسمت الحسن، والهدى الصالح، ومن تصانيفه كتاب «المقدمات لأوائل كتب المدونة»، وكتاب «البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل» وغير ذلك. توفي سنة ٥٢٠.

ترجمته في سير أعلام النبلاء (ج ١٩/ص ٥٠٢).

(١) المقدمات الممهّدات (ج ٢/ص ١١١).

(٢) ابن رشد الحفيد، العلامة. فيلسوف الوقت، أبو الوليد، محمد بن أبي القاسم أحمد ابن

شيخ المالكية أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي. توفي سنة ٥٩٥.

ترجمته في سير أعلام النبلاء (ج ٢١/ص ٣٠٧).

(٣) بداية المجتهد ج ٢/ص ١٣٤.

(٤) البحر الرائق ج ٣/ص ١٧١.

(٥) الهداية شرح البداية ج ٤/ص ٧٣، والبحر الرائق لابن نجيم ج ٨/ص ٢٠١، وتبيين

الحقائق ج ٦/ص ٦.

(٦) المبسوط للسرخسي ج ٥/ص ٧٤.

عنه القول: (واليسير من العيب غير مانع لأن الحيوان قلماً ينجو من العيب اليسير فاليسير ما لا أثر له في لحمها)^(١).

وفقهاء الحنفية هنا يفرّقون بين العيب اليسير وغيره.

وما أراه: إما أن يكون تفريقاً بين العقود التي يعود الحق فيها لله تعالى أو لعباده فيتغاضون عن اليسير فيما كان حقاً لله تعالى على اعتبار أن حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة، ويمنعون العيب فيما كان حقاً للعباد لأن مبنائها على المشاححة.

وكذلك فإنهم يستعملون العيب تارة بالمعنى الفقهي الذي يحتمل القليل والكثير، وتارة يستخدمونه بالمعنى اللغوي الذي يتسع ليحمل معنى العيب الذي يترتب عليه أثره من الفساد، وبعبارة أخرى فإنهم حال إطلاقهم بعدم التفریق بين اليسير والكثير إنما يقصدون ما كان له أثر في إنقاص القيمة، وحال إطلاقهم العيب اليسير الذي لا يؤثر فإنما يقصدون ما لا تأثير له على قيمة المعقود عليه، فعبارات بعضهم مبهمة تفسرها عبارات المذهب في مواقع أخرى. يقول أستاذنا الدكتور اسماعيل كاظم: (فإن عبارات المذهب الواحد يفسر بعضها بعضاً، ففي الوقت الذي يقول فيه صاحب الفتاوى الهندية: (إذا اشترى شيئاً ولم يعلم بالعيب وقت الشراء، ولا علمه قبله، والعيب يسير أو فاحش فله الخيار، إن شاء رضي بجميع الثمن وإن شاء رده) نجد الكاساني في بدائع يقول: (وأما تفسير العيب الذي يوجب الخيار وتفصيل المفسر، فكل ما يوجب نقصان الثمن في عادة التجار نقصاناً فاحشاً أو يسيراً فهو عيب يوجب الخيار)^(٢).

إذن فصاحب الفتاوى الهندية يقصد بالعيب اليسير ما يقصده صاحب البدائع من أن العيب إذا كان مُنْقِصاً للثمن فإنه يثبت الخيار سواء كان فاحشاً أو يسيراً.

(١) الميسوط للرخسي ج ١٢/ص ١٥.

(٢) بدائع الصنائع ج ٥/ص ٢٧٤، ٢٧٥، وتحفة الفقهاء ج ٢/ص ٩٣، وأحكام العيب في الفقه الاسلامي (ص ٨٢).

وفي الوقت الذي يقول فيه ابن مفلح: (ويسير عيب مبيع كال كثير) نجد ابن قدامة يقول في المغني: (العيوب هي النقائص الموجبة لنقص المالية في عرف التجار، لأن المبيع إنما صار محلاً للعقد باعتبار صفته المالية، فما يوجب نقصانها يكون عيباً)^(١).

اذن فابن مفلح يقصد ما عناه ابن قدامة من أن النقص اليسير في المالية هو كالنقص الكثير في ابتناء أحكام العيب عليه^(٢).

وحينئذ فإن العيب اليسير المؤثر في العقد إذا أُطلق في الاعتبار الفقهي فإنما يعنون به (ما ينقص من مقدار ما يدخل تحت تقويم المقومين)^(٣).

٢ - أن يؤثر العيب في نقصان المنفعة: النقصان في المنفعة غير النقصان في القيمة، إذ قد يكون للعيب تأثير في المنفعة لكنه لا يؤثر في القيمة (وذلك كأن يشتري إنسان سيارةً صالحة للسير ولجميع الأغراض منها لكن في مقاعدها أو أقسام منها تبديل لبعض أجزائها الأصلية وهو عيب يؤثر على قيمتها حسب عرف بلادنا، لكنه لا يؤثر على المنفعة، بخلاف ما لو اشترى خفاً فوجده ضيقاً عليه فإن العيب يؤثر في المنفعة دون القيمة)^(٤).

وحينئذ فإن العيب الذي يؤثر في المنفعة ما كان سبباً أساسياً ومقصوداً في المتعاقد عليه، فبعض المنافع إن فاتت لا يترتب عليها أثر كونها ليست مقصودة لدى الشراء أو ليست أساسية، ومثاله كمن اشترى بقرّة فوجدها لا تحلب، فإن كان مثلها يشتري للحليب فله أن يردّ، وإن كان مثلها يشتري للحم فلا تُردّ^(٥)، وهكذا ما كان سبباً في الشراء إن ترتب على فوته مشقة

(١) المغني لابن قدامة، دار الفكر ط ١، (ج ٤/١١٣)، ومختصر الإنصاف والشرح الكبير، ج ١/ص ٤٤٩.

(٢) أحكام العيب في الفقه الاسلامي (ص ٨٢).

(٣) قواعد الفقه ج ١/ص ٣٩٥، والتعريفات للجرجاني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: إبراهيم الأبياري (ص ٢٠٥).

(٤) أحكام العيب في الفقه الإسلامي (ص ٧٩)، الفتاوى الهندية (ج ٣/ص ٧٣).

(٥) الفتاوى الهندية (ج ٣/ص ٧٣)، وأحكام العيب في الفقه الاسلامي (ص ٨٨).

بسبب فوات تلك المنفعة صار ذلك عيباً لا يجوز كتمانه يدل على ذلك ما جاء عن أبي سباع قال: اشتريت ناقه من دار وائلة بن الأسقع فلما خرجتُ بها أدركني وائلة وهو يجز إزاره فقال: يا عبدالله اشتريت؟ قلت: نعم. قال: بين لك ما فيها؟ قلت: وما فيها إنها لسمينة ظاهرة الصحة. قال: أردتُ بها سفراً أو أردتُ بها لحماً؟ قلتُ: أردتُ بها الحج. قال فارتجعها. فقال صاحبها: ما أردت إلا هذا أصلحك الله تفسد علي؟! قال: فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لا يحلُّ لأحد أن يبيع شيئاً إلا بين ما فيه ولا يحل لمن علم ذلك إلا بينه»^(١).

ولا بد من الإشارة إلى أن المنفعة قد تكون بتقرير الشرع أو العرف كما في الأضحية فمن حيث لا يعد القطع في الأذن عيباً مؤثراً في المواشي لدى البيع إلا أنه يعد كذلك في الأضحية لما منعه الشرع من تقديم المعيبة بذلك (لأنه فوت المنفعة الشرعية في المعقود عليه، وهي أجزاءه في الأضحية)^(٢).

وقد اتفق الفقهاء على ضرورة اعتبار العيب بخلو المبيع من تلك العيوب في مثلها أو تعارف الناس على وجودها في أمثال ذلك النوع من المبيع وذلك كوجود بعض الشوائب في الزيت ضمن الحد المعتاد عليه بين الناس^(٣) أو ما خالف الخلقة الأصلية أو ما تخلو عنه أصل الفطرة السليمة^(٤).

كما أن المنافع التي قد تعد من قبيل العيب المؤثر قد تكون مادية وقد تكون معنوية، أما المادية فكتخلف المنافع في مثل ملوحة ماء البئر أو ظهر بقربها دخان من نحو حمام أو على سطحها ميزاب^(٥).

(١) مسند الإمام أحمد (ج ٣/ص ٤٩١)، والمستدرک علی الصحیحین ج ٢/ص ١٢ برقم (٢١٥٧)

وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وسنن البيهقي الكبرى (ج ٥/ص ٣٢٠).

(٢) الفتاوى الهندية (ج ٣/ص ٧٣)، وأحكام العيب في الفقه الاسلامي (ص ٨٧).

(٣) رد المحتار (ج ٤/ص ٧١).

(٤) بداية المجتهد لابن رشد (ج ٢/ص ١٧٤).

(٥) حاشية الجمل على شرح المنهج ج ٣/ص ١٣١ والحاوي الكبير ج ٧/ص ٤٠٩.

وأما المعنوية فمثل شؤم الدار أو سوء جيرانها، فمن اشترى أرضاً فظهر أنها مشؤومة فينبغي أن يُتمكّن من ردها^(١).

وهكذا في كل العقود، فإذا تخلفت المنفعة التي تفوت غرضاً مهماً في العقد فإن ذلك عيب يحق للمتعاقد به الرد وإن لم يؤثر على القيمة إذ المنفعة أساس في تعريف العيب.

٣ - **جسامة العيوب:** العيب قد يكون يسيراً لا ينفك عنه المتعاقد عليه أو لأن العرف تعارف على مثله في مثل تلك البيوع، ولذلك يمكن اعتبار ذلك ما يضبط جسامة العيب وهما وصفان (الأول: أن يكون مما لم يجبر العرف على التسامح فيه. الثاني: أن لا يكون من الممكن إزالته بدون مشقة)^(٢).

وقد ورد تداول الفقهاء لذكر تلك الصفتين كثيراً في كلامهم وفي كل العقود وما يترتب على ذلك من أثر، يقول السرخسي: (فإن كان العيب يسيراً لا تستدرك بالرد فائدة إذ لا فرق بين عين الشيء وبه عيب يسير وبين قيمته)^(٣) وعن عيب الأضحية قال: (فأما الشق في الأذن فهو عيب يسير ألا ترى أنه يفعل ذلك للعلامة بمنزلة السمة فلا يمنع الجواز)^(٤)، ويقول الكاساني: (ولا بأس بما فيه سمة في أذنه لأن ذلك لا يعد عيباً في الشاة أو لأنه عيب يسير لأن السمة لا يخلو عنها الحيوان ولا يمكن التحرز عنها)^(٥).

ولعل المالكية هم أكثر من صنف في مراتب العيب وكثيراً ما نقرأ لهم (والعيب على ثلاثة أقسام، أحدها: عيب خطير يستغرق معظم الثمن أو ما يخشى منه سقوط حائط كصدع فيه فهذا وشبهه يثبت له الرد به ويرجع بجميع ثمنه، والثاني: عيب يسير لا ينقص من الثمن فهذا لا ترد به

(١) شرح مختصر خليل ج ٥/ص ١٣٢ والفتاوى الهندية (ج ٣/ص ٧٢) وشرح الدردير مع حاشية الدسوقي (ج ٣/ص ١١٥).

(٢) أحكام العيب في الفقه الاسلامي ص ٩٠.

(٣) المبسوط للسرخسي ج ٥/ص ٧٠.

(٤) المبسوط للسرخسي ج ١٢/ص ١٦.

(٥) بدائع الصنائع ج ٥/ص ٧٦.

الدار ولا يرجع بقيمة العيب ليسارته ويتمسك بالمبيع، والثالث: لا يرد به ولكن يرجع على البائع بقيمته كصدع في حائط ونحوه^(١)، وقولهم: (عيوب الدار ثلاثة أقسام: عيب لا ترد الدار منه ولا يرجع على البائع من أجله ليسارته كسقوط شرافة وخلع بلاطة...) ^(٢).

وعن الضابط الثاني؛ وهو المشقة: فبعض العيوب يمكن إزالته من غير جهد إلا أن بعض العيوب ربما كلفت المشتري جهداً مالياً أو فوات منفعة ولذلك فإن العيب إذا صاحبه مشقة كان جسيماً. ولذلك قال الحنفية: (وإذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار، إن شاء أخذ بجميع الثمن وإن شاء رده)^(٣)، قال الكمال: هذا إذا لم يتمكن من إزالته بلا مشقة فإن تمكن فلا كإحرام الجارية فإنه بسبيل من تحللها^(٤). وكذلك مثل له ابن قدامة: بإحرام الجارية وصيامها قال: (لأنهما يزولان قريباً)^(٥).

المطلب الثاني أن يكون العيب سابقاً للعقد

من الشروط التي يذكرها العلماء في ثبوت خيار العيب^(٦) أن يكون قديماً وأن يكون قبل التعاقد عليه أو حتى كونه مقارناً لإنشاء العقد طالما كان قبل القبض، ومعنى كونه قديماً (ما قارن العقد أو حدث قبل القبض

(١) شرح ميارة الفاسي، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد المالكي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبداللطيف حسن عبدالرحمن ج ٢/ص ٥٢.

(٢) الذخيرة للقرافي ج ٥/ص ٥٦، ومنح الجليل ج ٥/ص ١٥٦، وشرح مختصر خليل ج ٥/ص ١٣١، والشرح الكبير ج ٣/ص ١١٤.

(٣) بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة، للمرغيناني ج ٣/ص ٣٥.

(٤) فتح القدير مغني المحتاج ج ٢/ص ٥٠.

(٥) المغني لابن قدامة (ج ٤/ص ٢٤٤).

(٦) القوانين الفقهية (ص ١٧٥)، والفتاوى الهندية ج ٣/ص ٨٦، ودرر الحكام شرح مجلة الأحكام ج ١/ص ٢٨٥.

وقد بقي إلى الفسخ^(١) وضابطه (ثبوته في زمن ضمان البائع لأن ذلك شرط في رد المبيع)^(٢).

وقد أجمع الفقهاء على ثبوت الخيار للمشتري في العيب القديم والمقارن، أما ما يوجد من العيب قبل القبض فيثبت فيه الخيار كذلك كون المبيع من ضمان البائع فكذلك جزؤه وصفته، أما إذا حدث العيب بعد التسليم في يد المشتري وثبت ذلك فانه لا يثبت حق الخيار بالعيب كون المشتري قد تسلم سلعته سليمة وانما يثبت الرد بخيار العيب حال كون المبيع معيبا قبل استلامه من حيث ان مقتضى العقد السلامة وقد حصل^(٣)

أما إذا حصل العيب بعد العقد وقبل التسليم ففيه خلاف، فيرى الشافعي أنه في إطار العيب القديم لوجوده في المبيع زمن ضمان البائع لأن أصله أن المبيع من ضمان البائع حتى يقبضه المشتري، وحيث كان المبيع من ضمان البائع فكذلك جزؤه وصفته^(٤).

على أنه ينبغي الإشارة إلى أن ذلك العيب لم يحدث بفعل المشتري أو بسببه فإنه في هذه الحالة يكون ضامناً للمبيع ولا خيار له بالاتفاق^(٥).

وبمثل هذا الرأي قال الحنفية كما يذكره الكاساني إذ يقول (فمنها: ثبوت العيب عند البيع أو بعده قبل التسليم حتى لو حدث بعد ذلك لا يثبت الخيار لأن ثبوته لفوات صفة السلامة المشروطة في العقد دلالة و قد حصلت السلعة سليمة في يد المشتري، و منها: ثبوته عند المشتري بعد ما قبض المبيع و لا يكتفى بالثبوت عند البائع لثبوت حق الرد في جميع العيوب عند عامة المشايخ، و قال بعضهم: فيما سوى العيوب الأربعة؛

(١) نهاية المحتاج ج ٤/ص ٢٦، وحاشية إعانة الطالبين ج ٣/ص ٣٠.

(٢) حاشية الدسوقي ج ٣/ص ١١٥، وشرح مختصر خليل ج ٥/ص ١٣٢.

(٣) مغني المحتاج ج ٢/ص ٥٠، ٥٢.

(٤) إعانة الطالبين ج ٣/ص ٣١، ومغني المحتاج ج ٢/ص ٥٢، وبداية المجتهد (ج ٢/ص ١٧٦).

(٥) مغني المحتاج ج ٢/ص ٥٠.

من الأباق و السرقة و البول في الفراش و الجنون^(١) بينما يرى المرغيناني أن العيب إذا حصل بعد العقد وقبل التسليم فإنه يلزم بالرد وثبوت الخيار بذلك العيب^(٢).

ويرى المالكية والحنابلة أن العيب الحاصل بعد العقد قبل القبض عيب حادث لا ينبي عليه حكم من أحكام العيب، باستثناء الحالات التي يتوقف انتقال ضمان المبيع فيها إلى المشتري على القبض. قال ابن رشد: (وأما شرط العيب الموجب للحكم به فهو أن يكون حادثاً قبل أمد التتابع باتفاق)^(٣)، وبهذا المعنى صرح الحنابلة، يقول ابن قدامة: (وإذا تعيب المعيب في يد البائع بعد العقد، فإن كان المبيع من ضمانه فحكمه حكم العيب القديم، وإن كان من ضمان المشتري فحكمه حكم العيب الحادث بعد القبض فهو من ضمان المشتري ولا يثبت به خيار)^(٤).

وهو ما يعني اختلاف مفهوم قَدَم العيب عند المالكية والحنابلة عن غيرهم، فالعيب القديم عندهم ما كان قبل العقد إلا في حالات مستثناة^(٥).

المطلب الثالث

الجهل بالعيب

من أجل أن تثبت آثار الكتمان في العيب لا بد من جهل المشتري به إذا ما أراد الخيار في الرد أو الإمساك وهو مما اتفق الفقهاء على جعله شرطاً من شروط ثبوت الخيار في العيب ولذلك جاء في أقوالهم أنه من شرائطه، فعن الحنفية (و منها: جهل المشتري بوجود العيب عند العقد و القبض فإن كان عالماً به عند أحدهما فلا خيار له. . . . وإذا اشترى شيئاً

(١) بدائع الصنائع (ج ٥/ص ٢٧٥) دار المعرفة، والفتاوى الهندية ج ٣/ص ٦٦.

(٢) الهداية وفتح القدير (ج ٥/ص ١٧١).

(٣) بداية المجتهد ج ٢/ص ١٣٢.

(٤) المغني ج ٤/ص ١١٢، ومختصر الإنصاف، والشرح الكبير ج ١/ص ٤٥٠.

(٥) أحكام العيب في الفقه الاسلامي (ص: ١١٣).

لم يعلم بالعيب وقت الشراء ولا علمه قبله والعيب يسير أو فاحش فله الخيار إن شاء رضي بجميع الثمن وإن شاء رده^(١).

وعده المالكية في شروط العيب كذلك فقالوا: (أن يكون المشتري لم يعلم بالعيب حين التبايع)^(٢).

وتداوله الشافعية بقولهم: (فإن لم يعلم بالعيب واشتراه ثم علم بالعيب فهو بالخيار بين أن يمسك وبين أن يرد^(٣))، وقالوا: (فلو لم يعلم بالعيب وقال رضيت به ثم تبين أنه معيب فله أن يرد ولو على التراخي لأن الرضا به لم يصادف محلاً)^(٤).

وقد عبر عنه الحنابلة إذ قالوا: (ومن اشترى معيباً لم يعلم عيبه... حتى فرغت المدّة لزّمه الأجره كاملة على الصحيح من المذهب)^(٥) وقالوا أيضاً: (وإذا لم يعلم بالعيب حتى عاب عنده كوطء البكر وقطع الشوب تعين له الأرض وله رده مع أرش نقصه الحادث عنده)^(٦).

وقد نقل بعض العلماء الاتفاق على أن المشتري إن كان عالماً بالعيب فلا خلاف أنه لا يثبت له الخيار^(٧)، وهو ما يعني أن المسؤولية قد تكون على البائع وكذلك على المشتري، أما البائع فإن باع وهو عالم بالعيب فيلحقه إثم كتمان العيب والغش لما ثبت عن النبي ﷺ أنه مرّ على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟» قال: أصابته السماء يا رسول الله. قال: «أفلا جعلته فوق الطعام

(١) بدائع الصنائع ج ٥/ص ٢٧٥، والفتاوى الهندية ج ٣/ص ٦٧.

(٢) القوانين الفقهية ص ١٧٥، وأحكام العيب ص (١٣٨).

(٣) المذهب في فقه الإمام الشافعي، للشيرازي، ج ١/ص ٢٨٤.

(٤) حاشية الجمل على شرح المنهج ج ٣/ص ١٤١.

(٥) الإنصاف للمرداوي ج ٦/ص ٦٧، والكافي في فقه ابن حنبل ج ٢/ص ٨٦.

(٦) المحرر في الفقه ج ١/ص ٣٢٥.

(٧) تكملة المجموع لعلي بن عبد الكافي السبكي (ج ١٢/ص ١١٥) والمغني لابن قدامة

(ج ٤/ص ٢٣٨) ط دار الكتاب العربي وأحكام العيب في الفقه الإسلامي (ص ١٣٨).

كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ عَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي»^(١)، فقلوله - عليه الصلاة والسلام -: «أَفَلَا جَعَلْتُهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ» يعني ضرورة بيان العيب وعدم كتمانك كون ذلك لا يجوز وهو من الغش كما أشار إليه الحديث.

أما مسؤولية المشتري فإنه إذا علم بالعيب فقد أخلى المسؤولية عن البائع لأن شراؤه مع علمه بالعيب دليل رضا منه، وفي الحديث عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ»^(٢) ثم إِنَّ طَلَبَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْبَائِعِ بَيَانَ الْعَيْبِ يَخْلِي الْبَائِعَ مِنَ الْمَسْئُولِيَّةِ^(٣).

هذا وقد أثار الفقهاء مسألة ما لو تخاصم البائع والمشتري في العلم بالعيب فادعى البائع علم المشتري بالعيب وأنكر الأخير ذلك فإن للفقهاء تفصيلاً في ذلك.

وقد ذكر الفقهاء لذلك صوراً، منها: اختلافهم في رؤية العيب فيدعي البائع علم المشتري بالعيب ويُنكر المشتري تلك الدعوى، ففي مثل هذه الحالة يكون القول قول المشتري فله رد المعيب بدون يمين عليه، يقول الإمام النووي: (ولو ادعى البائع علم المشتري بالعيب أو تقصيره في الرد فالقول قول المشتري)^(٤) إلا إذا ادعى البائع أنه أطلعته على العيب وبيّنه له، ففي هذه الحالة يتوجه إلى المشتري اليمين، فإن حلف كان له الحق في رد المبيع المعيب، وإن امتنع عن الحلف حلف البائع أن المشتري

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ من غشنا فليس منا (ج ١/٩٩) برقم (١٠٢)، وسنن الترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع (ج ٣/٦٠٦) برقم (١٣١٥)، وصحيح ابن حبان ج ١١/ص ٢٧٠ برقم (٤٩٠٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب بيع الخيار (ج ٢/٧٣٧) برقم (٢١٨٥)، وصحيح ابن حبان ج ١١/ص ٣٤٠ برقم (٤٩٦٧)، وسنن البيهقي ج ٦/ص ١٧، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أحكام العيب في الفقه الإسلامي، لأستاذنا الدكتور إسماعيل العيسوي (ص ١٣٩).

(٤) روضة الطالبين ج ٣/ص ٤٨٩.

أطلع على العيب حين البيع وليس للمشتري الحق في الرد بعد حلف البائع^(١).

ومثل ذلك إذا أشهد المشتري على نفسه أنه عاين المبيع وقَّله ثم بعد مدة قال: أنا لم أطلع على هذا العيب القديم وقتَ التقلب وقال له البائع: بل قد اطلعتَ عليه، فعلى المشتري أن يحلف بالله تعالى ما رأى العيبَ وله ردُّه بعد الحلف، فإن نكل حلف البائع أنه أطلعه عليه حين البيع لزم المشتري المبيع^(٢).

والصورة الأخرى: إذا اختلفا بالرضا بالعيب الخفي، بأن يعترف البائع أن المشتري لم يرَ العيب حين العيب لكنه رآه بعد ذلك ورضي به، وأنكر المشتري وقال: إنني لم أرضَ به، وفيه صور منها^(٣):

- أن تكون دعوى البائع غير مؤكدة بشي، وحكمها: أن المشتري له رد المبيع المعيب بدون يمين.
- أن تكون دعواه مؤكدة. بأن يدَّعي أن شخصاً أخبره بأن المشتري رضي بالعيب بعد أن اطلع عليه ولم يسم ذلك الشخص، وحكمها: أن يحلف البائع: لقد أخبرني مخبر أنك رضيت به حين اطلعت عليه، فإذا أنكر المشتري حلف بعدم رضاه بالعيب.
- أن يذكر البائع من أخبره برضا المشتري بالعيب. وهنا ينظر في حال الشاهد، فإن كان عدلاً صُدِّقَ البائعُ بيمينه، وإن كان فاسقاً حلف المشتري بأنه ما رضي بالعيب وحينها يثبت له الرد.

(١) منح الجليل ج ٥/ص ٢٠٧، وحاشية الدسوقي ج ٣/ص ١٣٧، والفتاوى الهندية ج ٣/ص ٥٨، والأم ج ٣/ص ٤٠ والإنصاف للمرداوي ج ٤/ص ٤٣٢، والفروع ج ٤/ص ٨٧.

(٢) درر الأحكام شرح مجلة الأحكام ج ١/ص ٢٩٦، وأحكام العيب في الفقه الإسلامي (ص ١٤٥).

(٣) أحكام العيب في الفقه الإسلامي (ص ١٤٥).

المطلب الرابع

عدم اشتراط البراءة من العيب في العقد

لا يترتب أثر العيب في إثبات الخيار إلا بتمام شروطه، ومما يشترطه الفقهاء في خيار العيب عدم اشتراط البائع على المشتري البراءة من العيوب.

والمقصود بالبراءة من العيب التزام المشتري للبائع في عقدة البيع أن لا يطالبه بشيء من سبب عيوب المبيع التي لم يعلم بها سواء كانت قديمة أم مشكوكاً فيها، أو: هي أن يشترط البائع على المشتري التزام كل عيب يجده في المبيع على العموم^(١).

(وغرض البائع من ذلك التخلص من ضمان أي عيب في المبيع وإلزام المشتري به بحيث لا يحق له بعد ذلك الخيار في رد أو غيره مما يترتب)^(٢).

والأصل في اعتبار البراءة من العيب أثر عبدالله بن عمر - رضي الله عنه - حين باع غلاماً له بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة، فقال الذي ابتاعه لعبدالله بن عمر: بالغلام داء لم تسمه لي، فاختصما إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال: باعني عبداً وبه داء لم يسمه، وقال عبدالله: بعته بالبراءة، ففضى عثمان بن عفان على عبدالله بن عمر أن يحلف له لقد باعه العبد وما به داء يعلمه فأبى عبدالله أن يحلف وارتجع العبد، فصحّ عنده فباعه عبدالله بعد ذلك بألف وخمسمائة درهم^(٣).

(١) شرح ميارة ج ١/ص ٥٠٢، والقوانين الفقهية ص ١٧٥، مواهب الجليل ج ٤/ص ٤٣٩، بداية المجتهد ج ٢/ص ١٣٨.

(٢) أحكام العيب في الفقه الاسلامي (ص ١٤٦).

(٣) الموطأ، كتاب البيوع، باب العيب في الرقيق (ج ٢/ص ٦١٣) برقم (١٢٧٤) - عبدالباقى، ومصنف عبدالرزاق (ج ٨/ص ١٦٢، ١٦٣) برقم (١٤٧٢١، ١٤٧٢٢)، وسنن البيهقي (ج ٥/ص ٣٢٨).

وقد نظر الفقهاء لشرط البراءة من طريقتين، الأول: حكم العمل به. والثاني: في تفسيره وبيان معناه، وهو ما سنبينه بإيجاز.

❖ أولاً: حكم العمل بشرط البراءة.

فقد ذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والزيدية والإمامية^(٥) إلى العمل بشرط البراءة من العيب واستدلوا بأدلة أبرزها ما يأتي^(٦):

- ١ - ما مرّ قبل قليل في خصومة عبدالله بن عمر في بيع الغلام^(٧).
- ٢ - أن البراءة شرط اشترطه البائع ورضي به المشتري وهي ما يعني الإيجاب والقبول بينهما، ولقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «المُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ»^(٨) وحينئذ فإن الشرط يصح وتترتب عليه آثاره.

-
- (١) المبسوط للسرخسي (ج ١٣/ص ٧٥، ٧٦)، وبدائع الصنائع ج ٥/ص ٢٧٧.
 - (٢) القوانين الفقهية ص ١٧٥، وشرح ميارة ج ١/ص ٥٠٢، والتاج والإكلیل ج ٤/ص ٤٣٩، والكافي لابن عبد البر ج ١/ص ٣٤٩.
 - (٣) الأم ج ٦/ص ١٩٤، ومختصر المزني ج ١/ص ٨٤، والحاوي الكبير ج ٥/ص ٢٧١.
 - (٤) المغني ج ٤/ص ١٢٩.
 - (٥) البحر الزخار (ج ٣/ص ٣٦٠)، ومهذب الأحكام (ج ١٧/ص ٢٠٩).
 - (٦) انظر تفاصيل تلك الأدلة في أحكام العيب في الفقه الإسلامي لأستاذي الدكتور إسماعيل كاظم (ص ١٥٨).
 - (٧) مر بيانه قبل قليل.
 - (٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإجارة، باب أجر السمسة (ج ٢/ص ٧٩٤) تعليقاً. وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب في الصلح (ج ٢/ص ٣٢٧) برقم (٣٥٩٤)، والإمام أحمد في مسنده (ج ٢/ص ٣٦٦)، وابن حبان في صحيحه (ج ١١/ص ٤٨٨) برقم (٥٠٩١)، وابن الجارود في المنتقى، برقم (٦٣٧، ١٠٠١)، والدارقطني في سننه برقم (٢٨٩٠ - شعيب)، والحاكم في المستدرک برقم (٢٣٠٩)، والبيهقي في سننه (ج ٦/ص ٧٩، ١٦٦) و(ج ٧/ص ٢٤٩). من حديث أبي هريرة.. وانظر - مع ذلك - إرواء الغليل (ج ٥/ص ١٤٢)، سلسلة الأحاديث الصحيحة (ج ٧/ص ١١٦) برقم (٢٩١٥) للالباني.

٣ - وقالوا - أيضاً - بأن دعوى العيب حق يثبت للمشتري بسبب العيب فإذا أسقط حقه بالمطالبة سقط شأنه في ذلك شأن الكثير من الحقوق الواجبة.

٤ - واحتجوا - أيضاً - بالقول بأن خيار العيب إنما يثبت لاقتضاء سلامة العقد وإذا صرح البائع بالبراءة فقد سلم العقد.

المذهب الثاني عدم العمل بشرط البراءة، وهو رأي لجماعة من علماء التابعين كالإمام الحسن البصري، وشريح، وابن أبي ليلى، وعطاء، وابن سيرين، وروايات عن الإمام مالك والشافعي وأحمد، واستدلوا لما ذهبوا إليه بما يأتي:

١ - ما ثبت في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الغرر^(١). والبيع بالبراءة بيع غرر لأن المعقود عليه لا يُدرى على أي صفة هو.

٢ - أن شرط البراءة يمنع موجب العقد، لأن موجب المعاوضة مستحق صفة السلامة، وشرط البراءة يمنع من ذلك فهو نظير شرط يمنع الملك^(٢).

٣ - أن البائع التزم تسليم مجهول على الصفة التي تم عليها البيع، وذلك غير معلوم عند المتعاقدين والتزام تسليم المجهول بالبيع لا يصح كبيع ثوب من العدل وشاة من القطيع^(٣).

(١) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر (ج٣/١١٥٣) برقم (١٥١٣)، وسنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في بيع الغرر (ج٢/٢٧٤) برقم (٣٣٧٦)، وسنن الترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع الغرر (ج٣/٥٣٢) برقم (١٢٣٠)، وسنن النسائي (ج٧/٢٦٢) برقم (٤٥١٨)، وسنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب النهي عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر (ج٢/٧٣٩) برقم (٢١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) المبسوط للسرخسي ج١٣/ص٩٢.

(٣) المبسوط للسرخسي ج١٣/ص٩٢.

- ٤ - أن العقد انعقد على شرط خلا منه كتاب الله تعالى وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل كما في الحديث^(١).
- ٥ - أن البيع بالبراءة فيه غش كون المشتري يجهل العيب والغش منهى عنه كما في الحديث «من غش فليس مني»^(٢).

❖ ثانياً: تفسير معنى البراءة.

وما أراه في هذا المقام أن بيع البراءة قد تداوله الصحابة كشرط في البيوع إلا أن الفقهاء قد اختلفوا في تفسيره وتحديد معناه.

التفسير الأول: قال بعضهم بجواز اشتراطه مطلقاً في العقد، وأنه يبرئ البائع من كل عيب، وهو رأي جماعة من علماء الصحابة كعبدالله بن عمر، وزيد بن ثابت، وتبعهم أبو ثور وهو مذهب الإمام أبي حنيفة والإمامية والزيدية ورواية عن أبي يوسف والإمام أحمد^(٣).

والتفسير الثاني: جواز اشتراط البراءة باستثناء العيب الحاصل بعد العقد وقبل القبض، وهو قول للشافعي ورواية عن أبي يوسف، وهو رأي محمد بن الحسن وزفر من الحنفية، واستدلوا لما ذهبوا إليه بما يأتي:

١ - أن الإبراء عن العيب يقتضي أن يكون العيب موجوداً لأن الإبراء عن المعدوم غير متصور والحادث بعد العقد لم يكن موجوداً عند البيع لذلك فهو لا يدخل في حكم الإبراء^(٤).

٢ - أن العيب الحادث قبل القبض مجهول لا يُعلم إن كان سيحدث أم

(١) المحلى ج ٩/ص ٤٣. والحديث: قوله ﷺ: «ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل وإن اشترط مائة شرط، شرط الله أحق وأوثق». أخرجه البخاري في صحيحه (٤٤٤) وفي مواضع أخرى، ومسلم (١٥٠٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الاستذكار ج ٦/ص ٢٨٣، وبداية المجتهد ج ٢/ص ١٣٨.

(٤) المبسوط للسرخسي ج ١٣/ص ٩٢.

لا وإذا حدث فمقداره مجهول أيضاً، وهذا يعني أنه غير ثابت، والبراءة إنما تكون من العيب الثابت لدى الشرط، والبراءة إذا أُطلقت إنما تكون من العيوب الموجودة ولا يدخل فيه ما صار بعد العقد وقبل التسليم.

والتفسير الثالث: لا يبرأ البائع إلا من عيب لا يعلمه، أما ما يعلمه من عيوب فيجب بيانه، وهو قولٌ لمالك ورواية عن الإمام أحمد، وعزاه ابن قدامة إلى الصحابيَّين عثمانَ وزيد ابن ثابت.

وتفسير آخر يرى أن البراءة إنما تكون من العيوب الخفية في الحيوان أو الرقيق، وهو قول للإمام مالك والشافعي.

وما أراه - والله أعلم - أن البراءة تصح في العقد مطلقاً سواء كان العيبُ مجهولاً أو معلوماً، إذ غاية هذا الشرط إبراء البائع من أي تبعات، والقول بتحميله لتبعات العيب الحادث يُفقد الشرط غايته، يقول الكاساني: (أن لفظ الإبراء يتناول الحادث نصّاً و دلالةً فإنه عم البراءة عن العيوب كلها أو خصها بجنس من العيوب على الإطلاق نصّاً، فتخصيصه أو تقييده بالموجود عند العقد لا يجوز إلا بدليل.

و أما الدلالة فهي أن غرض البائع من هذا الشرط هو انسداد طريق الرد و لا ينسد إلا بدخول الحادث فكان داخلاً فيه دلالة^(١).

ثم إن أي عقيد لا يستطيع الإنسان أن يضمن سلامته من العيب فيما بعد فإذا رضي المشتري بهذا الشرط صار البائع في جُنة من المسؤولية عن أي عيب فيما بعد - والله أعلم -.



المبحث الرابع

في حكم كتمان العيب وضابطه وشروطه

في هذا المبحث سوف أتناول بالبيان حكم كتمان العيب عموماً، وبيان ضابطه، وبيان ما يخرج من الكتمان، ثم أعرج إلى رأي الفقهاء في حكم العقد إذا تم مع الكتمان، ومسؤولية الكاتم، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول
حكم كتمان العيب

كتمان العيوب غشٌ محرّم بإجماع العلماء^(١).

ومن علم عيباً وجب عليه بيانه لمشتري ونحوه ممن يتضرر بكتمانها عنه، فإن تعمد الكتمان ولم يبيّن فهو آثم غاشٌّ عاصٍ، وكان تاركاً للنصح في المعاملة، والنصح واجب في مثل هذه الأمور^(٢).

(١) القوانين الفقهية ص ١٧٥، وتكملة المجموع (ج ١٢/ص ١١٠)، والمغني لابن قدامة (ج ٤/ص ٣٣٨).

(٢) الزواجر ج ١/ص ٤٦١، وحاشية الجمل على شرح المنهج ج ٣/ص ١٢٠، وإحياء علوم الدين للإمام الغزالي (ج ٢/ص ٥٧)، ورد المحتار (ج ٥/ص ٧٤)، وحاشية عميرة ج ٢/ص ٢٤٥، وأحكام العيب ص ٦٥.

ولا يخص هذا الحكم عقود المعاملات في البيع إنما يطال كل من عقد عقداً يعلم أنه ينطوي على عيب ولم يبيئه. يقول الإمام السبكي: (ولا يكفي البائع العالم بالعيب أن يقول هو معيب أو يبيعه بشرط البراءة من العيوب، أو يقول إن به جميع العيوب كما جرت به عادة الناس، بل لا بد من بيان العيب المعلوم بعينه وما سبق من العبارات هي إجمال وليس بياناً للعيب، وقد يظن المشتري سلامته من ذلك أو ربما يظن الناس البائع إنما قال ذلك حذراً من العهدة بخلاف ما إذا نص على العيب فإنه يدخل فيه على بصيرة^(١)).

وقد دلّ على ذلك الكثير من الأحاديث التي تدعو إلى تحريم الكتمان، والتي منها:

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن بيّنا وصدقا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا مُحِقَّت البركةُ من بيعهما»^(٢)، وفي الحديث الآخر: «لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعا فيه عيب إلا بيّنه له»^(٣)، وفي حديث آخر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟» قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مِنْ عَشٍّ فَلَيْسَ مِنِّي»^(٤).

وعن عبدالمجيد بن وهب قال: قال لي العداء بن خالد بن هُوْدَةَ: أَلَا نَقْرُئُكَ كِتَابًا كَتَبَهُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى. فَأَخْرَجَ لِي كِتَابًا، فَإِذَا فِيهِ: «هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خِبْتَةَ بَيْعِ الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ»^(٥).

(١) تكملة المجموع (ج ١١/ص ١١٠)، وحاشية الجمل على شرح المنهج ج ٣/ص ١٣٣.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) تقدم.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع =

فهذه الأحاديث بمجموعها تفيد تحريم كتمان العيوب في البيوع وغيرها^(١).

المطلب الثاني ضابط ما لا يجوز كتمانها من العيوب

ذكر الفقهاء تصنيفاً لما هو عيب يسير أو فاحش إذ العادة أن يُتغاضى عن العيب اليسير بخلاف الفاحش الذي تَثَبُّتُ آثاره.

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى وجوب بيان العيب وعدم كتمانها وإن كان يسيراً، بينما ذهب آخرون إلى أن العيب اليسير الذي لا يثبت الخيار لصاحبه لا يعد كتماناً محرماً، وهو ما عدّه العلماء ضابطاً في ذلك. جاء في حاشية عميرة: (الضابط فيما يحرم كتمانها أنّ من علِمَ شيئاً يثبت الخيار فأخفاه أو سعى في تدليس فيه فقد فعل محرماً وإن لم يكن الشيء مُثَبِّتاً للخيار فترك التعرض له لا يكون من التدليس المحرم)^(٢).

ومن الضروري الإشارة إلى معاني البيان التي تنأى بالكتمان عن العقود وهي كما يأتي:

١ - أن يقوم المتعاقد بعرض العيب أمام الطرف الثاني في مبيع أو غيره، ولا يعتمد إلى كتمانها. يقول الإمام العيني: (ويجب على الوكيل والشريك والخازن النصّ، ومنها أن النصيحة كما هي فرض للمذكورين فكذلك هي فرض لنفسه بأن ينصحها بامثال الأوامر واجتناب المناهي)^(٣).

= ومن طلب حقاً فليطلبه في عفاف (ج ٢/ص ٧٣١) تعليقاً، والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في كتابة الشروط (ج ٣/ص ٥٢٠) برقم (١٢١٦)، وابن ماجه، كتاب التجارات، باب شراء الرقيق (ج ٢/ص ٧٥٦) برقم (٢٢٥١). وقال الحافظ ابن حجر: سنده حسن. انظر فتح الباري ج ١٢/ص ٣٥٠.

(١) تكملة المجموع (ج ١٢/ص ١٠٧)، والدراري المضية للشوكاني (ج ٢/ص ٣١٠).

(٢) حاشية عميرة ج ٢/ص ٢٤٥ وتكملة المجموع (ج ١٢/ص ١١٢).

(٣) عمدة القاري ج ١/ص ٣٢٢.

وقد ورد عن النبي ﷺ ما يبين ذلك كما قال لأحد أصحابه وقد خطب امرأة: «اذهب فانظر إليها، فإن في أعين الأنصار شيئاً»^(١).

وكذلك في البيوع إذ أشار إلى صاحب الصبرة بقوله: «أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس»^(٢) (يدلُّ هذا الحديث على أن خيار العيب إنما يترتب على العيوب الخفية التي لا تدرك بمجرد النظر، أما إذا كان العيب بارزاً لا يخفى عند النظر إلى المبيع فقد ذكر الفقهاء أن المشتري يُعد عالماً به)^(٣).

قالوا: (وأما الظاهر الذي شأنه أن لا يخفى فلا قيام به ولا يرجع فيه لعادة ولا غيرها)^(٤) ولا يقبل قوله (لم أره، بخلاف ما إذا كان العيب لا يعاين فهو على الأصل من قيام الخيار بشرائطه)^(٥) وكذلك (لا قيام بعيب يستوي في الجهل به البائع والمشتري كالسوس في داخل الخشب)^(٦).

٢ - أن يكون البيان واضحاً ومفيداً، فالعيوب منها ما هو خفي ومنها ما هو ظاهر شأنه الخفاء^(٧) وهذا يكون إما بخفاء آثار العيب وعلله وإن بدت لهم، وإما أن يكون مما لا يظهر مع البحث والتدقيق لخصوصية المتعاقد عليه، كالقضايا السلوكية أو ما يكون بسبب الخبرة الطويلة في التعامل مع المبيع.

أما الأول: وهي العيوب التي لا تخفى لكنها قد لا تتبين للبعض، بسبب عدم دراية المشتري، فهذا يقتضي فيه البيان كما أن البيان لا بد أن

(١) أخرجه مسلم، كتاب النكاح، باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها (ج ٢/١٠٤٠) برقم (١٤٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر شرح القاضي عياض (ج ٤/ص ٥٧٦).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أحكام العيب ص ١٣٩.

(٤) الشرح الكبير ج ٣/ص ١٣٧، وحاشية الدسوقي ج ٣/ص ١٣٧، والذخيرة ج ٥/ص ٦٢.

(٥) حاشية البجيرمي ج ٢/ص ٢٥٢، ومغني المحتاج ج ٢/ص ٥٤، وروضة الطالبين ج ٣/ص ٤٧١، وحواشي الشرواني ج ٤/ص ٣٦٢.

(٦) القوانين الفقهية ص ١٧٥.

(٧) الشرح الكبير ج ٣/ص ١٣٧.

يكون واضحاً ومفيداً بحيث يتبين للمشتري وجه العلة، إذ من العيوب ما يكون ذكرها غير كاف في بيان علته وآثاره، لاعتقاد المشتري أن ذلك العيب لا ينقص القيمة، فإن كتم المتعاقد العيب وتغاضى عن بيانه فقد أثم وعصى ويثبت للطرف الآخر حق الرد بعد العلم بالعيب، وإن بين وأوضح أخلى عن نفسه المسؤولية، وحينها لا يثبت للمشتري خيار الرد.

أما القسم الثاني: فهي العيوب التي لا تظهر للطرف الراغب بالتعاقد لكون المتعاقد عليه تخفى عيوبه إلا عن صاحبه وذلك كعيوب الأخلاق في النساء، وعيوب الحيوانات كالجماح في الفرس، وكعيب لا يظهر في السيارات إلا بعد طول استعمال، وهذا مما يدق على الناس ويجب بيانه لتجنب الكتمان في البيع، ولذلك فقد ذكر بعض العلماء أن الكتمان قد يكون عن قصد بإخفاء العيب، وقد يكون عن تغاضٍ لأنه يخفى عند النظر إذ قالوا: (أن يكون المشتري لم يعلم بالعيب حين التبايع إما لأن البائع كتمه وإما لأنه مما يخفى عند التقلب)^(١) ومعنى خفاءه عند التقلب أي أنه لا يبدو للبائع لدى التمحيص والنظر (فإن كان مما لا يخفى عند التقلب فلا قيام به)^(٢) ومفهومه أنه إن كان يخفى عند التقلب فيقوم به الخيار، ولذلك فإذا قام المتعاقد بالتعاقد على عين أو غيرها مع علمه بالعيب وجهله بآثاره التي يعلمها العاقد من بائع وغيره ثم تبين له بعد القبض أنه عيب مخل، فينظر: إن كان العيب بيناً لا يخفى على الناس فلا يثبت له خيار الرد وإن كان خفياً لا يعرفه إلا المختصون من ذوي الخبرة أو البائع فله الرد^(٣)

وحينئذ فإن البيان والإعلام الذي يترتب عليه أثر هو الإعلام المفيد الذي تتبين معه خطورة العيب ومدى تأثيره في قيمة المبيع^(٤).

(١) القوانين الفقهية ص ١٧٥، ومغني المحتاج ج ٢/ص ٥٤، وروضة الطالبين ج ٣/ص ٤٧١،

وحواشي الشرواني ج ٤/ص ٣٦٢.

(٢) القوانين الفقهية ص ١٧٥.

(٣) الموسوعة الفقهية (ج ٢٠/ص ١٢٤).

(٤) أحكام العيب ص (١٤٠).

٣ - إعلان العيب قبل التعاقد: ثم إن البائع يجب عليه للخلاص من الكتمان أن يبادر إلى بيان العيب قبل البيع لأنه إن تأخر يقع في الإثم وإن نوى إخباره فيما بعد فالبعض قد يدفع إلى ترويج السلعة بإيجابياتها ثم يؤخر ذكر العيوب إلى حين، ولذلك إن تأخر في البيان إلى حين فهل يبرأ من ظلم المشتري؟

قال بعض الفقهاء: (ثم لو باع ولم يعلمه ثم أعلمه هل يخرج بذلك من ظلامة المشتري؟ هو محتمل^(١)).

وما أراه: أن البائع إن تعمد تأخير الإعلان عن قصد فقد لا يبرأ من إثم الكتمان لأنه قد يُعَدُّ وسيلة أو حيلة لخرج المشتري وإقناعه كما يحصل كثيراً اليوم، أما إن كان تأخيره عن قصد في الكتمان ثم تاب منه فلا حرج وكذلك لو كان ناسياً أو جاهلاً - والله أعلم -.

٤ - البراءة مما يجهله: إذا بين المتعاقد عيوب المتعاقد عليه كما بينا من قبل لكنه ربما لحقه ما لم يكن في حسبه من عيوب يجهلها ولا يعرفها، وهنا يستحب له البراءة في البيع ليسلم من آثار العيب إذا وجد (أن ما لا يعاين إذا شرط البراءة منه يبرأ، ودخل فيه ما لو باعه بطيخة وقال للمشتري: إنها قرعة فوجدها كذلك فلا رد له لأن في ذكره إعلاماً به فيبرأ منه)^(٢).

ومما تقدم يتبين أن الكتمان قد يكون مقصوداً في البيع وقد لا يكون كذلك وفي كلتا الحالتين فإن الطرف الثاني المشتري أو غيره يثبت له حق الخيار بالإمساك أو الرد وهو مما لا خلاف فيه بين العلماء كما يقول ابن قدامة: (متى علم بالبيع عيباً لم يكن عالماً به فله الخيار بين الإمساك والفسخ سواء كان البائع علم العيب وكتمه أو لم يعلم، لا نعلم بين أهل العلم في هذا خلافاً وإثبات النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخيار بالتصيرية

(١) حاشية عميرة ج ٢/ص ٢٤٥.

(٢) مغني المحتاج ج ٢/ص ٥٤، روضة الطالبين ج ٣/ص ٤٧١.

تنبيه على ثبوته بالعيب ولأن مطلق العقد يقتضي السلامة من العيب^(١) ويقول الشيرازي: (فإن لم يعلم بالعيب واشتراه ثم علم بالعيب فهو بالخيار بين أن يُمسك وبين أن يرد لأنه بذل الثمن ليسلم له مبيع سليم ولم يسلم له ذلك فثبت له الرجوع بالثمن كما قلنا في المصراة)^(٢).

إلا أنه ينبغي التفريق في الجزاء بين من يكتم العيب عامداً وهو به عارف، وبين من يجهله غير عالم به، فهذا الأخير يثبت في حقه رد سلعته من قبل المشتري أو المتعاقد الآخر أما كتمان العيب عن دراية فهو حرام، وفعله ربما يستدعي تعزيره من قبل القضاء أو ولي الأمر.

المطلب الثالث

حكم العقد مع كتمان العيب

❖ أولاً: حكم العيوب العبادات:

ذهب أكثر العلماء إلى أن العيوب والرديء في تلك الأصناف من أموال الزكاة لا تجزئ عن الصدقة الواجبة^(٣) واستدلوا بما يأتي:

١ - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَرْجَبْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ بِهِ إِلَّا أَنْ تُقِمُوا فِيهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَنِّي حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. قال أهل التفسير: إنها نزلت في أناس كانوا يتصدقون بشرار أموالهم^(٤)، فعن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ بِكَبَائِسَ مِنْ هَذَا السَّخْلِ فَوَضَعَهُ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «من جاء بهذا؟» فَكَانَ لَا يَجِيءُ أَحَدٌ إِلَّا صَبَّ الَّذِي جَاءَ بِهِ

(١) المغني ج ٤/ص ١٠٨. وانظر عمدة القاري ج ١/ص ٣٢٢، ونهاية المحتاج ج ٦/ص ٢٠٥.

(٢) المهذب ج ١/ص ٢٨٤، وأحكام العيب في الفقه الإسلامي ص (١٤١).

(٣) تفسير القرطبي (ج ٣/ص ٢٠٨)، وما بعدها وأحكام العيب ص ١٨٥.

(٤) تفسير القرطبي (ج ٣/ص ٢٠٨)، تفسير البحر المحيط (ج ٢/ص ٣٢٩).

فَنَزَلَتْ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ وَنَهَى يَوْمَئِذٍ عَنِ الْجَعْرِ وَالْوَنِّ بْنِ الْحُبَيْتِ أَنْ يُؤْخَذَ فِي الصَّدَقَةِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: صِنْفَانِ مِنْ تَمْرِ الْمَدِينَةِ. وَقَالَ عَبَّادٌ: قَالَ سُفْيَانٌ: السَّخْلُ الشَّيْصُ^(١).

٢ - وعن ثُمَامَةَ أَنَّ أَنَسًا رضي الله عنه حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه كَتَبَ لَهُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ: «وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ»^(٢).

٣ - وعن عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِيَدِهِ عَصَا وَقَدْ عَلَّقَ رَجُلٌ قَيْنًا حَشَفَ فَحَجَلَ يَطْعُنُ فِي ذَلِكَ الْقَيْنِ فَقَالَ: «لَوْ شَاءَ رَبُّ هَذِهِ الصَّدَقَةِ تَصَدَّقَ بِأَطْيَبِ مِنْ هَذَا، إِنَّ رَبَّ هَذِهِ الصَّدَقَةِ يَأْكُلُ حَشَفًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣).

٤ - وكذلك حديث النبي ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ فَعَلَهُنَّ فَقَدْ طَعِمَ طَعَمَ الْإِيمَانِ

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب ما لا يجوز من الثمرة في الصدقة (ج ١/٥٠٥) برقم (١٦٠٧)، والنسائي في سننه (المجتبى)، كتاب الزكاة، باب قوله عز وجل ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ (ج ٥/ص ٤٣) برقم (٢٤٩٢)، وابن خزيمة في صحيحه برقم (٢٣١١، ٢٣١٢)، والطبراني في المعجم الكبير (ج ٦/ص ٧٦) برقم (٥٥٦٦، ٥٥٦٧)، والحاكم في المستدرک (ج ١/ص ٥٩٩) برقم (١٤٦١، ١٤٦٢)، (ج ٢/ص ٣١٢) برقم (٣١٢٤، ٣١٢٥)، والبيهقي في الكبرى (ج ٤/ص ١٣٦). قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا تيس إلا ما شاء المصدق (ج ٢/ص ٥٢٨) برقم (١٣٨٧).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب ما لا يجوز من الثمرة في الصدقة (ج ١/ص ٥٠٥) برقم (١٦٠٨)، وسنن النسائي (المجتبى)، كتاب الزكاة، باب قوله عز وجل ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ (ج ٥/ص ٤٣) برقم (٢٤٩٣)، وسنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب النهي أن يخرج في الصدقة شر ماله (ج ١/ص ٥٨٣) برقم (١٨٢١)، وصحيح ابن خزيمة برقم (٢٤٦٧) وصحيح ابن حبان (ج ١٥/ص ١٧٧) برقم (٦٧٧٤)، والمستدرک على الصحيحين (ج ٢/ص ٣١٣) برقم (٣١٢٦). وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

من عَبَدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَعْطَى زَكَاةَ مَالِهِ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ رَافِدَةً عَلَيْهِ كُلَّ عَامٍ، وَلَا يُعْطِي الْهَرَمَةَ وَلَا الدَّرَنَةَ وَلَا الْمَرِيضَةَ وَلَا الشَّرْطَ اللَّئِيمَةَ وَلَكِنَّ مِنْ وَسْطِ أَمْوَالِكُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرُهُ وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ»^(١).

فهذه الأحاديث بمجموعها تدلُّ على أن الرديء والمعيب لا يجزئ في الصدقة الواجبة^(٢). وحينئذ فإن كتمان الرداء وظواهر العيب من مرض أو صغر فيما لا ينبغي له مما يحرم إذ يؤدي بالنهاية إلى بطلان ما قدم من الزكاة.

وهنا ينبغي التنويه إلى أن من يدفع الزكاة ينبغي له ذكرُ العيب لمن يقدم له الزكاة خصوصاً الجبابة، فإذا قبل الجابي الزكاة مع العيب فهل تعتبر مجزئة؟

فذهب أغلب الفقهاء إلى أن الساعي (المصدق) إذا أخذ الزكاة فقد أجزأت عن صاحبها وإن كانت معيبة، وهو رأي الإمام الشافعي، ونقله ابن قدامة عن الإمام مالك^(٣)، وبه يقول ابن حزم: (فإذا أعطاه هرمَةً أو معيبةً فالمصدق مخيرٌ إن شاء أخذها وأجزأت عنه، وإن شاء ردّها وكلّفه قيمة السلعة)^(٤).

إذا تبين هذا فإن مسؤولية الكتمان تقع على البائع أولاً ثم المشتري، أما البائع فكونه خبيراً بما يبيع وبصيراً بعيوبها، فإذا علم من المشتري أنه يريدّها نسكاً وجب عليه التفصيل والبيان لأن كتمان أي أمر قد يفقد النسك

(١) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة (ج/١/٤٩٦) برقم (١٥٨٢)، سنن البيهقي الكبرى (ج/٤/ص ٩٥).

(٢) عمدة القاري ج ٩/ص ٢٣، فتح الباري ج ٩/ص ٥١٨، والكافي في فقه ابن حنبل ج ١/ص ٢٩٣، نيل الأوطار ج ٤/ص ١٨٦.

(٣) المغني ج ٢/ص ٢٤٢، عمدة القاري ج ٩/ص ٢٣، المبدع ج ٢/ص ٣٢٤، مجموع الفتاوى ج ٢٥/ص ٣١.

(٤) المحلى ج ٥/ص ٢٦٨.

صفة شرعية تؤثر في الأجزاء لكنها قد لا تؤثر في البيع إذا لم تكن نسكاً وهو ما يجب على المشتري أن يتحقق منه.

وإذا حصل وكتّم البائع عيباً في النسك أضحى كان أم هدياً أم عقيقة فهل تجزئ فيما يريد أم لا؟

أما إذا كان البائع عالماً والمشتري يجهل هذه الأمور فإنها تجزئ والعهدة على البائع لما ورد من قبول الصدقة في الخطأ كما في حديث: «لأتصدقن الليلة بصدقة»^(١)، فإن علم صاحب النسك بأن ما قدمه من نسك كان معيباً فإن كان قادراً على الإعادة أعاد وإلا فلا.

❖ القسم الثاني: كتمان العيب في معاملات الناس:

وأتناول فيه قضيتين: القضية الأولى: أثر النهي عن الكتمان في عقود البيع.

القضية الثانية: حكم كتمان العيوب في عقد النكاح.

القضية الأولى: أثر النهي عن الكتمان في عقود البيع.

لقد ورد النهي عن الكتمان في البيع وقياساً عليه باقي العقود، وهذا

(١) أخرج البخاري، كتاب الزكاة، باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم (ج ٥١٦/٢) برقم (١٣٥٥)، ومسلم، كتاب الزكاة، باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة في يد غير أهلها (ج ٧٠٩/٢) برقم (١٠٢٢) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «قال رجل: لأتصدقن الليلة بصدقة، فخرج بصدقته فوضعها في يد زانية، فأصبحوا يتحدثون: تُصَدِّقُ الليلة على زانية، قال: اللهم لك الحمد على زانية، لأتصدقن بصدقة، فخرج بصدقته فوضعها في يد غني، فأصبحوا يتحدثون: تُصَدِّقُ على غني، قال: اللهم لك الحمد على غني، لأتصدقن بصدقة، فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق، فأصبحوا يتحدثون: تُصَدِّقُ على سارق، فقال: اللهم لك الحمد على زانية وعلى غني وعلى سارق. فأتي: فقبل له: أما صدقتك فقد قبلت، أما الزانية فلعلها تستعف بها عن زناها، ولعل الغني يعتبر فينفق مما أعطاه الله، ولعل السارق يستعف بها عن سرقة».

النهي قد يكون له تأثير على العقد من حيث الصحة والبطالان، وللفقهاء في ذلك وجهتان:

الوجهة الأولى: بطلان العقد، فإذا تم التعاقد بين اثنين على سلعة أو غيرها وكنتم أحد المتعاقدين عيوباً ينبغي بيانها فإن هذا العقد باطل، وهو رأي الظاهرية^(١) وبعض الحنابلة كما حكى عن أبي بكر عبدالعزيز^(٢)، والظاهرية على مذهبهم يرون أن النهي يؤثر بالعقد حتى يبطله، إذ لا يمكن للشارع أن ينهي عن أمر ثم يعترف بصحته وإلا لم يكن للنهي معنى في هذا الموضوع^(٣) كما أنه يتضمن حراماً (وَكُلُّ صَفَقَةٍ جَمَعَتْ حَرَاماً وَحَلَالاً فَهِيَ بَاطِلٌ كُلُّهَا لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ)^(٤).

وأجاب الجمهور على ذلك بأن الأصل في البيع هو الإباحة، والنهي إنما يخص الكتمان في البيع، وهو في العاقد، وإبطال العقد يكون إذا كان النهي يتعلق بالمعقود عليه^(٥).

الوجهة الثانية: صحة العقد مع استحقاق الإثم، فمن تعاقد على بيع، كنتم أحدهما عيوبه فالعقد صحيح لكنه عاصي بفعله، وهو رأي جمهور الفقهاء والأئمة الأربعة، حتى قال الشافعي: (قد عصى الله تعالى، والبيع لازم، والثلث حلال يريد أن التدليس حرام والثلث حلال)^(٦)، وحجتهم في ذلك ماورد في السنة وفعل الصحابة.

أما السنة فما جاء في حديث بيع التصرية: «لا تصرّوا الإبل والغنم

(١) المحلى لابن حزم الظاهري (ج٩/ص٢١٥) احياء التراث

(٢) المغني لابن قدامة، ج٤/ص١٠٨.

(٣) المحلى لابن حزم الظاهري (ج٩/ص٤٧٦)، والمغني لابن قدامة، ج٤/ص١٠٨.

(٤) المحلى لابن حزم الظاهري (ج٩/ص١٦).

(٥) تكملة المجموع (ج١٢/ص١١٢) والموسوعة الفقهية (ج٢٠/ص١١٥) واحكام العيب (ص٧٣).

(٦) الحاوي الكبير ج٥/ص٣٤٥، كشف القناع ج٣/ص٢١٣، وانظر: طبقات الشافعية الكبرى ج٣/ص٢٥٨.

فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها فإن رضيها أمسكها وإن سخطها ردّها وصاعاً من تمر^(١). وجه الدلالة من الحديث أن النبي ﷺ أثبت الخيار لمن تباع بالمصرّة مع ما فيه من تدليس وعيب، وهو ما يدل على أن النبي ﷺ لا يبطل العقد إذا كان لمعنى في العاقد وليس لمعنى في المعقود عليه. قال ابن عبد البر: (هذا الحديث أصل في النهي عن الغش وأصل في ثبوت الخيار لمن دُلّس عليه بعيب، وأصل في أنه لا يفسد أصل البيع، وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام، وأصل في تحريم التصرية وثبوت الخيار بها)^(٢).

وأما من فعل الصحابة فقد صحّ عن عمرو بن دينار قال: كان ههنا رجلٌ اسمه ثَوَّاسٌ وكانت عنده إبلٌ هيَمٌ فذهب ابنُ عُمَرَ رضي الله تعالى عنهما فاشترى تلك الإبلَ مِنْ شَرِيكَ لَهُ فَجَاءَ إِلَيْهِ شَرِيكُهُ فقال: بَعْنَا تِلْكَ الْإِبِلَ. فقال: مِمَّنْ بَعْتَهَا؟ قال: مِنْ شَيْخٍ كَذَا وَكَذَا. فقال: وَيْحَكَ ذَاكَ وَاللهِ ابْنُ عُمَرَ، فَجَاءَهُ، فقال: إِنَّ شَرِيكِي بَاعَكَ إِبِلًا هَيْمًا وَلَمْ يَعْرِفَكَ. قال: فَاسْتَفْهَمْتُهَا. قال: فَلَمَّا ذَهَبَ يَسْتَأْذِنُهَا قَالَ: دَعَهَا رَضِينَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللهِ؛ لَا عُدْوَى^(٣).

ووجه الدلالة أن الصحابي رضي الله عنه أخبره عنه الرجل من عيب.

وبعد كل ما تقدم فإنني أحب أن أسجل هنا اختياري لرأي من قال: بأن أثر الكتمان يستلزم إبطال العقد لأنه نهى، وذلك للأسباب الآتية:

١ - أن الفقهاء قد فرقوا بين القسمين، فمن حيث منعوا قبول المعيب

(١) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب النهي للبائع أن لا يحفل بالإبل والبقر والغنم وكل محفلة (ج ٢/٧٥٥) برقم (٢٠٤١)، ومسلم، كتاب البيوع، باب حكم بيع المصرة (ج ٣/١١٥٨) برقم (١٥٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) فتح الباري ج ٤/ص ٣٦٧. وانظر: التمهيد (ج ١٨/ص ٢٠٥).

(٣) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف (ج ٢/٧٤٠) برقم (١٩٩٣)، وسنن البيهقي (ج ٥/ص ٣٢١).

والرديء في صحة العقود مع الله تعالى في العبادات لم يبطلوا ما كان فيها كتماناً في العقود بين الناس، والسبب في ذلك ما مرّ قبل قليل من أدلة الجمهور والتي يمكن الإجابة عنها بما يأتي:

أن الاستدلال بحديث المصراة لا يعني أن النبي ﷺ أمضى العقد بل على العكس أنه أبطله من حيث أثبت للمشتري حق الرد، والردّ يعني إبطال العقد، أما كونه رضي بالبيع فذلك لأن الطرف الثاني تنازل عن حقه.

وإذا ثبت هذا فإن المتبايعين يجب عليهما إنشاء عقد جديد للبراءة من إثم الكتمان في العقد الأول ولكونه قد بطل بالعيب.

أما عن الأثر الوارد عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - فإنه لا يدل على أنه أجاز العقد بل يدل من جهة أخرى على أن العيب مبطل للعقد من حيث هرع إليه الرجل وأخبره بالعيب، لكنه لم يكن يرى أن الهيام عيب فبقي العقد على أصله.

٢ - فرّق الفقهاء في العقد بين أن يكون العيب في العاقد أو المعقود عليه، فإن كان في العاقد صحّ العقد، وإن كان العيب في المعقود عليه يبطل العقد، ولا أرى لهذا التفريق وجهاً، لأن العقد يتكون من أطراف ثلاثة: العاقدان بائع ومشتري والمعقود عليه، فإذا لحق العيب بواحد من هذه الأطراف يعني أن العقد لحقه الإثم بسبب النهي مما يقتضي بطلانه من غير تفريق.

٣ - ثم إن القول ببطان العقد مع العيب سوف يحول بين البائع وبين العقد فلا يقدم على ذلك كما هو الشأن في العقود المحرمة كعقد الربا فالناس لا يقدمون عليه لما يعلمون من بطلانه جملةً وتفصيلاً، وإذا عممنا القول على كل عيب ورّد النهي عنه في العقود فسوف يلتزم الناس بالبيان، أما لو أشيع القول بأن العقد صحيح مع استحقاق الإثم فإن ذلك سوف يجزئ الناس على هذه العقود مع ما فيها من عيب وإثم.

٤ - فإنه مما لاشك فيه أن كتمان العيب محرم في كل حال إذا أضر بمصالح المسلمين في عقودهم ومعاملاتهم وهذه العقود والمعاملات هي دين أمر الله تعالى بقيامه صحيحاً، قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: من الآية ١] والكتمان فيها مخالف للوفاء.

٥ - ثم إن القيام بكتمان العيب يعني دخول تلك العقود تحت المحرم الذي لا يقبله الله تعالى لأنه ليس طيباً، وقد جاء في الحديث قول النبي ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّباً، وَأَنْ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (٥١)، وقال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوْا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ثُمَّ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبَّ يَا رَبَّ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وَغَدَى بِالْحَرَامِ فَأَنَّى يُسْتَجَابَ لِذَلِكَ» (١). والطيب هو المال الحلال (٢) وقد ذكر الحديث أن الله تعالى لا يقبل من الأعمال ما كان حراماً، وإذا كان كذلك فما فائدة القول بصحة العقد وهو غير متقبل؟!

٦ - كما أن ذلك أحفظ للشرع وأكثر هيبة لأحاديث النبي ﷺ إذ ما الفائدة في النهي إذا لم يكن له أثر على العقد في إيقافه وإبطاله؟ كما أنه وسيلة ليتعلم الناس أن أثر الحرام يبطل الفعل - والله أعلم -.

القضية الثانية: حكم كتمان العيوب في عقد النكاح:

أولاً: حكم العيوب الخلقية:

إذا ثبت وجود عيب مستوفٍ لشروطه في أحد الزوجين فللفقهاء في

(١) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وترتيبها (ج ٢/٧٠٣) برقم (١٠١٥) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٧/ص ١٠٠.

هذه المسألة تفصيل في جواز المطالبة بالفسخ أو عدمه وهو ما سنجمله بما يأتي:

المذهب الأول: ليس لأحد من الزوجين المطالبة بفسخ العقد أو التفريق حال وجود عيب في أحدهما إلا إذا اشترطا السلامة من العيوب، وهو مذهب ابن حزم الظاهري.

يقول ابن حزم: (لا يفسخ النكاح بعد صحته بجذام حادث ولا ببرص كذلك ولا بجنون كذلك ولا بأن يجد بها شيئاً من هذه العيوب ولا بأن تجده هي كذلك ولا بعنانة ولا بداء فرج ولا بشيء من العيوب)^(١).

إلا أنه استثنى فيما إذا اشترط أحد الزوجين السلامة من العيوب، فقال في موضع آخر: (فإن اشترطا السلامة في عقد النكاح فوجد عيباً - أي عيب كان - فهو نكاح مفسوخ مردود لا خيار له في إجازته ولا صدق فيه ولا ميراث ولا نفقة دخل أو لم يدخل، لأن التي أدخلت عليه غير التي تزوج، ولأن السالمة غير المعيبة بلا شك، فإذا لم يتزوجها فلا زوجية بينهما)^(٢).

واستدلوا بحديث النبي ﷺ عن عُرْوَةَ عن عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قالت: جَاءَتْ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَأَبَتْ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الرَّبِيعِ، إِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هَذِيئَةِ الثَّوْبِ. فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ». وَأَبُو بَكْرٍ جَالِسٌ عِنْدَهُ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَا تَسْمَعُ إِلَى هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ^(٣).

قال ابن حزم: (فهذه تذكر أن زوجها لم يطأها وأن إحليله كالهديبة

(١) المحلى ج ١٠/ص ١٠٩ مسألة رقم ٩٣٤.

(٢) المحلى ج ١٠/ص ١١٥، والموسوعة الفقهية (ج ١١/ص ١٢٩).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب شهادة المختبي (ج ٢/٩٣٣) برقم (٢٤٩٦)، وصحيح مسلم، كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثم يفارقها وتنقضي عدتها (ج ٢/١٠٥٥) برقم (١٤٣٣).

لا ينتشر إليها، وتشكو ذلك إلى رسول الله ﷺ وتريد مفارقتها، فلم يشكها ولا أجل لها شيئاً ولا فرق بينهما، وفي هذا كفاية لمن عقل^(١)

المذهب الثاني: وجود العيب في أحد الزوجين يعطي الحق للمتضرر بفسخ العقد، وهو رأي المالكية^(٢) والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) واستدلوا بأدلة من الكتاب والسنة، أبرزها:

١ - قوله تعالى: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِجْ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: من الآية ٢٢٩] وجه الدلالة: أن الآية خيّرت بين أمرين، فإذا عجز عن أحدهما وجب الثاني، ثم إن الآية أشارت إلى أنه ليس من المعروف أن يستمر الزواج مع وجود طرف متضرر يريد الفراق.

٢ - ما روي أنه - عليه الصلاة والسلام - تزوج امرأة من غفار، فلما دخلت عليه رأى بكشحها بياضاً فقال: «البيسي ثيابك والحقي بأهلك» وأمر لها بالصداق. وفي بعض طرق الحديث: قال لأهلها: «دلستم علي»^(٥) وجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ فسخ العقد بالبرص الذي رآه في المرأة، فثبت ضرره بالنص، ويقاس عليه كل مرض يتضرر منه الزوجان^(٦).

(١) المحلى ج ١٠/ص ٦٢

(٢) الذخيرة ج ٤/ص ٤١٩ وتفسير القرطبي ج ٣/ص ١٥٣

(٣) الحاوي الكبير ج ٩/ص ٣٣٩ وكفاية الأخيار ج ١/ص ٣٦٦ روضة الطالبين (ج ٧/ص ١٧٦-١٨٣) ومغني المحتاج (ج ٣/ص ٢٠٢-٢٠٨)

(٤) الكافي في فقه ابن حنبل ج ٣/ص ٦١ والمغني ج ٧/ص ١٤١ سبل السلام ج ٣/ص ١٣٥

(٥) أخرجه أحمد في مسنده (ج ٣/ص ٤٩٣)، وأبو يعلى في مسنده (ج ١٠/ص ٦٣) برقم (٥٦٩٩)، والطبراني في المعجم الكبير (ج ٦/ص ١٦١) برقم (٥٨٥٥)، والحاكم في المستدرک (ج ٤/ص ٣٦) برقم (٦٨٠٨)، والبيهقي في سننه الكبرى (ج ٧/ص ٢١٣)، ٢١٤، ٢٥٦، ٢٥٧ من حديث عبدالله بن عمر ؓ. وهو ضعيف جداً لأن في سنده جميل بن زيد، قال فيه يحيى بن معين: ليس بثقة، وقال البخاري: لم يصح حديثه. (تهذيب التهذيب: ج ٢/ص ٩٨).

(٦) الحاوي الكبير ج ٩/ص ٣٣٩ وكفاية الأخيار ج ١/ص ٣٦٦ وشرح فتح القدير (ج ٤/ص ١٠٤) والمبسوط للسرخسي ج ٥/ص ٩٥

٣ - واستدلوا - أيضاً - بما ورد عن النبي ﷺ في قوله: «فَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فَرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»^(١). قال الإمام الشافعي: (والجذام والبرص - فيما زعم أهل العلم بالطب - يعدي ولا تكاد نفس أحد تطيب أن يجامع من هو به ولا نفس امرأة بذلك منه، وأما الولد فقلما يسلم فإن سلم أدرك ذلك نسله نسأل الله تعالى العافية)^(٢).

٤ - كما استدلوأ بأقضية الصحابة في ردِّ الزواج بالعيب، كما ثبت عن عمر، وعلي، وابن عباس، ولم يخالفهم أحد، فكان إجماعاً منهم^(٣).

المذهب الثالث: إثبات حق التفريق للزوجة دون الزوج، إذا تضررت من الأمراض التي مرَّ ذكرها، وهو رأي الإمام أبي حنيفة وأصحابه.

(ووجه هذا القول قياس هذه العيوب على العيوب الأخرى التي لا ينفسخ بها النكاح، بجامع عدم فوات حكم النكاح، ولأن الزوج يستطيع التخلص من المرأة المعيبة بالطلاق)^(٤).

واستدلوا بأدلة، أبرزها ما يأتي:

١ - قوله تعالى: ﴿فَإِنْ سَأَلْتُمْ عَمَّا مَعْرُوفٍ أَوْ نَعِيْبٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: من الآية ٢٢٩] فقالوا: إنه ليس من المعروف هجرانها. يقول الكاساني: (ولأنَّ الوُطْءَ مَرَّةً وَاحِدَةً مُسْتَحَقٌّ عَلَى الزَّوْجِ لِلْمَرْأَةِ بِالْعَقْدِ وَفِي إلْزَامِ الْعَقْدِ عِنْدَ تَقَرُّرِ الْعَجْزِ عَنِ الْوُضُوءِ تَقْوِيَتْ الْمُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ عَلَيْهَا، وَهَذَا ضَرَرٌ بِهَا وَطُلُمٌ فِي حَقِّهَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ وقال النبي ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ»^(٥) فَيُؤَدِّي

(١) صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الجذام (ج/٥/٢١٥٨) برقم (٥٣٨٠)، وأحمد في المسند (ج/٢/٤٤٣)، والبيهقي في السنن (ج/٧/ص١٣٥) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) الأم (ج/٥/ص٨٥)، ومغني المحتاج (ج/٣/ص٢٠٣)، والحاوي الكبير ج/٩/ص٣٤٦.

(٣) بدائع الصنائع للكاساني (ج/٢/ص٣٢٢، ٣٢٣). وانظر الوسيط الميسر (ص٦٣٩).

(٤) الوسيط الميسر (ص٦٤١).

(٥) حديث صحيح، تقدم تخريجه وبيان حاله في مبحث كتمان الأمانة.

إِلَى التَّنَاقُضِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَى الزَّوْجِ
الْإِمْسَاكَ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ التَّسْرِيعَ بِإِحْسَانٍ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِمْسَاكُ
بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٌ بِإِحْسَانٍ﴾ وَمَعْلُومٌ أَنَّ اسْتِيفَاءَ النِّكَاحِ عَلَيْهَا مَعَ كَوْنِهَا
مَحْرُومَةً الْحَظِّ مِنَ الزَّوْجِ لَيْسَ مِنَ الْإِمْسَاكِ بِالْمَعْرُوفِ فِي شَيْءٍ فَتَعَيَّنَ
عَلَيْهِ التَّسْرِيعُ بِالْإِحْسَانِ^(١)

٢ - ما روي عن نفر من الصحابة ك علي، وعمرو ابن مسعود رضي الله عنهما بتأجيل
العَيْنِ سَنَةً، فَإِنْ أَصَابَهَا وَإِلَّا فَرَقَ بَيْنَهُمَا^(٢).

والذي يراه الباحث ضرورة التفريق بين المَعْيِينِ، فليست المرأة كالرجل
في ذلك، فالرجل لو اطلع من زوجه على عيبٍ فله أن يتداركه بالزواج من
أخرى، وإمساك الأولى بالمعروف وإعفافها والستر عليها، أما المرأة فلا تملك
من حظها إلا زوجاً واحداً تريد منه الستر والعفاف، ولعل ذلك لا يتحقق بما
في الزوج من العيب. لذا فأنا أميل إلى رأي الحنفية في ذلك، والله أعلم.

ثم إن مما ينبغي التذكير به أن يفرَّقَ بين ما كان عيباً قبل العقد، أو
بعده، فإن كان العيبُ قَبْلَ العقدِ وأخفى طرفٌ منهما العيبَ فمن حقِّ
المتضرِّر أن يطلبَ الفراقَ لما في ذلك من التدليس، والأدلة تدعم ذلك.
أما إذا وقع العيب بعد العقد فليس من المروءة أن يتزوج أحدهما الآخر
ثم ينصرف عنه لضرّ نزل فيه من بعد، والله أعلم.

ثانياً: حكم العيوب الأخلاقية:

مر بنا من قبل كيف أن النبي ﷺ حثَّ على تزويج صاحب الخُلُقِ،
فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَاكُمْ مِنْ تَرَضُّونَ خُلُقُهُ
وَدِينُهُ فَرُؤُوجُهُ إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِيضٌ»^(٣) مما يعني
أهميتها بل وأثرها في العقد.

(١) بدائع الصنائع ج ٢/ص ٣٢٣.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (ج ٣/ص ٥٠٣) برقم (١٦٤٩٢) وبرقم (١٦٥٠٥)

(٣) تقدم تخريجه.

وقد استدل الفقهاء بالحديث على أن الأصل في الكفاءة الدين. قال الشوكاني: (وفي الحديثين دليلٌ على أن ما لا يُرضى دينُه لا يزوّج، وذلك هو معنى الكفاءة في الدين)^(١) دون ملاحظة اشتراط الحديث للأخلاق مع الدين فكون الإنسان مسلماً جائز في الانعقاد لكن الأخلاق شرط إن سأل عنها الرجل أو المرأة لدى طلب الزواج وهو ما حثَّ عليه النبي ﷺ في موضع آخر بذات الدين، إذ قال: «تُنكحُ المرأةُ لأَرْبعٍ؛ لِمَالِهَا وَلِحَسْبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ»^(٢).

يقول ابن حجر: (فعليك بذات الدين. والمعنى: أن اللائق بذي الدين والمروءة أن يكون الدين مطمحَ نظره في كل شيء لا سيما فيما تطول صحبته فأمره النبي ﷺ بتحصيل صاحبة الدين الذي هو غاية البغية)^(٣).

ومن الجدير هنا أن أشير إلى أمور مهمة منها:

الأمر الأول: أنه قد تقرر لدينا بأن العيوب التي لا يجوز كتمانها إنما هي تلك التي تورث النفرة بين الزوجين، وأحبُّ أن أؤكد هنا بأن من العيوب الأخلاقية ما يورث النفرة بين الزوجين أكثر من العيوب الخلقية.

الأمر الثاني: أن الأخلاق قد تتفاوت في طبيعتها وقبولها، فربما كره بعضهم خلقاً من حيث لا يكرهه الآخر، وربما يتحمل بعضهم خلقاً لا يتحمله الآخر.

الأمر الثالث: انه لا تأثير للعب الخُلقي إلا إذا اشترطه الخاطب أو المخطوبة في بعضهما قبل العقد ثم ثبت لأحدهما وجود ذلك العيب في صاحبه من حيث نفاه لدى السؤال.

(١) السيل الجرار ج ٢/ص ٢٩٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين (ج ٥/١٩٥٨) برقم (٤٨٠٢)، وصحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح ذات الدين (ج ٢/١٠٨٦) برقم (١٤٦٦) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) فتح الباري ج ٩/ص ١٣٥.

ذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى القول بأن تدليس أحد الزوجين بكتمان عيب ما عن الآخر وقت العقد أو أن أحدهما اشترط في العقد وصفاً من أوصاف الكمال فتخلف الشرط فإنه يثبت حق الخيار للمتضرر بفسخ العقد أو إمضائه^(١)

وقد نص المالكية على أن الزوجة إذا اضرّ بها زوجها كان لها طلب الطلاق منه لذلك الضرر سواء تكرر منه أم لا كستمها وضربها ضرباً مبرحاً^(٢).

وحينئذ فإن اشتراط أحد الزوجين السلامة من عيب أخلاقي ثم تبين أنه يتصف به مع نفيه من قبل يعطي للمتضرر حق طلب التفريق لما يلحقه من الأذى بسبب ذلك، والله أعلم. أشار ال

ومن الجدير أن أشير إلى أن بيان الأخلاق التي لا يرغب بها الزوجان أو أحدهما لا تعني بالضرورة كشف ما كان مخفياً من المعاصي التي تاب عنها صاحبها والتي لا يجوز إعلانها للخاطب، إذ يجوز لولي المخطوبة كتم كل عيب لا يوجب الخلاف إلا بشرط السلامة منه كالعمى والصمم ونحوهما، فإن النكاح مبني على المكارمة بخلاف البيع^(٣).

قال الباجي: (ولا يلزم الولي أن يخبر من حال وليته إلا بما يلزم في ردّها وهي العيوب الأربعة الجنون والجذام والبرص وداء الفرج، وأما غيره من العيوب فلا يلزمه ذلك^(٤) ويجب عليه أن يكتّم من خاطب وليته كل فحش كالزنا لأن كتم الفاحشة واجب، فإن اشترط عليه الخاطب السلامة من ذلك فليقل: دعها عنك فإنها لا تصلح لك، ولا يصرح بالفاحشة^(٥).

(١) روضة الطالبين (ج ٧/ص ١٧٦ - ١٨٣)، ومغني المحتاج (ج ٣/ص ٢٠٢ - ٢٠٨)، والموسوعة الفقهية (ج ١١/ص ١٢٩).

(٢) حاشية العدوي (ج ٢/ص ١٤٥)، والموسوعة الفقهية (ج ١١/ص ١٢٩).

(٣) الشرح الكبير للدردير (ج ٢/ص ٢٩٠)، حاشية الدسوقي (ج ٢/ص ٢٨٠)، شرح مختصر خليل (ج ٣/ص ٢٤٩)، منح الجليل (ج ٣/ص ٤٠٨).

(٤) المتقى (ج ٣/ص ٣٥٢).

(٥) تبين المسالك (ج ٣/ص ٨٣).

والأصل في ذلك ما أخرجه مالك (عن أبي الزبير المكي أن رجلاً خطب إلى رجل أخته فذكر له أنها قد كانت أحدثت، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فضربه أو كاد أن يضربه، ثم قال: مالك وللخبر؟)^(١).

قال الزرقاني: ومعنى أنها أحدثت أي زنت. وقال عند قول عمر مالك وللخبر: يعني أي غرض لك في إخبار الخاطب بذلك؟

فيجب على الولي ستره عليها لأن الفواحش يجب على الإنسان سترها على نفسه وعلى غيره، وفي الحديث: «من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله، فإنه من يُبَدِّ لنا صفحته نقم عليه الكتاب»^(٢).

المطلب الرابع مسؤولية الكتمان

فالكتمان ربما لا يقف عند حدود البائع في العقد، وإنما قد يتعداه إلى من عَلِمَ العيب في السلعة من الآخرين، وفي هذه المسألة إما أن يكون البائع جاهلاً بالبيع وإما أن يكون عالماً به، فإن كان البائع جاهلاً بالعيب في السلعة فيجب على من علم به بياؤه وإن لم تكن له صلة بالعقد لما ورد من وجوب التناصح بين المسلمين، كما في قوله ﷺ: «الدين النصيحة»^(٣)، يقول ابن حجر الهيتمي: (إنه يجب على أجنبي علم بالسلعة عيباً أن يخبر به مريد أخذها وإن لم يسأله عنها، كما يجب عليه إذا رأى إنساناً يخطب امرأة ويعلم بها أو به عيباً، أو رأى إنساناً يريد أن يخالط

(١) الموطأ، كتاب النكاح، باب جامع النكاح (ج/٢ ص/٥٤٧). وأخرج عبد الرزاق في المصنف (ج/٦ ص/٢٤٦) برقم (١٠٦٨٩) عن طارق بن شهاب أن رجلاً خطب إليه ابنة له وكانت قد أحدثت له فجاء إلى عمر رضي الله عنه فذكر ذلك له، فقال عمر: ما رأيت منها؟ قال: ما رأيت إلا خيراً. قال: فزوّجها ولا تخبر.

(٢) شرح الزرقاني على الموطأ (ج/٣ ص/١٦٤).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة (ج/١ ص/٧٤) برقم (٥٥) من حديث تميم الداري رضي الله عنه. وأخرجه البخاري في صحيحه (ج/١ ص/٣٠) تعليقا.

آخر لمعاملة أو صداقة أو قراءة نحو علم، وعلم بأحدهما عيباً أن يخبر به وإن لم يُستَشَر به، كل ذلك أداء للنصيحة المتأكد وجوبها لخاصة المسلمين وعامتهم^(١).

أما إذا كان البائع عالماً بالعيب فيه حالات، وهي كما يأتي^(٢):

الحالة الأولى: أن يعلم الأجنبي أن البائع قد أعلم المشتري بالعيب، فلا يجب عليه في هذه الحالة بيان العيب لأن المقصود هو إعلام المشتري وقد تم.

الحالة الثانية: أن يعلم أو يظن أو يتوهم باحتمال أن البائع لم يخبر المشتري بالعيب، وفي هذه الحالة يجب إخبار المشتري وذلك لما أمر به الحديث من وجوب النصح للمسلمين ولحديث أبي سباع قال: اشتريت ناقه من دار وائلة بن الأسقع فلما خرجتُ بها أدركني وائلة وهو يجز إزاره فقال: يا عبدالله اشتريت؟ قلت: نعم. قال: بين لك ما فيها؟ قلت: وما فيها؟ إنها لسمينة ظاهرة الصحة. قال: أردت بها سفراً أو أردت بها لحماً قلت: أردت بها الحج. قال: فارتجعها. فقال صاحبها: ما أردت إلا هذا أصلحك الله تفسد علي. قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لأحد أن يبيع شيئاً إلا بين ما فيه ولا يحل لمن علم ذلك إلا بينه»^(٣) والصحابي قد سأل إذ لم يتأكد أن البائع قد بين.

الحالة الثالثة: أن يكون الأجنبي واثقاً من دين وخلق البائع وغلب على ظنه أنه يعلم المشتري بالعيب، لكنه لا يدري إن كان أعلمه أو لا، وفي ذلك وجهان:

الأول: لا يجب عليه ذلك لأنه يؤدي إلى إيغار صدره وإساءة الظن به مما يؤدي إلى مفسدة القطيعة بينهما.

(١) الزواجر ج ١/ ص ٤٦١، وحاشية الجمل على شرح المنهج ج ٣/ ص ١٢٠.

(٢) أحكام العيب في الفقه الاسلامي ص ٩٦.

(٣) تقدم.

والوجه الثاني: ما يدل عليه ظاهر فعل واثلة بن الأسقع إذ بادر إلى النصح^(١).

وما أراه هنا - والله أعلم - أن الأجنبي إن كان واثقاً من أخلاق البائع فينبغي أن يهرع إليه ويذكره بالمبيع وإن كان قد أعلم المشتري به، وهو بذلك يتجنب النزاع من جهة ويبادر بالنصح ثانية^(٢).



(١) تكملة المجموع (ج ١٢/ص ١١٢).

(٢) وهنا أود أن أشير إلى مسألة مهمة وهي أن الأجنبي الذي يبادر إلى النصح فينبغي أن يفعله ناصحاً لله تعالى، لا من أجل الإفساد على الآخرين، فإن البعض قد يدفعهم الحسد والغل إلى فعل ذلك لا النصح وبيان الحق.

الفصل الخامس

كتمان ما يتصل بالنكاح

ويتكون من مباحث:

- * المبحث الأول: في معنى النكاح وشروطه
- * المبحث الثاني: كتمان الخطبة والصدّاق
- * المبحث الثالث: كتمان الرجعة والحيض والحمل
- * المبحث الرابع: أحكام كتمان النكاح



المبحث الأول

معنى النكاح وشروطه

لا بدّ من بيان معنى النكاح والزواج وشروطه من أجل بيان مواطن الكتمان فيه، ثم إيراد النصوص الشرعية المتعلقة بذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول معنى النكاح والزواج

لقد تداول العرب مصطلحي النكاح والزواج، وكذلك ورد استعمالها في القرآن الكريم. وسأتناول هنا تعريفهما في اللغة والشرع، وموارد استعمال كل منهما.

❖ أولاً: التعريف اللغوي.

النكاح، من قولهم: نَكَحَ فلانٌ امرأةً يَنْكُحُها نِكَاحاً. وقال قوم: معنى النكاح: الوطاء^(١)، وهو البضاع^(٢)، والنكاح كناية عن الجماع، نكحها وأنكحها غيره. يقال: نكح ينكح نكاحاً ونكاحاً، وأنكح فلاناً فلاناً إنكاحاً إذا زوّجه، وأنكح فلاناً في بني فلان ماله إذا زوجه من أجله،

(١) لسان العرب لابن منظور (ج ١٤/ ٢٧٩).

(٢) مقاييس اللغة ج ٥/ ص ٤٧٥.

وأُنكح موت فلان بناته في بني فلان إذا زوجن بغير أكفاء واستنكحت في بني فلان إذا تزوجت إليهم^(١).

وقيل للتزويج نكاح لأنه سبب للوطء المباح^(٢).

أما الزواج: فهو من زَوَجَ وهو أصلٌ يدلُّ على مقارنة شيء لشيء، من ذلك: الزوج زوج المرأة. والمرأة زوج بعلمها، وهو الفصيح^(٣). وكل اثنين زوج، وكل أنثى وذكر فهما زوجان^(٤)، وتقول العرب: زَوَّجَتْ امرأة وتَزَوَّجَتْ امرأة^(٥).

(وَالزَّوْجُ): اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر بالأنثى^(٦).

❖ ثانياً: التعريف الشرعي:

عرَّفَ الفقهاء النكاحَ بتعاريف كثيرة؛ نذكر جانباً منها^(٧)، فقد عرفه الحنفية بأنه (عقد يرد على ملك المتعة قصداً)^(٨)، وعرفه الشافعية بأنه (عقد يتضمن إباحةً وطءً بلفظ إنكاح أو تزويج)^(٩)، وعرفه الحنابلة بأنه (عَقْدُ التَّزْوِيجِ عند إطلاق لفظه ينصرف إليه ما لم يصرفه دليل)^(١٠).

- (١) جمهرة اللغة ج ١/ص ٥٦٤، تهذيب اللغة ج ٤/ص ٦٤، والمعجم الوسيط ج ٢/ص ٩٥١.
- (٢) لسان العرب لابن منظور (ج ١٤/٢٧٩)، والمعجم الوجيز ص ٦٢٣، مادة نكح، وطلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ص ٧٤، وقواعد الفقه ص ٥٣٤، وشرح الزرقاني ج ٣/ص ١٦١، وأضواء البيان ج ٥/ص ٤٢١.
- (٣) مقاييس اللغة ج ٣/ص ٣٥، وتاج العروس ج ٦/ص ٢٠.
- (٤) جمهرة اللغة ج ١/ص ٤٧٣.
- (٥) تهذيب اللغة ج ١١/ص ١٠٥.
- (٦) المعجم الوسيط ج ١/ص ٤٠٥.
- (٧) لقد أورد العلماء خلافاً في معنى النكاح: هل المراد منه الوطء حقيقة أو العقد مجازاً أو أنه يراد منه الوطء والعقد معاً؟ وفيه آراء لم أشأ نقلها لعدم صلتها بالموضوع وخشية الإطالة.
- (٨) البحر الرائق ج ٣/ص ٨٥، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ج ١/ص ٤٦٧، وملتقى الأبحر ج ١/ص ٤٦٧، وقواعد الفقه ص ٥٣٤، وأنيس الفقهاء ص ١٤٥.
- (٩) السراج الوهاج ج ١/ص ٣٥٩، ونهاية المحتاج (ج ٦/ص ١٧٦)، وأسنى المطالب (ج ٦/ص ٢٣٧) دار الكتب العلمية.
- (١٠) المغني ج ٧/ص ٣، والإنصاف للمرادوي ج ٨/ص ٤، المبدع ج ٧/ص ٣.

والمالكية لا يتعدون عن معناه اللغوي الا انهم يناقشون استعماله في العقد ام الوطء حقيقة أو مجازاً^(١).

ومما مر يبدو أن التعاريف تقتصر على جانب واحد من مقاصد الزواج وهو ما تعلق منه بالوطء وحل الاستمتاع، وربما لا حظ بعض العلماء ذلك فقال: (إن النكاح مشتمل على مصالح جمّة، فلاشتغال به أولى من الاشتغال بنفل العبادة على ما اختاره الخلفاء الراشدون عليهم السلام، وليس المقصود بهذا العقد قضاء الشهوة وإنما المقصود ما ينأه من أسباب المصلحة، ولكن الله تعالى علّق به قضاء الشهوة أيضاً ليرغب فيه المطيع والعاصي؛ المطيع للمعاني الدينية، والعاصي لقضاء الشهوة)^(٢).

ومما رأيته من التعاريف الشاملة ما ذكره البسطامي^(٣) بأنه: عبارة عن عقد مخصوص أحد ركنيه الإيجاب والآخر القبول بلفظ مخصوص هو: زوجت وتزوجت وزوجني وزوجت. وقد يقال: هو ما ثبت به ملك البضع في المحل قصداً^(٤).

ومن المُحدّثين عرّفه أبو زهرة بأنه: (عقد يُفيد حلّ العشرة بين الرجل والمرأة بما يحقق ما يقتضيه الطبع الانساني، وتعاونهما مدى الحياة، ويحدّد ما لكلّهما من حقوق وما عليه من واجبات)^(٥).

(١) حاشية الخرخشي ج ٤/ص ١٢٠، تبين المسالك ج ٣/ص ٩.

(٢) المبسوط للرخشي ج ٤/ص ١٩٤.

(٣) والبسطامي هو محمد بن الحسين بن محمد بن الهيثم القاضي أبو عمر البسطامي بفتح الباء الحاكم بنيسابور وشيخ الشافعية بها رحل وسمع بالعراق والأهواز وأصبهان وسجستان وأملى وحدث وأقرأ المذهب وكان في ابتداء امره يعقد مجلس الوعظ والتذكير ثم تركه وأقبل على التدريس والمناظرة والفتوى ثم ولي قضاء نيسابور سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة فأظهر أهل الحديث من الفرح والاستبشار والاستقبال ما يطول شرحه توفي في ذي القعدة سنة ثمان وقيل سبع وأربعمائة انظر ترجمته في طبقات الشافعية (ج ١/ص ١٩١).

(٤) الحدود والأحكام الفقهية للبسطامي ص ٣٠.

(٥) محاضرات في عقد الزواج، للشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي القاهرة، ص ٣٩.

وما أراه من مجموع ما تقدم أنه: عقد مخصوص بشروط مخصوصة يفيد حلَّ المعاشرة بين الرجل والمرأة ويثبت لكل منهما حقوقاً وواجبات بما يحقق مقاصد الأسرة في الإسلام - والله أعلم -.

هذا وقد ذُكر النكاح بمعنى الزواج مفصلاً في الكتاب والسنة بياناً له ولتفاصيله.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ فَاَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَتِلْكَ وَرِثَةُ الْإِسْلَامِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ عَلَىٰ أَلْسِنَتِكُمْ ۚ وَاللَّهُ يَسْتَعِظُ مِنْكُمْ وَلَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النساء: ٣].

وَحَثَّ مَنْ لَمْ يَجِدْ نِكَاحاً عَلَى الْإِسْتِعْفَافِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتَعْفِيفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: من الآية ٣٢].

ونهى عن نكاح المشركات، فقال تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ بِوَلَامَةٍ مُّؤْمِنَةٍ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۚ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۚ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۚ وَبَيِّنَ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١].

ثم إن السنة النبوية أكدت على الشباب بالزواج فقال ﷺ: «يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»^(١).

كما بيّن النبي ﷺ أسباب النكاح وحثَّ على ذات الدِّين فقال: «تُنكِحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ»^(٢) إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي بيّنتها كتبُ السُّنة.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم (ج ٢/ ٦٧٣) برقم (١٨٠٦) وكذا في (٤٧٧٨، ٤٧٧٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن طاقت نفسه إليه ووجد مؤنة واشتغال من عجز عن المؤمن بالصوم (ج ٢/ ١٠١٨) برقم (١٤٠٠) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

المطلب الثاني شروط النكاح

ذكر العلماء لعقد الزواج أركاناً ثم ذكروا لها شروطاً هي أشبه بالبيان لتلك الأركان، وسوف أتناولها بإيجاز، وأتوسع في ذكر ما يدخل الكتمان فيه، وكما يأتي^(١):

الزوج: إذ هو محل العقد، ويشترط له خلوه من الاقتران عما يزيد على الأربع إذ الزيادة على الأربع ممنوعة. قال تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَّةً وَرُبْعً﴾، كما يشترط للزوج أن لا يكون عنده من يحرم جمعها مع المخطوبة، لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: من الآية ٢٣] ولقول النبي ﷺ: «لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها»^(٢). قال الزهري: فرى خالة أبيها وعمه أبيها بتلك المنزلة^(٣).

الزوجة: ويشترط لها الخلو من الارتباط الزوجي بالعقد أو آثاره من العدة. أما الارتباط الزوجي فلقوله تعالى: ﴿وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ إذ أن القرآن عطف المحصنات على ما ذكره من المحرمات^(٤)، وأما آثاره من العدة فلقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزِنُوا عُدَّةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: من الآية ٢٣٥] قال أغلب أهل العلم بأن بلوغ الكتاب أجله: انقضاء العدة^(٥).

(١) تبين المسالك (ج ٣/ص ٩)، وبدائع الصنائع (ج ٢/ص ٥١٨)، وأسنى المطالب (ج ٦/ص ٢٩٠) دار الكتب العلمية، وروضة الطالبين (ج ٣/ص ٣٨٢) دار الكتب العلمية.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها (ج ٥/ص ١٩٦٥) برقم (٤٨٢٠)، ومسلم، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح (ج ٢/ص ١٠٢٨) برقم (١٤٠٨) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها (ج ٥/ص ١٩٦٥) برقم (٤٨٢١)، وصحيح مسلم، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح (ج ٢/ص ١٠٢٨) برقم (١٤٠٨).

(٤) المحرر الوجيز (ج ٤/ص ٧٤، ٧٦). وانظر تبين السالك (ج ٣/ص ١٤).

(٥) زاد المسير (ج ١/ص ٢٧٨) وانظر تبين السالك (ج ٣/ص ١٤).

الإيجاب والقبول: فلا بد أن يتم الرضا بين الرجل والمرأة، وبدون إذنهما لا يتم العقد، وقد ورد أن امرأة شكّت إلى النبي ﷺ أن أباهما زوّجها وهي كارهة فأبطل النبي ﷺ ذلك العقد^(١).

انتفاء التأقيت في العقد (أو ما يسمى بالتأييد)^(٢) وقد اشترط العلماء هذا الشرط فرأوا بأن العقد إذا داخله التوقيت صار باطلاً^(٣).

الولي: اشترط كثير من الفقهاء لصحة العقد مباشرة ولي البنت للعقد، فعقد النكاح من غير الولي ليس صحيحاً، والمرأة غير كافية لإنشاء عقدها، وهو قول الأئمة مالك والشافعي، ورواية عن الإمام أحمد وأبي يوسف^(٤).

وذهب فريق آخر إلى صحة العقد إذا أنشأته المرأة لنفسها دون إذن الولي أو رضاه، وليس للولي إبطال العقد إلا إذا زوجت نفسها من غير كفء أو بمهر أقل من مهر أمثالها، وهو رأي الإمام أبي حنيفة وزفر، ورواية عن أبي يوسف^(٥) والإمام أحمد^(٦).

(١) أخرج البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب إذا زوج ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود (ج ٥/١٩٧٤) برقم (٤٨٤٥) من حديث خنساء بنت خذام الأنصاري: أن أباهما زوّجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأنت رسول الله ﷺ فردّ نكاحه.

(٢) ولم أشأ أن أسميه بالتأييد لأن ذلك ليس لأحد، فما من رجل أو امرأة يرتبطان فيملكان لنفسيهما تأييد النكاح، وإلا لما كان الطلاق، ثم إن هذا عند النصاري من أهل الكتاب، فأحببت التنويه إلى ذلك.

(٣) بدائع الصنائع، للكاساني (ج ٢/٢٧٢)، وتحفة الفقهاء (ج ٢/١١٩)، وروضة الطالبين للنووي (ج ٧/٤٢)، ودستور العلماء (ج ٣/٢٩٠).

(٤) التمهيد لابن عبد البر ج ١٩/٨٥، وأحكام القرآن لابن العربي ج ٣/٥٠٦، والألم ج ٥/١٣، وشرح النووي على صحيح مسلم ج ٩/٢٠٥، والمغني ج ٧/٦، والكافي في فقه ابن حنبل ج ٣/١٠، والإنصاف للمرداوي (ج ٨/٦٤)، والمبدع ج ٧/٢٨، والمحلى ج ٩/٤٥١.

(٥) شرح فتح القدير لابن الهمام (ج ٣/٢٥٦)، والهداية للمرغني (ج ١/١٩١).

(٦) المغني ج ٧/٦، والكافي في فقه ابن حنبل ج ٣/١٠، والمبدع ج ٧/٢٨.

ويرى آخرون أن العقد يصح لكنه موقوف بإذن الولي، فإن أجازه الولي نفذ وإلا بطل وهو رأي للإمام محمد بن الحسن^(١) والأوزاعي وأبي ثور^(٢).

وذهب آخرون إلى اشتراط الولي مع البكر وعدم اشتراطه مع الشيب، وهو رأي داود الظاهري^(٣).

ولكل وجهته، ولا يهمنا كثيراً بيان التفصيل هنا.

الإشهاد: الإشهاد ربما يعني إعلان العقد، وقد وردت بعض الأحاديث التي تدل على ذلك، منها قول النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»^(٤)، وحديث ابن عباس الذي قال فيه: «البغايا اللاتي يُنكِحْنَ أنفسهنَّ بغير بينة»^(٥)، وحديث السيدة عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «لا بُدَّ في النكاح من أربعة: الولي والزوج والشاهدين»^(٦).

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام (ج ٣/ص ٢٥٦).

(٢) فتح الباري (ج ٩/ص ١٨٩).

(٣) بداية المجتهد لابن رشد (ج ٢/ص ٧).

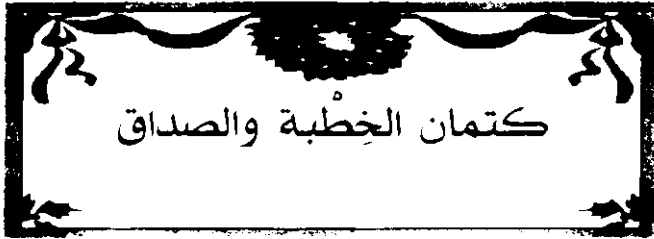
(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه (ج ٩/ص ٣٨٦) برقم (٤٠٧٥)، والدارقطني في سننه (ج ٣/ص ٢٢٥، ٢٢٧) برقم (٢٣، ٢٤)، والطبراني في المعجم الأوسط (ج ٩/ص ١١٧) برقم (٩٢٩١)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٧/ص ١٢٤، ١٢٥) و(ج ١٠/ص ١٤٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه ابن حزم في المحلى (ج ٩/ص ٤٦٥). وانظر: إرواء الغليل (ج ٦/ص ٢٥٨).

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا ببينة (ج ٣/ص ٤١١) برقم (١١٠٣، ١١٠٤)، وعبد الرزاق في المصنف (ج ٦/ص ١٩٧) برقم (١٠٤٨١)، وابن أبي شيبة في المصنف (ج ٣/ص ٤٥٨) برقم (١٥٩٦٧)، والطبراني في المعجم الكبير (ج ١٢/ص ١٨٢) برقم (١٢٨٢٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٧/ص ١٢٥)، موقوفاً ومرفوعاً، والموقوف أصح كما قال الترمذي. وانظر: نصب الراية (ج ٣/ص ١٦٩).

(٦) ضعيف. أخرجه الدارقطني في سننه (ج ٣/ص ٢٢٤) برقم (١٩). قال الدارقطني بعد إيراد سننه: أبو الخصيب مجهول واسمه نافع بن ميسرة. وانظر: التلخيص الحبير (ج ٣/ص ١٦٣)، وإرواء الغليل (ج ٦/ص ٢٦٠ - ٢٦١).



المبحث الثاني



وفيه تناول البحث في معنى الخطبة والصدّاق ومواضع الكتمان فيها بإيجاز بين المعنى من خلال المطلبين الآتين.

المطلب الأول كتمان الخطبة

سأتناول هنا بيان معنى الخطبة كما تداولها العرب واستعملها الفقهاء من خلال بيان المعنى اللغوي ثم المصطلح الشرعي:

❖ أولاً: التعريف اللغوي.

الخطبة: بكسر الخاء تختص بطلب المرأة، وأصل الخطبة الحالة التي عليها الإنسان إذا خطب^(١). والخطبة هي كمنات تتضمن طلب شيء نكثها في طلب النساء بالكسر وفي غيرها بالضم والفعل في الكل من حدّ (طلب)^(٢). ويقال: خطب الرجل المرأة يخطبها فانمراة خطب، وكذلك الرجل، وكذلك خطبى أيضاً^(٣).

(١) الوسيط الميسر في فقه الأحوال الشخصية المقارن للدكتور محمود الكبيسي (ص).

(٢) كتاب الكلبيات ص ٤٣٣.

(٣) جمهرة اللغة ج ١ ص ٢٩١.

❖ ثانياً التعريف الشرعي:

لم يبتعد القرآن في استعمال الكلمة عما كان متداولاً لدى العرب، لذلك فقد ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةٍ إِلَى النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسَمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرْنَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَقْرَبُوا عَهْدَ الزَّكَاجِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٣٣٥﴾﴾ [البقرة: ٢٣٥].

قال أهل التفسير: إن المقصود من الخطبة هنا فعل الخاطب من كلام وقصد واستلطاف بفعل أو قول يدل على التماس النكاح^(١).

والآية قد فرقت بين الخطبة الصريحة وأخرى يجب فيها كتمان التصريح، وهو ما أشارت إليه الآية. يقول الإمام الرازي: النساء في حكم الخطبة على ثلاثة أقسام:

أحدها: التي تجوز خطبتها تعريضاً وتصريحاً، وهي التي تكون خالية عن الأزواج والعدد لأنه لما جاز نكاحها في هذه الحالة فكيف لا تجوز خطبتها.

القسم الثاني: التي لا تجوز خطبتها لا تصريحاً ولا تعريضاً. وهي ما إذا كانت منكوحة للغير لأن خطبته إياها ربما صارت سبباً لتشويش الأمر على زوجها والتسبب إلى هذا حرام.

القسم الثالث: أن يفصل في حقها بين التعريض والتصريح وهي المعتدة غير الرجعية وهي - أيضاً - على ثلاثة أحوال:

الحال الأول: التي تكون في عدة الوفاة فتجوز خطبتها تعريضاً لا تصريحاً.

(١) تفسير القرطبي ج ٣/ص ١٨٩، وتفسير أبي السعود ج ١/ص ٢٣٢، وتفسير النسفي ج ١/ص ١١٥، وتفسير الثعلبي ج ٢/ص ١٨٦، وشرح الزرقاني ج ٣/ص ١٦٢، وعون المعبود ج ٦/ص ٦٥، وإعانة الطالبين ج ٣/ص ٢٦٥، والسراج الوهاج ج ١/ص ٣٦١، ومواهب الجليل ج ٣/ص ٤٠٧، ومنح الجليل ج ٣/ص ٣٨٧.

الحال الثاني: المعتدة عن الطلاق الثلاث. قال الشافعي رحمه الله في (الأم): ولا أحب التعريض لخطبتها، وقال في (القديم) و (الإملاء): يجوز لأنها ليست في النكاح فأشبهت المعتدة عن الوفاة.

الحال الثالث: البائن التي يحل لزوجها نكاحها في عدتها، وهي المختلعة، والتي انفسخ نكاحها بعيب أو عنة أو إفسار نفقتها، فهنا لزوجها التعريض والتصريح لأنه لما كان له نكاحها في العدة فالتصريح أولى، وأما غير الزوج فلا شك في أنه لا يحل له التصريح وفي التعريض قولان^(١).

وقد نهى النبي ﷺ أن يخطب الرجل على خطبة أخيه، فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان يقول: نهى النبي ﷺ أن يبيع بفضكُم على بيع بغض، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب^(٢).

وقد ورد في السنة الأمر بكتمان الخطبة وعدم إعلانها، فعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «اكتُم الخطبة ثم توضأ فأحسن وضوءك ثم صل ما كتب الله لك ثم أحمد ربك ومجده ثم قل اللهم إنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب فإن رأيت لي في فلانة تسميها باسمها خيراً لي في ديني ودنياي وآخرتي فأقدرها لي وإن كان غيرها خيراً لي منها في ديني ودنياي وآخرتي فأقض لي بها أو قال: أقدرها لي»^(٣).

(١) التفسير الكبير ج ٦/ص ١١١، ١١٢.

(٢) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب لا يخطب من خطب أخيه حتى ينكح أو يدع (ج ٥/ص ١٩٧٥) برقم (٤٨٤٨)، وصحيح مسلم، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح (ج ٢/ص ١٠٢٨) برقم (١٤٠٨).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (ج ٥/ص ٤٢٣)، وابن خزيمة في صحيحه (ج ٢/ص ٢٢٦) برقم (١٢٢٠)، وابن حبان في صحيحه (ج ٩/ص ٣٤٨) برقم (٤٠٤٠)، والحاكم في المستدرک (ج ٢/ص ١٧٩) برقم (٢٦٩٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٧/ص ١٤٧). قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

ولعل المراد من كتمان الخطبة عدم إعلان الأمر للناس حتى لا يسبقه إليه أحد أو يحسده قال العدوي: (يستحب كتمان الأمر للعقد ونحوه في المقدمات، ولعل وجهه سعي أهل الفساد في إبطال الخطبة، ولحديث «استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان»^(١) . . فيندب إخفاء الخطبة - بكسر الخاء - خوفاً من الحسدة فيسعون بالإفساد بينه وبين أهل المخطوبة)^(٢).

وكذلك لما في الإعلان من استعداد المخطوبة بطريقة يفوت على الخاطب أن يراها على حقيقتها، من هنا استحب الكثير من العلماء النظر إلى من يريد الزواج منها قبل الخطبة^(٣) لما ثبت من قول النبي ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا إِذَا كَانَ إِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا لِخَطْبَتِهِ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَعْلَمُ»^(٤).

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ» قال: فَخَطَبْتُ جَارِيَةً فَكُنْتُ أَتَحَبَّأُ لَهَا حَتَّى رَأَيْتُ مِنْهَا مَا دَعَانِي إِلَى نِكَاحِهَا وَتَزَوَّجْتُهَا^(٥).

وستتطرق إلى بيان أحكام ذلك في مبحث الأحكام بإذن الله تعالى.

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) حاشية العدوي على الخرشي (ج/٤/ص١٢٦).

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (ج/٩/ص٢١٠)، والمغني لابن قدامة (ج/٧/ص٧٣)، وحجة الله البالغة للدهلوي (ص٦٨٤).

(٤) أخرجه بهذا اللفظ: الإمام أحمد في المسند (ج/٥/ص٤٢٤)، والطبراني في المعجم الأوسط (ج/١/ص٢٧٩) برقم (٩١١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج/٣/ص١٤) من حديث أبي حميد الساعدي. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج/٤/ص٥٠٧): رجال أحمد رجال الصحيح.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها (ج/١/ص٦٣٤) برقم (٢٠٨٢)، وأحمد في المسند (ج/٣/ص٣٣٤، ٣٦٠)، والحاكم في المستدرک (ج/٢/ص١٧٩) برقم (٢٦٩٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج/٧/ص٨٤). قال الحافظ ابن حجر: وسنده حسن، وله شاهد من حديث محمد بن سلمة، وصححه ابن حبان والحاكم. انظر: فتح الباري ج/٩/ص١٨١.

المطلب الثاني كتمان الصداق

الكتمان في الصداق يلجأ إليه الأزواج في حالة من حالات التباهي التي ربما يطلبها الزوجان كمظهر أمام الناس، فيتفقان في السر على مهر ويُعلنان أمام الناس مهراً آخر. ولبيان الأمر سوف نوجز الكلام في معنى الصداق بما يبينه.

❖ أولاً: تعريفه.

الصداق: العوض الواجب في عقد النكاح، أو ما قام مقامه. فالواجب يشمل المسمى ومهر المثل - إن لم يكن مسمى - وما قام مقام النكاح ليدخل وطء الشبهة^(١) أو هو اسم المال الواجب للمرأة على الرجل بالوطء^(٢).

وللصداق تسعة أسماء: الصَّدَاق، والصَّدَقَة، والمَهْر، والنَّحْلَة، والقَرِيضَة، والأَجْر، والعَلَاق، والعُقْر، والحِباء^(٣).

❖ ثانياً: مشروعيته.

الأصل في مشروعيته الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَإِحْلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا رَزَقْتُمْهُنَّ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً ﴿٢٤﴾﴾ [النساء: ٢٤].

(١) شرح الزركشي ج ٢/ص ٤٢٠، وحاشية البجيرمي ج ٣/ص ٤٠٣.

(٢) شرح منتهى الإرادات ج ٣/ص ٥، وكشاف القناع ج ٥/ص ١٢٨، وروضة الطالبين ج ٧/ص ٢٤٩.

(٣) المغني ج ٧/ص ١٦٠، شرح الزركشي ج ٢/ص ٤٢٠.

وقال تعالى: ﴿وَأَتُوا آلَيْسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا ۝﴾ [النساء: ٤].

قال أبو عبيدة^(١): يعني عن طيب نفس بالفريضة التي فرض الله تعالى. وقيل: النحلة الهبة، والصداق في معناها، لأن كل واحد من الزوجين يستمتع بصاحبه، وجعل الصداق للمرأة فكأنه عطية بغير عوض. وقيل: نحلة من الله تعالى للنساء^(٢).

وقال تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝﴾ [النساء: من الآية ٢٤].

وأما السنة فمن أنس رضي الله عنه قال: قَدِمَ عبدالرحمن بن عَوْفٍ الْمَدِينَةَ، فَأَخَى النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ، وَكَانَ سَعْدٌ ذَا غِنَى، فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَقَاسِمُكَ مَالِي نِصْفَيْنِ وَأَرْوُجُكَ. قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، دُلُونِي عَلَى السُّوقِ. فَمَا رَجَعَ حَتَّى اسْتَفْضَلَ أَقْطَا وَسَمْنَا، فَأَتَى بِهِ أَهْلَ مَنْزِلِهِ فَمَكَّنَنَا يَسِيرًا أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَجَاءَ وَعَلَيْهِ وَضْرٌ مِنْ صُفْرَةٍ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْمٌ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ. قَالَ: «مَا سُقْتُ إِلَيْهَا؟» قَالَ: نَوَآةٌ مِنْ دَهَبٍ أَوْ وَزَنَ نَوَآةٍ مِنْ دَهَبٍ. قَالَ: «أَوَلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ»^(٣).

(١) الحافظ أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي البصري المنشأ بغدادي الدار والوفاء الفقيه اللغوي الاخباري ولد ابو عبيدة سنة ١١٠ وتوفي سنة ٢٠٣ ثلاث ومائتين صنف من الكتب اخبار قضاة بصره ادعياء العرب اعراب القرآن مجاز القرآن وغريب الحديث وغريب القرآن وكتب اخرى. انظر ترجمته في هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ج ٦ ج ٦: ص ٤٦٦ سير أعلام النبلاء ج ٨: ص ٢٧٦.

(٢) تفسير البغوي (ج ١/ص ٣٩٢)، وزاد المسير (ج ٢/ص ١١)، وتفسير القرطبي (ج ٥/ص ٢٣).

(٣) متفق عليه من رواية أنس بن مالك. أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَبِيرًا فَالْعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝﴾ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَلْبًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِو وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِينَ ۝﴾ (ج ٢/٧٢٢) برقم (١٩٤٤)، ومسام، كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك من قليل وكثير واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به (ج ٢/١٠٤٢) برقم (١٤٢٧).

وعنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا^(١).
وأجمع المسلمون على مشروعية الصداق في النكاح^(٢).

❖ ثالثاً: شروط صحته.

يشترط في الصداق ليكون صحيحاً ما يأتي^(٣):

- ١ - أن يكون مما يمكن تملكه، بأن يكون طاهراً، فلا يجوز أن يصدقها مما لا يملك أو لا يباع^(٤). وكل ما جاز أن يكون ثمناً جاز أن يكون صداقاً قليلاً كان أو كثيراً^(٥) لقول رسول الله ﷺ للذي قال له: زوّجني هذه المرأة إن لم يكن لك بها حاجة. قال: «التمس ولو خاتماً من حديد»^(٦).
- ٢ - أن يكون معلوماً. فلا يجوز أن يكون الصداق مجهولاً أو غير معلوم كمنفعة أو خدمة إلا أن تكون الجهالة يسيرة^(٧).
- ٣ - أن يكون مما يمكن تسليمه. فلا يجوز أن يكون الصداق مالاً مسروقاً أو سمكاً في البحر أو طيراً في الهواء، لأن ذلك قد لا يكون في مقدور الخاطب تسليمه أو الوفاء به.

(١) متفق عليه من رواية أنس. أخرجه البخاري، كتاب النكاح، برقم (٤٧٩٨، ٤٨٧٤)، وصحيح مسلم، كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حدود حرمها (ج ٢/٩٩٣) برقم (١٣٦٥).

(٢) المغني ج ٧/ص ١٦٠، وكشاف القناع ج ٥/ص ١٢٨.

(٣) الوسيط المبسر في فقه الأحوال الشخصية ص ٣١٩.

(٤) القوانين الفقهية، لابن جزي (ص: ١٣٥)، الشرح الكبير (ج ٢/ص ٢٩٤).

(٥) عمدة الفقه ص ٩٩.

(٦) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه (ج ٤/١٩١٩) برقم (٤٧٤١)، وصحيح مسلم، كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك من قليل وكثير واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به (ج ٢/١٠٤٠) برقم (١٤٢٥) من حديث سهل بن معاذ ؓ.

(٧) الهداية (ج ١/ص ٢٠١).

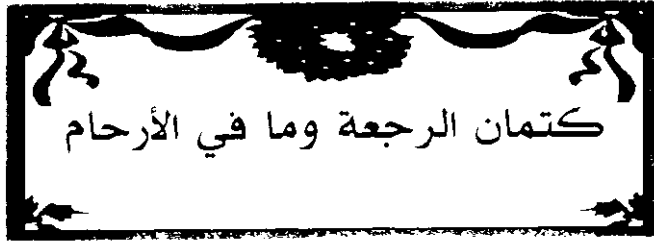
هذا وقد اشترط بعض الفقهاء من الحنفية والمالكية وبعض السلف بأن يكون الصداق مقدراً بمقدار معين فلا يقل عنه^(١).

وسنبسط القول فيما يتعلق بكتمان الصداق الحقيقي الذي يتفق عليه الزوجان حقيقة ويعلنان غيره في مبحث الأحكام بإذن الله تعالى.



(١) شرح فتح القدير (ج ٤/٣١٧).

المبحث الثالث



هناك بعض الأمور التي تتصل بالزواج، وكتمانها قد يضرُّ بالزوجة أو يضرُّ بالزوج. وسنبين ذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول
كتمان الرجعة في الطلاق

اشتراط الفقهاء الإشهاد لصحة الزواج، واشتراط القرآن الإشهاد للطلاق والرجعة، فإن رجل إن أعلن نكاحه وأراد الفراق يندب له إعلان فراقه أو رجعه بالإشهاد لأنه قد يلحق الأذى بالزوجة إن هو كتم الطلاق عن الزوجة. ولذلك سأتناول هنا بيان معاني الطلاق والرجعة لتتضح لنا صورة الكتمان التي ترد في هذا العقد في مسألتين:

❖ **المسألة الأولى بيان ما يتعلق بالطلاق.**

أولاً: معنى الطلاق:

الطلاق - لغةً -: مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك^(١).

(١) تحرير ألفاظ التنبيه، للإمام النووي (ص: ٢٦٣).

وفي الشريعة: حُلُّ عقد الزواج الثابت بألفاظ مخصوصة^(١).

والأصل فيه من الكتاب: قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: من الآية ٢٢٩] وقوله تعالى: ﴿وَلِنْ عَزْمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧] وقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: من الآية ٢٣٦] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْبَلَغَ فَمَا يَكُونُهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ كُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَى اللَّهَ بِمَعْمَلٍ لَهُ يَحْرِمَ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [الطلاق: ٢].

ومن السنة: تطليق النبي ﷺ لزوجته حفصة^(٢)، وبيانها لابن عمر صيغة الطلاق السني^(٣).

وقد أجمع العلماء من عصر الصحابة إلى يومنا على مشروعية الطلاق وتداوله من حيث بين القرآن تفاصيله.

ثانياً: أنواع الطلاق:

ينقسم الطلاق إلى ثلاثة أقسام: سأتناول فيه ذكر أنواع الطلاق من

(١) ملتقى الأبحر ج ١/ص ٣، المغني ج ٧/ص ٢٧٧، الإنصاف للمرداوي ج ٨/ص ٤٢٩، حاشية البجيرمي ج ٤/ص ٢، عمدة القاري ج ٢٠/ص ٢٢٥.

(٢) أخرج أبو داود في سننه، كتاب الطلاق، باب في المراجعة (ج ١/٩٦٥) برقم (٢٢٨٣)، والنسائي، كتاب الطلاق، باب المراجعة (ج ٦/٢١٣) برقم (٣٥٦٠)، وابن ماجه، كتاب الطلاق (ج ١/٦٥٠) برقم (٢٠١٦)، وابن حبان في صحيحه (ج ١٠/ص ١٠٠) برقم (٤٢٧٥)، والحاكم في المستدرک (ج ٢/ص ٢١٥) برقم (٢٧٩٧) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. من حديث ابن عباس عن عمر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ طلق حفصة ثم راجعها.

(٣) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الطلاق (ج ٤/١٨٦٤) برقم (٤٦٢٥)، صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها (ج ٢/١٠٩٣) برقم (١٤٧١).

غير ترتيب أو تفصيل إلا قسماً له صلة كبيرة بالكثير من مسائل الكتمان، وهي كما يأتي:

الطلاق الرجعي، والبائن بينونة صغرى، والبائن بينونة كبرى^(١).

أما الرجعي فسأفصل فيه، وأوجز التعريف بالثاني والثالث.

فالطلاق البائن بينونة صغرى فيه صورتان:

طلاق الزوج زوجته قبل الدخول. والصورة الثانية: طلاق الزوج زوجته بعد الدخول أقل من ثلاث دون عوض، تصبح به المطلقة الرجعية بائناً إذا انتهت عدتها.

والطلاق البائن بينونة كبرى: طلاق الزوج زوجته ثلاث تطليقات. ويترتب عليه إنهاء عقد الزوجية إلا أن تنكح زوجاً آخر.

أما الطلاق الرجعي فهو أن يطلق الزوج زوجته بعد الدخول بها في نكاح صحيح، أقل من ثلاث دون عوض وما زالت المرأة في عدتها^(٢).

❖ المسألة الثانية: معنى الرجعة.

قد يطلق الرجل لكنه يكتم الرجعة ليضيق على المرأة. وقد وضع الشارع ما من شأنه فك ارتباط الزواج بين الطرفين وهو الطلاق، لكن الرجل قد يتراجع عما أقدم عليه وهو ما اصطلح على تسميته بالرجعة في الفقه الإسلامي.

أولاً: تعريفها ومعناها في اصطلاح الفقهاء

عرّفها الحنفية بأنها استدامة الملك القائم في العدة وهو ملك النكاح الرجعي من الطلاق، وهو ما يكون بحروف الطلاق بعد الدخول حقيقة^(٣).

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد (ج ٢/ص ٤٥)، الفقه الإسلامي وأدلته، للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي (ج ٧/ص ٤٣٢).

(٢) الوسيط الميسر (ص ٥٨٩) وما بعدها.

(٣) البحر الرائق ج ٤/ص ٥٣ قواعد الفقه ص ٣٠٤، التعريفات ص ١٤٦ أنيس الفقهاء ص ١٥٩.

وقال الشافعية: (الردُّ إلى النكاح في عدة طلاق غير بائن على وجه مخصوص)^(١).

وعند الحنابلة: (إعادة مطلقة غير بائن إلى ما كانت عليه بغير عقد)^(٢).

ثانياً: مشروعيتها.

والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع.

أما القرآن^(٣)، فقوله تعالى: ﴿وَبُؤْلَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: من الآية ٢٢٨] قال إمام الحرمين: والرد الرجعة بإجماع المفسرين^(٤).

وقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَاِمْسَاكِ بِمَعْرِوفٍ أَوْ تَسْرِجِي بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: من الآية ٢٢٩].

ومن السنة حديث ابن عمر حين طلق امرأته فقال النبي ﷺ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا»^(٥).

وطلق النبي ﷺ حفصة ثم راجعها^(٦).

وأما الإجماع، فقد قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الحرَّ إذا طلق دون الثلاث والعبد دون اثنتين أن لهما الرجعة في العدة^(٧)، ولا تفترق الرجعة إلى ولي ولا صداق ولا رضى المرأة ولا علمها إجماعاً^(٨).

(١) غاية البيان شرح زيد ابن رسلان ص ٢٦٤، كفاية الأخيار ص ٤٠٨.

(٢) الروض المربع ج ٣ ص ١٨٢، كشف القناع ج ٥ ص ٣٤١، ودليل الطالب ج ١ ص ٢٦٥.

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ٦٣، غاية البيان شرح زيد ابن رسلان ص ٢٦٤ كفاية الأخيار ص ٤٠٨ حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٣٩٧، منار السبيل ج ٢ ص ٢٣٠.

(٤) غاية البيان شرح زيد ابن رسلان ص ٢٦٤.

(٥) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه.

(٦) تقدم قبل قليل.

(٧) الروض المربع ج ٣ ص ١٨٢، كشف القناع ج ٥ ص ٣٤١، منار السبيل ج ٢ ص ٢٣٠.

(٨) منار السبيل ج ٢ ص ٢٣٠. وانظر كتاب الإجماع لابن المنذر (ص: ٨٩).

ثالثاً: شروطها^(١):

- أهلية الزوج المرتجع بأن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً.
- أن تكون الرجعة منجزة غير معلقة على حصول امر في المستقبل ولا مؤقتة بوقت، ولا معلقة على حصول شرط.
- أن يكون الطلاق غير بائن، فإن كان بعوض فلا رجعة، لأنه إنما جعل لتفتدي به المرأة من الزوج، ولا يحصل ذلك مع ثبوت الرجعة بل يعتبر عقد بشروطه^(٢).
- وأن تكون في العدة لقوله تعالى: ﴿وَمَوْلَاهُنَّ آمَنُ بِرَبِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: من الآية ٢٢٨] وتصح الرجعة بعد انقطاع دم الحيضة الثالثة حيث لم تغتسل، وتصح قبل وضع ولد متأخر^(٣).
- وإن طلق قبل الدخول فلا رجعة، لأنه لا عدة عليها ولا تربص في حقها يرتجعها فيه^(٤).

رابعاً: ألفاظها.

ومن ألفاظ الرجعة قوله راجعتها ورجعتها وارتجعتها وأمسكتها ورددتها ونحوه.

ولا تشترط هذه الألفاظ بل تحصل رجعتها بوطئها - عند غير الشافعية - لا بلفظ: (نكحتها أو تزوجتها).

(١) فقه الزواج والطلاق وما عليه العمل في قانون الأحوال الشخصية الإماراتي للأستاذين الدكتور ماجد أبو رخية، وأستاذي الدكتور عبدالله محمد الجبوري، جامعة الشارقة كلية الشريعة، ٢٠٠٦ م ص ١٢٠.

(٢) منار السبيل ج ٢/ص ٢٣٠.

(٣) كشف القناع ج ٥/ص ٣٤١.

(٤) منار السبيل ج ٢/ص ٢٣٠ وغاية البيان شرح زيد ابن رسلان ج ١/ص ٢٦٤ الكافي لابن عبد البر ج ١/ص ٢٩١.

ومنى اغتسلت من الحيضة الثالثة ولم يرتجعها بانت ولم تحل له إلا بعقد جديد وتعود على ما بقي من طلاقها^(١).

المطلب الثاني

كتمان ما في الأرحام

والحديث هنا عن مسألة ذكرها القرآن في معرض النهي عن الكتمان، وذلك في إطار الوصية للنساء أن لا يكتمن ما خلق الله في أرحامهن، قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیَصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَكُنَّ أَعْيُنُ رُبُّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٨﴾﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وسأعرض في هذا المطلب لمسألتين:

❖ المسألة الأولى: المعنى المراد من كتمان ما في الأرحام:

اختلف العلماء من أهل التفسير في المراد مما لا يجوز للنساء كتمانهن في أرحامهن إلى آراء ثلاث^(٢):

الرأي الأول: أن الذي يحرم كتمانهن في الرحم هو الحيض. وهو رأي بعض السلف من المفسرين مثل الزهري وعكرمة والنخعي. بدليل سياق الآية التي تتحدث عن الحيض.

قال الطبري: ﴿وَلَا يَحِلُّ لهنَّ﴾ يعني للمطلقات ﴿أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ من الحيض، إذا طُلِّقَ حرم عليهن أن يكتمن أزواجهن الذين

(١) كشف القناع ج ٥/ص ٣٤١. وانظر: الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي (ج ٧/ص ٤٦٥ - ٤٦٧).

(٢) تفسير الطبري ج ٢/ص ٤٤٦، التفسير الكبير ج ٦/ص ٥٦، تفسير القرطبي ج ٣/ص ١١٨، الدر المنثور ج ١/ص ٦٦٠، تفسير النسفي ج ١/ص ١١٠، السبل الجوار ج ٢/ص ٣٨٠.

طلقوهن في الطلاق الذي عليهم لهن فيه رجعة يبتغين بذلك إبطال حقوقهم من الرجعة عليهن^(١).

وقد فسر بعضهم طريقة الكتمان، وهي أن تقول لزوجها المطلق - وقد أراد رجعتها قبل الحيضة الثالثة -: قد حضت الحيضة الثالثة؛ كاذبةً لئبطل حقه بقولها الباطل في ذلك^(٢).

الرأي الثاني: أن المرا مما لا يجوز كتمانها هو الحمل. وهو رأي كل من الخليفة عمر بن الخطاب وابن عباس - رضي الله عنهما -.

فعن علي بن رباح قال: كانت تحت عمر بن الخطاب امرأة من قريش فطلقها تطليقةً أو تطليقتين، وكانت حبلى، فلما أحست بالولادة أغلقت الأبواب حتى وضعت. فأخبر بذلك عمر، فأقبل مغضباً فقرأ عليه: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ إِلَىٰ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ فقال عمر: إن فلانة من اللاتي يكتمن ما خلق الله في أرحامهن وإن الأزواج عليها حرام ما بقيت.

قال ابن أبي حاتم: وروي عن محمد بن كعب القرظي والسدي والنخعي - في أحد قوليه - وقتادة ومقاتل بن حيان أنهم قالوا: الحبل^(٣).

الرأي الثالث: أن المراد من المكتوم في الرحم الحمل والحيض معا. وهو رأي ابن عمر ومجاهد. فعن نافع عن ابن عمر ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ من الحيض والحمل، لا يحل لها إن كانت حائضاً أن تكتم حيضها ولا يحل لها إن كانت حاملاً أن تكتم حملها.

وقال مجاهد في قول الله تعالى ذكره في تفسير الآية قال: لا يحل

(١) تفسير الطبري ج ٢/ص ٤٤٦.

(٢) تفسير الطبري ج ٢/ص ٤٤٦.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ج ٢/ص ٤١٥.

للمطلقة أن تقول إني حائض وليست بحائض ولا تقول إني حبلى وليست بحبلى ولا تقول لست بحبلى وهي حبلى^(١).

ويرى الباحث أنَّ الراجح من الأقوال هو الرأي الثالث لأن إمكان الكتمان يتحقق بالحيض والحمل، كما أن مقاصد المنع من الكتمان بإضرار الزوج تتحقق بكليهما. والله أعلم.

يقول الطبري إن أولى هذه الأقوال بتأويل الآية قول مَنْ قال: الذي نهيت المرأة المطلقة عن كتمانها زوجها المطلقة تطليقةً أو تطليقتين مما خلق الله في رحمها الحيض والحبل لأنه لا خلاف بين الجميع أن العدة تنقضي بوضع الولد الذي خلق الله في رحمها كما تنقضي بالدم إذا رأتها بعد الطهر الثالث^(٢).

❖ المسألة الثانية: في أسباب ذلك المنع:

اختلف المفسرون في السبب الذي من أجله نهيت عن كتمان ذلك عن الرجل^(٣).

الرأي الأول: قال بعضهم: نُهيَتْ عن ذلك لثلاث تَبْطِلُ حقَّ الزوج من الرجعة إذا أراد رجعتها قبل وضعها وحملها.

الرأي الثاني: السبب الذي من أجله نُهيَتْ عن كتمان ذلك أنهن في الجاهلية كن يكتمنه أزواجهن خوف مراجعتهم إياهن حتى يتزوجن غيرهم فيلحق بسببه الحمل الذي هو من الزوج المطلق بمن تزوجته فحرم الله ذلك عليهن^(٤).

(١) تفسير الطبري ج ٢/ص ٤٤٦. وانظر تفسير ابن كثير (ج ١/ص ٣٦٥)، فتح القدير ج ١/ص ٢٣٦، تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٢/ص ٣٧٣).

(٢) تفسير الطبري ج ٢/ص ٤٥٠.

(٣) تفسير الطبري ج ٢/ص ٤٤٦.

(٤) فتح القدير ج ١/ص ٢٣٧ تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٢/ص ٣٧٣) تفسير الطبري ج ٢/ص ٤٤٩.

الرأي الثالث: السبب الذي من أجله نهين عن كتمان ذلك هو أن الرجل كان إذا أراد طلاق امرأته سألها هل بها حمل لكيلا يطلقها وهي حامل منه للضرر الذي يلحقه وولده في فراقها إن فارقها، فأمرن بالصدق في ذلك ونهين عن الكذب. قال قتادة: كانت عادة نساء الجاهلية أن يكتمن الحمل ليلحق الولد بالزوج الجديد لثلا يبقى بين المطلقة ومطلقها نزاع، وفي ذلك نزلت الآية^(١).

وقال الشوكاني: ووجه النهي عن الكتمان: ما فيه - في بعض الأحوال - من الإضرار بالزوج وإذهاب حقه، فإذا قالت المرأة: حضت؛ وهي لم تحض، ذهب بحقه من الارتجاع. وإذا قالت: لم تحض وهي قد حاضت ألزمته من النفقة ما لم يلزمه فأضرت به، وكذلك الحمل ربما تكتمه لتقطع حقه من الارتجاع وربما تدّعيه لتوجب عليه النفقة ونحو ذلك من المقاصد المستلزمة للإضرار بالزوج^(٢).

وربما كان مسعى المرأة في إخفاء عِدَّتِها أو طهرها من الحيض استعجالاً منها لإظهار البراءة أمام من يخطبها أو من يريد الزواج منها إذ ربما ظنت بأن الانتظار حتى تبرأ من أشهر العدة يفوت عليها فُرَصُ الزواج بل ربما لجأت المرأة إلى تطويل زمن العدة لمقاصد تخضُّها فراراً من زوج ربما يطمع بها بعد العدة. يقول ابن كثير: والمرأة إنما تلجأ إلى ذلك إما استعجالاً منها لانقضاء العدة أو رغبة منها في تطويلها لما لها في ذلك من المقاصد^(٣).

أما كتمانها للحمل فقد يكون مسعاها في إخفاء حملها هو محاولة قطع الأسباب التي توصلها بزوجها السابق كون الجنين أو الحمل سبباً في ذلك.

قال قتادة: كانت عادة نساء الجاهلية أن يكتمن الحمل ليلحق الولد بالزوج الجديد لثلا يبقى بين المطلقة ومطلقها نزاع، وفي ذلك نزلت الآية^(٤).

(١) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٢/ص ٣٧٣) تفسير الطبري ج ٢/ص ٤٤٩.

(٢) فتح القدير ج ١/ص ٢٣٦.

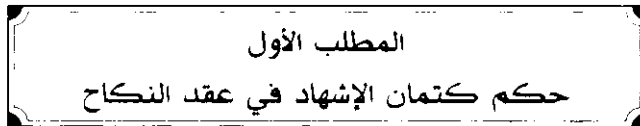
(٣) انظر تفسير ابن كثير (ج ١/ص ٣٦٥)، وتفسير البضاوي ج ١/ص ٥١٥.

(٤) تفسير الطاهر بن عاشور (ج ٢/ص ٣٧٣)، تفسير عبدالرزاق الصنعاني ج ١/ص ٩٢.

المبحث الرابع



وفي هذا المبحث سوف نبين حكم المسائل التي مرّ بيانها وتفصيل معانيها من خلال المطالب الآتية:



وسأتناول فيه قضيتين:

القضية الأولى: حكم كتمان الإشهاد في العقد.

القضية الثانية: حكم استكتم الشهود للزواج.

❖ القضية الأولى: حكم كتمان الإشهاد في العقد.

اختلف العلماء في وجوب اشتراط الإشهاد في الزواج، وسأذكرها مفصلة لما لها من أثر في كتمان عقد النكاح إن تم بغير إشهاد وإعلان.

القول الأول: الإشهاد شرط لصحة النكاح. وهو رأي الحنفية والشافعية والإمام أحمد في رواية عنه، وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين كابن عباس وسعيد بن المسيّب وجابر بن عبدالله والحسن البصري

وقتادة والأوزاعي. واستدلوا لما ذهبوا إليه بأدلة من السنة، أهمها ما يأتي^(١):

قول النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»^(٢).

وحديث ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً، والموقوف أصح: (البغايا اللاتي يَنْكِحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بغير بَيِّنَةٍ)^(٣).

وحديث السيدة عائشة أن النبي ﷺ قال: «لا بد في النكاح من أربعة: الولي، والزوج، والشاهدين»^(٤).

القول الثاني: الإشهاد مندوب. فيُنْدَب حضور الشهود عند العقد، ويجب عند الدخول، فهو شرط تمام عند العقد لا شرط صحة، فإن دخل بها من غير إشهاد فهو نكاح صحيح ويجب الإشهاد عليه بعد ذلك إذا لم يدخل بها، فإن بنى بها ولم يُشْهَدْ يَفْرَقُ بينهما، وهو مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى^(٥). واستدل بما يأتي:

عن أَنَسٍ قَالَ قَالَ أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَبِيرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثًا يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ بِنْتُ حُثَيْبٍ، فَدَعَا الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ، أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ فَأُلْقِيَ فِيهَا مِنَ التَّمْرِ وَالْأَقِطِ وَالسَّمْنِ، فَكَانَتْ وَلِيمَتُهُ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: إِحْدَى أُمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ؟ فَقَالُوا: إِنْ حَجَبَهَا

(١) المبسوط للسرخسي (ج ٢/ص ٣٣) احياء التراث، بدائع الصنائع ج ٢/ص ٢٥٥، وروضة الطالبين للنووي (ج ٥/ص ٣٩٠)، والأم ج ٥/ص ١٦٨، ومغني المحتاج ج ٣/ص ١٤٤، والمغني ج ٧/ص ٧، والمبدع ج ٧/ص ٤٦.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) المنتقى شرح الموطأ للباقي (ج ٥/ص ١٠١، ١٠٠)، وفتح الباري (ج ٩/ص ١٢٨)، وحاشية الخرشى على مختصر سيدي خليل (ج ٤/ص ١٢٦) العلمية، ورسالة القيرواني ص ٨٩، وكفاية الطالب ج ٢/ص ٥٠.

فَهِىَ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَهِيَ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ فَلَمَّا ارْتَحَلَ وَطَّى لَهَا خَلْفَهُ وَمَدَّ الْحِجَابَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ^(١).

ووجه الدلالة فيه - عندهم - أن النبي ﷺ لو أشهد على زواجه لما خفي على الصحابة حتى يترددوا هل هي زوجة أم سرية.

أنَّ القصد من حضور الشهود هو إعلان العقد ويتحقق هذا الإعلان إما بالإشهاد عند العقد أو حضورهم عند الدخول.

ثم إن هذا عقد لاستباحة البضع فلم يفتقر إلى الشهادة كالرجعة وشراء الأمة، وكذلك فإن هذا العقد على منفعة فلم تكن مفارقة الشهادة شرطاً في صحته كالإجارة^(٢).

القول الثالث: إن العقد يصح بما يقتضي إشهاره من إشهاد أو إعلان، فمتى تحقق هذا فقد حصل الشرط، وهو مذهب ابن حزم الظاهري^(٣) ولا يختلف كثيراً عن مذهب الإمام مالك.

وحجته فيما ذهب إليه ما جاء عن عُرْوَةَ عن عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا وَشَاهِدَيَّ عَدْلٍ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، وَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ وَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيٍّ لَهُ»^(٤).

(١) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (ج ٤/١٥٤٣) برقم (٣٩٧٦)، ومسند النسائي، كتاب النكاح، باب البناء في السفر (ج ٦/١٣٤) برقم (٣٣٨٢)، ومسند الإمام أحمد (ج ٣/٢٦٤).

(٢) المتقى للباقي (ج ٥/ص ١٠١).

(٣) المحلى ج ٩/ص ٤٦٥.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ: البيهقي في سننه الكبرى (ج ٧/ص ١٢٤) و(ج ١٠/ص ١٤٨).

وأصله في السنن، أخرجه أبو داود، كتاب النكاح، باب في الولي (ج ١/٦٣٤) برقم (٢٠٨٣)، والترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي (ج ٣/٤٠٧) برقم (١١٠٢)، وابن ماجه، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي (ج ١/٦٠٥) برقم (١٨٧٩)، وأحمد في المسند (ج ٦/ص ٤٧) من غير زيادة «وشاهدي عدل».

يقول ابن حزم: إن كُلَّ مَنْ صَدَّقَ فِي خَبَرٍ فَهُوَ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ عَدْلٌ صَادِقٌ بِلَا شَكٍّ، فَإِذَا أُعْلِنَ النِّكَاحُ فَالْمُعْلِنَانِ لَهُ بِهِ بِلَا شَكٍّ صَادِقَانِ عَدْلَانِ فِيهِ^(١).

القول الرابع: صحة العقد من دون شهود. وهو قول الإمامية، ورواية عن الإمام أحمد، وقد فعله ابن عمر والحسن بن علي وابن الزبير وغيرهم^(٢).

ويبدو - والله أعلم - أن الفقهاء وإن اختلفوا في وجوب الإشهاد إلا أنهم اتفقوا على إظهاره إما في العقد أو بعده بالشهود أو الإعلان. واختلافهم في وجوب الإشهاد ربما يعود إلى أمرين:

الأول: الاختلاف في صحة الأحاديث التي تدل على وجوب الإشهاد^(٣).

-
- (١) المحلى ج٩/ص٤٦٥.
- (٢) مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، لزين الدين بن علي العاملي، مؤسسة المعارف الإسلامية إيران، الطبعة الثالثة (ج٧/ص١٠١)، والمغني لابن قدامة (ج٦/ص٤٥١) مكتبة الرياض.
- (٣) قال ابن المنذر: لا يثبت في الشاهدين في النكاح خبر. وكذا قاله أحمد في رواية المروزي. انظر المبدع ج٧/ص٤٩، والمغني ج٧/ص٧، وفيض القدير ج٦/ص٤٣٨.
- وقال أيضاً: قد أعتق النبي ﷺ صفةً وتزوجها بغير شهود، وقال يزيد بن هارون أمر الله بالإشهاد في البيع دون النكاح، فاشترطه أصحاب الرأي للنكاح دون البيع. انتهى.
- انظر: منار السبيل ج٢/ص١٤٦، ومختصر الإنصاف ص٦٥١، والشرح الكبير ج١/ص٦٥١.
- وقال ابن تيمية: قال أحمد بن حنبل وغيره من أئمة الحديث: لم يثبت عن النبي ﷺ في الإشهاد على النكاح شيء، ولو أوجبه لكان الإيجاب إنما يعرف من جهة النبي ﷺ، وكان هذا من الأحكام التي يجب إظهارها وإعلانها.
- وقد قال ابن تيمية - قبل ذلك -: واشترط الإشهاد وحده ضعيف ليس له أصل في الكتاب ولا في السنة فإنه لم يثبت عن النبي ﷺ فيه حديث، ومن الممتنع أن يكون الذي يفعله المسلمون دائماً له شروط لم يبينها رسول الله ﷺ وهذا مما تعم به البلوى، فجميع المسلمين يحتاجون إلى معرفة هذا، وإذا كان هذا شرطاً كان ذكره أولى من ذكر المهر وغيره مما لم يكن له ذكر في كتاب الله ولا حديث ثابت عن رسول الله ﷺ. ينظر مجموع الفتاوى ج٣٢/ص١٢٧، ١٢٨.

والثاني: أن فعل النبي ﷺ ورد بخلاف تلك الأحاديث كما في زواجه ﷺ من صفية.

ومع ذلك فإن القول بوجوب الإشهاد لصحة العقد هو الأحوط لأن العقد إن خلا من هذا الشرط ربما صار أشبه بالزنا كما أن ذلك أحفظ للعقد وللمجتمع من التفكك كون العقد يتعلق بأعراض الناس وأنسابهم.

❖ القضية الثانية: حكم استنكاح الشهود (نكاح السر):

لقد ورد الأمر بإعلان النكاح - وهو خلاف إسراره - في آثار كثيرة من السنة النبوية، منها: قوله ﷺ: «أعلنوا النكاح»^(١).

ونكاح السر هو أن يكون بلا تشهير^(٢) فقد يتزوج المرء لكنه يرغب في كتمان زواجه عن الآخرين، وهذا الكتمان ربما جرّ إلى نكاح السر الذي ورد النهي عنه.

يقول المناوي: (كان يُكره نكاح السر حتى يُضربَ بالدف) أي حتى يشهر أمره بضرب الدفوف للإعلان به. قال في المصباح: السر ما يكتُم، ومنه قيل للنكاح سر لأنه يلزمه غالباً^(٣)..

وقد اختلف العلماء، هل ما تقع فيه الشهادة ينطلق عليه اسم السر أم لا؟^(٤)

(١) أخرجه أحمد في المسند (ج٤/ص٥)، وابن حبان في صحيحه (ج٩/ص٣٧٤) برقم (٤٠٦٦)، والبخاري في مسنده (ج٦/ص١٧٠) برقم (٢٢١٤)، والحاكم في المستدرک (ج٢/ص٢٠٠) برقم (٢٧٤٨) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج٤/ص٥٣١): رواه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير والأوسط ورجال أحمد ثقات. وحسن إسناده الألباني في آداب الزفاف (ص١١١).

وفي الباب عن عائشة، وأنس، والسائب بن يزيد، وهبار بن الأسود. وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (ج٣/ص٤٤٧) برقم (١٤٦٣).

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي (ص: ٧١٠)، والتعريفات، للجرجاني (ص: ٣١٥).

(٣) فيض القدير (ج٥/٢٤١).

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (ج٢/١٣).

فذهب أغلب الفقهاء إلى أن الإشهاد في العقد لا يدخل في كتمان السر، وإن تواصلوا على كتمانهم.

قال الحنفية: (نِكَاحُ السَّرِّ مَا لَمْ يَحْضُرْهُ شَاهِدَانِ، فَأَمَّا مَا حَضَرَهُ شَاهِدَانِ فَهُوَ نِكَاحٌ عَلَانِيَةٌ لَا نِكَاحَ سِرٍّ، إِذَا السَّرُّ إِذَا جَاوَزَ اثْنَيْنِ خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ سِرًّا)^(١).

وكذلك قال الشافعية: (فهو النكاح الذي لم يشهده الشهود، ألا ترى أن عمر ردَّ نكاحاً حضره رجلٌ وامرأةٌ، وقال: هذا نكاح السر ولا أجيزه)^(٢).

وقال الحنابلة: (فإن عقده بولي وشاهدين، فأسرّوه أو تواصلوا بكتمانهم كُره ذلك، وصح النكاح)^(٣).

وقال الظاهرية: (إنه ليس سِرّاً ما عَلِمَهُ خَمْسَةُ النَّائِكِ وَالْمُنْكِحِ وَالْمُنْكَحَةِ وَالشَّاهِدَانِ)^(٤).

أما المالكية فإنهم يرون بأن نكاح السر هو ما أوصى به الزوج الشهود عند العقد بكتمه ولو لمدة محدودة، أو عن امرأة بعينها، أو كتّمه عن أهل بيت بعينه دون غيرهم^(٥).

قال ابن يونس: (إذا قال لهم اكنتموه عن امرأتي الأخرى أو في منزل العقد فقط أو ثلاثة أيام ثم أظهره فهو نكاح السر، قال أشهب: إن فعل ذلك بعد العقد ولم يكن نواه عند العقد جاز. وقال أصيبغ: لا يفسد إذا أضمر ذلك كما لو تزوج ونيته الفراق)^(٦).

(١) شرح فتح القدير ج ٣/ص ٢٠٠، بدائع الصنائع ج ٢/ص ٢٥٣.

(٢) الحاوي الكبير ج ٩/ص ٥٩، الأم ج ٧/ص ٢٣٥، مختصر المزني ص ١٦٤.

(٣) المغني ج ٧/ص ٦٣، ومنار السبيل ج ٢/ص ١٤٦.

(٤) المحلى ج ٩/ص ٤٦٦.

(٥) حاشية الدسوقي ج ٢/ص ٢٣٧، مواهب الجليل ج ٣/ص ٤٤٤، الاستذكار ج ٥/ص ٤٧٠،

تبين الحقائق ج ٢/ص ٩٨، وشرح ميارة ج ١/ص ٢٧٦، وتبيين المسالك (ج ٣/٦٥).

(٦) الذخيرة ج ٤/ص ٤٠١.

وخلاصة لما مر من تفسير نكاح السر، يقول ابن العربي: (النكاح عقد يفتقر إلى إعلان لا خلاف فيه، ونكاح السر ممنوع لا خلاف فيه، واختلفوا في كیفيته، فقال الشافعي: كل نكاح حضره رجلان عدلان خرج عن حد السر؛ وإن تواصلوا بكتمانه. وقال أبو حنيفة: إذا حضره رجلان وكانا عدلين أو محدودين أو رجل وامرأتان فقد خرج عن حد السر ولو تواصلوا بكتمانه. وذهبوا إلى أن الإعلان المأمور به هو الإشهاد، بينما قال أصحابنا: إن نكاح السر أن يتواصلوا مع الشهود العدول على الكتمان ولا يجوز ذلك^(١)).

وهذا يعني أن الفقهاء فسّروا السرّ بعدم إحضار الشهود، وهو - بهذا المعنى - أقرب إلى نكاح المتعة.

وفي إطار الكتمان نعرض لأنواع من الأنكحة التي يدخل الكتمان في شروطها في مسألتين:

المسألة الأولى: ما يتعلق منها بالإشهاد والإشهار، مثل نكاح المتعة والمسيار.

المسألة الثانية: ما يدخل الكتمان فيها بشرط التأييد وانتفاء التوقيت مثل النكاح بنية الطلاق.

أما المتعة، فهي: تزويج المرأة إلى أجل، فإذا انقضى وقعت الفرقة^(٢). أو هو عقد بتزويج المرأة نفسها لرجل بأجر معين إلى مدة معينة. اتفق الجمهور من علماء السنة والشيعة على أن نكاح المتعة أبيع على عهد رسول الله ﷺ ثم اختلفوا في نسخه. فرأى جمهور علماء أهل السنة أنه نسخ بالتحريم إلى يوم القيامة، بينما ذهب جمهور الشيعة الإمامية إلى عدم نسخه. ولست هنا في إطار مناقشة الأدلة إلا بقدر ما يتعلق الأمر بالكتمان الذي يحيط بهذا النوع من الزواج.

(١) عارضة الأحوذى (ج ٤/ص ٣٠٨)، وتبيين المسالك (ج ٣/ص ٦٦).

(٢) فتح الباري ج ٩/ص ١٦٧، الإنصاف للمرداوي ج ٨/ص ١٦٣، عون المعبود ج ٦/ص ٥٧.

لذلك فإني اكتفي بإدخاله ضمن كتمان نكاح السر إذ لا يشترط فيه الولي ولا الشهود. وكونه يخلو من الإعلان والشهود أدعى بإدخاله ضمن نكاح السر، إضافةً إلى اشتراط التأقيت فيه، بل هو - وكما أرى - عينُ نكاح السرِّ، ولعله المقصود منه، فإذا كان الأول من شروطه الولي والإشهاد فلا وليَّ هنا ولا إعلان ولا إشهاد، بل ولا حتى إخبار للناس عنه، ويكفي به كتماناً أنَّ الرجلَ أو المرأة لا يستطيعان إخبارَ الناس عن هذا الزواج، ولو كان مشروعاً أو مباحاً لما امتنعوا عنه - والله أعلم -.

وأما نكاح المسيار فهو نكاحُ رجلٍ عاقلٍ امرأةً بالغةً عاقلةً تحلُّ له شرعاً على مهر معلوم بشهود مستوفين لشروط الشهادة، على أن لا بيت عندها ليلاً إلا قليلاً، وأن لا ينفق عليها سواء كان ذلك بشرط مذكور في العقد أو ثابت بالعرف أو بقرائن الأحوال^(١).

والتعريف إذ يستوفي شروط النكاح فإنه لم يتطرق إلى مسألة الكتمان فيه، لذلك فهذا النوع من الزواج لا غبارَ عليه كما هو الشأن عند الأئمة الثلاثة في تفسير نكاح السر، أما عند المالكية فهو إن كتم عن الناس يدخل ضمنَ نكاح السر - والله أعلم -.

وقد أجاز هذا النوعَ من الزواج جمع غفير من علماء المسلمين اليوم كما أقره مجمع الفقه الإسلامي في فتواه الصادرة بشأن عقود النكاح المستحدثة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من ١٠-١٤/٣/١٤٢٧هـ الذي يوافق ٨-١٢/٤/٢٠٠٦م^(٢).

(١) التعريف للدكتور أحمد الحجي. انظر كتاب مستجدات فقهية في الزواج والطلاق، تأليف أسامة عمر سليمان الأشقر، ص ١٦٤.

(٢) وهذا هو نص الفتوى:

(الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد: فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في دورته الثامنة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من ١٠-١٤/٣/١٤٢٧هـ الذي يوافق ٨-١٢/٤/٢٠٠٦م قد نظر في موضوع: (عقود النكاح المستحدثة).

كما إن قسماً من العلماء منعه لما يعتوره من السلبيات التي تحرم المرأة من مقاصد الزواج ولست في بيان التفصيل بقدر ما يعنيني ان ابين انه يخلو من الكتمان في تفاصيله.

ولعل البعض ربما يرى بأن شبهاً بينه وبين نكاح المتعة، لذلك أحببت بيان الفرق بينهما لتنجلي الصورة عن الكتمان في أي منهما، وهي كما يلي:

- انتفاء التوقيت في زواج المسيار، وذكره صراحة في نكاح المتعة.

= وبعد الاستماع إلى البحوث المقدمة، والمناقشات المستفيضة. قرر ما يأتي:
يؤكد المجمع أن عقود الزواج المستحدثة وإن اختلفت أسماؤها، وأوصافها، وصورها، لا بد أن تخضع لقواعد الشريعة المقررة وضوابطها، من توافر الأركان والشروط، وانتفاء الموانع.

وقد أحدث الناس في عصرنا الحاضر بعض تلك العقود المبينة أحكامها فيما يأتي:
١- إبرام عقد زواج تتنازل فيه المرأة عن السكن والنفقة والقسم أو بعض منها، وترضى بأن يأتي الرجل إلى دارها في أي وقت شاء من ليل أو نهار. ويتناول ذلك أيضاً: إبرام عقد زواج على أن تظل الفتاة في بيت أهلها، ثم يلتقيان متى رغباً في بيت أهلها أو في أي مكان آخر، حيث لا يتوافر سكن لهما ولا نفقة. هذان العقدان وأمثالهما صحيحان إذا توافرت فيهما أركان الزواج وشروطه وخلوه من الموانع، ولكن ذلك خلاف الأولى.

٢- الزواج المؤقت بالإنجاب وهو: عقد مكتمل الأركان والشروط إلا أن أحد العاقلين يشترط في العقد أنه إذا أنجبت المرأة فلا نكاح بينهما، أو أن يطلقها. وهذا الزواج فاسد لوجود معنى المتعة فيه؛ لأن التوقيت بمدة معلومة كشهراً أو مجهولة كالإنجاب يصيره متعة، ونكاح المتعة مجمع على تحريمه.

٣- الزواج بنية الطلاق وهو: زواج توافرت فيه أركان النكاح وشروطه وأضرمت الزوج في نفسه طلاق المرأة بعد مدة معلومة كعشرة أيام، أو مجهولة؛ كتعليق الزواج على إتمام دراسته أو تحقيق الغرض الذي قدم من أجله.

وهذا النوع من النكاح على الرغم من أن جماعة من العلماء أجازوه، إلا أن المجمع يرى منعه؛ لاشتماله على الغش والتدليس. إذ لو علمت المرأة أو وليها بذلك لم يقبل هذا العقد.

ولأنه يؤدي إلى مفسدات عظيمة وأضرار جسيمة تسيء إلى سمعة المسلمين.
والله ولي التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

- لا يترتب على عقد المتعة أي أثر من آثار النكاح المشروع من العدة والميراث والنفقة والسكنى ما خلا إثبات النسب إن أقره الرجل، بخلاف الميسار الذي ثبت فيه هذه الأمور إلا أن الزوجة تنازلت عنها قبل العقد.
- تنقطع الصلة في المتعة بانقضاء الزمن المتفق عليه، أما الميسار فإنه لا توقيت فيه ينفك بعده وإنما ينحل بالطلاق.
- لا ينحصر عدد النسوة لدى المتمتع، فبإمكان الرجل أن يتمتع بما شاء من أعداد النساء بخلاف الميسار الذي يخضع لما أقره الشرع من عدد الزوجات.
- وأهم الفروق بين الزوجين هو خلو المتعة من الإشهار والإشهاد والولي، بخلاف الميسار الذي يخضع لما مر من شروط العقد الصحيح.
- وأود الإشارة في نهاية المطاف إلى أن القول بجواز زواج الميسار لا يعني كونه محموداً أو زوجاً متكاملًا، وإنما هو من الزيجات التي يضطر لها بعض الأزواج من الرجال والنساء لأنه قد يلبي حاجة للطرفين من مقاصد الإعفاف إلا أنه ربما جر إلى حرمان المرأة من حقوق ليس لها أن تتنازل عنها. والأولى أن يضيق في الإفتاء بهذا النوع من الزيجات لمن فاتها زمن الزوجات أو لمن ابتليت بعيب لا يحقق لها طموحاً في الزواج الكامل، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني

كتمان الطلاق ونية الطلاق في النكاح

وفي هذا المطلب سأتناول مسألتين:

❖ المسألة الأولى: كتمان الطلاق.

كتمان الطلاق عن الزوجة حرام لما ينطوي عليه ذلك الفعل من الإضرار بالزوجة والتحايل على الشرع يقول تعالى: ﴿فَإِنْ سَأَلْتَهُنَّ فَاذْكُرْنَهُنَّ وَأَنْتُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: من الآية ٢٢٩] وليس من الاحسان كتمان الطلاق عنها

لأنها ستبقى على أنها زوجة وهي ليس كذلك، والله تعالى يقول: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩] هذا في إهمال الزوج لزوجته، وقد أوصى القرآن كثيراً برفع الظلم والضرر عن الزوجة أثناء العقد وبعده قال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلِهِنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ ذِكْرُكُمْ وَأَلْهَمْتُ لَكُمْ وَأَطَهَرْتُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [البقرة: ٢٣٢]، فأمر بدفع العضل وهو الظلم الذي يقع على الزوجة بسبب تعسف الزوج، (مثل أن يراجعها ثم يطلقها تطويلاً للعدة)^(١).

وأكد القرآن على ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْكِرْهُنَّ ضَرَارًا لِيَتَذَبَّنَّ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾ [البقرة: ٢٣١] وقد عدَّ القرآن ذلك من قبيل الاستهزاء بحدود الله تعالى.

ولذلك صار كتمان الطلاق عن الزوجة من الظلم الكبير، لأن الطلاق تترتب عليه آثار بعد ذلك من العدة والنفقة واثبات النسب والميراث إلى غير ذلك من الأمور التي قد تحرم الزوجة من حقوقها.

وقد حرص الإسلام على أن يكون النكاح والفراق معلنين للناس دفعاً للريب والمخاصمات حتى قال الفقهاء: (إن الطلاق لا يقع إلا بلفظ، فلو نواه بقلبه من غير لفظ لم يقع في قول عامة أهل العلم، منهم عطاء وجابر بن زيد وسعيد بن جبير ويحيى بن أبي كثير والشافعي وإسحاق، وروي أيضاً عن القاسم وسالم والحسن والشعبي)^(٢) وهو ما يعني ضرورة إبلاغ الآخر بإعلان الفراق.

من هنا فقد أمر الله تعالى بالإشهاد على الطلاق دفعاً لأي كتمان يضر بالزوجة فقال تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ كُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾﴾ [الطلاق: ٢].

(١) روح المعاني ج ٢٨/ص ١٣٤.

(٢) المغني ج ٧/ص ٢٩٤.

يقول الإمام الرازي: (فائدة الإشهاد أن لا يقع بينهما التجاحد وأن لا يتهم في إمساكها ولثلا يموت أحدهما فيدعي الباقي ثبوت الزوجية ليرث وقيل الإشهاد إنما أمروا به للاحتياط مخافة أن تنكر المرأة المراجعة فتنقضي العدة فتتكح زوجاً^(١))، (و لأن في الإشهاد المذكور سدا لباب المخاصمة وكتمان كل منهما ما يلزم بيانه)^(٢).

وقد اختلف العلماء في حكم الاشهاد على الطلاق الوارد في الآية على مذهبين:

المذهب الأول: يرى أن الأمر يفيد النذب لا الوجوب وهو رأي جمهور العلماء من الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) والحنابلة^(٥) وإحدى الروايات عن الإمام الشافعي^(٦).

وقال بعضهم بأن الأمر في الرجعة وجمع آخرون بين الفراق والرجعة.

المذهب الثاني: أن الأمر يفيد الوجوب، وهو رأي الظاهرية والإمامية، يرون أن الإشهاد على الطلاق ركن من أركانه لا يقع إلا به.

يقول ابن حزم الظاهري: (فرق عز وجل بين المراجعة والطلاق والإشهاد فلا يجوز إفراد بعض ذلك عن بعض، وكان من طلق ولم يشهد ذوي عدل أو راجع ولم يشهد ذوي عدل متعدداً لحدود الله تعالى)^(٧).

(١) تفسير الرازي ج ٣٠/ص ٣١، تفسير البضاوي ج ٥/ص ٣٤٩، وفتح القدير ج ٥/ص ٢٤١.

(٢) تفسير السعدي ج ١/ص ٨٧٠.

(٣) شرح فتح القدير ج ٤/ص ١٦٢، وبدائع الصنائع ج ٣/ص ١٨١، وأحكام القرآن للجصاص ج ٥/ص ٣٥٠.

(٤) الكافي لابن عبد البر ج ١/ص ٢٩١، وأحكام القرآن لابن العربي ج ٤/ص ٢٨٢، تفسير القرطبي ج ١٨/ص ١٥٧.

(٥) المغني ج ٧/ص ٤٠٣، المبدع ج ٧/ص ٣٩٢، شرح منتهى الإرادات ج ٣/ص ١٤٨.

(٦) الأم ج ٥/ص ٢٤٣، المذهب ج ٢/ص ١٠٣، مغني المحتاج ج ٣/ص ٣٣٦.

(٧) المحلى لابن حزم الظاهري ج ١٠/ص ٢٥١ مسألة رقم (٢٢٨).

ويقول العاملي من الإمامية: (ولا بد من حضور شاهدين يسمعان الإنشاء سواء قال لهما اشهدا أو لم يقل، وسماعهما التلفظ شرط في صحة الطلاق، حتى لو تجرد عن الشهادة لم يقع ولو اكتملت شروطه الآخر، وكذا لا يقع بشهادة واحد ولو كان عدلاً، ولا بشاهدة فاسقين بل لا بد من حضور شاهدين ظاهرهما العدالة)^(١).

كما وقد مال إلى هذا الرأي بعض العلماء المعاصرين منهم الشيخ أحمد شاكِر، والشيخ علي الخفيف، والدكتور محمد يوسف موسى مراعاة للمصلحة في تضيق دائرة الطلاق^(٢).

وما يراه الباحث: أن الناس قد تركوا الإشهاد على الطلاق جملة وتفصيلاً لعدم الاهتمام بما هو مندوب في مثل هذه الأمور، لذلك فإني أرى الأخذ بقول الوجوب أحوط للدين والأعراض للأسباب الآتية:

- أن من عزم على الطلاق لا بد أن يأتي بالشهود، أما من لم يأت بهما وكان اللفظ منه لمجرد ثورة من الغضب فإني أحسب - والله أعلم - أنه لم يقصد الفراق خصوصاً في زمن أصبح فيه التلفظ بالطلاق أسرع من أي أمر، والقول بوجوب الإشهاد يحسم الأمر ويفصل بين من كان لفظه بسبب الغضب وبين من كان يريده عن قناعة، إضافة إلى بيان ما يترتب على الطلاق من آثار فيما بعد - والله أعلم -.

- من حق المرأة أن تعرف مصيرها في احتساب العدة لتتزوج أو تتحرر من عقدة النكاح الأولى.

- عدم الإشهاد يعرض المرأة للظلم من قبل الزوج في تركها معلقة كونها أمام الناس زوجة وتحررها من عصمة الزوج من غير إعلان يعرضها لللسنة الناس.

(١) مسالك الافهام للعاملي (ج٩/ص١١١).

(٢) فقه الزواج والطلاق، للأستاذين أبو رحية والجبوري ص١٢٥.

❖ المسألة الثانية: كتمان نية الطلاق في النكاح.

يشترط الفقهاء لصحة عقد الزواج الاستمرارية فيه لأن التوقيت من الأمور التي تُبطل العقد، وهو من قبيل نكاح السر أو المتعة المنهي عنها، إلا أن البعض ربما يقدم على الزواج مستوفياً شروطه لكنه يُضمّر نيته بالتطليق كما أن بعضهم يضمّر نية حسنة فيما يعرف بنكاح المحلل من أجل إعادة الزوجة إلى زوجها. وقد تحصل من ذلك حالتان:

الحالة الأولى: الزواج بنية التطليق.

المذهب الأول: ذهب جمهور الفقهاء إلى صحة العقد من غير تأثير لتلك النية فيه، وهو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية وقول للحنابلة، حتى ادّعى نفرٌ من العلماء الإجماع على ذلك. يقول الإمام النووي: (قال القاضي أبو بكر الباقلاني: قال القاضي: وأجمعوا على أن من نكح نكاحاً مطلقاً ونيته أن لا يمكث معها إلا مدة نواها فنكاحه صحيح حلال وليس نكاح متعة، وإنما نكاح المتعة ما وقع بالشرط المذكور. ولكن قال مالك: ليس هذا من أخلاق الناس. وشذ الأوزاعي فقال: هو نكاح متعة ولا خير فيه. والله أعلم)^(١).

وقال الماوردي من الشافعية: (إذا كان ينوي الطلاق ويعتقده فالنكاح صحيح لخلو عقده من شرط يفسده، وهو مكروه لأنه نوى فيه ما لو أظهره أفسده، ولا يفسد بالنية لأنه قد ينوي ما لا يفعل ويفعل ما لا ينوي)^(٢).

وقال ابن قدامة من الحنابلة: (وإن تزوّجها بغير شرط إلا أن في نيته طلاقها بعد شهر أو إذا انقضت حاجته في هذا البلد فالنكاح صحيح في قول عامة أهل العلم إلا الأوزاعي قال: هو نكاح متعة. والصحيح أنه لا

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٩/ص ١٨٢، شرح الزرقاني ج ٣/ص ٢٠١.

(٢) الحاوي الكبير ج ٩/ص ٣٣٣.

بأس به ولا تضر نيته وليس على الرجل أن ينوي حبس امرأته وحسبه إن وافقته وإلا طلقها^(١).

ونقل الشاطبي عن الإمام مالك في المدونة قوله: (إن النكاح حلال فإن شاء أن يقيم أقام وإن شاء يفارق فارق. وقال ابن القاسم: وهو مما لا اختلاف فيه بين أهل العلم مما علمنا أو سمعنا. قال: وهو عندنا نكاح ثابت)^(٢).

وقال صاحب البيان^(٣): إذا تزوج المرأة ونيتها فراقها بعد لذة لا بأس به عند مالك والأئمة، وكذلك إذا نوى طلاقها عند سفره من بلد الغربة^(٤). واستدل الجمهور بما يأتي من الأدلة^(٥):

إن العقد متكامل الشروط، والنية المستقبلية لا يشترط تحققها لأنها محتملة، ثم إن النية حديث نفس وأحاديث النفس معفو عنها.

كما أن الرجل قد ينوي الطلاق ولا يفعله، وقد ينويه ويفعله، مما يعني أن الفعل منفصل عن النية فلا تلازم بين نية توقيت العقد ووجوده.

إن هذا الزوج تزوج رغبة بتلك الزوجة، والنية المبطللة لعقد النكاح هي التي تناقض المقصود منه، والطلاق بعد الزواج بمدة أمر وارد في كل زيجة (ولا يلزم إذا أبطله شرط التوقيت أن تبطله نية التطليق فيما بعد، فإن النية المبطللة ما كانت مناقضة لمقصود العقد، والطلاق بعد مدة أمر جائز لا يناقض مقصود العقد إلى حين الطلاق بخلاف المحلل فإنه لا رغبة له في نكاحها البتة بل في كونها زوجة الأول)^(٦).

(١) المغني ج ٧/ص ١٣٧، والشرح الكبير ج ١/ص ٦٦٢، ومنار السبيل ج ٢/ص ١٦٠.

(٢) الموافقات ج ١/ص ٢٤٧.

(٣) أبو الوليد ابن رشد المتوفى سنة ٥٢٠هـ، وقد تقدمت ترجمته.

(٤) الذخيرة ج ٤/ص ٤٠٤.

(٥) الوسيط الميسر في فقه الأحوال الشخصية (ص ٢٩٢)، والأم للإمام الشافعي (ج ٥/ص ١١٨)، والمغني لابن قدامة (ج ٦/ص ٦٤٥).

(٦) مجموع الفتاوى ج ٣٢/ص ١٥٠.

المذهب الثاني: إن العقد باطل سواء أعلن نيته أو كتمها، وهو مذهب الأوزاعي، والصحيح من مذهب للحنابلة^(١). وأدلتهم ما يأتي:

- حديث النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(٢) فالعمل منوط بالنية ويستمد صفته ومشروعيته منها وبما أن التوقيت منوي فقد اتصف بصفته وهي التوقيت.

- أنه عقد مصحوب بالتوقيت بنيته، فيكون باطلاً، كالعقد الذي صرح فيه بالتوقيت^(٣).

والذي يراه الباحث - ومن خلال ما تقدم - أن العقد من حيث الظاهر صحيح ولا يضره نية الرجل بالطلاق، إلا أن الأمر لا يخلو من عيب أخلاقي يكتنف الزوج من حيث غش الزوجة والإضرار بها من خلال تلك النية بحيث لو علمت لرفضت.

وقد قررنا من قبل أن العيوب الأخلاقية لها تأثير في العقد، ولذلك فإنه من الممكن أن يصار إلى إخبار الزوجة بما في نيته من غير تحديد للوقت وربطه بالمشيئة كأن يقول لها: أنا قد لا أستقر في هذا البلد وربما يقتضي سفري الفراق فيما بعد، بما يضعها بالصورة وينأى بها عن الضرر والتغريب، وبخلاف ذلك فإنه ليس من أخلاق الرجال كما يقول الإمام مالك^(٤).

وبذلك يتم التوفيق بين الرأيين (فيكون العقد صحيحاً إذا كان يعلم المرأة وليس صحيحاً إذا لم يكن بعلمها، وبهذا راعينا عدم تأثير النية في

(١) كشاف القناع للبهوتي (ج ٥/ص ١٠٥) ط مكة المكرمة، والمغني ج ٧/١٣٧، والوسيط الميسر في فقه الأحوال الشخصية المقارن للدكتور محمود الكبيسي (ص ٢٩١).

(٢) متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه، المقدمة، برقم (١)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب ﷺ «إنما الأعمال بالنية» وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال (ج ٣/١٥١٥) برقم (١٩٠٧). من حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) الوسيط الميسر في فقه الأحوال الشخصية (ص ٢٩٣).

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٩/ص ١٨٢، شرح الزرقاني ج ٣/ص ٢٠١.

العقد وأخذنا بعين الاعتبار وضع المرأة باعتبارها طرفاً وركناً في العقد^(١)، وكذلك راعينا تأثير الجانب الأخلاقي في عقد الزواج - والله أعلم -.

الحالة الثانية: كتمان نية التطلق في نكاح المحلل

نِكَاحُ الْمُحَلَّلِ وهو أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَحْلَاهَا طَلَّقَهَا^(٢). وهو حرام باطل في قول عامة العلماء^(٣) لحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له^(٤).

وللعلماء تفاصيل في صحة العقد وآثاره ولست هنا في إطار بيان تفاصيل ذلك، إنما يعني أن أنطرق إلى إضمار النية في العقد من أجل التحليل.

وإضمار النية قد يكون قبل العقد ولا يُذكر فيه، أو أن ينوي الزوج الثاني التحليل من غير بيانٍ لنيته لكلا الزوجين. وللعلماء في هاتين الحالتين رأيان^(٥):

الرأي الأول: العقد صحيح، ويُحلُّ الزوجة لزوجها الأول، وهو

(١) الوسيط الميسر في فقه الأحوال الشخصية المقارن للدكتور محمود الكبيسي (ص ٢٩٤).

(٢) المغني ج ٧/ص ١٣٧، والمبدع ج ٧/ص ٨٥، والتنبيه ج ١/ص ١٦١، والكافي لابن عبد البر ج ١/ص ٢٣٨.

(٣) الكافي لابن عبد البر ج ١/ص ٢٣٨، والمغني ج ٧/ص ١٣٧، والمبدع ج ٧/ص ٨٥.

(٤) صحيح. أخرجه الترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء في المحل والمحلل له (ج ٣/٤٢٨) برقم (١١٢٠) وقال: حسن صحيح، والنسائي، كتاب الطلاق، باب إحلال المطلقة ثلاثاً وما فيه من التغليب (ج ٦/١٤٩)، وأحمد (ج ١/٤٤٨)، (٤٦٢)، والبيهقي (ج ٧/٢٠٨) وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري، كما في التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر (ج ٣/١٧٠). وفي الباب عن علي، وأبي هريرة، وابن عباس، وعقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٥) الوسيط الميسر في فقه الأحوال الشخصية المقارن، للدكتور محمود الكبيسي (ص ٢٩٨).

مذهب الحنفية^(١) والشافعية^(٢)، وابن حزم الظاهري^(٣)، بل إن الحنفية قالوا إنه مأجور بتلك النية لما يتضمنه من مقاصد الإصلاح^(٤).

وقالوا بأن ما يتقدم العقد من شروط غير ملزم، فصار كعدمه^(٥).

الرأي الثاني: أن العقد باطل. ولا يُحلُّ الزوجة لزوجها الأول، وهو قول المالكية^(٦)، والحنابلة^(٧). وقد نسب ابن قدامة إلى الصحابة^(٨).

والراجع عند الباحث - والله أعلم - هو الرأي الأول، وهو صحة العقد إذا كتم الرجل نيته في التطليق وخلا العقد من أي تواطؤ، وذلك للأسباب التالية:

أنه عقد صحيح، ولا تضر النية فيه كما تبين من قبل.

أن الرجل بعد إتمام العقد من الممكن أن يمسك من حيث جاز له أن يطلق، كما أن المرأة قد أقدمت والحالة هذه إلى الزواج حقيقة من الرجل فخلا العقد من أي تواطؤ بين الزوج الأول والثاني أو الثاني مع الزوجة.

إضافة إلى النية الحسنة التي قد لجأ إليها الرجل للجمع بين أسرة ربما اضطرتها الظروف إلى الفراق مع حاجة كليهما للآخر وهو مسعى ربما نال الأجر من ورائه كما يرى الحنفية - والله تعالى أعلم -.

(١) فتح القدير لابن الهمام (ج٣/٣٤)، وعمدة القاري ج٢٠/ص٢٣٦.

(٢) الحاوي الكبير ج٩/ص٣٣٤، وإعانة الطالبين ج٤/ص٢٥.

(٣) المحلى لابن حزم الظاهري (ج٩/٤٢٢) مسألة ١٩٥١.

(٤) عمدة القاري ج٢٠/ص٢٣٦.

(٥) الحاوي الكبير ج١٠/ص٣٣١.

(٦) الكافي لابن عبد البر ج١/ص٢٣٨، والذخيرة ج٤/ص٣٢١، وبداية المجتهد ج٢/ص٤٤.

(٧) المغني ج٧/ص١٣٧، والمبدع ج٧/ص٨٥، والإنصاف للمرداوي ج٨/ص١٦١،

والكافي في فقه ابن حنبل ج٣/ص٥٩.

(٨) المغني ج٧/ص١٣٧.

المطلب الثالث حكم كتان الرجعة والعدة والحيض

وأتناول فيها قضايا:

القضية الأولى: حكم الإعلان والإعلام في الرجعة.

القضية الثانية: حكم كتان العدة عن الزوج أو الخاطب.

❖ القضية الأولى: حكم الإعلان والإعلام في الرجعة.

لا يشترط العلماء في الرجعة رضا أو موافقة في الأولى قبل انتهاء العدة، إلا أنهم اختلفوا في الإشهاد عليها لما ورد في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأُمُّهُنَّ فَأَمْسَكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ كُم بُعُظُّ بَدَنٍ مِّن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۝﴾ [الطلاق: ٢] فاختلّفوا في تفسير الأمر بالإشهاد على مذهبين، وكما يأتي:

القول الأول: أن الإشهاد على الرجعة مستحبّ وليس واجباً، وهو مذهب الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والشافعية^(٣) ورواية عن الإمام أحمد^(٤).

وحجتهم: أن الرجعة حق للزوج فلم يشترط الإشهاد عليه كسائر الحقوق، وبهذا القياس ينصرف الأمر إلى التدب لا الوجوب.

القول الثاني: وجوب الإشهاد على الرجعة، فمن ردّ زوجته ولم

(١) شرح فتح القدير (ج ٤/ص ١٦١)، البحر الرائق ج ٤/ص ٨٥ العلمية، وتبيين الحقائق ج ٢/ص ٢٥٢.

(٢) التاج والإكليل ج ٤/ص ١٠٥، الكافي لابن عبد البر ج ١/ص ٢٩١، بداية المجتهد لابن رشد ج ٢/ص ٦٣، تبين المسالك (ج ٣/ص ١٥٩).

(٣) نهاية المحتاج للرملي (ج ٧/ص ٥٨)، وروضة الطالبين (ج ٦/ص ١٩٢).

(٤) معونة أولي النهى (ج ١٠/ص ٩)، وشرح منتهى الإرادات ج ٣/ص ١٤٨، منار السبيل ج ٢/ص ٢٣١.

يُشهدُ فرجعتُهُ غيرُ صحيحة، وهو قول عند المالكية^(١)، وفي القديم عن الشافعي^(٢)، ورواية عن الإمام أحمد^(٣). وهو مذهب ابن حزم الظاهري^(٤).

وحجتهم أنَّ الأمر في الآية يدلُّ على الوجوب.

وما يراه الباحث هو ترجيح القول الثاني الذي يرى أصحابه الوجوب، لما يأتي:

أن اشتراط الإشهاد في إنشاء عقد الزواج من موجبات العقد المقررة عند الفقهاء، وقد علمنا من قبل أن القرآن لم يشترطه، إلا أن مقتضى العقد يقتضي البيان لما في ذلك من درء فتن الفساد عن الناس وبيان الزواج، وقد ذكر القرآن الإشهادَ على الرجعة بصيغة الأمر مما يعني الوجوب.

وكما أن إعلان العقد فيه من المصالح بالإشهاد أو بغيره فإن الإشهاد فيه من دفع المفاسد من وجوه عدة، أولها: أن الأمر يتعلق بالأعراض وإثبات النسب، فإذا ثبت للناس الفراق وجب إثبات الرجوع. وثانيها: أن الرجوع اشبه بعودة النكاح ولما كان النكاح معلناً فالأولى أن يصار إلى إعلانه ثانية.

إن عدم الإشهاد ربما يدفع الرجل للتحييل والإضرار بالمرأة وذلك بكتمان الأمر عنها حتى إذا ادركت انتهاء عدتها فاجأها بأنه قد ردها، والإشهاد ربما يحول بين ذلك، (ولأن أمراً كهذا قابلٌ للإنكار من قبل الزوجين، ولا مشقة من الإشهاد فيه كسائر الحقوق)^(٥) والله أعلم.

(١) التاج والإكليل ج ٤/ص ١٠٥، الكافي لابن عبد البر ج ١/ص ٢٩١، وبداية المجتهد لابن رشد ج ٢/ص ٦٣، وتبيين المسالك (ج ٣/ص ١٥٩).

(٢) نهاية المحتاج للمصنف (ج ٧/ص ٥٨)، وروضة الطالبين (ج ٦/ص ١٩٢).

(٣) معونة أولي النهى (ج ١٠/ص ٩)، وشرح منتهى الإرادات ج ٣/ص ١٤٨، ومنار السبيل ج ٢/ص ٢٣١.

(٤) المحلى لابن حزم (ج ١٠/ص ٢٥١).

(٥) الوسيط الميسر في فقه الأحوال الشخصية، تأليف أستاذي الدكتور محمود مجيد الكبسي، دار الإمام مالك، الطبعة الأولى ٢٠٠٥ (ص: ٦٠٠).

❖ القضية الثانية: حكم كتمان العدة عن الزوج أو الخاطب، وفيه مسائل.

المسألة الأولى: إذا كتم الزوج الرجعة.

وفي هذه الحالة إما أن يكون قاصداً أو غافلاً.

يرى جمهور العلماء من الأئمة كأبي حنيفة والشافعي وأحمد أنه إذا ارتجعها ولم تعلم بالرجعة حتى تزوجت من آخر فإنها تُردُّ للأول مطلقاً دخل بها الثاني أم لا لأنها للأول من حيث لم يصح نكاحها كما لو لم يطلقها^(١).

ويرى الإمام مالك أنه إذا ارتجعها ولم تعلم بالرجعة حتى انتهت عدتها وتزوجت فإن لم يدخل بها الزوج الثاني فترد للأول، وإلا فتبقى عند الثاني قياساً على مسألة ذات الوليين التي ذكر خليل بقوله: (وإن أذنت لوليين فعقداً فللأول إن لم يتلذذ الثاني بلا علم^(٢)).

وأصله في السنة من قول النبي ﷺ: «أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما»^(٣).

وعن الإمام أحمد رواية ثانية، ذكرها ابن قدامة: إن دخل بها الثاني فهي امرأته ويبطل نكاح الأول. روي ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو قول مالك. وروي معناه عن سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن القاسم

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام (ج ٤/ص ١٦٣)، وبدائع الصنائع (ج ٤/ص ٣٩٢)، وروضة الطالبين (ج ٦/ص ٢٠٠)، والمبدع ج ٧/ص ٣٩٧، والمغني ج ٧/ص ٤١١.

(٢) تبين المسالك (ج ٣/ص ١٥٩).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب إذا أنكح الوليان (ج ١/ص ٦٣٥) برقم (٢٠٨٨)، والترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء في الوليين يزوجان (ج ٣/ص ٤١٨) برقم (١١١٠) وحسنه، والنسائي، كتاب البيوع، باب الرجل يبيع السلعة فيستحقها مستحق (ج ٧/ص ٣١٤)، وابن ماجه، كتاب التجارات، باب إذا باع المجيزان فهو للأول (ج ٢/ص ٧٣٨) برقم (٢١٩٠)، وأحمد في المسند (ج ٤/ص ١٤٩) و(ج ٥/ص ٨، ١١، ١٢، ١٨). من حديث الحسن البصري عن سمرة رضي الله عنه.

قال الحافظ ابن حجر: وصحته متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة فإن رجاله ثقات. التلخيص الحبير (ج ٣/ص ١٦٥).

ونافع لأن كل واحد منهما عقد عليها وهي ممن يجوز له العقد في الظاهر ومع الثاني مزية الدخول فقدم بها.

قال ابن قدامة: ولنا أن الرجعة قد صحت وتزوجت وهي زوجة الأول فلم يصح نكاحها كما لو لم يطلقها.

فإذا ثبت هذا فإن كان الثاني ما دخل بها فُرق بينهما ورُدَّت إلى الأول ولا شيء على الثاني، وإن كان دخل بها فلها عليه مهر المثل لأن هذا وطء شبهة وتعتدُّ ولا تحلُّ للأول حتى تنقضي عدتها منه، وإن أقام البينة قبل دخول الثاني بها رُدَّت إلى الأول بغير خلاف في المذهب.

وأما إن تزوجها مع علمهما بالرجعة أو علم أحدهما فالنكاح باطل بغير خلاف والوطء محرم على من علم منهما وحكمه حكم الزاني في الحد وغيره لأنه وطئ امرأة غيره مع علمه^(١).

ويرى بعض الحنابلة أن الزوج إن أوصى الشهود بكتمان الأمر عن الزوجة بطلت الرجعة. روى أبو بكر في الشافعي^(٢) بسنده إلى خلاص قال: طلق رجل امرأته علانية وراجعها سرا وأمر الشاهدين بكتمانها أي الرجعة فاختصموا إلى علي فجلد الشاهدين واتهمهما ولم يجعل له عليها رجعة^(٣).

وعن ابن جريج قال: قلت لعطاء: الرجل يراجع امرأته وهو معها ببلدها فيكتمها رجعتها حتى تخلو عدتها. قال: إن نكحت أوجع هو والشاهدان بما كتموها^(٤).

(١) المغني ج ٧/ص ٤١١.

(٢) الموافقات ج ١/ص ٢٤٧.

(٣) معونة أولي النهى (ج ١٠/ص ٩)، ومنار السبيل ج ٢/ص ٢٣١. والأثر عن علي أخرجه عبدالرزاق في المصنف (ج ٦/ص ٣٢٦) برقم (١١٠٣٧، ١١٠٣٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٧/ص ١٤١) من طرق عن علي عليه السلام.

(٤) مصنف عبدالرزاق (ج ٦/ص ٣٢٦) رقم (١١٠٣٦).

المسألة الثانية: إذا كتمت المرأة عدتها.

العدة: تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح. ويقال: تربص المرأة مدة معلومة يُعلم بها براءة رحمها عن فرقة حياة بطلاق أو فسخ أو لعان أو شبهة أو وضع، أو تفجعا عن فرقة وفاة^(١). فهي حالة تستبرئ فيها المرأة من زوجها الأول. لذلك لا يجوز لها أن تتزوج أثناء العدة (ولا خلاف بين الفقهاء أنَّ من عقد على امرأة نكاحاً وهي في عدة من غيره أن النكاح فاسد)^(٢) إلا أنهم اختلفوا فيما يترتب على ذلك.

الرأي الأول: التفريق المؤبد.

فقد ذهب المالكية إلى أن المرأة إذا كتمت العدة ولم تخبر من خطبها وتزوجت ووطئها قبل انقضاء عدتها، فإنه يتأبد التحريم في اجتماعهما، وكذلك إذا تزوج في العدة ووطئ بعد انقضائها^(٣).

واستدلوا بما ورد في موطأ مالك عن ابن شهاب، عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ طَلِيحَةَ الْأَسَدِيَّةَ كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ فَطَلَّقَهَا، فَكَكَّحَتْ فِي عِدَّتِهَا، فَضَرَبَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَضَرَبَ رَوْجَهَا بِالْمُخَفَقَةِ ضَرْبَاتٍ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا. ثُمَّ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ فِي عِدَّتِهَا فَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا الَّذِي تَزَوَّجَهَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فُرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ اعْتَدَتْ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنْ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ ثُمَّ كَانَ الْآخَرُ خَاطِبًا مِنْ الْخَطَّابِ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فُرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ اعْتَدَتْ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ ثُمَّ اعْتَدَتْ مِنَ الْآخَرِ ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا.

قَالَ مَالِكٌ: وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: وَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْهَا^(٤).

(١) التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٥٠٦).

(٢) تفسير القرطبي ج ٣/ص ١٩٥، أحكام القرآن للجصاص ج ٢/ص ١٣٣.

(٣) بداية المجتهد ج ٢/ص ٣٦، الاستذكار ج ٥/ص ٤٧٢ برقم (١٠٨٤)، تفسير القرطبي ج ٣/ص ١٩٥.

(٤) موطأ مالك، كتاب النكاح، باب جامع ما لا يجوز من النكاح (ج ٢/ص ٥٣٦) برقم (١١١٥)، وانظر: الاستذكار ج ٥/ص ٤٧٢ برقم (١٠٨٤).

الرأي الثاني: التفريق والتخيير. فقد ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يفرق بينهما ولها مهر مثلها فإذا انقضت عدتها من الأول تزوّجها الآخر إن شاء^(١).

واستدلوا بما أفتى به علي عليه السلام في فعل عمر رضي الله عنه والذي مرّ ذكره حيث قال: رحم الله أمير المؤمنين، ما بالُ الصّدّاق وبيت المال إن هما جهلا؟ فينبغي للإمام أن يردهما إلى السّنة. قيل: فما تقول أنت فيها؟ قال: لها الصّدّاق بما استحلّ من فرجها ويفرّق بينهما ولا جلد عليهما وتكمل عدتها من الأول ثم تكمل العدة من الآخر ثم يكون خاطباً. فبلغ ذلك عمر، فقال: يا أيها الناس ردوا الجهالات إلى السنة.

وروى ابن أبي زائدة عن أشعث مثله، وقال فيه: فرجع عمر إلى قول علي^(٢).

ويبدو لي - والله أعلم - أن فعل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه بتأبيد تحريم اجتماعهما هو من قبيل التعزير الذي يلجأ إليه الحاكم لردع بعض التصرفات. يقول ابن العربي (لأنه استحلّ ما لا يحلّ له فحرّمه كالقاتل في حرمان الميراث)^(٣).

المسألة الثالثة: إذا كتمت المرأة حيضها أو حملها.

بيّنا من قبلُ بعضَ الأسباب التي تدعو المرأة إلى كتمان الحيض أو الحمل. ومهما يكن من أمر فإنه لا يحل للمرأة أن تكتم ما في رحمها من حيض أو حمل سواء كانت في عصمتها أو كانت مطلقة، إلا أن الأمر قد يأخذ صوراً، وهي:

الصورة الأولى: أن يسألها فتكتمه.

فالكتمان يتحقق بالقصد في امتناعها عن الإخبار، فإذا سألها فلا يجوز لها كتمان ما في رحمها.

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٢/ص ١٣٣.

(٢) سنن البيهقي (ج ٧/ص ٢١٩، ٤٤١، ٤٤٢). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ج ١/ص ٣١٨.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ج ١/ص ٢٨٩.

قال الإمام الشافعي: وَلَوْ كَتَمْتَهُ بَعْدَ الْمَسْأَلَةِ الْحَمْلَ وَالْأَفْرَاءَ حَتَّى خَلَتْ عِدَّتُهَا كَانَتْ عِنْدِي آثِمَةً بِالْكِتْمَانِ إِذْ سُئِلْتُ وَكَتَمْتُ... وإذا سَأَلَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ الْمُطَلَّقةَ أَحَامِلٌ هِيَ أَوْ هَلْ حَاضَتْ، فَبَيَّنْتُ عِنْدِي أَنَّ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَكْتُمَهُ وَاحِدًا مِنْهُمَا وَلَا أَحَدًا رَأَتْ أَنَّهُ يُعْلِمُهُ إِيَّاهُ وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهَا وَلَا أَحَدٌ يُعْلِمُهُ إِيَّاهُ فَأَحَبُّ إِلَيَّ لَوْ أَخْبَرْتُهُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهَا لِأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ اسْمُ الْكِتْمَانِ عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يُخْبِرُ الزَّوْجَ لِمَا لَهُ فِي إِخْبَارِهِ مِنْ رَجْعَةٍ أَوْ تَرْكٍ كَمَا يَقَعُ الْكِتْمَانُ عَلَى مَنْ كَتَمَ شَهَادَةَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ^(١).

الصورة الثانية: أنها لا تكتم ذلك لكنها لا تخبره بوجوده.

لأنه لم يسألها طلباً منها لعدم الرجوع إليه. وهنا لا بد من التفريق بين الأمرين، فإن كان المكتوم حملاً فقطعاً لا يجوز لها أن تكتمه لأنه ولده وتجب عليه حقوق فيه، أما إن كان المكتوم حيضاً فإنه إن لم يسألها فالأولى إخباره إذا رغبت لأن طلبة الرجل الأولى ربما تكون لأسباب واهية، لذلك يقول الإمام الشافعي: لَا يَحِلُّ لِلْمُطَلَّقةِ أَنْ تَكْتُمَ مَا فِي رَجِيمِهَا مِنَ الْمَحِيضِ، وَذَلِكَ أَنَّ يَحْدُثُ لِلزَّوْجِ - عِنْدَ خَوْفِهِ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا - رَأْيٌ فِي ارْتِجَاعِهَا أَوْ يَكُونُ طَلَاقُهُ إِيَّاهَا أَذْبًا لَهَا لَا إِرَادَةً أَنْ تَبَيَّنَ مِنْهُ فَلْتُعْلِمُهُ ذَلِكَ لَيْلًا تَنْقُضِي عِدَّتَهَا فَلَا يَكُونُ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى رَجْعَتِهَا... وَخَفْتُ عَلَيْهَا الْإِثْمَ إِذَا كَتَمْتَهُ وَإِنْ لَمْ تُسْأَلْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ إِنَّمَا جَعَلَهَا لَهُ حَتَّى تَنْقُضِي عِدَّتَهَا فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا^(٢).

على أنه من الضروري ملاحظة أن هذا الرأي ربما راعى مصلحة الرجل كونه متضرراً دون مراعاة المرأة المتضررة بالطلاق، والتي ربما سعت لكتمان الأمر خلاصاً من ظلم زوجها - والله أعلم -.

الصورة الثالثة: كتمان الحقيقة.

قد تسعى المرأة للرجعة كما تسعى للخلاص، فتكتم ما من شأنه

(١) الأم ج ٥/ص ٢١٣.

(٢) الأم ج ٥/ص ٢١٣.

أن يحقق مصلحتها. لذلك قال العلماء: لا يجوز لها كتمان الحقيقة في أي حال لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهَا﴾ (البقرة: من الآية ٢٢٨).

يقول مجاهد: المرأة المطلقة لا يحلُّ لها أن تقول أنا حبلى، وليست بحبلى، ولا لستُ بحبلى وهي حبلى، ولا أنا حائض وليست بحائض، ولا لست بحائض وهي حائض.

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وهذا - إن شاء الله تعالى - كما قال مجاهد لمعان، منها: أن لا يحلَّ الكذب، والآخر: أن لا تكتمه الحمل والحيض لعله يزغب فيراجع، ولا تدعيهما لعله يراجع وليست له حاجة بالرجعة لولا ما ذكرت من الحمل والحيض فتغره والغرور لا يجوز. أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء: أرايت إن أرسل إليها فأراد ارتجاعها فقالت: قد انقضت عدتي وهي كاذبة فلم تزل تقوله حتى انقضت عدتها؟ قال: لا وقد خرجت^(١).

المطلب الرابع كتمان الصداق والخطبة

وأتناول فيه بيان ما يتعلق بالصداق والخطبة في قضيتين:

❖ القضية الأولى: كتمان الصداق.

وهو أن يلجأ الزوجان إلى كتمان الصداق أمام الناس بأن يكون في السر قليلاً وفي العلن كثيراً، والعكس كذلك يكون، وله صور كما يقول ابن قيم الجوزية: (قيل: هذا ينبني على أضل وهو إذا اتفقا في السر على مهرٍ وسموا في العلانية أكثر منه هل يؤخذ بالسر أو بالعلانية؟ فهذه المسألة

(١) الأم ج ٥/ص ٢١٣، وفيض القدير (ج ٤/٢٠٧).

مِمَّا اضْطَرَبَتْ فِيهَا أَقْوَالُ الْمُتَأَخِّرِينَ لِعَدَمِ إِحَاطَتِهِمْ بِمَقَاصِدِ الْأُئِمَّةِ وَلَا بُدَّ مِنْ كَشْفِ غِطَائِهَا وَلَهَا فِي الْأَصْلِ صُورَتَانِ^(١):

الصورة الأولى: الانفاق على مهر والعقد على غيره.

وهو أَنْ يَعْقِدُوهُ فِي الْعَلَانِيَةِ بِالْفَيْنِ مَثَلًا وَقَدْ اتَّفَقُوا قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَهْرَ أَلْفٌ وَأَنَّ الزَّيَادَةَ سُمْعَةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْقِدُوهُ فِي الْعَلَانِيَةِ بِالْأَقْلِ، فَقَدْ ذَهَبَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ^(٢) وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّ الْعَبْرَةَ بِمَا تَمَّ الْعَقْدُ عَلَيْهِ سِوَاءَ قَلٍّ عَمَّا اتَّفَقَا عَلَيْهِ أَوْ زَادَ، لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ فِي الْعَقْدِ تَسْمِيَةٌ صَحِيحَةٌ فِي عَقْدٍ صَحِيحٍ فَوَجِبَ كَمَا لَوْ لَمْ يَتَقَدِّمَهُمَا اتِّفَاقٌ. لَكِنْ يُسَنُّ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَقِيَّ بِمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ إِذَا كَانَ أَقْلٌ وَيُسَنُّ لِلزَّوْجِ أَنْ يَفِيَّ بِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ^(٣).

وللحنفية تفصيل في نوع وجنس الصداق، فقالوا: إِنْ اتَّفَقَا عَلَى صَدَاقٍ فِي السَّرِّ، ثُمَّ تَعَاقَدَا فِي الْعَلَانِيَةِ بِأَكْثَرٍ، وَالْجَنْسُ وَاحِدٌ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ تَحْظَ الزَّوْجَةُ الزَّائِدَ عَنْهُ، فَالْصَّدَاقُ صَدَاقُ السَّرِّ وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى الْحَاطِطَةِ فَالْصَّدَاقُ هُوَ الْمُسَمَّى فِي الْعَقْدِ.

(١) إعلام الموقعين ج ٣/ص ٨٨.

(٢) قَالَ الْمَوْرِدِيُّ فِي الْحَاوِي: إِنْ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ يَنْقُلُونَ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَوَايَتَيْنِ، وَهُوَ عِنْدِي لَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ اخْتِلَافُ أَحْوَالٍ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ، وَقَدْ (امْتَنَعَ سَائِرُ أَصْحَابِنَا مِنْ تَخْرِيجِ ذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ وَجَعَلُوهُ مَحْمُولًا عَلَى اخْتِلَافِ حَالَيْنِ. وَقَدْ وَضَحَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فِي ذِكْرِ أَسْبَابِ أَقْوَالِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فَقَالَ: (وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ مَا اخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِيهِ لِاخْتِلَافِ حَالِهِ كَالصَّدَاقِ إِذَا ذَكَرَ فِي السَّرِّ مَقْدَارًا وَذَكَرَ فِي الْعَلَانِيَةِ أَكْثَرَ مِنْهُ، قَالَ فِي مَوْضِعٍ: الصَّدَاقُ صَدَاقُ السَّرِّ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ: الصَّدَاقُ صَدَاقُ الْعَلَانِيَةِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْهُ لِاخْتِلَافِ قَوْلِهِ فِيهِ وَلَكِنْ لِاخْتِلَافِ حَالِ الصَّدَاقَيْنِ فَإِنْ اقْتَرَنَ بِصَدَاقِ السَّرِّ عَقْدٌ فَهُوَ الْمُسْتَحَقُّ وَيَكُونُ صَدَاقُ الْعَلَانِيَةِ مَجْمَلًا، وَإِنْ اقْتَرَنَ الْعَقْدُ بِصَدَاقِ الْعَلَانِيَةِ فَهُوَ الْمُسْتَحَقُّ وَكَانَ صَدَاقُ السَّرِّ مَوْعِدًا. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا أَبَانَ ذَلِكَ؟ قِيلَ: قَدْ أَبَانَهُ بِمَا قَرَّرَهُ مِنْ أَصُولِ مَذْهَبِهِ. وَأَمثالُ هَذَا كَثِيرٌ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ تَخْرِيجِ ذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ). الْحَاوِي الْكَبِيرُ ج ١٦/ص ١٦٩، وَج ٩/ص ٤٦٥.

(٣) الْأَمُّ ج ٧/ص ١٥٦، وَالْحَاوِي الْكَبِيرُ ج ٩/ص ٤٦٥، وَالْإِنْصَافُ لِلْمُرْدَاوِيِّ ج ٨/ص ٢٩٥، وَالْكَافِي فِي فِقْهِ ابْنِ حَنْبَلٍ ج ٣/ص ٩٢، وَكَشَافُ الْقَنَاعِ ج ٥/ص ١٥٥.

وإن اختلف الجنس: فإن اتفقا على أن تحط الزائد عنه، فالواجب صداق المثل، وإن لم يتفقا على الحطيطة فالصداق هو المسمى في العقد^(١).

الصورة الثانية: أن يعقدا على صداق في السر وآخر في العلانية.

وهو ما إذا تزوّجها في السرّ بِأَلْفٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فِي الْعَلَانِيَةِ بِأَلْفَيْنِ مَعَ بَقَاءِ النِّكَاحِ الْأَوَّلِ^(٢)، وقد اختلف الفقهاء في حكمه على أقوال:

القول الأول: إن الصداق هو الزائد في العقدین سواء كان في السر أو في العلانية، وهو قول الإمام أحمد، قال البهوتي: وإن تزوجها على صداقين سرّاً وعلانية، بأنّ عقده سرّاً بصداق وعلانيةً بآخر أخذ الزوج بالصداق الزائد مطلقاً، أي سواء كان الزائد صداق السر أو العلانية. والغالب أن يكون صداق العلانية لأنه إن كان السرُّ أكثر فقد وجب بالعقد ولم يُسقطه العلانية، وإن كان العلانية أكثر فقد بذل لها الزائد فلزمه كما لو زادها في صداقها^(٣).

القول الثاني: إن العبرة بالصداق الذي انعقد به النكاح أولاً، فإن كان صداق السر هو الأول فهو الواجب، وإن كان صداق العلانية هو الأول فهو الواجب، وهي رواية عن القاضي أبي يعلى من الحنابلة^(٤)، ويحكي هذا التخریج الماوردي عن الإمام الشافعي وهو يفند من يقول بالروایتين عنه إذ يقول: (فالموضع الذي جعل الصداق في صداق السر دون العلانية إذا عقده سرّاً بوليّ وشاهدين ثم أعلنه تجملاً بالزيادة وإشاعة للعقد لأن النكاح هو الأول المعقود سرّاً، والثاني لا حكم له. والموضع الذي جعل الصداق العلانية إذا تواعدا سرّاً وأتماه سرّاً بغير ولي وشاهدين

(١) الميسوط للسرخسي ج ٥/ص ٨٧، وبدائع الصنائع ج ٢/ص ٢٨٧.

(٢) إعلام الموقعين ج ٣/ص ٩١.

(٣) شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، للعلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٩٩٦، الطبعة: الثانية ج ٣/ص ٢٣، وكشاف القناع ج ٥/ص ١٥٥.

(٤) المغني ج ٧/ص ٢٠١، والإنصاف للمرداوي ج ٨/ص ٢٩٥، والمبدع ج ٧/ص ١٦٥.

ثم عقده علانية بولي وشاهدين لأن الأول موعد والثاني هو العقد فلزم ما تضمنه العقد دون الوعد^(١).

القول الثالث: اعتبار صداق السر إن ثبت بالشهود أن الثاني للتجمل والمظهر، وهو قول الحنفية: والمالكية فإذا اتفقا في السر على صداق ثم عقدا على صداق أكثر منه: فإن اتفقا أو اشهدا أن الزيادة سمعة وتجملا فالصداق ما ذكر في السر، وإن لم يتفقا أو يشهدا فمذهب أبي حنيفة أن الصداق هو الثاني ومذهب أصحابه أنه الأول^(٢) وقال مالك يؤخذ بالسر إن كانوا قد أشهدوا على ذلك عدولاً^(٣).

❖ القضية الثانية: كتمان الخطبة.

ورد النذب إلى كتمان الخطبة أو كتمان مقدماتها من النظر أو المعاينة، وذلك من أجل مراعاة مشاعر الآخرين، ودفعاً لما قد يترتب على عدم القبول من آثار نفسية على الخاطب أو المخطوبة، وكذلك دفعاً لأقاويل الناس وتخرصاتهم.

وقد ندب المالكية إلى إخفاء الخطبة^(٤).

ولعل المراد من كتمان الخطبة عدم إعلان الأمر للناس حتى لا يسبقه إليه أحد أو يحسده. قال العدوي: (يستحب كتمان الأمر للعقد ونحوه في المقدمات ولعل وجهه سعي أهل الفساد في إبطال الخطبة، ولحديث «استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان»^(٥)... فيندب إخفاء الخطبة خوفاً من الحسدة فيسعون بالإفساد بينه وبين أهل المخطوبة)^(٦).

(١) الحاوي الكبير ج ٩/ص ٤٦٥.

(٢) رد المحتار (ج ٤/ص ٣١٥) العلمية، والمبسوط للسرخسي ج ٥/ص ٨٧، والوسيط في الأحوال الشخصية، استاذي الدكتور محمود مجيد الكبيسي ص ٣٥٧.

(٣) المدونة الكبرى ج ٤/ص ٢١٩، حاشية الدسوقي ج ٢/ص ٣١٣.

(٤) الموسوعة الفقهية (ج ١٩/ص ١٩٥).

(٥) الحديث سبق تخريجه.

(٦) حاشية العدوي على الخرشي (ج ٤/ص ١٢٦).

المطلب الخامس حكم كتمان الأسرار الزوجية

وسأبحث فيه المسائل الآتية:

❖ المسألة الأولى: الأسرار الزوجية.

وأعني بها ما يدور بين الرجل وزوجته من أسرار يجب كتمانها ويحرم إعلانها سواء منها ما تعلّق بالعلاقة الزوجية والجنسية منها أو ما يُفضي به كلاهما لصاحبه، وقد جاء عن النبي ﷺ: «إنّ من أشر الناس عند الله منزلةً يوم القيامة، الرجلُ يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرّها»^(١).

أي يبيث ما حقّه أن يُكتم من الجماع ومقدماته ولواحقه، فيحرم إفشاء ما يجري بين الزوجين من الاستمتاع ووصف تفاصيل ذلك بقول أو فعل، ويكره مجرد ذكر الجماع بلا فائدة لأنه خلاف المروءة.

والظاهر أنّ المرأة كالرجل فيحرم عليها إفشاء سرّه كأن تقول هو سريع الإنزال أو كبير الآلة أو غير ذلك مما يتعلق بالمجامعة^(٢).

لما في ذلك من هتكٍ للحياء أو نقلِ الأوصاف الخاصة بالحياة الأسرية وإشاعتها وكشفٍ لما ينبغي ستره من عورات الناس.

وقد وصف النبي ﷺ ذلك إذ أقبل على صفّ الرجال بعد الصلاة فقال لهم: «هل منكم إذا أتى على أهله أرخى بابه وأرخى ستره، ثم يخرج فيحدث فيقول: فعلتُ بأهلي كذا وفعلتُ بأهلي كذا؟» فسكتوا. فأقبل

(١) أخرجه مسلم برقم (١٤٣٧) وقد تقدم.

(٢) فيض القدير ج ٢/ص ٥٣٨، والديباج على مسلم، للإمام أبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: دار ابن عفان - الخير-السعودية - ١٤١٦ - ١٩٩٦، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري ج ٤/ص ٤٨، والتيسير بشرح الجامع الصغير ج ١/ص ٣٤٩، وعون المعبود (ج ٤/ص ٢٦٨).

على النساء فقال: «هل منكن من تحدث؟» فقالت فتاة منهن: والله! إنهم ليحدثون وإنهن ليحدثن. فقال: «هل تدرون ما مثل من فعل ذلك؟ إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة لقي أحدهما صاحبه بالسكة قضى حاجته منها والناس ينظرون إليهما»^(١).

لذا فإن (نشر الرجل وإفشاءه ما جرى بينه وبين امرأته حال الاستمتاع بها من أعظم خيانة الأمانة)^(٢).

(ولا فرق بين كشف العورة بالنظر أو بالوصف)^(٣).

وأما ذكرُ المجامعة والخبرُ عنه على الجملة فغير منكر إذا كان لفائدة ومعنى^(٤).

وذهب بعض العلماء إلى أن الأسرار ما تعلّق منها بعيوب بعضهم الخلقية.

يقول الطحاوي: والمراد بالسّرّ ها هنا ما يكون من عيوب البدن الباطنة، وذاك كالأمانة فلزم كتمانها^(٥).

قلت: وهذا بعيد عن ظاهر النص ومفهومه، فإن تشبيه ذلك بالشيطان والشيطانة، ينفي كون السر المشاع عيباً بدنياً لأحد الزوجين، وهذا ظاهر.

والفقهاء وإن خصّوا ذلك بوصف العملية الجنسية أو ما يتبعها من وصف لجسد كليهما إلا أنني أرى أن الأمر أوسع من ذلك فيشمل كلّ الأسرار التي يبوء بها كلاهما لصاحبه.

(١) الحديث أخرجه أبو داود برقم (٢١٧٤)، والإمام أحمد (ج٢/ص٥٤١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وللحديث شواهد كثيرة يتقوى بها، وقد تقدم بعضها.

(٢) عون المعبود (ج٨/ص٢٣٦).

(٣) شرح مسلم للقاضي عياض (ج٤/ص٦١٤).

(٤) شرح مسلم للقاضي عياض (ج٤/ص٦١٤)، وأسنى المطالب في شرح روض الطالب ج٣/ص١٨٦.

(٥) شرح مشكل الآثار ج٣/ص١٧٤.

❖ المسألة الثانية: الأسرار الجسدية للآخرين.

هناك بعض الأسرار الجسدية التي لا يطلع عليها عموم الناس إلا أن النساء بعضهن قد تكشف من جسدها لصديقتها أو قريبتها مما يهيء للمرأة الناظرة أن تنقل ذلك لمن رأت من زوج أو أخ أو قريب أو غيرهم، وهو ما يعرض المرأة الموصوفة إلى بيان تفاصيل جسدها. وقد استنكر ذلك النبي ﷺ، فعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «لَا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ فَتَنْتَعَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا»^(١).

والمباشرة هنا بمعنى المخالطة والملامسة وأصله من لمس البشرة البشرية. والبشرة ظاهر جلد الإنسان.

فتنتعها: أي تصف نعومة بدنها ولين جسدها لزوجها كأنه يراها فيتعلق قلبه بها فتقع الفتنة^(٢).

والحكمة في هذا النهي خشية أن يعجب الزوج الوصف المذكور فيفضي ذلك إلى تطبيق الواصفة أو الافتتان بالموصوفة^(٣)، فإنها إن وصفتها لزوجها بحسن خيف عليه الفتنة حتى يكون ذلك سبباً لطلاق زوجته ونكاح تيك إن كانت أيماً، وإن كانت ذات بعل كان ذلك سبباً لبغض زوجته ونقصان منزلتها عنده، وإن وصفتها بقبح كان ذلك غيبة^(٤).

قال النووي: وتحريمُ نظر الرجل إلى عورة الرجل، والمرأة إلى

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٤٩٤٢، ٤٩٤٣)، وأبو داود في سننه برقم (٢١٥٠)، والترمذي في جامعه برقم (٢٧٩٢)، والإمام أحمد في مسنده (ج ١/ص ٣٨٠، ٣٨٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) عون المعبود (ج ٤/ص ٢٤٥).

(٣) فتح الباري لابن حجر ج ٩/ص ٣٣٨، عون المعبود ج ٦/ص ١٣٢، فيض القدير ج ٦/ص ٣٨٥، مرقاة المفاتيح ج ٦/ص ٢٥١، حاشية الرمل ج ٣/ص ١٠٩، تحفة الأحوذى للمباركفوري (ج ٨/ص ٦٢).

(٤) عمدة القاري ج ٢٠/ص ٢١٩.

عورة المرأة، وهذا مما لا خلاف فيه، وكذا الرجل إلى عورة المرأة، والمرأة إلى عورة الرجل حرام بالإجماع^(١).

وحينئذٍ فإنه يحرم نقل الأوصاف الخاصة بين الرجال والنساء؛ خصوصاً ما كان خاصاً أو أدى إلى مفاسد في الناس، وكثيراً ما أفضى إفشاء السرِّ في هذه الأمور إلى مشاكلٍ وجرائمٍ أفضت عن كبائر وموبقات، وهو بلاء كثر اليوم في ملتقيات النساء المتعددة ولعل الكثير من المسلمات يجهلن أن ذلك ممنوعٌ فتلك خصوصيات لا يجوز إظهارها، ومن رأت حَرَمَ عليها إفشاء ما رأت مِنْ وصفٍ، والله المستعان.



(١) شرح صحيح مسلم للإمام النووي (ج٤/ص٣٠)، وانظر: فتح الباري ج٩/ص٣٣٨.



وهذه أبرز النتائج التي توصل لها الباحث في بحثه، وهي كما يأتي:

- ١ - إن الكتمان كلفظ أو مصطلح قد يلتقي مع بعض الكلمات الأخرى من حيث المعنى كالإخفاء و الأسرار، إلا أنه أشمل منها جميعاً، لأن بعض المصطلحات ربما اختصت بأمر من الخير أو الشر إلا أن الكتمان يُعنى بما يتناول ذلك جميعاً، ولذلك جاء تداوله في القرآن أكثر من غيره، وكثيراً ما أعلن القرآن عن علم الله بما يكتمه الإنسان من خير وشر.
- ٢ - الكتمان منه ما هو محمود، وما هو مذموم. وقد عرض القرآن لجملة من ذلك، فذكر المذموم من مثل كتمان العلم، أو كتمان الشهادة والفضل، وكذلك عرّج على ذكر ما يُحمد الكتمان فيه كما في كتمان السر، وكتمان المعاصي والمصائب، والخير أحياناً.
- ٣ - لا يقصد بكتمان الإيمان معناه حقيقة، فهو عبادة محلها القلب ولا سبيل للاطلاع عليها، ولا يجوز اعتلالها بالكفر، وإنما يعني إما إعلان ما يناقضه من كفر يخالف فيه ما يعتقده أو كتمان شعائر الإسلام من العبادات التي تدلّ على الإيمان.

وهنا أحب أن أؤكد على أن المعنى الأول لا يجوز إلا مع الكافرين في لحظة ما من أجل الحفاظ على النفس أو المال كما يراه بعض

العلماء، وأن يكون البوح منجياً له من الموت، وأن يستغفر الله منه في قلبه ويعلن خلافه متى تمكن من ذلك، وأن يسعى للتحويل قبل إعلانه، من غير ممارسة للكفر أو موادعة للكافرين تُحيله إلى الكفر بعد ذلك، وهو من أخطر الأمور التي يجب أن يتنبه لها المسلم.

أما كتمان شعائر الإسلام فهو اخف، ومن الممكن مزاولتها حتى مع الظالمين من المسلمين، إن خشي على نفسه وماله، طالما أن أصل إيمانه معلوم، على أن الصدع بالحق في سبيل الله تعالى وعدم استعمال الكتمان في العقيدة هو الأفضل، لأنه أهيب للدين في صدور أعدائه وأكثر نكاية فيهم، وهو مما اجمع العلماء عليه، وإن كانت الرخصة مباحة الاستعمال في مثل هذه الأحوال.

٤ - في كتمان المعاصي ينبغي التفريق بين الكفر، وبين زلات المسلم. أما كتمان الكفر فقد وضح لنا بأنه يعني النفاق وأنه مسلك كفري ذمّه القرآن كثيراً لما ينطوي عليه من مكر وخداع، إلا أن كاتم الكفر إن أظهر الإسلام لا نستطيع الحكم عليه طالما أعلن الإسلام بلسانه، ويبقى مع المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم.

● أما المعاصي التي تصدر من المسلمين فالأصل فيها الكتمان عموماً لما سعى إليه الإسلام من الستر وعدم مطاردة الإنسان إن ضعف أو زلّ، وخصوصاً إن كان صاحبها من ذوي المقام والهيئات، وهذا بخلاف من اتخذ المعاصي ديدناً له وجاهر بها فهذا وأمثاله ينبغي فضح معاصيه إن بالغ فيها لأنه هتك ستر الله عليه وجاهر الله والعباد في ذلك، وهو ما يقتضي من بعد إبلاغ من لهم سلطة التأديب والردع ليقصص منه ويردع به غيره.

٥ - حرص الإسلام على إشاعة الحب بين الناس، إلا أن ذلك ليس على إطلاقه فالإسلام لم يُرَخَّ للعواطف عنانها تحب من تشاء وتبغض من تشاء وقتما تشاء، وإنما طوّق ذلك بحدود، فحب الكافر المحارب لله ورسوله ممنوع ومحذور؛ وإن كان من الأهل والعشيرة، لأن مبدأ

العاطفة ينطلق من حب الإسلام أولاً وما يوافقه، ولا يعلو على ذلك شيء، وإن علا على حب الله ورسوله حب آخر، فهو اعتلال خطير في إيمان الإنسان، وهو ما حذر منه القرآن بشدة.

● إلا أن هذا الحب يتحول إلى عبادة راقية إذا حوّلها الإنسان لمن وإلى الله تعالى ورسوله ﷺ بل إنها لتبلغ إلى مقامات محبيه وإن لم يكن في منزلتهم، ولذلك جاء في السنة النذب لإعلان الحب لمن تحبه.

● والخطورة في الأمر هنا أن المُحِبَّ ينال منزلة محبوبة في الآخرة، فإن كانت خيراً فخيرٌ له، وإن كان المحبوبُ صنماً أو وثناً أو كافراً باء المحب بمنزلة محبوبة. نسأل الله تعالى العافية.

٦ - ربما كان القلب هو المساحة التي يجوز للإنسان أن يطوف فيها بأخيلته كيفما يشاء من غير حضر أو نكير، كما دلّ على ذلك ما جاء في السنة.

إلا أنه من الضروري الإشارة إلى التفريق ما بين الخاطرة العابرة وبين التفكير الذي يؤدي إلى التدبير ثم التدمير، فمجرد الخواطر أمر معفو عنه وإن كان في العقيدة، أما التفكير الذي يقود إلى التدبير، فإن كان في الخير فيها، وإلا فالواجب على صاحبه دفعه ونكرانه حتى لا يتحول إلى فعل يحاسب عليه، ويبقى مآل ذلك منوط بتفكير صاحبه وما يداعب فيه النفس من خير وشر.

٧ - خطورة التناجي بين الاثنين وهو كتمان الحديث عن ثالث معهم، لما يترتب على ذلك من إحساس المقابل بالإهانة أو الخوف والظن بأن المتناجين ربما يبيتون له شيئاً أو يتهمونه بسوء، إلا أن التناجي ربما نحى منحى آخر، إذ ربما كان له مبرراته من مساعدة للخير لا يريد المتناجي بيانها حرصاً على الصالح العام.

٨ - من الكلام ما ينبغي فيه الكتمان، ومنه ما يستحب له الإعلان. والحديث بين الناس يتجاذبه الأمران، فقد يكون سراً وقد لا يكون،

والسرُّ إن استوفى شروطه من حيث الموضوع والطلب والخطورة وجب كتمانها، وإعلانه خيانة للمستودع، وقد بات للسر أمين يتخذه الناس في أغلب أحوالهم، وهو ما يعني حاجة الناس للتخفيف عما يحملون من خطر الكلام.

والأسرار اليوم صارت بمجالات كثيرة من صنوف الحياة، إضافة إلى خطورة الأسرار الاجتماعية وكذا العسكرية صار للسر آثار اقتصادية وعلمية إذا ما قام الأمين بإفشائه، فالأسرار المصرفية والمهنية معلومات يضعها العميل أو الطبيب أو المريض أمام بعضهم بسبب طبيعة العمل وصار معروفاً وجوب كتمانها.

إلا أن السرَّ قد لا يبقى ملازماً للوجوب في كل أحواله، وإنما قد تكتنفه أحوال تحيل الوجوب فيه إلى وجوب إعلان لا وجوب كتمان، وذلك كمن استسره شخص بمحاولة قتل أو فساد من هتك عرض أو مال، إضافة إلى بيان بعض ما تحتاجه العدالة لتحقيق المصلحة العامة من الكشف عن الجريمة أو تحذير الآخرين من أمراض قد أصيب بها شخص ما أو ربما ترتب على كتمانها طمس لحقوق الآخرين.

٩ - شدّد كلُّ من القرآن الكريم والسنة النبوية على تبليغ العلم وغلّظ على كاتم العلم بالعقوبات، فمثلما رغب فيه رهّب من كتمانها، لأنه من قبيل الأمانات التي تتعلق بصلة الإنسان بربه سواء كان عن طريق العبادات أو بيان الحقوق التي تجب لله على عباده أو للناس بعضهم على البعض الآخر.

إلا أن كتمان العلم وإن كان الأصل فيه التحريم فإن له حالات أخرى من الممكن أن تُقضي التحريم عنه لتجعل منه واجباً في حالات، كما إذا كان البوح به يؤدي إلى فتنه أو كان في كتمانها مصلحة للصالح العام، أو أدى بيانه إلى استغلاله لغير ما وضع له من مقاصد.

١٠ - من الضروري الإشارة إلى أن القرآن وكذلك السنة النبوية قد عمما في معنى العلم من غير تخصيص له بعلم معين، وإن كان كتمان

علوم الشرع أكد في تحريم الكتمان، إلا أن العلوم الأخرى ليست بمنأى عن وعيد الكتمان إذا ما كتمت لقصد الكتمان لا لسبب يقتضيه الكتمان من دفع مفسدة أو تحقيق مصلحة.

١١ - من الممكن أن يتعدى الكتمان إلى احتكار الحقوق في الأعمال العلمية التي يحتاجها الناس ولا غنى لهم عنها حال تعسف صاحبها في بذلها وكتمانها من غير مبرر، فإذا استوفى حقه أو بالغ في الطلب فُمنع لعدم حصوله على المردود المادي الذي يريد، فإن مآل ذلك الدخول تحت وعيد الكتمان خصوصاً إذا كان العلم من علوم الشريعة، التي يرى كثير من العلماء عدم جواز أخذ الأجرة على التعليم إذا كان مكتفياً أو لم يكن محبوساً له.

١٢ - في العلوم الأخرى التي يمكن اعتبارها علوماً سيادية تتعلق بسبق الأمم وسراً من أسرار تقدمها يجب السعي لتلك العلوم وإخضاعها للعقل الإسلامي.

وهنا يجب الإشارة إلى مسألة التحكم في كتمانها إذا كان بذلها سوف ينزع رتبة السبق من الأمة أو يؤثر عليها سلباً، علماً بأن تقدير تلك الأمور منوط بتقدير الحاكم ومشورة أهل العلم، مع التأكيد على أن ذلك لا يعني كتمان العلم، وإنما برمجة بيانه حسب الصالح العام.

١٣ - الكتمان؛ منه ما يكون مذموماً ومنه ما يكون محموداً، فإذا كان أصل الكتمان محرماً في أغلب ما مرَّ من المواضيع فإنَّ الفضل تتجاذبه حالات تعطي لبعضه أفضلية الكتمان وللآخر أفضلية الإعلان، بينما نجده في حالات كالعبادة يتراوح بين أفضلية الكتمان والإعلان، فكتمان المصائب والبلاء محمود، وكتمان أفضال الله تعالى على الناس أو كتمان أفضال الناس بعضهم على بعض مذموم، لكن العبادات من الممكن أن يتراوح الكتمان فيها بين الذم والمدح كما في بعض الصدقات.

١٤ - إن الأمانة - بمعناها العام - قد تشمل أغلب فصول الرسالة إلا أنه

قد تم بحثها في سياق المعنى العرفي للوديعة إضافة إلى ما ورد من نصوص لمسميات أخرى لها، وقد تبين أن الأمانة واجبة الرد حال تحملها وليس الأمر كذلك في القبول لمن علم من نفسه ضعفاً في الأداء.

١٥ - هناك أحوال تسوغ للأمين كتمان الأمانة من غير حرج شرعي، وذلك من قبيل المحافظة عليها كما إذا أنكرها أمام ظالم يسأل عنها خوفاً منه أن يسلبها، أو إذا أدى إرجاعها لصاحبها إلى استغلالها في محرم متيقن كمن يسترد سلاحاً ليقتل به أو يسترد وصية ليحجدها.

١٦ - في الأمانات الوظيفية يجب على الموظف أن يقوم بواجبه تجاه الناس من غير تطلع لمردود من الناس أو المماطلة طلباً للمقابل فهو من قبيل الخيانة لأمانة الوظيفة التي تقتضي القيام بالواجب الملقى من غير كتمان لحقوق الآخرين ومن غير كتمان لصلاحياته بالإنجاز هرباً من التنفيذ أو طلباً للمقابل.

١٧ - إن المشورة من الأمور التي يجب فيها البيان بدقة تعكس الرأي الصحيح وحرص المستشار إلى إعلان الحق، لذلك فمن استشير وجب عليه ذكر الحق من غير كتمان له بليّة أو طمّيه أو استبداله، بل إنه يجب عليه إعلان الحق وإن ضرّ نفسه لأن البيان أمانة يجب إظهارها ولا يجوز كتمانها.

١٨ - يجوز للأمين استرداد ماله إن كان بين يديه أمانة وإن كان بالامتناع عن الرد، وهو مذهب الجمهور.

وأرى بأن الأمر فيه تفصيل من خلال النظر إلى الظروف التي تحيط بالأمين والمؤتمِن، أما الأمين فإن كان معروفاً بين الناس بأمانته إضافة إلى كونه مستغنياً عن حاجته التي صارت بين يديه أمانة وهو صاحبها وقادراً على استردادها فإن حفظ الأمانة أرجى له في الرد حفظاً لهيبة الأمانة، وأبلغ في العظة.

وأما المؤتمِن فإن كان متأولاً في سرقة أو ربما دفعته الحاجة

فكذلك يراعى في رد حاجته ما لم يكن ممتهناً، أو متسلطاً في أكل أموال الناس فهنا يحق للأمين استرداد ماله وإن كانت أمانة بين يديه لردع ذلك الظالم.

١٩ - حث القرآن على أداء الشهادة والنهي عن كتمانها وقد عرض لمحاوَر الشهادة من حيث الترغيب في الأداء والترهيب من الكتمان، بل إنه ذكر المؤثرات التي تعيق من أدائها وحذر منها، ثم عرض لنماذج من كتمان أهل الكتاب لما عليهم من شهادة ثم إن القرآن عرض لأنواع من الشهادة التي تتعلق بالمعاملات وحقوق الناس، ولأهمية ذلك فإن السنة حرصت على الدقة في الأداء، كما منعت من له دوافع مغرضة في الأداء وهو ما حدا بالفقهاء أن يضعوا شروطاً للشهادة لقبول أدائه، إلا أن الأداء ربما اعترته أحكام مختلفة حسب أحواله، فهو مندوب له إن كان يوجد من يؤدي سواه، إلا أنه قد يكون واجباً عليه إن تعين، وتأكد ضياع حق بكتمانها شريطة أن لا يناله أذى من الأداء.

٢٠ - عرض القرآن الكريم لذكر العيب موجزاً، إلا أن السنة بينت ذلك مفصلاً من خلال التعامل الذي أفضى إلى التوصية بالنهي عن كتمان أي عيب في أي شي من المعاملات، وقد درج الفقهاء على تصنيف العيب في المعاملات التي تكون بين العبد وربّه من قبيل القربات كالنذور والأضاحي والكفارات، وكذلك ما يكون من عيوب في المعاملات بين الناس في البيوع والزواج، وقد تبين أن كتمان العيب له أثر بالغ في تخيير البائع بالقبول أو الرد وتأثيم الكاتم إن تعمد الكتمان، وكذلك هو الأمر في عقد الزواج. وقد رأيت بنظري المتواضع أن النهي فيما يتعلق بأموال المال والدماء والأعراض مبطل للعقد لما لهذه الأمور من حرمة أساساً من غير تخيير وإلا فما فائدة النهي إن لم يؤثر في العقد؟

٢١ - إن تأثير الكتمان في العقد قد لا يكون على إطلاقه كون بعض

العيوب قد لا يُعتدُّ بها أو أنها يسيرة لا تؤثر في نقض العقد، ولذلك وضع الفقهاء لكتمان العيب المؤثر شروطاً لا بُدَّ من توافرها ليكون تأثير الكتمان جلياً.

٢٢ - في عقد الزواج رأيت أن الفقهاء تطرّقوا لذكر العيوب الخلّقية وأثر كتمانها في عقد الزواج إلا أنهم أغفلوا العيوب الأخلاقية والتي أرى بأنها أهم من العيوب الخلّقية لما لها من تأثير على سير الحياة على الدوام، فتطرقت لذكر بعضها وما يترتب على اشتراط أحد الزوجين خلوّ صاحبه من ذلك العيب.

٢٣ - في كتمان النكاح تمّ معالجة بعض الأمور التي تتصل به من ضرورة كتمان الأسرار الزوجية واستحباب كتمان الخطبة، وفيما سوى ذلك فإنّ الكتمان ممنوع كأن تكتم المرأة عدّتها أو حيضها وحملها عن الرجل، أو أن يكتم الرجل الرجعة في الطلاق ليضرّ بالمرأة، كما تم معالجة صداق السر الذي قد يلجأ إليه الزوجان طلباً للسمعة أمام الناس، ثم عرضت لمسألة بعض الزيجات التي تدخل تحت إطار الكتمان والسرية وتبين أن للفقهاء تفصيلاً في معنى الإعلان والإشهاد واشتراط ذلك في العقد.

٢٤ - هناك بعض الأنكحة التي ربما تدخل في إطار نكاح السر الذي ورد النهي فيه، كنكاح المتعة أو الزواج بنية الطلاق، وزواج المسيار، وقد بينتُ بأن زواج السر هو ما خلا من الإشهاد والإشهار، إلا أن المالكية أدخلوا كذلك من استكتم الشهود في إطار نكاح السر بالرغم من أنهم لم يشترطوا الإشهاد إلا عند الدخول. وقد لاح لي أن نكاح السر هو نكاح المتعة لخلوه من أغلب شروط الزواج من انتفاء التأقيت والإشهار والإشهاد.

٢٥ - لا يدخل زواج المسيار أو الزواج بنية الطلاق تحت نكاح السر لأنهما قد استوفيا شروط الزواج كاملة، فالمسيار وإن كان فيه استكتامٌ للشهود أحياناً إلا أنني أرى أن الزواج إذا أعلن بالقدر الذي

ينفي عنه تهمة العلاقة غير المشروعة فهو كافٍ وإن أوصى الزوجُ الشهودَ بالكتمان عن بعض الناس أحياناً، خصوصاً وأن بعض العلماء رأى بأنه لم يثبت في اشتراط الإشهاد حديث صحيح.

أما ما يقال من تشابه بين نكاح المتعة والزواج بنية الطلاق فمردود لأن المتعة فيها اتفاق بين الطرفين على الفراق بعد مدة معينة إلا أن الثاني ينوي ذلك في قلبه من غير إعلان أو اتفاق، وإضمار النية في العقد لا تأثير له إلا أنه يَأْثُمُ إن فعل، لأنه نوع من غش المرأة والإضرار بها، ثم إن استمرارية الزواج أمر غيبي فقد ينوي الفراق ويستمر وقد ينوي الإمساك ويقع الفراق.

إلا إنني أرى من اللائق التلميح للمرأة قبل الزواج بإمكان حصول الفراق لأي سبب تفادياً للمفاجأة ودفعاً للإضرار التي قد تلحق بها فيما بعد.

٢٦ - لا يدخل زواج المحلل تحت نكاح السر، إلا أنه باطل لوجود الاتفاق على التوقيت والتحليل على الشرع، إلا أن صورة لهذا الزواج ربما صحت إن دخل الزوج بنية مكتومة للطلاق بقصد حسن ينبغي من وراءه الجمع بين أسرة متفرقة من غير تواطؤ أو تدبير مع الزوج الأول أو الزوجة.

❖ ثانياً: التوصيات:

- ١ - يجب مراعاة ما يتعلق بالكتمان مما يجب فيه الكتمان أو ما يجب فيه الإعلان، فهناك كتمان محمود وآخر محمود ينبغي على المسلم معرفة كل منهما والتحلي بما هو محمود والتخلي عما هو مذموم.
- ٢ - التشجيع على تحمل الإنسان لمسؤولياته العقدية في الثبات وذلك بتحمل الإيمان وإعلانه من غير كتمان إذ هو الأفضل وهو دأب الجيل الأول من الصحابة، وكفي لا يستمرئ المسلمون الرخصة والتنازل عن مقدساتهم أمام الأحداث المتكررة التي يُراد من وراءها

كتمان الإسلام جملةً وتفصيلاً، وإن كان الكتمان مرخصاً فيه إذا استوفى شروط الترخيص.

٣ - ضرورة الستر على المسلمين بكتمان ما يظهر من معاصيهم حالة الضعف أو عدم المجاهرة، أو حال كون الرجل من ذوي الهيئات، وفي المقابل يجب فضح المجاهرين من أهل المعاصي ممن لا يراعون الله تعالى حرمة فيجاهرون بإعلان معاصيهم من أجل أن تتظافر جهود الناس في ردهم والتحذير منهم.

٤ - في الحب حرص الإسلام على الموازنة بين كتمان الحب وإعلانه في الحب، فحث على تداول الحب الغريزي بين الأزواج إلا أنه لا ينبغي التماذي في إعلانه على الملأ، أما عن الحب المتجرد فيما بين الناس، فقد أوصى الإسلام ببيانه وإعلانه.

ومن الضروري هنا أن أحذر من هدر الطاقات العاطفية من غير رقيب خصوصاً ما تعلق منها بالرموز الكافرة حيث ثبت في الكتاب والسنة أن الحب يعطي للمحبيب منزلة الحبيب وهو ما يعني صعوداً أو نزولاً بعض المسلمين بأعمالهم إلى مستوى من يحبون من رموز.

٥ - توطين القلب على فعل الخير والابتعاد عن الأمانى المحظورة ما استطاع المسلم إلى ذلك سبيلاً، لأنها قد تكون طريقاً من بعد توصل صاحبها إلى ذات الطريق التي يفكر فيها، فالخواطر وإن كان معفواً عنها إلا أنه ينبغي دفع السيئ منها لأنه أظهر للقلب وأحفز للجوارح.

٦ - تلقين الأمة الإسلامية احترام الأسرار وكتمانها بكل أشكالها، لما لانتهاك الأسرار من أثر في خيانة الأمانة، فللسر آدابه وشروطه وأهدافه، ويجب التعامل مع ذلك الأمر بما يجعل المجتمع متماسكاً وعصياً على التفكك والانحيار.

٧ - تبليغ العلم في كل حال، بالمقال والحال، صغيراً كان أم كبيراً، كما يجب التخفيف في طلب المردودات المادية للكتب الإسلامية التي يحتاجها الناس كثيراً وسواء كان ذلك كتاباً أو أقراصاً مدمجة، ولا

يعني قولِي التنازل عن المردود المادي، وإنما عدم المبالغة في الطلب بحيث يؤدي إلى حبس العلم ما لم يتحقق الكسب المادي، فذاك مما لا يتناسب وأهل العلم الشرعي.

٨ - بيان نعم الله تعالى على العبد بكل أصنافه من خير ومال وصحة أو قدرة بل وحتى عبادة إن خلت عن آفات الرياء، وكتمان هذه الأمور فيه من الجحد لنعم الله تعالى بما أفاض به على العبد وأحب أن يراه.

٩ - احترام الأمانة إلى أبعد حد وإن كان في الأمر مشقة أحياناً في التحمل أو في استرداد حق ضائع، فللأمانة وضعها وثقلها في نفوس الناس فلا يجوز التفريط فيها لأي سبب بل يجب القيام بواجبها.

١٠ - الالتزام في إتمام العقود من بيع وشراء أو زواج أو قرابين لله تعالى بما يجعلها صحيحة وفي منأى عن البطلان بسبب ما قد يكتنفها من كتمان الغش أو العيب أو الدخل فيها بما يجعلها ناقصة لا تحقق المقصود منها.

١١ - المواءمة بين حاجة الناس للزواج مع صعوبة تكاليفه والتحذير من تفاقم الافتيات على أحكام الزواج بسبب العولمة التي تسعى إلى دمج الناس في خلق واحد من غير ضابط أو رادع فإذا كانت بعض الزيجات مستوفية لما أمر الله تعالى به ورسوله من شروط فلا ينبغي التعويل على شروط الحدائث التي يشترطها البعض فيضيق على الناس في زمن بات الناس يحتاجون فيه إلى التهذئة كي لا يخرجوا من قبضة الإسلام.



المصادر والمراجع

- ١ - آداب الزفاف في السنة المطهرة، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٢ - الآداب الشرعية والمنح المرعية، تأليف: الإمام أبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عمر القيام.
- ٣ - الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، للعلامة علي بن عبدالكافي السبكي، دار النشر، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ تحقيق: شعبان محمد إسماعيل.
- ٤ - الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، تأليف: علي بن عبدالكافي السبكي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: جماعة من العلماء.
- ٥ - الإجماع، لابن المنذر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري أبو بكر. دار النشر: دار الدعوة - الإسكندرية - ١٤٠٢، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. فؤاد عبدالمنعم أحمد.
- ٦ - أحكام العورة في الفقه الاسلامي، للدكتور عبدالفتاح محمود إدريس. الطبعة الأولى.
- ٧ - الإحكام في أصول الأحكام، للإمام علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار النشر: دار الحديث - القاهرة - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى.
- ٨ - الإحكام في أصول الأحكام، للإمام علي بن محمد أبي الحسن الآمدي، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. سيد الجميلي.

- ٩ - أحكام العيب في الفقه الإسلامي، لأستاذنا الدكتور إسماعيل كاظم العيساوي، دار عمار، عمان - الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٨.
- ١٠ - أحكام القرآن، تأليف: أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر. دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٥، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي.
- ١١ - أحكام القرآن، تأليف: أبو بكر محمد بن عبدالله ابن العربي، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا.
- ١٢ - إحياء علوم الدين. تأليف: محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار النشر: دار المعرفة - بيروت.
- ١٣ - اختلاف الأئمة العلماء، تأليف: الوزير أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، الطبعة: الأولى، تحقيق: السيد يوسف أحمد.
- ١٤ - اختلاف العلماء، تأليف: محمد بن نصر المروزي أبو عبدالله، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: صبحي السامرائي.
- ١٥ - الأخلاق الإسلامية، عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، دار النشر: دار القلم، دمشق.
- ١٦ - إدارة السرية المصرفية، هشام البساط.
- ١٧ - أدب الدين والدنيا، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق مصطفى عبدالقدر عطا.
- ١٨ - الأدب المفرد، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٤٠٩ - ١٩٨٩، الطبعة: الثالثة، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.
- ١٩ - الأذكار من كلام سيد الأبرار، للإمام النووي، المكتبة العصرية، بيروت.
- ٢٠ - الأربعين، للحسن بن سفيان الفسوي. تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، نشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- ٢١ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، تأليف: أبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٢ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق أبي حفص سامي بن العربي الأثري، مؤسسة الريان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

- ٢٣ - إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب.
- ٢٤ - إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل. تأليف: محمد ناصر الدين الألباني. نشر: المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- ٢٥ - أساس البلاغة، تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار النشر: دار الفكر - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٢٦ - الأساس في السنة وفقهها، العقيدة الإسلامية، للشيخ سعيد حويط الثالثة ١٤١٧هـ، دار السلام للنشر والتوزيع.
- ٢٧ - الاستذكار، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٨ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب. تأليف: يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٤١٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- ٢٩ - أسد الغاية في معرفة الصحابة، تأليف: عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت/لبنان - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي.
- ٣٠ - الإسلام والعلوم وعجاز القرآن في الإشارات العلمية، بحث للدكتور عبدالعزيز الخياط ألقاه في مؤتمر الإعجاز العلمي المنعقد ببغداد سنة ١٩٩٠.
- ٣١ - الإصابة في تمييز الصحابة. تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- ٣٢ - الأصل المعروف بالمبسوط، دار النشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني.
- ٣٣ - أصول الأحكام وطرق الاستنباط في التشريع الإسلامي، لأستاذنا الدكتور حمد الكبيسي، الطبعة الثانية، دبي، ١٤٢٢هـ.
- ٣٤ - أصول الدعوة. للدكتور عبدالكريم زيدان. دار النشر: مكتبة البشائر، عمان الاردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩، ١٩٨٩م.
- ٣٥ - أصول السرخسي، للإمام محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، دار النشر: دار المعرفة - بيروت.

- ٣٦ - أصول الشاشي، تأليف: أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبو علي، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٢.
- ٣٧ - أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الأمل، للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٦، الطبعة الأولى، تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السياغي و الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل.
- ٣٨ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، دار النشر: دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.
- ٣٩ - الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، للإمام أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، نشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- ٤٠ - الأعلام، للزركلي. دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
- ٤١ - أعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٩٧٣، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد.
- ٤٢ - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، تأليف: محمد الشربيني الخطيب، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤١٥، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات - دار الفكر.
- ٤٣ - الإكراه في الشريعة الإسلامية، للدكتور فخري أبو صفية. دار النشر: مطابع الرشيد، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢هـ.
- ٤٤ - الأمالي المطلقة، للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٤٥ - إمتاع الأسماع، لتقي الدين أحمد بن علي المقرئ، شرح محمود محمد شاكر، الطبعة الثانية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، قطر.
- ٤٦ - الأم، تأليف: محمد بن إدريس الشافعي أبو عبدالله، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٣، الطبعة: الثانية.
- ٤٧ - كتاب الأموال، تأليف: أبو عبيد القاسم بن سلام، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: خليل محمد هراس.

- ٤٨ - إنباء الغمر بأنباء أبناء العمر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٩ - الانتصار في الرد على المعتزلة القدريّة الأشرار، تأليف: يحيى بن أبي الخير العمراني، دار النشر: أضواء السلف - الرياض - ١٩٩٩م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سعود بن عبدالعزيز الخلف.
- ٥٠ - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الحسن علي بن سليمان المرادوي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- ٥١ - أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تأليف: قاسم بن عبدالله بن أمير علي القانوني، دار النشر: دار الوفاء - جدة - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. أحمد بن عبدالرزاق الكبيسي.
- ٥٢ - الإيمان، للإمام محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٥٣ - (كتاب) الإيمان، للإمام ابن تيمية، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٥٤ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تأليف: زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الثانية.
- ٥٥ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار، للإمام المهدي لدين الله احمد بن يحي المرتضى، دار النشر: مطبعة السعادة بمصر سنة الطبع ١٩٤٧م.
- ٥٦ - البحر المحيط في أصول الفقه، للعلامة بدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر.
- ٥٧ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، تحقيق الشيخ علي محمد عوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- ٥٨ - بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة، تأليف: برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني المرغيناني، دار النشر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبح - القاهرة.
- ٥٩ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تأليف: محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي أبو الوليد، دار النشر: دار الفكر - بيروت.

- ٦٠ - البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، دار النشر: مكتبة المعارف - بيروت.
- ٦١ - البرهان في علوم القرآن، تأليف: محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي أبو عبدالله، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٩١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ٦٢ - بلغة السالك لأقرب المسالك، تأليف: أحمد الصالسن الصغرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - ١٤١٠ - ١٩٨٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي وي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: ضبطه وصححه: محمد عبدالسلام شاهين.
- ٦٣ - البيان والتحصيل، لأبي الوليد بن رشد القرطبي (ت: ٥٢٠هـ)، تحقيق: د. محمد الحجى، نشر: دار الغرب الإسلامي.
- ٦٤ - التاج والإكليل لمختصر خليل، تأليف: محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري أبو عبدالله، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨، الطبعة: الثانية.
- ٦٥ - تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار النشر: دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.
- ٦٦ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، نشر: دار الكتاب العربي.
- ٦٧ - تاريخ الأمم والملوك، للإمام الطبري. طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٧هـ.
- ٦٨ - تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي. نشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٦٩ - تاريخ جرجان، لحمزة السهمي تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان، نشر: عالم الكتب - بيروت
- ٧٠ - تاريخ الخلفاء للسيوطي، مطبعة السعادة - مصر.
- ٧١ - تاريخ ابن خلدون، تأليف: عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار النشر: دار القلم - بيروت - ١٩٨٤، الطبعة: الخامسة.

- ٧٢ - تاريخ الخميس في أحوال انفس نفيس، تأليف الشيخ الإمام حسين محمد بن الحسن الديار بكري، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع.
- ٧٣ - تاريخ دمشق لابن عساكر، نشر: دار الفكر - بيروت.
- ٧٤ - التبصرة في أصول الفقه، لإبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق، دار النشر: دار الفكر - دمشق - ١٤٠٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد حسن هيتو.
- ٧٥ - التبيان في تفسير القرآن، تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، مكتبة الأعلام الإسلامي، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٧٦ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، دار النشر: دار الكتب الإسلامي. - القاهرة. - ١٣١٣هـ.
- ٧٧ - تبين المسالك لتدريب السالك الى أقرب المسالك، للشيخ عبدالعزيز حمد آل مبارك الاحسائي، شرح الشيخ محمد الشيباني بن محمد بن احمد الشنقيطي المورتاني، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩١.
- ٧٨ - التجسس الدولي والحماية الجنائية للدفاع الوطني وأمن الدولة، للدكتور محمود سليمان موسى، توزيع مؤسسة المعارف بالاسكندرية ٢٠٠١.
- ٧٩ - التحجير شرح التحرير في أصول الفقه، للعلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي الحنبلي، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية/الرياض - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبدالرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح.
- ٨٠ - تحرير ألفاظ التنبيه، تأليف: يحيى بن شرف بن مري النووي أبو زكريا، دار النشر: دار القلم - دمشق - ١٤٠٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبدالغني الدقر.
- ٨١ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، تأليف: محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري أبو العلا، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٨٢ - تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، تأليف: عمر بن علي بن أحمد الوادياشي الأندلسي، دار النشر: دار حراء - مكة المكرمة - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبدالله بن سعاد اللحياني.
- ٨٣ - تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة، للطاهر بن عاشور. ط: الشركة التونسية للتوزيع.

- ٨٤ - **تخريج الفروع على الأصول**، تأليف: محمود بن أحمد الزنجاني أبو المناقب، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٣٩٨، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. محمد أديب صالح.
- ٨٥ - **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تأليف: عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف.
- ٨٦ - **(كتاب) التسهيل لعلوم التنزيل**، تأليف: محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي، دار النشر: دار الكتاب العربي - لبنان - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة: الرابعة.
- ٨٧ - **التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٨٨ - **التعريفات**، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- ٨٩ - **تعظيم قدر الصلاة**، تأليف: محمد بن نصر بن الحجاج المروزي أبو عبدالله، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي.
- ٩٠ - **تفسير البحر المحيط**، تأليف: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأنديسي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق (١) د. زكريا عبدالمجيد النوقي، (٢) د. أحمد النجولي الجمل.
- ٩١ - **تفسير البغوي (معالم التنزيل)**، للبغوي الحسين بن مسعود الفراء أبي محمد، دار المعرفة - بيروت، تحقيق: خالد عبدالرحمن العك.
- ٩٢ - **تفسير البيضاوي**، دار الفكر - بيروت.
- ٩٣ - **تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)**، تأليف: أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي.
- ٩٤ - **تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم**، تأليف: نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: د. محمود مطرجي.

- ٩٥ - تفسير السمعاني، تأليف: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، دار النشر: دار الوطن - الرياض - السعودية - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: ياسر بن إبراهيم و غنيم بن غنيم.
- ٩٦ - تفسير الصافي للمولى محسن الملقب بالفيض الكاشاني، منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت.
- ٩٧ - تفسير الصنعاني، عبدالرزاق بن همام الصنعاني، نشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد.
- ٩٨ - التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور التونسي، تأليف سماحة الاستاذ الامام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، دار النشر: مؤسسة التاريخ، بيروت لبنان، الطبعة الاولى ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
- ٩٩ - تفسير القاسمي، المسمى محاسن التأويل، تأليف الإمام العلامة محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق احمد بن علي وحمدي صبح، دار النشر: دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣ هـ.
- ١٠٠ - تفسير القرآن العظيم، تأليف: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠١.
- ١٠١ - تفسير القرآن العظيم، تأليف: عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، دار النشر: المكتبة العصرية - صيدا، تحقيق: أسعد محمد الطيب.
- ١٠٢ - التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى.
- ١٠٣ - التفسير المنير. لوهبة الزحيلي، في العقيدة والشريعة والمنهج، دار النشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- ١٠٤ - تفسير النسفي، المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التنزيل لأبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي. دار القلم بيروت لبنان.
- ١٠٥ - التفسير الواضح، للدكتور محمد محمود حجازي، دار النشر، دار الجيل بيروت، الطبعة السادسة، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.
- ١٠٦ - تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار الرشيد - سوريا.

- ١٠٧ - تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبد مذهبية نافعة، لأبي شجاع محمد بن علي بن شعيب بن الدهان، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية/الرياض - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. صالح بن ناصر بن صالح الخزيم.
- ١٠٨ - (كتاب) التلخيص في أصول الفقه، لأبي المعالي عبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجويني، دار النشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: عبدالله جولم النبالي وبشير أحمد العمري.
- ١٠٩ - تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني - المدينة المنورة - ١٣٨٤ - ١٩٦٤، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني.
- ١١٠ - تلخيص كتاب الاستغاثة، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد علي عجال، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة.
- ١١١ - (كتاب) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للإمام أبي بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم الباقلائي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
- ١١٢ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧هـ.
- ١١٣ - تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، دار النشر: مطبعة المدني - القاهرة، تحقيق: محمود محمد شاكر.
- ١١٤ - تهذيب الأخلاق، للجاحظ.
- ١١٥ - تهذيب الأسماء واللغات، تأليف: محي الدين بن شرف النووي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات.
- ١١٦ - تهذيب التهذيب. تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى.

- ١١٧ - تهذيب الكمال، تأليف: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠ - ١٩٨٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
- ١١٨ - تهذيب اللغة، تأليف: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، دار النشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت - ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوض مرعب.
- ١١٩ - توجيه النظر إلى أصول الأثر، تأليف: طاهر الجزائري الدمشقي، دار النشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة.
- ١٢٠ - التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف: محمد عبدالرؤوف المناوي، دار النشر: دار الفكر المعاصر دار الفكر - بيروت، دمشق - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد رضوان الداية.
- ١٢١ - التيسير بشرح الجامع الصغير، تأليف: الإمام الحافظ زين الدين عبدالرؤوف المناوي، دار النشر: مكتبة الإمام الشافعي - الرياض - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الطبعة: الثالثة.
- ١٢٢ - تيسير التحرير للعلامة، محمد أمين المعروف بأمير بادشاه، دار النشر: دار الفكر - بيروت.
- ١٢٣ - تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، تأليف: سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٩٩٩م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد أيمن الشبراوي.
- ١٢٤ - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تأليف: عبدالرحمن بن ناصر السعدي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: عبدالرحمن اللويحق.
- ١٢٥ - الثقات، لابن حبان محمد بن حبان أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، نشر: دار الفكر - بيروت.
- ١٢٦ - ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تأليف: أبي منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، دار النشر: دار المعارف - القاهرة.
- ١٢٧ - الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تأليف: صالح عبدالسميع الآبي الأزهرى، نشر: المكتبة الثقافية - بيروت.

- ١٢٨ - جامع بيان العلم وفضله، تأليف: يوسف بن عبدالبير النمري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٨.
- ١٢٩ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥.
- ١٣٠ - الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، تأليف: أبو عبدالله محمد بن الحسن الشيباني، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى.
- ١٣١ - جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، للإمام الحافظ الفقيه زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين البغدادى الدمشقي الشهير بابن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الارناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة.
- ١٣٢ - الجامع في الحديث، تأليف: عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي أبو محمد المصري، دار النشر: دار ابن الجوزي - السعودية - ١٩٩٦م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. مصطفى حسن حسين أبو الخير.
- ١٣٣ - الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
- ١٣٤ - الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- ١٣٥ - الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار النشر: دار الشعب - القاهرة.
- ١٣٦ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادى أبو بكر، دار النشر: مكتبة المعارف - الرياض ١٤٠٣، تحقيق: د. محمود الطحان.
- ١٣٧ - جرائم انتهاك أسرار الدفاع عن البلاد من الناحيتين الموضوعية والإجرامية، للدكتور جابر يوسف عبدالكريم المراغي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨.
- ١٣٨ - جرائم الخطأ الطبي والتمريض عنها، للمحامي شريف الطباخ، دار الفكر الجامعي ٢٠٠٥.

- ١٣٩ - الجرح والتعديل، تأليف: عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٢٧١ - ١٩٥٢، الطبعة: الأولى.
- ١٤٠ - الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، تأليف: محمد بن فتوح الحميدي، دار النشر: دار ابن حزم - لبنان/بيروت - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. علي حسين البواب.
- ١٤١ - جمهرة اللغة، دار النشر: دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: رمزي منير بعلبكي.
- ١٤٢ - الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، لابن قيم الجوزية، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٤٣ - جواهر الأصول في علم حديث الرسول ﷺ، صنفه العلامة أبو الفضل محمد بن محمد الفارسي المعروف بفصيح الهروي المتوفى سنة ٨٣٧هـ، تحقيق: القاضي أظهر المباركفوري، مراجعة الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط.
- ١٤٤ - الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تأليف: عبدالرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
- ١٤٥ - حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، لأبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.
- ١٤٦ - حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهاج (لذكرى الأنصاري)، تأليف: سليمان الجمل، دار النشر: دار الفكر - بيروت - بلا، الطبعة: بلا، تحقيق: بلا.
- ١٤٧ - حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، تأليف: علي الصعدي العدوي المالكي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤١٢، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي.
- ١٤٨ - حاشية الخرشي، للإمام محمد بن عبدالله بن علي الخرشي المالكي على مختصر سيدي خليل للإمام خليل بن اسحاق بن موسى المالكي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الاولى ١٤١٧هـ.
- ١٤٩ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تأليف: محمد عرفه الدسوقي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد عlish.
- ١٥٠ - حرية الدفاع، طه أبو الخير. ط١، ١٩٧٤.

- ١٥١ - حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، تأليف: عبد الحميد الشرواني، دار النشر: دار الفكر - بيروت.
- ١٥٢ - الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، تأليف: علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود.
- ١٥٣ - الحب في القرآن الكريم، عمر شاکر الكبیسی، مؤسسة الريان - بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- ١٥٤ - الحب والجنس من منظور إسلامي، محمد علي قطب.
- ١٥٥ - حجة الله البالغة، تأليف: الإمام أحمد المعروف بشاه ولي الله ابن عبد الرحيم الدهلوي، دار النشر: دار الكتب الحديثة - مكتبة المثنى - القاهرة - بغداد، تحقيق: سيد سابق.
- ١٥٦ - الحدود والأحكام الفقهية، للبساطامي.
- ١٥٧ - حق الطبيب في ممارسة الأعمال الطبية، رسالة دكتوراه للطالب عادل عبد إبراهيم، جامعة بغداد.
- ١٥٨ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الرابعة.
- ١٥٩ - الحماية الجنائية لأسرار المهنة، للدكتور أحمد كامل سلامة، نشر: دار النهضة العربية.
- ١٦٠ - الحماية الجنائية لأسرار الدولة، دراسة تحليلية وتطبيقية لجرائم الخيانة والتجسس في التشريع المصري والمقارن، للدكتور مجدي محمود محب حافظ، الطبعة الأولى، ١٩٩١.
- ١٦١ - الحوافز التجارية التسويقية وأحكامها في الفقه الإسلامي، تأليف خالد بن عبدالله المصلح، الطبعة الأولى دار ابن الجوزي ١٤٢٠، ١٩٩٩.
- ١٦٢ - خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، نشر: مكتبة المعلا - الكويت.
- ١٦٣ - خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: عمر بن علي بن الملقن الأنصاري، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤١٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي.

- ١٦٤ - الدراري المضية شرح الدرر البهية، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
- ١٦٥ - درر الأحكام شرح مجلة الأحكام، تأليف: علي حيدر، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت، تحقيق: تعريب: المحامي فهمي الحسيني.
- ١٦٦ - الدرر في اختصار المغازي والسير، تأليف: ابن عبد البر.
- ١٦٧ - الدر المختار شرح تنوير الأبصار، تأليف: محمد أمين الشهير بابن عابدين، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٣٨٦، الطبعة: الثانية
- ١٦٨ - الدر المنثور، تأليف: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٣.
- ١٦٩ - درر الأحكام شرح مجلة الأحكام، للعلامة علي حيدر، دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت، تحقيق: وتعريب: المحامي فهمي الحسيني.
- ١٧٠ - دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تأليف: القاضي عبدالنبي بن عبدالرسول الأحمد نكري، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص.
- ١٧١ - الديباج على مسلم، تأليف: عبدالرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي، دار النشر: دار ابن عفان - الخبر بالسعودية - ١٤١٦ - ١٩٩٦، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري.
- ١٧٢ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تأليف: إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمرى المالكي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٧٣ - الذخيرة، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، دار النشر: دار الغرب - بيروت - ١٩٩٤م، تحقيق: محمد حجي.
- ١٧٤ - الذريعة إلى مكارم الشريعة، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق أبو اليزيد العجمي، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة الطبعة الثانية.
- ١٧٥ - رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لخاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين مع تكملة ابن عابدين لنجل المؤلف، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدال موجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

- ١٧٦ - الرسالة، تأليف: محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي - القاهرة - ١٣٥٨ -
١٩٣٩، تحقيق: أحمد محمد شاكر
- ١٧٧ - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين أبي النصر
عبد الوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، دار النشر: عالم الكتب -
لبنان/بيروت - ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: علي محمد
معوض، عادل أحمد عبدالموجود.
- ١٧٨ - الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب
والسنة، تأليف: أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن
سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥ -
١٩٧٥.
- ١٧٩ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف: العلامة أبي
الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادى، دار النشر: دار إحياء
التراث العربي - بيروت.
- ١٨٠ - الروض الأنف، لأبي القاسم السهيلي.
- ١٨١ - الروض الداني (المعجم الصغير)، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو
القاسم الطبراني، دار النشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت،
عمان - ١٤٠٥ - ١٩٨٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد شكور محمود
الحاج أمير.
- ١٨٢ - الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، لزين الدين بن نور الدين علي بن
أحمد الجبجي العاملي مطبعة الآداب النجف ١٣٨٧هـ.
- ١٨٣ - روضة الطالبين وعمدة المفتين، تأليف: النووي، دار النشر: المكتب
الإسلامي - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الثانية.
- ١٨٤ - روضة الطالبين، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، تحقيق
الشيخ عادل أحمد عبد الجواد والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب
العلمية بيروت ١٤٢١هـ.
- ١٨٥ - روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لابن حبان تحقيق: محمد محي الدين
عبد الحميد، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٨٦ - روضة المحبين ونزهة المشتاقين، للإمام ابن قيم الجوزية، نشر: دار الكتب
العلمية - بيروت، ١٤١٢ - ١٩٩٢.

- ١٨٧ - روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لشيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد بن عبدالله بن أحمد بن قدامة، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريان الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٨٨ - رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ١٨٩ - رياض الصالحين، للإمام النووي، ط مؤسسة الريان.
- ١٩٠ - زاد المسير في علم التفسير، تأليف: عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٤، الطبعة: الثالثة.
- ١٩١ - زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبدالقادر الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٩٢ - الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهرى الهروي، تحقيق: د. محمد جبر الألفي، نشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت.
- ١٩٣ - الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. يحيى مراد، نشر: دار الكتب العلمية.
- ١٩٤ - الزهد، للإمام أحمد بن حنبل.
- ١٩٥ - (كتاب) الزهد، تأليف: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني أبو بكر، دار النشر: دار الريان للتراث - القاهرة - ١٤٠٨، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد حامد.
- ١٩٦ - الزهد، لعبدالله بن المبارك بن واضح المرزوي أبو عبدالله، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- ١٩٧ - الزهد، لهناد بن السري الكوفي، تحقيق: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي، نشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
- ١٩٨ - الزهد والورع والعبادة، لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية، دار النشر: مكتبة المنار - الأردن - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: حماد سلامة، محمد عويضة.
- ١٩٩ - الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمي دار الفكر بيروت ١٤٠٣هـ.
- ٢٠٠ - سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٧٩، الطبعة: الرابعة، تحقيق: محمد عبدالعزيز الخولي.

- ٢٠١ - سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، للإمام محمد بن يوسف الصالحي الشامي المتوفي سنة ٩٤٢هـ، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، نشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٢٠٢ - سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، للإمام محمد بن يوسف صالح الشافعي، تحقيق عبدالعزيز عبدالحق حلمي ١٩٧٥م القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث.
- ٢٠٣ - السراج الوهاج في شرح المنهاج، للعلامة فخر الدين احمد بن حسن بن يوسف الجاربردي، تحقيق الدكتور اكرم بن محمد بن حسين، دار المعارف الدولية، الرياض الطبعة الثانية ١٤١٨، ١٩٩٨
- ٢٠٤ - سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف - الرياض.
- ٢٠٥ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف - الرياض.
- ٢٠٦ - السنة، تأليف: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، دار النشر: دار الراية - الرياض - ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عطية الزهراني.
- ٢٠٧ - السنة النبوية حجةً وتدويناً، لمحمد صالح الغرسي، مؤسسة الريان - بيروت.
- ٢٠٨ - سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، دار النشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ - ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد سنن الدارمي، تأليف: عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد.
- ٢٠٩ - سنن أبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار النشر: دار الفكر - ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد.
- ٢١٠ - سنن الدارقطني، للحافظ الكبير علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ٢١١ - سنن الدارقطني، تأليف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦ - ١٩٦٦، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني.
- ٢١٢ - سنن الدارمي، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي.

- ٢١٣ - سنن سعيد بن منصور (التفسير)، تأليف: سعيد بن منصور، دار النشر: دار العصيمي - الرياض - ١٤١٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز آل حميد.
- ٢١٤ - السنن الصغرى (المجتبى)، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة.
- ٢١٥ - السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبدالرحمن النسائي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ - ١٩٩١، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.
- ٢١٦ - سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي
- ٢١٧ - سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبدالله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣، الطبعة: التاسعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.
- ٢١٨ - السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، لعلي بن برهان الدين الحلبي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٠هـ.
- ٢١٩ - السيرة النبوية لابن هشام، لعبدالملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبي محمد، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٤١١، الطبعة: الأولى، تحقيق: طه عبدالرؤف سعد.
- ٢٢٠ - السيرة النبوية، دراسة وتحليل. تأليف الدكتور محمد عبدالقادر أبو فارس، ط دار الفرقان ١٩٩٧.
- ٢٢١ - السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- ٢٢٢ - الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تأليف: إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: صلاح فتحي هلال.
- ٢٢٣ - شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، للمحقق الحلبي أبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن، مطبعة الآداب النجف.

- ٢٢٤ - شرح البدخشي، مناهج العقول، للغمام محمد بن حسن البدخشي، ومعه شرح الاسنوي نهاية السؤل للإمام جمال الدين عبدالرحيم الاسنوي، وكلاهما شرح مناهج الوصول في علم الأصول للبيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ٢٢٥ - شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر الفتازاني الشفعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، تحقيق: زكريا عميرات
- ٢٢٦ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تأليف: محمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١، الطبعة: الأولى.
- ٢٢٧ - شرح السنة، للإمام الحسين بن مسعود البغوي، دار النشر: المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش.
- ٢٢٨ - شرح السنة، معتقد إسماعيل بن يحيى المزني، تأليف: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، دار النشر: مكتبة الغرباء الأثرية - السعودية - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: جمال عزون
- ٢٢٩ - شرح صحيح مسلم للقااضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم، للإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليعصبى. تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفا، المنصورة الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٣٠ - شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩١، الطبعة: الرابعة.
- ٢٣١ - شرح فتح القدير، تأليف: كمال الدين ابن الهمام، محمد بن عبدالواحد السيواسي، دار النشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية.
- ٢٣٢ - شرح القواعد الفقهية، لأحمد بن الشيخ محمد الزرقا، دار النشر: دار القلم - دمشق/سوريا - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، الطبعة: الثانية، صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا.
- ٢٣٣ - شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير أو المختصر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه، للعلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد، مكتبة العبيكان ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- ٢٣٤ - شرح مشكل الآثار، تأليف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - لبنان/بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- ٢٣٥ - شرح معاني الآثار، تأليف: أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر الطحاوي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد زهري النجار.
- ٢٣٦ - شرح ميارة الفاسي، تأليف: أبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد المالكي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبداللطيف حسن عبدالرحمن.
- ٢٣٧ - الشرح الميسر على الفقهاء الأيسر والأكبر، المنسوبين لأبي حنيفة، تأليف: محمد بن عبدالرحمن الخميس، دار النشر: مكتبة الفرقان - الإمارات العربية - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الأولى.
- ٢٣٨ - شرح النووي لصحيح مسلم، تأليف: أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٢، الطبعة: الطبعة الثانية.
- ٢٣٩ - شعب الإيمان، للإمام الحافظ البيهقي. تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٤٠ - شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تأليف: أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي.
- ٢٤١ - (كتاب) الشكر، تأليف: أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، دار النشر: المكتب الإسلامي - الكويت - ١٤٠٠ - ١٩٨٠، الطبعة: الثالثة، تحقيق: بدر البدر.
- ٢٤٢ - صحيح الجامع الصغير وزيادته، للسيوطي، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٢٤٣ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (الإحسان)، تأليف: أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ - ١٩٩٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

- ٢٤٤ - صحيح ابن خزيمة، تأليف: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٠ - ١٩٧٠، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.
- ٢٤٥ - صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٢٤٦ - صفة الصفوة، تأليف: عبدالرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٩ - ١٩٧٩، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمود فاخوري - د. محمد رواس قلعه جي.
- ٢٤٧ - صفوة التفاسير للصابوني، تأليف محمد علي الصابوني، دار النشر: دار القلم، بيروت لبنان الطبعة الخامسة.
- ٢٤٨ - الصمت وآداب اللسان، لابن أبي الدنيا. تحقيق: أبي إسحاق الحويني، نشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٢٤٩ - الضعفاء، للعقيلي. تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، نشر: دار المكتبة العلمية - بيروت.
- ٢٥٠ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للإمام السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
- ٢٥١ - طبقات الشافعية الكبرى، تأليف: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، دار النشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤١٣هـ، الطبعة: ط٢، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبدالفتاح محمد الحلو.
- ٢٥٢ - طبقات الفقهاء، تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق، دار النشر: دار القلم - بيروت، تحقيق: خليل الميس.
- ٢٥٣ - الطبقات الكبرى، لابن سعد محمد بن سعد بن منيع أبي عبدالله البصري الزهري، دار النشر: دار صادر - بيروت - .
- ٢٥٤ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد جميل غازي، نشر: مطبعة المدني - القاهرة.
- ٢٥٥ - طرح التثريب في شرح التقریب، تأليف: زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسيني العراقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبدالقادر محمد علي.

- ٢٥٦ - الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية للشيخ الإمام محمد بن علي البركلي البركوي، تحقيق الدكتور محمد حسني مصطفى، دار القلم العربي سورية الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٢٥٧ - طلبه الطلبة في الإصطلاحات الفقهية، تأليف: نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي، دار النشر: دار النفائس - عمان - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، تحقيق: خالد عبدالرحمن العك.
- ٢٥٨ - طوق الحمامة في الألفة والآلاف، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الظاهري، تحقيق أحمد شمس الدين، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- ٢٥٩ - عارضة الاحوذى لشرح صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي المالكي، دار الكتاب العربي.
- ٢٦٠ - العزلة، تأليف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، دار النشر: المطبعة السلفية - القاهرة - ١٣٩٩هـ، الطبعة: الثانية.
- ٢٦١ - عقد المحاماة في القانون الكويتي والقانون المقارن، للدكتور فايز الكندري، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ٢٦٢ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبي الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، نشر: دار طيبة - الرياض.
- ٢٦٣ - علم أصول الفقه للدكتور محمد الزحيلي، دار القلم الطبعة الأولى ٢٠٠٤.
- ٢٦٤ - علوم الحديث لابن الصلاح، الإمام أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، تحقيق: نور الدين عتر، نشر: دار الفكر - دمشق.
- ٢٦٥ - عمدة الفقه، تأليف: عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسي، دار النشر: مكتبة الطرفين - الطائف، تحقيق: عبدالله سفر العبدلي، محمد دغليب العتيبي.
- ٢٦٦ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٦٧ - عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٦٨ - عيون الأثر، لابن سيد الناس.
- ٢٦٩ - غاية البيان شرح زيد ابن رسلان، تأليف: محمد بن أحمد الرملي الأنصاري، دار النشر: دار المعرفة - بيروت.

- ٢٧٠ - **الغنية في أصول الدين**، لأبي سعيد عبدالرحمن بن محمد النيسابوري، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، نشر: مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية - بيروت.
- ٢٧١ - **الفارق بين المصنف والسارق**، للعلامة عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: هلال ناجي، عالم الكتب، للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩، ١٩٩٨.
- ٢٧٢ - **فتاوى مصطفى الزرقا**، اعتنى بها: مجمد أحمد مكّي، قدم لها: الدكتور يوسف القرضاوي، نشر: دار القلم، دمشق.
- ٢٧٣ - **الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان**، تأليف: الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار النشر: دار الفكر - ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ٢٧٤ - **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.
- ٢٧٥ - **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت.
- ٢٧٦ - **فتح المعين بشرح قرّة العين**، للعلامة زين الدين بن عبدالعزيز المليباري، دار النشر: دار الفكر - بيروت.
- ٢٧٧ - **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تأليف: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤٠٣هـ، الطبعة: الأولى.
- ٢٧٨ - **فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب**، تأليف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨، الطبعة: الأولى.
- ٢٧٩ - **الفردوس بمأثور الخطاب**، تأليف: أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمداني الملقب إلكيا، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، الطبعة: الأولى، تحقيق: السعيد بن بسبوني زغلول.
- ٢٨٠ - **الفروع وتصحيح الفروع**، تأليف: محمد بن مفلح المقدسي أبو عبدالله، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي.

- ٢٨١ - الفروق، تأليف: أسعد بن محمد بن الحسين النيسابوري الكرابيسي، دار النشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - ١٤٠٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد طوموم.
- ٢٨٢ - الفصول في الأصول، تأليف: أحمد بن علي الرازي الجصاص، دار النشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عجيل جاسم النشمي.
- ٢٨٣ - فضائل الصحابة، تأليف: الإمام أحمد بن حنبل أبي عبدالله الشيباني، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٣ - ١٩٨٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس.
- ٢٨٤ - فضائل القرآن، تأليف: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر النسائي، دار النشر: دار إحياء العلوم/دار الثقافة - بيروت/الدار البيضاء - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، الطبعة: الثانية، تحقيق: د فاروق حمادة.
- ٢٨٥ - فضيلة الشكر لله على نعمته، تأليف: محمد بن جعفر بن محمد بن سهل السامري أبو بكر، دار النشر: دار الفكر - دمشق - ١٤٠٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، د. عبدالكريم اليافي.
- ٢٨٦ - الفعل الضار والضمان فيه، مصطفى أحمد الزرقا، الطبعة الأولى، دار القلم دمشق، ١٤٠٩هـ.
- ٢٨٧ - الفقه الإسلامي وأدلته، للأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي. دار الفكر - دمشق.
- ٢٨٨ - فقه السيرة النبوية، تأليف: منير الغضبان. دار الوفاء للطباعة والنشر - القاهرة.
- ٢٨٩ - الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تأليف: أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤١٥
- ٢٩٠ - الفوائد في اختصار المقاصد، تأليف: عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي، دار النشر: دار الفكر المعاصر، دار الفكر - دمشق - ١٤١٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: إياد خالد الطباع.
- ٢٩١ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٧هـ، الطبعة: الثالثة، تحقيق: عبدالرحمن يحيى المعلمي.
- ٢٩٢ - فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبدالرؤف المناوي، نشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

- ٢٩٣ - القاموس المحيط، للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.
- ٢٩٤ - قانون العقوبات القسم الخاص، للدكتور محمود نجيب حسني، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٢.
- ٢٩٥ - قواطع الأدلة في الأصول، للعلامة أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي.
- ٢٩٦ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تأليف: أبي محمد عز الدين بن عبد السلام السلمي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢٩٧ - قواعد الفقه، تأليف: محمد عيم الإحسان المجدي البركتي، دار النشر: الصدف بيلشرز - كراتشي - ١٤٠٧ - ١٩٨٦، الطبعة: الأولى.
- ٢٩٨ - القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، تأليف: علي بن عباس البعلي الحنبلي، دار النشر: مطبعة السنة المحمدية - القاهرة - ١٣٧٥ - ١٩٥٦، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- ٢٩٩ - القوانين الفقهية، قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، لمحمد بن أحمد بن جُزَي الكلبلي الغرناطي، دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٩م.
- ٣٠٠ - الكافي شرح البزدوي، للإمام حسام الدين حسين بن علي بن حجاج السغنافي تحقيق فخر الدين سيد محمد قانت، مكتبة الرشد، الرياض الطبعة الاولى ١٤٢٢، ٢٠٠١م.
- ٣٠١ - الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، تأليف: عبدالله بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار النشر: المكتب الاسلامي - بيروت.
- ٣٠٢ - الكافي في فقه أهل المدينة، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر القرطبي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى.
- ٣٠٣ - الكامل في التاريخ، تأليف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٥هـ، الطبعة: ط ٢، تحقيق: عبدالله القاضي.
- ٣٠٤ - الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي. تحقيق: يحيى مختار غزاوي، نشر: دار الفكر - بيروت.

- ٣٠٥ - كتب رسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحاراني أبو العباس، دار النشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي.
- ٣٠٦ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبدالرزاق المهدي.
- ٣٠٧ - كشف القناع عن متن القناع، تأليف الشيخ منصور بن يونس بن ادريس البهوتي، تحقيق إبراهيم بن أحمد عبدالحميد، دار عالم الكتب، الرياض ١٤٢٣هـ، طبعة خاصة.
- ٣٠٨ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تأليف: علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: عبدالله محمود محمد عمر.
- ٣٠٩ - الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي، تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي، نشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت.
- ٣١٠ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تأليف: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الرابعة، تحقيق: أحمد القلاش.
- ٣١١ - كشف المشكل من حديث الصحيحين، لأبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي، دار النشر: دار الوطن - الرياض - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، تحقيق: علي حسين البواب.
- ٣١٢ - كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصيني الدمشقي الشافعي، دار النشر: دار الخير - دمشق - ١٩٩٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي عبدالحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان.
- ٣١٣ - كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني، تأليف: أبو الحسن المالكي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤١٢، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي.
- ٣١٤ - الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري.

- ٣١٥ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري، صححه ووضع فهارسه ومفتاحه: الشيخ بكرى حياني، الشيخ صفوة السقا، نشر: مؤسسة الرسالة.
- ٣١٦ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تأليف: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود عمر الدماطي.
- ٣١٧ - لسان العرب، للإمام العلامة ابن منظور، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ.
- ٣١٨ - لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الثالثة، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند.
- ٣١٩ - لفظ الدرر، للعدوي، نشر: شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة.
- ٣٢٠ - مباحث العلة في القياس عند الأصوليين، لاستاذي الدكتور عبدالحكيم السعدي، دار البشائر الاسلامية بيروت الطبعة الأولى.
- ٣٢١ - المبدع شرح المقنع، لابن مفلح برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد، دار عالم الكتب بيروت ١٤٢٣هـ.
- ٣٢٢ - المبسوط، لشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، دار احياء التراث، بيروت لبنان، الطبعة الاولى ١٤٢٢هـ.
- ٣٢٣ - المتحف في أحكام المصحف، للدكتور صالح بن محمد الرشيد، مؤسسة الريان ١٤٢٤هـ الطبعة الأولى.
- ٣٢٤ - (كتاب) المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي - حلب.
- ٣٢٥ - مجلة الأحكام العدلية، تأليف: جمعية المجلة، دار النشر: كارخانه تجارت كتب، تحقيق: نجيب هواويني.
- ٣٢٦ - مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، تأليف: عبدالرحمن بن محمد بن سليمان الكلبيولي المدعو بشيخي زاده، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: خرج آياته وأحاديثه خليل عمران المنصور.
- ٣٢٧ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: علي بن أبي بكر الهيثمي، دار النشر: دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي - القاهرة، بيروت - ١٤٠٧.

- ٣٢٨ - المجموع شرح المذهب، للإمام النووي، مع تكملة، للسبكي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٧م
- ٣٢٩ - المجموعة المتخصصة في المسؤولية القانونية للمهنيين، الجزء الثالث، المسؤولية المهنية والإعلامية والمصرفية والمحاسبية.
- ٣٣٠ - محاضرات في عقد الزواج، للشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ٣٣١ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف: أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافى محمد.
- ٣٣٢ - المحصول في أصول الفقه، تأليف: القاضي أبي بكر بن العربي المعافري المالكي، دار النشر: دار البيارق - عمان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: حسين علي اليدري - سعيد فودة.
- ٣٣٣ - المحلى شرح المجلى للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار احياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.
- ٣٣٤ - مختار الصحاح، تأليف: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، دار الرسالة - الكويت.
- ٣٣٥ - مختصر الإنصاف والشرح الكبير، تأليف: محمد بن عبدالوهاب، دار النشر: مطابع الرياض - الرياض، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبدالعزيز بن زيد الرومي، د. محمد بلتاجي، د. سيد حجاب.
- ٣٣٦ - مختصر شعب الإيمان للبيهقي، تأليف: عمر بن عبدالرحمن القزويني أبو المعالي، دار النشر: دار ابن كثير - دمشق - ١٤٠٥، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط.
- ٣٣٧ - المدخل، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج، دار النشر: دار الفكر - ١٤٠١هـ - ١٩٨١.
- ٣٣٨ - المدخل إلى السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، دار النشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت - ١٤٠٤، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

- ٣٣٩ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: عبدالقادر بن بدران الدمشقي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠١، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي.
- ٣٤٠ - المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، دراسة مقارنة للقوانين التي تحكم السرية المصرفية وتبييض الأموال، للمحامية هيام الجرد، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية.
- ٣٤١ - المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، دار النشر: دار صادر - بيروت.
- ٣٤٢ - المذكرة الإيضاحية للقانون الفرنسي الجديد، الصادر في ١٤ مايو ١٩٩٣، والمنشور في موسوعة القانون الجنائي الطبعة الثالثة، تقديم هيرفي، باريس ١٩٩٥.
- ٣٤٣ - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف: علي بن سلطان محمد القاري، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: جمال عيتاني.
- ٣٤٤ - مسالك الأنفهام إلى تنقيح شرائع الاسلام، لزين الدين بن علي العاملي، مؤسسة المعارف الإسلامية إيران، الطبعة الثالثة.
- ٣٤٥ - مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله أهل الجاهلية، تأليف: محمد بن عبد الوهاب، دار النشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - ١٣٩٦، تحقيق: محمود شكري الألوسي.
- ٣٤٦ - مستجدات فقهية في الزواج والطلاق، تأليف أسامة عمر سليمان الأشقر.
- ٣٤٧ - المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا.
- ٣٤٨ - المستصفى في علم الأصول، لحجة الاسلام محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عبدالسلام عبدالشافى.
- ٣٤٩ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة - مصر.
- ٣٥٠ - مسند إسحاق بن راهويه، تأليف: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، دار النشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة - ١٤١٢ - ١٩٩١، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبدالغفور بن عبدالحق البلوشي.

- ٣٥١ - مسند البزار (البحر الزخار)، تأليف: أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، دار النشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت، المدينة - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله.
- ٣٥٢ - مسند الروياني، تأليف: محمد بن هارون الروياني أبو بكر، دار النشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة - ١٤١٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: أيمن علي أبو يمان.
- ٣٥٣ - مسند الشافعي، تأليف: محمد بن إدريس أبو عبدالله الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٥٤ - مسند الشهاب، لمحمد بن سلامة بن جعفر، أبي عبدالله القضاعي. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٣٥٥ - مسند أبي يعلى، تأليف: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، دار النشر: دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: حسين سليم أسد.
- ٣٥٦ - المسودة في أصول الفقه، للعلامة عبدالسلام، عبدالحليم، أحمد بن عبدالحليم، آل تيمية، دار النشر: المدني - القاهرة، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد.
- ٣٥٧ - المسؤولية الجزائية للأطباء عن إفشاء السراهمني، تأليف موفق علي عبيد رسالة ماجستير - مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان ١٩٩٨.
- ٣٥٨ - المسؤولية الطبية في قانون العقوبات، للدكتور محمد فايق الجوهري، رسالة دكتوراه جامعة فؤاد الأول، مصر ١٩٥٢.
- ٣٥٩ - مشكاة المصابيح، تأليف: محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٩٨٥، الطبعة: الثالثة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
- ٣٦٠ - المصباح المنير، للعلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، مكتبة لبنان ١٩٨٧.
- ٣٦١ - المصنف، تأليف: أبو بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- ٣٦٢ - (الكتاب) المصنف في الأحاديث والآثار، تأليف: أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

- ٣٦٣ - مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحباني، دار النشر: المكتب الإسلامي - دمشق - ١٩٦١م.
- ٣٦٤ - المطلع على أبواب الفقه، لأبي عبدالله محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي، تحقيق: محمد بشير الأدلي، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠١ - ١٩٨١.
- ٣٦٥ - المعجم الأوسط، تأليف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار النشر: دار الحرمين - القاهرة - ١٤١٥، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني.
- ٣٦٦ - المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر: مكتبة الزهراء - الموصل - ١٤٠٤ - ١٩٨٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي.
- ٣٦٧ - المعجم الوجيز. مجمع اللغة العربية، مكتبة دبي للتوزيع.
- ٣٦٨ - المعجم الوسيط، إخراج ابراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد عبدالقادر، ومحمد علي النجار، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، تركيا.
- ٣٦٩ - معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبدالله محمد بن أدریس الشافعي، تأليف: الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان/بيروت، تحقيق: سيد كسروي حسن.
- ٣٧٠ - المغرب في ترتيب المغرب، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبدالسيد بن علي بن المطرز، تحقيق: محمود فاخوري و عبدالحميد مختار، نشر: مكتبة أسامة بن زيد - حلب.
- ٣٧١ - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، تأليف: أبو الفضل العراقي، دار النشر: مكتبة طبرية - الرياض - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: أشرف عبدالمقصود.
- ٣٧٢ - المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تأليف: عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى.
- ٣٧٣ - المغني في أصول الفقه، للإمام جلال الدين ابي محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازي، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا، نشر مركز البحث العلمي وحياء التراث الاسلامي، جامعة ام القرى السعودية، الطبعة الاولى، ١٤٠٣هـ.

- ٣٧٤ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تأليف: محمد الخطيب الشربيني، دار النشر: دار الفكر - بيروت.
- ٣٧٥ - مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، تأليف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبدالله، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٧٦ - مفردات ألفاظ القرآن، للعلامة الحسين بن محمد بن المفضل الشهير بالراغب الاصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- ٣٧٧ - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، حققه وعلق عليه: محيي الدين ديب مستو وزملاؤه، نشر: دار ابن كثير، دمشق بيروت.
- ٣٧٨ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تأليف: أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عثمان الخشت.
- ٣٧٩ - المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات الشرعية لأمهاث مسائل المشكلات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، تحقيق الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ٣٨٠ - الملكية الصناعية، دكتورة سميحة قليوبي، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٥، نشر: دار النهضة العربية.
- ٣٨١ - منار السبيل في شرح الدليل، تأليف: إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان، دار النشر: مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٥، الطبعة: الثانية، تحقيق: عصام القلعجي.
- ٣٨٢ - مناقب الشافعي، للبيهقي. تحقيق: سيد أحمد صقر.
- ٣٨٣ - المنتخب من مسند عبد بن حميد، تأليف: عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسي، دار النشر: مكتبة السنة - القاهرة - ١٤٠٨ - ١٩٨٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي.
- ٣٨٤ - المتقى شرح موطأ مالك، للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد عطا.

- ٣٨٥ - المنتقى من السنن المسندة، تأليف: عبدالله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري، دار النشر: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت - ١٤٠٨ - ١٩٨٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبدالله عمر البارودي.
- ٣٨٦ - منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، تأليف: محمد عlish، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٣٨٧ - منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه، للإمام تاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق سعيد بن علي بن محمد الحميري، دار البشائر الإسلامية الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٣٨٨ - المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى، تأليف: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية/الرياض - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، الطبعة: الأولى.
- ٣٨٩ - منهج الثقافة الإسلامية، لمحج الدين الخطيب.
- ٣٩٠ - المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تأليف: محمد بن إبراهيم بن جماعة، دار النشر: دار الفكر - دمشق - ١٤٠٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. محيي الدين عبدالرحمن رمضان.
- ٣٩١ - المذهب في فقه الإمام الشافعي، تأليف: إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق، دار النشر: دار الفكر - بيروت.
- ٣٩٢ - الموافقات في أصول الشريعة، للإمام ابي اسحاق ابراهيم بن موسى الشهير بالشاطبي، تحقيق خالد عبدالفتاح شيل، مؤسسة الرسالة.
- ٣٩٣ - (كتاب) المواقف، لعضد الدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، نشر: دار الجيل - بيروت.
- ٣٩٤ - موسوعة أخلاق الرسول ﷺ.
- ٣٩٥ - الموسوعة الجنائية، لجندي عبدالملك.
- ٣٩٦ - الموسوعة الشاملة للمبادئ القانونية في مصر والدول العربية، محمود زكي عبدالمتعال.
- ٣٩٧ - الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- ٣٩٨ - الموطأ. تأليف: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصمحي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.
- ٣٩٩ - الميزان في تفسير القرآن، لمحمد حسين الطباطبائي، مؤسسة النشر الاسلامي.

- ٤٠٠ - **النتف في الفتاوى**، تأليف: أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السغدري، دار النشر: دار الفرقان/مؤسسة الرسالة - عمان الأردن/بيروت لبنان - ١٤٠٤ - ١٩٨٤، الطبعة: الثانية، تحقيق: المحامي الدكتور صلاح الدين الناهي.
- ٤٠١ - **نحو ثقافة إسلامية أصيلة**، لعمر سليمان الأشقر.
- ٤٠٢ - **نزول الرحمة في التحدث بالنعمة**، للسيوطي، تحقيق عبدالرحمن منير شانوخة.
- ٤٠٣ - **نصب الراية لأحاديث الهداية**، تأليف: عبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي، دار النشر: دار الحديث - مصر - ١٣٥٧، تحقيق: محمد يوسف البنوري.
- ٤٠٤ - **نصوص اللعن في القرآن واثرها في الحكم الشرعي**، رسالة ماجستير للباحث، مؤسسة الريان.
- ٤٠٥ - **نقد الطالب لزغل المناصب**، لشمس الدين محمد بن طولون الصالحى الدمشقي، المتوفى سنة ٩٥٣هـ، تحقيق: محمد أحمد دهمان وخالد محمد دهمان، نشر: دار الفكر المعاصر، بيروت.
- ٤٠٦ - **النكت**، تأليف: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني.
- ٤٠٧ - **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تأليف: بدر الدين أبي عبدالله محمد بن جمال الدين عبدالله بن بهادر، دار النشر: أضواء السلف - الرياض - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج.
- ٤٠٨ - **نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول إلى علم الأصول**، للقاضي ناصر الدين البيضاوي تأليف الإمام جمال الدين عبدالرحيم الاسنوي تحقيق الدكتور شعبان محمد اسماعيل، دار ابن حزم الطبعة الاولى ١٩٩٩م.
- ٤٠٩ - **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، نشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٤١٠ - **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، تأليف: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير، دار النشر: دار الفكر للطباعة - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- ٤١١ - نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، تأليف: محمد بن علي بن الحسن أبو عبدالله الحكيم الترمذي، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٩٩٢م، تحقيق: عبدالرحمن عميرة.
- ٤١٢ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٩٧٣.
- ٤١٣ - الهداية شرح بداية المبتدي، لأبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبدالجليل الرشداني المرغنياني، دار النشر: المكتبة الإسلامية.
- ٤١٤ - هذبة العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين.
- ٤١٥ - الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار النشر: دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.
- ٤١٦ - الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبدالكريم زيدان، دار النشر والتوزيع الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
- ٤١٧ - الورقات، تأليف: عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني، تحقيق: د. عبداللطيف محمد العبد.
- ٤١٨ - الوسيط في شرح قانون التجارة المصري، دكتورة سميحة قليوبي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية.
- ٤١٩ - الوسيط في المذهب، تأليف: محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، دار النشر: دار السلام - القاهرة - ١٤١٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم محمد محمد تامر.
- ٤٢٠ - الوسيط في المسؤولية الجنائية والمدنية، للطبيب الصيدلي، للمحامي السيد عبدالوهاب عرفة، دار المطبوعات الجامعية.
- ٤٢١ - الوسيط الميسر في فقه الأحوال الشخصية، تأليف أستاذي الدكتور محمود مجيد الكبيسي، دار الإمام مالك، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.



المحتويات

الصفحة	الموضوع
٧	إهداء
٩	المقدمة
١٧	❖ تمهيد: في بيان معاني الحكم الشرعي والكتمان
١٩	المبحث الأول: الحكم الشرعي
٢٠	المطلب الأول: معنى الحكم التكليفي وأقسامه
٣٠	المطلب الثاني: الحكم الوضعي
٣٥	المبحث الثاني: معنى الكتمان وما يتعلق به من ألفاظ
٤٥	● الباب الأول: كتمان ما يتعلق بالعقيدة والفكر
٤٧	❖ الفصل الأول: كتمان الإيمان
٤٩	المبحث الأول: الكتمان بين الإسلام والإيمان
٥٠	المطلب الأول: معنى الإيمان
٥٤	المطلب الثاني: معنى الإسلام
٥٧	المطلب الثالث: علاقة الكتمان بالإيمان والإسلام
٦٣	المبحث الثاني: الضوابط الشرعية لكتمان الإيمان
٦٣	المطلب الأول: وجود العذر حقيقة لا وهماً
٦٩	المطلب الثاني: أن تكون نجاته بالكتمان
٧١	المطلب الثالث: أن يكون الكتمان من أذى الكافرين
٧٨	المطلب الرابع: أن يكون الكتمان آخر حيل المضطر

الموضوع	الصفحة
المطلب الخامس: استحضر النية المغايرة لكتمان الإيمان	٨٢
المبحث الثالث: الإيمان بين الإعلان والكتمان	٨٥
المطلب الأول: جواز الرخصة وأفضلية العزيمة	٨٥
المطلب الثاني: أفضلية الرخصة على العزيمة	٨٧
المطلب الثالث: وجوب الأخذ بالعزيمة	٩٠
المطلب الرابع: الترجيح ومناقشة الأدلة	٩١
المبحث الرابع: أحكام كتمان الإيمان	٩٥
المطلب الأول: دواعي التحريم في كتمان الإيمان	٩٥
المطلب الثاني: دواعي الوجوب في كتمان الإيمان	٩٨
المطلب الثالث: دواعي الجواز في كتمان الإيمان	١٠٤
المطلب الرابع: في أثر الإكراه بالكفر على المسلم	١٠٨
❖ الفصل الثاني: كتمان الكفر والمعاصي والخواطر	١١١
المبحث الأول: كتمان الكفر بالنفاق	١١٣
المطلب الأول: معنى الكفر والنفاق	١١٣
المطلب الثاني: أنواع النفاق	١١٤
المبحث الثاني: كتمان المعاصي	١١٧
المطلب الأول: المعاصي الشخصية	١١٧
المطلب الثاني: المعاصي التي يطلع عليها الناس	١٢٣
المبحث الثالث: كتمان الوُدِّ والمحبة	١٢٩
المطلب الأول: معنى الحبِّ وأقسامه	١٢٩
المطلب الثاني: كتمان موادة الكافرين	١٣٤
المطلب الثالث: كتمان الحبِّ بين المسلمين	١٣٦
المبحث الرابع: كتمان الخواطر والتناجي	١٤١
المطلب الأول: كتمان الخواطر	١٤١
المطلب الثاني: الكتمان بالتناجي	١٤٧
المبحث الخامس: أحكام كتمان العقائد والخواطر	١٥٣
المطلب الأول: أحكام كتمان النفاق	١٥٣

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: أحكام كتمان المعاصي	١٥٨
المطلب الثالث: أحكام كتمان المواد	١٦١
المطلب الرابع: أحكام كتمان الخواطر	١٦٣
المطلب الخامس: أحكام كتمان النجوى	١٧٠
الفصل الثالث: كتمان الأسرار	١٧٧
المبحث الأول: في معنى كتمان الحديث والسر	١٧٩
المطلب الأول: معنى كتمان الحديث	١٧٩
المطلب الثاني: معنى السر	١٨٠
المبحث الثاني: أركان السرّ وشروطه	١٨٣
المطلب الأول: أركان السر	١٨٣
المطلب الثاني: شروط السر	١٨٧
المبحث الثالث: أنواع الأسرار	١٩٥
المطلب الأول: الأسرار الدولية	١٩٥
المطلب الثاني: الأسرار الاجتماعية	٢٠٥
المطلب الثالث: الأسرار المهنية	٢١٠
المبحث الرابع: أحكام كتمان السر	٢٢٧
المطلب الأول: أحكام كتمان الأسرار الاجتماعية	٢٢٨
المطلب الثاني: أحكام كتمان الأسرار الدولية	٢٣٨
المطلب الثالث: أحكام الأسرار المهنية	٢٤٠
الفصل الرابع: كتمان العلم	٢٤٩
المبحث الأول: معنى كتمان العلم وآثاره	٢٥١
المطلب الأول: الدعوة لطلب العلم والحث عليه	٢٥١
المطلب الثاني: النهي عن كتمان العلم	٢٥٥
المطلب الثالث: في معنى كتمان العلم وآلياته	٢٦٤
المبحث الثاني: معنى العلم في الشريعة ونصابه	٢٧٣
المطلب الأول: بيان معنى مصطلح العلم	٢٧٣
المطلب الثاني: نصاب العلم الذي لا يجوز كتمانه	٢٨٥

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: مظاهر الكتمان وأشكاله	٢٩١
المطلب الأول: الكتمان بالتحريف	٢٩١
المطلب الثاني: الكتمان السياسي	٢٩٢
المطلب الثالث: الكتمان والتعصب	٢٩٣
المطلب الرابع: الكتمان بالإخفاء والتلفيق	٢٩٣
المطلب الخامس: الكتمان بسبب الأثنية العلمية	٢٩٤
المبحث الرابع: أحكام كتمان العلم	٢٩٧
المطلب الأول: حكم كتمان العلم من حيث الأصل	٢٩٧
المطلب الثاني: حكم الكتمان من حيث الأحوال	٣٠٤
المطلب الثالث: الكتمان والعلوم الأخرى	٣١٦
● الباب الثاني: كتمان العبادات والمعاملات	٣٢١
الفصل الأول: كتمان الفضل	٣٢٣
المبحث الأول: معنى كتمان الفضل	٣٢٥
المطلب الأول: التعريف اللغوي	٣٢٥
المطلب الثاني: التعريف الشرعي	٣٢٦
المطلب الثالث: المراد من كتمان الفضل	٣٢٨
المبحث الثاني: أنواع كتمان الفضل	٣٣٣
المطلب الأول: معنى البخل والشح	٣٣٣
المطلب الثاني: صور من كتمان الفضل	٣٣٨
المبحث الثالث: أحكام كتمان الفضل	٣٤١
المطلب الأول: حكم الكتمان من حيث العموم	٣٤١
المطلب الثاني: أحكام الكتمان المذموم	٣٤٣
المطلب الثالث: الكتمان المحمود	٣٦١
الفصل الثاني: كتمان الأمانة	٣٧٧
المبحث الأول: معنى الأمانة وموقعها	٣٧٩
المطلب الأول: المعنى اللغوي	٣٧٩
المطلب الثاني: الأمانة في الشرع	٣٨٠

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث: موقع الأمانة من الشرع	٣٨٢
المطلب الرابع: مفاهيم أخرى للأمانة	٣٨٤
المبحث الثاني: أنواع الأمانة	٣٩١
المطلب الأول: أمانات الحُكم والإمارة	٣٩٢
المطلب الثاني: الأمانات الوظيفية	٣٩٣
المطلب الثالث: الأمانات الاستشارية	٣٩٦
المطلب الرابع: أمانة التبليغ	٤٠٤
المبحث الثالث: أحكام كتمان الأمانة	٤٠٧
المطلب الأول: حكم الأمانة من حيث الأصل	٤٠٧
المطلب الثاني: حكم الأمانة من حيث الأحوال	٤١٠
المطلب الثالث: حكم رد الودائع وما في معناها	٤١٥
الفصل الثالث: كتمان الشهادة	٤٤١
المبحث الأول: في معنى كتمان الشهادة ومحاورها	٤٤٣
المطلب الأول: معنى كتمان الشهادة	٤٤٣
المطلب الثاني: محاور الكتمان في الكتاب والسنة	٤٤٨
المبحث الثاني: شروط الشهادة	٤٦٣
المطلب الأول: شروط التحمل	٤٦٣
المطلب الثاني: شروط الأداء	٤٦٧
المبحث الثالث: أحكام كتمان الشهادة	٤٧٧
المطلب الأول: حكم الشهادة من حيث القبول والرد	٤٧٧
المطلب الثاني: حكم كتمان الشهادة من حيث الأصل	٤٨٣
المطلب الثالث: حكم الكتمان من حيث الأحوال	٤٩٠
الفصل الرابع: كتمان العيب	٥٠١
المبحث الأول: معنى العيب وموارده في الكتاب والسنة	٥٠٣
المطلب الأول: معنى العيب	٥٠٣
المطلب الثاني: موارد كتمان العيب في الكتاب والسنة	٥٠٦
المبحث الثاني: أنواع العيوب في العقود	٥١١

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: كتمان العيب في العقود مع الله تعالى	٥١٢
المطلب الثاني: عقود بين الناس مع بعضهم	٥١٥
المبحث الثالث: شروط العيب	٥٢٧
المطلب الأول: أن يكون العيب مؤثراً	٥٢٧
المطلب الثاني: أن يكون العيب سابقاً للعقد	٥٣٤
المطلب الثالث: الجهل بالعيب	٥٣٦
المطلب الرابع: عدم اشتراط البراءة من العيب في العقد	٥٤٠
المبحث الرابع: في حكم كتمان العيب وضابطه وشروطه	٥٤٥
المطلب الأول: حكم كتمان العيب	٥٤٥
المطلب الثاني: ضابط ما لا يجوز كتمان من العيوب	٥٤٧
المطلب الثالث: حكم العقد مع كتمان العيب	٥٥١
المطلب الرابع: مسؤولية الكتمان	٥٦٥
الفصل الخامس: كتمان ما يتصل بالنكاح	٥٦٩
المبحث الأول: معنى النكاح وشروطه	٥٧١
المطلب الأول: معنى النكاح والزواج	٥٧١
المطلب الثاني: شروط النكاح	٥٧٥
المبحث الثاني: كتمان الخُطبة والصدّاق	٥٧٩
المطلب الأول: كتمان الخُطبة	٥٧٩
المطلب الثاني: كتمان الصدّاق	٥٨٣
المبحث الثالث: كتمان الرجعة وما في الأرحام	٥٨٧
المطلب الأول: كتمان الرجعة في الطلاق	٥٨٧
المطلب الثاني: كتمان ما في الأرحام	٥٩٢
المبحث الرابع: أحكام كتمان قضايا النكاح	٥٩٧
المطلب الأول: حكم كتمان الإشهاد في عقد النكاح	٥٩٧
المطلب الثاني: كتمان الطلاق ونية الطلاق في النكاح	٦٠٦
المطلب الثالث: حكم كتمان الرجعة والعدة والحيض	٦١٥
المطلب الرابع: كتمان الصدّاق والخُطبة	٦٢٢

الموضوع	الصفحة
المطلب الخامس: حكم كتمان الأسرار الزوجية	٦٢٦
الخاتمة في أهم النتائج والتوصيات	٦٣١
المصادر والمراجع	٦٤٣
المحتويات	٦٧٩

